الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١

المجلد الأول

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والثلاثون

الملحق رقم ٦ ألف (A/31/6/Add.1)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١

المجلد الأول

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والثلاثون

الملحق رقم ٦ ألف (A/31/6/Add.1)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٧٦

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

ويتضمن هذا المجلد التحليلات البرنامجية للخطة المتوسطـــة الأجـــل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ ، ويتضمن المجلد الثاني التحليلات المنظوريـــة للخطـــة .

Digitized by UNOG Library

المحتويات

[الاصل : بالانكليزية]

المجلد الأول

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ — ١٩	١
الجزء الاول — الصورة التنظيمية		
مذكرة تمهيدية	٢٠ — ٢١	٨
ألف — مكتب الشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات	٢٢ — ٢٧	٨
باء — ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: الاستراتيجية العامة المتوسطة الاجل	٢٨ — ٦٣	١١
جيم — اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٦٤	٢٠
دال — اللجنة الاقتصادية لاوروبا	٦٥ — ٦٨	٢٠
هاء — اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية	٦٩ — ٧٩	٢١
واو — اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٨٠ — ٨٢	٢٥
زاى — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى	٨٣ — ٨٦	٢٦
حاء — مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	٨٧ — ٩٠	٢٧
طاء — ادارة الخدمات العامة	٩١ — ١٠٠	٢٧
ياء — ادارة شؤون المؤتمرات	١٠١ — ١١١	٢٩
الجزء الثاني — البرامج الرئيسية		
الفصل الاول — ملاحظات تمهيدية عن تحليل البرامج وانهاء الانشطة	١١٢ — ١٣٩	٣٦
الفصل الثاني — أنشطة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن	١٤٠ — ١٨٨	٤٧
الفصل الثالث — الشؤون السياسية الخاصة والبعثات الخاصة	١٨٩	٦٠

Digitized by UNOG Library

	الفقـــرات	الصفحة
الفصل الرابـع ـ العدل والقانون الدوليان	١٩٠ ـ ٢١٥	٦٣
الفصل الخامس ـ الوصاية وانهاء الاستعمار	٢١٦	٦٩
الفصل السادس ـ تخطيط التنمية واستراتيجياتها وسياساتها	٢١٧ ـ ٣٦٠	٧١
الفصل السابع ـ الاغاثة في حالات الكوارث	٣٦١ ـ ٣٩٨	١٠٢
الفصل الثامن ـ البيئـــة	٣٩٩ ـ ٤٨٧	١١٠
الفصل التاسع ـ الاغذية والزراعة	٤٨٨ ـ ٦٠١	١٣٥
الفصل العاشر ـ حقوق الانســان	٦٠٢ ـ ٦٦٣	١٥٧
الفصل الحادى عشـر ـ المستوطنات البشريـة	٦٦٤ ـ ٨١٢	١٧١
الفصل الثاني عشـــر ـ التنمية الصناعيـــة	٨١٣ ـ ٩٦٧	٢٠٠
الفصل الثالث عشـــر ـ المراقبة الدولية للمخدرات	٩٦٨ ـ ١٠٠٩	٢٣٤
الفصل الرابع عشـــر ـ الحماية والمساعدة الدوليتان للاجئين ...	١٠١٠ ـ ١٠٣٤	٢٤٤
الفصل الخامس عشـــر ـ التجـارة الدولية	١٠٣٥ ـ ١١٩٥	٢٥١
الفصل السادس عشـر ـ الموارد الطبيعية : الطاقة والمياه والمعادن ورسم الخرائـــط	١١٩٦ ـ ١٤١٣	٢٩٠
الفصل السابع عشـــر ـ اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات	١٤١٤ ـ ١٤٤١	٣٣٣
الفصل الثامن عشـــر ـ السكـــان	١٤٤٢ ـ ١٥٥٧	٣٤١
الفصل التاسع عشـــر ـ الادارة العامة والمالية العامة	١٥٥٨ ـ ١٦١٥	٣٦٢
الفصل العشـــرون ـ الاعـــلام	١٦١٦ ـ ١٦٢٥	٣٧٥
الفصل الحادى والعشرون ـ العلم والتكنولوجيـا	١٦٢٦ ـ ١٧٣١	٣٧٩
الفصل الثاني والعشـرون ـ التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ..	١٧٣٢ ـ ١٨٧٣	٤٠٠
الفصل الثالث والعشـرون ـ الاحصـــاءات	١٨٧٤ ـ ١٩٨٥	٤٣٤
الفصل الرابع والعشـــرون ـ الشركات عبر الوطنية	١٩٨٦ ـ ٢٠١٦	٤٦٦
الفصل الخامس والعشـرون ـ النقـــل	٢٠١٧ ـ ٢١٤٩	٤٧٤
الفصل السادس والعشرون ـ البرامج الرئيسية التي تنفرد بها اللجان الاقليميـــة	٢١٥٠ ـ ٢٢٢٥	٤٩٥

Digitized by UNOG Library

	الفقـــرات	الصفحة
ألف ـ التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادى ...	٢١٥٠–٢١٥٩	٤٩٥
بـاء ـ التعليم والتدريب والحمل والادارة	٢١٦٠–٢٢٠٠	٤٩٧
جيم ـ المواد الخـام والسلـع	٢٢٠١–٢٢٠٦	٥٠٧
دال ـ التنميـة الريفيـــة.....	٢٢٠٧–٢٢١٢	٥٠٨
هـاء ـ السياحـــة	٢٢١٣–٢٢٢٥	٥١٠

الجزء الثالث ـ تحليلات خاصة

التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية.....	٢٢٢٦–٢٢٩٨	٥١٤

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل

المجلد الاول

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ — ١٩	١
الجزء الاول — الصورة التنظيمية		
مذكرة تمهيدية	٢٠ — ٢١	٨
ألف — مكتب الشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات	٢٢ — ٢٧	٨
باء — ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية : الاستراتيجية العامة المتوسطة الاجل	٢٨ — ٦٣	١١
البرنامج الفرعي المشترك بين الشعب		
١ — التنبؤات الطويلة الاجل (مشروع سنة ٢٠٠٠) .	٥٢ — ٥٨	١٧
٢ — نظم المعلومات	٥٩ — ٦٣	١٩
جيم — اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٦٤	٢٠
دال — اللجنة الاقتصادية لاوروبا	٦٥ — ٦٨	٢٠
هاء — اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية	٦٩ — ٧٩	٢١
واو — اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٨٠ — ٨٢	٢٥
زاى — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى ...	٨٣ — ٨٦	٢٦
حاء — مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	٨٧ — ٩٠	٢٧
طاء — ادارة الخدمات العامة	٩١ — ١٠٠	٢٧
ياء — ادارة شؤون المؤتمرات	١٠١ — ١١١	٢٩
الجزء الثاني — البرامج الرئيسية		
الفصل		
الاول — ملاحظات تمهيدية عن تحليل البرامج وانهاء الانشطة ..	١١٢ — ١٣٩	٣٦

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثاني	— أنشطة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن	١٤٠ — ١٨٨	٤٧
	التنظيم	١٤٠ — ١٤٢	٤٧
	البرنامج الفرعي		
	١ — خدمة ودعم أنشطة السلم والامن الدوليين	١٤٣ — ١٤٧	٤٧
	٢ — خدمة اجتماعات ومؤتمرات نزع السلاح ..	١٤٨ — ١٥٦	٤٩
	٣ — مساعدة اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية وهيئاتها الفرعية في انجاز مهامها	١٥٧ — ١٦٧	٥١
	٤ — التنفيذ الاكمل لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالفصل العنصري	١٦٨ — ١٨٣	٥٤
	٥ — المشاكل السياسية والامنية الدولية الخاصة بالقضايا البحرية	١٨٤ — ١٨٨	٥٨
الثالث	— الشؤون السياسية الخاصة والبعثات الخاصة	١٨٩	٦٠
الرابع	— العدل والقانون الدوليان	١٩٠ — ٢١٥	٦٣
	التنظيم	١٩٠	٦٣
	البرنامج الفرعي		
	١ — الانماء التدريجي للقانون الدولي وتدوينه	١٩١ — ٢٠١	٦٣
	٢ — التمسك بحكم القانون في شؤون الامم المتحدة	٢٠٢ — ٢٠٨	٦٦
	٣ — وظائف الوديع ، وتسجيل ونشر المعاهدات	٢٠٩ — ٢١٥	٦٧
الخامس	— الوصاية وانهاء الاستعمار	٢١٦	٦٩
السادس	— تخطيط التنمية واسقاطاتها وسياساتها	٢١٧ — ٣٦٠	٧١
	التنظيم	٢١٧ — ٢٢٠	٧١
	البرنامج		
	١ — ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٢٢١ — ٢٨٥	٧٢

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
السادس —	تخطيط التنمية واسقاطاتها وسياساتها (تابع)		
	البرنامج		
	١ — ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (تابع)		
	البرنامج الفرعي		
	١ — استعراض وتقييم التقدم الاقتصادى والاجتماعي	٢٢١ — ٢٢٨	٧٢
	٢ — التنمية والموارد البشرية	٢٢٩ — ٢٣٦	٧٥
	٣ — التنبؤات الطويلة الاجل (مشروع سنة ٢٠٠٠)	٢٣٧	٧٦
	٤ — التنمية والموارد المالية	٢٣٨ — ٢٤٥	٧٦
	٥ — الاسقاطات الاقتصادية والاجتماعية	٢٤٦ — ٢٥٢	٧٩
	٦ — التخطيط الاقتصادى والاجتماعي المتكامل.	٢٥٣ — ٢٦٠	٨٠
	٧ — الاعمال التقنية للجنة تخطيط التنمية ...	٢٦١ — ٢٧٠	٨٢
	٨ — الخدمات الاستشارية لتخطيط التنمية ...	٢٧١ — ٢٧٧	٨٤
	٩ — صندوق الامم المتحدة الخاص	٢٧٨ — ٢٨٥	٨٦
	٢ — تخطيط التنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٢٨٦ — ٢٩٤	٨٧
	البرنامج الفرعي		
	١ — الدراسات الاستقصائية والاستعراضية ...	٢٨٦ — ٢٩٠	٨٧
	٢ — الاسقاطات والتخطيط	٢٩١ — ٢٩٤	٨٨
	٣ — اللجنة الاقتصادية لاوروبا	٢٩٥ — ٣٠٠	٨٩
	البرنامج الفرعي		
	الخطط والبرامج الاقتصادية وآفاق المستقبل الاقتصادى	٢٩٥ — ٣٠٠	٨٩
	٤ — اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية	٣٠١ — ٣٢١	٩٠
	البرنامج الفرعي		
	١ — التحليل الاقتصادى والسياسات الاقتصادية	٣٠١ — ٣١١	٩٠

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
السادس — تخطيط التنمية واسقاطاتها وسياساتها (تابع)		
البرنامج		
٤ — اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية (تابع)		
البرنامج الفرعي		
٢ — تمويل التنمية	٣١٢ — ٣١٦	٩٢
٣ — التنمية الاقليمية	٣١٧ — ٣٢١	٩٣
٥ — اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٣٢٢ — ٣٤٠	٩٤
البرنامج الفرعي		
١ — استعراض الاتجاهات وتقييمها	٣٢٢ — ٣٢٥	٩٤
٢ — المساعدة والتدريب	٣٢٦ — ٣٣٠	٩٤
٣ — التخطيط المنظوري	٣٣١ — ٣٣٥	٩٦
٤ — تنسيق الخطط والتعاون الاقليمي	٣٣٦ — ٣٤٠	٩٧
٦ — تخطيط التنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى	٣٤١ — ٣٦٠	٩٨
البرنامج الفرعي		
١ — الاستراتيجيات والتقنيات والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالتنمية	٣٤١ — ٣٤٥	٩٨
٢ — التعاون الاقتصادى	٣٤٦ — ٣٤٩	٩٩
٣ — تحويلات الموارد المالية الخارجية	٣٥٠ — ٣٥٥	٩٩
٤ — النظم الادارية	٣٥٦ — ٣٦٠	١٠٠
السابع — الاغاثة في حالات الكوارث	٣٦١ — ٣٩٨	١٠٢
التنظيم	٣٦١ — ٣٦٦	١٠٢
البرنامج الفرعي		
١ — الاغاثة في حالات الكوارث	٣٦٧ — ٣٧٤	١٠٣
٢ — التخطيط والاستعداد الدوليان لمواجهة الكوارث قبل وقوعها	٣٧٥ — ٣٨٤	١٠٥

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
السابع —	الاغاثة في حالات الكوارث (تابع)		
	البرنامج الفرعي (تابع)		
	٣ — التخطيط والاستعداد القوميان لمواجهة الكوارث قبل وقوعها	٣٨٥ — ٣٩٨	١٠٦
الثامن —	البيئة	٣٩٩ — ٤٨٧	١١٠
	التنظيم	٣٩٩	١١٠
	البرنامج		
	١ — برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة	٤٠٠ — ٤٧٢	١١٠
	البرنامج الفرعي		
	١ — المستوطنات البشرية	٤١٧ — ٤٢٣	١١٦
	٢ — الصحة البشرية والبيئة	٤٢٤ — ٤٢٧	١١٨
	٣ — النظم الايكولوجية الارضية	٤٢٨ — ٤٣٨	١١٩
	٤ — المحيطات	٤٣٩ — ٤٤٥	١٢٢
	٥ — البيئة والتنمية	٤٤٦ — ٤٤٨	١٢٤
	٦ — الكوارث الطبيعية	٤٤٩ — ٤٥٢	١٢٥
	٧ — الطاقة	٤٥٣ — ٤٥٧	١٢٦
	٨ — مراقبة الاحوال الارضية	٤٥٨ — ٤٦٥	١٢٧
	٩ — التنظيم البيئي	٤٦٦ — ٤٦٩	١٢٨
	١٠ — أنشطة الدعم	٤٧٠ — ٤٧٢	١٣٠
	٢ — اللجنة الاقتصادية لاوروبا	٤٧٣ — ٤٧٨	١٣١
	البرنامج الفرعي		
	١ — المعلومات والاتجاهات والسياسات العامة	٤٧٣ — ٤٧٤	١٣١
	٢ — الموارد ومشاكل النفايات	٤٧٥ — ٤٧٦	١٣٢
	٣ — التلوث	٤٧٧ — ٤٧٨	١٣٢

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثامن	ـ البيئة (تابع)		
	البرنامج		
	٣ ـ اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية	٤٧٩ ـ ٤٨٣	١٣٢
	البرنامج الفرعي		
	البيئة	٤٧٩ ـ ٤٨٣	١٣٢
	٤ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى	٤٨٤ ـ ٤٨٧	١٣٣
	البرنامج الفرعي		
	البيئة	٤٨٤ ـ ٤٨٧	١٣٣
التاسع	ـ الاغذية والزراعة	٤٨٨ ـ ٦٠١	١٣٥
	التنظيم	٤٨٨ ـ ٤٩٥	١٣٥
	البرنامج		
	١ ـ مجلس الاغذية العالمي	٤٩٦ ـ ٥٠٠	١٣٦
	البرنامج الفرعي		
	تنسيق التدابير العالمية لمكافحة الجوع .	٤٩٦ ـ ٥٠٠	١٣٦
	٢ ـ اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٥٠١ ـ ٥٢١	١٣٨
	البرنامج الفرعي		
	١ ـ تخطيط التنمية الزراعية وبرمجتها	٥٠١ ـ ٥٠٥	١٣٨
	٢ ـ توسيع وتحسين انتاج الاغذية وتسويقها .	٥٠٦ ـ ٥١٠	١٣٩
	٣ ـ تشجيع التنمية الريفية المتكاملة وتحسين المؤسسات والخدمات الزراعية	٥١١ ـ ٥١٦	١٤٠
	٤ ـ توريد المدخلات الزراعية	٥١٧ ـ ٥٢١	١٤١
	٣ ـ اللجنة الاقتصادية لاوروبا	٥٢٢ ـ ٥٣١	١٤٢
	البرنامج الفرعي		
	١ ـ المنظور الزراعي العام الشامل	٥٢٢ ـ ٥٢٦	١٤٢

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
التاسع —	الاغذية والزراعة (تابع)		
	البرنامج		
٣ —	اللجنة الاقتصادية لاوروبا (تابع)		
	البرنامج الفرعي		
	٢ — مشاكل مختارة من قطاع الحراجة	٥٢٧ — ٥٣١	١٤٣
٤ —	اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية	٥٣٢ — ٥٥٢	١٤٤
	البرنامج الفرعي		
	١ — السياسات العامة والبرامج والخطط في مجال التنمية الزراعية	٥٣٢ — ٥٣٦	١٤٤
	٢ — تقييم الامكانيات الزراعية	٥٣٧ — ٥٤١	١٤٥
	٣ — الاغذية والتغذية	٥٤٢ — ٥٤٦	١٤٦
	٤ — التعاون الاقليمي في مجال الزراعة ...	٥٤٧ — ٥٥٢	١٤٦
٥ —	اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٥٥٣ — ٥٧٦	١٤٧
	البرنامج الفرعي		
	١ — انشاء نظام موثوق للبيانات الزراعية ...	٥٥٣ — ٥٥٦	١٤٧
	٢ — تحسين التخطيط الزراعي	٥٥٧ — ٥٦١	١٤٨
	٣ — تعزيز الامن الغذائي	٥٦٢ — ٥٦٦	١٤٩
	٤ — تعزيز التكامل الزراعي الاقليمي	٥٦٧ — ٥٧١	١٥٠
	٥ — تحديد فرص الاستثمار في القطاع الزراعي	٥٧٢ — ٥٧٦	١٥١
٦ —	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى	٥٧٧ — ٦٠١	١٥١
	البرنامج الفرعي		
	١ — تعزيز التعاون الزراعي الاقليمي	٥٧٧ — ٥٨١	١٥١
	٢ — زيادة الامن الغذائي	٥٨٢ — ٥٨٦	١٥٢

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
التاسع —	الاغذية والزراعة (تابع)		
	البرنامج		
	٦ — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى (تابع)		
	البرنامج الفرعي		
	٣ — صون الموارد الزراعية الطبيعية	٥٨٧ — ٥٩١	١٥٣
	٤ — تحسين الخطط والمؤسسات الزراعية ...	٥٩٢ — ٥٩٦	١٥٤
	٥ — نشر المعلومات الزراعية	٥٩٧ — ٦٠١	١٥٥
العاشر —	حقوق الانسان	٦٠٢ — ٦٦٣	١٥٧
	التنظيم	٦٠٢ — ٦١٣	١٥٧
	البرنامج الفرعي		
	١ — المعايير العالمية لاحترام حقوق الانسان.	٦١٤ — ٦٢٣	١٥٩
	٢ — رصد التقيد بمعايير الامم المتحدة	٦٢٤ — ٦٣٢	١٦٢
	٣ — فعالية اجراءات الامم المتحدة الخاصة بحقوق الانسان	٦٣٣ — ٦٥١	١٦٥
	٤ — الاعلام عن معايير الامم المتحدة لحقوق الانسان	٦٥٢ — ٦٦٣	١٦٨
الحادى — عشر	المستوطنات البشرية	٦٦٤ — ٨١٢	١٧١
	التنظيم	٦٦٤	١٧١
	البرنامج		
	١ — ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٦٦٥ — ٧٤٦	١٧١
	البرنامج الفرعي		
	١ — الاستراتيجيات المكانية واستراتيجيات النمو على المستوى القومي	٦٧٧ — ٦٩٢	١٧٣

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الحادى عشر	المستوطنات البشرية (تابع)		
	البرنامج		
	١ — ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (تابع)		
	البرنامج الفرعي		
	٢ — التخطيط الحضرى والاقليمي	٦٩٣ — ٧٠٧	١٧٥
	٣ — تحسين الاحياء المتخلفة ، والمستقطنات، والمستوطنات الريفية	٧٠٨ — ٧١٨	١٧٩
	٤ — تنمية قطاع البناء	٧١٩ — ٧٢٨	١٨١
	٥ — تعزيز الترتيبات المؤسسية ، والقاعدة الادارية والقانونية لتنفيذ برنامج المستوطنات البشرية	٧٢٩ — ٧٣٥	١٨٤
	٦ — تبادل المعلومات	٧٣٦ — ٧٤٦	١٨٥
	٢ — اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٧٤٧ — ٧٦٤	١٨٨
	البرنامج الفرعي		
	١ — التخطيط العمراني	٧٤٧ — ٧٥١	١٨٨
	٢ — التمويل	٧٥٢ — ٧٥٦	١٨٩
	٣ — مواد البناء	٧٥٧ — ٧٦٤	١٩٠
	٣ — اللجنة الاقتصادية لاوروبا	٧٦٥ — ٧٧٢	١٩١
	البرنامج الفرعي		
	١ — التصورات المستقبلية والتخطيط طويل الاجل	٧٦٥ — ٧٦٦	١٩١
	٢ — مشاكل اجتماعية — اقتصادية مختارة في مجال الاسكان	٧٦٧ — ٧٦٨	١٩٢
	٣ — دراسة مشاكل مختارة تتعلق بمواد البناء والانشاء	٧٦٩ — ٧٧٠	١٩٢
	٤ — تنشيط التجارة الدولية في منتجات البناء والمعرفة به	٧٧١ — ٧٧٢	١٩٢

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الحادى عشر	المستوطنات البشرية (تابع)		
	البرنامج		
	٤ — اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية	٧٧٣ — ٧٨١	١٩٣
	البرنامج الفرعي		
	١ — المشاكل الاجتماعية للمستوطنات البشرية في أمريكا اللاتينية	٧٧٣ — ٧٧٦	١٩٣
	٢ — تكنولوجيا المستوطنات البشرية	٧٧٧ — ٧٨١	١٩٤
	٥ — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى	٧٨٢ — ٧٨٩	١٩٤
	البرنامج الفرعي		
	تنمية المستوطنات البشرية	٧٨٢ — ٧٨٩	١٩٤
	٦ — اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٧٩٠ — ٨١٢	١٩٦
	البرنامج الفرعي		
	١ — الاسكان المنخفض التكلفة	٧٩٠ — ٧٩٦	١٩٦
	٢ — سياسات التحضر القومية	٧٩٧ — ٨٠٤	١٩٧
	٣ — تخطيط المستوطنات الريفية	٨٠٥ — ٨١٢	١٩٨
الثاني عشر	التنمية الصناعية	٨١٣ — ٩٦٧	٢٠٠
	التنظيم	٨١٣ — ٨٢٢	٢٠٠
	البرنامج		
	١ — منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية	٨٢٣ — ٨٦٣	٢٠٣
	البرنامج الفرعي		
	١ — انشاء نظام للمشاورات	٨٢٣ — ٨٢٨	٢٠٣
	٢ — البحث والدراسة	٨٢٩ — ٨٣٦	٢٠٤

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابـع)

الفصـــل		الفقـــــرات	الصفحة
الثانـي عشـــر	التنمية الصناعية (تابع)		
	البرنامج		
١ —	منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (تابع)		
	البرنامج الفرعي		
	٣—٦ (مقدمة) : أنشطة التعاون التقني ...	٨٣٧ — ٨٦٣	٢٠٦
	٣ — التخطيط والبرمجة	٨٤٠ — ٨٤٤	٢٠٧
	٤ — بناء المؤسسات	٨٤٥ — ٨٥٠	٢٠٨
	٥ — تنمية التكنولوجيا وطرق الانتـــاج المناسبة	٨٥١ — ٨٥٧	٢١٠
	٦ — أنشطة ماقبل الاستثمار	٨٥٨ — ٨٦٣	٢١٢
٢ —	اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٨٦٤ — ٨٦٤	٢١٤
	البرنامج الفرعي		
	١ — تنمية السياسات العامة وبناء المؤسسات .	٨٦٤ — ٨٦٨	٢١٤
	٢ — تنمية الصناعات الاساسية	٨٦٩ — ٨٧٣	٢١٥
	٣ — التخصص والتكامل	٨٧٤ — ٨٧٨	٢١٦
	٤ — تنمية القدرات القومية على اجراء دراسات للمشاريع الصناعية وتشجيع الاستثمار ...	٨٧٩ — ٨٨٣	٢١٧
	٥ — المساعدة المقدمة للبلدان التي تواجـــه مشاكل خاصة	٨٨٤ — ٨٨٩	٢١٧
	٦ — تنمية المهارات والتكنولوجيا الصناعية ..	٨٩٠ — ٨٩٤	٢١٨
٣ —	اللجنة الاقتصادية لاوروبا	٨٩٥ — ٩٠٦	٢١٩
	البرنامج الفرعي		
	١ — التخطيط المتوسط والطويل الاجل ...	٨٩٥ — ٨٩٦	٢١٩
	٢ — تبادل المعلومات	٨٩٧ — ٨٩٨	٢١٩
	٣ — دراسة مشاكل مختارة	٨٩٩ — ٩٠٠	٢٢٠

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابـع)

الفصـــل		الفقـــــرات	الصفحة
الثانـي عشـــر	التنمية الصناعية (تابع)		
	البرنامج		
	٣ ـ اللجنة الاقتصادية لاوروبا (تابع)		
	البرنامج الفرعي		
	٤ ـ المشاكل المتعلقة بالبيئة وتوفير الموارد	٩٠١ ـ ٩٠٢	٢٢٠
	٥ ـ التعاون الصناعي	٩٠٣ ـ ٩٠٤	٢٢١
	٦ ـ الآلية الذاتيـة	٩٠٥ ـ ٩٠٦	٢٢١
	٤ ـ اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية	٩٠٧ ـ ٩٢٤	٢٢١
	البرنامج الفرعي		
	١ ـ مستقبل التنمية الصناعية والنظـــام الاقتصادى الدولي الجديد	٩٠٧ ـ ٩١١	٢٢١
	٢ ـ استعراض وتقييم التنمية الصناعية في عقـد التنمية الثاني	٩١٢ ـ ٩١٤	٢٢٢
	٣ ـ التعاون الاقليمي والنظام الصناعـــي الجديد	٩١٥ ـ ٩١٩	٢٢٣
	٤ ـ تنمية التكنولوجيا الصناعية	٩٢٠ ـ ٩٢٤	٢٢٣
	٥ ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيـا	٩٢٥ ـ ٩٤٨	٢٢٤
	البرنامج الفرعي		
	١ ـ التنسيق الاقليمي للسياسات العامة فـي الميدان الصناعي	٩٢٥ ـ ٩٣٠	٢٢٤
	٢ ـ تنمية فروع صناعية مختارة	٩٣١ ـ ٩٣٤	٢٢٦
	٣ ـ تنمية القـوى البشرية	٩٣٥ ـ ٩٣٩	٢٢٦
	٤ ـ الادارة والتنظيم والتمويل	٩٤٠ ـ ٩٤٤	٢٢٨
	٥ ـ استعراض التنمية الصناعية وتقييمها ...	٩٤٥ ـ ٩٤٨	٢٢٨

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابـــع)

الفصـــل		الفقـــــرات	الصفحة
الثانـي عشـــر	التنمية الصناعية (تابع)		
	البرنامج		
	٦ — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى	٩٤٩ — ٩٦٧	٢٢٩
	البرنامج الفرعي		
	١ — التخطيط والبرمجة في الميدان الصناعي	٩٤٩ — ٩٥٣	٢٢٩
	٢ — الاستخدام الكامل للطاقات الصناعيـــة	٩٥٤ — ٩٥٨	٢٣١
	٣ — مشاريع صناعية ريفية	٩٥٩ — ٩٦٣	٢٣١
	٤ — التعاون الصناعي	٩٦٤ — ٩٦٧	٢٣٢
الثالث عشـــر	المراقبـــة الدوليـــة للمخدرات	٩٦٨ — ١٠٠٩	٢٣٤
	التنظـــيم	٩٦٩ — ٩٧٦	٢٣٤
	البرنامج		
	١ — شعبة المخدرات	٩٧٧ — ٩٩٤	٢٣٦
	البرنامج الفرعي		
	١ — تنفيذ المعاهدات وتوفير خدمات الامانة للجنـــة	٩٧٧ — ٩٨٣	٢٣٦
	٢ — البحث العلمي الذى يقوم به مختـــــبر الامم المتحدة للمخدرات	٩٨٤ — ٩٨٧	٢٣٧
	٣ — العمليـــات	٩٨٨ — ٩٩٤	٢٣٨
	٢ — أمانة الهيئة الدولية للمخدرات	٩٩٥ — ١٠٠٩	٢٤٠
	البرنامج الفرعي		
	١ — الابقاء على النظام الدولي لمراقبـــــة العقاقير وتطويره	٩٩٥ — ٩٩٩	٢٤٠
	٢ — الانتاج والاستعمال المشروعان	١٠٠٠ — ١٠٠٤	٢٤١
	٣ — المؤثرات العقلية	١٠٠٥ — ١٠٠٩	٢٤٢

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الرابع عشر	الحماية والمساعدة الدوليتان للاجئين	١٠١٠ — ١٠٣٤	٢٤٤
	التنظيم	١٠١٠ — ١٠١٤	٢٤٤
	البرنامج		
	١ — الحماية الدولية	١٠١٥ — ١٠٢٢	٢٤٥
	البرنامج الفرعي		
	١ — الصكوك الدولية	١٠١٥ — ١٠١٨	٢٤٥
	٢ — حقوق الانسان المملوكة للاجئين ..	١٠١٩ — ١٠٢٢	٢٤٦
	٢ — المساعدة المادية	١٠٢٣ — ١٠٣٠	٢٤٧
	البرنامج الفرعي		
	١ — ترتيبات الاعالة الذاتية	١٠٢٣ — ١٠٢٦	٢٤٧
	٢ — العودة الاختيارية	١٠٢٧ — ١٠٣٠	٢٤٨
	٣ — العمليات الانسانية الخاصة	١٠٣١ — ١٠٣٤	٢٤٩
	البرنامج الفرعي		
	العمليات الانسانية الخاصة	١٠٣١ — ١٠٣٤	٢٤٩
الخامس عشر	التجارة الدولية	١٠٣٥ — ١١٩٥	٢٥١
	التنظيم	١٠٣٥	٢٥١
	البرنامج		
	١ — مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	١٠٣٦ — ١٠٨٩	٢٥١
	البرنامج الفرعي		
	١ — السلع الاساسية	١٠٣٦ — ١٠٤١	٢٥١
	٢ — التوسع التجاري ، والتعاون الاقتصادي والتكامل الاقليمي بين البلدان النامية.	١٠٤٢ — ١٠٤٥	٢٥٣
	٣ — التمويل المتصل بالتجارة	١٠٤٦ — ١٠٥٠	٢٥٤
	٤ — نقل التكنولوجيا	١٠٥١ — ١٠٥٤	٢٥٦

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الخامس عشر	التجارة الدولية (تابع)		
	البرنامج		
	١ — مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (تابع)		
	البرنامج الفرعي		
	٥ — المصنوعات	١٠٥٥ — ١٠٥٨	٢٥٧
	٦ — البحوث الاقتصادية والتحليلات الاحصائية عن التجارة والتنمية حاليا وفي الاجل الطويل	١٠٥٩ — ١٠٦٦	٢٥٩
	٧ — التجارة مع البلدان الاشتراكية	١٠٦٧ — ١٠٧١	٢٦١
	٨ — النقل البحرى والموانئ	١٠٧٢ — ١٠٧٩	٢٦٢
	٩ — التأمين	١٠٨٠ — ١٠٨٤	٢٦٣
	١٠ — تيسير التجارة	١٠٨٥ — ١٠٨٩	٢٦٤
	٢ — اللجنة الاقتصادية لافريقيا	١٠٩٠ — ١١٠٧	٢٦٦
	البرنامج الفرعي		
	١ — التجارة الدولية في منطقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا	١٠٩٠ — ١٠٩٩	٢٦٦
	٢ — السياسات المالية والنقدية والمؤسسات المالية	١١٠٠ — ١١٠٧	٢٦٩
	٣ — اللجنة الاقتصادية لاوروبا	١١٠٨ — ١١٢٢	٢٧١
	البرنامج الفرعي		
	١ — توسيع التجارة وتيسيرها	١١٠٨ — ١١١٢	٢٧١
	٢ — التعاون الصناعي	١١١٣ — ١١١٧	٢٧٣
	٣ — الصادرات من البلدان الاقل نموا في المنطقة	١١١٨ — ١١٢٢	٢٧٣

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابـــع)

الفصـــل		الفقـــــرات	الصفحة
الخامس عشـــر	التجارة الدولية (تابع)		
	البرنامج		
	٤ — اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية	١١٢٣ — ١١٥٩	٢٧٥
	البرنامج الفرعي		
	١ — تحليل الوضع الدولي	١١٢٣ — ١١٢٧	٢٧٥
	٢ — التكامل الاقتصادى والتعاون	١١٢٨ — ١١٣٨	٢٧٥
	٣ — المنتجات الاولية	١١٣٩ — ١١٤٣	٢٧٧
	٤ — النظام النقدى والمالي	١١٤٤ — ١١٤٩	٢٧٨
	٥ — الوصول الى الاسواق في البلـــدان المتقدمة النمو	١١٥٠ — ١١٥٤	٢٧٩
	٦ — التجارة والتنمية في منطقة البحـــر الكاريـبي	١١٥٥ — ١١٥٩	٢٨٠
	٥ — اللجنـة الاقتصادية لغربـي آسيا	١١٦٠ — ١١٨٤	٢٨١
	البرنامج الفرعي		
	١ — المساعدة في توسيع وتنويع تجـــارة الصادرات	١١٦٠ — ١١٦٧	٢٨١
	٢ — التجارة الاقليمية الداخلية	١١٦٨ — ١١٧٣	٢٨٣
	٣ — نقل التكنولوجيا	١١٧٤ — ١١٧٩	٢٨٤
	٤ — سياسات التجارة والدفع	١١٨٠ — ١١٨٤	٢٨٥
	٦ — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيـــا والمحيط الهادى	١١٨٥ — ١١٩٥	٢٨٦
	البرنامج الفرعي		
	١ — التجارة الدولية	١١٨٥ — ١١٨٩	٢٨٦
	٢ — مساعدة أقل البلدان نموا والبلـــدان غير الساحلية	١١٩٠ — ١١٩٥	٢٨٨

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
السادس عشر	الموارد الطبيعية : الطاقة والمياه والمعادن ورسم الخرائط	١١٩٦ — ١٤١٣	٢٩٠
	التنظيم	١١٩٦	٢٩٠
	البرنامج		
	١ — ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١١٩٧ — ١٢٤٢	٢٩٠
	البرنامج الفرعي		
	١ — المعلومات والاسقاطات في ميدان الموارد الطبيعية	١١٩٧ — ١٢٠٧	٢٩٠
	٢ — تنظيم الموارد الطبيعية وادارتها ..	١٢٠٨ — ١٢١٤	٢٩٢
	٣ — التعاون فيما بين البلدان النامية ..	١٢١٥ — ١٢٢٣	٢٩٤
	٤ — توسيع قاعدة الموارد في البلدان النامية	١٢٢٤ — ١٢٣٢	٢٩٥
	٥ — المسح ووضع الخرائط والتعاون الدولي في رسم الخرائط	١٢٣٣ — ١٢٤٢	٢٩٧
	٢ — اللجنة الاقتصادية لافريقيا	١٢٤٣ — ١٢٨٥	٣٠٠
	البرنامج الفرعي		
	١ — مسح وجرد الموارد الطبيعية	١٢٤٣ — ١٢٤٩	٣٠٠
	٢ — الموارد المعدنية	١٢٥٠ — ١٢٥٦	٣٠١
	٣ — السيادة على الموارد المعدنية ...	١٢٥٧ — ١٢٦٢	٣٠٢
	٤ — موارد الطاقة	١٢٦٣ — ١٢٧١	٣٠٣
	٥ — الموارد المائية	١٢٧٢ — ١٢٧٧	٣٠٤
	٦ — رسم الخرائط	١٢٧٨ — ١٢٨٥	٣٠٦
	٣ — اللجنة الاقتصادية لأوروبا	١٢٨٦ — ١٣٢٥	٣٠٨
	البرنامج الفرعي		
	١ — المشاكل العامة للطاقة	١٢٨٦ — ١٢٩٣	٣٠٨
	٢ — الغاز	١٢٩٤ — ١٣٠٠	٣٠٩

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
السادس عشر	الموارد الطبيعية : الطاقة والمياه والمعادن ورسم الخرائط (تابع)		
	البرنامج		
	٣ — اللجنة الاقتصادية لاوروبا (تابع)		
	البرنامج الفرعي		
	٣ — الفحم	١٣٠١ — ١٣٠٧	٣١٠
	٤ — الطاقة الكهربائية	١٣٠٨ — ١٣١٣	٣١٠
	٥ — مشاكل المياه	١٣١٤ — ١٣٢١	٣١٢
	٦ — الاخشاب	١٣٢٢ — ١٣٢٥	٣١٣
	٤ — اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية	١٣٢٦ — ١٣٤٠	٣١٥
	البرنامج الفرعي		
	١ — الموارد المائية	١٣٢٦ — ١٣٣٠	٣١٥
	٢ — الطاقة	١٣٣١ — ١٣٣٥	٣١٦
	٣ — الموارد المعدنية	١٣٣٦ — ١٣٤٠	٣١٨
	٥ — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١٣٤١ — ١٣٨٤	٣٢٠
	البرنامج الفرعي		
	١ — موارد الطاقة	١٣٤١ — ١٣٥١	٣٢٠
	٢ — الموارد المعدنية	١٣٥٢ — ١٣٦٢	٣٢٢
	٣ — الموارد المائية	١٣٦٣ — ١٣٧٧	٣٢٣
	٤ — أعمال المسح والخرائط	١٣٧٨ — ١٣٨٤	٣٢٦
	٦ — اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	١٣٨٥ — ١٤١٣	٣٢٨
	البرنامج الفرعي		
	١ — موارد الطاقة	١٣٨٥ — ١٣٩٤	٣٢٨

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
السادس عشر	الموارد الطبيعية : الطاقة والمياه والمعادن ورسم الخرائط (تابع)		
	البرنامج		
	٦ — اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (تابع)		
	البرنامج الفرعي		
	٢ — الموارد المعدنية	١٣٩٥ — ١٤٠٣	٣٢٩
	٣ — الموارد المائية	١٤٠٤ — ١٤١٣	٣٣١
السابع عشر	اقتصاديات وتكنولوجيات المحيطات	١٤١٤ — ١٤٤١	٣٣٣
	التنظيم	١٤١٤	٣٣٣
	البرنامج		
	١ — التنمية المتكاملة للمناطق الساحلية	١٤١٥ — ١٤٢٧	٣٣٣
	٢ — التكنولوجيا البحرية والساحلية	١٤٢٨ — ١٤٣٦	٣٣٦
	٣ — نشر المعلومات	١٤٣٧ — ١٤٤١	٣٣٨
الثامن عشر	السكان	١٤٤٢ — ١٥٥٧	٣٤١
	التنظيم	١٤٤٢	٣٤١
	البرنامج		
	١ — ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ...	١٤٤٣ — ١٥٠٢	٣٤١
	البرنامج الفرعي		
	١ — التحليل الديموغرافي	١٤٥١ — ١٤٥٧	٣٤٣
	٢ — الاسقاطات الديموغرافية	١٤٥٨ — ١٤٦٦	٣٤٤
	٣ — العوامل المؤثرة في انماط التناسل..	١٤٦٧ — ١٤٧٢	٣٤٥
	٤ — السكان والتنمية	١٤٧٣ — ١٤٧٩	٣٤٧
	٥ — السياسات السكانية	١٤٨٠ — ١٤٨٥	٣٤٨
	٦ — الاستعراض والتقييم	١٤٨٦ — ١٤٩٢	٣٤٩
	٧ — التعاون التقني	١٤٩٣ — ١٥٠٢	٣٥٠

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثامن عشر	السكان (تابع)		
	البرنامج		
	٢ — اللجنة الاقتصادية لافريقيا	١٥٠٣ — ١٥١٧	٣٥١
	البرنامج الفرعي		
	١ — السكان والتنمية	١٥٠٣ — ١٥٠٧	٣٥١
	٢ — السياسات السكانية	١٥٠٨ — ١٥١٢	٣٥٢
	٣ — التدريب	١٥١٣ — ١٥١٧	٣٥٣
	٣ — اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية	١٥١٨ — ١٥٢٣	٣٥٤
	البرنامج الفرعي		
	١ — السكان والتنمية	١٥١٨ — ١٥٢٢	٣٥٤
	٢ — ٥ التحليل الديموغرافي والسياسات السكانية	١٥٢٣	٣٥٥
	٤ — اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	١٥٢٤ — ١٥٣٥	٣٥٥
	البرنامج الفرعي		
	١ — البيانات الديموغرافية	١٥٢٤ — ١٥٣٠	٣٥٥
	٢ — الاسقاطات والسياسات الديموغرافية .	١٥٣١ — ١٥٣٥	٣٥٦
	٥ — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى	١٥٣٦ — ١٥٥٧	٣٥٧
	البرنامج الفرعي		
	١ — السكان والتنمية	١٥٣٦ — ١٥٤١	٣٥٧
	٢ — الهجرات الريفية — الحضرية	١٥٤٢ — ١٥٤٦	٣٥٨
	٣ — السياسات السكانية	١٥٤٧ — ١٥٥٢	٣٥٩
	٤ — المعلومات السكانية	١٥٥٣ — ١٥٥٧	٣٦٠

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
التاسع عشر —	الادارة العامة والمالية العامة	١٥٥٨ — ١٦١٥	٣٦٢
	التنظيم	١٥٥٨	٣٦٢
	البرنامج		
	١ — ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٥٥٩ — ١٥٩٩	٣٦٢
	البرنامج الفرعي		
	١ — الاتجاهات والتطورات	١٥٦٠ — ١٥٦٣	٣٦٢
	٢ — الارشاد التقني	١٥٦٤ — ١٥٧١	٣٦٣
	٣ — التقنيات المؤسسية والادارية	١٥٧٢ — ١٥٧٥	٣٦٥
	٤ — ادارة الميزانية والشؤون المالية ...	١٥٧٦ — ١٥٨١	٣٦٦
	٥ — تعبئة الموارد المالية	١٥٨٢ — ١٥٨٥	٣٦٧
	٦ — المشاريع العامة	١٥٨٦ — ١٥٩٢	٣٦٨
	٧ — دعم التعاون التقني	١٥٩٣ — ١٥٩٩	٣٦٩
	٢ — اللجنة الاقتصادية لافريقيا	١٦٠٠ — ١٦٠٧	٣٧٢
	البرنامج الفرعي		
	١ — المحافظة على الموارد البشرية المؤهلة	١٦٠٠ — ١٦٠٣	٣٧٢
	٢ — الادارة المالية	١٦٠٤ — ١٦٠٧	٣٧٢
	٣ — اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	١٦٠٨ — ١٦١٥	٣٧٣
	البرنامج الفرعي		
	١ — تعبئة الموارد المالية وتطوير الميزانيات	١٦٠٨ — ١٦١١	٣٧٣
	٢ — دعم القدرة الادارية والمؤسسية للتنمية في المنطقة	١٦١٢ — ١٦١٥	٣٧٤
العشرون —	الاعلام	١٦١٦ — ١٦٢٥	٣٧٥
	التنظيم	١٦١٦	٣٧٥
	البرنامج		
	ادارة شؤون الاعلام	١٦١٧ — ١٦٢٥	٣٧٥

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابـــع)

الفصـــل		الفقـــــرات	الصفحة
الحـــادى والعشـــرون	العلم والتكنولوجيا	١٦٢٦—١٧٣١	٣٧٩
	التنظيم	١٦٢٦—١٦٢٨	٣٧٩
	البرنامـــج		
	١ ـ ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٦٢٩—١٦٦٣	٣٨٠
	البرنامج الفرعي		
	١ ـ خطط العمل العالمية والاقليمية	١٦٣٥—١٦٣٩	٣٨١
	٢ ـ التنسيق في منظومة الأمم المتحدة	١٦٤٠—١٦٤٤	٣٨٢
	٣ ـ استعراض الاتجاهات والتطورات	١٦٤٥—١٦٤٩	٣٨٤
	٤ ـ نظم المعلومات	١٦٥٠—١٦٥٨	٣٨٥
	٥ ـ العلوم الادارية	١٦٥٩—١٦٦٣	٣٨٧
	٢ ـ اللجنة الاقتصادية لافريقيا	١٦٦٤—١٦٧٨	٣٨٩
	البرنامج الفرعي		
	١ ـ بناء مؤسسات العلم والتكنولوجيا	١٦٦٤—١٦٦٨	٣٨٩
	٢ ـ تنمية القوى البشرية	١٦٦٩—١٦٧٣	٣٨٩
	٣ ـ تنفيذ الخطة الاقليمية الافريقية والتعـــاون الاقليمي	١٦٧٤—١٦٧٨	٣٩٠
	٣ ـ اللجنة الاقتصادية لاوروبا	١٦٧٩—١٦٩٢	٣٩١
	البرنامج الفرعي		
	١ ـ السياسات والاولويات في ميدان العلـــم والتكنولوجيا	١٦٧٩—١٦٨٣	٣٩١
	٢ ـ التعاون الدولي في ميدان العلم والتكنولوجيا	١٦٨٤—١٦٨٨	٣٩٢
	٣ ـ نقل التكنولوجيا	١٦٨٩—١٦٩٢	٣٩٢
	٤ ـ اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية	١٦٩٣—١٧٠٣	٣٩٣
	البرنامج الفرعي		
	١ ـ خطة العمل الاقليمية للعلم والتكنولوجيـــا	١٦٩٣—١٦٩٨	٣٩٣
	٢ ـ تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ...	١٦٩٩—١٧٠٣	٣٩٤

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابـــع)

الفصـــل		الفقـــــرات	الصفحة
الحـــادى والعشـــرون	العلم والتكنولوجيا (تابع)		
	البرنامج		
	٥ — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيـــط الهادى	١٧٠٤—١٧١٩	٣٩٥
	البرنامج الفرعي		
	١ — تقوية القدرات التكنولوجية القومية	١٧٠٤—١٧٠٨	٣٩٥
	٢ — نقل التكنولوجيا	١٧٠٩—١٧١٤	٣٩٦
	٣ — الانتفاع من التكنولوجيا	١٧١٥—١٧١٩	٣٩٧
	٦ — اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	١٧٢٠—١٧٣١	٣٩٨
	البرنامج الفرعي		
	١ — التعاون الاقليمي في ميدان العلم والتكنولوجيا	١٧٢٠—١٧٢٣	٣٩٨
	٢ — اختيار التكنولوجيا والتقنيات	١٧٢٤—١٧٢٨	٣٩٨
	٣ — تطبيق العلم والتكنولوجيا في قطاعات مختارة	١٧٢٩—١٧٣١	٣٩٩
الثانـــي والعشـــرون	التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية	١٧٣٢—١٨٧٣	٤٠٠
	التنظـــيم	١٧٣٢	٤٠٠
	البرنامج		
	١ — ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٧٣٣—١٨٠٨	٤٠٠
	البرنامج الفرعي		
	١ — المشاركة الشعبية وتنمية المؤسسات	١٧٣٥—١٧٤٩	٤٠١
	٢ — تقديم الخدمات للاندماج الاجتماعي والرعايـة الاجتماعية	١٧٥٠—١٧٦٣	٤٠٥
	٣ — منع الجريمة ومكافحة الاجرام	١٧٦٤—١٧٧٦	٤٠٩
	٤ — ادماج المرأة في عملية التنمية	١٧٧٧—١٧٩٠	٤١٣
	٥ — الصكوك الدولية المتعلقة بمركز المرأة	١٧٩١—١٧٩٧	٤١٦
	٦ — المرأة والسلم.....	١٧٩٨—١٨٠٣	٤١٨
	٧ — دعم أنشطة التعاون التقني في التنمية الاجتماعية	١٨٠٤—١٨٠٨	٤١٩

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابـــع)

الفصـــل	الفقـــــرات	الصفحة
الثانـــي والعشـرون	— التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية (تابع)	
	البرنامج	
	٢ — اللجنة الاقتصادية لافريقيا	١٨٠٩—١٨٢٢ ٤٢٢
	البرنامج الفرعي	
	١ — الرعاية الاجتماعية والتنمية الريفية	١٨٠٩—١٨١٣ ٤٢٢
	٢ — مشاركة الشباب في التنمية القومية	١٨١٤—١٨١٧ ٤٢٢
	٣ — ادماج النساء في التنميـة	١٨١٨—١٨٢٢ ٤٢٣
	٣ — اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية	١٨٢٣—١٨٤٣ ٤٢٥
	البرنامج الفرعي	
	١ — أساليب التنمية ، والسياسات والتغـــيرات الاجتماعية	١٨٢٣—١٨٢٨ ٤٢٥
	٢ — الجوانب الاجتماعية للتحضر	١٨٢٩—١٨٣٣ ٨٢٦
	٣ — التنمية والتعليم	١٨٣٤—١٨٣٨ ٤٢٦
	٤ — التنمية الحضرية والاقليمية في البرازيل	١٨٣٩—١٨٤٣ ٤٢٧
	٤ — اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	١٨٤٤—١٨٥٩ ٤٢٨
	البرنامج الفرعي	
	١ — مشاركة الشباب والنساء في التنمية القوميـــة	١٨٤٤—١٨٤٩ ٤٢٨
	٢ — خدمات التكامل والرعاية الاجتماعيين	١٨٥٠—١٨٥٤ ٤٢٩
	٣ — استيعاب الايرادات القومية المتزايدة	١٨٥٥—١٨٥٩ ٤٣٠
	٥ — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيـــط الهادى	١٨٦٠—١٨٧٣ ٤٣١
	البرنامج الفرعي	
	١ — المشاركة الشعبية	١٨٦٠—١٨٦٤ ٤٣١
	٢ — التعرف على الاتجاهات الاجتماعية	١٨٦٥—١٨٦٨ ٤٣٢
	٣ — الرعاية الاجتماعية	١٨٦٩—١٨٧٣ ٤٣٣

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثالث والعشرون	الاحصاءات	١٨٧٤—١٩٨٥	٤٣٤
	التنظيم	١٨٧٤—١٨٨٠	٤٣٤
	البرنامج		
	١ — المكتب الاحصائي التابع لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٨٨١—١٩٤٠	٤٣٧
	البرنامج الفرعي		
	١ — التجارة الدولية ، والصناعة ، والموارد الطبيعية ، والطاقة	١٨٨١—١٨٨٦	٤٣٧
	٢ — الحسابات القومية ، وتوزيع الدخل والاحصاءات المتعلقة بهما	١٨٨٧—١٨٩٦	٤٣٩
	٣ — احصاءات الأسعار والمجالات المتصلة بها	١٨٩٧—١٩٠٦	٤٤٢
	٤ — الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية	١٩٠٧—١٩٢٣	٤٤٤
	٥ — تحسين نشر الاحصاءات	١٩٢٤—١٩٢٩	٤٤٨
	٦ — تنسيق البرنامج الاحصائي الدولي	١٩٣٠—١٩٣٤	٤٤٩
	٧ — تحسين القدرة الاحصائية للبلدان النامية	١٩٣٥—١٩٣٩	٤٥١
	٨ — نظم المعلومات	١٩٤٠	٤٥٣
	٢ — الاحصاءات في منطقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا	١٩٤١—١٩٥٤	٤٥٤
	البرنامج الفرعي		
	١ — الخدمات الاحصائية	١٩٤١—١٩٤٨	٤٥٤
	٢ — الاطار الاقليمي للمعلومات الاحصائية ...	١٩٤٩—١٩٥٤	٤٥٥
	٣ — الاحصاءات في منطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا	١٩٥٥—١٩٦٠	٤٥٧
	البرنامج الفرعي		
	١ — المعايير والمنهجية.....	١٩٥٥—١٩٥٨	٤٥٧
	٢ — بيانات ومشاريع البحث	١٩٥٩—١٩٦٠	٤٥٧

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثالث والعشرون	الاحصاءات (تابع)		
	البرنامج		
	٤ — الاحصاءات في منطقة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية	١٩٦١—١٩٦٨	٤٥٩
	البرنامج الفرعي		
	١ — الاطار الاقليمي للمعلومات الاحصائية	١٩٦١—١٩٦٤	٤٥٩
	٢ — الاحصاءات الاساسية	١٩٦٥—١٩٦٨	٤٦٠
	٥ — الاحصاءات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى	١٩٦٩—١٩٧٩	٤٦١
	البرنامج الفرعي		
	١ — الخدمات الاحصائية	١٩٦٩—١٩٧٤	٤٦١
	٢ — خدمات تحضير البيانات	١٩٧٥—١٩٧٩	٤٦٢
	٦ — الاحصاءات في اللجنة الاقتصادية الاقليمية لغربي آسيا	١٩٨٠—١٩٨٥	٤٦٤
	البرنامج الفرعي		
	الخدمات الاحصائية	١٩٨٠—١٩٨٥	٤٦٤
الرابع والعشرون	الشركات عبر الوطنية	١٩٨٦—٢٠١٦	٤٦٦
	التنظيم	١٩٨٦	٤٦٦
	البرنامج		
	١ — المركز المعني بالشركات عبر الوطنية	١٩٨٧—٢٠١١	٤٦٦
	البرنامج الفرعي		
	١ — البحث	١٩٨٧—١٩٩٢	٤٦٦
	٢ — نظام شامل للمعلومات	١٩٩٣—١٩٩٨	٤٦٨
	٣ — صياغة مدونة لقواعد السلوك والاتفاقات الدولية	١٩٩٩—٢٠٠٥	٤٦٩
	٤ — تحسين مقدرة الحكومات على التعامل مع الشركات عبر الوطنية	٢٠٠٦—٢٠١١	٤٧١

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الرابع والعشرون	الشركات عبر الوطنية (تابع)		
	البرنامج		
	٢ - اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية	٢٠١٢-٢٠١٦	٤٧٣
	البرنامج الفرعي		
	المشاريع عبر الوطنية في امريكا اللاتينية	٢٠١٢-٢٠١٦	٤٧٣
الخامس والعشرون	النقل	٢٠١٧-٢١٤٩	٤٧٤
	التنظيم	٢٠١٧-٢٠١٩	٤٧٤
	البرنامج		
	١ - ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٢٠٢٠-٢٠٣٧	٤٧٤
	البرنامج الفرعي		
	١ - تكنولوجيا النقل واقتصادياتة ومؤسساته ...	٢٠٢٣-٢٠٢٩	٤٧٥
	٢ - التخطيط المتكامل في مجال النقل	٢٠٣٠-٢٠٣٧	٤٧٦
	٢ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٢٠٣٨-٢٠٦٣	٤٧٧
	البرنامج الفرعي		
	١ - بناء المؤسسات وتخطيطها	٢٠٣٨-٢٠٤٢	٤٧٧
	٢ - وصلات النقل داخل افريقيا	٢٠٤٣-٢٠٤٧	٤٧٨
	٣ - الشحن البحرى والساحلي	٢٠٤٨-٢٠٥٢	٤٧٨
	٤ - تنمية القوى البشرية في مجال النقل.....	٢٠٥٣-٢٠٥٧	٤٧٩
	٥ - المواصلات	٢٠٥٨-٢٠٦٣	٤٨٠
	٣ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٢٠٦٤-٢٠٧٨	٤٨١
	البرنامج الفرعي		
	١ - تنمية مرافق النقل الداخلي	٢٠٦٤-٢٠٦٨	٤٨١
	٢ - تسهيل المرور	٢٠٦٩-٢٠٧٣	٤٨٢
	٣ - تكنولوجيات النقل	٢٠٧٤-٢٠٧٨	٤٨٢

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الخامس والعشرون	النقل (تابع)		
	البرنامج		
	٤ — اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية	٢٠٧٩—٢١٠٢	٤٨٣
	البرنامج الفرعي		
	١ — نظم المعلومات من أجل اتخاذ القرارات في قطاع النقل	٢٠٧٩—٢٠٨٣	٤٨٣
	٢ — تسهيل النقل بين القطاعات	٢٠٨٤—٢٠٨٨	٤٨٤
	٣ — النقل الحضري	٢٠٨٩—٢٠٩٣	٤٨٤
	٤ — تكنولوجيات النقل	٢٠٩٤—٢٠٩٧	٤٨٥
	٥ — الشحن الساحلي في منطقة البحر الكاريبي	٢٠٩٨—٢١٠٢	٤٨٥
	٥ — اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٢١٠٣—٢١١٧	٤٨٦
	البرنامج الفرعي		
	١ — الاحصاءات المتعلقة بالنقل والمواصلات والسياحة	٢١٠٣—٢١٠٧	٤٨٦
	٢ — التكامل في مجال النقل	٢١٠٨—٢١١٢	٤٨٧
	٣ — تكنولوجيا النقل والمواصلات	٢١١٣—٢١١٧	٤٨٨
	٦ — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي	٢١١٨—٢١٤٩	٤٨٩
	البرنامج الفرعي		
	١ — تنمية النقل والمواصلات	٢١١٨—٢١٢٦	٤٨٩
	٢ — المقومات الهيكلية في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية	٢١٢٧—٢١٣٣	٤٩٠
	٣ — الخدمات البريدية	٢١٣٤—٢١٣٨	٤٩١
	٤ — النقل البحري	٢١٣٩—٢١٤٤	٤٩٢
	٥ — شبكات النقل على الطرق المائية الداخلية	٢١٤٥—٢١٤٩	٤٩٣

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابـــع)

الفصـــل		الفقـــــــرات	الصفحة
السـادس والعشـرون	البرامج الرئيسية التي تنفرد بها اللجان الاقليميـــة	٢١٥٠—٢٢٢٥	٤٩٥
	ألف ـ التعاون والتكامل في الميدان الاقتصـــادى	٢١٥٠—٢١٥٩	٤٩٥
	البرنامج		
	اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٢١٥٠—٢١٥٩	٤٩٥
	البرنامج الفرعي		
	١ ـ السياسات والمؤسسات	٢١٥٠—٢١٥٤	٤٩٥
	٢ ـ المشاريع	٢١٥٥—٢١٥٩	٤٩٦
	باء ـ التعليم والتدريب والعمل والادارة	٢١٦٠—٢٢٠٠	٤٩٧
	التنظـيم	٢١٦٠—٢١٦١	٤٩٧
	البرنامج		
	١ ـ اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٢١٦٢—٢١٨١	٤٩٨
	البرنامج الفرعي		
	١ ـ تنمية امكانيات التدريب المحلى ..	٢١٦٢—٢١٦٦	٤٩٨
	٢ ـ المبادئ التوجيهية لنظم التعلـيم والتدريب	٢١٦٧—٢١٧١	٤٩٩
	٣ ـ تدريب المهنيين والفنيين	٢١٧٢—٢١٧٦	٥٠٠
	٤ ـ تحسين تقنيات تخطيط المـــوارد البشرية	٢١٧٧—٢١٨١	٥٠٢
	٢ ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٢١٨٢—٢٢٠٠	٥٠٣
	البرنامج الفرعي		
	١ ـ سياسات العمالة	٢١٨٢—٢١٨٧	٥٠٣
	٢ ـ تحسين تخطيط القوى البشريـــة	٢١٨٨—٢١٩٣	٥٠٤
	٣ ـ تعزيز التعاون الاقليمي في مجال تخطيط الموارد البشرية	٢١٩٤—٢٢٠٠	٥٠٦

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابـــع)

الفصـــل		الفقـــــــرات	الصفحة
السـادس والعشرون	ـ البرامج الرئيسية التي تنفرد بها اللجان الاقليمية (تابع)		
	جيم ـ المواد الخام والسلع	٢٢٠١—٢٢٠٦	٥٠٧
	البرنامج		
	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيـــا والمحيط الهادى	٢٢٠١—٢٢٠٦	٥٠٧
	البرنامج الفرعي		
	المواد الخام والسلع	٢٢٠١—٢٢٠٦	٥٠٧
	دال ـ التنمية الريفية	٢٢٠٧—٢٢١٢	٥٠٨
	البرنامج		
	١ ـ اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٢٢٠٧—٢٢٠٨	٥٠٨
	٢ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيـــا والمحيط الهادى	٢٢٠٩—٢٢١٢	٥٠٩
	هاء ـ السياحة	٢٢١٣—٢٢٢٥	٥١٠
	البرنامج		
	١ ـ اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٢٢١٣—٢٢١٧	٥١٠
	البرنامج الفرعي		
	تنمية السياحة	٢٢١٣—٢٢١٧	٥١٠
	٢ ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٢٢١٨—٢٢٢١	٥١١
	البرنامج الفرعي		
	التعاون دون الاقليمي في تنميـــة السياحة	٢٢١٨—٢٢٢١	٥١١
	٣ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيـــا والمحيط الهادى	٢٢٢٢—٢٢٢٥	٥١١
	البرنامج الفرعي		
	تنمية السياحة	٢٢٢٢—٢٢٢٥	٥١١

Digitized by UNOG Library

جدول المحتويات المفصل (تابع)

	الفقرات	الصفحة
الجزء الثالث : تحليلات خاصة		
التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية	٢٢٢٦—٢٢٩٨	٥١٤
ألف — طبيعة التفويضات ونطاقها	٢٢٢٦—٢٢٣٢	٥١٤
باء — التجارة الدولية	٢٢٣٣—٢٢٤٤	٥١٦
جيم — التعاون والتنمية في الميدان الصناعي	٢٢٤٥—٢٢٥٥	٥١٨
دال — المسائل المالية	٢٢٥٦—٢٢٦٢	٥٢٠
هاء — النقل والمواصلات	٢٢٦٣—٢٢٧٧	٥٢١
واو — الموارد الطبيعية	٢٢٧٨—٢٢٩١	٥٢٢
زاى — ميادين اخرى	٢٢٩٢—٢٢٩٨	٥٢٤

Digitized by UNOG Library

مقدمـــة

١ ــ الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ ــ ١٩٨١ ، المقدمة في هذه الوثيقة ، هي ثالث عملية من هذا النوع منذ أن استحدث في عام ١٩٧٤ نظام متكامل للتخطيط ولاعداد البرنامج والميزانية .

٢ ــ وفي القرار ٣٣٩٢ (د ــ ٣٠) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ ، قررت الجمعية العامة أن تنظر في الخطة المتوسطة الأجل وفي الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ، على التناوب سنة بعد أخرى ، وذلك ابتداء من ١٩٧٦ . فهذه هي اذن الخطة الأولى التي تعد وتدرس قبل الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الأوليين من فترة السنوات الأربع التي تغطيها وذلك بدلا من اعدادها ودراستها في نفس وقت اعداد ودراسة الميزانية البرنامجية . وبالتالي فانها الخطة الأولى التي يمكن أن تكون أساسا للقرارات المتصلة بالميزانية . ونتيجة لهذه الترتيبات الجديدة ، تحسنت التوقعات بالنسبة لتطوير اجراءات أكثر نظاما وفعالية للتخطيط ووضع الميزانية . وسيستطيع جميع المعنيين كل سنتين أن يكرسوا مزيدا من الوقت والعناية لاعداد ودراسة اما الخطة واما الميزانية البرنامجية ، حسب الأحوال ، وأن يركزوا على التحسين التدريجي لنوعية هاتين الأداتين واستخدامهما .

٣ ــ وتصدر الخطة في مجلدين . ويعرض في المجلد الأول مضمون البرامج المخططة في حين يقدم الثاني المعلومات الكمية ، المتصلة في معظمها بالميزانية ، التي تدعو الحاجة اليها لتحديد المعدلات العامة والنسبية للنمو الحقيقي . ولا يمكن اجراء هذا التحديد الأخير الا بعد استعراض مضمون البرامج . وستتيح عمليتا تحديد مضمون البرنامج والنمو الحقيقي اطارا لاعداد ومراجعة الميزانية البرنامجية للسنتين ١٩٧٨ــ١٩٧٩ . وفي هذه الميزانية ، ينبغي ألا يقدم أي طلب للقيام بأنشطة لا تمثل بوضوح جزءا من استراتيجية البرنامج التي يتم اقرارها اثناء مراجعة هذه الخطة ، وذلك ما لم يكن هناك سند تشريعي لمثل هذا الطلب ، لاحق لمراجعة الخطة ، او ما لم تنشأ حاجة ملحة لا يمكن التنبؤ بها . وبالمثل ينبغي العمل على أن يكون الطلب المالي ــ مقدرا بالقيمة الحقيقية ــ متمشيا مع تحديدات النمو الحقيقي التي تقررها الجمعية العامة .

٤ ــ وهذا التصور للعلاقة المنطقية بين الخطة والميزانية يثير صعوبات عملية في التنفيذ . بيد أنه يمكن اذا ما اتفق على هذا التصور ، التغلب على هذه الصعوبات العملية قبل تقديم الخطة التالية .

٥ ــ وقد تم في هذه الأثناء اكتساب خبرة قيّمة في كل من الأمانة العامة وعلى المستوى الحكومي الدولي . ومن بين المزايا نشير الى مايلي : (أ) ظهور تصور أفضل لأهداف البرنامج باعتبارها متميّزة عن وسائل العمل من أجل تحقيقها ؛ (ب) الاتفاق المبدئي على طريقة لتحديد الأولويات ؛ (ج) ادراك الحاجة الى وضع جدول زمني لاكتمال الأنشطة ورصد التقدم المحرز ؛ (د) الاصرار المتزايد على الحاجة الى التقييم من أجل تقدير فعالية البرنامج أو تقادمه ؛ (هـ) تزايد الوعي بالمشاكل التي تسببها المستويات العديدة المختلفة ــ القطاعية والجغرافية والمركزية ــ التي يتم عندها حاليا اقتراح البرامج ومراجعتها واقرارها وتقييمها ؛ (و) النظر بصورة نشطة في الوسائل الكفيلة بتحقيق تنسيق أفضل لمجموع البرامج التي تضطلع بها الأمم المتحدة ؛ (ز) الشروع في اجراء دراسات على مستوى مشترك بين الوكالات تستهدف التنسيق بين الميزانيات البرنامجية والخطط المتوسطة الأجل لمختلف المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

٦ — وقد أثارت الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ (١) ، في الفقرتين ١٥ و ١٦ من مقدمتها ، مسألة درجة المركزية في اجراءات التخطيط . وقد ساعدت المناقشات الأخرى ، بما فيها مناقشات الفريق العامل المعني بأجهزة اعداد برامج وميزانيات الأمم المتحدة (A/10017) ، في توضيح سياق اثارة هذه المسألة . وكان من المفهوم ضمنا في مناقشات وتوصيات الفريق العامل أن البرامج يجب أن تراجع وتقيّم على ثلاثة مستويات من المسؤولية هي :

(أ) الأجهزة التقنية الفرعية أو أفرقة الخبراء التي تقدم تقاريرها الى اللجان الاقليمية . وتتناول هذه الأجهزة أو الأفرقة البرامج الاقليمية التي تدخل في مجال اختصاصها .

(ب) اللجان الوظيفية أو القطاعية أو أفرقة الخبراء التي تقدم تقاريرها الى الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مجلس التجارة والتنمية أو مجلس التنمية الصناعية أو مجلس ادارة برنامج شؤون البيئة . وتعالج هذه اللجان أو الأفرقة البرامج العالمية التي تدخل في مجال اختصاصها .

(ج) لجنة البرنامج والتنسيق التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تتناول مجموع برامج الأمم المتحدة .

٧ — وتعتبر هذه المراجعات خطوة تمهيدية لاقرار البرامج بصورة رسمية من قبل هيئات تقرير السياسة العامة ، أي : مجلس التجارة والتنمية ، ومجلس التنمية الصناعية ، ومجلس ادارة برنامج شؤون البيئة ، واللجان الاقليمية ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة . ومع ذلك فان الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسلطات الجمعية العامة في اقرار الميزانية ، يكسبان هاتين الهيئتين دورا ذا اهمية بالغة في العملية برمتها .

٨ — ولعل الاجراء المثالي هو أن تضطلع أجهزة مراجعة البرامج القطاعية والاقليمية بأعمالها اولا ، لكي تكون نتائج هذه الأعمال متاحة للجنة البرنامج والتنسيق قبل أن يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة اقرارا رسميا عاما . الا أنه ، نظرا لوجود صعوبات مختلفة ، من بينها الصعوبة المتمثلة في ازدحام الجدول الزمني للاجتماعات ، يبدو من غير المحتمل أن يتسنى التوصل الى هذه الحالة المثالية .

٩ — وفي ظل هذه الظروف قد يكون من المفيد دراسة مسألتين متصلتين بالموضوع ، أولاهما تتعلق باجراءات المراجعة الحكومية الدولية وهي : هل ينبغي على الجهاز المركزي لمراجعة البرامج أن يقوم بنفس نوع المراجعة الذي تقوم به اللجان القطاعية والوظيفية أو أفرقة الخبراء ؟ ويفهم ذلك ضمنا من طريقة عرض الخطة الراهنة ومن مضمونها . وكحل بديل ، يمكن أن يتم تقاسم مهمة مراجعة البرامج بين الجهاز المركزي ولجنة البرنامج والتنسيق والأجهزة القطاعية العديدة الموجودة حاليا . وتستطيع لجنة تنسيق البرنامج أن تقدم المشورة والتوجيه لهذه المجالس واللجان القطاعية بشان نطاق اجراءات

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/10006/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

المراجعة التي تتبعها وتقنياتها ومقاصدها ، وذلك في حدود اتصالها بالمراجعة والاقرار المركزيين . وقد تقرر اللجنة عدم مراجعة جميع برامج الأمم المتحدة بعمق في كل دورة من دوراتها بل أن تركز عنايتها ، عوضا عن ذلك ، بالموافقة سلفا على البرامج التي ستطرح للفحص في الدورة التالية . بيد أنها قد ترغب في أن تراجع بصورة دورية البرامج التي لا تراجعها أية هيئة حكومية دولية متخصصة أو التي تشعر بأن مراجعتها تنطوى على أهمية أو صعوبة خاصة .

١٠ — والمسألة الثانية تتعلق بالوثائق : هل ينبغي أن تكون هناك وثائق مختلفة لمراجعة البرامج على المستويين القطاعي والمركزى ؟ بموجب التصور الحالي ، لا تكفي درجة تفصيل تحليلات برامج الخطة المتوسطة الأجل ، مع أن الخطة وثيقة مطولة ، للسماح باجراء نوع المراجعة التقنية للبرامج الذى ينبغي أن يتم على المستوى القطاعي . فاذا استطاعت لجنة البرنامج والتنسيق أن تحصل على ملخصات لوثائق مراجعة البرامج القطاعية يتم وضعها وفقا لخطوط موحدة تقوم هي بصياغتها ، عندئذ يمكن أن تصبح الخطة المتوسطة الأجل وثيقة أصغر حجما مما هي عليه ، ومختلفة نوعا ما ، وتلائم بصورة أكبر دور المراجعة العامة الذى يضطلع به الهيئة المركزية . وفي ظل هذه الظروف قد تحتاج الأمانة العامة الى توجيهات بشأن كيفية اعادة تشكيل وثيقة الخطة لكي تخدم على أفضل وجه أغراض أجهزة البرمجة المركزية .

١١ — ويمكن التفكير في اجراء مماثل بالنسبة للتقييم . ولما كان أحد الأهداف الرئيسية لتقييم البرنامج هو تحسين تصميم البرامج المستقبلة ، فانه يمكن أيضا أن يطلب الى هيئات المراجعة القطاعية أن تقوم بصفة دورية بتقييم برامجها وتقديم تقرير عن النتائج الى لجنة البرنامج والتنسيق ، وهنا أيضا لا تجد لجنة البرنامج والتنسيق حاجة الا الى اختيار بضعة برامج لتقييمها في أية سنة بعينها .

١٢ — وفي هذا الصدد ، قد تكون الوثيقة A/10035/Add.1 **المعنية** بتقييم البرنامج موضع اهتمام . فقد قدمت هذه الوثيقة الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة بوصفها اضافة الى تقرير الأمين العام عن أداء الميزانية والبرنامج. وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في معرض تعليقها على هذه الوثيقة بأن يسترعي انتباه لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادى والاجتماعي في اجتماعاتهما المقبلة الى هذه الوثيقة .

١٣ — وتعتبر الخطة الحالية ذات طابع انتقالي . ولما كانت قد أعدت بعد الخطة السابقة (١) بسنة واحدة فقط ، فقد تضمنت اشارات كثيرة الى معلومات وردت في هذه الخطة السابقة ولم تفقد بعد فعاليتها ، وكذلك الى الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الحالية (٢) . وفي الوقت نفسه لم يدّخر أى جهد لتحسين شكل ومضمون الخطة ، مع مراعاة الآراء التي أعرب عنها خلال دراسة الخطة الثانية في العام الماضي في اطار لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادى والاجتماعي واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة للجمعية العامة . كما روعيت أيضا الطلبات التالية

---

(٢) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٦ (A/10006) .

Digitized by UNOG Library

الموجهة الى الأمين العام من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الثامنة والخمسين ومن قبل الجمعية العامة في دورتها الثلاثين :

(أ) اتخاذ مزيد من الخطوات لكي يتم عرض الخطة المتوسطة الأجل على أساس برامج متكاملة ومتماسكة وخطوط تتجاوز التقسيمات التنظيمية [قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٤٥ (د — ٥٨)] ؛

(ب) تأمين التنسيق الكفوء للأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة بهدف تشجيع التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛ وذلك بعدة طرق من بينها تضمين الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية للأمم المتحدة عرضا مشتركا بين القطاعات لمجموع التدابير والأنشطة المخططة والمبرمجة لتنفيذ ما يتصل بالموضوع من قرارات متعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية [قرار الجمعية العامة ٣٤٤٢ (د — ٣٠) ، الفقرة ٦ (ألف)] ؛

(ج) تقديم معلومات الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، بما في ذلك ما يتصل بالأمر من التفويضات واعتمادات الميزانية، عن البرامج أو المشاريع أو الأنشطة التي تكون قد أكملت بالفعل أو أشرفت على الاكتمال ، أو التي اعتبرتها الهيئات الحكومية الدولية المختصة ، خاصة عند دراستها للخطة المتوسطة الأجل ، مما فات أوانه أو أصبحت منفعته حدية أو انعدمت فعاليته [قرار الجمعية العامة ٣٥٣٤ (د — ٣٠)] .

١٤ — واستجابة للطلب الوارد في الفقرة ١٣ (أ) أعلاه ، فقد تم في الجزء الثاني من المجلد الأول عرض مجموع أنشطة المنظمة مرة أخرى على أساس يتجاوز حدود القطاعات ، ومقسما الى ٢٩ برنامجا رئيسيا ، من بينها خمسة برامج تختص بها اللجان الاقليمية وحدها . وتتفق المصطلحات المستخدمة في وصف هذه البرامج مع التوصيات الأخيرة للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية بشأن اعتماد مصطلحات موحدة في منظومة الأمم المتحدة بأكملها .

١٥ — ويوجد في الجزء الثالث من المجلد الأول عرض مشترك بين القطاعات للأنشطة المخططة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وفقا للطلب المشار اليه في الفقرة ١٣ (ب) أعلاه .

١٦ — أما الطلب المشار اليه في الفقرة ١٣ (ج) أعلاه فانه يقتضي أكثر من استجابة واحدة . ففي حالة انهاء البرامج ، يكون تقرير اداء الميزانية هو المكان المنطقي لايراد قائمة بالبرامج التي تكون قد انهيت خلال فترة السنتين السابقة ، وستتضمن تقارير الاداء المقبلة هذه المعلومات مقترنة بما يتصل بالموضوع من تفويضات واعتمادات . ومن الصعب التنبؤ بالبرامج التي ستنتهي خلال فترة ست سنوات مقبلة ، خاصة عندما تكون اجراءات التخطيط ما زالت جديدة نسبيا . ومما يزيد الأمر تعقيدا أن قرار الانهاء غالبا ما يتوقف على الهيئات الحكومية الدولية أو يحتاج الى موافقة هذه الهيئات . ومع ذلك بذلت محاولة ، في الفصل الأول من الجزء الثاني ، لعرض تنبؤ بالانهاءات المقبلة في احدى الوحدات التنظيمية (مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية) . فاذا اعتبرت هذه المعلومات قيّمة بدرجة كافية يمكن أن تدرج في الخطط المستقبلة بالنسبة لجميع الوحدات . وسيؤدى ذلك بطبيعة الحال الى زيادة حجم الوثيقة الى حد كبير .

Digitized by UNOG Library

١٧ — وتقدير مدى فوات الأوان أو حدية المنفعة أو عدم الفعالية ليرتبط ايضا ارتباطا وثيقا بمسألة تقييم البرامج وتحديد الأولويات ، وهي وظيفة من الوظائف الرئيسية للخطة . لذلك بذلت محاولة ، عند اعداد هذه الخطة ، للقيام داخل الأمانة العامة وكذلك على المستوى الحكومي الدولي ، بتحريك عملية التقييم الموضوعي التي تتوقف عليها في نهاية الأمر الاستجابة الى طلب الجمعية العامة بصورة مرضية .

١٨ — وبالاشارة على وجه التحديد الى ما طلبته الجمعية العامة من معلومات عن البرامج التي يمكن اعتبارها مما فات أوانه أو أصبحت منفعته حدية أو انعدمت فعاليته ، طلب من مديرى البرامج أن يقدموا — كعملية منفصلة — بيانات من شأنها أن تمكن الهيئات الحكومية الدولية المختصة من اصدار مثل هذه الأحكام عند دراستها للخطة . ولم يغرب عن البال في هذا الشأن أن الأمانة العامة قد تلقت تشجيعا من لجنة البرنامج والتنسيق ، في تقريرها عن دورتها الخامسة عشرة (٣) ، على الأخذ بزمام المبادرة فيما يتعلق بعملية تحديد الأولويات المقترحة في الخطة المتوسطة الأجل الثانية (٤) ، وذلك على الرغم مما هو معترف به من صعوبة تقييم البرامج ، وخاصة من حيث فعاليتها . وعلى الرغم من حق الدول الأعضاء الذى لا ينازع في اتخاذ القرار النهائي . وسترد في الفصل الثاني من المجلد الثاني من هذه الخطة نتائج عملية تقييم البرامج الشمار اليها أعلاه .

١٩ — هذا فضلا عن أن المجلد الثاني يتناول في الفصل الأول تغيير الأولويات من فترة السنتين ١٩٧٤-١٩٧٥ الى فترة السنتين ١٩٧٦-١٩٧٧ ، ويتناول في الفصل الثالث النمو المخطط للبرامج خلال الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ . أما المنهجية التي اتبعت في هذا الصدد ، والتي تركز على المعدل التقريبي للنمو الحقيقي الذى تشتمل عليه البرامج ضمنا بصيغتها المقدمة ، فقد عولجت هذه بمزيد من التفاصيل في مقدمة المجلد الثاني .

---

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة الثامنة والخمسون ، الملحق رقم ٧ ، الفقرة ٢١ .

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/10006/Add.1 ، الباب الأول ، الفصل الثالث) .

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

الجـــــزء الأول

الصورة التنظيمية

Digitized by UNOG Library

مذكرة تمهيدية

٢٠ — البيانات الرئيسية عن الأنشطة المخططة للفترة ١٩٧٨—١٩٨١ واردة في الجزء الثاني لكل برنامج على حدة ، غير أن الوحدات التنظيمية للأمم المتحدة لا تتطابق تطابقا تاما مع هذه البرامج ، ونتيجة لذلك لا تتطابق معها أيضا المسؤولية والمبادرة الادارية . ولذلك رؤى من المفيد أن تعرض، في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦—١٩٧٩ (١) ، أبرز الأنشطة المرسومة من وجهات نظر رؤساء ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، واللجان الاقليمية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وادارة الشؤون القانونية ، وشعبة حقوق الانسان ، وادارة شؤون المؤتمرات ، وادارة الخدمات العامة .

٢١ — ولم يطلب مثل هذه البيانات لمثل هذه الخطة المؤقتة . وقد أبدى رؤساء بعض الادارات رغبة في الادلاء ببيانات جديدة عن احتمالات اداراتهم في الأجل المتوسط . وفي الحالات الأخرى ، حيث اشتملت المواد المقدمة بشأن الخطة على مواد تمهيدية ذات طبيعة عامة ، اقتطفت هذه المواد وأورد نصها فيما يلي .

ألف — مكتب الشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات

٢٢ — الأهداف الأساسية للتعاون والتنسيق فيما بين الوكالات هي :

(أ) زيادة تماسك منظومة الأمم المتحدة بوجه عام وقدرتها على الاضطلاع بالمهام الموكولة اليها من قبل المجتمع الدولي ، بأكبر قدر ممكن من الكفاءة ؛

(ب) تيسير تكيّف المنظومة بصورة دورية استجابة لاحتياجات المجتمع الدولي وأولياته ومشاكله المتغيرة ؛

(ج) القضاء على ازدواجية الأنشطة وتشابكها .

٢٣ — من الواضح في تحقيق هذه الأهداف أن عددا من القطاعات البرنامجية في الأمم المتحدة نفسها (مثل التجارة والتنمية ، السكان ، التنمية الصناعية ، البيئة ، الموارد الطبيعية) مشمولة بنفس النوع من التعاون والتنسيق المشمولة فيه القطاعات البرنامجية التي تتولى الوكالات المتخصصة المسؤولية الرئيسية عنها . ومن الضروري أيضا أن تكون البرامج الاقليمية والقطرية للمنظومة وأنشطتها العالمية داعمة ومكملة بعضها لبعض .

٢٤ — والدور الأساسي لمكتب الشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات هو مساعدة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنسيق الادارية وهيئاتها الفرعية في تحقيق الأهداف

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/10006/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

الأساسية الآنف ذكرها . ويساعد المكتب في أداء هذا الدور شبكة من الموظفين ذوى المعارف التقنية الموجودين في مختلف القطاعات البرنامجية وقطاعات الخدمات المعنية بالأمر (٢) .

٢٥ — ولما كانت المهمة الرئيسية للمكتب هي دعم التعاون فيما بين الوكالات وتعزيز منظومة الأمم المتحدة برمتها ، فليس من الممكن تعيين برامج ومشاريع فيه بنفس الطريقة التي تعين بها الأنشطة الموضوعية . ومع ذلك سوف يحاول المكتب زيادة اسهامه في تحقيق هذه الأهداف بالطرق التالية :

(أ) بتقديم معلومات بصورة ميسورة الفهم عن المباحثات التي تهم الوكالات والتي تجريها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي وهيئاتهما الفرعية ، ولاسيما لجنة تنسيق السياسات والبرامج التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي والتي يشكلها أثناء الدورة ، ولجنة البرنامج والتنسيق ؛

(ب) بالاضطلاع بمهام خاصة وفقا لما تطلبه هذه الهيئات المشتركة بين الحكومات ؛

(ج) بتشجيع وتيسير أوثق تعاون ممكن بين الهيئات المشتركة بين الحكومات والمشتركة بين الأمانات ، المسؤولة عن التعاون فيما بين الوكالات ، بما في ذلك عقد اجتماعات مشتركة واجراء اتصالات غير رسمية عند الاقتضاء ؛

(د) بتيسير تنسيق السياسات على المستوى المشترك بين الحكومات عن طريق المساعدة على ضمان ابقاء الهيئات المشتركة بين الحكومات في الأمم المتحدة والوكالات ذات العلاقة على علم بالسياسات التي تعتمدها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ؛

(هـ) بتوفير خدمات الموظفين لاجتماعات لجنة التنسيق الادارية ولجنتها التحضيرية ، وبالمساعدة عند الضرورة على توفير مثل هذه الخدمات للهيئات الفرعية الأخرى التابعة للجنة التنسيق الادارية وكذلك للاجتماعات المخصصة ؛

---

(٢) القطاعات البرنامجية الرئيسية التي يمتد نقاطها الى ما بين الوكالات هي : التخطيط الاقتصادى والاجتماعي ؛ الاحصاءات ؛ السكان ؛ العمالة ؛ التنمية الريفية ؛ الاغذية والتنمية ؛ البروتين ؛ المياه ؛ المعادن ؛ الطاقة ؛ بما في ذلك الطاقة الذرية ؛ التنمية الصناعية ؛ التجارة الدولية والتنمية ؛ المستوطنات البشرية بما في ذلك الاسكان والبناء والتخطيط ؛ السياحة ؛ النقل ؛ العلم والتكنولوجيا بما في ذلك نقل التكنولوجيا والبراءات الخ .. ؛ العلوم البحرية ؛ تسخير الحاسبات الالكترونية ونظم المعلومات لاغراض التنمية ؛ البيئة البشرية ؛ تطبيقات الفضاء الخارجي ؛ برنامج الرعاية الاجتماعية ؛ مسائل الشباب ؛ الأنشطة المضطلع بها لأجل المسنين ؛ اعادة تأهيل المعوقين ؛ اساءة استعمال المخدرات ؛ الادارة العامة ؛ التعليم والتدريب ؛ مسائل اللاجئين ؛ مسائل الاغاثة في حالات الكوارث ؛ مسائل حقوق الانسان ؛ الأنشطة المضطلع بها لأجل النساء ؛ الأنشطة المضطلع بها لأجل الأطفال .

وقطاعات الخدمات الرئيسية المشتركة للمنظومة هي : الخدمات المالية ، شؤون الموظفين ، شؤون الاعلام ، المعلومات الادارية ، الخدمات القانونية ، شؤون المؤتمرات ، خدمات اللغات ، النشر ، المكتبة ، ادارة المباني ، المشتريات ، المواصلات .

Digitized by UNOG Library

(و) بالاستفادة من الفرص الجديدة لتخطيط البرامج وتنفيذها على نحو مشترك بين الوكالات التي أتاحها التطور السريع لوثائق تخطيط البرامج واجراءات المشاورات المسبقة بشأنها ؛

(ز) بوضع خبراته تحت تصرف المؤتمرات الدولية التي تتناول أنشطة عدة منظمات داخلة في منظومة الأمم المتحدة ، كتلك المعنية بالمستوطنات البشرية ، وقانون البحار ، والمياه ، والتصحر ، وبالاشتراك النشط في التحضير لمثل هذه المؤتمرات ؛

(ح) بالمساعدة على ضمان كون كل نشاط تقوم به الأمم المتحدة نفسها يتفق تماما مع أنشطة المنظمة الأخرى في الميادين المتصلة به ومع الأنشطة المماثلة التي تضطلع بها الوكالات ؛

(ط) بمتابعة الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الاقليمي وبوجه خاص بتشجيع الجهود الرامية الى تنسيق وترشيد الأنشطة الاقليمية والعالمية ؛

(ى) بزيادة معرفته قدر الامكان فيما يتعلق بالأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الوكالات وبرامج الأمم المتحدة لكي تتوفر لديه احاطة كاملة بأعمال المنظومة ككل ، وبالعلاقات الرئيسية المترابطة بين أنشطتها الرئيسية وأثرها على مشاكل العالم الرئيسية ؛

(ك) بتوفير المعلومات بجميع أنواعها ، مستخدما المدخلات المتوفرة من المنظومة ككل ، لتلبية احتياجات الحكومات والهيئات المشتركة بين الحكومات ، والأمانات ، وكذلك بالتعاون مع مركز الاعلام الاقتصادى والاجتماعي الى الجمهور العام (٣) .

٢٦ — وفي الخطة أن تظل هذه المهام الآنفة الذكر ينفذها عدد صغير نسبيا من الموظفين الذين لديهم خبرة طويلة في طريقة عمل منظومة الأمم المتحدة بالفعل . وتضم هيئة الموظفين هذه في الوقت الحاضر أحد عشر موظفا في نيويورك وأربعة موظفين في جنيف من الفئة الفنية فما فوق (٤) . ونظرا للنمو المستمر في المنظومة وفي عدد الوحدات الأساسية المكونة لها ستدعو الحاجة الى زيادات طفيفة في الموظفين خلال السنوات الأربع قيد النظر .

٢٧ — ويتطلب تنفيذ المهام الآنفة الذكر بنجاح تمثيل المصالح الاجمالية لمنظومة الأمم المتحدة تمثيلا كافيا في المؤتمرات والاجتماعات العالمية التي يرجح أن تتخذ فيها قرارات مؤسسية وقرارات تتعلق بمسائل السياسة العامة الرئيسية تؤثر على منظومة الأمم المتحدة . أضف الى ذلك أن الموظفين الذين يقومون بتمثيل هذه المصالح يحتاجون الى كسب معرفة مباشرة وتدريجية بأعمال مختلف الوكالات والبرامج عن طريق الاتصالات الشخصية مع كبار الموظفين فيها . وستدعو الحاجة أيضا الى نفس هذا

---

(٣) يمكن أن تتضمن هذه المعلومات قوائم بأسماء الموظفين ، وموجزات للوثائق الدستورية ، وملخصات للبرامج التي تنفذ في سائر أنحاء المنظومة ، وكتاب ارشاد عن مصادر المساعدة الانمائية .

(٤) يشكل الموظفون الموجودون في جنيف جزءا من مكتب المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف ويمضون أكثر من نصف وقتهم في مهام تمثيلية نيابة عن الأمم المتحدة نفسها . وهناك موظف واحد في نيويورك يقوم أيضا بأنشطة تمثيلية في معظم وقته .

Digitized by UNOG Library

النوع من التمثيل والمعرفة المباشرة فيما يتعلق بالمؤتمرات والأنشطة الاقليمية . ونظرا للمسافات التي تفصل بين المقر والمكاتب الرئيسية لمختلف الوحدات التنظيمية المكونة للمنظومة فان الحاجة تدعو الى شيء من الزيادة في حجم الأموال المخصصة للسفر والموفرة لهذه الأغراض .

باء — ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية : الاستراتيجية العامة المتوسطة الاجل

مقدمة

٢٨ — يمكن تلخيص ولاية الادارة بما يلي :

(أ) جمع المعلومات الكمية والنوعية عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتحليلها ونشرها على نطاق عالمي .

(ب) القيام بأبحاث متعلقة بالسياسة العامة وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية على المستويات الدولي والاقليمي ، والقومي ، ودون القومي ، وكذلك في قطاعات معينة مثل الطاقة والموارد الطبيعية حيث تشكل هذه الادارة بؤرة للأنشطة المتخصصة التي تمارسها أقسام أخرى في أسرة الأمم المتحدة .

(ج) المسؤولية التنفيذية عن التعاون التقني في رسم السياسة الانمائية العامة ، وتخطيط وتنفيذ الخطط ، على مختلف المستويات ولعدد من القطاعات المحددة .

٢٩ — وهذه الولاية تعطي الادارة مجموعة كبيرة من الاهتمامات ينبغي دراستها في اطار التحليلات الاجمالية للظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة والتطورات الممكنة في المستقبل في الأجل الطويل والأجل المتوسط على السواء . وقد أدت الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وقعت خلال السنوات القليلة الماضية الى تقوية الاعتقاد في سائر أنحاء العالم بأن المناهج التقليدية للتنمية والنمو بحاجة الى تنقيح كبير . وقد تجلى هذا الاعتقاد في الأمم المتحدة في القرارين ٣٢٠١ (د إ — ٦) و ٣٢٠٢ (د إ — ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ واللذين اتخذتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة بشأن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والقرار ٣٢٨١ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ الذي يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وفي القرار ٣٣٦٢ (د إ — ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، والذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة . وتجلى مثل هذا الوعي بعدم كفاية الممارسات السابقة في اعلانات مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي الذي عقد في باريس في ١٩٧٥ ، والذي اشترك فيه عدد محدود ولكن تمثيلي من البلدان النامية والبلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي .

٣٠ — وهذه التطورات تشكل تحديات كبيرة لحكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وهي تشكل كذلك تحديا للأمم المتحدة بوصفها منظمة ، ولادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من حيث أن العمل الذي تفرضه هذه القرارات على الادارة المذكورة لا يمكن القيام به باجراء تعديلات طفيفة في خطة الادارة المتوسطة الأجل ولا ، في بعض الحالات ، بتنظيمها الراهن .

Digitized by UNOG Library

٣١ — وينبغي أن تقوم خطط الادارة في المستقبل على ما يلي : (أ) استراتيجية متكاملة للادارة كلها بدلا من صف أهداف كل وحدة من وحداتها بجانب أهداف الوحدة الأخرى ، (ب) تحقيق تكامل أوفى بين ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الاقليمية عن طريق التخطيط المشترك .

٣٢ — والمقصود باستراتيجية الادارة الوارد بيانها أدناه أن تكون خطوة أولى في هذا الاتجاه . ومما يساعدها كثيرا بالطبع ، مباحثات وتوصيات اللجنة المخصصة المعنية باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة .

٣٣ — وينبغي أن تشتمل تدابير واجراءات السياسة العامة المعنية بالتنمية الاقتصادية على تحليل مفصل لمعظم المشاكل الاجتماعية الملحة ، بما في ذلك توسيع الدخل والمشاكل المتصلة بأفقر الفئات وأشدها عوزا في المجتمع الدولي والقومي ، مثل سكان الأرياف والنساء والمسنّين . فينبغي مثلا اعارة الاهتمام ، في الأعمال المتعلقة بالهجرة من الأرياف والتحضر السريع ، الى قدرة المراكز الحضرية على توفير قاعدة حضرية للمهاجرين الجدد ولأفقر فئات السكان الحضريين الموجودين حاليا ، من حيث توفير العمل والكسب والاسكان والمنافع وامكانية الوصول فعلا الى المرافق والخدمات الحضرية الرئيسية وخاصة منها التعليم والصحة . ومن شأن تحسينات من هذا النوع أن تشكل اسهاما حقيقيا في منع الجريمة التي أصبحت من المشاغل الرئيسية على الصعيدين القومي والدولي .

٣٤ — وسوف يعاد توجيه أعمال الادارة في التنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية كذلك بغية زيادة دمج هاتين المسالتين بالتطورات الحاصلة في القطاعات الأخرى داخل الادارة وخارجها . وسوف تقدم نتائج الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أهم المبادئ التوجيهية التي يسترشد بها في توجيه وتنظيم برنامج الادارة في هذا القطاع في المستقبل .

٣٥ — وهناك أيضا حاجة الى استحداث وتطوير اتصالات أوثق بين أنشطة البحث المتعلقة بالسياسة العامة التي تقوم بها الادارة وبين عملياتها الميدانية . وقد يكون من المستحسن أن تركز الادارة مجهوداتها على الوظائف الاستشارية القصيرة الأجل فيما يتعلق بالتخطيط وتقرير السياسة العامة وانشاء المؤسسات بدلا من الاستمرار في تقديم المساعدة للمشاريع التي تتطلب قدرا كبيرا من مدخلات اليد العاملة على مدى بضع سنين ، أو للدراسات التقنية بشأن الطرق ، مثلا ، التي تكون جهات أخرى داخل الأمم المتحدة وخارجها أنسب منها تهيئة للمساعدة فيها . ويمكن هنا استثناء عدد محدود من المشاريع المتعددة التخصصات على المستويين القومي والدولي ، مثل المشاريع النموذجية الرائدة المؤدية الى استحداث تقنيات وسياسات جديدة ، يمكن تطبيقها على نطاق واسع في البلدان ذات المشاكل والظروف المتشابهة . ويمكن أيضا استثناء بعض الميادين مثل الاحصاءات والدراسات الاستقصائية للموارد الطبيعية حيث للادارة خبرة مشهود بها دوليا ، وحيث يؤدى الاستمرار الى زيادة المعلومات الوثيقة بدلا من ركودها .

٣٦ — وأخيرا من الضرورى أن تزيد الادارة من دمج الأهداف والاعتبارات الاقليمية في أهداف عالمية النطاق . بل ان برامج الخطط الحالية غالبا ما تكون مجرد صف انشطة مستقلة جنبا الى جنب بدلا من دمجها . وينبغي للادارة أن تسعى الى مساعدة اللجان الاقليمية على توسيع نطاق قدرتها التحليلية (بما في ذلك القدرة الاحصائية) ، وكذلك اشتراكها فيما يتصل بمشاريع التعاون التقني

Digitized by UNOG Library

الاقليمية والقومية على السواء كل في منطقتها . الا أن عملية الدمج وادخال اللامركزية على نحو فعال تتطلب تعيين دور الأنشطة المركزية والاقليمية ومدى تكاملها بعضها لبعض تعيينا واضحا ، بل ان هذه الأنشطة تختلف بلاشك من منطقة الى أخرى بحسب القدرات المتوافرة .

الطرق والوسائل

٣٧ — يتطلب ادخال هذه التنقيحات على أنشطة الادارة دعما من الدول الأعضاء وكذلك من أعلى السلطات في الأمم المتحدة بشأن المسائل التي تهم المنظومة ككل ولا تنحصر في دائرة اختصاص الادارة وحدها . ومع ذلك رؤى أنه لا ينبغي للادارة أن تنتظر الحل التام لمثل هذه المسائل الرئيسية قبل أن تقوم بصياغة مناهج جديدة للنهوض بأعباء ولايتها على نحو أفضل ، ولاسيما ما هو ناجم عنها عن قرارات اتخذتها الجمعية العامة في دورتيها الاستثنائيتين السادسة والسابعة . وهذا يتطلب استعراضا وتقييما مفصلين لسلسلة واسعة من أنشطة الادارة ، وتغييرا في المواقف في بعض الحالات وتنمية روح الجماعة . وسوف تسعى الادارة تدريجيا خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل الجديدة ، عن طريق الميزانيات البرنامجية التي تعد مرة كل سنتين ، الى تجميع الأهداف التي تظهر حاليا في مختلف خطط الشعب بغية العمل على معالجتها معالجة أشمل . وينبغي ، من جهة أخرى ، أن يلاحظ أن الأخذ بمنهج أفقي وأكثر تكاملا يتطلب تعزيز القدرات الرأسية للادارة .

٣٨ — وسوف يتم هذا التغيير الجذري في المنهج والاستراتيجية خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل ؛ حيث أن تنوع المهام والتوجيهات المعطاة للادارة تجعل من المستحيل تغيير كل شيء تغييرا ثوريا في المستقبل المباشر . بل ان المهام المختلفة الموكلة الى الادارة تدعو الى أنواع مختلفة من المنتجات موجهة الى جهات مختلفة مثل مقرري السياسة العامة والقائمين على تنفيذها في المجالات التالية : (أ) المؤسسات القومية ؛ (ب) الهيئات الدولية ، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ؛ (ج) المؤتمرات الرئيسية . ومن المحتم أن تظل أهداف الادارة وبرنامج عملها وتنظيماتها تعكس هذا التنوع .

٣٩ — وفي ضوء ما تقدم يقترح أن يبدأ في تطبيق المنهج الجديد على المواضيع التالية التي تتصل اتصالا مباشرا بقرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ـ ٧) وتستدعي اهتماما فوريا من مختلف أقسام الادارة .

ألف — حالة الاقتصاد العالمي : المشاكل والاحتمالات

٤٠ — عندما اعتمدت الجمعية العامة الاستراتيجية الدولية للتنمية في عام ١٩٧٠ كان الوقت المحدد لتنفيذها هو عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية . الا أن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة منذ ذلك الحين وخطط العمل التي قدمتها المؤتمرات العالمية التي عقدت برعاية الأمم المتحدة وضعت أهدافا أكثر طموحا وذات آفاق زمنية أبعد . فالنظام الاقتصادي الدولي الجديد يستدعي تغييرات رئيسية في تنظيم المجتمع والاقتصاد على المستويين القومي والدولي ؛ والآفاق الزمنية اللازمة لتحقيق هذه التطورات تستغرق أجيالا لا عقودا . ومن ثم كان على الادارة أن تحدد أهدافها

Digitized by UNOG Library

وسياساتها في آفاق زمنية تمتد حتى نهاية هذا القرن . ومن المعتزم أن يتم ، بالتعاون الوثيق مع مختلف الوحدات الاقليمية والقطاعية المكونة لمنظومة الأمم المتحدة ، استحداث اطار لتعيين الأهداف والتدابير الاقليمية والقطاعية البعيدة المدى ، ولتحديد أهداف اقتصادية واجتماعية في مدى أقصر . وسوف تحتاج هذه الدراسة الى اشتراك اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة (٥) .

باء — الطاقة

٤١ — أدت خبرة السنوات القليلة الماضية الى جعل المجتمع الدولي أكثر ادراكا لاهمية الطاقة كواحد من المدخلات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء . وأظهرت التجربة نفسها أيضا أن مسائل الطاقة لا يمكن أن تعالج في معزل ؛ فهي جزء لا يتجزأ من مسألتي التنمية والعلاقات الاقتصادية الاجتماعية الشاملتين . ومن ثم كان ادراك الحاجة الى تنسيق سياسات الطاقة القومية والدولية (بما في ذلك التخطيط) وأنشطتها ، في أشكال الطاقة التقليدية وغير التقليدية والجديدة ، وفي جميع المراحل من الاستكشاف حتى الاستهلاك النهائي .

٤٢ — وسوف تستخدم الادارة فرق عمل مشتركة بين الشعب لضمان انتهاج نهج أكثر تكاملا في معالجة الأبحاث المتعلقة بالسياسة العامة والتخطيط ، ومعالجة أنشطة التعاون التقني . وقد نيطت فعلا بقوة عمل مشتركة بين الشعب مهمة الاضطلاع ، بالتعاون الوثيق مع الوكالات المتخصصة ، بدراسة عن جدوى انشاء معهد دولي للطاقة ناطت به الجمعية العامة ولاية خاصة في قرارها ٣٣٦٢ (د ـ ٧) .

جيم — أنشطة البحث والاستحداث

٤٣ — شدد القرار ٣٣٦٢ (د ـ ٧) تشديدا كبيرا على ضرورة تشجيع أنشطة البحث والاستحداث لمنفعة البلدان النامية ، في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء . ومن شأن الأبحاث المشتركة التي تجرى في الادارة بشأن هذا الموضوع الشاسع أن تمهد لقياس الأنشطة العلمية والتكنولوجية القياس الكمي اللازم للاستعراض والتقييم القادمين للاستراتيجية الانمائية الدولية . وينبغي لمشروع البحث هذا أن يعالج جانبين للموضوع :

(أ) انشاء برامج بحث واستحداث في البلدان المتقدمة النمو مكرسة لمشاكل البلدان النامية (لا مجرد تحديد رقم مستهدف للنفقات) ؛

(ب) تشجيع برامج البحث والاستحداث في البلدان النامية . وهنا أيضا لا تقتصر المسألة على كونها مسألة تحديد نسبة مئوية معينة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان الصناعية تتعهد بتقديمها لهذا الغرض ، وانما هي ذات جوانب اقتصادية ومالية وضريبية وسياسية اجتماعية فضلا عن الجوانب العلمية والتكنولوجية .

---

(٥) للاطلاع على وصف أكثر تفصيلا أنظر البرنامج الفرعي المشترك بين الشعب " ١ " والوارد ذكره في نهاية هذا الفرع .

Digitized by UNOG Library

٤٤ — وينبغي الربط بين العمل المتصل بمشكلة البحث والاستحداث وبين مختلف الدراسات الكمية والنوعية الجارية أو التي سيضطلع بها ، داخل الادارة وخارجها ، لتشكيل السياسات القومية والدولية الهادفة الى الحد من نزوح الأدمغة . وتدل التجربة على أن انشاء أنشطة البحث والاستحداث يسهم اسهاما كبيرا في ايجاد البيئة الفكرية اللازمة للاحتفاظ بالملكات .

دال — نشر المعلومات والخبرات

٤٥ — تشتمل الميزانيات البرنامجية التي تعد مرة كل سنتين ، وكذلك الخطط المتوسطة الأجل لمعظم شعب ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمكاتب التابعة لها ، على اشارة الى جمع المعلومات وتحليلها ونشرها . وسعيا الى تحقيق الكفاءة وبغية خدمة الدول الأعضاء على أفعل وجه تقرر انشاء وحدة لنظم المعلومات في الادارة بمجموعها تكون في خدمة جميع اقسام الادارة وتضمن تمشي الوحدة مع نظم المعلومات المتوفرة أو التي يجرى تطويرها الآن في أقسام أخرى من الأمم المتحدة وقد بدأ العمل في هذا الموضوع ومن المنتظر أن يبدأ الاداء جزئيا على الأقل قبل نهاية عام ١٩٧٦ .

٤٦ — ومع أن المرحلة الأولى قد تقتصر بصورة رئيسية على استرجاع الوثائق ، فان الهدف النهائي هو توفير الوسائل اللازمة لتحليل هذه الوثائق والزيادة عليها ونشرها فيما بعد . وسيكون هذا ذا اهمية لا لمختلف البلدان ومؤسسات البحث فحسب ، وانما سيكون وسيلة ممتازة أيضا لتشجيع التعاون بين البلدان النامية بنشر معلومات عن التجارب والتقنيات الناجحة على نطاق أوسع (٦) .

---

(٦) للاطلاع على معلومات أكثر تفصيلا أنظر البرنامج الفرعي المشترك بين الشعب " ٢ " في نهاية هذا الفرع .

Digitized by UNOG Library

هاء — انشطة التعاون التقني

٤٧ — اذا ارادت الادارة ان تركز انشطة التعاون التقني التي تضطلع بها على المهام الاستشارية القصيرة الاجل كما هو وارد في الفقرة ٣٥ أعلاه فان الحاجة الى تكامل اوثق لهذه الانشطة تبدو جلية واضحة . وينبغي تعيين الحد الفاصل بين العمل الاستشارى المعني بالتخطيط والمعني بالميزنة بغية التوصل الى استخدام افضل للخبرات النادرة نسبيا في هذا المجال . وسينشأ فريق عامل مشترك بين اقسام الادارة لدراسة طرق اصلاح الشرخ الحاصل في الوقت الحاضر في المسؤوليات داخل الادارة عن الدعم الموضوعي لهذه الانشطة الاستشارية المتصل بعضها ببعض اتصالا وثيقا ، وكذلك لاصلاح الشرخ الحاصل بين هذه الخدمات الاستشارية والخدمات المتصلة بقطاعات معينة .

واو — تنمية الموظفين

٤٨ — يستدعي تنفيذ هذا المنهج الجديد تنمية الموظفين واعادة توزيعهم . وقد تقرر ان ينشأ ، بالتعاون مع شعب ادارة شؤون الموظفين ، برنامج داخل الادارة لتنمية الموظفين . وسيكون لهذا البرنامج قصد مزدوج : (أ) زيادة المعرفة التقنية والنظرية ضمن اطار كل اختصاص و (ب) زيادة الاطلاع على اوجه الاختصاص الاخرى ، لايجاد لغة مشتركة بين موظفي الفئة الفنية العاملين في اقسام مختلفة من الادارة .

ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الاقليمية

٤٩ — ستهدف الادارة خلال فترة الخطة المتوسطة الاجل الى زيادة تعاونها مع امانات اللجان الاقليمية التي تعتبر في كثير من الحالات اسبق من الادارة في تطوير منهج اكثر تكاملا . وبذلك سوف يسهل مثل هذا التعاون حملة الادارة في هذا الاتجاه ؛ وينبغي ان يطبق على انشطة البحث المتعلقة بالسياسة العامة والانشطة التنفيذية . وفيما يتعلق بالانشطة التنفيذية ، قد يكون من الافضل ان يعهد برصد بعض المشاريع الاقليمية والقطرية ، الذى هو الان من مسؤولية ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، الى اللجان الاقليمية . ومن شأن ذلك ان ينطوى على تعيين هذه اللجان وكالات منفذة مما يستتبع اتخاذ ترتيبات لنقل اموال اليها للنفقات العامة . وفي حالات اخرى يمكن للادارة ان تعمل كوكالة مرتبطة تقدم جزءا من الدعم الموضوعي تكون هي اكثر تأهيلا لتقديمه .

٥٠ — اما بشأن البحث المتعلق بالسياسة العامة فالشعور السائد الان هو انه ينبغي ان يكون موضع تخطيط مشترك . واذا ما اعتمد هذا المنهج فانه سوف يستتبع هو ايضا انتداب الموظفين وتبادلهم على نحو اكثر تنظيما . ومن شأن هذا ان يكون مفيدا لجميع الاطراف المعنيين ولكنه يتطلب مزيدا من المرونة في القواعد والانظمة الادارية اكثر مما هو موجود حتى الان .

Digitized by UNOG Library

البرامج الفرعية المشتركة بين الشعب

٥١ — ستدار البرامج الفرعية التالية على اساس مشترك بين الشعب(٧) ، وذلك بغية الشروع في تنفيذ استراتيجية الادارة المبينة أعلاه :

(أ) التنبؤات الطويلة الاجل : مشروع سنة ٢٠٠٠ : ستكون الشعبة الرئيسية لهذا المشروع هي مركز التخطيط للتنمية واسقاطاتها وسياساتها .

(ب) نظم المعلومات : سيكون المكتب الاحصائي هو المركز الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي .

وفيما يلي بيان قياسي بكل واحد من هذين البرنامجين الفرعيين :

البرنامج الفرعي المشترك بين الشعب ١ : التنبؤات الطويلة الاجل (مشروع سنة ٢٠٠٠)

(أ) الهدف

٥٢ — تحسين قدرة المجتمع الدولي على تقدير الاثر الطويل الاجل على القرارات السياسية وزيادة ادراكه للعلاقات المترابطة بين القرارات السياسية من زاوية الاعتبارات القومية والاقليمية والقطاعية وغيرها .

(ب) السند التشريعي

٥٣ — دعت الجمعية العامة في عدد من قراراتها بوضوح وتكرار الى تنمية الادوات المنهجية اللازمة للتنبؤات الطويلة الاجل في اطار ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستواها . وقد وردت مبادئ توجيهية مبكرة في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) المعني بالاستراتيجية الدولية للتنمية لعقد الامم المتحدة الثاني للتنمية ، والذى شدد في الفقرات من ٧٣ الى ٧٧ على ضرورة رصد الاثر المستقبل الذى تتركه العلاقات المترابطة المتغيرة بين الصناعة والزراعة والقطاعات الاقتصادية الاخرى على المستويات القومي والاقليمي والعالمي ، وتقييمه بصورة دورية . واشارت الجمعية العامة من جديد في وقت لاحق الى اهمية هذا الترابط نفسه بوصفه شرطا اساسيا مسبقا للتنمية الاقتصادية ولتقسيم العمل على المستوى الدولي تقسيما ارشد ، في قرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (دا — ٦)

---

(٧) علاوة على ذلك يمكن ان تصبح التنمية الريفية المتكاملة ايضا هدفا من اهداف هذه الادارة نتيجة لعملية التخطيط المشتركة بين الوكالات المضطلع بها برعاية لجنة التنسيق الادارية في عام ١٩٧٦/١٩٧٧ . والهدف من هذه العملية هو تشجيع الوكالات والمنظمات ذات العلاقة في منظومة الامم المتحدة على القيام بتخطيط مشترك لمنهج منسق لمساعدة الحكومات القومية في مجهودات التنمية الريفية التي تقوم بها . وحيث ان هناك عدة برامج في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لها علاقة مباشرة بمسائل التنمية الريفية فان اكفأ طريقة لتنظيم هذه الانشطة هي تجميعها تحت هدف واحد بشأن هذا الموضوع داخل الادارة .

Digitized by UNOG Library

و ٣٢٠٢ (د ا — ٦) المعنيين بالاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وزيادة في التخصيص طلبت الجمعية العامة في القرار ٣٥٠٨ (د — ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، الى الأمين العام ان يعد للمجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الثالثة والستين . . . تقريرا شاملا عن الاتجاهات والتنبؤات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية لمختلف المناطق والعلاقة المتبادلة بينها ، بما في ذلك وضع مبادئ للاسترشاد بها في امر المنهج الذى يتبع في مواصلة دراسة هذه الاتجاهات في تلك المناطق . وقررت الجمعية العامة في القرار نفسه النظر في موضوع الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية للمناطق بوصفه بندا مستقلا في دورتها الثانية والثلاثين .

(ج) المشكلة المطروقة

٥٤ — كشفت الاحداث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في السنوات الاخيرة بأجلى ما يمكن من الصور ان البلدان على انفراد والمجتمع الدولي باسره لا تستطيع اتخاذ قرارات مفيدة بشأن السياسات الانمائية الطويلة الاجل ما لم تتوفر بعض المؤشرات الموثوق بها الى ما يرجح أن يحدث في الاحوال الافتراضية البديلة لكن الواقعية في المستقبل . وفي حين انه لا يمكن لاحد ان يتنبأ بالمستقبل عن يقين هناك تقنيات يمكن ان تحسن الى حد كبير من معرفتنا الوقائعية والنظرية بالعالم من حيث العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وذلك من حيث ما حدث في الماضي القريب وسبب حدوثه ، وكذلك ما يرجح ان يحدث في مختلف الاحتمالات التي يمكن ان تكون ذات طبيعة واقعية او معيارية .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥٥ — تعتزم الادارة توسيع نطاق قدرتها التنبؤية ، بناء على القدرة الموجودة حاليا لدى المركز ، عن طريق نموذجه العالمي البسيط نسبيا والنموذج الاكثر تعقيدا الذى طور لتقييم اثر التنمية المستقبل على البيئة — وهو نموذج يميز بين ١٥ منطقة و ٤٥ صناعة كما يميز بين الاستهلاك القومي والتدفقات التجارية والرأسمالية الدولية غير المنسجمة . وهذا ينطوى على توسيع اطار العملية لتشتمل على مدخلات من عدة برامج اخرى في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، واللجان الاقليمية ، والوكالات المتخصصة ، وكذلك ربطها بنماذج التنبؤ القومية والاقليمية والدولية الموجودة حاليا .

٥٦ — وبعد استكمال الاساس الاحصائي للنموذج يشرع في عملية تكرارية تمكّن من مزامنة الاسقاطات المجراة على المستويات القطاعية والاقليمية والقومية مع الاسقاطات العالمية في اطار واحد شامل . وبعد ذلك تقدم تقارير تبين مختلف الافتراضات للثمانينات من هذا القرن لكي تستخدمها الهيئات التشريعية في صياغة استراتيجية دولية للتنمية لعقد الامم المتحدة الثالث للتنمية .

٥٧ — ثم يعدل النموذج الطويل الاجل في ضوء المقررات المتخذة بشأن الاهداف والسياسات للسنوات الثمانينات . ثم يزاد النموذج تفصيلا ليأخذ بعين الاعتبار البيانات الجديدة وحسب ، وانما ايضا تحسين امكانيات ادخال متغيرات اجتماعية يمكن آنذاك معرفة مقاديرها الكمية .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الأثـر المتوقـع

٥٨ — سيوفر للحكومات القومية ، عن طريق التقارير التقييمية للمؤشرات والتقارير العالمية التي تتعلق بالمناطق والقطاعات ، اطار يساعدها على ادخال الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخارجية في عملية اتخاذ القرارات التي تمارسها . وان حدث ذلك فمن شأنه تقليل تكلفة تحقيق اهداف محددة على النطاق العالمي .

البرنامج الفرعي المشترك بين الشعب ٢ : نظم المعلومات

(أ) الهـدف

٥٩ — تحسين المعلومات المتاحة للدول الاعضاء وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجـان الاقليمية والخبراء الميدانيين وغيرهم ، بزيادة التعريف بالمعلومات المتوفرة حاليا لدى الادارة واللجان الاقليمية وجعلها ايسر منالا .

(ب) المشاكل المطروقة

٦٠ — تولد في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الاقليمية معلومات وخبرات قيّمة وتكتب ولكنها تفقد فيما بعد ولا يصل اليها من يريدون استخدامها في المستقبل لعدم وجود نظام لحفظ الوثائق والتعريف بوجودها . وتجرى الان دراسة نظام للمعلومات السكانية ونظام للمعلومات عـن المستوطنات البشرية في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وقد اجريت مؤخرا دراسة اولية لنظام معلومات العلوم الانمائية ، ويشار اليه اختصارا باسم "ديفسيس" ، اشتركت في رعايتها منظمة الامـم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمـة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، والمعهد الدولي لبحوث التنمية (كندا) ، وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وهناك حاجة الى وجود وحدة مركزية في الادارة تستطيع اسداء المشـورة والمساعدة الى شعب الادارة واللجان الاقليمية بينما تطور كل واحدة نظاما للمعلومات في مجالهـا . وتقوم منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمات اخرى بوضع مواصفات لنظم المعلومات. وهناك حاجة الى مشاركة ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في اعمال التنمية الدولية المعنية بنظـم المعلومات بغية كفالة التنسيق والمطابقة .

٦١ — وثمة ادراك على المستوى القومي لضرورة واهمية نظم المعلومات باعتبارها وسيلة لنشر المعرفـة ، الا ان عدم توفر الخبرة يعتبر عقبة خطيرة في وجه تنميتها وخاصة في البلدان النامية .

(ج) السند التشريعـي

٦٢ — ينص قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ا — ٧) في الفقرة ٨ من الفرع الثالث على انه ينبغـي على الامين العام للامم المتحدة ان يتخذ خطوات لضمان نشر التكنولوجيا والخبرة المتوفرتين داخل منظومة الامم المتحدة على نطاق واسع والسهر على اتاحتهما بسهولة للبلدان النامية التي تحتـاج اليهما .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

٦٣ — تتألف استراتيجية السعي لتحقيق هذا الهدف من عنصرين مترابطين :

(أ) انشاء وحدة لنظم المعلومات في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية يديرها المكتب الاحصائي التابع للادارة نيابة عنها ، وتكون مسؤوليتها تصميم وتطوير وادارة نظام للمعلومات خاص بالادارة وتقدم المساعدة والخبرة للشعب والمشاريع الاقليمية والقومية ، فضلا عن مساهمة الأمم المتحدة في تنفيذ وتنسيق نظم المعلومات . وستظل هذه الوحدة على اتصال بما يجد من تطورات في تنمية نظام معلومات العلوم الانمائية (ديفسيس) لضمان تمشي أعمال الوحدة مع هذا النظام . وستنشأ وحدة نظم المعلومات التابعة لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في المكتب الاحصائي في النصف الأول من عام ١٩٧٦ .

(ب) ادخال وثائق النظام المذكور منشورة وغير منشورة ذات قيمة دائمة من اعداد موظفي ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الاقليمية ، بما في ذلك الخبراء الميدانيون ، في المشاكل العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية . وسوف يزيد النظام تدريجيا من اتساع مداه وخدماته للمستفيدين . ومن بين الخدمات المعتزم ادراجها في النظام فهارس تنشر دوريا مرتبة حسب المؤلف والموضوع وما الى ذلك ؛ وخلاصات للوثائق الموجودة في النظام ؛ وقوائم مراجع ايضاحية تختار كل واحدة على حدة بالاستناد الى اهتمامات المستعمل كما يصفها هو ؛ وخدمات مخصصة تستهدف مشاكل معينة عند الطلب . ومن المعتزم أن تظهر أولى نتائجه ذات المدى الضيق والخدمات القليلة لموظفي الادارة والخبراء الميدانيين في عام ١٩٧٧ .

جيم — اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٦٤ — لا يزال البيان الوارد في الفقرات من ١٢٤ الى ١٢٧ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ (١) نافذا .

دال — اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٦٥ — أدى اختتام أعمال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بنجاح وتوقيع الوثيقة النهائية في هلسنكي في ١ آب/أغسطس ١٩٧٥ الى خلق جو موات ، وبين وجود امكانيات أخرى للتعاون الاقتصادي في المنطقة وخاصة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

٦٦ — ويركز برنامج عمل وأولويات اللجنة في فترة الخطة المتوسطة الأجل ١٩٧٨ — ١٩٨١ على المهام التالية التي اختارتها الحكومات لتعاونها في اطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا :

(أ) تنظيم واجراء تحليلات دورية للتطورات والسياسات الاقتصادية الراهنة والمحتملة ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) تنظيم واجراء أبحاث في التعاون الحكومي الدولي بشأن مشاكل اقتصادية أو مشاكل تكنولوجية متعلقة بالاقتصاد ذات اهتمام مشترك ، مثل استخدام موارد الطاقة استخداما رشيدا ، وتعزيز التجارة الدولية ، وتيسير النقل الدولي ، وتطبيق الابتكارات العلمية والتكنولوجية وتحسين الظروف البيئية ؛

(ج) أبحاث تعاونية مشتركة بين الحكومات في الاحتمالات والسياسات الاقتصادية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، بما في ذلك احتمالات وسياسات التعاون الاقتصادي مع بلدان المناطق الأخرى وخاصة البلدان النامية ؛

(د) ترتيبات لنشر المعلومات والخبرة المتعلقة بالمشاكل الاقتصادية أو المشاكل التقنية المتصلة بها ذات الاهتمام المشترك على نطاق دولي وبصورة منظمة ؛

(هـ) اعداد توصيات سياسية للحكومات أو اتفاقيات أو قواعد دولية بشأن المشاكل أو السياسات الاقتصادية أو التقنية المتصلة بها ، واعادة النظر بصورة دورية في مثل هذه التوصيات والاتفاقيات والقواعد .

٦٧ — ومع ان الاهتمام الرئيسي لانشطة اللجنة الاقتصادية لاوروبا يتصل بالتعاون بين البلدان الصناعية ، فان عددا لا بأس به من هذه الانشطة يتصل اتصالا مباشرا بكثير من النقاط الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ا — ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ . ويمكن للبلدان النامية ان تستفيد من انشطة اللجنة الاقتصادية لاوروبا في ميادين الزراعة والتجارة والنقل والاخشاب والاحصاءات والصناعة والطاقة والابحاث .

٦٨ — وسوف تسهم اللجنة الاقتصادية لاوروبا في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ا — ٧) بأن تسعى لتوزيع دراساتها ووثائقها الاخرى على البلدان النامية على نحو اوسع انتشارا ؛ وتوفير نشر المعلومات عن انشطة اللجنة على نطاق واسع في البلدان النامية ؛ وتأمين اشتراك مزيد من خبراء البلدان النامية في اجتماعات اللجنة التي تهم هذه البلدان ؛ وزيادة التأكيد على الجوانب التي تهم البلدان النامية من مشاريع اللجنة ؛ وتحقيق تعاون اوثق بين امانة اللجنة الاقتصادية وامانات اللجان الاقليمية الاخرى .

هاء — اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية

٦٩ — ان للتغيرات العميقة التي حدثت في امريكا اللاتينية خلال السنوات الاخيرة اثرا مباشرا على نوع النشاط الذي ستضطلع به اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، وتدعو هذه التغييرات الى البحث عن آليات جديدة للنهوض بمسؤوليتها . وقد كانت عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة غير متساوية مما ادى الى وجود تنوع كبير في انماط التنمية ونماذجها استنادا الى ايديولوجيات مختلفة ؛ ويبدو من غير الممكن ان نتصور طريقا واحدا تسلكه هذه البلدان نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

٧٠ — وقد كانت التغيرات الحاصلة في منطقة امريكا اللاتينية نتيجة لحالة دولية هي الاخرى تمر

Digitized by UNOG Library

بتغيرات عميقة . اذ ان اتساع حدود التكنولوجيا اتساعا سريعا ، والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية والمالية التي قام على اكتافها النظام الاقتصادى الدولي خلال العقود الثلاثة الماضية ، والمشاكل الحادة التي تواجهها البلدان في مجالات مثل السكان والبيئة والتكنولوجيا ومركز المرأة ، كلها تؤثر على المنطقة باسرها . ولهذه العناصر اثر قوى على تنظيم مجتمعات امريكا اللاتينية والعلاقات الاقتصادية بين المنطقة وسائر انحاء العالم .

٧١ — وهناك تغييرات اخرى آخذة مجراها كذلك مثل التطورات في العلاقات فيما بين بلدان امريكا اللاتينية ، وأوجه التقدم والتأخر في مشاريع التكامل الاقليمي ودون الاقليمي ، وتحسين آلية التعاون الاقتصادى والمالي ، وتضامن البلدان النامية في المنطقة في المباحثات المتعلقة بمشاكلها في المحافل الدولية ، واشكال التعاون الجديدة التي يجرى العمل على ايجادها الان . هذه كلها عوامل دينامية تمر بتغيرات سريعة جدا لا يمكن تنظيمها بقواعد ثابتة ولا حصرها في افق ضيق جدا .

٧٢ — أضف الى ذلك ان الحكومات اعربت عن رغبتها في ان تقوم اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بعمل مركز تنسيق اقليمي للانشطة الاقتصادية والاجتماعية ولبرامج منظومة الامم المتحدة كلها ، وان تشجع على لا مركزية الانشطة التي تنفذ حاليا من مقر الامم المتحدة او الوكالات المتخصصة .

٧٣ — ونظرا للاعتبارات المتقدم ذكرها يمكن تحديد وظائف اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية على ثلاثة مستويات مختلفة :

(أ) على الصعيد العالمي ينبغي أن تعمل اللجنة الاقتصادية في امريكا اللاتينية كعضو في مؤسسة دولية حدد لها هدف تطوير أفكار قد تكون ذات فائدة لبلدان المنطقة في علاقاتها مع بقية المجتمع الدولي . وأهم الجوانب يتعلق بعالمية المشاكل الراهنة . وهذه بوجه عام من الخطورة بحيث تكون آثارها متعددة الجوانب ومن السعة بحيث لا يمكن معالجتها بشكل محدود أو جزئي . وانما تدعو الى منهج عالمي يحدد المسؤوليات بوضوح ويتطلب مجهودا متعدد التخصصات . وهناك خاصية أخرى على هذا المستوى وهي التزايد المستمر للترابط فيما بين البلدان والمشاكل ، نتيجة للتنمية الاقتصادية نفسها ولنمو التجارة الى حد شملت معه مزيدا من البلدان والمنتجات ، بالاضافة الى عوامل جديدة ذات طابع سياسي . ونظرا لظهور هذه المشاكل الحادة وأثر التكنولوجيا الجديدة على البلدان النامية والتوازن الايكولوجي العالمي ، ومشاكل الموئل ، ومركز المرأة ، والانفجار السكاني ، واستخدام موارد الطاقة استخداما رشيدا ، تدعو الحاجة الى اجراء استعراض تام لأعمال هذه المؤسسة . وأخيرا تدعو حالة الاضطراب التي تسود العالم اليوم والسعي وراء نظام اقتصادى دولي جديد الى ادخال تغييرات كبيرة في معالجة المسائل التي ينبغي معالجتها .

(ب) ان من مسؤولية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية على الصعيد الاقليمي أن تعير اهتماما للتفاوت المتزايد في حالات بلدان المنطقة ، بسبب اختلاف امكانياتها

Digitized by UNOG Library

والطبيعة الخاصة لنظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ومع مراعاة هذه التفاوتات ينبغي أن توفر اللجنة كل مساعدة ممكنة للبلدان الأقل نموا نسبيا ، لتحسين مركزها الاقتصادى ـ الاجتماعي، في نفس الوقت الذى تخدم فيه جميع البلدان في مجهوداتها لتعزيز العلاقات بين بلدان المنطقة باستمرار ، بأداء دور ايجابي في بدء حوار ومفاوضات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو .

(ج) وعلى الصعيد القومي ، ستسهم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في زيادة تفهم الوضع والسعي لايجاد حلول عملية لاختلالات التوازن التي تؤثر على البلدان النامية .

٧٤ ـ وان اللجنة ، بوصفها جزءا لا يتجزأ من منظمة دولية ، تراعي الأحداث العالمية ، وهي في مركز ممتاز يمكنها من تقديم اسهامات هي حصيلة تحليلاتها الخاصة والقيام بدور الحفّاز في تبادل الخبرات بين البلدان .

٧٥ ـ وفي هذه الظروف اعتمدت اللجنة عددا من المعايير لتعيين الأولويات وتوزيع الموارد في الأجل المتوسط . ولهذا الغرض أخذت بعين الاعتبار خصائص مختلف فئات الأنشطة :

(أ) الأنشطة التي ينبغي المحافظة عليها عند مستواها الفعلي لتحقيق البرامج المخططة وأى توسع في المستقبل ينبغي أن يكون نتيجة لاعادة توزيع الموارد أو لتمويل من مصادر خارجة عن الميزانية .

(ب) الأنشطة التي ينبغي توسيعها بسبب تفويض محدد من حكومات المنطقة أو ادراك أهميتها الحقيقية لبلدان المنطقة ، كما هي الحال بالنسبة الى التكنولوجية والتكامل وبعض جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(ج) الأنشطة التي ينبغي ادراجها في البرنامج بناء على تفويض الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادى والاجتماعي أو لأهميتها في اطار الأمم المتحدة ، مثل حالة المشاريع عبر الوطنية ، الموئل ، البيئة ، المرأة .

٧٦ ـ والمعايير التكميلية الأخرى المتبعة في الخطة المتوسطة الأجل موجهة نحو الأهداف التالية :

(أ) لتعزيز الصلات مع النويات المركزية في منظومة الأمم المتحدة . وتؤدى هذه السياسة التي تمارسها اللجنة لا الى مزيج مناسب من المجهودات وحسب ، وانما أيضا الى زيادة كفاءة المنظمة بأسرها . وهذا صحيح بالنسبة الى انشاء شعبة مشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وموافقة اللجنة على شعبة مشتركة مع المركز المعني بالمشاريع عبر الوطنية في مقر الأمم المتحدة ، وامكانية التوصل الى اتفاقات مماثلة مع برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة لمعالجة المشاكل البيئية في المنطقة . ويجرى كذلك تنسيق تدابير مع مقر الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بالمرأة والموئل .

(ب) تركيز الأنشطة قدر الامكان في نويات صغيرة الحجم ذات برامج مختارة جيدا وموارد نزرة لتحقيق نتائج ملموسة .

Digitized by UNOG Library

(ج) تزويد البرامج الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية بالحد الأدنى من الموظفين لتحقيق التوجيه المرغوب .

(د) اقامة تكامل راسخ مع أنشطة معهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادى والاجتماعي والمركز الديموغرافي لامريكا اللاتينية . وكان هذا واحدا من أفعل المجهودات لزيادة كفاءة أعمال اللجنة في ميدانين على جانب كبير من الأهمية هما التخطيط والسكان .

(هـ) تعزيز العلاقات مع برنامج الامم المتحدة للتنمية بغية الأخذ بمنهج مشترك على الصعيد الاقليمي يقوم على نظام للمشاورات الدائمة .

Digitized by UNOG Library

٧٧— هذه الخطة استمرار في معظم المجالات للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦—١٩٧٩ (٨).

٧٨— وقد ظلت مجالات الأولوية التي وضعتها اللجنة في دورتها العادية الأولى ، وأكدتها فيما بعد في دورتها الثانية ، منارا يسترشد به في اعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨—١٩٨١ . ومع أن هذا ضمن بلا شك استمرار الأنشطة لفترة معقولة من الوقت فقد رؤى من الضرورى ادخال تعديلات معينة فيما يتعلق بالأهداف والاستراتيجية بغية مراعاة التطورات التي حدثت مؤخرا والمتطلبات المتغيرة على الصعيدين القومي والاقليمي . وقد أتخذ من القرارات المحددة التي اتخذتها اللجنة في دورتها العادية الثانية ، والنتائج التي خلصت اليها البعثات الميدانية ، والمشاورات التي أسديت مع الحكومات ، والأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-ل — ٧) ، مبادئ يسترشد بها في تعديل برنامج العمل لعام ١٩٧٨ واعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨—١٩٨١ .

٧٩— وفي هذا الصدد تعمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، استنادا الى قرارها ١٤ (د — ٢) ، على عقد ترتيبات تعاونية مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

واو — اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

٨٠— وقد انعكست آثار الأحكام التي تخص منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-ل — ٧) في الأنشطة المعتزم القيام بها في اطار البرامج الموضوعية المحددة في خطة اللجنة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨—١٩٨١ . ففي ميدان الزراعة مثلا ، يركز على الأنشطة الهادفة الى زيادة انتاج الأغذية . وفي ميدان التنمية الصناعية توجه جهود خاصة نحو تشجيع وتنمية صناعات فرعية بوصفها مجالات اهتمام ذات أولوية لبلدان غربي آسيا . وفي مجال التجارة والتنمية يركز ، فيما يركز عليه ، على الأنشطة الهادفة الى الاسراع في نمو وتنويع تجارة صادرات بلدان المنطقة من السلع المصنوعة وشبه المصنوعة ، والمنتجات المحضرة وشبه المحضرة ، وعلى تنسيق الأنشطة مع أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتعلقة بأسعار الصادرات من المنطقة والواردات اليها ، ومقايستها بصورة مباشرة وغير مباشرة ، للحفاظ على القوة الشرائية لصادراتها . وفي مجال الطاقة يركز على الجهود الرامية الى تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة في تنمية قطاعات الطاقة فيها أفقيا وعموديا على السواء . وفيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا ستبذل جهود لمواجهة الاحتياجات الاجمالية لبلدان المنطقة من المعلومات المتعلقة بتقييم واختيار التكنولوجيا وتعيين الترتيبات التشريعية والادارية والمؤسسية اللازمة لنقل التكنولوجيا بصورة فعالة .

٨١— وقد بذلت عناية كبيرة لدى وضع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨—١٩٨١ ، للجمع قدر الامكان بين الأهداف والأنشطة المقترحة المتصل بعضها ببعض تحت كل برنامج موضوعي ،

---

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/10006/Add.1).

Digitized by UNOG Library

وبين مختلف برامج اللجنة ، وتعيين مجالات للتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة المختصة والمنظمات الحكومية الدولية الاخرى ، بغية التشجيع على انتهاج منهج متكامل ومتعدد التخصصات في معالجة مشاكل واحتياجات التنمية التي تواجهها البلدان الأعضاء على الصعيدين القومي والاقليمي .

٨٢ — وستبذل ، لدى تنفيذ هذه الخطة ، جهود تهدف الى تشجيع التعاون فيما بين البلدان الاعضاء ، وبينها وبين بقية البلدان العربية عن طريق المنظمات العربية الاقليمية .

زاى — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٨٣ — تبين مقدمة الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦—١٩٧٩ (٨) المبادئ التي استرشد بها في تنظيم اعمال اللجنة ، وخاصة في ضوء المقررات التي اتخذت في دورتها الثلاثين بشأن أمور منها تعيين أولويات العمل في ميادين الأغذية والزراعة والطاقة والمواد الخام والتنمية ونقل التكنولوجيا والموارد المالية الخارجية . وبينما تظل هذه الأولويات سارية المفعول في المستقبل القريب فان هذه الاحتياجات بحاجة الى تعديل وتغيير كلما دعت الضرورة لتتفق مع الاحتياجات والمطالب المتغيرة . ولذلك سيظل يعاد النظر في هذه الأولويات بصورة دورية بالتشاور مع حكومات الدول الاعضاء ، ولا سيما عن طريق اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين والممثلين الآخرين الذين يعينهم اعضاء اللجنة .

٨٤ — وفي اطار المقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها العادية والثلاثين المعقودة في عام ١٩٧٥ ، ولا سيما اعلان نيودلهي الذى عين المساهمة الاقليمية في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد (القرار ٣٢٥٤ (د — ٢٩)) ، ومقررات الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، أدخلت تعديلات معينة على البرامج والأنشطة التي سيضطلع بها أثناء فترة الخطة ١٩٧٨—١٩٨١ . وهكذا ركزت اللجنة مثلا على الأنشطة الرامية الى تعزيز رفاهية الجماهير ، وخاصة صغار المزارعين والعمال الزراعيين تركيزا انعكس في برنامج التنمية الريفية الوارد في الجزء الثاني من الخطة . وكذلك انعكست الأولوية التي أولتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة للمشاكل المتصلة بالمواد الخام والسلع الأساسية في البرنامج المختص بهذا الميدان في الجزء نفسه . ومع أن اللجنة ستظل تأخذ بالمنهج المتكامل في معالجة مشاكل التنمية في المنطقة في جميع الاختصاصات فان هذين البرنامجين ، التنمية الريفية والمواد الخام والسلع الأساسية ، ذوى اختصاصات أكثر تعددا نسبيا في طبيعتهما .

٨٥ — وسيولى مزيد من الاهتمام في تنفيذ الأنشطة اثناء فترة الخطة لتعزيز التعاون التقني بين البلدان النامية بغية زيادة تعزيز اعتماد البلدان الأعضاء على نفسها وفقا لما حثت عليه اللجنة في دورتها السابقة .

٨٦ — ونظرا لضيق الموارد ، من الضرورى ضمان درجة عالية من الواقعية والانتقاء في تخطيط الأنشطة المستقبلة . وبالاضافة الى تقوية المنهج المتعدد التخصصات سيضاعف تخطيط وتنفيذ

Digitized by UNOG Library

الأنشطة ، حيثما أمكن ذلك اقتصاديا ، على اساس دون الاقليمي أو أساس قطاعي ، والانتفاع بالخبرات والمهارات المتوفرة على الصعيد القومي ، والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى .

حاء — مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٨٧— الاتجاه المستقبل لعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مبين في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦—١٩٧٩ (٨) . وقد أخذ بعين الاعتبار تطور الحالة الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر والمستقبل ، والأحكام ذات العلاقة الواردة في الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد والواردين في قرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ — ٦) و ٣٢٠٢ (د إ — ٦) المتخذين في ايار/مايو ١٩٧٤ ، وبدائل السياسة العلاجية التي وضعتها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لينظر فيها الجهاز الدائم للمؤتمر .

٨٨— وقد شهدت الفترة القصيرة التي مرت منذ تقديم الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦— ١٩٧٩ ، عددا من التطورات أكد ضرورة السعي لتحقيق الاهداف المبينة في الخطة . وقد كانت آثار الركود الاقتصادى الحالي شديدة بوجه خاص على البلدان النامية غير المصدرة للنفط ، التي شهدت تدهورا في شروط تبادلها التجارى في عام ١٩٧٥ ، وعجزا في موازين مدفوعاتها ، وزيادة في تكاليف خدمة ديونها ، بلغت حدودا أعياها تدبيرها . وهكذا زادت الأزمة الاقتصادية من الحاح الحاجة الى التفاوض على سياسات دولية فعالة للتنمية وتنفيذ هذه السياسات ، وهذا ما يشكل جوهر برنامج عمل المؤتمر .

٨٩— وقد أدى اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٣٣٦٢ (د إ — ٧) المعنية بالتنمية والتعاون الدولي للتركيز بشكل حاد على أهمية مجموعة المسائل التي ينتظر التقدم في التفاوض عليها واتخاذ قرارات بشأنها في الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذى سيعقد في نيروبي في أيار/مايو ١٩٧٦ . وفي اطار جهاز المؤتمر ركزت الاجتماعات التي عقدت خلال هذه الفترة بالدرجة الاولى على التحضير للمؤتمر .

٩٠— وفي هذه الظروف ونظرا لما للقرارات التي سيتخذها المؤتمر الرابع من أثر هام جدا على مستقبل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، لا يبدو أن الحاجة تدعو في الوقت الحاضر الى الخروج خروجا رئيسيا على الخطوط العريضة المبينة في الخطة المتوسطة الأجل السابقة . وستقدم تعديلات للخطة بعد فترة قصيرة من انتهاء المؤتمر الرابع في ضوء نتيجة ذلك المؤتمر .

طاء — ادارة الخدمات العامة

(١) ادارة المباني

٩١— من المتوقع أن تظل اماكن العمل الشاغل الرئيسي للادارة خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل ، وقد تدعو الحاجة الى وضع خطط ، بما في ذلك اعادة توزيع الموظفين ، لمواجهة

Digitized by UNOG Library

الاحتياجات المتزايدة الى أماكن العمل . وستواصل الادارة بحزم برامج الصيانة الوقائية للمباني القائمة في المقر وفي المكاتب الخارجية على السواء نظرا لتقادم عمر هذه المنشآت . وستواصل الادارة كذلك تقديم الارشاد التقني وغير التقني فيما يتعلق بمشروع المباني في فيينا ، ومبنى المقر المقترح في نيروبي ، وغير ذلك من المشاريع الاخرى التي قد تظهر ، كما هي الحال بالنسبة الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مثلا .

٩٢ — وسيتم تنفيذ التوصيات الناتجة عن الدراسات الاستقصائية المعمارية والهندسية التي ستجرى في عام ١٩٧٦ ، فيما يتعلق باعادة تشكيل مبنى الجمعية العامة ومبنى المؤتمرات ، وزيادة ترتيبات الجلوس في قاعات اللجان الرئيسية ، وتحسين المرافق التي تستخدمها الوفود .

(٢) ادارة المواصلات والسجلات

٩٣ — ستشهد فترة الخطة استمرار برنامج رفع مستوى شبكة المواصلات التابعة للأمم المتحدة عن طريق استبدال المعدات القديمة ، وتقوية طاقتها من المعدات في مراكز المواصلات الرئيسية مثل نيويورك وجنيف ، ورفع مستوى الخطوط الرئيسية الكبيرة لتقوم بنقل الصوت ، وباستخدام وسائط نقل المعدات والصور طبق الأصل وتطوير تكنولوجية التوابع الاصطناعية لمواصلات الأمم المتحدة في الميدان وفي نهاية المطاف — في المقر .

٩٤ — ونظرا لقرار الجمعية العامة زيادة الاعتماد على التسجيلات الصوتية لمداولات الاجتماعات بغية الاستغناء عن المحاضر الموجزة لبعض الاجتماعات ، ستدعو الحاجة الى رفع مستوى أجهزة التسجيل الصوتي وتوفير الموظفين المناسبين لها أثناء فترة الخطة .

٩٥ — بغية كفالة حفظ المحفوظات الدائمة للمنظمة ولتيسير الوصول الى هذه السجلات الهامة ، سواء للأغراض الادارية الجارية او لأغراض الباحثين ، سيضطلع ببرامج مختلفة مثل عمليات التقييم المتكررة لهذه السجلات ، وانشاء فهرس يعمل بالحاسب الالكتروني لجميع المحفوظات ، وزيادة السرعة في تنفيذ برنامج التصوير على الفليمات المجهرية ، واستطلاع المجالات التي يمكن فيها استخدام تقنيات التصوير المجهرى . وستتناول دراسات ادارة السجلات ايضا برامج الأمم المتحدة الموجودة خارج المقر .

٩٦ — ومن المتوقع أن يزداد نشاط قسم السجل في القيام بدراسات عن تطبيق تقنيات التحضير الالكتروني للبيانات ، واستخدام البطاقات المجهرية التي يمكن الزيادة عليها والحذف منها لحفظ سجلات الموظفين ، وتقديم الارشادات في مجال ادارة السجلات لمكاتب الأمم المتحدة الأخرى .

(٣) أنشطة المشتريات

٩٧ — سيتم خلال فترة الخطة ادخال الحاسب الالكتروني في أنشطة معينة مثل الاحتفاظ بمصرف لبيانات المقاولين ، وسجلات الملكية ، والتصديق على قسائم الدفع . وستجرى ايضا تجارب على ادخال تكنولوجية الحاسب الالكتروني في مختلف عمليات حفظ السجلات في قسم النقل ، بغية توفير المزيد من الضبط والتنسيق للعمليات ولتيسير أعمال المتابعة اللازمة . وبقدر ما يتم من عملية

Digitized by UNOG Library

اللامركزية في المقاولات وأعمال الشراء يتوقع أن يقوم الموظفون المشرفون بتطوير برنامج للتفتيش على أعمال الموظفين الميدانيين وتدقيق حساباتهم بعد انجاز العمل لضمان وحدة السياسات والاجراءات. وسيتم التوسع في اختبار المعدات والمواد لتطوير مقاييس لاستخدامها في جميع مكاتب الشراء التابعة للأمم المتحدة . وسيتم كذلك اعادة النظر في برنامج الصيانة الذى مدته عشر سنوات بالنسبة الى الأثاث والمعدات ، واستكمال هذا البرنامج .

(٤) الأمن والسلامة

٩٨ــ ستقوم الدائرة، بالاضافة الى مواصلة تقديم خدمات الأمن والسلامة على الوجه الصحيح في المقر، بتوفير الخبرة والارشاد التقني لمقار العمل الخارجية كلما دعت الحاجة الى ذلك. وسيعار اهتمام لزيادة تعصير أجهزة الأمن الآلية والالكترونية .

(٥) الأنشطة المدرة للدخل

٩٩ــ سيظل اصدار طوابع البريد التذكارية والتعريفية يشكل الجانب الرئيسي من أنشطة دائرة ادارة الأعمال التجارية اثناء فترة الخطة . وسيتم استطلاع طرق أخرى للحصول على دخل بالاضافة الى المرافق الحالية المدرة للدخل مثل الميداليات التذكارية ولوحات الاعلام وميداليات السلم. وستظل ترتيبات المطاعم قيد المراجعة لضمان الكفاءة والاقتصاد . وستوسع مصادر الحصول على أشياء جذابة في اكبر عدد ممكن من بلدان العالم لبيعها في مركز الهدايا . ونظرا لزيادة عضوية الأمم المتحدة وتوسيع الأنشطة أصبح ازدحام الأماكن المخصصة لوقوف سيارات للوفود والموظفين في المرآب كبيرا جدا . وسوف تستطلع الطرق والوسائل الكفيلة بتخفيف حدة هذه المشكلة .

(٦) العمليات الميدانية

١٠٠ــ سيواصل أثناء فترة الخطة توفير الدعم السوقي والادارى لمراكز الاعلام ولبعثات حفظ السلم وغيرها من البعثات . وسيعار اهتمام متواصل لاستكمال الكتب الارشادية في السوقيات بتضمينها البيانات التي تم الحصول عليها اثناء انشاء وخدمة عمليات حفظ السلم الطارئة .

ياء ــ ادارة شؤون المؤتمرات

١٠١ــ لاتزال مهام الادارة تقريبا كما كانت عليه منذ خمسة عشر عاما . وكذلك أهدافها لم تتغير، اذ هي الاستجابة الى ما تحتاج اليه خدمة المؤتمرات التي تعقدها الهيئات التشريعية من متطلبات متغيرة ، وتحسين الكفاءة التي تؤدى بها هذه الخدمات .

١٠٢ــ وقبل أن نحاول التنبؤ باحتياجات فترة الخطة يجدر بنا أن نستعرض في بضع جمل الخمسة عشر عاما الماضية التي ظلت فيها وظائف الادارة وتنظيمها على ما كانت عليه تقريبا . وقد كان أهم تغير هو الحاصل في تنوع خدمات اللغات المقدمة استجابة لقرارات الدول الأعضاء . اذ بينما كان في المقر في عام ١٩٦١ ستة أقسام لغات تقدم خدمات الترجمة ، كان عدد الصفحات المترجمة

Digitized by UNOG Library

الى اللغة الروسية يعادل تقريبا ثلثي عدد الصفحات الموفرة بكل من اللغات الاسبانية والانجليزية والفرنسية ، وكان عدد الصفحات المترجمة الى اللغة الصينية نحو الثلث والمترجمة الى اللغة العربية (بموجب قرار الجمعية العامة ٨٧٨ (د — ٩) المؤرخ في ٤ كانون الاول /ديسمبر ١٩٥٤) أقل من العشر. وفي عام ١٩٧٥ بلغ عدد الصفحات المترجمة الى اللغة الروسية اكثر من ٩٠ في المائة من عدد الصفحات المترجمة الى اللغة الاسبانية والفرنسية ، بينما بلغ عدد الصفحات المترجمة الى اللغة الصينية نحو ٦٠ في المائة والى اللغة العربية ٤٠ في المائة . وفي الفترة ١٩٧٦—١٩٧٧ سيزداد عدد الصفحات المترجمة الى اللغتين الأخيرتين بنسبة اعلى من الزيادة في عدد الصفحات المترجمة الى اللغات الأخرى . وقد حدث تطور مماثل فيما يتعلق بالترجمة الشفوية . فقد ارتفع عدد الجلسات المزودة بترجمة شفوية فورية (من ١٨٣٢ الى ٢٥٤١) ، كما ارتفع متوسط عدد اللغات المستعملة في كل جلسة (من ٣٫٨٥ في المائة الى ٤٫٣٩ في المائة) مما أسفر عن زيادة في عدد مهام الترجمة الفورية بمتوالية هندسية لا متوالية حسابية .

١٠٣ — وهناك تغير أحدث عهدا وقد يؤدى في النهاية الى أثر كبير ، ألا وهو زيادة لجوء الوفود الى عقد اجتماعات غير رسمية واجتماعات لمجموعات الدول . وهذا التطور الذى لفت الأمين العام الانتباه اليه في تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٧٤—١٩٧٥ ، سلمت به لجنة المؤتمرات (٩) وأشارت اليه الجمعية العامة في قرارها ٣٤٩١ (د — ٣٠) المؤرخ في ٥ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٥ . ومن البديهي ان يكون لهذه التغييرات النوعية أثر على جميع الخدمات الاخرى التي تقدمها الادارة سواء منها المساعدة او المباشرة .

١٠٤ — ولعل مثلا واحدا يكفي لتبيان الطريقة التي تم بها تحقيق الهدف الثاني وهو تحسين الكفاءة في الفترة نفسها . في عام ١٩٦١ كان في قسم النسخ ١٠٣ وظائف (بما في ذلك العمال اليدويون) . وانتج هذا القسم ٦٧٤ ٠٣٠ ٣٠٦ صفحة ؛ وفي عام ١٩٧٥ كان في القسم ١٣١ وظيفة وبلغ عدد الصفحات المنتجة ٨٧٥ ٧٨٩ ٥٣٧ . وبذلك كانت الزيادة في الانتاجية نحو ٣٨ في المائة لكل وظيفة بالرغم من تقادم كثير من معدات النسخ بصورة تدريجية .

١٠٥ — ومن التغيرات النوعية زيادة الاعتماد على الاجتماعات غير الرسمية في هيكل المفاوضات برمّته في الأمم المتحدة . ويبدو أن الاتجاه سائر نحو المزيد من اللجان المخصصة ، وتقليل الدورات الرسمية ومحاضر جلساتها . ودون اجحاف بنتائج فترة التجربة التي قررتها الجمعية العامة في قرارها ٣٤١٥ (د — ٣٠) التي ستطبق خلالها المعايير العشرة التي اقترحها الأمين العام (A/C.5/1670) على محاضر الجلسات ، ينبغي أن تتضمن الخطط المستقبلة كفرضية رئيسية تخفيض حجم محاضر الجلسات ، مع ما يترتب على ذلك من أثر على أعمال شعبة الترجمة وقسم تحرير الوثائق الرسمية وشعبة النشر . وفي حالة شعبة النشر سيترتب على مثل هذا التخفيض زيادة في كمية المواد التي ستنتج داخليا اذ أنها تستنسخ الآن بالتعاقد .

---

(٩) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٣٢ (A/10032) ، الفقرة ١٠٢ .

Digitized by UNOG Library

١٠٦ــ وهناك اتجاه ثان يتوقع أن يستمر في الزيادة وهو عدد المؤتمرات الرئيسية التي يتولى مسؤوليتها المقر، والتي تعقد بموجب ترتيبات تعدها الحكومة المضيفة . وفي هذا الصدد لفتت وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها عن خطة المؤتمرات الانتباه الى التعليق التالي الذى أبداه الأمين العام في تقريره (A/5867) الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة :

" تستتبع هذه الدورات في العادة تكاليف اضافية . ولكن النفقات الاضافية ليست العامل الوحيد الذى يؤخذ في الحسبان في هذه الحالات، فهناك أيضا عامل الكفاءة من حيث أثر ذلك على برنامج عمل شعبة الأمانة أو قسم الأمانة المكلف بخدمة الهيئة المعنية. وربما توجد أسباب مقنعة لقبول دعوة من حكومة مضيفة ولكن من العبث أن نتظاهر بأن غياب عدد من الموظفين، بما في ذلك كبار الموظفين، لفترة معينة لا يترك أثرا على العمل المتواصل لوحدة الأمانة " . (A/9795 ، الفقرة ٣٩٨) .

وينطبق هذا المبدأ نفسه على ادارة شؤون المؤتمرات . فقد تمكنت الادارة من معالجة هذه المشكلة في الماضي بادخال تعديلات على جداول الانتاج واستخدام المساعدة المؤقتة والترجمة التعاقدية باعتدال . وهناك مشكلة أصعب وهي زيادة الطلب على موظفي الادارة ذوى الرتب الادارية العليا . فقد وجد من الضرورى في كل حالة تعيين واحد من كبار موظفي الادارة لتنسيق الأنشطة السابقة للمؤتمر وادارة موظفي المؤتمر وترتيباته في مكان انعقاده . وكانت هذه العملية ناجحة فيما يتعلق بالمؤتمرات ذاتها كما تشهد الحكومات المضيفة ، حسب اعتقادنا . أما فيما يتعلق بأعمال الادارة المستمرة فقد تسببت في ضغط شديد على كبار الموظفين الاداريين ــ وهذه حالة ينبغي أن تعالج في فترة الخطة اذا ما استمر هذا الاتجاه على ماهو عليه .

١٠٧ــ وفي عدد من المناسبات انتقدت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة الافتقار الى التنسيق بين المقر وجنيف . ولهذه الانتقادات ما يبررها الى حد كبير، وفي نية الدائرة أن تحسن ترتيبات التعاون أثناء فترة الخطة . وقد وضعت وحدة التفتيش المشتركة هذه المشكلة في اطارها الصحيح ، في الفقرة ١٩٢ من تقريرها المشار اليه أعلاه (A/9795) :

" على الرغم من وجود مشاكل ، كما هو مبين أدناه، في العلاقة بين المقر وجنيف في مجال المؤتمرات ، لا بد للمرء من الاعتراف بأنه كان على هذين المركزين ، وهما يعملان تارة منفصلين وتارة مشتركين ، النهوض بأعباء برنامج هائل من المؤتمرات كان نتيجة لمقررات اتخذتها الدول الأعضاء في أغلب الأحيان دون مراعاة الطاقة المتوفرة لخدمة المؤتمرات أو الالتزامات القائمة أو لموارد المؤتمرات المتاحة . . . ولقد تمكن المقر ومكتب جنيف ، بطريقة ما ، من تلبية معظم احتياجات المؤتمرات التي طلبت منهما ، لا في نيويورك وجنيف فحسب ، وانما في أماكن أخرى من العالم أيضا . وتطلب ذلك مهارة فائقة ، وعملا شاقا ، والابتكار من يوم الى يوم، لتلبية هذه الطلبات التي كانت في بعض الأحيان اعتباطية وغير مراعية لحقائق الوضع . ومن المرجح أن يكون الضغط الذى تعمل تحته أمانات المؤتمرات في نيويورك وجنيف منذ عدة سنين هو السبب الذى يعزى اليه جزئيا عدم تمكنهما من التوصل الى اقامة علاقة بين المركزين مرضية تماما ."

Digitized by UNOG Library

وكما أشارت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٧٦—١٩٧٧ (١٠) ، أن من الأمور التي تعوق قيام تعاون أوثق استمرار الافتقار الى قابلية المقارنة بين المؤشرات الدالة على عبء العمل المستخدمة في كل من نيويورك وجنيف ، ناهيك عن فيينا ونيروبي واللجان الاقليمية . ويجرى استنباط نظام مشترك لاحصائيات أعباء العمل في الفترة ١٩٧٦—١٩٧٧ ووضعه موضع التنفيذ . وفي الوقت نفسه ينبغي استنباط أساليب متماشية بعضها مع بعض لمعالجة الاختلافات الأساسية في التنفيذ . ولكن تحسين التنسيق بين نيويورك وجنيف ماهو الا جانب واحد من جوانب المهمة المعقدة — مهمة توسيع مجالات تنسيق خدمة المؤتمرات مع الوكالات المتخصصة — وهي مهمة ينبغي لكبار الموظفين الاداريين في ادارة شؤون المؤتمرات أن يكرسوا لها نسبة متزايدة من وقتهم أثناء فترة الخطة .

١٠٨— وهناك تطوران في فترة السنتين ١٩٧٦—١٩٧٧ قد يكون لهما أثر كبير على احتياجات الادارة من الموظفين والنفقات خلال فترة الخطة وهما : سوف تضطلع لجنة المؤتمرات بذلك الجزء من ولايتها المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٣٣٥١ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ ، الذى يتصل بتوزيع موارد المؤتمرات ومرافقها وخدماتها توزيعا أمثل ؛ وفي نهاية فترة السنتين هذه ستنتهي مرحلتا ماقبل الجدوى والجدوى من دراسة رئيسية لنظام تحضير العمل برمّته في الادارة . وسوف يعاد النظر في تطبيق عدد من الابتكارات التكنولوجية ، بما في ذلك المسح البصرى للنصوص ، والطباعة المباشرة في حافظة الحاسب الالكتروني ، والرسوم المجهرية . فاذا ما أوصي باعتماد الأمم المتحدة لأى من هذه الابتكارات أو جميعها يمكن أن توقع زيادة كبيرة في احتياجات الميزانية لشراء معدات جديدة اثناء فترة الخطة بينما يشك في أن يظهر تخفيض في الاحتياجات من القوى العاملة قبل نهاية الفترة . ومهما يكن الحال ، من المتوقع أن تواصل الادارة برنامج التدريب أثناء العمل وتوسعه .

١٠٩— ومهما تكن نتيجة التطورات المستقبلة داخل الادارة ، من الواضح انه لن يحدث تخفيض ملحوظ في عدد الصفحات التي ترد الى الادارة للترجمة أو في عدد الصفحات التي تنسخ للتوزيع الخارجي .

١١٠— وكلما ازداد عدد المواضيع التي تعالجها الهيئات التشريعية للأمم المتحدة وازداد تعقيدها ازداد وضوح حاجة أقسام الترجمة الى مساعدة اكثر واكثر في ميدان المصطلحات . وقد اتخذت عدة خطوات بالفعل في هذا الصدد مثل : تعزيز وحدة المصطلحات ، ودراسة فاشلة في الترجمة بمساعدة الحاسب الالكتروني ، واستخدام الحاسب الالكتروني في انشاء مجموعات مصطلحات في المواضيع المختلفة . وقد أثبت هذا العمل الأخير فائدته وتجرى متابعته في فترة السنتين الراهنة . الا أنه لايعدو أن يكون المرحلة الأولى لانشاء مصرف ببيانات المصطلحات داخل المنظمة . وينبغي، لتحقيق الفعالية المثلى من حيث نوعية النصوص النهائية والتوفير في وقت الترجمة ، زيادة الاستثمارات في تحليل النظم ووقت البرمجة أثناء فترة الخطة .

١١١— وقد شرع في عام ١٩٧٥ ببرنامج لاعادة تنظيم قسم النسخ وسيستمر هذا العمل خلال فترة الخطة . وقد انشئت كخطوة أولى في عام ١٩٧٥ وحدة مستقلة للأعمال الصغيرة في المطبعة

---

(١٠) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٨ (A/10008) ، الفقرة ٢٢ — ٣ .

Digitized by UNOG Library

لتعالج العدد الكبير من الوثائق الصغيرة بمزيد من الكفاءة . وسيتم في فترة السنتين ١٩٧٦—١٩٧٧ ، تزويد وحدة الأعمال الصغيرة والمطبعة الرئيسية بمعدات أوفست (و بـ أوفست بيرفكتورز) واعادة تنظيمهما للاستفادة من المعدات الجديدة استفادة كاملة . وفي فترة السنتين ١٩٧٨—١٩٧٩ ستكون المرحلة التالية من شراء المعدات عبارة عن تعصير عملية اعداد القوالب والمرحلة النهائية . وهناك جزء أساسي من المشروع سيستمر طيلة الفترة وهو برنامج لتدريب الموظفين الموجودين أثناء العمل ورفع مستوى مهاراتهم . وينتظر في نهاية الفترة أن تتمكن المطبعة من انتاج نفس الكمية التي كانت تنتجها عام ١٩٧٥ بعدد من الموظفين يقل عما كان عليه في تلك السنة بثمانية عشر موظفا .

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

الجزء الثانـــي
البرامـــج الرئيسيـــــة

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

ملاحظات تمهيدية عن تحليل البرامج وانهاء الأنشطة

١١٢ — توضح الملاحظات التالية النموذج المنهجي الذى قامت على اساسه تحليلات برامج هذه الخطة . وعلى الرغم من ان معظم هذه التحليلات لا تتفق تماما مع هذا النموذج ، فمن المهم في هذه المرحلة ان تعمد الهيئات الحكومية الدولية التي تراجع الخطة الى مراجعة منهجيتها كذلك، والى اسداء المشورة الى الأمانة العامة حول ما اذا كانت هذه المنهجية تشكل تصورا لتحليل برنامجي يعنى بأهداف تلك الهيئات .

وحدة التحليل والمراجعة

١١٣ — تعرض الأنشطة الواردة في هذه الخطة وفقا للترتيب الهرمي التالي :

(أ) المستوى ١ : برنامج رئيسي ويتألف من كافة الانشطة الداخلة في قطاع ما في المقر واللجان الاقليمية ايضا . مثال ذلك ، جميع الأعمال المتعلقة بالموارد الطبيعية في الأمم المتحدة .

(ب) المستوى ٢ : برنامج ويتألف من الأنشطة الداخلة في قطاع ما تحت مسؤولية رئيس مكتب او مدير شعبة . مثال ذلك الأعمال المتعلقة بالموارد الطبيعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى .

(ج) المستوى ٣ : برنامج فرعي ويتألف من كافة الأنشطة الرامية الى تحقيق هدف واحد متوسط الأجل . مثال ذلك ، الأعمال التي يقصد بها تقييم مدى توفر واستخدام الموارد المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى .

(د) المستوى ٤ : عنصر برنامج وهو أصغر وحدة في برنامج أو مشروع أو ما يعادلهما . وفي معظم الأحوال ، يكون ناتج العمل على مستوى عنصر البرنامج عقد اجتماع ، أو اصدار نشرة ، أو اجراء عمل ميداني معين . مثال ذلك عقد اجتماع بشأن تنمية مناطق الدلتا في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى .

١١٤ — وحدة التحليل والمراجعة المستعملة في هذه الخطة هي البرنامج الفرعي نظرا لأن المستوى ٤ مفصل اكثر من اللازم والمستوى ٢ أوسع من اللازم .

١١٥ — يوجد ، في اى وقت من الأوقات ، آلاف من المشاريع التي يضطلع بها من قبل الأمم المتحدة . وحتى اذا كان بوسع جهاز واحد ان يستعرض جميع هذه المشاريع جزءا جزءا فان هذا لن يفضي الى تصور لأعمال المنظمة يمكن استعراضه مركزيا . وقلّ ان تجد مشروعا منفردا ينتظر له أن يسفر ، في حد ذاته ، عن تخفيف حدة مشكلة قومية او اقليمية او دولية او حتى الى تغيرات ، يمكن التحقق منها ، في سياسات او علاقات قومية او اقليمية او دولية . وعلى هذا ، فالأهداف المناسبة للمستوى ٤ لا تتجاوز الأهداف المتمثلة في اتمام نشاط ما . والمستوى ٢ ، من الناحية الأخرى ، يتألف من المجموعة المتنوعة نسبيا من الأنشطة التي يتم ، لأسباب تنظيمية عديدة ، جمعها في

Digitized by UNOG Library

شعبة واحدة . فاذا كان من الضرورى بيان اهداف شعبة ما فلابد وان يكون ذلك ، بحكم وحجم وتنوع الأنشطة التي تندرج تحتها ، شيئا غامضا حيامثل "المساعدة في تنمية الموارد الطبيعية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية " . وهذا امر قليل في قيمته بالنسبة لأغراض المراجعة . وعلى المستوى ٣ ، وهو بمثابة تجميع لعدة انشطة ، من الممكن ، بدرجة معقولة ، ان نتوقع افضاء العمل ، في غضون فترة تتراوح بين اربع او ست سنوات ، الى تغيير صغير ولكنه ملحوظ في دول اعضاء عديدة او في العلاقات بين هذه الدول بحيث يمكن ، من ناحية المبدأ ، صياغة اهداف المستوى ٣ على اساس التغيير المتوقع حدوثه . ويمكن ، والحالة هكذا ، تقييم العمل من حيث مدى نجاحه أو فشله في تحقيق هذا التغيير . ويمكن ، على هذا المستوى ، ان تركّز المراجعة التي تقوم بها هيئة حكومية دولية على جدوى الهدف واستصوابه والاستراتيجية العامة لتحقيقه ، تاركة تفاصيل التنفيذ الى الأمانة العامة في حالة الموافقة على الهدف والاستراتيجية . ومن الممكن التركيز في اى تقييم تال على تحديد ما اذا كان التغيير المتوقع قد حدث أم لا ، فاذا كان التغيير قد حدث، فما هو مدى اسهام انشطة الامم المتحدة في احداثه ، واذا لم يكن قد حدث فما هي اسباب القصور . ولا يبدو ان من الممكن اجراء مراجعة من حيث الأثر على اى مستوى اكبر او اقل من ذلك في تفاصيله .

١١٦ — يرد البيان النموذجي للمستوى ٣ تحت العناوين التالية :

(أ) الهدف

(ب) المشكلة المطروقة

(ج) السند التشريعي

(د) الاستراتيجية والناتج

(هـ) الأثر المتوقع

(أ) الهدف

١١٧ — تتمثل اهداف الامم المتحدة في كل قطاع اقتصادى واجتماعي في القيام بأشياء مثل :

(أ) مساعدة الدول الأعضاء

— في وضع السياسات . . .

— في انشاء وتعزيز المؤسسات . . .

— في تدريب الملاكات . . .

(ب) تعزيز التعاون الاقليمي او الدولي في . . .

(ج) خلق وعي ب . . .

١١٨ — وهذا النوع من الأهداف لا يسهل تقسيمه الى مراحل زمنية او قياسية . الا ان من الممكن تقييم النجاح بالحصول على اجابات على الأسئلة الواردة ضمنا في الأهداف ؛ فاذا كان الهدف هو " مساعدة الحكومات في تعزيز المؤسسات . . . " وجب اذن ، في نهاية فترة الخطة ، ان يكون بالمستطاع بيان المؤسسات التي تم تعزيزها وفي أى البلدان توجد وبأية وسائل ، وما هو دور الأمم المتحدة في احداث هذا التغيير .

Digitized by UNOG Library

١١٩ — ولكي تكون جميع اهداف هذه الخطة تقريبا اهدافا فعّالة ، لا بد من ان تقوم حكومات الدول الأعضاء باتخاذ تدابير متزامنة لتحقيق ذلك .

(ب) المشاكل المطروقة

١٢٠ — ان القضاء على احدى المشاكل العالمية الرئيسية او مجرد التخفيف منها امر يفوق كثيرا امكانيات الأمانة العامة وموارد ها المتواضعة . والمشاكل التي تتناولها التدابير المزمع القيام بها في الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ هي ، كما كان الحال في الماضي ، تلك العوائق الصغيرة التي تقف في سبيل اماني الدول الأعضاء ؛ وهي صغيرة ولكن غالبا ما تكون حاسمة ، ويمكن التخفيف منها بواسطة نشر المعلومات ، ووضع التوصيات التي ليست لها قوة القانون ، او الصكوك ذات المركز القانوني التي لا يمكن اعمالها ، او تقديم المساعدة التقنية او التدريب . مثال ذلك ، اذا كان الهدف من برنامج فرعي ما هو مساعدة الحكومات في وضع سياسات عن استعمال مواد البناء المحلية لن تكون المشكلة التي تتناولها الأمانة العامة بتدابيرها هي نقص استعمال هذه المواد ، بل ستتمثل في مشكلة اضيق من ذلك بكثير وهي الصعوبات التي تواجهها حكومات البلدان النامية في وضع السياسات في هذا المجال . ويجب ان يتناول البيان المتعلق بـ "المشكلة المطروقة" هذه الصعوبات .

١٢١ — ان وجود "نقص" بدرجة ما لا يعني وجود مشكلة . فنقص المعلومات ، على سبيل المثال ، لا يمثل مشكلة الا اذا وجد ما يحمل على الاعتقاد بأن توفير المعلومات قد يخفف من الصعوبات التي تواجه في المجال الذي يوجد به هذا النقص . بل يحدث كثيرا ان المعلومات المتاحة لا يستفاد منها ، واضافة معلومات اكثر او احسن لا تعود بالفائدة . وحتى اذا وجدت مشكلة ما فلن تكون بالضرورة من بين المشاكل التي يتوقع ، بدرجة معقولة ، من أدوات العمل المتاحة لدى الأمم المتحدة ان تكون قادرة على التخفيف منها . وينبغي ان يوفر البيان الذي يصف المشكلة المطروقة معلومات كافية توضح اولا ان هناك مشكلة قائمة وثانيا ، ان هذه المشكلة من النوع الذي يمكن تخفيفه بواسطة التدابير المقترحة في الجزء الخاص بالاستراتجية والناتج .

(ج) السند التشريعي

١٢٢ — يشار الى القرارات التي تتناول الأعمال التي سيجرى الاضطلاع بها في فترة الخطة بذكر ارقامها كما تقتبس منها بعض الفقرات ، كلما كان له صلة بالموضوع . ومع ذلك ، عندما تكون الأعمال في المجال المعني شيئا تم اقراره بموجب سند تشريعي نافذ منذ ١٠ سنوات أو ٢٠ سنة لا تذكر عادة الا القرارات الصادرة في السنوات القلائل الأخيرة اذا كانت هذه القرارات تجدد هي ايضا الولاية العامة .

١٢٣ — يمكن ان يؤدى السند التشريعي في بعض الأحيان الى مشاكل ادارية . ويحدث ذلك في الحالات التالية :

'١' عندما يطلب الى وحدة من وحدات الأمانة العامة القيام باداء مجموعة من المهام ،

Digitized by UNOG Library

يكون كل منها قد تحدد في معزل عن الأخرى ، قد يكون من الأفضل أداء بعض هذه المهام معا بدلا من أداء كل واحدة منها على حدة ، بيد ان هذا الضم قد لا يكون ممكنا في حالة عدم وجود سند تشريعي .

' ٢ ' وربما يكون اهم من ذلك ان المهام المطلوبة في كثير من القرارات المنفردة قد لا يسهل دمجها في شكل برامج فرعية متسقة يربط بينها هدف واحد ، بل قد تفرض نوعا من التشتيت في الجهود ، وهذا أمر يمكن تقويمه دون اللجوء الى تفسير المقصد التشريعي .

' ٣ ' وفي حالات اخرى ، ربما تكون المهام المتواصلة قد طلبت منذ سنوات كثيرة واصبحت شيئا لا محل له ، ومع ذلك فغالبا ما يتعذر انهاؤها لعدم وجود سند تشريعي واضح .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٢٤ — الاستراتيجية مجموعة متتابعة من الأنشطة على مستوى المشاريع التي تشكل عناصر في برامج معينة يتوقع ، الى حد معقول ، ان تؤدى ، في حالة اتمامها ، الى الانجاز الكامل او الجزئي لهدف البرنامج الفرعي . وناتج النشاط هو ما ينتج عنه في النهاية ، ومثال ذلك : تقرير في حالة الأنشطة البحثية ، او اجتماع في حالة الأنشطة التحضيرية .. وهكذا .

(هـ) الأثر المتوقع

١٢٥ — يتعين ان يكون الأثر المتوقع حدوث تغيير ما في الدول الأعضاء ، او في العلاقات فيما بينها ، وليس مجرد اتمام الأنشطة المخططة . وقد يتمثل هذا التغيير فيما يلي :

' ١ ' رفع مستوى قدرات بلد او اكثر من البلدان النامية ، مثال ذلك القدرة على اجراء تعداد للسكان ، نتيجة لبرنامج تدريبي موسع مثلا .

' ٢ ' حدوث تغيير في التشريع القومي نتيجة لمساعدة تقنية مثلا او نتيجة القبول باتفاقات او اتفاقيات دولية او اية صكوك اخرى .

' ٣ ' حدوث تغييرات في السياسة القومية .

' ٤ ' ظهور منظمات اقليمية او دولية جديدة ، او نشاط تعاوني ذى طابع مستمر .

' ٥ ' أى اعمال اخرى ، ذات اهمية مماثلة ، على الصعيدين القومي او الاقليمي او على الصعيد الدولي خارج منظومة الامم المتحدة . وينبغي من الناحية المثالية ، خدمة لأغراض التقييم ، ان يكون من المتيسر التحقق من هذه التغيرات التي لا يكون قياسها بالضرورة ، او حتى في المعتاد ، امرا لازما .

١٢٦ — ولا يمكن ، بوجه عام ، ان نربط ، على نحو مقبول ، بين تقرير ما ، استنادا الى مجرد نشره ، وبين وقوع اثر مباشر . بيد انه اذا كان هذا التقرير جزءا رئيسيا من استراتيجية برنامج

Digitized by UNOG Library

فرعي تتألف من عقد حلقات دراسية لمقرري السياسة العامة وتقديم المساعدة التقنية في تنفيذ توصياته يمكن حينذاك ، وحينذاك فقط ، ان نتوقع ، بدرجة معقولة ، ان يكون الأثر المترتب على التقرير هو احداث تغيير ما في السياسة العامة او التشريع في بعض البلدان على الاقل . واذا كان الأمر كذلك ، فمن الأدق ان نقول ان الاستراتيجية ، التي يعتبر التقرير جزءا منها ، قد احدثت تأثيرا .

انهاء الأنشطة

١٢٧ — طلبت الجمعية العامة من الأمين العام ، في القرار ٣٥٣٤ (د — ٣٠) ، المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، ان يعرض على الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، معلومات ، تتضمن ما يتصل بالأمر من التفويضات واعتمادات الميزانية ، عن البرامج والمشاريع والأنشطة الجارية داخل الأمم المتحدة التي تكون قد اكملت بالفعل او اشرفت على الاكتمال .

١٢٨ — ومن اجل اعداد هذه الخطة ، طلب الى رؤساء الادارات والمكاتب تقديم معلومات عن الأهداف او الأنشطة التي انهيت في الماضي القريب . ولم تطلب هذه المعلومات بغرض الرد على القرار ، ذلك لأن تعليمات الامين العام باعداد الخطة المتوسطة الأجل الثالثة كانت قد صدرت في تموز/يوليه ١٩٧٥ . ومع هذا ، فان استجابة مديري البرامج للتعليمات الصادرة في هذا الشأن يمكن ان تمثل بعض عناصر الرد على طلب الجمعية العامة . وقد اختلفت طريقة تقديم هذه المعلومات اختلافا كبيرا من برنامج الى آخر . وتبرز هنا بعض الاعتبارات العامة التي يرد فيما يلي موجز لها .

١٢٩ — من الجلي ان سلطة اتخاذ القرارات بالبدء او الانهاء توجد ، على مستوى البرامج الرئيسية او مستوى البرامج ، في يد اجهزة تقرير السياسة العامة ، وليس بوسع الأمانة العامة الا ان تقوم بدور المنفذ . وعلى مستوى البرامج الفرعية ، تكون الأهداف اما محددة في القرارات ذات الصلة بالموضوع او مستقاة منها ؛ وعلى الرغم من انه من المتصور ان الأمانة العامة قد تبادر باقتراح انهاء برنامج فرعي ما فان القرار النهائي في ذلك ينبغي ان يتخذ رسميا من قبل احد اجهزة تقرير السياسة العامة . وعلى مستوى عنصر البرنامج فقط ، يكون لمدير أو مديرة البرنامج قدر من السلطة التقديرية في اتخاذ قرار بالانهاء . وحتى في هذه الحالة فان يديه او يديها غالبا ما تكونان مغلولتين بما تفرضه الأجهزة التشريعية من متطلبات . وكلما كان الحال كذلك ورأى مدير البرنامج انه ينبغي انهاء عنصر البرنامج المعني ، دعت الحاجة الى اجراء يمكن للأمانة العامة بواسطته أن تتقدم باقتراحات رسمية بالانهاء ، وتعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، بواسطة لجنة تنسيق البرامج ، لمراجعتها والموافقة عليها .

١٣٠ — ويوجد بالأمم المتحدة آلاف من المشاريع قيد التنفيذ . ويبلغ متوسط اجل المشروع اقل من ست سنوات ، ولهذا فان تحديد كافة المشاريع التي تم انهاؤها خلال فترة السنتين الماضية أو المقرر انهاؤها خلال الخطة المستعرضة ، مع بيان عنوان واهداف كل مشروع ، يتطلب اعداد قائمة كبيرة ومزدحمة وتبدو محدودة القيمة .

Digitized by UNOG Library

١٣١ — وكمثال على ذلك ، ترد أدناه قائمة جامعة بالمشاريع التي تم انهاؤها او التي سيتم انهاؤها في البرامج الفرعية الثلاثة التي تضطلع بها شعبة التنمية الاجتماعية بادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وهذه المشاريع هي : (أ) مشاريع تم انهاؤها خلال فترة السنتين ١٩٧٤ — ١٩٧٥ ، أو (ب) مشاريع سيتم انهاؤها خلال فترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ ، أو (ج) مشاريع من المخطط انهاؤها خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل . ولن يتم انهاء البرامج الفرعية المعنية وما لها من اهداف ما لم ينص على خلاف ذلك ، ويقوم الموظفون الذين توفروا نتيجة انهاء المشاريع الواردة بالقائمة بالاضطلاع بالمشاريع الجديدة المحددة بايجاز في تحليلات البرامج ذات الصلة التي تشمل الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ .

البرنامج الفرعي ١ : المشاركة الشعبية والتنمية المؤسسية

١٣٢ — مشاريع أنهيت خلال فترة السنتين ١٩٧٤ — ١٩٧٥ :

' ١ ' اعداد ثبتين مرجعيين مشروحين ، احدهما عن الجوانب الاجتماعية للتنمية الاقليمية والثاني عن التنمية الريفية .

' ٢ ' مجموعة دراسات عن التخطيط الاقليمي في امريكا اللاتينية .

' ٣ ' مجموعة دراسات عن جوانب الادارة العامة في التنمية الاقليمية (بالتعاون مع شعبة الادارة العامة) .

' ٤ ' دراسة عن النواحي الانسانية والمؤسسية في التنمية الاقليمية .

' ٥ ' مجموعة دراسات عن التجربة البولندية في التخطيط الاقليمي .

' ٦ ' اعدت ستة بحوث تمهيدية للحلقة الدراسية المعقودة بالمراسلة حول التنمية على المستويين المحلي والمتوسط .

' ٧ ' ثبت مرجعي عن جوانب المشاركة الشعبية في مدن الأكواخ .

' ٨ ' قدم تقرير عن اثر تعزيز التعاونيات في عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ١٩٧٥ .

' ٩ ' تقرير مؤقت عن اصلاح الأراضي قدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٩٧٤.

' ١٠ ' قدم موجز للتقرير السادس عن التقدم المحرز في مجال اصلاح الأراضي الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٧٥ ، واعد هذا الموجز للنشر في صيغته النهائية .

' ١١ ' اعد كتاب ارشادي عن مفاهيم ومناهج المراقبة والتقييم النظاميين للمشاركة الشعبية في مشاريع التنمية واختبار هذه المناهج في مشاريع ميدانية .

' ١٢ ' اعد دليل لبرامج ومناهج التدريب وعمم على الدول الأعضاء ، ومؤسسات التدريب ، والباحثين .

Digitized by UNOG Library

'١٣' اعد بحث للموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن المشاركة الشعبية في مدن الأكواخ .

'١٤' قدم تقرير عن مفهوم ونهج المشاركة الشعبية الى لجنة التنمية الاجتماعية في عام ١٩٧٥ .

'١٥' اكملت دراسة عن دور المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات .

١٣٣ — مشاريع ستنهي خلال فترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ :

'١' تقرير مؤقت عن تقييم خبرات البلدان في مجال المشاركة الشعبية في التنمية خلال النصف الأول من عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية سيقدم الى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والعشرين ولجنة الاستعراض والتقييم في ايار / مايو ١٩٧٧ .

'٢' تقرير مرحلي عن تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٢٩ (د — ٥٨) سيقدم الى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والعشرين .

'٣' نشرتان اعلاميتان عن المواد المتوفرة عن المناهج الابتكارية للمشاركة الشعبية في التنمية سيتم توزيعهما على الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية الأخرى ؛ احداهما في ١٩٧٦ والثانية في ١٩٧٧ .

'٤' دراسة مقارنة عن الترتيبات المؤسسية للمشاركة الشعبية في تخطيط وادارة المستوطنات البشرية .

'٥' كتاب ارشادي عن مناهج واساليب تعزيز المشاركة الشعبية في تنمية الموارد الطبيعية واستغلالها وحفظها ، متضمنا الترتيبات المؤسسية .

'٦' كتاب ارشادي عن المناهج والأساليب المختبرة لتدريب المسؤولين الحكوميين على تنشيط ومواصلة المشاركة الشعبية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

'٧' تقرير عن النتائج الاجتماعية المترتبة على " الثورة الخضراء " .

'٨' تقرير عن التجارب القومية في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة للمناطق التي يغلب عليها الطابع الريفي .

'٩' نشرتان اعلاميتان عن المواد المتوفرة عن خبرات قومية مختارة في ميدان التنمية المتكاملة للمناطق الريفية سيتم توزيعهما على الدول الأعضاء والمنظمات المعنية الأخرى ، احداهما في ١٩٧٦ والثانية في ١٩٧٧ .

'١٠' تقرير عن الاصلاحات الاجتماعية والمؤسسية بوصفها وسيلة لزيادة الانتاج المحلي من الأغذية وتوزيعه توزيعا عادلا بين السكان، سيقدم الى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والعشرين .

'١١' دراسة مقارنة عن خبرات قومية منتقاة في ميدان تطبيق مراقبة وتقييم البرامج بطريقة منهجية .

Digitized by UNOG Library

'١٢' نشرتان اعلاميتان تتضمنان مواد عن نظامي المراقبة والتقييم المتعلقين بتقييم الأثر الانمائي على المستوى المحلي سيتم توزيعهما على الدول الأعضاء والمنظمات المهتمة ؛ احداهما في ١٩٧٦ والثانية في ١٩٧٧ .

'١٣' نشرتان اعلاميتان تتضمنان مواد عن تدريب الموظفين المحليين على تنفيذ الجوانب الاجتماعية لبرامج التنمية الشاملة سيتم توزيعهما على الدول الأعضاء والمنظمات المهتمة ؛ احداهما في ١٩٧٦ والثانية في ١٩٧٧ .

١٣٤ — مشاريع ستنجز في فترة الخطة المتوسطة الأجل ١٩٧٨ — ١٩٨١ :

'١' تقرير عن دور المنظمات المحلية في تخطيط وتنفيذ اصلاح الأراضي خلال عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية (مرحّل من فترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧) .

'٢' تقرير عن التقدم المحرز في ميدان المشاركة الشعبية في التنمية خلال عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية وبعض المبادئ التوجيهية والتوصيات فيما يتعلق بالثمانينات .

'٣' دراسة عن الترتيبات المؤسسية لزيادة مشاركة المرأة في التنمية ، مع اهتمام خاص بالمرأة الريفية .

'٤' دراسة عن الترتيبات المؤسسية للتخفيف من حالات الفقر المدقع في المناطق الريفية .

'٥' دراسة مقارنة للمشاركة الشعبية والتنمية المؤسسية في المستقطنات .

'٦' دراسة وتحليل للأشكال والترتيبات المؤسسية للتجديد الحضري بواسطة العمل الجماعي .

'٧' دراسة مقارنة للتضنيع الريفي ، بما في ذلك تنمية الحرف اليدوية كوسيلة لزيادة العمالة والدخل في الريف .

'٨' تقرير عن تقنيات حفز الناس على المشاركة في تنويع الانتاج والأخذ بالتكنولوجيا وادخال اصلاحات ريفية من شأنها ان تؤدي الى زيادة الانتاج والدخل .

'٩' دراسة مقارنة عن الأنماط المؤسسية وتحقيق التكامل بينها في اطار التنمية الريفية الشاملة .

'١٠' اعداد الجزء الذي ستسهم به الشعبة في التقرير السابع عن التقدم المحرز في اصلاح الأراضي .

'١١' اعداد دراسات متخصصة تتعلق بالتدريب على جوانب اجتماعية مختارة في التنمية الريفية المتكاملة (مرحّل من فترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧) .

'١٢' كتاب ارشادي في تقنيات تدريب المسؤولين الحكوميين على تنفيذ الجوانب الاجتماعية في برامج التنمية الشاملة على المستويين المحلي والمتوسط (مرحّل من فترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧) .

Digitized by UNOG Library

'١٣' تقرير يتضمن مبادئ توجيهية وتوصيات للحكومات فيما يتعلق بتصميم برامج تدريبية لتعزيز تنمية المؤسسات على المستويين المحلي والمتوسط وزيادة نطاق المشاركة الشعبية .

'١٤' وضع مبادئ توجيهية ومناهج لتدريب القادة المحليين على المشاركة الشعبية .

'١٥' كتاب ارشادي في تحليل وتفسير البيانات المحلية لأغراض مراقبة وتقييم برامج التنمية (مرحّل من فترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧) .

'١٦' وضع مبادئ توجيهية محددة لتطبيق نظامي المراقبة والتقييم على تخطيط وادارة المستوطنات البشرية .

'١٧' وضع مبادئ توجيهية محددة لتطبيق نظامي المراقبة والتقييم على البرامج الرامية الى زيادة مشاركة المرأة في التنمية .

البرنامج الفرعي ٢ : التكامل والرعاية الاجتماعيان

١٣٥ — مشاريع من المقرر انهاؤها خلال فترة السنتين ١٩٧٤ — ١٩٧٥ :

'١' وضع مبادئ توجيهية للسياسة العامة في مجالي الرعاية الاجتماعية والتخطيط. وقد تم انهاء ذلك ريثما يتجمع على الصعيد القطري مزيد من الخبرة فيما يتعلق بتطبيق مبادئ السياسة العامة والتخطيط على وضع وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية .

'٢' تعزيز الرعاية الاجتماعية الصناعية . وقد كان من المقرر الانتهاء من ذلك في ١٩٧٥ . والواقع ان التقرير النهائي سوف يتم بحلول آذار/مارس ١٩٧٦ . ولا يوجد تفويض تشريعي بمواصلة العمل نحو تحقيق هذا الهدف .

'٣' مشروع لدراسة المؤشرات الخاصة بمشاركة الشباب في عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية ، وقد تم هذا المشروع .

'٤' مشروع آخر لدراسة عن الهياكل الادارية لسياسات عامة شاملة عن الشباب ، وقد تم الانتهاء منه ايضا . ويجري الآن تعميم هذه الدراسة . وليس من المزمع مواصلة العمل في هذا الصدد .

'٥' وضع معايير عن التصميم الخالي من العوائق . وقد توقف اشتراك الأمم المتحدة في متابعة تحقيق ذلك ، نظرا لأن المنظمات غير الحكومية المختصة قد اعربت عن رغبتها في الاستمرار في هذا النشاط على اساس التقرير الذي اعده فريق خبراء تابع للأمم المتحدة عن هذا الموضوع .

١٣٦ — مشاريع ستنتهي خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل :

'١' مشروع عن خدمات الرعاية الاجتماعية لقاطني الأحياء الفقيرة والمستقطنات ومستوطنات اللاجئين ، وينتظر انهاؤه بحلول عام ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

'٢' معلومات عن احوال واحتياجات المسنين . وسيجرى بحلول عام ١٩٨١ اعداد واستنساخ وتوزيع ثلاثة تقارير عن جوانب الموضوع المختلفة تتضمن كذلك مبادئ توجيهية لمساعدة الحكومات في تصميم البرامج للمسنين . ويتم في عام ١٩٧٩ اجراء تقييم للاحتياجات والفجوات الراهنة في مجالي المعلومات والبحث يسترشد به في تحديد دور الامم المتحدة وغيرها من المؤسسات في الاضطلاع بالمزيد من الأنشطة في الفترة التالية .

'٣' مشروع عن التخطيط المنسق لسياسات وبرامج الشباب ينتظر انهاؤه بتقديم تقرير للجنة التنمية الاجتماعية في ١٩٧٧ .

'٤' مشروع لوضع مبادئ توجيهية عن برامج التأهيل القومية ينتظر انهاؤه بحلول عام ١٩٨١ .

'٥' تحسين الرعاية المقدمة للعمال المهاجرين واسرهم وسيقدم الى لجنة التنمية الاجتماعية ، في عام ١٩٧٩ ، تقرير عن التقدم المحرز في مجال تحسين الرعاية المقدمة للفئة المذكورة . وليس من المزمع الاستمرار في هذا المشروع اكثر من ذلك .

البرنامج الفرعي ٣ : منع الجريمة ومكافحة الاجرام

١٣٧ — مشاريع من المقرر انهاؤها خلال فترة السنتين ١٩٧٤ — ١٩٧٥ :

'١' انجز مشروع لعقد اجتماع آخر للفريق العامل المعنى بالقواعد النموذجية الدنيا ، وعقد الاجتماع في كولمبوس بولاية اوهايو في الفترة من ١٨ الى ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ .

'٢' مشروع لاعداد منشور جديد بالقواعد النموذجية الدنيا مزودا بتعليقات كان من المفروض اتمامه خلال فترة السنتين . الا انه لم يتسن اتمام اعداد التعليق على القواعد بسبب ما يوجد من مصاعب في توفير الخبراء الاستشاريين . الا انه يتوقع امكان الانتهاء من هذا النشاط في مطلع عام ١٩٧٧ ، وسيمول من الأموال الخارجة عن الميزانية .

'٣' مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، وقد عقد في الفترة من ١ الى ١٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ . وتم في اوائل ١٩٧٦ تقديم التقرير النهائي للمؤتمر من اجل تحريره وترجمته .

١٣٨ — مشاريع ستنهى في فترة السنتين ١٩٧٦ — ٩٧٧ :

'١' مشروع اعداد كتاب ارشادي عن سياسات منع الجريمة ، وسيتم الانتهاء منه وتصدر الوثيقة في ١٩٧٧ .

'٢' تقرير عن سوء استغلال الاجراءات والادارة في مجال القضاء ، ويصدر في ١٩٧٧ .

Digitized by UNOG Library

'٣' مشروع لوضع مبادئ توجيهية عن كيفية الربط بين اعادة تأهيل المجرمين وبين الخدمات الاجتماعية ذات الصلة ، وسيتم الانتهاء منه وتنشر الوثيقة في ١٩٧٧ .

١٣٦ — مشاريع ستنهى خلال الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ :

'١' تقرير عن العنف بين الشباب ، ويصدر في ١٩٧٩ .

'٢' تقرير عن معدل وقوع الجريمة بين الاناث ويصدر في ١٩٧٩ .

'٣' الاعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ويتم الانتهاء منها لدى انعقاد المؤتمر في ١٩٨٠ .

'٤' و '٥' و '٦' ثلاثة مشاريع لوضع مبادئ توجيهية . وسيتم الانتهاء منها في ١٩٨١ لدى نشر الوثائق . وتتناول هذه المشاريع ما يلي : السياسة العامة والتخطيط في مجال منع المجرمين ومكافحة الاجرام ؛ والحد من الأعمال الاجرامية الضارة بالاقتصادات القومية والنظام الاقتصادي الدولي ؛ ومشاركة المرأة على قدم المساواة في تنفيذ القانون وفي الأنظمة القضائية والاصلاحية .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

انشطة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن

التنظيم

١٤٠ — لا يزال الوصف الوارد في الفقرات من ٢٦٥ الى ٢٧٣ من الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ (١) صحيحا ، باستثناء التغييرات التالية :

ألف — اجهزة تقرير السياسة العامة

١٤١ — ينبغي اضافة اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح ولجنة التوفيق التابعة للامم المتحدة والخاصة بفلسطين الى قائمة الهيئات التي ترسم السياسة العامة .

باء — الامانة

١٤٢ — اعيد تنظيم قسم المسائل الافريقية واصبح اسمه مركز مناهضة الفصل العنصري .

البرنامج الفرعي ١ : خدمة ودعم انشطة السلم والامن الدوليين

(أ) الهدف

١٤٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقديم الخدمات ، من تنظيم واعداد وثائق وتشغيل ، للهيئات المسؤولة عنها الادارة ؛ وابقاء الامين العام على علم بمجريات الامور واسداء المشورة الملائمة اليه ، وتأمين الاتصال الرسمي وغير الرسمي مع رؤساء اللجان واعضائها ، وبعثات الدول الاعضاء ، ووحدات الامانة الاخرى والمنظمات الخارجية ؛ وتقديم الموظفين لبعثات مجلس الامن او البعثات الاخرى الى خارج المقر ؛ واعداد التحليلات والتعليقات السياسية عن التطورات السياسية العالمية ، بما في ذلك تقييم المناقشات التي تجرى في الجمعية العامة ولجانها ؛ واعداد التقرير السنوي لمجلس الامن ؛ والاجزاء السياسية من تقرير الامين العام ؛ وحولية الامم المتحدة ؛ ومرجع تطبيق الميثاق في مجلس الامن واجزاء من مرجع تطبيق الميثاق في هيئات الامم المتحدة .

(ب) المشكلة المطروقة

١٤٤ — ان المشكلة الرئيسية التي يعالجها مجلس الامن وغيره من هيئات الامم المتحدة التي

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/10006/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

تخدمها الادارة ، هي صيانة السلم والامن الدوليين . وقد حالت الامم المتحدة ، في كثير من الحالات ، دون نشوب العمليات العدائية او وضعت نهاية لها . وقامت الامم المتحدة ، وخاصة مجلس الامن والجمعية العامة ، بهذا العمل بواسطة وسائل مختلفة كبعثات تقصي الحقائق وبعثات التوفيق او المساعي الحميدة ، والوساطة ، وبعثات المراقبين العسكريين ، وبعثات مراقبة الهدنة ، وقوات صيانة السلم . ومن الواضح ان اجهزة تقرير السياسة العامة في الامم المتحدة التي تضطلع بمثل هذه المهام ، ومكاتب الامانة العامة المسؤولة عن تزويد هذه الاجهزة بالخدمات الموضوعية، يجب ان تنظم ، على نحو يمكنها من الاستجابة فورا وبصورة فعالة لاى وضع طارئ قد يؤثر على الامن الدولي .

(ج) السند التشريعي

١٤٥ — يوجد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في الفقرة ١ من المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة التي حددت المقصد الاول للامم المتحدة بأنه حفظ السلم والامن الدوليين ؛ وفي المادتين الثانية والعشرين والتاسعة والعشرين ، اللتين تنصان على ان للجمعية العامة ولمجلس الامن ان ينشئا من الفروع الثانوية ما يريانه ضروريا للقيام بوظائفهما ؛ وفي المادة الثامنة والعشرين التي تنص على ان لمجلس الامن ان يعقد اجتماعات في غير مقر المنظمة ؛ وفي المادتين الرابعة والعشرين والثامنة والتسعين اللتين تنصان على ان يقوم مجلس الامن والامين العام برفع تقارير سنوية الى الجمعية العامة ؛ وفي المادة السابعة وقرار الجمعية العامة ١٢ (د — ١) اللذين ينصان على انشاء وتنظيم الامانة العامة .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٤٦ — من المتوقع انجاز ما يلي اثناء فترة الخطة :

'١' توفير كافة الخدمات الموضوعية اللازمة والمرغوبة لتلك الهيئات التي تقع في نطاق مسؤولية الادارة ؛

'٢' القيام بالاتصال المطلوب والملائم مع الوفود والامين العام والوحدات الاخرى في الامانة العامة وهيئات الامم المتحدة الاخرى ؛

'٣' اصدار دراسات وأوراق تحليلية وايضاحية وغير ذلك من المذكرات الاعلامية (للاستعمال الداخلي فقط) ؛

'٤' اعداد موجزات يومية لما تنشره وكالات الانباء والصحف من انباء سياسية ؛

'٥' اعداد موجزات اسبوعية عن التطورات التي تتعلق بالمسائل السياسية ومسائل الامن ؛

'٦' اعداد التقرير السنوي لمجلس الامن والاجزاء المناسبة من تقرير الامين العام وحولية الامم المتحدة ؛

Digitized by UNOG Library

'٧' حضور اجتماعات هيئات الامم المتحدة او الهيئات الاخرى المعنية بالسلم والامن الدوليين ؛

'٨' اعداد مرجع تطبيق الميثاق في مجلس الامن واجزاء من مرجع تطبيق الميثاق في هيئات الامم المتحدة ؛

'٩' تقديم الموظفين الموضوعيين لبعثات مجلس الامن او البعثات السياسية الاخرى لخارج المقر ، ولاجتماعات مجلس الامن خارج المقر .

(هـ) الاثر المتوقع

١٤٧ — ينبغي ان نسلم بأن الامم المتحدة ، مع انها قد نجحت ، كما ذكر اعلاه ، في حالات كثيرة في صون السلم او اعادة اقراره ، لم تنجح ، رغم جهودها خلال السنوات الماضية لايجاد حلول لبعض المشاكل السياسية ، كالاوضاع المعقدة ، والمتفجرة في بعض الاحيان ، في الشرق الاوسط وفي قبرص ، وفي الجزء الجنوبي من افريقيا ، في التوصل الى تسوية مرضية لهذه المسائل . وتبعا لذلك لا يزال امام مجلس الامن والجمعية العامة عدد من المسائل التي ترتبط مباشرة بصيانة السلم والامن الدوليين . ولذلك يجب على هاتين الهيئتين مواصلة سعيهما لايجاد الحلول الملائمة للمشاكل المذكورة ويجب ان تكونا مستعدتين لمعالجة المشاكل الجديدة كلما برزت .

البرنامج الفرعي ٢ : خدمة اجتماعات ومؤتمرات نزع السلاح

(أ) الهدف

١٤٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحقيق اقصى قدر من فائدة الخدمات التي تقدمها شعبة شؤون نزع السلاح في مختلف مراحل عملية نزع السلاح (المناقشة ، والمفاوضة ، وتنفيذ مقررات الامم المتحدة ، وتنفيذ الاتفاقات ، والبحث ، والاعلام) .

(ب) المشاكل المطروقة

١٤٩ — غالبا ما يشار الى نزع السلاح على انه المشكلة الرئيسية التي تواجه العالم اليوم . وقد تم انجاز بعض الاتفاقات الاولية المتعددة الاطراف (بما في ذلك الاتفاقات الاقليمية) بشأن تقييد التسلح ونزع السلاح اثناء العقدين الاخيرين ، كما عقد عدد من المعاهدات الثنائية وغيرها من الاتفاقات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية على اساس ثنائي في السنوات الاخيرة .

١٥٠ — وتعد الامم المتحدة مركزا لجهود تحقيق نزع السلاح عن طريق المفاوضات . وقد اعربت الجمعية العامة في كثير من قراراتها عن قلقها ازاء بطء التقدم في ميدان نزع السلاح ، ونظرت في كيفية التعجيل بهذا التقدم . (ويرد بيان اكثر تفصيلا عن المشاكل المطروقة في الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩) (٢) .

---

(٢) المرجع نفسه ، الفقرات ٢٧٩ — ٢٨٣ .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١٥١ — يوجد السند الاساسي لاشتراك الامم المتحدة في نزع السلاح في المادتين الحادية عشرة والسادسة والعشرين من الميثاق . وبالنسبة لشعبة شؤون نزع السلاح فان ذلك ينطوي اساسا على خدمة مناقشة نزع السلاح في الجلسات العامة للجمعية العامة وفي اللجنة الاولى .

١٥٢ — وتتصل قرارات الجمعية العامة التالية بمختلف هيئات نزع السلاح الاخرى التي تخدمها الامانة ؛ القرار ١٧٢٢ (د — ١٦) بالنسبة لمؤتمر لجنة نزع السلاح ؛ والقرار ٣٤٦٩ (د — ٣٠) بالنسبة للجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح ؛ والقرار ٣٤٦٨ (د — ٣٠) بالنسبة للجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي ؛ والقرار ٣٤٨٤ باء (د — ٣٠) بالنسبة للجنة المخصصة لاستعراض دور الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح ؛ والقرار ٣٤٦٣ (د — ٣٠) بالنسبة لفريق الخبراء المعني بتخفيض الميزانيات العسكرية ؛ والقرار ٣٤٦٢ (د — ٣٠) بالنسبة لفريق الخبراء المعني بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح ؛ ويرد مزيد من التفويض في القرارات من ٣٤٦٤ (د — ٣٠) الى ٣٤٦٧ (د — ٣٠) ومن ٣٤٧٠ (د — ٣٠) الى ٣٤٧٩ (د — ٣٠) و ٣٤٨٤ (د — ٣٠) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٥٣ — سيتم الاضطلاع بالانشطة التالية :

'١' تزويد الامين العام بالمعلومات عن التطورات في ميدان نزع السلاح والمسائل المتصلة به ؛

'٢' توفير الخدمات التنظيمية والوثائقية لمؤتمر لجنة نزع السلاح واللجان المخصصة التي قد تنشئها الجمعية العامة ؛

'٣' خدمة المؤتمر الاستعراضي لاطراف المعاهدة المعنية بحظر وضع الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات (١٩٧٧) ؛ والمؤتمر الاستعراضي الثاني لاطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (١٩٨٠) ؛

'٤' اعداد ابحاث في ميادين : التسلح ، ومستويات التسلح ، وميزان القوى العسكرية العالمي ، والامن الاقليمي والدولي ، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح ، والتدابير الجارية لتقييد التسلح ونزع السلاح ، وبرامج نزع السلاح الشامل ، ونزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية ، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح ؛

'٥' مساعدة الامين العام ، عن طريق اعداد دراسات وتقارير ... الخ ، في تنفيذ المهام التي تطلبها الجمعية العامة او غيرها من اجهزة تقرير السياسة العامة ؛

'٦' استحداث وسيلة لدعم مبادرات الامم المتحدة بشأن نزع السلاح وتنفيذ هذه المبادرات .

Digitized by UNOG Library

١٥٤ — وقد نظرت الجمعية العامة في امكانية عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح واتخذت عددا من القرارات بشأن الموضوع . كما يجرى القيام بمشاورات حول موضوع عقد مؤتمر بشأن المحيط الهندي كمنطقة سلم [القرار ٣٤٦٨ (د — ٣٠)] . وقد ذكرت بعض المبادرات الاخرى ، بما فيها عقد دورة خاصة للجمعية العامة ، في معرض المناقشة عن نزع السلاح في الدورة الثلاثين للجمعية العامة . وقد قررت الجمعية العامة في قرارها ٣٤٧٠ (د — ٣٠) ان تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الحادية والثلاثين بندا بعنوان " اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ مقاصد واهداف عقد نزع السلاح " .

١٥٥ — ويمكن ان تؤدى القرارات المقبلة للجمعية العامة بشأن هذه المواضيع اثناء فترة الخطة الى زيادة الانشطة التي تجرى في ظل هذا البرنامج الفرعي .

١٥٦ — ومن المقرر ان تقدم اللجنة المخصصة لاستعراض دور الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين تقريرا يتضمن نتائج واقتراحات . ونتيجة لذلك ، من المحتمل ان يتأثر عمل شعبة شؤون نزع السلاح اثناء فترة الخطة بما تتخذه الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين من مقررات .

البرنامج الفرعي ٣ : مساعدة اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية وهيئاتها الفرعية في انجاز مهامها

(أ) الهدف

١٥٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى المساعدة في وضع اتفاقات بشأن المبادئ او الانظمة القانونية التي تحكم انشطة الدول في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الاغراض السلمية ؛ وتوفير التدريب العملي والمساعدة التقنية للبلدان النامية في ميادين مختارة من التطبيقات العملية لتكنولوجيا الفضاء — وخاصة في مجال الاستشعار من بعد والبث التليفزيوني المباشر ؛ والمساعدة في ايجاد تعاون دولي اكثر فعالية في التطبيق العملي لتكنولوجيا الفضاء من اجل نظام دولي للاستشعار من بعد وللمرافق الارضية العالمية والاقليمية المناسبة .

(ب) المشكلة المطروقة

١٥٨ — ان ما تحقق في الآونة الاخيرة من تقدم في تكنولوجيا الفضاء قد عاد على المجتمع الدولي بفوائد عملية وهو يبشر بفوائد اعظم في المستقبل . ولكن ذلك ادى الى ظهور مشاكل سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية وخاصة في ميداني الاستشعار من بعد والبث التليفزيوني المباشر بواسطة التوابع الارضية الاصطناعية .

١٥٩ — ولا يمكن قصر استشعار الارض من منصات فضائية على الحدود القومية . واذا اريد انشاء نظام يضمن اعظم الفوائد للمجتمع الدولي ، فذلك يقتضي انشاء شبكة دولية من التوابع الارضية ومرافق ارضية اقليمية ، وتزويد كل منطقة جغرافية ببيانات تتاح للجميع . ويثير هذا الاسلوب قضايا هامة مثل حق سيادة البلدان على المعلومات الخاصة بمواردها الطبيعية ، وقبول الاطار القانوني الملائم للنشاط التنفيذي للاستشعار من بعد في المستقبل .

Digitized by UNOG Library

١٦٠ — وان البث التليفزيوني المباشر بواسطة التوابع الارضية الاصطناعية له فوائد كامنة في مجالات التربية وتبادل المعلومات دوليا وغيرها من برامج الانماء الاجتماعي والاقتصادي . وبينما لا تزال امكانية تشغيل توابع البث المباشر الارضية الاصطناعية بعيدة المنال نسبيا ، فان بعض المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية قد اثيرت بالفعل . واستأثرت مسائل من قبيل مسألة التوفيق بين مفهوم تدفق المعلومات الحر وبين الحصول على الموافقة المسبقة للبلد الذي يوجه الى اقليمه البث الدولي باهتمام اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية وهيئاتها الفرعية خلال السنوات القليلة الماضية .

١٦١ — وستكون برامج التعاون الدولي التي تتصل باستخدام تكنولوجيا الفضاء لتوليد الطاقة الشمسية موضع اهتمام اللجنة . وبالتالي فان اللجنة واجهزتها الفرعية ستكرس القسط الاوفر من جهودها لمحاولة ايجاد اشكال مقبولة بوجه عام للتعاون الدولي في هذه المجالات من تطبيقات تكنولوجيا الفضاء . ومالم يتم ذلك ، فان من الممكن الا تتحقق بصورة كاملة الفوائد المستمدة من التطبيقات العملية للابحاث الفضائية لصالح كافة الامم .

(ج) السند التشريعي

١٦٢ — يوجد السند التشريعي لهذا الهدف في قرار الجمعية العامة ١٧٢١ (د — ١٦) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٦٣ — من المتوقع انجاز ما يلي اثناء فترة الخطة ١٩٧٨ — ١٩٨١ :

'١' تنظيم ثلاث الى اربع حلقات دراسية او ندوات تدريبية او دورات صيفية كل سنة عن مواضيع مختارة في تكنولوجيا التطبيقات الفضائية في مجال الاستشعار من بعد ، والبث التليفزيوني المباشر والارصاد الجوية . وتهدف هذه الحلقات والاجتماعات التقنية الى استرعاء انتباه المشتركين من البلدان النامية الى تلك التجارب العملية والتطورات التكنولوجية التي يمكن ان تكون ذات فائدة مباشرة لبلدانهم ، وخاصة في مجال تعزيز برامجها الانمائية . ومن المزمع ايضا القيام بأنشطة اخرى ، منها البعثات ودراسات الصلاحية لنشر المعلومات وخلق الوعي ، بين مقرري السياسة العامة والمسؤولين الاداريين ، بالفوائد الكامنة لتكنولوجيا التطبيقات الفضائية في مجال التنمية .

'٢' مواصلة الاحتفاظ بسجل عام للمعلومات التي تقدمها الدول الاعضاء فيما يتعلق باطلاق الاجسام في الفضاء ؛

'٣' توصية اللجنة الفرعية العلمية والتقنية باقرار انشاء فريق يعنى بالاستشعار من بعد بواسطة التوابع الارضية الاصطناعية . وستكون المسؤولية الرئيسية لهذا الفريق هي تقديم المشورة الى اللجنة الفرعية حول المواضيع التي تتصل بأنشطة المراكز الاقليمية للحصول على المعلومات وتحضيرها وتخزينها ونشرها فيما يتعلق بالاستشعار من بعد بواسطة التوابع الارضية الاصطناعية وبتنسيق التعاون الاقليمي مستقبلا في تطبيق هذه التكنولوجيا في الانماء القومي والاقليمي ؛

Digitized by UNOG Library

'٤' سوف يتم توسيع برنامج تجريبي لتدريب المشتركين من البلدان النامية على تفسير صور الاستشعار من بعد التي ترسلها التوابع الارضية الاصطناعية عن طريق استعمال معدات ومرافق بسيطة ومتواضعة (يجرى البرنامج بالاشتراك مع منظمة الاغذية والزراعة) ليشمل المجالات غير الزراعية . ومن المزمع انشاء مركزين تدريبيين للمشتركين في ميدان الاستشعار من بعد : احدهما يخصص لاستخدام الاستشعار من بعد في مجال الزراعة ، والاخر يخصص لاستعمال هذه التكنولوجيا في الجيولوجيا ورسم الخرائط وجغرافية المحيطات والميادين الاخرى ذات الصلة ؛

'٥' تقديم الخدمات الاستشارية التقنية للدول الاعضاء بناء على طلبها ، والى وحدات الامم المتحدة التي تطلب مشورة الخبراء بشأن الاستشعار من بعد ؛

'٦' اذا قررت اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية أن تعقد مؤتمرا مشتركا بين الحكومات عن التعاون الدولي في التطبيقات العملية لتكنولوجيا الفضاء ، فسيتم الاضطلاع باجراء الدراسات الاولية والاعداد لشؤون متابعة هذا المؤتمر اثناء فترة السنتين هذه ؛

'٧' ستجرى دراسات لاستحداث اطار تنظيمي للتعاون الدولي في ميدان البث التليفزيوني المباشر بواسطة التوابع الارضية الاصطناعية ؛

'٨' مواصلة خدمة اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية واجهزتها الفرعية .

(هـ) الاثر المتوقع

١٦٤ — سعت اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية واجهزتها الفرعية الى تحقيق تعاون وفهم افضل على المستوى الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية . ومن المجالات التي تهتم بها اللجنة بصورة متزايدة مجالا استشعار الارض من بعد بواسطة التوابع الارضية الاصطناعية ، والبث التليفزيوني المباشر بواسطة التوابع الارضية الاصطناعية .

١٦٥ — وتعالج اللجنة الجوانب القانونية للاستشعار من بعد والبث التليفزيوني المباشر عن طريق اللجنة الفرعية القانونية ، وتعالج الجوانب التقنية والعلمية عن طريق لجنتها الفرعية العلمية والتقنية .

١٦٦ — ومن المتوقع ان يضع البرنامج اثناء فترة الخطة اساسا ملموسا يقوم عليه تحسين اشكال التعاون الدولي بصورة افضل . ومن المتوقع ان تؤدى البرامج التدريبية في مجال الاستشعار من بعد وكذلك الحلقات الدراسية والندوات التدريبية والدورات الصيفية الى اعداد مديرى انظمة للاستشعار من بعد التي ستنشأ مستقبلا في البلدان النامية اعدادا أفضل . وينبغي ان يساعد ذلك على تحقيق تعاون دولي اوثق عن طريق انشاء مراكز اقليمية سيتطلب الامر انشاءها كي توفر التكنولوجيا اقصى فوائد ممكنة للدول الاعضاء .

١٦٧ — ومن المتوقع ايضا ان يحقق فريق الاستشعار من بعد بواسطة التوابع الارضية الاصطناعية تعاونا اقليميا افضل تنسيقا في هذا الميدان .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٤ : التنفيذ الاكمل لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالفصل العنصري

١٦٨ — يقدم مركز مناهضة الفصل العنصري ، بموجب قرار الجمعية العامة ٣٤١١ (د — ٣٠) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، الخدمات الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ويضطلع بنشر المعلومات ضد الفصل العنصري ، ويشجع على تقديم المساعدة الى شعب افريقيا الجنوبية المضطهد والى حركاته التحريرية . وقد حل المركز محل قسم المسائل الافريقية ووحدة الفصل العنصري .

(أ) الهدف

١٦٩ — ان اهداف هذا البرنامج الفرعي هي العمل على ان تنفّذ على نحو اكمل قرارات الامم المتحدة المتعلقة بعزل نظام الحكم في افريقيا الجنوبية في الميادين الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من الميادين ؛ وايجاد وعي اكبر بمشكلة الفصل العنصري في افريقيا الجنوبية عن طريق تعبئة الرأى العام العالمي والحصول على تأييد نقابات العمال والكنائس والمنظمات غير الحكومية ، والجمهور عامة لأهداف الامم المتحدة المتصلة بالفصل العنصري في افريقيا الجنوبية ؛ وتشجيع المساعدات الانسانية والتعليمية وغيرها من المساعدات لشعب افريقيا الجنوبية المضطهد وحركاته التحريرية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧٠ — طلبت الامم المتحدة الى الحكومات والمنظمات في عدد من قراراتها منذ ١٩٦٢ اتخاذ تدابير ملموسة لعزل نظام الحكم في افريقيا الجنوبية ، كوسيلة من وسائل تحقيق القضاء على الفصل العنصري . وتشمل التدابير الموجهة ضد افريقيا الجنوبية الحظر على شحنات الاسلحة ، والتوقف عن أى تعاون عسكرى ؛ وانهاء العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وغيرها من العلاقات ؛ والتوقف عن التجارة والاستثمار ؛ ورفض تقديم التسهيلات الى شركة خطوط افريقيا الجنوبية الجوية والى جميع شركات الطيران التي تذهب طائراتها الى افريقيا الجنوبية او تطير منها ؛ ومقاطعة فرق أفريقيا الجنوبية الرياضية التي يتم اختيارها على اساس عنصرى ؛ وانهاء التبادل التعليمي والثقافي وغيره من انواع التبادل مع نظام الحكم في افريقيا الجنوبية ومع مؤسسات افريقيا الجنوبية التي تمارس الفصل العنصري . وعلى الرغم من ان عددا كبيرا من الدول الاعضاء ومن الهيئات الحكومية الدولية والهيئات غير الحكومية قد قام بتنفيذ هذه التدابير ، الا انها لم تكن فعالة بالقدر الكافي بسبب عدم التزام الشركاء التجاريين الاساسيين لافريقيا الجنوبية بمختلف الطلبات الواردة في القرارات .

١٧١ — وقد اعترفت الجمعية العامة في عدد من قراراتها باهمية ادراك الجمهور لشرور الفصل العنصرى واخطاره ، واهمية العمل على تحقيق اكبر قدر من التأييد العام لجهود الامم المتحدة للقضاء على الفصل العنصرى . والتأييد العام امر جوهرى لتشجيع الحكومات على اتخاذ ما يلزم من تدابير . وبالاضافة الى ذلك طلبت الجمعية العامة ان تتخذ المنظمات والافراد تدابير لمقاطعة مؤسسات الفصل العنصرى في افريقيا الجنوبية وتوفير المساعدة للشعب المضطهد وحركاته التحريرية .

Digitized by UNOG Library

١٧٢ — ان ضحايا الفصل العنصرى والتمييز العنصرى في افريقيا الجنوبية وناميبيا وروديسيا الجنوبية ، وخاصة السجناء او المقيدة حريتهم لمعارضتهم هذه الممارسات التمييزية ، لفي حاجة الى المساعدة الانسانية والتعليمية .

(ج) السند التشريعي

١٧٣ — يوجد السند التشريعي لهذا الهدف في قرار الجمعية العامة ٣٣٢٤ هاء (د — ٢٩) المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، الذى طلبت فيه الى اللجنة الخاصة ان تبقي قيد نظرها تعاون الدول والمصالح الاقتصادية وغيرها مع افريقيا الجنوبية ، وكذلك جميع نواحي تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن الفصل العنصرى في افريقيا الجنوبية ، بهدف تسهيل وتعزيز التطبيق العالمي للجزاءات الاقتصادية وغيرها على افريقيا الجنوبية ؛ كما يوجد في القرارات ٢٩٢٣ دال (د — ٢٧) المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ ، و ٣١٥١ جيم (د — ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، عن نشر المعلومات عن الفصل العنصرى ؛ والقرار ٣٤١١ (د — ٣٠) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر و ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، والقرار ٣٤٢٢ (د — ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٧٤ — قامت الجمعية العامة وغيرها من الهيئات بمناشدة الدول والمنظمات تقديم المساعدة الانسانية والتعليمية والمعنوية والسياسية والمادية الى حركات تحرير افريقيا الجنوبية ، وطلبت الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ان تعزز هذه المساعدة . وقد انشأت الجمعية العامة صندوقين للمساعدة الانسانية والتعليمية ، يمولان من التبرعات .

١٧٥ — ويقوم صندوق الامم المتحدة الاستئماني لافريقيا الجنوبية ، الذى انشئ تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٢٠٥٤ باء (د — ٢٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٥ ، بتقديم منح الى الهيئات الخيرية والى مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين للاغراض التالية :

' ١ ' تقديم المساعدة القانونية الى الاشخاص المضطهدين في ظل التشريع القمعي والتمييزى في افريقيا الجنوبية ؛

' ٢ ' تقديم الاغاثة الى هؤلاء الاشخاص وعيالهم ؛

' ٣ ' تعليم هؤلاء الاشخاص وعيالهم ؛

' ٤ ' تقديم الاغاثة للاجئين من افريقيا الجنوبية ؛

' ٥ ' تقديم الاغاثة والمساعدة للاشخاص المضطهدين في ظل التشريع القمعي والتمييزى في ناميبيا وروديسيا الجنوبية والى اسرهم .

١٧٦ — وتقوم لجنة أمناء ، تتألف من اشخاص تعينهم خمس دول اعضاء ، بالبت في تقديم المنح من الصندوق الاستئماني .

Digitized by UNOG Library

١٧٧ — وقد انشأت الجمعية العامة ، بقرارها ٢٣٤٩ (د — ٢٩) المؤرخ في١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٧ ، صندوقا استئمانيا لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي . ويقوم بادارة البرنامج مدير مركز مناهضة الفصل العنصرى . ويقوم بالمسؤوليات التنفيذية مكتب التعاون التقني ، وتقوم لجنة استشارية من سبع دول اعضاء بتقديم المشورة الى الامين العام بشأن مسائل متصلة بالسياسة العامة .

١٧٨ — وقد شجعت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، عن طريق مشاورات مستمرة مع الحكومات والمنظمات ، على تقديم دعم عام اوسع لقرارات الامم المتحدة ، وخاصة في البلدان التي تواصل الاحتفاظ بعلاقات مع افريقيا الجنوبية .

١٧٩ — وستشمل الانشطة المتوقعة لمركز مناهضة الفصل العنصرى ، التي سيتم الاضطلاع بها بالتشاور مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، ما يلي :

' ١ ' اعداد دراسات ووثائق عن التطورات التي تتعلق بالفصل العنصرى ، وعن كافة جوانب تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، وعن تعاون الدول والمصالح الاقتصادية الاجنبية مع افريقيا الجنوبية ؛

' ٢ ' توفير الوثائق والمشورة والمساعدة للبعثات التي تقوم بها اللجنة الخاصة للتشاور مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ؛

' ٣ ' المساعدة في تنظيم الحلقات الدراسية وغيرها من الاجتماعات ؛

' ٤ ' التشجيع على الاحتفال على اوسع نطاق باليوم العالمي للقضاء على التمييز العنصرى (٢١ آذار / مارس) ، ويوم تحرير افريقيا (٢٥ أيار / مايو) ويوم التضامن مع السجناء السياسيين في افريقيا الجنوبية (١١ تشرين الاول / اكتوبر) ؛

' ٥ ' اعداد ونشر دراسات ووثائق ومقالات خاصة ، بما في ذلك المنشورات الخاصة لنقابات العمال والكنائس ومنظمات المرأة والطلبة والمعلمين وغيرهم ؛

' ٦ ' التعاون مع ادارة شؤون الاعلام في نشر المعلومات ضد الفصل العنصرى عن طريق مختلف الوسائط ، ومع الوكالات المتخصصة (وخاصة منظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) لتنسيق التدابير التي تتخذها جميع المؤسسات في منظومة الامم المتحدة بشأن نشر المعلومات ضد الفصل العنصرى ، ومع المنظمات غير الحكومية لاصدار ونشر مواد الامم المتحدة بمختلف اللغات ؛

' ٧ ' الاحتفاظ بسجل للسجناء والاشخاص المفروضة عليهم الاقامة الجبرية في افريقيا الجنوبية لمعارضتهم الفصل العنصرى ، ونشر هذا السجل ؛

' ٨ ' تقديم الدعم المناسب لما يشن في جميع البلدان من حملات عامة عن قضايا

Digitized by UNOG Library

محددة ، مثل اطلاق سراح السجناء السياسيين ، والكف عن الهجرة الى افريقيا الجنوبية ، ومقاطعة فرق افريقيا الجنوبية الرياضية التي يتم اختيارها على اساس عنصري ، ونشر المعلومات عن هذه الحملات ؛

' ٩ ' جمع المعلومات عن انشطة المنظمات غير الحكومية في مناهضة الفصل العنصري والاحتفاظ بهذه المعلومات ؛

' ١٠ ' تحليل ما تروجه افريقيا الجنوبية من دعايات لصالح الفصل العنصري وضد جهود الامم المتحدة الرامية الى القضاء على الفصل العنصري ، والقيام بدعاية مضادة ، والرد على استفسارات الجمهور فيما يتعلق بالفصل العنصري ؛

' ١١ ' الاتصال الوثيق باللجان القومية لمناهضة الفصل العنصري في حوالي ٣٠ بلدا وبالمنظمات القومية والدولية ؛

' ١٢ ' تشجيع تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني لنشر المعلومات ضد الفصل العنصري ، وادارته ، واصدار المنشورات باللغة الاسبانية وغيرها من اللغات ، والبدء في خدمة صحفية خاصة ، واعداد سلسلة من المنشورات لاغراض خاصة عن طريق هذا التمويل ؛

' ١٣ ' خدمة لجنة امناء صندوق الامم المتحدة الاستئماني لافريقيا الجنوبية ولجنة امناء الصندوق الاستئماني لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي ، وجمع التبرعات لادارة هذين الصندوقين ؛

' ١٤ ' تشجيع التبرعات المباشرة الى الهيئات الخيرية التي تعمل على توفير المساعدة الانسانية لضحايا الفصل العنصري ؛

' ١٥ ' اتخاذ ترتيبات لنشر المعلومات على اوسع نطاق ، بالتعاون مع ادارة شؤون الاعلام ، من اجل المساعدة الانسانية لضحايا القمع في افريقيا الجنوبية وناميبيا وروديسيا الجنوبية ؛

' ١٦ ' اختيار المرشحين للمنح الدراسية ، والاتصال مع برنامج الامم المتحدة للتنمية ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والوكالات المتخصصة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وغير ذلك من الوكالات التي تقدم المنح الدراسية .

١٨٠ — وفيما يتصل بما سبق ذكره فان عمل المركز يعتمد الى حد كبير على برنامج عمل اللجنة الخاصة ، الذى يتم البت فيه سنويا . ويشمل عمل اللجنة الخاصة ارسال بعثات الى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ؛ والاشتراك في المؤتمرات الحكومية الدولية والمؤتمرات غير الحكومية ؛ واجراء المشاورات مع اتحادات ونقابات العمال الكبرى والمنظمات غير الحكومية ؛ وتنظيم الحلقات الدراسية الدولية . وقد طلبت اللجنة الخاصة دراسات عما لبعض كبار الشركاء التجاريين لافريقيا الجنوبية من علاقات معها . وعن الحملات غير الحكومية في جميع البلدان ضد التعاون الاقتصادى مع افريقيا الجنوبية ، وعن اشتراك مصالح اقتصادية اجنبية في الدعاية تأييدا للفصل العنصرى .

Digitized by UNOG Library

كما قررت ان تولي اهتماما خاصا لتعزيز الحظر على شحنات النفط ، ومنتجاته والسلع الاستراتيجية الاخرى الى افريقيا الجنوبية ، ولتعاون الدول والشركات والمؤسسات مع افريقيا الجنوبية في الميدان النووى .

١٨١ — وسيكثف المركز جهوده للحصول على مبالغ اكبر من التبرعات من عدد اكبر من المتبرعين لكفالة تحقيق مزيد من النمو في برامج الامم المتحدة .

١٨٢ — وفيما يتصل بالمساعدات الاخرى الى شعب افريقيا الجنوبية المضطهد وحركاته التحريرية ، سيقوم المركز بمساعدة اللجنة الخاصة بنشر المعلومات عن الاحتياجات وسيشجع على تقديم التبرعات المباشرة .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨٣ — من المتوقع اثناء الفترة انجاز تقدم ملموس في تطبيق الجزاءات الاقتصادية وغيرها من الجزاءات على افريقيا الجنوبية ، وحدوث زيادة ملموسة في التبرعات المقدمة للمساعدة الانسانية والتعليمية وغيرها من المساعدات الى ضحايا الفصل العنصرى في افريقيا الجنوبية ، وان تدعم اعمال الوحدة الانشطة السياسية للجنة الخاصة بصورة أقوى .

البرنامج الفرعي ٥ : المشاكل السياسية والأمنية الدولية الخاصة بالقضايا البحرية

(أ) الهدف

١٨٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تعيين المشاكل السياسية ومشاكل الامن الدولية المحتملة التي تنشأ عن الاختلافات بين الدول بشأن القضايا البحرية ؛ وتحليل خلفية هذه المشاكل وطبيعتها ، وتزويد الامين العام بما هو مناسب من المعلومات والمشورة ؛ وتوفير المساعدة لهيئات الامم المتحدة المطلوب منها معالجة هذه القضايا .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨٥ — يمكن ان يؤدى تزايد استخدام المحيطات الى مشاكل سياسية وأمنية دولية جديدة . ولذلك ينبغي جمع المعلومات عن التطورات في ميدان شؤون البحار والمحيطات على اساس منتظم . كما ان بعض النزاعات الدولية المحتملة تمثل موضوعا ذا أهمية خاصة . وبناء على ذلك ، ينبغي ان تكون الحالة في هذه المجالات موضع دراسات مفصلة وتحليل تفصيلي .

(ج) السند التشريعي

١٨٦ — يوجد السند التشريعي للانشطة المذكورة اعلاه في المادة الرابعة والثلاثين ، وفي الفقرة ١ من المادة السابعة والثلاثين ، من ميثاق الامم المتحدة ، كما يوجد في قرارات الجمعية العامة ٢٤٦٧ (د — ٢٣) ، و ٢٧٥٠ (د — ٢٥) و ٢٩٩٢ (د — ٢٧) ، و ٣٠٢٩ (د — ٢٧) ، و ٣٠٦٧ (د — ٢٨) ، و ٣٣٣٤ (د — ٢٩) و ٣٤٨٣ (د — ٣٠) .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨٧ — سيتم الاضطلاع بالانشطة المتصلة بشؤون البحار والمحيطات على النحو التالي :

'١' خدمة مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ؛

'٢' وضع ملفات عن نطاق واسع من المسائل البحرية ؛

'٣' اعداد ملخصات شهرية ودراسات استعراضية سنوية للتطورات في ميدان شؤون البحار والمحيطات التي تخلق التوتر بين الدول ويمكن ان تهدد السلم والامن الدوليين ؛

'٤' اجراء دراسات عن مجالات النزاع المحتملة في هذا الميدان ؛

'٥' البقاء على اتصال مع الوكالات المتخصصة ومع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالمشاكل الدولية التي تتصل بمواضيع البحار والمحيطات .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨٨ — من المتوقع ان تساعد هذه الاعمال الدول المشتركة في مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار على وضع اتفاق بشأن الاطار القانوني في الميدان البحرى . وينبغي ان يوفر البرنامج ايضا معلومات متخصصة عن خلفية ما قد ينشأ في هذا المجال من حالات او نزاعات دولية .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

الشؤون السياسية الخاصة والبعثات الخاصة

١٨٩ — قامت الاجهزة المختصة التابعة للامم المتحدة ، منذ اعداد الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ (١) ، باتخاذ مقررات معينة ، وحدثت تطورات اخرى اثرت في جوانب معينة من برنامج الشؤون السياسية الخاصة والبعثات الخاصة . وما زال الوصف الوارد في الفقرات ٣٠٥ الى ٣١٦ من الخطة المتوسطة الاجل صحيحا ، باستثناء ما يلي :

الفقرة ٣٠٦

تعدل قائمة العمليات في نهاية الفقرة بحيث تصبح كما يلي :

هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين

قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة

قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

كبير منسقي الامم المتحدة لبعثات الامم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الاوسط

فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان

قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص

الفقرة ٣٠٧

تحذف الجملة الثانية .

الفقرة ٣٠٨

تضاف العبارة التالية في نهاية الفقرة :

فوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين — لتنسيق ما تقدمه الامم المتحدة من مساعدة انسانية في قبرص وغير ذلك من الانشطة الانسانية .

الفقرة ٣١٢

تعدل الفقرة الفرعية (ب) بحيث يصبح نصها كما يلي :

وفي قبرص ، تواصل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم القيام بمهامها في المساعدة على بقاء وقف اطلاق النار في الجزيرة ، وتسهيل السعي للتوصل الى

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ (ألف) (A/10006/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

تسوية سلمية . وما زالت القوة مسؤولة ايضا عن تنفيذ المهام التي حددها مجلس الامن في قراره ١٨٦ (١٩٦٤) ، وهي :

"بذل قصاراها للحيلولة دون تجدد القتال ، والمساهمة ، حسب الاقتضاء ، في صيانة واقرار النظام العام واعادة الحياة الى حالتها الطبيعية" .

وعملا بقرارات مجلس الامن ٣٦٧ (١٩٧٥) ، و ٣٧٠ (١٩٧٥) ، و ٣٨٣ (١٩٧٥) ، اضطلع الامين العام في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ بمهمة جديدة لبذل المساعي الحميدة ، لتسهيل المفاوضات بين ممثلي الطائفتين ، بغية التوصل بحرية الى تسوية سياسية مقبولة للطرفين . كما يبذل الامين العام مساعيه الحميدة عن طريق ممثله الخاص ، الذى يشترك في المحادثات بين زعماء الطائفتين بشأن الجوانب الانسانية والسياسية للحالة . واخيرا ، تشمل مسؤولية الامين العام الانشطة الانسانية التي يقوم بتنسيقها مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، الذى يوجد اتصال وثيق مع مكتبه .

الفقرة ٣١٢

تحذف الفقرتان الفرعيتان (د) و (هـ) .

الفقرة ٣١٣

يستعاض عن عبارة "باعادة النظر فيها كل ستة اشهر من قبل مجلس الامن" في الجملة الثالثة بعبارة "باعادة النظر فيها بصفة دورية من قبل مجلس الامن" .

الفقرة ٣١٦

تعدل القائمة الواردة في الفقرة بحيث تصبح :

(أ) هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين :

قرارات مجلس الامن ٤٨ (١٩٤٨) ، و ٥٠ (١٩٤٨) ، و ٥٤ (١٩٤٨) ، و ٦٢ (١٩٤٨) ، و ٧٣ (١٩٤٩) ، و ٢٣٦ (١٩٦٧) ، و ٣٣٩ (١٩٧٣) ، و ٣٤٠ (١٩٧٣) ، و ٣٤١ (١٩٧٣) ، و ٣٥٠ (١٩٧٤) ، واتفاقات الرأى المؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٦٧ ، و ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٧ ، و ١٩ نيسان/ابريل ١٩٧٢ .

(ب) قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة :

قرارات مجلس الامن ٣٣٩ (١٩٧٣) ، و ٣٤٠ (١٩٧٣) ، و ٣٤١ (١٩٧٣) ، و ٣٤٦ (١٩٧٤) ، و ٣٦٢ (١٩٧٤) ، و ٣٦٨ (١٩٧٥) ، و ٣٧١ (١٩٧٥) ، و ٣٧٨ (١٩٧٥) ، والمقررات المؤرخة في ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ ، و ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ ، و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ ، و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ ، و ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٤ .

Digitized by UNOG Library

(ج) قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك :

قرارات مجلس الامن ٣٥٠ (١٩٧٤) ، و ٣٦٣ (١٩٧٤) ، و ٣٦٩ (١٩٧٥) ، و ٣٨١ (١٩٧٥) ، والمقررات المؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، و ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ .

(د) كبير منسقي الامم المتحدة لبعثات الامم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الاوسط :

القرارات المتخذة بشأن هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ، وقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة ، وقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، ومذكرة رئيس مجلس الامن (S/11808) .

(هـ) مشكلة الشرق الاوسط :

قرارات مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، و ٣٤٤ (١٩٧٣) ، والمقرر المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، وقرارات الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د — ٢٩) ، و ٣٣٧٥ (د — ٣٠) ، و ٣٤١٣ (د — ٣٠) .

(و) فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان :

قرارات مجلس الامن ٣٩ (١٩٤٨) ، و ٤٧ (١٩٤٨) ، و ٩١ (١٩٥١) ، و ٣٠٧ (١٩٧١) ، وقرار لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان (S/1100 ، المرفق ٢٥) .

(ز) قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص :

قرارات مجلس الامن ١٨٦ (١٩٦٤) ، و ... ، و ٣٤٩ (١٩٧٤) ، و ٣١٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٤ (١٩٧٤) ، و ٣٧٠ (١٩٧٥) ، و ٣٨٣ (١٩٧٥) . وللاطلاع على القائمة الكاملة بما اتخذه مجلس الامن من مقررات في الفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٧٣ ، انظر قرار مجلس الامن ٣٦٤ (١٩٧٤) ، الفقرة ١) .

(ح) مشكلة قبرص :

قرارات مجلس الامن ٣٦٥ (١٩٧٤) ، و ٣٦٧ (١٩٧٥) ، و ٣٧٠ (١٩٧٥) ، و ٣٨٣ (١٩٧٥) ، وقرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د — ٢٩) و ٣٣٩٥ (د — ٣٠) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

العدل والقانون الدوليان

التنظيم

١٩٠ — الشرح الوارد في الفقرات من ٣١٧ الى ٣١٩ من الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ (١) لا يزال صحيحا .

البرنامج الفرعي ١ : الانماء التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

(أ) الهدف

١٩١ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى اعداد المعاهدات وغيرها من النصوص القانونية التي توضح وتطور قواعد القانون الدولي وفقا لاحتياجات المجتمع الدولي .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩٢ — تم اختيار مواضيع مختلفة من القانون الدولي العام (مثل مسؤولية الدول ، وخلافة الدول ، وشرط الدولة الاكثر رعاية ، والمعاهدات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية او فيما بين المنظمات الدولية ، وقانون استخدام الطرق المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية) ، والقانون المطبق على التجارة الدولية (مثل البيع الدولي للسلع ، والمدفوعات الدولية ، وتشريع النقل البحرى ، والتحكيم التجارى الدولي) . وتعمل الجمعية العامة على انماء القانون المطبق على الانشطة في الفضاء الخارجي (بمعاهدة متعلقة بالقمر ، مثلا ، وصياغة نصوص بشأن استخدام الدول للتوابع الارضية الاصطناعية في البث التلفزيوني المباشر واستشعار الارض من بعد من الفضاء) ، كما تحيل من وقت لاخر مشاكل قانونية اخرى الى لجان خاصة أو مخصصة .

١٩٣ — وان من المستصوب زيادة التعريف بالقانون الدولي ، ولا سيما في البلدان النامية ، مع العمل ، من اجل تحقيق هذه الغاية ، على توفير برنامج مساعدة وتنفيذ برنامج للمنشورات . ويتطلب الامر ايضا تنسيق انشطة اجهزة الامم المتحدة وهيئات من خارج الامم المتحدة في مجال الانماء التدريجي والتدوين من اجل تفادى ازدواج الجهود .

(ج) السند التشريعي

١٩٤ — الاساس الذى تقوم عليه هذه الانشطة هو الفقرة ١ (أ) من المادة ١٣ من ميثاق الامم المتحدة . كما ان النظام الاساسي للجنة القانون الدولي وارد في قرار الجمعية العامة ١٧٤ (د — ٢) المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ بصيغته المعدلة ، كما ان اختصاصات لجنة

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/10006/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي واردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٠٥ (د — ٢١) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٦ ؛ وعمل هاتين الهيئتين يخضع لقرارات سنوية للجمعية العامة كان آخرها القراران ٣٤٩٥ (د — ٣٠) و ٣٤٩٤ (د — ٣٠) المؤرخان في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ على التوالي . وكذلك تتخذ الجمعية قرارات سنوية بشأن العمل المتعلق بقانون الفضاء الخارجي ، كان آخرها القرار ٣٣٨٨ (د — ٣٠) المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ . وبالاضافة الى ذلك تتخذ الجمعية من وقت لاخر قرارات تنشئ بمقتضاها لجانا خاصة او مخصصة او تمد ولاية مثل هذه اللجان ، وتحدد اختصاصاتها . ويخضع برنامج الامم المتحدة للمساعدة في تعليم القانون الدولي ودراسته ونشره وتفهمه على نطاق اوسع لقرارات تتخذها الجمعية كل سنتين كان آخرها القرار ٣٥٠٢ (د — ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٩٥ — ان من العسير التكهن بدقة بناتج هذا البرنامج الفرعي للفترة ١٩٧٨—١٩٨١ ، لان خطط العمل تخضع لاستعراض سنوي من جانب الاجهزة التي تقوم بتنفيذها ، ولقرارات سنوية للجمعية العامة ، تتناول في العادة فترة السنة او السنتين التاليتين فقط . وتقوم الاجهزة الفرعية ، بمساعدة من ادارة الشؤون القانونية والاستفادة من خدماتها الموضوعية ، بتقديم مشاريع نصوص الى الجمعية العامة التي تقرر عندئذ ما ينبغي اتخاذه من اجراء بعد ذلك ، وقد يكون هذا الاجراء على شكل دعوة مؤتمر دبلوماسي لاعتماد اتفاقية وغير ذلك من الصكوك . ومن المتوقع خلال هذه الفترة ان يعقد ثلاثة او اربعة مؤتمرات دبلوماسية لدراسة مشاريع تعدها لجنة القانون الدولي او لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي . ومن الممكن ايضا على اساس الممارسة السابقة ان يقرر ان تنشئ الجمعية العامة لجنة او لجنتين خاصتين او مخصصتين للنظر في مواضيع قانونية محددة .

١٩٦ — وقد حددت لجنة القانون الدولي لنفسها اهدافا للفترة التي تنتهي في ١٩٨١ تتمثل في اكمال اعداد مشاريع مواد معنية بما يلي :

(أ) شرط الدولة الأكثر رعاية (ربما في عام ١٩٧٨ أو ١٩٧٩) ؛

(ب) الجزء الأول (أساس المسؤولية الدولية) من مشروع مواد بشأن مسؤولية الدول عن الأعمال غير المشروعة دوليا ؛

(ج) خلافة الدول في الممتلكات العامة والديون العامة (القراءة الأولى) ؛

(د) المعاهدات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية أو فيما بين المنظمات الدولية .

١٩٧ — وقد حددت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي أولويات لعملها تدعو الى اكمال ما يلي :

(أ) مشروع اتفاقية بشأن النقل البحري للسلع في عام ١٩٧٦ ؛

(ب) قواعد التحكيم للاستخدام الاختياري في التحكيم المخصص فيما يتعلق بالتجارة الدولية (قواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي) في عام ١٩٧٦ ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) مشروع اتفاقية بشأن البيع الدولي للسلع في عام ١٩٧٧ ؛

(د) قانون موحد للكمبيالات الدولية والسندات الاذنية الدولية في عام ١٩٧٩ .

١٩٨ — ومن المتوقع أن تقوم اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي للاغراض السلمية باعداد المشاريع التالية خلال هذه الفترة :

(أ) معاهدة متعلقة بالقمر (اذا لم تتم في عام ١٩٧٦ أو ١٩٧٧) ؛

(ب) المبادئ التي تنظم استخدام الدول للتوابع الأرضية الاصطناعية في البث التلفزيوني المباشر ؛

(ج) مبادئ استشعار الأرض من بعد من الفضاء .

١٩٩ — ومن المتوقع أن تواصل ادارة الشؤون القانونية ، بالتعاون مع اليونسكو ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تعليم القانون الدولي ودراسته ونشره وتفهمه على نطاق أوسع ، بطلب من الجمعية العامة بناء على توصية لجنة استشارية معنية بالبرنامج (تجتمع مرة كل سنة) . ويتضمن البرنامج تقديم منح دراسية سنوية للمحامين من الشباب من البلدان النامية ومنحا للسفر للمشتركين في الحلقات الدراسية السنوية ودورات تجديد المعلومات .

٢٠٠ — وبالاضافة الى مشاريع النصوص ، والتقارير ، والدراسات ، والمصنفات ، والتعليقات التي قد تطلبها الجمعية العامة ولجنتها السادسة والأجهزة القانونية الأخرى ، ينتظر أن تصدر خلال هذه الفترة المنشورات التالية بموجب هذا البرنامج الفرعي :

(أ) ٨ مجلدات (٢ سنويا) من "حولية لجنة القانون الدولي" ؛

(ب) ٤ مجلدات (١ سنويا) من "حولية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي" ؛

(ج) عدة مجلدات من "السلسلة التشريعية للأمم المتحدة" ، وربما أيضا من "قرارات التحكيم الدولية" ؛

(د) ٤ مجلدات (١ سنويا) من "الحولية القانونية للأمم المتحدة" ؛

(هـ) مجلد أو أكثر من "سجل نصوص الاتفاقيات والصكوك الأخرى المتعلقة بالقانون التجاري الدولي" .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٠١ — من المتوقع أن يتحقق خلال الفترة تقدم ملموس في الانماء التدريجي والتدوين في بعض مجالات القانون الدولي ، ونحو امداد الدول بصكوك قانونية تستهدف تسهيل التجارة الدولية . كذلك سيؤدي برنامج المساعدة الى زيادة تفهم القانون الدولي .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ : التمسك بحكم القانون في شؤون الامم المتحدة

(أ) الهدف

٢٠٢ — يهدف هذا البرنامج الى ضمان سير شؤون المنظمة وفقا للقواعد القانونية المرعية الى اقصى درجة ممكنة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٠٣ — القواعد القانونية واردة في الميثاق ، وفي المعاهدات الاخرى (بما في ذلك تلك المتعلقة بالامتيازات والحصانات) وفي النظم الاساسية والادارية والمالية للموظفين وفي النشرات الادارية الفرعية ، وفي النظام الداخلي وفي القرارات والمقررات والعقود ، .. الخ ، بالاضافة الى القواعد المرعية للقانون الدولي العام . وعندما تقضي الحاجة بصياغة نصوص جديدة فانها يجب ان تكون واضحة وموائمة للاغراض المقصودة بها . وينبغي ان يقوم تفسير النصوص القائمة على اسس تقنية ثابتة لضمان مطابقتها لرغبة المشرّعين . وتحتاج بعض المطالبات القانونية ، ولا سيما تلك التي يتقدم بها الموظفون فيما يتعلق بعقود توظيفهم او شروط تعيينهم الى قرار من محكمة مختصة ، وفي الحالات الاخرى فان الجمعية العامة انشأت لجانا للنظر في مشاكل قانونية معينة واسداء المشورة بشأنها (مثل لجنة العلاقات مع البلد المضيف ، التي تتناول بصفة رئيسية المشاكل القانونية المتعلقة بالبعثات الدائمة ، ولجنة وثائق التفويض التي تقوم ، بالاشتراك مع الامانة العامة ، باعلام الجمعية العامة بمطابقة وثائق التفويض لشروط نظامها الداخلي) .

(ج) السند التشريعي

٢٠٤ — انشئت ادارة الشؤون القانونية بقرار الجمعية العامة ١٣ (د — ١) المؤرخ في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ ، والنظام الاساسي للمحكمة الادارية للامم المتحدة وارد في قرار الجمعية العامة ٣٥١ ألف (د — ٤) المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٩ بصيغته المعدلة . اما لجنة العلاقات مع البلد المضيف فقد اتخذت هيكلها الحالي بقرار الجمعية العامة ٢٨١٩ (د — ٢٦) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١ ويخضع عملها لقرارات سنوية من الجمعية العامة كان اخرها القرار ٣٤٩٨ (د — ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٠٥ — ان من المستحيل التكهن بالضبط بالخدمات والمشورات القانونية التي ستطلب من ادارة الشؤون القانونية خلال الفترة . ومن المتوقع على اساس ما يجرى في الوقت الحالي ان يتم اعداد ما يزيد بكثير ، على خمسمائة من الاراء والدراسات والتعليقات سنويا بشأن موضوعات مثل تفسير الميثاق وقواعد القانون الدولي ، والمعاهدات ، وقرارات الامم المتحدة ، بالاضافة الى صياغة الاتفاقات الدولية ، والقرارات ، والقواعد ، والانظمة الداخلية والعقود . وبالاضافة الى هذا يتوقع أن يتم اعطاء حوالي ١٥٠ ردا سنويا على اسئلة تتعلق بالامتيازات والحصانات وصياغة اتفاقات جديدة

Digitized by UNOG Library

للمؤتمرات والمقر . وسيتم كذلك القيام باعمال الادعاء او الدفاع في حوالي مائة دعوى مطالبة تقيمها المنظمة او تقام ضدها سنويا . وربما تقضي الحاجة باعداد ملفات او بيانات قانونية باسم الامين العام فيما يتعلق بطلبات بشأن فتاوى محكمة العدل الدولية . وسيتم العمل على تنسيق وتوحيد مواقف وحدات الامانة العامة بشأن الامور القانونية وتبادل المعلومات مع المنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، بشأن الانشطة التشريعية وغيرها من المسائل القانونية. وسيصدر خلال الفترة كمصدر يمكن الرجوع اليه بشأن معظم الامور السابقة ، اربعة مجلدات من " مرجع تطبيق الميثاق في الامم المتحدة " .

٢٠٦ — ومن المتوقع ان تواصل المحكمة الادارية النظر في حوالي ١٥ قضية سنويا والفصل فيها ؛ وتمثل ادارة الشؤون القانونية الامين العام في هذه القضايا . ومن المتوقع ان يصدر مجلد واحد باحكام المحكمة خلال الفترة ١٩٧٨—١٩٨١ ، وربما تعرض بعض مقررات المحكمة على اللجنة المعنية بطلبات مراجعة احكام المحكمة الادارية ، والتي من سلطتها ان تطلب فتاوى من محكمة العدل الدولية بشأن مسائل معينة.

٢٠٧ — وتجتمع لجنة العلاقات مع البلد المضيف من وقت الى آخر ، اثناء العام وتقدم تقارير سنوية الى الجمعية العامة بينما تجتمع لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة في كل دورة من دوراتها .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٠٨ — سيسهم مجموع الانشطة السابقة في انجاز الهدف ، وان لم يكن ذلك بصورة يمكن قياسها دائما .

البرنامج الفرعي ٣ : وظائف الوديع ، وتسجيل ونشر المعاهدات

(أ) الهدف

٢٠٩ — يهدف هذا البرنامج الى التنفيذ الدقيق والفوري لوظائف الوديع التي يضطلع بها الامين العام فيما يتعلق بالعديد من المعاهدات المتعددة الاطراف المعقودة تحت اشراف الامم المتحدة وعصبة الامم ؛ واداء وظائف الامانة العامة بموجب المادة ١٠٢ من الميثاق فيما يتعلق بتسجيل ونشر المعاهدات والاتفاقات الدولية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١٠ — لكي يتحقق الاثر القانوني للاعمال التي تقوم بها الدول فيما يتعلق بالمعاهدات المتعددة الاطراف ، يتعين على الوديع ابلاغها الى الدول الاخرى المعنية ، وينبغي عليه ايضا ان يوفر الحصول بسهولة على المعلومات المتعلقة بهذه الاعمال لكل من يهمهم الامر . ويحتاج تسجيل ونشر المعاهدات والاتفاقات الدولية الى برنامج نشر واسع النطاق .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

٢١١ـ تحدد المواد الأخيرة في المعاهدات المتعددة الأطراف التي يقبل الأمين العام ايداعها وظائف الوديع التي ينبغي القيام بها . وفيما يتعلق بالمعاهدات المعقودة تحت اشراف عصبة الامم، يقضي قرار الجمعية العامة ٢٤ (د ـ ١) المؤرخ في ١٢ شباط/فبراير ١٩٤٦ بنقل وظائف الوديع الى الأمين العام . وفيما يتعلق بالتسجيل والنشر ، اضيفت مواد مكملة للمادة ١٠٢ من الميثاق تتمثل بالأنظمة التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٩٧ (د ـ ١) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ بنصها المعدل .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢١٢ـ يبلغ عدد المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام حوالي ٢٦٠ في الوقت الحاضر ، وهي تزيد بحوالي ٥ الى ١٠ كل عام . وتؤدى الزيادة في عدد الدول المشتركة فيها وزيادة تعقيد وظائف الوديع بالنسبة لمعاهدات معينة ، الى زيادة مضطردة في عدد الاشعارات السنوية (٢٩٦ في عام ١٩٧٣ ؛ ٣٧٢ في عام ١٩٧٤ ؛ ٤٠٢ في عام ١٩٧٥ ؛ ومن المرجح جدا حدوث زيادات تناسبية في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨١) . كذلك تعد نسخ اصلية معتمدة من كل معاهدة جديدة تم ايداعها لدى الأمين العام وترسل . وتورد التدابير التي تتخذها الدول فيما يتعلق بالمعاهدات المودعة على شكل جداول في المجلدات السنوية من " المعاهدات المتعددة الأطراف التي يتولى الأمين العام بالنسبة لها وظيفة الوديع : قائمة بالتوقيعات والتصديقات والانضمامات وما اليها " ، كما تنشر الفقرات الأخيرة من هذه المعاهدات في ملاحق سنوية بالمرفق غير المجلد لهذا المنشور .

٢١٣ـ وترتب على الزيادة في عدد اعضاء المنظمة والمنظمات الدولية زيادة في تسجيل المعاهدات والاتفاقات الدولية (تبلغ حاليا ١٥٠٠ وستصبح اكثر اثناء الفترة قيد النظر) وتدون التسجيلات في سجل كما تصدر شهريا في " بيانات المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تم تسجيلها او حفظها أو قيدها لدى الأمانة العامة " وتصدر شهادات تسجيل للدولة او المنظمة المسجلة . ويجرى طبع ما يتم تسجيله في " مجموعة معاهدات الأمم المتحدة " ، وهو يكفي لملء حوالي ستين مجلدا كل عام أو ٢٤٠ مجلدا في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ ، كما يتم اصدار فهارس " لمجموعة المعاهدات " .

٢١٤ـ وقد بلغت المعلومات المتعلقة بالمعاهدات من الضخامة جدا اصبح من المستحيل معه تناولها الا بالحاسبة الالكترونية ولذا بدأ العمل في برنامج للحساب الآلي ، وقد بدأ استخدام الحاسبة الالكترونية جزئيا وسيتم تشغيلها بصورة كاملة في عام ١٩٧٨ ؛ وستصدر الحاسبة بصورة آلية البيانات الشهرية ، وشهادات التسجيل ، والسجل ، وفهارس " مجموعة المعاهدات " وغير ذلك ، كما انها ستجعل من الممكن تقييد ، واستعادة المعلومات المتعلقة بمعاهدات غير تلك المودعة لدى الأمين العام او المسجلة في الأمانة العامة . وسيؤدى مصرف المعلومات الضخم هذا الى تمكين ادارة الشؤون القانونية من الرد على الاسئلة بسرعة وتقديم المساعدة في الأمور المتعلقة بالمعاهدات الى الدول عند طلبها .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١٥ـ ينبغي ان تزداد فائدة ادارة الشؤون القانونية في توفير المعلومات الفورية بشأن المعاهدات.

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

الوصاية وانهاء الاستعمار

٢١٦ — ترى ادارة الشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمار انه لا يمكن في المرحلة الحالية التنبؤ بالتطورات السياسية المتعلقة بعملية انهاء الاستعمار في السنوات القادمة كما ترى في ضوء هذا التحذير ان تظل الأوصاف الواردة في الفقرات من ٣٣٠ الى ٣٥٠ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ (١) كما هي ، باستثناء ما يلي :

الفقرة ٣٣٠

يتألف مجلس الأمم المتحدة لناميبيا من ٢٥ دولة عضوا ، وله اربع هيئات فرعية ، ويعقد عدة اجتماعات كل عام .

الفقرة ٣٣١ ' ٢ '

مفوض الامم المتحدة لناميبيا ، وله مكتب في المقر ومكتب في لوساكا .

الفقرة ٣٣٥ ، الجملة الثانية [ص ١٣٧ عربي ، السطر ٢]

وقد ساهمت جهودها منذ عام ١٩٤٧ في انهاء الاستعمار في ٦٧ اقليما ، انهي الاستعمار في ٣٨ منها ، أي فيما يزيد على نصفها ، منذ عام ١٩٦٠ . وتتضح نتائج ذلك من زيادة عدد البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة من ٥١ بلدا الى ١٤٤ بلدا عضوا في الوقت الحاضر . ومع ذلك ، ما زال هناك ما يقرب من ١٠ ملايين شخص في الأقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي محرومين من حقهم في تقرير المصير والاستقلال .

الفقرة ٣٤٠

من المتوقع ان يؤدى نيل الأقاليم التي كانت خاضعة من قبل للادارة البرتغالية لاستقلالها الى تطورات اسرع وان يؤدى في الوقت ذاته الى مشاكل اكثر تعقيدا فيما يتصل ببقية الأقاليم المستعمرة . ومما يؤيد ايضا الرأى القائل بأن الجهود المبذولة لانهاء الاستعمار تمر الآن بمرحلة جديدة ما حدث مؤخرا من تطورات مثل قيام بعض الدول القائمة بالادارة بدعوة مزيد من بعثات الأمم المتحدة الزائرة بغية اعداد الأقاليم لعملية تقرير المصير .

الفقرة ٣٤١

اهداف البرنامج المتوسط الاجل في هذا الميدان هي التالية :

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون الملحق رقم ٦ ألف (A/10006/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

(١) التعرف على الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي تعوق انهاء الاستعمار في الأقاليم التي لم تحصل بعد على الحكم الذاتي أو الاستقلال الكامل ، وذلك بالقيام ، بطريقة منهجية بجمع المعلومات من جميع المصادر وثيقة الصلة بالموضوع ومعالجتها ، وتتضمن هذه المصادر في الوقت الحاضر ١١٩ جريدة ونشرة دولية ، بالاضافة الى المؤلفات المنشورة الأخرى ؛

(٢) الحصول على المعلومات الاضافية التي تطلبها " اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " من الجرائد والنشرات الدورية التي تحتوى على معلومات لا توجد في غيرها من المصادر .

الفقرة ٣٤٨ ، الجملتان السادسة والسابعة [ص ١٤١ عربي ، السطر الأخير]

وما من شك في أن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذى زيدت عضويته سيستمر في توسيع نطاق أنشطته ، وربما يطلب منه اذا حدثت تغيرات في الحالة الراهنة المتصلة بناميبيا ، أن يؤدى مهام حال حتى الآن دون قيامه بها ، رغم دخولها ضمن ولايته ، رفض افريقيا الجنوبية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، ورغم أنه قد رفعت عن كاهل مجلس الوصاية مهامه المتصلة ببابوا غينيا الجديدة فسيطلب اليه ارسال بعثة خاصة أو أكثر الى اقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية ، بالاضافة الى بعثاته الزائرة الدولية الى هذا الاقليم .

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس

تخطيط التنمية واسقاطاتها وسياساتهـــا

التنظيـــــم

٢١٧ — لا يزال الوصف الوارد في الفقرات من ٣٩٣ الى ٤٠١ من الخطة المتوسطة الاجل للفـترة ١٩٧٦—١٩٧٩ (١) صحيحا باستثناء التغييرات التالية :

(أ) يكون مركز تخطيط التنمية واسقاطاتها وسياساتها مسؤولا ، لدى تنفيذه لبرنامج النهج الموحد ، عن تجميع النواحي المختلفة لتحليل التنمية وتخطيطها . ويستمر التعاون الوثيق مع معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية . ولما كان لابد من وضع نهج موحد لمختلـــف الاحوال الاقتصادية والاجتماعية ، فان اعمال اللجان الاقليمية تكون في هذا الميدان على جانـب كبير من الاهمية بالنسبة للمركز . وعلى المركز ايضا أن يعمد ، في سعيه الى ادماج السياســات القطاعية داخل اطار منهجي مشترك ، الى الاعتماد على ما تقوم به الوحدات الاخرى من اعمال في مجالات مثل الاسكان ، والديموغرافيا ، والعلوم ، والتكنولوجيا ، والرعاية الاجتماعية .

(ب) ومركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية مسؤول عن اجراء البحـــوث في النواحي المختلفة المتعلقة بالشركات عبر الوطنية والتي لها صلة بما يقوم به مركز تخطيط التنميـة وسياساتها واسقاطاتها من اعمال بشأن الاستثمارات الاجنبية والمسائل الضريبية والمالية .

(ج) اجراءات التنسيق الرسمية : تنسق اعمال مركز تخطيط التنمية ، بمختلف الوسائل ، مع اعمال الوحدات الاخرى في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، واللجان الاقليمية ، وهيئات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ومعاهد البحث والتدريب في الميادين الاقتصادية والاجتماعيـة . واكثر هذه الوسائل اعتيادا هي الابقاء على اتصالات مخصصة منتظمة ، وتبادل المعلومات باستمرار . ففي حالة وضع النماذج والاسقاطات ، على سبيل المثال ، يتم تبادل المعلومات مع الوحدات الاخرى في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، ومع اللجان الاقليمية ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجـارة والتنمية ، وعدة وكالات متخصصة ، وكذلك مع مشروع " الصلة " LINK الدولي للتنبؤات الاقتصاديـة الرياضية الذى يقوم بتجميع سلسلة من النماذج القومية المستخدمة في التنبؤات القصيرة الاجل ومـن بين هذه الوسائل ايضا ان يقوم المركز بتوفير المواد لجهات اخرى او تلقيها منها : فمثلا ، فيمـا يتعلق بالتحضير الالكتروني للبيانات ، يتلقى المركز مواد معدة لقراءتها بالحاسبات الالكترونيـة من المكتب الاحصائي ، وشعبة السكان ، واللجنة الاقتصادية لاوروبا ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، ويقوم كل من المصرف الدولي للانشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى بتزويد المركز ، بصورة منتظمة ، باشرطة الحاسبة الالكترونية ، وقد قدمت منظمة العمل الدوليـة

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقـم ٦ ألـف (A/10006/Add.1).

Digitized by UNOG Library

شريطا من هذا النوع يتضمن بياناتها عن القوى العاملة . ويعتبر المركز بدوره مصدرا لتقديرات الحسابات القومية الموحدة التي تتاح في شكل يمكن استخدامه تحليليا ، فتساعد بذلك وحدات البحث الاخرى في منظومة الامم المتحدة على ان تبدأ اعمالها على اساس من البيانات المشتركة . وذلك له اهمية خاصة لدى اجراء الاسقاطات الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ميدان يوجد فيه تعاون وثيق مع الهيئات الاخرى ، وخاصة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة .

٢١٨ — وتشارك اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة بفصول قطاعية في التقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم ، وتقدم مواد تستخدم في الوثائق التي يعدها المركز بشأن استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الدولية للتنمية . ويتكامل عمل مركز تخطيط التنمية بشأن الاستعراض والتقييم مع عمل منظمات الامم المتحدة وذلك عن طريق اللجنة الفرعية المعنية بعقد الامم المتحدة للتنمية ، التابعة للجنة التنسيق الادارية . ويحيل المركز الى الوحدات الاخرى في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والى اللجان الاقليمية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الردود التي يتلقاها من الحكومات على الاستفسارات التي يوجهها اليها فيما يتعلق بالاتجاهات والسياسات الاقتصادية او التقدم الذى احرزته في تنفيذ الاستراتيجية الدولية للتنمية .

٢١٩ — وثمة وسيلة اخرى للتنسيق هي ان يشترك المركز في اعمال هيئات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الاخرى والعكس بالعكس . ويشترك موظفو المركز اشتراكا نشطا في الاجتماعات التقنية التي تعقدها هذه المنظمات والتي تعتبر ذات اهمية رئيسية بالنسبة لانشطة المركز الجارية . ويقوم المركز بدوره بدعوة منظمات الامم المتحدة وعدد من المنظمات الحكومية الدولية الاخرى ، على نحو منتظم ، الى ايفاد ممثلين عنها لحضور الاجتماعات التقنية التي يعقدها . ومن وسائل التنسيق الاخرى ان يتولى المركز تنظيم برامج او ندوات تدريبية بالاشتراك مع اللجان الاقليمية او معاهد البحث والتدريب في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، مثل الندوات والحلقات التدريبية المتعلقة بتخطيط التنمية .

٢٢٠ — ويلزم اتباع وسيلة خاصة للتنسيق مع مكتب التعاون التقني ؛ اذ يشترك المركز مع هذا المكتب في برمجة الخدمات الاستشارية المباشرة وتنفيذها ، وتوفير الدعم لمشاريع التعاون التقني . وبالنسبة للمشاريع التي تقتضي ايفاد افرقة من الخبراء يتولى المركز اساسا تنسيق اعمالها ، فان التنسيق مع وحدات ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المسؤولة عن معاونة خبراء هذه الافرقة ، يتم عن طريق اجتماعات دورية مشتركة لممثلي جميع الوحدات المعنية ، تعقد تحت رعاية مكتب التعاون التقني ، وكذلك عن طريق التقييم المشترك للتقارير المقدمة من مديرى المشاريع ومن الخبراء .

البرنامج ١ : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

البرنامج الفرعي ١ : استعراض وتقييم التقدم الاقتصادى والاجتماعي

(أ) الهدف

٢٢١ — الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي هو استعراض وتقييم التطورات الاقتصادية

Digitized by UNOG Library

والاجتماعية في جميع انحاء العالم ، ومساعدة الدول الاعضاء في وضع سياسات عامة داخلية واستراتيجيات دولية من اجل رفع مستويات المعيشة في العالم عامة وفي البلدان النامية خاصة .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٢٢ — سيظل اهتمام البلدان ، خلال فترة الخطة المتوسطة الاجل ، منصبّا على معدل زيادة ناتج كل منها ، وسيتزايد اهتمامها بالكيفية التي يتم بها توزيع الفوائد الناجمة عن هذا الناتج على السكان ، جماعات وافراد . وستهتم كذلك بالمحافظة على الاستقرار الاقتصادى ومن ثم بتحقيق التوازن الداخلي بين الانتاج والاستهلاك والتوازن الخارجي بين ما تكسبه وما تنفقه من النقد الاجنبي . ومن المتوقع ان ينصب بالمثل اهتمام المجتمع الدولي على الفوارق الموجودة في معدلات النمو الاقتصادى في كل بلد من البلدان ، وعلى توزيع الناتج العالمي الاجمالي . فهنالك فوارق شاسعة في الدخل الفردى ليس بين البلدان النامية والبلدان الاكثر تقدما فحسب ، بل ايضا بين البلدان النامية التي تنعم بوفرة من الموارد الطبيعية والبلدان النامية التي لا تنعم بذلك ؛ ومن هنا تظهر الحاجة الى رصد السياسات المنتهجة في نقل الموارد من البلدان ذات الاقتصاد ، الذى يتسم بارتفاع الدخل وسرعة النمو ، الى البلدان ذات الاقتصاد الذى يتسم بانخفاض الدخول وبطء النمو ، ولاسيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية المضرورة بسبب موقعها الجغرافي . وبالاضافة الى ما تقدم ، توجد ايضا فوارق كبيرة في الدخل والاستهلاك داخل كل بلد ، وقد اخذت تثير القلق على الصعيدين القومي والدولي .

(ج) السند التشريعي

٢٢٣ — في عام ١٩٧٠ طلب الى الامين العام اعداد الوثائق والتقارير المناسبة وتقديمها الى الجمعية العامة لمساعدتها هي وهيئاتها الفرعية في ان تجرى كل سنتين بصفة منتظمة تقييما شاملا للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الدولية للتنمية (التي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ٢٦٢٦ (د — ٢٥)) . وفي عام ١٩٧٤ اتسع نطاق الاستراتيجية الدولية للتنمية — وبالتالي عملية الاستعراض والتقييم — باعتماد برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد (قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د إ — ٦)) ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د — ٢٩)) .

٢٢٤ — وعلى الرغم من ان تركيز تلك التقارير يتغير وفقا لما يجرى من احداث فعلية ووفقا لتصور المجتمع الدولي لدوره في التأثير على السياسات القومية ، فان هذا العنصر البرنامجي يعتبر من المهام المتواصلة .

٢٢٥ — ويقوم الامين العام ايضا باعداد تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم ، وهو تقرير دورى يقدم معلومات عن الظروف والاتجاهات الاجتماعية ويعرض تحليلا لها . ويصدر التقرير مرة كل اربع سنوات طبقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٧١ (د — ٢٦) .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٢٦ — حددت الاستراتيجية الدولية للتنمية معدلات مستهدفة للنمو في البلدان النامية ، ووضعت عددا كبيرا من توصيات السياسة العامة سواء فيما يتعلق بتدابير التنمية الاقتصادية والاجتماعية او فيما يتعلق بالمساعدات التي قد تقدمها البلدان الاكثر تقدما للتعجيل بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي . واتسع نطاق اهداف الاستراتيجية وسياساتها اتساعا بيّنا في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ : ففي عام ١٩٧٤ صدر الاعلان وبرنامج العمل المتعلقان باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، واقر ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وفي عام ١٩٧٥ اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٣٦٢ (د ا — ٧) بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . وستكون الحكومات والهيئات التشريعية التابعة للامم المتحدة في حاجة الى تحليل الكيفية التي يتم بها تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتفق عليها دوليا ، وتحليل التطورات ذات الصلة التي تحدث في الاقتصاد العالمي ، بوصف ذلك كله مرشدا لها لدى صياغة اهداف قومية ودولية جديدة . ولدى اختيار استراتيجيات التنمية للثمانينات من هذا القرن سيحتاج الامر الى ان تنعكس في هذا الاختيار الدروس المستقاة من السبعينات وكذلك الاهداف الاطول اجلا التي تضمنتها قرارات الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة والاعلانات الصادرة عن المؤتمرات العالمية الاخيرة بشأن البيئة ، والسكان ، والاغذية والصناعة وحقوق المرأة .

٢٢٧ — ويستدعي السعي لتحقيق هذا الهدف تجميع الحقائق وتحليلها على اساس قومي واقليمي وعالمي . ويتم ذلك في جزء منه عن طريق المصادر الاحصائية العادية (في الامم المتحدة والوكالات المتخصصة المختلفة) ، وفي جزء آخر عن طريق الاتصالات المباشرة مع الحكومات (بواسطة الاستبيانات) ، وفي جزء ثالث عن طريق التعاون مع اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة والهيئات غير التابعة للامم المتحدة التي تشترك اشتراكا محددا خاصا بها في عملية الاستعراض والتقييم . وسيتخذ الناتج شكل تقرير استعراضي وتقييمي يصدر في عام ١٩٧٩ و ١٩٨١ ، ودراسة للاحوال الاقتصادية في العالم تصدر في عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ ، وتقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم يصدر في عام ١٩٧٨ . وفي كل عام من هذه الاعوام ستصدر ايضا دراسة استقصائية للاحوال الراهنة لتقديمها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كاسهام في المناقشة العامة المتعلقة بالحالة الاقتصادية في العالم . وستتضمن الدراسات الاستقصائية تحليلا وعرضا للتقدم المحرز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل يعكس ما يبديه المجتمع الدولي من اهتمامات معينة وقت ظهورها .

(هـ) الاثر المتوقع

٢٢٨ — تستهدف الدراسات الاستقصائية السالفة الذكر التشجيع على تشخيص الحالة الاقتصادية والاجتماعية وتحسين هذا التشخيص ورصد السياسات وتقييمها على الصعيد القومي ، والاسهام في المناقشات الدولية المتعلقة باستراتيجيات التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ : التنمية والموارد البشرية

(أ) الهـــدف

٢٢٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان في رسم السياسات المتعلقة بالنواحي الاجتماعية من التنمية وتنفيذها وتقييمها ، وفي تحديد طرق واساليب تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بالدخل والاستهلاك .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٣٠ — سيظل اجتثاث شأفة الفقر وتحسين مستويات المعيشة للسواد الاعظم من سكان العالم الاهتمام الرئيسي للمجتمع الدولي ، وسيجرى بصورة متزايدة قياس المعدل والنمط الحاليين للنمو الاقتصادى على اساس مدى اسهامه في تحقيق الاهداف الاجتماعية الاساسية .

(ج) السند التشريعي

٢٣١ — جددت الاهداف الاجتماعية العامة بمزيد من التفصيل في اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي (قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د — ٢٤)) وفي الاستراتيجية الدولية للتنمية (القرار ٢٦٢٦ (د — ٢٥)) . وبالاضافة الى ذلك ، طلبت الجمعية العامة في قراريها عن الحالة الاجتماعية في العالم — ٢٤٣٦ (د — ٢٣) و ٢٧٧١ (د—٢٦) — أن يقدم الامين العام كل مساعدة ممكنة الى الحكومات فيما تبذله من جهود لانتهاج مجموعة واسعة من السياسات الاجتماعية بما فيها السياسات المتعلقة بالنواحي الاجتماعية للتصنيع ، والعمالة والتوزيع العادل للدخل ، وكذلك لتعزيز التدابير الدولية المتضافرة في مجال تنمية الموارد البشرية واستخدامها .

٢٣٢ — وقد اتخذت الجمعية العامة ، في اطار المسؤوليات الملقاة على عاتق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادى والاجتماعي فيما يتعلق بالسياسات والاهداف الاجتماعية ، عددا من القرارات المحددة المتصلة بهذا الهدف ، من بينها القرار ١٢٥٨ (د — ١٣) بشأن رسم السياسات الاجتماعية المتصلة بالتنمية الاقتصادية ، والقرار ٢٦٨١ (د — ٢٥) بشأن النهج الموحد لتحليل التنمية وتخطيطها . كما ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي استمر في رجاء الامين العام على وجه التحديد القيام بمعالجة المشاكل المتصلة بهذا الهدف (انظر ، على سبيل المثال ، القرارات ١٠٨٠ (د — ٣٩) ، و ١٤٩٤ (د — ٤٨) و ١٧٩٨ (د — ٥٤) ، و ١٨٤١ (د — ٥٦) .

٢٣٣ — ويعتبر الاتجاه الذى تسير فيه لجنة التنمية الاجتماعية من حيث اولويات برامجها والتوصيات المتعلقة بالمشاريع ، بمثابة احد العوامل الرئيسية في تشكيل برنامج العمل المندرج تحت هذا الهدف . وحيث ان اللجنة تجتمع مرة كل سنتين ، فان التشريعات الاخيرة التي اقترحتها هذه الهيئة لا تشمل فترة الخطة المتوسطة الاجل ١٩٧٨ — ١٩٨١ .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٣٤ — سيتناول البرنامج المشاكل المتصلة بوضع وتنفيذ وتقييم السياسات الاجتماعية العامة

Digitized by UNOG Library

والقطاعية وعلاقتها باستراتيجيات النمو الاقتصادى . وسيتولى بحث الظروف الاجتماعية اللازمة للسياسات التي تستهدف التعجيل بالنمو الصناعي والتنمية الريفية كما ينص على ذلك في سياق النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وكذلك بحث الاثار الاجتماعية المترتبة على هذه السياسات . وفي اطار العلاقة القائمة بين الاهداف والسياسات الاجتماعية والاقتصادية ، يمكن ان يتم تحليل الانماط الاستهلاكية لفئات مختلفة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفقا لما ورد ضمنا في استراتيجيات التصنيع والتجارة ، وستعالج المشاكل المتعلقة بوضع سياسة عامة مناسبة لانتهاجها في توزيع الدخل والاستهلاك على الصعيدين القومي والدولي . وسيعنى البرنامج ايضا بالمتطلبات المفاهيمية والمنهجية للاعلام بشأن السياسة الاجتماعية .

٢٣٥ — وستجرى دراسات مقارنة عن خبرة البلدان في وضع السياسة الاجتماعية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية . وستبحث المشاكل المتعلقة برسم السياسات الاجتماعية وتنفيذها وتقييمها على الصعيد القومي وذلك في اجتماعات للخبراء وفي حلقات دراسية اقليمية . وستعد تقارير تحليلية كيما تتوفر مبادئ توجيهية لاغراض وضع السياسات الاجتماعية الكلية .

(هـ) الاثر المتوقع

٢٣٦ — من المتوقع ان تسهم هذه الانشطة في زيادة الوعي والفهم بالنسبة للعلاقة القائمة بين السياسة الاجتماعية والسياسة الاقتصادية ، وبصفة خاصة اثر استراتيجيات التنمية المختلفة على التوزيع ، والنتائج العامة المترتبة على السياسات التوزيعية . ومن المأمول فيه كذلك ان يحث هذا البرنامج على جمع المعلومات المناسبة واستخدامها لاغراض رسم السياسة الاجتماعية وتقييمها . وينبغي كذلك ان يفضي التحليل المقارن للسياسات الاجتماعية الى انتقاء ادوات لتنفيذ السياسة وتكون قد كيّفت لتلائم الاحتياجات والظروف القومية الخاصة .

البرنامج الفرعي ٣ : التنبؤات الطويلة الاجل (مشروع سنة ٢٠٠٠)

٢٣٧ — تجرى ادارة هذا البرنامج الفرعي على اساس مشترك بين الشعب الداخلة في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، ويعتبر مركز تخطيط التنمية واسقاطاتها وسياساتها بمثابة الشعبة التي تقوم بدور رائد فيه . وقد ورد في الفقرات من ٢٨ الى ٦٣ من هذا التقرير وصف لبيان الاستراتيجية العامة المتوسطة الاجل الخاصة بهذه الادارة .

البرنامج الفرعي ٤ : التنمية والموارد المالية

(أ) الهدف

٢٣٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان النامية في رسم وتنفيذ السياسات والطرق والاساليب الرامية الى تحقيق زيادة في ايرادات الضرائب وتوسيع قاعدة المدخرات الخاصة وتعبئتها ، وتنظيم تدفقات اكبر من الاستثمارات الاجنبية سواء أكانت مباشرة أو في شكل اوراق مالية .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشاكل المطروقة

٢٣٩ — لابد للبلدان النامية من تعبئة الموارد المالية الاتية من المصادر الداخلية والاجنبية على حد سواء . وعلى الرغم من ان تلك البلدان قد اعترفت بالحاجة الى توسيع قاعدة المدخرات العامة عن طريق السياسات والادارة الضريبية السليمة ، فان المؤسسات المسؤولة عن رسم السياسات الضريبية والمالية وتنفيذها غالبا ما تعوزها المبادئ التوجيهية العملية ذات الصلة بالموضوع . وبالمثل ، ففي الوقت الذى تؤكد فيه بلدان كثيرة الحاجة الى تعبئة المدخرات الخاصة ، فانها لم تتخذ الا القليل من الخطوات الملموسة في هذا الاتجاه ، ويرجع ذلك ، الى حد كبير ، الى الافتقار لمبادئ توجيهية مناسبة لوضع سياسة ادخارية سليمة وتعزيز الجهات القائمة بتعبئة المدخرات الخاصة .

٢٤٠ — وعلاوة على ذلك ، ما زال معظم البلدان النامية يواجه عددا من المشاكل ، في الوقت الذى اعترفت فيه هذه البلدان بالحاجة الى تكملة المدخرات المحلية وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية الرسمية عن طريق اجتذاب الاستثمارات الاجنبية الخاصة المباشرة بشروط يقبلها كل من المنتفعين والمستثمرين ، وعن طريق محاولة زيادة التمويل الطويل الاجل بالاقتراض من المصارف الاجنبية او باصدار السندات في اسواق رؤوس الاموال الاجنبية . وعلى سبيل المثال ، نجد في معظم الاحيان ان البلدان المضيفة تفتقر ، في سعيها لاجتذاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، الى الخبرة في الامور المتعلقة باجراءات معالجة طلبات الاستثمار المقدمة لها ، والاجراءات اللازمة لضمان كون الحوافز الضريبية والمالية التي تقدمها عاملا مساعدا على اجتذاب المستثمرين الاجانب ، بل وكونها ايضا متفقة مع الاهداف القومية للتنمية . وفوق ذلك كله ، قد يتعثر تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة بسبب عدم وجود معاهدات ضريبية ثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لتحاشي الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب . أما بالنسبة للاقتراض من الخارج ، فان وصول البلدان النامية الى الاسواق الدولية لرؤوس الاموال الخاصة يعيقه عدم الملم البلدان المقترضة المحتملة بالاساليب المتبعة في هذا الشأن ، ويعترضه كذلك عدد من العقبات الاخرى ، ومن بينها القيود التي تفرضها بلدان كثيرة على خروج رؤوس الاموال منها ، وافتقار المستثمرين الى معلومات وافية عن البلدان النامية ، وعدم وجود اسواق داخلية لرؤوس الاموال في تلك البلدان او ضعف الموجود منها .

(ج) السند التشريعي

٢٤١ — يوجد سرد للاهداف العامة المتعلقة بتعبئة الموارد المالية الداخلية من اجل التنمية ، في الفقرة ٤١ من قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) . وترد الاهداف العامة المتعلقة بتعبئة الموارد الاجنبية ، في الفقرة ٥٠ من القرار ٢٦٢٦ (د — ٢٥) ، وفي الجزئين الثاني والسابع من القرار ٣٢٠٢ (د ا — ٦) ، وفي الجزء الثاني من القرار ٣٣٦٢ (د ا — ٧) ، وفي قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٧٦٥ (د — ٥٤) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٤٢ — وللمساعدة على زيادة الايرادات العامة ، ستعد دراسات عن قضايا ضريبية ذات صلة بالموضوع ، وعن بلدان نامية مختارة . وعلى اساس هذه المادة ، سيعد مشروع مبادئ توجيهية من

Digitized by UNOG Library

اجل تطويع مواصفات السياسة المثلى بشأن مستوى الضرائب الزراعية وهيكلها الاساسي ، لتناسب الاحوال الاجتماعية ـ الاقتصادية في البلد المعني ، ومن اجل تعزيز ما لاجهزة الادارة الضريبية الموجودة فيه من مقدرة عملية على تطبيق تلك المواصفات . وسيوضع مشروع المبادئ التوجيهية هذه في صيغته النهائية في عام ١٩٨٠ على اساس آراء فريق من الخبراء معني بالاصلاح الضريبي ، وستعرض على هذا الفريق ايضا دراسة عن الضرائب التقديرية لمنع التهرب من الضرائب الداخلية . وستبدأ في ذلك العام دراسات مقارنة عن الضرائب الصناعية تستمر حتى عام ١٩٨٢ . وبعد ذلك ستبذل الجهود في الوقت المناسب لمساعدة الحكومات في تطبيق المبادئ التوجيهية بصيغتها النهائية وذلك عن طريق برنامج المساعدة التقنية .

٢٤٣ — ولاجتذاب تدفق اكبر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة ، ستعد دراسات فيما يلي : '١' ما يتصل بالموضوع من مسائل ضريبية ومالية ومسائل تتعلق بالاستثمارات الاجنبية وذلك بقصد استنباط مبادئ توجيهية عملية لتقييم طلبات الاستثمارات الاجنبية ومعالجتها ، ولمنح حوافز ضريبية ومالية لاصحاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، و '٢' تنفيذ الاحكام العامة المنصوص عليها في المعاهدات الضريبية الثنائية الرامية الى تحاشي الازدواج الضريبي والقضاء على التهرب من الضرائب . وعلى أساس الدراسات التي ستجرى في الموضوع '٢'، ستتم صياغة مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ الاحكام العامة السالفة الذكر وتنفيذ مدونة بقواعد السلوك فيما يتعلق بوضع اسعار التحويل ، سيجد بلد المنشأ والبلد المضيف على حد سواء انها عملية وان تنفيذها مفيد لكليهما . وبالاضافة الى ذلك ، سيجرى اعداد اوراق عمل لاستخدامها في سلسلة من الندوات المعنية بموضوع وصول البلدان النامية الى الاسواق الدولية لرأس المال ؛ وتستهدف هذه الاوراق ، فيما تهدف اليه من امور ، تمكين البلدان النامية اقتسام اقتسام خبراتها في هذا الصدد . وستعقد اولى هذه الندوات التدريبية في عام ١٩٧٨ والثانية في عام ١٩٨٠ .

٢٤٤ — وفي عام ١٩٨١ سيتم الانتهاء من دراسة عن استصواب وضع ترتيبات دولية للمدفوعات فيما بين البلدان النامية وجدوى هذه الترتيبات . وعلاوة على ذلك ، سيبدأ العمل في اعداد مبادئ توجيهية للسياسة العامة بشأن تنسيق الضرائب داخل التكتلات الاقتصادية القائمة فعلا او المزمع اقامتها فيما بين البلدان النامية .

(هـ) الاثر المتوقع

٢٤٥ — ان تطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاصلاحات المناسبة لنظام الضرائب الزراعية من شأنه ان يساعد الحكومات على وضع سياسات زراعية وضريبية سليمة ، وان يعزز المؤسسات التي تطبق مثل هذه السياسات كيما تتمكن من جلب مزيد من الايرادات الحكومية ، وان يعود كذلك بآثار نافعة على مستوى المدخرات الريفية . ويرجى ان تؤدى الاجراءات التي تهدف مباشرة الى تعبئة المدخرات الخاصة ، الى انتشار عادة الادخار بين الاسر المنخفضة الدخل ، وتراكم رأس المال لدى تلك الاسر ، وان كان ذلك بمبالغ متواضعة جدا في بادئ الامر) ، وتشجيع اشكال الادخار التي تجعل من الايسر استخدام الاموال المدخرة في التمويل الطويل الاجل . ومن المتوقع ان تؤدى المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ المعاهدات الضريبية الثنائية ، الى تمكين البلدان النامية من اجتذاب ، او مواصلة اجتذاب ، الاستثمارات الاجنبية عن طريق تشجيعها وفي الوقت ذاته خفض احتمال فقدها للايرادات بسبب التهرب من الضرائب .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٥ : الاسقاطات الاقتصادية والاجتماعية

(آ) الهدف

٢٤٦ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى رصد المعلومات المتعلقة بالتنمية ، واستخدام الحاسبة الالكترونية في معالجة البيانات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة ، ووضع النماذج ، والقيام بالاعمال الاقتصادية الرياضية الاخرى بوصفها مدخلات في الاجزاء الاخرى من البرنامج ، وكذلك اعداد الاسقاطات الاقتصادية والاجتماعية على أساس مجموعة متنوعة من الافتراضات للمساعدة في تحديد الاهداف الكمية لعقد الامم المتحدة الثالث للتنمية وذلك داخل اطار المخططات الاطول أجل التي تعكس الاهتمامات والاولويات الواردة في برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وغيره من الاعلانات الدولية التي صدرت مؤخرا .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٤٧ — ان انتشار التخطيط الاقتصادى والاجتماعي وتزايد رغبة الحكومات في ترشيد عملية اتخاذ القرارات عن طريق الاستفادة من أكمل مجموعة من البيانات ذات الصلة ، لمما يزيد الحاجة الى المعلومات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية والى مواصلة النظر مجددا في العلاقات القائمة بين المتغيرات التي يتم على أساسها بصفة تقليدية اسقاط الجوانب الجوهرية للصورة الاقتصادية الاخذة في الظهور . فلقد أخذت سرعة التغير في تلك العلاقات تزداد بشكل واضح في السنوات الاخيرة ، وسيتحتم اجراء الاسقاطات على نطاق أوسع مما كان معتادا من قبل على كل من الصعيدين القومي والدولي اذا ما أريد وضع أهداف اقتصادية واجتماعية واقعية للثمانينات من هذا القرن . وقد أدى التأرجح الذى أصاب النشاط الاقتصادى والاسعار الى زيادة صعوبة ايجاد علاقات ثابتة بين المتغيرات المتصلة بالموضوع ، ومن ثم زادت من ضرورة العمل بالاستناد الى مجموعة من الافتراضات. وقد شجع ذلك على الاهتمام بالاسقاطات، والتنبؤات الاقصر أجلا .

(ج) السند التشريعي

٢٤٨ — ان السند التشريعي للانشطة المدرجة تحت هذا البرنامج الفرعي وارد ، بالنسبة لجزء منها ، في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٠٧٩ (د — ٣٩) الذى طلب الى الامين العام مواصلة ومضاعفة الانشطة المتعلقة بالتخطيط والاسقاطات الاقتصادية ، وبالنسبة لجزء آخر في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) الذى دعا الى وضع ترتيبات مناسبة لمتابعة النظر الدقيق بانتظام في التقدم المحرز نحو تحقيق غايات العقد وأهدافه ، والتوصية بتدابير ايجابية تشمل غايات وسياسات جديدة متى اقتضى الامر . وبالاضافة الى ذلك، يدعو قرار الجمعية العامة ٣٥٠٨ (د — ٣٠) الى اجراء دراسة شاملة عن الاتجاهات الطويلة الاجل للتنمية الاقتصادية في مناطق العالم التي ستتطلب استخدام النماذج الاقتصادية العالمية وغيرها من أساليب التحليل والتنبؤ استخداما واسعا .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٤٩ — أدت زيادة سرعة التغيير ، نظرا الى ما تقدم ، الى زيادة صعوبة وزيادة ضرورة الاضطلاع بمهمة اعداد البيانات وتحضيرها وتقديمها في شكل سلاسل زمنية مناسبة ، وسلاسل قطرية مقارنة ، وغير ذلك من مختلف الاشكال الموحدة التي تصلح للتحليل ، ولرصد سير التقدم الاقتصادى والاجتماعي في اقتصاد العالم ، ولاعطاء مضمون تجريبي للنماذج الاقتصادية الرياضية المستخدمة في اجراء اسقاطات للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ؛ والحاجة الى رصد معلومات التنمية تقتضي توفير البيانات الاحصائية ذات الصلة ، في شكل موحد ومركز يكون جاهزا للتحليل ، الامر الذى سيتطلب زيادة استخدام الحاسبة الالكترونية لتحقيق هذا الغرض . ومن الضرورى كذلك وضع عدد من النماذج الاقتصادية الرياضية والحفاظ عليها اذ انها تساعد في رسم الاستراتيجيات والسياسات المناسبة لحل المشاكل الاخذة في الظهور .

٢٥٠ — ويشمل هذا العنصر البرنامجي ثلاث عمليات مستمرة هي : تنظيم البيانات وتحضيرها بالحاسبة الالكترونية ، ووضع نماذج اقتصادية رياضية ، واجراء تنبؤات قصيرة الاجل واسقاطات طويلة الاجل . ويجرى الان القيام بأعمال التنبؤ القصير الاجل بالتعاون مع ما يسمى بمشروع "الصلة LINK" الذى يقوم بتجميع النماذج من عدد من الحكومات القومية والوكالات الدولية . أما الاسقاطات الطويلة الاجل ، وهي تقوم على أساس نماذج الامم المتحدة العالمية ، فانها ستستخدم ، في جملة أمور ، لغرض اقتراح مجموعة متناسقة من الاهداف للثمانينات من هذا القرن ، وهي الاهداف التي يتوقع ان تسمى عقد الامم المتحدة الثالث للتنمية . وسيدعم ناتج الحاسبة الالكترونية أعمال الاستعراض والتقييم وغيرها من أجزاء البرنامج .

٢٥١ — وسيجرى اعداد تقارير ودراسات شاملة أخرى عن الاتجاهات والتنبؤات القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل للتنمية الاقتصادية في العالم ، وفي مختلف المناطق ، والعلاقات المتبادلة القائمة فيما بينها ، ويشمل ذلك مبادئ توجيهية منهجية لمواصلة دراسة مثل هذه الاتجاهات .

(هـ) الاثر المتوقع

٢٥٢ — من المنتظر ان يكون الجهد المبذول لسد الثغرات الموجودة في مصرف البيانات بمثابة حافز للحكومات على اتخاذ الترتيبات اللازمة لقياس الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بانتظام أكبر . وستهدف عمليات تجربة النماذج ، فيما تهدف اليه ، الى استحداث متغيرات جديدة ، الامر الذى يضفي المزيد من الواقعية على العمليات الاقتصادية الرياضية التي تعقب ذلك . وينبغي أن ينحو العمل على الصعيد الدولي تجاه تحسين طرق حساب القطاع الخارجي للنماذج القومية . وينتظر ان تساعد الاسقاطات الموضوعة للثمانينات في وضع سياسات دولية سليمة لعقد ثالث للتنمية .

البرنامج الفرعي ٦ : التخطيط الاقتصادى والاجتماعي المتكامل

(أ) الهدف

٢٥٣ — الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي هو تزويد الدول الاعضاء بمعلومات ومبادئ توجيهية عن تخطيط التنمية بوصفه وظيفة متكاملة تشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، والنواحي الاقليمية

Digitized by UNOG Library

وغيرها من النواحي المكانية ، والنواحي المتعلقة بالتوقيت والتقسيم الى مراحل وغير ذلك من النواحي الزمانية ، وعمليات التقييم والمؤسسات المضطلعة به .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٥٤ — لقد أدى انتشار التخطيط الاقتصادى والاجتماعي الى ازدياد الحاجة الى دراسات مقارنة عن الطرق التي تعالج بها البلدان بعض المشاكل البارزة المرتبطة بصياغة خطط التنمية وتنفيذها . واحدى هذه المشاكل هي مشكلة الربط بين الادارة الاقتصادية القصيرة الاجل — التي تهدف مثلا الى مواجهة عجز في المحاصيل او تغير في شروط التجارة — وبين السياسات الطويلة الاجل التي يقصد بها تحقيق اهداف اطول أمدا . وهناك مشكلة أخرى تتمثل في تحسين اجهزة التخطيط التي تقوم بتغذية موقع تقرير السياسات المستقبلة بنتائج العمليات المنتظمة لتقييم السياسات . وهناك مشكلة ثالثة تنبع من الاهتمام بتحقيق العدالة : أى كيفية ضمان توجيه عناية كافية خلال عملية التخطيط، الى المناطق او المجموعات السكانية المتخلفة .

٢٥٥ — وكثيرا ما يتخلف تنفيذ الخطط عن وضع الخطط ، ويرجع ذلك جزئيا الى ان خطط التنمية لم تكن متجهة نحو التنفيذ ، والسبب الاخر هو ضعف في اساليب التنفيذ . وعلاوة على ذلك ، كانت الخطط تفتقر في الغالب الى مضمون اجتماعي . وستستهدف الدراسات التحليلية تقييم عمليات التخطيط وتنفيذ الخطط باعتبارها اداة رشيدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة .

(ج) السند التشريعي

٢٥٦ — حدد قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) ، في الفقرة ٧٨ ، عددا من المهام المتعلقة بوضع الخطط وتنفيذها في البلدان النامية . وأكد قرارا الجمعية العامة ٢٦٨١ (د — ٢٥) و ٣٤٠٩ (د — ٣٠) وقرارا المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٤٩٤ (د — ٤٨) و ١٧٤٧ (د — ٥٤) أهمية اتباع نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها . وقد وجهت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٤٠٩ (د — ٣٠) ، عدة طلبات الى الامين العام من بينها : '١' ان يواصل دراسة مسألة النهج الموحد لتحليل التنمية وتخطيطها بغرض اعداد اقتراحات بمبادئ توجيهية ذات نفع عملي في هذا الشأن ، '٢' وان يعد تقريرا عن تطبيق الحكومات لنهج موحد ، '٣' وان يعد ، اقتراحات ، بالتشاور مع معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، للاضطلاع بمشاريع نموذجية بشأن التطبيق العملي لنهج موحد في التنمية .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٥٧ — ستعد دراسات مقارنة عن الطريقة التي يتم بها وضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتنفيذها . وسيجرى اختبار صلاحية تطبيق تلك الخبرات على الصعيد القومي في حلقات دراسية وندوات تدريبية اقليمية . وستدرس اساليب تخطيط المناطق (دون القومي) وتقدم التقارير عن ذلك . وسيجرى تحليل مقارن لخبرة البلدان في التنمية المتكاملة للمجتمع . وسينصب الاهتمام في كافة تلك الدراسات على النهج المتكامل او الموحد في تخطيط التنمية .

Digitized by UNOG Library

٢٥٨ — وستجرى كذلك دراسات تحليلية مقارنة عن النواحي الزمانية لعملية التخطيط ، تشمل مشكلة التوفيق بين الاهداف الطويلة الاجل والقرارات القصيرة الاجل الخاصة بالميزانية السنوية . وستنفذ دراسات تحليلية مقارنة عن اجراءات التخطيط ومنهجيته ومؤسساته على الصعد القومية والقطاعية ودون القومية ، بغرض تعزيز الاجهزة القائمة بالتخطيط وبتنفيذ الخطط .

٢٥٩ — ومن المزمع اجراء دراسات منتظمة عن خبرة التقييم على الصعيد القومي ، ووضع كتاب ارشادى يمكن استخدامه في اغراض التدريب .

(هـ) الاثر المتوقع

٢٦٠ — يرجى ان تؤدى الدراسات التي تجرى عن مشاكل التخطيط الى تيسير تبادل الخبرات التي يرتكز عليها بدرجة كبيرة التحسين المراد ادخاله على اساليب التخطيط من أجل تحقيق نمط متكامل للتنمية . ومن المتوقع ان يكون لتلك الدراسات وما يتصل بها من أنشطة أثر على التخطيط المشترك بين القطاعات ، وعلى وضع برامج ومشاريع التنمية وتقييمها ، وعلى حبك الخطط القومية والاقليمية . كما انها ستحفز انشطة البحث والتخطيط القومية .

البرنامج الفرعي ٧ : الاعمال التقنية للجنة تخطيط التنمية

(أ) الهدف

٢٦١ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة لجنة تخطيط التنمية في صياغة توصيات السياسة العامة لتنظر فيها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٦٢ — نظرا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتغير المعارف والافكار ، اعربت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي مرارا وتكرارا عن الحاجة الى مشورة وتوصيات لجنة تخطيط التنمية ، وهي هيئة من الخبراء المعينين بصفتهم الشخصية . وبالاضافة الى عملية استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الدولية للتنمية التي تجرى كل سنتين ، فان موضوعات التنمية التي تنظر فيها هذه اللجنة تختلف من عام لاخر . بيد أن تلك الموضوعات تتألف دوما من القضايا الاساسية المتعلقة بسياسة التنمية . ومن بين تلك القضايا توجه عناية خاصة الى انتشار الفقر والبطالة ، ومشاكل التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، واحتياجات اقل البلدان نموا . ويتم اختيار الموضوعات التي ستبحث في ضوء احتياجات الاقتصاد العالمي بصفة عامة ، واحتياجات اجهزة تقرير السياسة العامة في الامم المتحدة بصفة خاصة .

(ج) السند التشريعي

٢٦٣ — يتمثل السند التشريعي الاساسي لهذا العنصر البرنامجي في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٠٧٩ (د — ٣٩) المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٦٥ ، الذى طلب بمقتضاه الى الخبراء

Digitized by UNOG Library

الذين يشكلون لجنة تخطيط التنمية ان يضعوا خبراتهم في مجال تخطيط التنمية تحت تصرف الامم المتحدة للانتفاع بها في وضع خطط التنمية وتنفيذها . وبعد ذلك طلبت كل من الجمعية العامة، بقرارها ٢٢١٨ (د — ٢١) ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، بقراره ١١٥٢ (د — ٤١) ، الى اللجنة اعداد مبادئ توجيهية واقتراحات بشأن عقد الامم المتحدة الثاني للتنمية وعهدت الجمعية العامة ، بقرارها ٢٦٢٦ (د — ٢٥) ، الى اللجنة بمسؤولية اعداد الاراء والتوصيات المتعلقة بما يجرى كل سنتين من استعراض وتقييم شاملين للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الدولية للتنمية. وشرح المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، في قراره ١٦٢٥ (د — ٥١) ، تفاصيل تلك المهمة الاضافية الموكلة للجنة وحدد طرق عملها .

٢٦٤ — وقام المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، في قراره ١٧٢٧ (د — ٥٣) ، بدعوة اللجنة الى مواصلة أعمالها بشأن القضاء على انتشار الفقر والبطالة في البلدان النامية .

٢٦٥ — وتضطلع اللجنة بالاعمال المتعلقة بمشاكل أقل البلدان نموا من بين البلدان النامية ، عملا بقرارات الجمعية العامة ٢٥٦٤ (د — ٢٤) و ٢٧٢٤ (د — ٢٥) و ٢٧٦٨ (د — ٢٦) وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٧٢٦ (د — ٥٣) .

٢٦٦ — وطلبت الجمعية العامة ، في قرارها ٣١٧٧ (د — ٢٨) ، ان تمنح اللجنة اولوية عالية لدراسة وتقييم التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك التعاون العلمي والتقني بصفة خاصة .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٦٧ — من الضرورى ، لبلوغ هذا الهدف ، مسايرة المعلومات والدراسات التحليلية المتعلقة بجميع الجوانب المتصلة بالموضوع في عملية التنمية وحيث ان الموضوعات التي تختار للمناقشة المتعمقة تتغير من عام الى اخر ، ينبغي على الذين يعنون باعداد الدراسات التقنية ان يكونوا على درجة عالية من المرونة .

٢٦٨ — وسيجرى كل عام اعداد سلسلة من الوثائق التقنية لمساعدة لجنة تخطيط التنمية على القيام بمسؤوليتها . كما ستكون تلك الوثائق مفيدة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي والهيئات الحكومية الدولية الاخرى (بما في ذلك اللجان الاقليمية) ، وستحظى باهتمام مخططي التنمية ومقررى السياسة العامة . وبالاضافة الى ذلك ، ستطلب المؤسسات الخارجية القيام بأعمال البحث بشأن موضوعات مختارة ، وفقا لما صرح به قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٦٢٥ (د — ٥١) .

٢٦٩ — وسينشر كل عام عددان من ' مجلة تخطيط التنمية ' يستخلص بعض مادتهما من الاعمال المضطلع بها في هذا العنصر البرنامجي ، وبعضها الاخر من الاعمال المضطلع بها في العناصر البرنامجية ذات الصلة . وستنشر نتائج بعض هذه الاعمال بصورة مستقلة كبحوث فردية . وسيكون الهدف من المادة المنشورة في المجلة وفي البحوث الفردية مساعدة المخططين ومقررى السياسة العامة في البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الاثر المتوقع

٢٧٠ — يرجى ان تساعد هذه الاعمال في وضع السياسات المتعلقة بالنواحي الرئيسية للتنمية على كل من الصعيدين الدولي والقومي ، وفي كسب تأييد ذوى النفوذ في الجماهير لقضية التنمية ، وذلك عن طريق المبيعات من المنشورات التي تستهدف جمهورا عريضا من القراء .

البرنامج الفرعي ٨ : الخدمات الاستشارية لتخطيط التنمية

(أ) الهدف

٢٧١ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقديم المساعدة الفورية للبلدان النامية من أجل اقامة أو تعزيز اجهزة واجراءات التخطيط الخاصة بها ، ووضع خطط التنمية وتنفيذها ، وصياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والضريبية والمالية وكذلك الاصلاحات المتصلة بها (٢) .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٧٢ — على الرغم من ان معظم البلدان قد اكتسبت في العقدين الماضيين خبرة قيمة في التخطيط والادارة في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي وفي الميادين الضريبية والمالية الا ان الحاجة الى المساعدة لم تتضاءل . بل على العكس ، كانت احدى النتائج الرئيسية لتلك الخبرة تزايد الوعي بالمشاكل التي تواجه المخططين — وعلى سبيل المثال مشكلة التوفيق بين الاهداف المتعارضة لكل من النمو الاقتصادى وعدالة التوزيع ، أو السعي لزيادة الانتاج وزيادة العمالة الى اقصى حد . فقد تضخمت صعوبات تنفيذ الخطط بسبب ما طرأ من تزايد سرعة كل من التغير التكنولوجي والاقتصادى وتطلعات الجماعات السكانية ، كلما تفككت المجتمعات الكفافية وكلما انتشر التعليم . وعلى الرغم من ان كثيرا من الحكومات اصبحت قادرة على الاضطلاع بالبحوث الخاصة بها واستقدام المستشارين التقنيين ، الا انه من المرجح ان تظل غالبية البلدان النامية معتمدة لسنوات طويلة على المستشارين الخارجيين للمساعدة في المهام اليومية المتصلة بالتخطيط وتنفيذ الخطط . وستدعو الحاجة الى ايلاء اهتمام خاص للمهام الاستشارية المتعلقة بتنفيذ الخطط حتى يصبح التخطيط أداة فعالة لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعي .

(ج) السند التشريعي

٢٧٣ — يوجد السند التشريعي لانشطة المركز فيما يتعلق بالخدمات الاستشارية لتخطيط التنمية في قرارى الجمعية العامة ١٩٣٩ (د — ٢٣) و ٢٥٦٣ (د — ٢٤) وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٩٧٩ (د — ٣٦) بشأن توفير الخدمات الاستشارية استجابة لطلبات الحكومات في ميداني

---

(٢) المساعدة التقنية هي وسيلة من وسائل العمل وليست هدفا بذاتها . وفي الخطط المقبلة سيدرج وصف أنشطة المساعدة التقنية تحت الاهداف التي تسهم فيها هذه الانشطة .

Digitized by UNOG Library

التخطيط الاقتصادى والاسقاطات الاقتصادية . اما السند التشريعي للمساعدة التي يقدمها المركز في صدد المعونات الغذائية فوارد في قرارى الجمعية العامة ١٧١٤ (د — ١٦) و ٢٠٩٥ (د — ٢٠) اللذين انشئ بهما برنامج الاغذية العالمي ، وفي المادتين ١٧ (ب) و ١٧ (ج) من النظام العام الموضوع بموجب القرارين السابقين ، وكذلك في قرارات الجمعية العامة ٢٠٩٦ (د — ٢٠) و ٢١٥٥ (د — ٢١) و ٢٣٠٠ (د — ٢٢) و ٢٤٦٢ (د — ٢٣) بشأن المعونة الغذائية المتعددة الاطراف.

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٧٤ — استجابة للطلبات المتزايدة المقدمة من الدول الاعضاء سيستمر اعطاء أولوية عالية لمسألة توفير الخدمات الاستشارية في تخطيط التنمية والامور الضريبية والمالية . ويشمل ذلك تقديم المساعدة لبرنامج الامم المتحدة للتنمية وبرنامج الاغذية العالمي وغيرهما من الخدمات ، في عملية التقييم الشامل للمشاريع الرئيسية للتعاون التقني أو المعونة الغذائية ، وتوفير الخدمات الاستشارية المباشرة للحكومات التي تطلب ذلك في مجال التخطيط الاقتصادى والانمائي والمجالات الضريبية والمالية ، ودعم الجهود التي تبذلها الحكومات ، ولاسيما في اقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية ، لاقامة واستكمال الاجهزة والاجراءات التخطيطية الخاصة بها ، وأخيرا تقديم الدعم الملموس لمشاريع التعاون التقني على الصعد القومية ودون القومية والمتعددة الجنسيات ، في مجالات صياغة السياسات الاقتصادية العامة وتخطيط التنمية .

٢٧٥ — ويتوقف ناتج المساعدة التقنية لمركز تخطيط التنمية واسقاطاتها وسياساتها على الطلبات الواردة من حكومات البلدان النامية . بيد أن من الضرورى تزويد الحكومات والبلدان المقدمة لتبرعات ثنائية بمعلومات عن الخدمات النموذجية التي تستطيع الامم المتحدة ان تقدمها في مجال تخطيط التنمية . وستصدر وثيقة تتضمن مثل هذه المعلومات ، وسيتم تعميمها عن طريق الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة للتنمية بوسائل أخرى .

٢٧٦ — وسيولى اهتمام خاص لتنفيذ الخطط . وسيعد برنامج تدريبي وتستحدث تقنيات لتستخدمها أفرقة التخطيط . وستتم زيادة دعم المشاريع الميدانية عن طريق زيادة معدل تكرار الزيارات الميدانية واصدار مبادئ توجيهية لاجراءات التخطيط .

(هـ) الاثر المتوقع

٢٧٧ — ستزداد فعالية الخطط القومية نتيجة للتحسين الذى سيطرأ على كل من اجراءات التخطيط ، والدعم المقدم لمشاريع التخطيط ، وتنسيق أنشطة التعاون التقني فيما بين مختلف شعب ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومع الوكالات المتخصصة المعنية بالتخطيط القطاعي . وسيسهم التأكيد على تخطيط العمليات وعلى التنفيذ في جعل الخطط دائبة الحركة . ومن المتوقع ان تتحقق عند نهاية السبعينات من هذا القرن استمرارية عملية التخطيط في سائر البلدان التي تتلقى المساعدات من الامم المتحدة في مجال التخطيط الاقتصادى والاجتماعي . ومن المتوقع كذلك ان يحدث تقدم ملموس في اعداد الخطط السنوية وبرامج التنفيذ السنوية المنسقة مع الخطط المتوسطة الاجل ومع الميزانيات ، وكذلك في استحداث خطط تنمية المناطق (دون القومية) وخطط التنمية الريفية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٩ : صندوق الأمم المتحدة الخاص

(أ) التنظيم

' ١ ' أجهزة تقرير السياسة العامة

٢٧٨ — ان اجهزة تقرير السياسة العامة لهذا البرنامج هي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، يساعدهما مجلس محافظي الصندوق الخاص . ويتألف المجلس من ممثلي ٣٦ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في الوكالات المتخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تنتخبهم الجمعية العامة ، وهي تضع نصب عينيها ، في جملة أمور ، ضرورة وجود توازن بين تمثيل المتبرعين والمستفيدين المحتملين . والمجلس مخوّل انشاء لجنة تنفيذية للاشراف على عمليات الصندوق الخاص ، على أساس مستمر . ويرفع المجلس تقريرا سنويا الى الجمعية العامة ، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

' ٢ ' الأمانة

٢٧٩ — يمارس المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الخاص مسؤولية العمليات اليومية للصندوق الخاص ، وتساعده أمانة صغيرة .

' ٣ ' التنسيق والتعاون

٢٨٠ — تنص الأحكام المنظمة لعمليات الصندوق الخاص ، والواردة في المادة الخامسة ، من قرار الجمعية العامة ٣٣٥٦ (د — ٢٩) ، المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، على أن " يقوم المدير التنفيذي ، الى أقصى مدى ممكن ، باستخدام الخدمات الحالية للأمانة العامة للأمم المتحدة ، بما في ذلك أيضا خدمات اللجان الاقليمية ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . وللصندوق الخاص ان يستخدم كذلك خدمات الوكالات المتخصصة الأخرى حيثما كان ذلك مناسبا " .

٢٨١ — وقد استفادت أمانة الصندوق الخاص من تعاون المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي ، اللذين وفّرا المعلومات اللازمة لاعداد ملفات عن البلدان التي تطلب مساعدة من الصندوق الخاص ، ومن تعاون منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، التي قدمت هي أيضا مثل هذه المعلومات ، وساهمت في دراسة مشتركة عن أشد البلدان تأثرا .

(ب) الهدف

٢٨٢ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقديم المساعدة من الصندوق الخاص الى أشد البلدان تأثرا .

Digitized by UNOG Library

(ج) المشكلة المطروقة

٢٨٣ — هناك افتقار الى المعلومات الشاملة المستكملة ، على أساس مركزى ، بشأن أكثر البلدان تأثرا ، وبشأن البلدان التي تسعى لأن تدرج في تلك الفئة . وقد طلب عدد من هذه البلدان بنفسها ، الى الصندوق الخاص ، مساعدتها في جمع المعلومات المناسبة لتقديمها الى مجلس المحافظين بصدد طلباتها .

(د) السند التشريعي

٢٨٤ — يوجد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في : قرار الجمعية العامة ٣٣٥٦ (د — ٢٩) ، المادتان الأولى والسادسة ، الفقرتان ٢ و ٣ .

(هـ) الاستراتيجية والناتج

٢٨٥ — مطلوب من الصندوق الخاص تأمين توزيع موارده على أشد البلدان تأثرا توزيعا عادلا . وهذا يستلزم التأكد ، الى أقصى حد ممكن ، من مقدار ما يتلقاه المستفيدون المحتملون من مساعدة الصندوق الخاص من مصادر أخرى ، بغية توجيه هذه المساعدة الى البلدان التي تحتاج اليها أكثر من غيرها . وستطلب معلومات من الحكومات والمنظمات الدولية ، وتكمل بمعلومات تجمع موقعيا . وسيتألف الناتج من ملفات ودراسات وتقارير دورية عن حجم المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف التي تتلقاها أشد البلدان تأثرا ، وأحكام هذه المساعدة وشروطها .

البرنامج ٢ : تخطيط التنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا

البرنامج الفرعي ١ : الدراسات الاستقصائية والاستعراضية

(أ) الهدف

٢٨٦ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الأعضاء في تقييم تدابير السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية في منطقة افريقيا .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٨٧ — يجب رصد التقدم الاجتماعي والاقتصادي على المستويين القطري والاقليمي بصفة مستمرة من أجل تقدير فعالية تدابير السياسة الداخلية والخارجية ، وتحليل الترابط بين التنمية والسياسات العامة على المستويات القومية والاقليمية والعالمية . الا أن البلدان الافريقية ليست كلها في وضع يمكنها من اعداد دراسة استقصائية سنوية لاستعمالاتها الخاصة ولاستخدام البلدان الأخرى والمنظمات والوكالات الدولية ، وذلك لافتقارها الى الخبرة .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

٢٨٨ — تشكل استنتاجات اللجنة ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٧١ (د — ٢٥) ، وقرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٢١٨ (د — ١٠) وقرارها ٢٣٨ (د — ١١) ، أساس السند التشريعي لهذا البرنامج .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٨٩ — تحتفظ اللجنة بصلات تعاون وثيق مع ادارات التخطيط القومية ، والمصارف المركزية ، ومؤسسات البحث ، والمنظمات الدولية ، اما عن طريق الاتصال الشخصي أو المراسلات . وقد تم تنظيم " الدراسة الاستقصائية السنوية للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا " في جزأين : الجزء الأول ، وينقسم الى فرعين ، يتناول (أ) الحالة الاقتصادية والاجتماعية الدولية بصفة عامة والحالة الاقليمية الافريقية في هذا الاطار ، و (ب) مشكلة اقتصادية — اجتماعية افريقية معينة . أما الجزء الثاني فيتناول التطورات الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد افريقي . وستنشر الدراسة الاستعراضية والتقييمية للتقدم الاقليمي في اطار أهداف وسياسات عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية ، وهي دراسة تجرى مرة كل سنتين ، باعتبارها الجزء الأول من " الدراسة الاستقصائية السنوية " في كل من عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ . وتقدم اللجنة المساعدة التقنية في اعداد الدراسات الاستقصائية القومية كما تقدم المشورة والتدريب أثناء العمل .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٩٠ — تهدف الدراسات التقييمية الاقليمية ، بصفة أساسية ، الى اجراء حوار عن قرب ومشاورات منتظمة بين الدول الأعضاء في التجمعات الاقليمية ودون الاقليمية لمناقشة أسباب أوجه القصور ، ومدى ملاءمة التدابير الجديدة المقترحة ، والوسائل التي يمكن بها التأثير بشكل أكثر فعالية على الترتيبات والتدابير القائمة .

البرنامج الفرعي ٢ : الاستقصاءات والتخطيط

(أ) الهدف

٢٩١ — الهدف الرئيسي هو مساعدة الدول الأعضاء في استخدام الاستقصاءات والتخطيط باعتبارهما أدوات فعالة من أدوات السياسة العامة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٩٢ — أظهر تقييم جهود الانماء في أواخر الستينات بما لا يدع مجالا للشك ان الاهتمام كان منصبّا على البرامج الحكومية وحدها ، وحتى هذه كانت تحظى بمجرد اهتمام سطحي ، وان دمج العناصر الاقتصادية والاجتماعية المستصوب وتنمية المؤسسات قد لقيا اهمالا .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

٢٩٣ — يوجد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرارات اللجنة ١٠٥ (د — ٦) و ١٨٧ (د — ٩) و ٢٦٠ (د — ١٢) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٩٤ — أهم الاستراتيجيات هي : '١' تحليل مقارن لخطط التنمية الافريقية ؛ '٢' اعداد اسقاطات لاختبار معدلات النمو الممكنة للدول الافريقية ، بمراعاة العوامل المحلية والخارجية ؛ '٣' خدمة اجتماعات مؤتمر المخططين الافريقيين ؛ '٤' نشر المعلومات من خلال "النشرة الاقتصادية لافريقيا" ؛ '٥' الاضطلاع بدراسات خاصة ، على سبيل المثال ، عن العمالة والعمالة الناقصة (١٩٧٨) ؛ والهيئات العامة والشركات باعتبارها عناصر في تعزيز النمو (١٩٨١) ؛ وأنشطة اتحادات المنتجين ، ودراسة سلعتين في كل سنة من السنوات ١٩٧٧ الى ١٩٨١ ، للنظر في امكانية اقامة تعاون مماثل بشأنهما ؛ '٦' تنظيم اجتماعات في ١٩٧٨ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و١٩٨١ بغرض اقامة تجمعات جديدة للمنتجين بالنسبة للسلع التي ليس لها اتحادات قائمة .

البرنامج ٣ : اللجنة الاقتصادية لأوروبا

البرنامج الفرعي ١ : الخطط والبرامج الاقتصادية وآفاق المستقبل الاقتصادي

(أ) الهدف

٢٩٥ — الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو مساعدة الحكومات في اعداد الخطط والبرامج والاسقاطات والسياسات القومية ، وفي تحسين تقنيات التخطيط والبرمجة ، وفي تبادل المعلومات بشأن البرامج والخطط التي هي قيد الاعداد .

(ب) المشاكل المعاصرة

٢٩٦ — حين تتناول الحكومات ما يبرز من مشاكل جديدة وتشرع في وضع سياسات للمستقبل تكون خطط البلدان الأخرى وبرامجها ، والترابط بينها ، عادة ، ذات فائدة لها . ولم تعد اسقاطات المجاميع الاقتصادية الرئيسية التي تمتد لخمس أو لعشر سنوات على أساس استقراء الاتجاهات والعلاقات الهيكلية السابقة ، ملائمة الآن . وقد أصبحت ردود فعل الحكومات السياسية العامة ازاء الأحوال الجديدة ذات أهمية متزايدة الى حد انه كلما ازداد الترابط الدولي دعت الحاجة الى التعاون بين الحكومات في تقييم الاتجاهات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل في اقتصاد المنطقة .

(ج) الاستراتيجية والناتج

٢٩٧ — سيجرى تبادل سنوي للمعلومات والآراء بشأن اعداد وتنفيذ الخطط والبرامج والتوقعات

Digitized by UNOG Library

القصيرة الأجل والطويلة الأجل ، في اطار اللقاءات التي يجريها كبار المستشارين الاقتصاديين لدى حكومات دول المنطقة . وستعد دراسة اقتصادية شاملة عن آفاق المستقبل ، على أساس البحوث التي تجرى في مختلف مجالات النشاط الاقتصادى ، في صورتها الأوّلية في عام ١٩٧٧ ، وستكتمل في صيغتها النهائية في ١٩٧٨ . وستدرس مختلف جوانب هذه الدراسة في اجتماعات للخبراء وحلقات دراسية في ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، ويتوقع عقد أربع ندوات أو اجتماعات للخبراء ، على سبيل المتابعة ، أثناء فترة الخطة المتوسطة الأجل .

٢٩٨ — وستجرى دراسات عن : مشاكل المقومات الهيكلية الأساسية ؛ ومشاكل التخصص والتعاون الدولي ؛ والموارد البشرية ؛ والتنظيم الطويل الأجل للأنشطة الاقتصادية ، وستجرى دراسات بشأن المشاكل الطويلة الأجل في مجال المنتجات الأساسية والطاقة ، وربما يعقد اجتماع للخبراء . وستجرى دراسات أخرى بشأن العوامل الدولية في النمو على المدى الطويل .

٢٩٩ — وستدعم المساعدة المقدمة الى الحكومات في تحسين تقنيات التخطيط والبرمجة عن طريق نشر المعلومات عن خبرات حكومات منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في استخدام المنهجيات المناسبة في التخطيط المتوسط الأجل والطويل الأجل ، وفي البرمجة والاسقاطات ؛ ونشر المعلومات عن التقنيات الجديدة ؛ ورسم معالم نهج موحد لتحليل وتخطيط الانماء . وستعقد ندوتان أو ثلاث بشأن الأدوات والأساليب التي تستخدم في اعداد الخطط والبرامج والاسقاطات القومية كما سيجرى تبادل سنوى للمعلومات المرجعية بشأن نماذج التخطيط .

٣٠٠ — وستنشر سنويا " الدراسة الاقتصادية لأوروبا " و " النشرة الاقتصادية لأوروبا " (وفيها قسم خاص عن تنمية التجارة) ؛ كما ستنفذ مشاريع أبحاث خاصة عن مواضيع ذات أهمية خاصة ، لاسيما عن تجارة المنطقة .

البرنامج ٤ : اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

البرنامج الفرعي ١ : التحليل الاقتصادى والسياسات الاقتصادية

(أ) الهدف

٣٠١ — يهدف هذا البرنامج الى تقييم التنمية في أمريكا اللاتينية في ضوء تنفيذ الاستراتيجية الدولية للتنمية ، وتحليل امكانيات وحدود وتوقعات التنمية في أمريكا اللاتينية ؛ وتوفير مبادئ توجيهية أساسية للسياسة العامة الاقتصادية من أجل الاسراع في التنمية الاقتصادية — الاجتماعية ، وتدعيم مؤسسات التخطيط .

(ب) المشاكل المطروقة

٣٠٢ — لم تتوفر بعد الموارد اللازمة لتحليل عمليات التنمية في بلدان المنطقة وتقييمها — وخاصة منها البلدان الصغيرة . وتستدعي التغييرات التي تحدث في العلاقات بين البلدان الصناعية

Digitized by UNOG Library

والبلدان المتخلفة استخدام أدوات وسياسات مصقولة لم توضع أسسها بعد . كما أن العوامل التي تؤثر على معدل التنمية الاقتصادية وعائدها وتوزيع ثمارها ليست معروفة بدرجة كافية .

٣٠٣ — وقد اقتصرت دراسات التنمية الاقتصادية في السنوات الأخيرة على تحليل عام لمتغيرات معينة تتناول النواحي الكلية في الاقتصاد ولكنها لم تتناول على نحو منهجي دراسة وتقييم السياسات القصيرة الأجل وصلتها بالأهداف ذات المدى الأطول . وتجد في نفس الوقت أن من أهم العوامل التي تقف وراء أوجه القصور في عملية التخطيط ضعف الصلة بين التخطيط المتوسط الأجل والسياسات القصيرة الأجل .

٣٠٤ — ان الأمم المتحدة تعمل حاليا على احداث تحولات في النظام الاقتصادي الدولي الحالي . وقد نتج عن طبيعة وحجم التغيير المطلوب ، والتركيز على الجوانب الدولية صعوبات ناجمة عن نقص في المعلومات وفي الأساليب التحليلية المناسبة .

٣٠٥ — ومازال عدد البلدان التي لديها اسقاطات منهجية للاقتصاد في كلياته على الأجلين المتوسط والطويل قليلا . ولا يكفي وجود اسقاطات لكل بلد ؛ فالترابط الذي هو من صلب التجارة الخارجية والتمويل يتطلب وجود نظرة استعراضية شاملة سواء للمنطقة أو لبقية العالم ، وهو أمر لا يحدث على المستوى القومي .

(ج) السند التشريعي

٣٠٦ — قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٢٩٠ (د — ١٣) و ٣١٠ (د — ١٤) و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ (د — ١٥) هي السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٣٠٧ — ستسعى " الدراسة الاستقصائية الاقتصادية " السنوية الى تحديد وتقديم تحليل منهجي لملامح التنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية وأسبابها وتوقعاتها ، في اطار الاتجاهات الاقتصادية العالمية ولاسيما الاتجاهات في البلدان الصناعية . وستستخدم طرق موحدة للتحليل كلما أمكن ذلك ليمكن بها تقييم الاقتصادات القومية بأسلوب مقارن . وسيجرى تقييم ودراسة للصعوبات التي تواجهها ، وكذلك لتصميم وتطبيق السياسات الراهنة في الانتاج والعمالة والتمويل والأسعار والدخول وموازين المدفوعات .

٣٠٨ — وستقدم المساعدة الى الدول الأعضاء في اجراء دراسة منهجية للتوقعات الاقتصادية العالمية على الأجلين المتوسط والطويل ، ولاسيما ما يتعلق منها بالتطورات في القطاع الخارجي . وسيجرى استخدام التقنيات التحليلية مما سيتيح للبلدان الاستفادة من المعلومات والاسقاطات العالمية . وستتلقى حكومات المنطقة معلومات عن أساليب الاسقاط وامكانية التوسع فيها . وستوفر لها معلومات عن أمريكا اللاتينية بشكل عام وعن المناطق الفرعية فيها ، وسيساعد ذلك في توجيه التنبؤات . وستواصل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية الاشتراك في استعراض وتقييم عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية .

Digitized by UNOG Library

٣٠٩ — وستجرى دراسة لأبرز الملامح في عدد من النماذج التي أعدتها البلدان النامية والتي يمكن تحويرها لتتفق مع احتياجات بلدان المنطقة ، وفي النماذج القائمة التي تستخدمها بلدان أمريكا اللاتينية . وفي دراسة أخرى سيجرى تحليل للقطاع العام (المشاريع العامة) في أربعة من أقطار أمريكا اللاتينية وتقييم أثرها على هيكل الاقتصاد وتنميته . كما ستتعرض دراسة أخرى ، بدأت فعلا ، الى توفير البيانات عن توزيع الدخول مع الاهتمام خاصة بمفهوم " الفقر المدقع " ، وتحليل هذه البيانات . وستقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية باعداد نماذج للسياسة الاقتصادية على الأجلين الطويل والقصير . وستتضمن بعض هذه النماذج فكرة وجود ضروب مختلفة من التنمية ، وسيكون من أهدافها البارزة تحقيق توزيع للدخل يكون أكثر انصافا .

٣١٠ — وسيجرى تطوير الأساليب التي لاتزال في مرحلة التجربة ، واستخدامها في دراسة أدوات الخطط الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل ومدى قابليتها للتطبيق والعواقب التي تترتب عليها . وهذه الأساليب هي : مؤشرات واستراتيجيات التغيرات الهيكلية ، والاطار النظري العام لحساب " التكاليف الاجتماعية " . وستحلل ، باستخدام هذه الأساليب ، الافتراضات الأساسية للتنمية الاقتصادية البديلة على المدى الطويل .

(هـ) الأثر المتوقع

٣١١ — من المأمول أن تؤدى أنشطة البرنامج الى تحسين تقنيات التخطيط ووسائله ، وكذلك ادخال تحسينات على القاعدة الاحصائية والمعلومات النوعية المتاحة ، وعلى المنهجيات والمؤشرات المستخدمة في تحليل السياسات قصيرة الأجل وتقييمها . كذلك يؤمل في التوسع في استخدام النماذج الاقتصادية الرياضية في تشكيل السياسة العامة على الأجلين الطويل والقصير .

البرنامج الفرعي ٢ : تمويل التنمية

(أ) الهدف

٣١٢ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة بلدان أمريكا اللاتينية على اعادة تنظيم قطاعاتها المالية .

(ب) المشكلة المطروقة

٣١٣ — تقل المبالغ المخصصة للاستثمار عن المطلوب ، رغم وجود فوائض كبيرة ، اما غير منتجة أو مساء استخدامها ، مما يؤدى الى تبديد الموارد المالية .

(ج) السند التشريعي

٣١٤ — قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٢٩٠ (د — ١٣) هو السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

٣١٥ — ستجرى دراسة ناقدة لأحوال القطاعات المالية في أمريكا اللاتينية وللتغييرات التي يجـــرى ادخالها . وستستخدم المنشورات والاشتراك في الحلقات الدراسية كوسائل للحصول على معلومات بشأن النتائج العملية لهذه التغيرات .

(هـ) الأثر المتوقع

٣١٦ — هذا مجال تعمل فيه وكالات دولية أخرى ، ومن المتوقع زيادة أثر هذه الأعمال على أنماط السياسة النقدية والمالية في المنطقة .

البرنامج الفرعي ٣ : التنمية الاقليمية

(أ) الهدف

٣١٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى رسم سياسات تحدد الضروب البديلة للتنمية الاقليمية .

(ب) المشكلة المطروقة

٣١٨ — لا توجد أجهزة تعمل على بعث النشاط في المناطق المتخلفة والقضاء على " جيـــوب الفاقة " ، وان وجدت فهي لا تعمل بطريقة مرضية .

(ج) السند التشريعي

٣١٩ — قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٢٩٠ (د — ١٣) هو السند التشريعي للأنشطة ، التي سيضطلع بها ضمن هذا البرنامج .

(د) الاستراتيجية والناتج

٣٢٠ — تجرى حاليا دراسة عن اعمال النظام الاقليمي الأرجنتيني . وبناء على نتائج هذه الدراسة سيعد نموذج للتحليل النوعي للنتائج التي تترتب على اتباع ضروب بديلة للتنمية الاقليمية . والغرض من ذلك على وجه الخصوص هو : '١' الوصول الى تعريف أكثر دقة " للمشكلة الاقليميـــة " ؛ '٢' اجراء تقييم ناقد ، وتحديد دواعي الفشل أو أوجه القصور في بعض سياسات التنمية الاقليمية التي اتبعت حتى الآن تحديدا مبدئيا ؛ '٣' شمول البعد الاقليمي بشكل واضح في تحليـــل ضروب التنمية القومية . وسيصدر هذا كله في نشرة واحدة أو عدة نشرات .

(هـ) الأثر المتوقع

٣٢١ — من المأمول أن يساعد تحليل الحالة الأرجنتينية كلا من الباحثين والحكومات على تنـــاول مشاكل التنمية الاقليمية بطريقة أكثر فعالية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٥ : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ١ : استعراض الاتجاهات وتقييمها

(أ) الهدف

٣٢٢ — الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي هو استعراض وتقييم الاتجاهات الاقتصادية الراهنة وجهود التخطيط الانمائي في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

(ب) المشكلة المطروقة

٣٢٣ — لاشك ان الزيادة الحادة في عوائد النفط لدى البلدان المصدرة للنفط في المنطقة سوف تزيح احد العراقيل الرئيسية من طريق التنمية وتساعد في التعجيل بتقدم هذه البلدان . الا ان بعض العراقيل الاخرى لا يزال قائما ، وخاصة النقص في القوى العاملة الماهرة والمدربة ، والاعتماد على الخبرة الفنية المستوردة ، والحاجة الى تحديد الاطار المؤسسي . وقد أخذت جميع بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بتخطيط التنمية ، في شكل من الاشكال . ويحتاج الامر الى استعراض تجربة كل بلد في مجال تخطيط التنمية ، من أجل تقييم مدى نجاح كل منها في التغلب على هذه المعوقات وغيرها .

(ج) السند التشريعي

٣٢٤ — يوجد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) ؛ وقرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٨٩٦ (د — ٥٧) و ١٩١١ (د — ٥٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٣٢٥ — ستصدر تقارير عن الاتجاهات الاقتصادية الحديثة والتطورات الراهنة في غربي آسيا . وسيولى اهتمام خاص الى جهود وسياسات التخطيط الانمائي في ضوء استراتيجية التنمية الدولية وبرنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وسترتب زيارات ميدانية لجمع المعلومات ولمناقشة موضوعات التنمية الاقتصادية مع السلطات المختصة في المنطقة ، ولتمكين السلطات المختصة من تبادل الخبرات في مجال تخطيط التنمية والسياسات الاقتصادية . ومن المتوقع ان يتيح هذا بدوره الفرصة لزيادة كفاءة وكالات التخطيط القومي في اعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها .

البرنامج الفرعي ٢ : المساعدة والتدريب

(أ) الهدف

٣٢٦ — الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي هو تقديم المساعدة والتدريب في مجال اعداد

Digitized by UNOG Library

الخطط وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها ، مع الاهتمام بصفة خاصة باحتياجات أقل البلدان نموا من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

(ب) المشكلة المطروقة

٣٢٧ — لا تزال معظم دول المنطقة مضطرة الى اللجوء الى الخبرة الاجنبية والدولية لمساعدة موظفيها المحليين في اعداد خطط شاملة متسقة . وحتى في الدول التي يقوم بوضع الخطط فيها موظفون محليون وجد ان من المفيد السعي الى المشاركة على نطاق أوسع في تقييم الخطة كوثيقة ، وفي تنفيذها فيما بعد . ثم ان ممارسة التخطيط الشامل في الجمهورية العربية اليمنية واليمن الديمقراطية ، وعمان ، والامارات العربية المتحدة ، وقطر ، والبحرين لم تبدأ الا مؤخرا ، ولذلك لم تستقر فيها بعد الترتيبات المؤسسية اللازمة لاعداد الخطة وتنفيذها ومتابعتها ، وكذلك الاطر اللازمة .

(ج) السند التشريعي

٣٢٨ — يتمثل الاساس التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) ، وقرارها ٣١٧٤ (د — ٢٨) ؛ وقرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٦٢ (د — ٣) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٣٢٩ — من المخطط القيام بالانشطة التالية :

'١' مساعدة البلدان الاعضاء وخاصة أقلها نموا ، في اعداد خططها للتنمية ؛

'٢' الاشتراك في بعثات لتقييم المشاريع وفي الدورات التدريبية في هذا المجال ؛

'٣' الاعداد للمؤتمرات القومية والاقليمية بشأن تخطيط التنمية ، والاشتراك فيها ؛

'٤' تنظيم الحلقات الدراسية ، او المساهمة فيها ، بشأن تقييم المشاريع وتخطيط التنمية بوجه عام ؛

'٥' دعم المشاريع الاقليمية التي تقع ضمن اختصاص اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بموجب برنامج اللامركزية ، والمساعدة في تشغيلها ؛

'٦' الاشتراك في بعثات مختلفة الى البلدان الاعضاء ؛

'٧' التعاون مع صناديق ومؤسسات التنمية القومية الاقليمية في أى عمل يتصل بتخطيط التنمية .

'٨' الاشراف على الاعمال الاستشارية .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الاثر المتوقع

٣٣٠ — ينتظر ان يتحقق ، من خلال الانشطة السالفة الذكر ، اعداد الخطط القومية بشكل أكثر اتساقا وواقعية ، وان تكتسب الاطر الوطنية للموظفين المشتغلين في اعداد وتنفيذ الخطط خبرة أكثر اتساعا عن طريق حلقات التدريب أو التدريب أثناء العمل ، وان يخضع عنصر المشاريع في خطط التنمية لتدقيق أكثر وعيا .

البرنامج الفرعي ٣ : التخطيط المنظورى

(أ) الهدف

٣٣١ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى القيام بأبحاث ، ومساعدة بلدان المنطقة ، في مجال التخطيط المنظورى ، مع اعطاء اهتمام خاص لاقل البلدان نموا في المنطقة .

(ب) المشكلة المطروقة

٣٣٢ — تقوم الحاجة ، بالاضافة الى الخطط القومية المتوسطة الاجل التي تضعها بلدان المنطقة ، الى تخطيط منظورى وذلك لدراسة امكانيات التنمية بوجه عام ، في السنوات العشر أو العشرين القادمة ، والخيارات المتاحة وترتيب الاولويات . وينبغي ان تعد الخطط المتوسطة الاجل القادمة في ضوء الخطة المنظورية . وقل ان تجد في الوقت الحاضر من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من بدأ العمل في تخطيط منظورى أو أعد استراتيجيات كاملة للتنمية .

(ج) السند التشريعي

٣٣٣ — يوجد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٣٥٠٨ (د — ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ .

(د) الاستراتيجية والناتج

٣٣٤ — سيقوم البرنامج باجراء أبحاث عن استخدام تقنيات التخطيط البعيد المدى في الخطط القومية والاقليمية في بلدان المنطقة ، وستقدم المساعدة الى البلدان الاعضاء في وضع استراتيجيات التنمية . وسيتعاون البرنامج مع البرامج الموضوعية الاخرى التي تقوم بها اللجنة في اعداد خطط منظورية قطاعية .

(هـ) الاثر المتوقع

٣٣٥ — سيمكّن البحث في مجال التخطيط المنظورى من القاء الأضواء على امكانيات التنمية على الصعيدين القومي والاقليمي ، كما سيساعد في تحديد اولويات التنمية ، والاختيارات المتاحة .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٤ : تنسيق الخطط والتعاون الاقليمي

(أ) الهدف

٣٣٦ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى العمل على تنسيق الخطط وتشجيع التعاون الاقليمي في مجال تخطيط التنمية .

(ب) المشكلة المطروقة

٣٣٧ — أبرمت بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ترتيبات ثنائية ومتعددة الاطراف تهدف الى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادى . وتركز هذه الترتيبات ، بما فيها السوق العربية المشتركة ، على تحرير التجارة . وفي العامين الاخيرين اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية نهجا جديدا ازاء تنسيق الخطط بين اعضائه واقامة مشاريع اقليمية على نطاق واسع تخدم أكثر من بلد واحد . وقد أقيم عدد من المؤسسات الاقليمية (تحت رعاية جامعة الدول العربية) له تأثير مباشر على تخطيط التنمية في المنطقة . ونظرا للحجم الاقتصادى الصغير لبلدان المنطقة ، ولان مواردها يكمل بعضها بعضا ، فان تنسيق الخطط والتعاون في تخطيط التنمية هما أمران ممكنان ومطلوبان . ويمكن اتخاذ المزيد من التدابير الفعّالة في هذا المجال خاصة في تنسيق الاستثمارات.

(ج) السند التشريعي

٣٣٨ — يتمثل الاساس التشريعي للانشطة المضطلع بها ضمن هذا البرنامج الفرعي في قرار الجمعية العامة ٣١٧٧ (د — ٢٨) وقرارها ٣٣٦٢ (د ٧ — ٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٣٣٩ — ستدرس اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا المبادرات التي اتخذتها البلدان الاعضاء والمؤسسات الاقليمية في هذا المجال وستشترك في حلقات دراسية ومؤتمرات واجتماعات تقنية وبعثات استشارية .

(هـ) الاثر المتوقع

٣٤٠ — ينتظر ان تسفر هذه الانشطة عن التقليل ما أمكن من الازدواج غير الضرورى والمكلف في خطط التنمية القومية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٦ : تخطيط التنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى

البرنامج الفرعي ١ : الاستراتيجيات والتقنيات والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالتنمية

(أ) الهدف

٣٤١ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الأعضاء في النهوض بالتنمية من خلال تعزيز فهم طبيعة وأداء الانماط والاستراتيجيات البديلة للتنمية ، التي تأخذ بها البلدان الأعضاء في اللجنة او المتاحة لها ، وكذلك مساعدتها في اتباع تقنيات تخطيطية افضل .

(ب) المشكلة المطروقة

٣٤٢ — حدثت في بداية عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية تغيرات بارزة في ادراك عدة بلدان بالمنطقة لطبيعة المشاكل الاقتصادية ؛ ثم تلا ذلك تغيرات واضحة في مدى توفر الموارد ، وخاصة في التجارة مع باقي العالم . وتستدعي هذه الأحداث مجتمعة تغييرات كبيرة في استراتيجيات التنمية.

(ج) السند التشريعي

٣٤٣ — يتمثل السند التشريعي في اختصاصات لجنة تخطيط التنمية .

(د) الاستراتيجية والناتج

٣٤٤ — تتكون الاستراتيجية من : ' ١ ' الدراسات : دراسات مقارنة لاستراتيجيات التنمية الحالية في بلدان مختارة من بلدان المنطقة ، في ضوء اهداف التنمية التي يضعها كل بلد ، ودراسات عن عمليات التنمية (المناهج والوسائل) ، وتنفيذ الخطة وادارة التنمية في بلدان المنطقة ، وعن السياسات الاقتصادية المتوسطة الاجل والقصيرة الاجل وتدابير التنظيم الاقتصادى ؛ وعن الاتجاهات الطويلة الاجل في التنمية الاقتصادية . ' ٢ ' اصدار نشرة كل سنة ، أما " الدراسة الاستقصائية " أو " استعراض السنتين " ، واصدار " النشرة الاقتصادية " وهي ربع سنوية ، واصدار دراسات فردية عن مشاكل معينة من مشاكل التنمية ؛ وعقد اجتماعات سنوية لفريق الخبراء المعني بسياسة التنمية والتخطيط ، واجتماعات دورية للجنة تخطيط التنمية ، للمساعدة في اعداد مادة " الدراسة الاستقصائية " ، ولاستعراض عمل الشعبة ، وللنظر في الاتجاهات الرئيسية لسياسة التنمية وتخطيط التنمية في المنطقة . ' ٣ ' عقد حلقات دراسية وتدريبية للمخططين من مستوى تقرير السياسة والمستوى المتوسط في المنطقة . ' ٤ ' عقد اجتماعات لكبار الموظفين الحكوميين على أعلى مستويات سلطة تخطيط التنمية . ' ٥ ' تقديم المساعدة التقنية في التخطيط الى البلدان الاعضاء .

(هـ) الأثر المتوقع

٣٤٥ — تحسين العمليات والاستراتيجيات والتقنيات المتعلقة بتخطيط التنمية في بلدان المنطقة .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ : التعاون الاقتصادى

(أ) الهدف

٣٤٦ — الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي هو تشجيع التعاون الاقتصادى على المستوى دون الاقليمي في تخطيط التنمية بين البلدان الاعضاء .

(ب) المشكلة المطروقة

٣٤٧ — تدعو الحاجة الى استكشاف فرص التعاون الاقليمي ودون الاقليمي واسترعاء نظر الدول الاعضاء اليها . وتوجد هذه الفرص على وجه الخصوص في التجارة والتنمية الصناعية والنقل وقطاعات الخدمات ، وقد يكون لها اثرها على الاقتصاد برمته .

(ج) السند التشريعي

٣٤٨ — السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو اختصاصات لجنة تخطيط التنمية ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ١٥٤ (د — ٣١) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٣٤٩ — تتكون الاستراتيجية من : '١' دراسات عن المدى المتاح للتعاون بين مجموعات معينة من بلدان المنطقة، وعن أوجه جديدة من التعاون ، وعن التعاون في قطاعات معينة ؛ '٢' حلقات دراسية وتدريبية لمجموعة من القطاع العام والقطاع الخاص من المهتمين باقامة التعاون أو باستقصاء وسائل تحسينه ؛ '٣' المساعدة في اجراء المفاوضات والمباحثات التي تهدف الى انشاء ترتيبات رسمية للتعاون ولتنسيق الخطط .

البرنامج الفرعي ٣ : تحويلات الموارد المالية الخارجية

(أ) الهدف

٣٥٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الاعضاء في وضع سياسات مناسبة وفعالة فيما يتعلق بالمساعدة الاجنبية والاستثمارات الاجنبية المباشرة.

(ب) المشكلة المطروقة

٣٥١ — ستظل المساعدة الاجنبية بالوسائل الرسمية وكذلك الاستثمار الاجنبي المباشر من القطاع الخاص ، طوال فترة الخطة المتوسطة الاجل ، عنصرا هاما مكملا للموارد المحلية للتنمية . ولم تكن هذه التدفقات الرأسمالية الخارجية تستخدم في الماضي بشكل فعّال بسبب مشاكل منها المساعدة المشروطة وعدم امكان الاعتماد على التدفقات الخارجية . وقد اصبحت الشركات عبر الوطنية

Digitized by UNOG Library

في السنوات الاخيرة أهم مورد للاستثمار الاجنبي المباشر ، مما خلق مشاكل للدول المضيفة من بينها الممارسات التجارية التقييدية والتهرب من الضرائب .

(ج) السند التشريعي

٣٥٢ — يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من دورتي الجمعية العامة الاستثنائيتان السادسة والسابعة .

(د) الاستراتيجية والناتج

٣٥٣ — بالنسبة للمساعدة الاجنبية : '١' دراسات لمقارنة أثر تدفقات المساعدة الاجنبية على القطاعات المختلفة في البلدان الاعضاء ؛ وآثار اتجاهات برامج مساعدات التنمية والمشاكل المتصلة بها ؛ ودراسات عن مدى العلاقة بين المشاكل الاقتصادية الهيكلية للبلدان المتبرعة في منطقة اللجنة من جهة ، وتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة وبرامج مساعدات التنمية في البلدان النامية من جهة أخرى ؛ '٢' حلقات دراسية وتدريبية لمقرري السياسة العامة المختصين بسياسات تقديم المعونة واستخدامها .

٣٥٤ — وفيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر : '١' دراسات عن الشركات عبر الوطنية في كل صناعة وفي كل قطاع ، تهدف الى التوصية بسياسات ترمي الى مواجهة المشاكل التي يجرى تحديدها ؛ ودراسات مماثلة لامكانات الاستثمار الخاص الاجنبي فيما يتصل بالتوسع في التجارة الاقليمية والتجارة بين بلدان الاقليم ؛ '٢' حلقات تدريبية ودراسية لمقرري السياسة العامة في المنطقة المختصين بسياسات الاستثمار الاجنبي .

(هـ) الاثر المتوقع

٣٥٥ — تحسين استخدام تدفقات المساعدة الحالية وربما مستوى هذه التدفقات ، وتحسين السياسات التي ترمي الى احكام الرقابة على المجالات ذات المشاكل في الاستثمار الاجنبي الخاص المباشر .

البرنامج الفرعي ٤ : النظم الادارية

(أ) الهدف

٣٥٦ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الاعضاء في المنطقة في تعزيز مقدرة نظمها الادارية على تقديم مساندة فعالة لجهودها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(ب) المشكلة المطروقة

٣٥٧ — مما يعوق النهج المتكامل للتنمية استمرار تأثر النظم الادارية القومية بالتوجيه الذى دأبت

Digitized by UNOG Library

عليه فيما قبل الاستقلال ، مما لا يمكنها من التكيف بسهولة مع المضامين السياسية والاجتماعية والاقتصادية السريعة التغير .

(ج) السند التشريعي

٣٥٨ — يمثل قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) و ٢٨٤٥ (د — ٢٦) ، الاساس التشريعي للانشطة المضطلع بها ضمن هذا البرنامج الفرعي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٣٥٩ — تتكون الاستراتيجية من : '١' القيام مباشرة أو بالتعاون مع المركز الآسيوى للتنمية وغيره من المؤسسات الاقليمية ، بدراسة المشاكل والقضايا القائمة في هذه المجالات والتوصل الى مناهج مناسبة لايجاد الحلول والى خطوط توجيهية للعمل ؛ '٢' تقديم المشورة والمساعدة الى بلدان مختارة . وقد تحددت جوانب معينة من الناتج المخطط تحقيقه من خلال هذه الاستراتيجية في كل من المجالات الآتية : التخطيط الادارى ، ترشيد الهياكل التنظيمية ، تعزيز الطاقات التدريبية ، التغيرات في نظم الموظفين ، ادارة المشاريع العامة ، التنمية الريفية .

(هـ) الاثر المتوقع

٣٦٠ — يجب ان تكون الاستراتيجية التي تهدف الى تحسين القدرة الادارية لدى البلدان الاعضاء على التنمية . استراتيجية طويلة المدى ، وليس من العملي في هذه المرحلة محاولة تحديد الاثر المتوقع لهذه الاستراتيجية ، الا انها ينبغي أن تساعد حكومات الدول الاعضاء ، في نهاية المطاف ، على تحسين عملياتها فيما يتعلق باتخاذ القرارات .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع

الاغاثة في حالات الكوارث

التنظيم

ألف — اجهزة تقرير السياسة العامة

٣٦١ — تقوم الجمعية العامة بتقرير السياسة العامة على اساس توصيات المجلس الاقتصادى والاجتماعي والتقرير السنوى للامين العام عن مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة .

باء — الامانة

٣٦٢ — تم ، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨١٦ (د — ٢٦) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، انشاء مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث في عام ١٩٧٢ ، بميزانية متواضعة . الا ان الجمعية العامة قررت في دورتها التاسعة والعشرين ، بمقتضى القرار ٣٢٤٣ (د — ٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ تزويده بموارد اضافية ينبغي تدبيرها من التبرعات خلال الفترة من ١٩٧٥ حتى نهاية ١٩٧٧ . وقد مكنت هذه الموارد من توسيع المكتب الذى اصبح يضم الان شعبة لتنسيق الاغاثة وشعبة الاتقاء والتخطيط كما مكنت من انشاء مركز مواصلات في جنيف مزود بمعدات خاصة من اجل استقبال المعلومات المتعلقة بالكوارث وفحصها وارسالها الى الحكومات والوكالات المتبرعة .

٣٦٣ — وفي الدورة الثلاثين قررت الجمعية العامة ان تنشئ في نطاق الصندوق الاستئماني للتبرعات الموجود حاليا ، والمنشأ بمقتضى القرار ٣٢٤٣ (د — ٢٩) حسابين فرعيين جديدين لزيادة المبالغ المتاحة في الميزانية العادية لتقديم المساعدة الطارئة للبلدان المنكوبة بالكوارث ولتزويد مكتب الاغاثة باموال لتقديم مساعدة تقنية للحكومات فيما يتعلق باتقاء الكوارث والتخطيط لمواجهتها قبل وقوعها . والمبالغ المستهدفة لهذا الصندوق في فترة السنتين ١٩٧٦—١٩٧٧ هي ٤٠٠ ٠٠٠ دولار للمساعدة الطارئة يقابلها مبلغ مماثل في الميزانية العادية و ٦٠٠ ٠٠٠ دولار للمساعدة التقنية .

تنسيق السياسات والبرامج

٣٦٤ — تتمثل الوظيفة الرئيسية لمكتب الاغاثة في رصد وتنسيق انشطة منظومة الامم المتحدة والمنظمات الحكومية فيما يتصل بالاغاثة في حالات الكوارث ، والتخطيط لمواجهة الكوارث قبل وقوعها ، واتقاء الكوارث .

Digitized by UNOG Library

٣٦٥ــ اما فيما يتعلق بتنسيق الاغاثة فان مكتب الاغاثة يفيد افادة كاملة من امكانيات البرامج والوكالات الاخرى . ويمثل مكتب الاغاثة في البلد المنكوب بالكوارث الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ويعمل ممثلو مكتب الاغاثة الموفدون الى مثل هذه البلدان للمساعدة في تقدير الاضرار والاحتياجات من الاغاثة تحت رئاسته وبالتعاون مع موظفيه ومع ممثلي البرامج والوكالات الاخرى . وتأتي المعلومات التي يتلقاها مكتب الاغاثة عن الاحتياجات من الاغاثة في حالات الكوارث من برامج ووكالات الامم المتحدة المتخصصة الاخرى وفقا لطبيعة هذه الاحتياجات . ثم يقوم مكتب الاغاثة بعد ذلك باتخاذ الترتيبات مع احدى الحكومات المتبرعة او احد الخطوط الجوية لتدبير وسيلة نقل امدادات الاغاثة الى مكان الكارثة .

٣٦٦ــ وعلى مستوى السياسة العامة ، يقوم المنسق او ممثلوه لدى مناقشة الامور التي تهم مكتب الاغاثة بالاشتراك في اجتماعات مجالس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة والوكالات المتخصصة .

البرنامج الفرعي ١ : الاغاثة في حالات الكوارث

(أ) الهدف

٣٦٧ــ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تعبئة انشطة الاغاثة في حالات الكوارث التي تمارسها المنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة وتوجيهها وتنسيقها مع انشطة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية .

(ب) المشكلة المطروقة

٣٦٨ــ ضرورة ضمان استجابة فورية وفعالة لاحتياجات حكومات البلدان المنكوبة بالكوارث عن طريق الاستعمال الفعال لموارد منظومة الامم المتحدة وموارد البلدان المتبرعة المحتملة والمنظمات غير الحكومية .

(ج) السند التشريعي

٣٦٩ــ تأذن الفقرة الاولى من قرار الجمعية العامة ٢٨١٦ (د ــ ٢٦) منسق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث بالقيام ، في جملة امور ، بما يلي :

" (ب) تعبئة انشطة الاغاثة التي تؤديها مختلف المنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة وتوجيهها وتنسيقها استجابة لطلب الاغاثة الذى تقدمه الدولة المنكوبة ؛

. . .

" (هـ) مساعدة حكومة البلد المنكوب على تقدير احتياجاتها للاغاثة وسواها ، وتقييم اولوياتها ، ونشر هذه المعلومات على المتبرعين المرتقبين وغيرهم ممن يعنيهم الامر ، والقيام بدور المركز المنسق لتدابير المساعدة المقدمة او المنتواة من جميع مصادر العون الخارجي ؛ " .

وقد أكدت هذه الولاية مرة أخرى في الفقرة ١ من القرار ٣٢٤٣ (د ــ ٢٩) .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

٣٧٠— يمكن ان يفترض في ضوء تجربة السنوات الاربع الماضية ان مكتب الاغاثة سينشغل خلال فترة السنوات الاربع القادمة بالتعبئة النشطة لاغاثة الكوارث لما يقدر بنحو ٦٠ الى ٧٠ حالة من حالات الكوارث الكبيرة ، وبتنسيق جهود الاغاثة فيما يتصل بنحو ٤٠ أو ٥٠ حالة من حالات الكوارث الاقل حدة .

٣٧١— وسيطلب الى مكتب الاغاثة ايفاد فريق تقييم يتألف من اثنين او ثلاثة من موظفيه الى مواقع الكوارث الكبيرة وربما في ١٣ الى ١٥ مناسبة كل عام . وسيقوم مكتب الاغاثة في كافة حالات الكوارث بدور مركز تبادل المعلومات عن احتياجات البلد المعني والتبرعات المحتملة ، فيما بين الوكالات المشتركة في هذه العملية والبلدان المتبرعة . كما سيقوم باتخاذ الترتيبات لنقل امدادات الاغاثة ومناشدة البلدان المتبرعة والوكالات المشتركة تقديم مساعدة خاصة عند الاقتضاء .

٣٧٢— وبوسع مكتب الاغاثة ايضا ، في الحالات الشديدة الالحاح ، ان يقدم كميات محدودة من المساعدة الطارئة تصل الى ٣٠٠٠٠٠ دولار في كل حالة من حالات الكوارث في بلد ما خلال عام واحد .

٣٧٣— وعن طريق الافادة من الخبرة المكتسبة من كل حالة من حالات الكوارث يسعى مكتب الاغاثة ، على اساس دائم ومستمر ، الى تحسين اساليبه فيما يتعلق بالاغاثة في حالات الكوارث وتنسيقها . وتتضمن التدابير المحددة الرامية الى تحقيق هذه الغاية ما يلي :

(أ) تعزيز قدرة الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي وموظفيه في كل بلد عرضة للكوارث على القيام ، بالتنسيق مع الحكومة المعنية ومع الوكالات الاخرى ، بتقدير الاضرار والاحتياجات من الاغاثة ؛

(ب) تحسين الترتيبات التي تتخذ حاليا مع البلدان المتبرعة قبل وقوع الكوارث ؛

(ج) تحسين المواصلات بين المناطق التي تقع فيها الكوارث ومكتب الاغاثة في جنيف وبين مكتب الاغاثة ومصادر التبرعات ؛

(د) اجراء تقييم منهجي لتجربة كل كارثة وتوزيع نتائج هذه التقييمات على الحكومات والوكالات المعنية .

(هـ) الأثر المتوقع

٣٧٤— ينبغي ان يؤدى تنفيذ هذا البرنامج الى الحد من الاثار المترتبة على حالات الكوارث من حيث ما يعانيه الناس من آلام وما يلحق بالممتلكات من اضرار ومن حيث فترة الشلل الاقتصادى التي تعقب وقوع الكارثة . وينبغي ان تؤدى الترتيبات الرامية الى تقييم وتنسيق الاغاثة في حالات الكوارث والاشراف عليها على نحو افضل الى زيادة تدفق المعونة المقدمة الى المناطق المنكوبة عن طريق المنظمات الدولية . كما ينبغي ان يفضي التنسيق الاوثق والافضل الى زيادة فعالية وكفاية عمليات الاغاثة في حالات الكوارث .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ : التخطيط والاستعداد الدوليان لمواجهة الكوارث قبل وقوعها

(أ) الهدف

٣٧٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تخفيف آثار الكوارث في البلدان النامية عن طريق تطبيق استراتيجية دولية لتخفيف آثار الكوارث واتقائها .

(ب) المشكلة المطروقة

٣٧٦ — تفوق الاضرار الناجمة عن الكوارث في كثير من البلدان النامية ، بكثير ، قيمة المساعدة الانمائية الاجمالية التي تتلقاها هذه البلدان من مصادر متعددة الاطراف وثنائية . بل ان الخسائر المترتبة على الكوارث تفوق في بعض هذه البلدان ، التقدم المحرز في النمو الاقتصادي . ويمكن تجنب كثير من هذه الاضرار والخسائر عن طريق اتخاذ تدابير مناسبة لاتقاء الكوارث والاستعداد لمواجهتها قبل وقوعها .

(ج) السند التشريعي

٣٧٧ — خولت الجمعية العامة منسق عمليات الكوارث ، بمقتضى الفقرتين الفرعيتين (و) و (ز) من الفقرة ١ من القرار ٢٨١٦ (د — ٢٦) ، القيام بما يلي :

" تشجيع دراسة الكوارث الطبيعية ووسائل اتقائها والتحكم فيها والتنبؤ بوقوعها ، بما في ذلك جمع ونشر المعلومات عن التطورات التكنولوجية ؛

" المساعدة في اسداء المشورة للحكومات فيما يتصل بالتخطيط الاحتياطي لمواجهة الكوارث ، وذلك بالاشتراك مع المنظمات الخيرية المختصة ، ولا سيما رابطة جمعيات الصليب الاحمر ، والاستفادة من موارد الامم المتحدة المتاحة لهذه الاغراض ؛" .

(د) الاستراتيجية والناتج

٣٧٨ — اضطلع مكتب الاغاثة بمهمة وضع استراتيجية دولية لتخفيف آثار الكوارث واتقائها . ويجرى وضع هذه الاستراتيجية على اساس المعلومات التي يتم الحصول عليها من دراسة استقصائية عالمية لاضرار الكوارث ودراسة لاساليب اتقاء الكوارث والتخفيف من آثارها ، وهما دراستان يقوم بهما مكتب الاغاثة بوصفهما مشروعين يجرى تمويلهما ، الى حد بعيد ، عن طريق برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة . وسيصبح من الممكن ، بفضل البيانات التي سيتم الحصول عليها من هذين المشروعين ، تعيين وتحديد المناطق المعرضة للكوارث بدرجة عالية ، في سائر انحاء العالم ، ووضع انماط محددة من التدابير لمعالجة المشاكل في كل منطقة من هذه المناطق . ومن المتوقع الان ان يتم الانتهاء في نهاية عام ١٩٧٨ بوجه عام من وضع هذه الاستراتيجية التي تؤمن اشتراك الحكومات المحلية والمجموعات الاقليمية بصورة متزايدة .

Digitized by UNOG Library

٣٧٩— وسيتم تشجيع الحكومات على استحداث تقنيات لتحليل مدى التعرض للكوارث وتطبيق هذه التقنيات على المشاريع الانمائية وسيجرى القيام بابحاث خاصة مثل دراسات الانهيالات الارضية . وتحات التربة ، واستعمال تكنولوجيا التوابع الارضية في دراسات اتقاء الكوارث وفي التنبيد المبكر الى الجفاف وغيره من الكوارث . ومن المنتظر ان يتم تنفيذ عدد من هذه الدراسات بمساعدة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة . كما سيتم الاستمرار في برنامج للمنشورات بدأ باصدار كتب ارشادية ودراسات عن الجوانب التكنولوجية لاتقاء الكوارث .

٣٨٠— وسيتم تقديم منح تخصصية لدراسة اساليب اتقاء الكوارث وتخفيف آثارها وسيجرى سنويا عقد حلقة دراسية واحدة على الاقل لموظفي التخطيط في البلدان النامية المعرضة للكوارث .

٣٨١— وسيجرى نشر المعلومات عن التخطيط لمواجهة الكوارث والتخطيط لاتقائها قبل وقوعها عن طريق انشاء مكتبة مراجع خاصة بالمعلومات المتعلقة بالكوارث واصدار رسالة اخبارية فصلية عن هذا الموضوع .

٣٨٢— وحالما يتم الانتهاء من وضع هذه الاستراتيجية سيقوم مكتب الاغاثة بالحث على نشر هذه الاستراتيجية وتطبيقها على الصعيد القطرى أو الصعيد الاقليمي او دون الاقليمي . وسيتم انجاز هذا الى حد بعيد من خلال مشروعات المساعدة التقنية .

٣٨٣— وتشير الدلائل حتى الان الى ان الطلبات من هذه المساعدة قد تتجاوز القدرة على توفير المبالغ اللازمة . وعلى افتراض انه سيتسنى تدبير المبالغ المستهدفة للمساعدة التقنية لفترة السنتين ١٩٧٦—١٩٧٧ وقدرها ٦٠٠ ٠٠٠ دولار وان المبالغ المستهدفة ستزداد في كل من فترتي السنتين القادمتين بنسبة ٢٥ في المائة فتصل بذلك الى ٧٥٠ ٠٠٠ دولار و ٩٠٠ ٠٠٠ على التوالي فمن الممكن توقع الاضطلاع بمشروعات مساعدة تقنية بمتوسط تكلفة اجمالية قدره ٤٠٠٠ دولار شهريا ، وتتضمن ٧٥ شهر عمل لشخص واحد في عام ١٩٧٧ قد تزداد الى ٩٥ سنويا في فترة السنتين التالية و ١٢٠ سنويا في فترة السنتين التي تليها . وعلى هذا الاساس يستطيع المرء أن يتصور انه سيكون هناك ٥٠٠ شهر عمل لشخص واحد من مشاريع المساعدة التقنية يجرى تمويلها من الموارد الخارجة عن الميزانية خلال فترة السنوات الخمس .

(هـ) الأثر المتوقع

٣٨٤— يمكن توقع وضع خطط قومية لوقاية المدنيين واستحداث منظمات واجراءات محلية لمواجهة حالات الكوارث . وستتوفر للحكومات قدرة جديدة على تنظيم وتخطيط انماء بلدانها مستقبلا وذلك من اجل تجنب الاثار الضارة للكوارث او التخفيف منها بغية تقليل اعتمادها في النهاية على المساعدة من مصادر خارجية .

البرنامج الفرعي ٣ : التخطيط والاستعداد القوميان لمواجهة الكوارث قبل وقوعها

(أ) الهدف

٣٨٥— رفع مستوى التخطيط والاستعداد لمواجهة الكوارث قبل وقوعها بما في ذلك القدرة على تقييم الكوارث وتنظيم الاغاثة في البلدان النامية التي هي عرضة للكوارث .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

٣٨٦ — قليل جدا من البلدان النامية المعرضة للكوارث تمتلك اجهزة كافية لمواجهة حالات الكوارث . كما ان كثيرا منها ليس فيها نظام لتنسيق الاغاثة في حالات الكوارث . ونتيجة لذلك فان عدد ضحايا الكوارث وما يصادفه السكان المنكوبون من مصاعب ، وما يترتب على الكوارث من اضرار ومن اثر عام على الاقتصاد والانماء القوميين اكبر بكثير مما يمكن ان يكون عليه في حالة ما لو كان البلد المعني منظما بصورة كافية لمواجهة حالات الكوارث .

٣٨٧ — ومن بين المشاكل التي تزيد من صعوبة وتكاليف توفير الاغاثة في حالات الكوارث على الصعيد الدولي الصعوبات الكثيرة التي تحول دون دخول موظفي الاغاثة والامدادات بحرية الى البلدان المنكوبة بالكوارث (متطلبات تأشيرة الدخول ، اجراءات التخليص الجمركي ، الرسوم الجمركية ، الضرائب ، حقوق عبور اجواء البلد والهبوط فيه ، . . . الخ) والقيود المفروضة في اثناء الحالات الطارئة على مزاولة الاجانب لبعض المهن (كما في الحقل الطبي على سبيل المثال) ومشاكل المواصلات (مثل تحديد موجة محددة لافرقة الاغاثة ومنح التراخيص لتشغيل اجهزة الاتصال اللاسلكي) وعدم تمتع افرقة الاغاثة في معظم الحالات بوجه عام ، بمركز قانوني واضح التحديد ، سواء أكان يجرى توفير هذه الافرقة تحت اشراف الامم المتحدة ام على اساس ثنائي .

(ج) السند التشريعي

٣٨٨ — تخول الفقرات من (و) الى (ح) من القرار ٢٨١٦ (د — ٢٦) الامين العام القيام بما يلي :

" تشجيع دراسة الكوارث الطبيعية ووسائل اتقائها والتحكم فيها والتنبؤ بوقوعها ، بما في ذلك جمع ونشر المعلومات عن التطورات التكنولوجية ؛

" المساعدة في توفير المشورة للحكومات فيما يتصل بالتخطيط الاحتياطي لمواجهة الكوارث . . . ؛

" جمع ونشر المعلومات المتصلة بتخطيط وتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث . . . واعداد مقترحات لتأمين الاستفادة على افضل وجه من الموارد المتاحة " .

(د) الاستراتيجية والناتج

٣٨٩ — ستكون الخطوات الاولى في هذا الموضوع استعراض الامكانيات القائمة في كل بلد على حدة لتحسين تقنيات تنظيم الدفاع المدني / وعمليات الاغاثة في حالات الكوارث عن طريق برامج المساعدة التقنية .

انشاء وتشغيل مصرف للبيانات

٣٩٠ — ستتوفر لدى مصرف البيانات التابع لمكتب الاغاثة بحلول عام ١٩٧٨ معلومات عن عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ ، وقوائم بلوازم الاغاثة ، والمعدات والخدمات ، ومصادر وعقود للشحن

Digitized by UNOG Library

الجوى بالمجان ، ومصادر الشراء ، وبيانات عن ترتيبات الاستقبال وغيرها من المسائل ذات الصلة في كل بلد نام معرض للكوارث .

انشاء لجان اغاثة على الصعيد القومي

٣٩١ — سيتم مع حلول عام ١٩٧٩ انشاء فريق للتقييم المحلي السريع للاضرار المترتبة على الكوارث والاحتياجات من الاغاثة الدولية لدى وقوع اية كارثة . وسيتم القيام بهذا بالاشتراك مع السلطات المحلية ، والصليب الاحمر المحلي ، وممثلي الوكالات الطوعية ومصادر التبرعات الاخرى على أن يقدم مكتب الاغاثة الارشاد والمساعدة اللازمة من الموظفين .

توفير خدمات الخبراء الاستشارية للبلدان او لمجموعات البلدان

٣٩٢ — يمكن ، على اساس المبالغ المتوفرة في صندوق مكتب الاغاثة الاستئماني للفترة من ١٩٧٧ حتى نهاية ١٩٨٢ والموارد المتوفرة من الوكالات الاخرى ، ان نتوقع توفير ١٢٥ شهر عمل لشخص واحد من المساعدة التقنية في مجال الاستعداد والتخطيط لمواجهة الكوارث . ويمكن وعلى أساس أن المساعدة الاستشارية الفعالة للحكومات في هذا المجال ينبغي ان تكون على الاقل لمدة أربعة اشهر كزيارة اولية يعود بعدها الخبير في زيارة اخرى لمدة شهرين كل عام يمكن افتراض القدرة على توفير المساعدة التقنية المتصورة حاليا لعشرين بلدا في الاجل المتوسط .

الحلقات الدراسية الاقليمية وتدريب ممثلي الحكومات

٣٩٣ — سيتم استكمال مشروعات المساعدة التقنية بمجموعة من الحلقات الدراسية الاقليمية سيجرى عقدها بصفة دورية لضمان كون موظفي الامم المتحدة العاملين في الميدان وممثلي الحكومات على دراية باجراءات توفير المساعدة للاغاثة في حالات الكوارث وتنسيق هذه المساعدة.

٣٩٤ — وسيعمل مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ايضا ليس فقط على تشجيع تدريب موظفي الحكومة من البلدان المعرضة للكوارث على الصعيدين الاقليمي والاقاليمي ، وانما ايضا على تشجيع تقديم المنح التخصصية ووضع ترتيبات للتبادل فيما بين الحكومات يتسنى بواسطتها للاشخاص المعنيين بوقاية المدنيين او الاغاثة في حالات الكوارث ان يتلقوا التدريب عن طريق الاعارة الى حكومة اخرى .

الاتفاقية الدولية للاغاثة في حالة الكوارث

٣٩٥ — على حين يجرى بذل الجهود كيما تتضمن تشريعات كافة البلدان المستفيدة من الخدمات الاستشارية لمكتب الاغاثة حكما بشأن دخول افراد وامدادات الاغاثة بدون رسوم ، واعفاء امدادات الاغاثة المشتراة محليا من الضرائب ، وتسهيل عمليات الاغاثة بوجه عام ، فان الهدف النهائي هو ابرام اتفاقية — تشبه في جوهرها النظام الذى تنتهجه منظمة الطيران المدني الدولية للبحث عن الطائرات وانقاذها او الترتيبات التي تقوم بها المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية

Digitized by UNOG Library

لتقديم المساعدة للسفن في حالات الخطر — يفتح باب التصديق عليها لكافة البلدان وتكون بمثابة اطار قانوني دولي دائم لتقديم المساعدة الدولية والافادة منها في حالات الكوارث .

(هـ) الأثر المتوقع

٣٩٦ — ينبغي ان تؤدى المساعدة التقنية التي يقدمها مكتب الاغاثة في مجال الاستعداد لمواجهة الكوارث الى التخفيف من آثار الكوارث في البلدان المعنية . وستكون تدابير الاغاثة عند الاقتضاء اكثر فعالية ويمكن الحصول عليها بسهولة اكبر . وكذلك ستزيد بدرجة كبيرة قدرة الحكومات على السيطرة على الكوارث وقدرتها على ضمان الافادة على افضل وجه ممكن من الموارد المتاحة لعمليات الاغاثة . كما ان درجة اعتماد حكومات البلدان التي هي عرضة للكوارث على المساعدة الخارجية في تنظيم وتنسيق عمليات الاغاثة ، ينبغي ان تخفض الى حد كبير .

٣٩٧ — وسيكون مدى تنظيم الحكومات لقدراتها في مجال وقاية المدنيين احد مقاييس نجاح هذه الجهود .

٣٩٨ — ولقد كان الدليل العام الواضح على فعالية مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث هو زيادة استعداد الجهات المتبرعة لوضع تبرعات مالية لكارثة معينة تحت تصرف منسق عمليات الاغاثة وتخويله البت في اختيار الاحتياجات ذات الاولوية وفقا لما يراه مناسبا .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن

البيئة

التنظيم

٣٩٩ — لا تزال الأوصاف الواردة في الفقرتين ٤٧٩ و ٤٨٠ من الخطة المتوسطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ (١) صحيحة مع اضافة مايلي :

" الاستجابة للدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة

" يشترك المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة في اعمال قوة العمل المخصصة ، التي انشأها مكتب الشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات ، والتي ستنظر فيما يصدر عن منظومة الأمم المتحدة من استجابة مناسبة لقرار الجمعية العامة ٣٢٦٢ (د ـ ٧) الذي اتخذ في الدورة الاستثنائية السابعة في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ . بيد ان هذا القرار لا يتطلب فيما يبدو تعديلات هامة في برنامج البيئة ، والواقع ان محصلة الدورة الاستثنائية السابعة تعزز أهداف البرنامج من عدة نواح " .

البرنامج ١ : برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة

الف ـ تنسيق السياسة العامة

١ ـ الآليات

٤٠٠ — يناط ببرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة القيام بدور تنسيقي داخل منظومة الأمم المتحدة جميعها ، وخارجها الى حد ما . وقد انشئ برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة عندما بات واضحا ان المبادرات البيئية التي تتخذ على الصعيد الدولي غالبا ما تفتقر الى التنسيق والقيادة . ومن ثم طلب الى برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة تحديد المشاكل ووضع برنامج لطرقها ، تقوم بتنفيذه الهيئات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، وكذا ، حسب الاقتضاء ، الحكومات القومية والمنظمات الدولية الأخرى . ومع ان صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة سيستخدم كقوة دافعة لتأمين تنفيذ هذا البرنامج ، فان مفهوم البرنامج اوسع بكثير من انشطة الصندوق .

٤٠١ — ويتحقق التنسيق بين برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة وبين غيره من وحدات اسرة الأمم المتحدة بواسطة آليات متعددة أهمها مجلس التنسيق البيئي ، المنشأ ايضا بقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د ـ ٢٧) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ . ويتمثل المقصد الرئيسي للمجلس

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/10006/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

في تأمين اتباع منظومة الأمم المتحدة كلها نهجا منسقا ازاء المسائل المتعلقة بالبيئة . وبذلك يشكل المجلس وسيلة ينسق بها ' برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ' برامج وكالات الأمم المتحدة ويؤثر فيها ، ويمكن للوكالات كذلك ان تؤثر بها في وضع برامج ' برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ' . وتيسيرا لهذه العمليات ، انشأ المجلس افرقة او جماعات عمل لدراسة اجزاء معينة من البرنامج ، هي حتى الآن مراقبة الأحوال الأرضية ، والمياه ، والأراضي القاحلة .

٤٠٢ — وقد حددت المنظمات الأعضاء في مجلس التنسيق البيئي " مراكز " لمواصلة الاتصال بين تنظيماتها المختصة وبين برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة فيما بين دورات المجلس ، وللمساعدة في التحضير لاجتماعات المجلس . وقد اتخذت في برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة تدابير مقابلة وذلك بتعيين مراكز لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة تكون مسؤولة عن اتباع البرنامج نهجا منسقا ازاء الوكالة التي تختص بها هذه المراكز . كما يجرى التشجيع على تنسيق اعمال البرمجة بين برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة وغيره من وحدات منظومة الأمم المتحدة وذلك عن طريق القيام بمهمات برمجة مشتركة .

٤٠٣ — وفضلا عن هذه النظم الخاصة بالتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة وغيره من وحدات اسرة الأمم المتحدة ، يتحقق التنسيق في اطار انشطة كل برنامج على حدة . وتعتبر الاتصالات المنتظمة مع الموظفين الفنيين في الوكالات امر ضرورى اذا كان المراد ان يطور برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة البرنامج وينفذه ويكفل تسخير موارد منظومة الأمم المتحدة لبلوغ اهداف برنامج البيئة . وكما يتضح من مثال الصحة البشرية المذكور ادناه ، كان معظم التنسيق مع الوكالات حتى الآن من هذا النوع ، بالرغم من ان المنهج الأكثر انتظاما المبين اعلاه يحل تدريجيا محل بعض المبادرات الخاصة .

٤٠٤ — ولا يقتصر النهج الذى يتبعه برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة في التنسيق على منظومة الأمم المتحدة وحدها . ذلك ان دعم الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ، ومشاركتها الفعالة ، في كثير من الحالات ، امر ضرورى لتنفيذ البرنامج . فالتنسيق يتحقق عادة في اطار قطاع معين من البرنامج ، في نشاط اقليمي على سبيل المثال ، كوضع خطة العمل للبحر الأبيض المتوسط ، او كمشروع ذى اهمية عالمية ، مثل وضع نظام الاحالة الدولي . كما يعتبر الاتصال بالمنظمات غير الحكومية ، الذى ينطوى في بعض الحالات على الأخذ بنهج منسق ازاء معالجة اولويات البرنامج ، جانبا هاما من جوانب نهج برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة . مثال ذلك وضع مجموعة من الأنشطة يسهم بها المجلس الدولي للاتحادات العلمية في تنفيذ برنامج " الحدود الخارجية " .

٢ — التنسيق في مجال الصحة البشرية والبيئية

٤٠٥ — لقد اختير هذا المجال كمثال مناسب يوضح دور برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة كمنسق داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها . فقد اقيمت علاقات وثيقة على وجه الخصوص مع شعبة الصحة البيئية في منظمة الصحة العالمية من اجل معظم الأنشطة المبينة ادناه .

(أ) تقييم ظهور الملوثات وآثارها

٤٠٦ — في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، عقد برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة اجتماعا لفريق

Digitized by UNOG Library

عامل من الخبراء ، اختيروا من وكالات الأمم المتحدة ويدعمهم خبراء استشاريون ، لوضع برنامج لتقييم اوكسيدات الكبريت ومركبات الكبريت ذات الصلة في كافة الوسائط . وقد اعترف الفريق العامل بأن التقدم نحو استحداث مثل هذا التقييم في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا يشكل تقدما عن باقي العالم ، ووضع بالتالي استراتيجية لمد نطاق هذا العمل الى المناطق الأخرى . وبعد التشاور مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، سيكتب برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة الى الوكالات واللجان الاقليمية طالبا اليها الشروع في تنفيذ برنامج تكميلي في القارات الأخرى . والوكالات الرئيسية التي ستشترك في البرنامج هي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ؛ كما ستشترك فيه اللجان الاقليمية . كذلك ستشترك في البرنامج كل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، وربما يشترك فيه ايضا المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقي الذى اشترك في الفريق العامل .

(ب) المعايير البيئية

٤٠٧ — تبوأت منظمة الصحة العالمية ، بدعم من برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، مركز الصدارة في جمع المعلومات العلمية عن آثار الملوثات على الانسان والبيئة . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ ، عقد برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة اجتماعا لفريق تنسيقي غير رسمي يضم ممثلين لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ، اوصى بايلاء الاهتمام لاستحداث معايير صحية للأهداف غير البشرية وهي : مصائد الأسماك ، والغابات ، والمحاصيل ، ونظم البيئة بوجه أعم . كما اكد الفريق اهمية ترجمة مثل هذه المعرفة العلمية الى سياسة بيئية . وقد اقرت الدورة الثالثة لمجلس الادارة هذه الاقتراحات . ويجرى الآن تنفيذ هذا البرنامج بدعم حفاز من صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة . ولذا من المتوقع ان يجتمع في عام ١٩٧٦ فريقان عاملان مشتركان بين الوكالات ومعنيان بهذا الموضوع . ويعتزم برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ان يوكل بعض مهامه التنسيقية الى المراكز الراسخة التي حققت تفوقا في مجالها ، مثل البرامج المتصلة بالنواحي البيئية للسرطان .

(ج) السجل الدولي للمواد الكيميائية المنطوية على سموم

٤٠٨ — يعمل برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة على تعزيز اكتساب المعرفة البيئية وتقييمها وتبادلها وقد بدئ في تنفيذ مشروع طموح ، بناء على توصية من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (٢) يضم في شبكة واحدة موارد المجتمع العالمي من المعلومات المتعلقة بالآثار الضارة المحتملة للمواد الكيميائية . وقد اوكلت مهمة تنفيذ هذا المشروع ، بعد الدراسة الأولية للصلاحية العملية التي

---

(٢) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، استوكهلم ، ٥ الى ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع: E.73.II.A.14) ، الفصل الثاني .

Digitized by UNOG Library

اجرتها الأمانة على مدى عامين ، الى مركز الأنشطة البرنامجية للسجل الدولي للمواد الكيميائية المنطوية على سموم ، وهو اجراء تنظيمي قصد به اعفاء أمانة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة من المهام التنفيذية والقيام في الوقت ذاته باخراج مؤسسات جديدة الى حيز الوجود للاضطلاع بمهام لا يمكن ان تتولاها المنظمات القائمة . وسيتعاون مركز الأنشطة البرنامجية تعاونا وثيقا مع منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية لأبحاث السرطان وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات غير التابعة للأمم المتحدة الناشطة في مجال تقييم آثار المواد الكيميائية على البيئة .

(د) الابدميولوجية

٤٠٩ — يجرى ايضا وضع دراسات ابدميولوجية بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية . ويتمثل دور برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة في تأكيد اهمية تحسين التوزيع الجغرافي للجهود (من المزمع الآن اجراء دراسة في بومباى ، الهند) وتأكيد صلة العوامل " البيئية " مثل سوء التغذية والفقر بالأبحاث الابدميولوجية . ومن المتوقع الاضطلاع في افريقيا ، فيما بعد ، بأنشطة لمتابعة هذه الدراسة الأولية . وسيعمل برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة على تشجيع اشتراك الوكالات الأخرى في هذا الموضوع في الوقت المناسب .

(هـ) التلوث الغذائي

٤١٠ — يتعلق جانب آخر من جوانب التنسيق بين برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ببرنامج التلوث الغذائي . وقد تلقت منظمة الأغذية والزراعة مساهمة مالية كبيرة من صندوق البيئة لدعم عمل لجنتها المعنية بمجموعة الوصفات الغذائية ووضع برامج للمساعدة من اجل رصد ومراقبة التلوث الغذائي في البلدان النامية . وستؤكد الأنشطة الاضافية التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية تكملة لهذا البرنامج على الدور التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، الذى اوضح وجود مخاطر صحية في مجال كانت فيه هذه المخاطر موضع تجاهل الى حد كبير من قبل .

(و) التلوث الاشعاعي

٤١١ — لم تبذل في هذا المجال حتى الآن سوى جهود قليلة نسبيا ، ولكن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة سيشجع على وضع برامج عمل منسقة كلما زادت سرعة الأنشطة .

(ز) مكافحة الآفات

٤١٢ — اختار مؤتمر الأمم المتحدة لشؤون البيئة الملاريا والبلهارسيا وآفات القطن ، بوصفها انسب ثلاث آفات بصفة مبدئية لوضع برامج لطرق المكافحة السليمة بيئيا ، ثم عقد ثلاثة اجتماعات لمجموعات عمل في اوائل عام ١٩٧٥ اشتركت فيها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية . وقد حددت مجموعات العمل هذه الخطوط العريضة لمشاريع خطط عمل وبرامج بحثية . وفيما بعد ، في عام ١٩٧٥ ، عقد برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ثلاثة

Digitized by UNOG Library

اجتماعات للحكومات والمنظمات غير الحكومية لاستعراض خطط العمل الثلاث والبت في الطريقة التي يمكن بها تنفيذها بالتعاون مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات التمويل . وفي المرحلة التالية ، سيشجع برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة تنفيذ خطط العمل هذه ، ملتمسا الدعم من مختلف الهيئات التي يعتبر اشتراكها امرا ضروريا .

باء — معلومات اساسية عن البرنامج

٤١٣ — تعتبر المشاكل البيئية مشاكل قطاعية مشتركة . وقد كلف برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة بمهمة تشكيل برنامج بيئي لمنظومة الأمم المتحدة في مجموعها ، يمكن ان تسهم فيه الحكومات والمنظمات . وبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ليس وكالة منفذة ، بل هو منسق ووسيط حفاز ، ومن ثم فان تنفيذ قدر كبير من البرنامج لا يخضع لاشراف مباشر من برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة .

٤١٤ — وقد اكد مجلس ادارة البرنامج من جديد في قراره ٢٠ (د — ٣) اهمية التطبيق الكامل للنهج البرنامجي ذى المستويات الثلاثة بوصفه العملية الأساسية لوضع البرنامج وتنظيم المسائل المتعلقة بالبيئة داخل منظومة الأمم المتحدة . فالمستوى الأول يسعى ، عن طريق عرضه لـ" حالة البيئة " ، الى تحديد المشاكل الناشئة التي تتطلب اهتمام الحكومات . ويستهدف الاستعراض في كل مجال موضوعي ذى اولوية او مهمة وظيفية يحددها مجلس الادارة ، عرض المسائل مع بيان الأنشطة المضطلع بها او المزمع القيام بها لعلاج تلك المسائل ، ومساعدة الحكومات بالتالي على تحديد الثغرات في العمل ، ووضع او تنقيح الأهداف والأولويات وتوزيع مسؤوليات العمل . اما المستوى الثاني (البرنامج) فيقوم على الأهداف والأولويات التي تضعها الحكومات ويتولى تحديد برنامج عمل لتلبية هذه الأهداف . اما المستوى الثالث (برنامج الصندوق) فيتكون من التدابير والمشاريع التي يتم تحديدها على المستوى الثاني في اطار البرنامج والتي يقع عليها الاختيار للدعم من قبل صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة . وقد وافق مجلس الادارة ايضا على ان تتمثل مهمة الصندوق في ان يكون وسيطا حفازا لتوفير التمويل المبدئي اللازم لتنمية انشطة البرنامج ، التي ربما تتطلب بعد ذلك مبالغ مالية اكبر كثيرا مما يكون متاحا من الصندوق وحده ، وان يكون مصدرا للموارد الاضافية المطلوبة لاعطاء بعد بيئي لأنشطة التنمية ذات الأهمية الدولية . ويمكن تفهم كيفية التوصل الى تحديد البرنامج ، وماهيته ، وكيفية استخدام صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة للمساعدة على تنفيذ البرنامج تفهما اكمل بالاطلاع على وثائق معينة عرضت على الدورات الأربع الأولى لمجلس الادارة وقرارات المجلس بشأنها بعد ذلك (٣) .

---

(٣) من بين الوثائق التي قدمت الى الدورات الثلاث الأولى لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة وفي التحضير للدورة الرابعة لمجلس الادارة ، يعتبر مايلي اوثق صلة بكل من مقومات الخطة المتوسطة الأجل :

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

٤١٥ — توضح هذه الوثائق ايضا بمزيد من الاستفاضة الناتج المتوقع من الأنشطة العديدة — التي يدعم صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة بعضها بصفة جزئية — المضطلع بها حاليا لتنفيذ الاستراتيجية كما هي مبينة في هذا الفصل . وسيتخذ ناتج الاستراتيجيات في العادة شكل آراء استشارية منشورة ، ومشاريع ارشادية ، ونظم للاحالة والمعلومات ودورات تدريبية . وفي كل ذلك ، ستعطى الأولوية للأنشطة الموجهة وجهة عملية والمصممة بقصد مساعدة المسؤولين عن اتخاذ القرارات والمخططين والمديرين في مجال البيئة .

(تابع الحاشية رقم ٣)

عـــام

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (A/CONF.48/14/Rev.1) وتقارير الدورات الثلاث الأولى لمجلس الادارة (UNEP/GC/10 ، و UNEP/GC/26 و UNEP/GC/55) .

المشاكل المطروقة

(أ) UNEP/GC/14/Add.1 ["استعراض الحالة البيئية والأنشطة المتصلة ببرنامج البيئة " (الدورة الثانية)]

(ب) UNEP/GC/30 [" استعراض الحالة البيئية والأنشطة المتصلة ببرنامج البيئة " (الدورة الثالثة)]

(ج) UNEP/GC/60 [" استعراض الأنشطة المتصلة ببرنامج البيئة " (الدورة الرابعة)]

الأهداف ، والاستراتيجية

(أ) UNEP/GC/5 [" خطة العمل المتعلقة بالبيئة البشرية " (الدورة الأولى)]

(ب) UNEP/GC/14/Add.2 [" برنامج البيئة " (الدورة الثانية)]

(ج) UNEP/GC/31 [" البرنامج المقترح " (الدورة الثالثة)]

(د) UNEP/GC/61 [" استعراض مركز البرنامج " (الدورة الرابعة)]

الناتج (بقدر مايكون ذلك نتيجة لاشتراك برنامج الصندوق)

(أ) UNEP/GC/8 [" استعراض واقرار برنامج الصندوق ، ١٩٧٣/١٩٧٤ " (الدورة الأولى)]

(ب) UNEP/GC/17/Rev.1 [" استعراض واقرار برنامج الصندوق ، ١٩٧٤/١٩٧٥ " (الدورة الثانية)]

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

٤١٦ — وسوف تبين وثائق مجلس الادارة كذلك الأثر الذى يتوقع ان تحدثه الاستراتيجية في المشاكل المطروقة . بيد ان من طبيعة معظم المشاكل البيئية انها لا "تحل" بمعنى انه لا يمكن القضاء عليها تماما . ولذا فانه لا يمكن تقييم الأثر الذى يحدثه برنامج البيئة في المشاكل المطروقة الا بصورة نسبية .

البرنامج الفرعي ١ : المستوطنات البشرية

(أ) الهدف

٤١٧ — يتمثل الهدف الأساسي في مساعدة الحكومات والهيئات الأخرى في تعزيز تحسين نوعية البيئة في المستوطنات البشرية ، وفي الموئل البشرى ، بوجه عام ، عن طريق الأخذ بأشكال افضل لتنمية وادارة المستوطنات البشرية وتحسين التكنولوجيا .

(ب) السند التشريعي

٤١٨ — يوجد السند التشريعي لهذه الأنشطة في قرارى الجمعية العامة ٣٠٠١ (د — ٢٧) الذى قررت فيه الجمعية العامة عقد مؤتمر الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ١٩٧٦ ، و ٣٣٢٧ (د — ٢٩) ، الذى قررت فيه انشاء مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ، ومقررات مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ١ (د — ١) ، الفقرة ١٢ (الف) ، و ٨ (د — ٢) ، الفقرتان الف وطاء ١ '١' الى '٧' ، و ٢٩ (د — ٣) ، الفقرة ٩ (أ) .

(ج) الاستراتيجية والناتج

٤١٩ — لأغراض الملاءمة يجرى تناول هذا الهدف تحت عنوانين ، هما التنمية العامة للمستوطنات البشرية ، وتكنولوجيات المستوطنات البشرية .

'١' التنمية العامة للمستوطنات البشرية

تتمثل الاستراتيجية فيما يلي :

(أ) تطوير مفهوم المستوطنات البشرية بوصفها نظما ايكولوجية : تجرى بالتعاون مع

(تابع الحاشية رقم ٣)

(ج) UNEP/GC/23 ["تقرير عن تنفيذ برنامج الصندوق في ١٩٧٣ " (الدورة الثانية)]

(د) UNEP/GC/32 ["انشطة برنامج الصندوق المقترحة " (المنقحة لعام ١٩٧٥ ؛ والمقترحة للفترة ١٩٧٦/١٩٧٧" (الدورة الثالثة)]

(هـ) UNEP/GC/40 ["تقرير عن تنفيذ برنامج الصندوق في ١٩٧٤ " (الدورة الثالثة)]

(و) UNEP/GC/62 ["استعراض انشطة برنامج الصندوق ، ١٩٧٦ — ١٩٧٧ " (الدورة الرابعة)]

(ز) UNEP/GC.68 ["تقرير عن تنفيذ برنامج الصندوق في ١٩٧٥ " (الدورة الرابعة)]

Digitized by UNOG Library

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، واللجنة العلمية المعنية بمشاكل البيئة ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، دراسات ستحدد اولا الطريقة التي تسير بها المستوطنات البشرية كنظم ايكولوجية ، ثم وضع مبادئ توجيهية بشأن ادماج الاعتبارات البيئية في تخطيط المستوطنات البشرية ؛

(ب) تحديد مجالات اختيار وفرص محصورة المعالم للسياسات العامة المتعلقة بالمستوطنات البشرية : وستجرى ، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث دراسات عن الطريقة التي ينبغي بها ان تؤثر اعتبارات العمالة والصحة البيئية والكوارث الطبيعية على تخطيط المستوطنات البشرية . ويتم في المشاريع الارشادية استطلاع العلاقة بين السكان والمستوطنات البشرية ؛

(ج) تقديم مساعدة مستمرة ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، الى هيئة تنمية رؤوس الأموال ، في دودوما ، بجمهورية تنزانيا المتحدة ؛

(د) تدريب الموظفين على تخطيط وادارة المستوطنات البشرية : تقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بتنفيذ برامج تدريبية اقليمية ، ويجرى تشجيع الجامعات والمؤسسات البحثية على توسيع مناهجها بحيث تشمل النواحي التدريبية المتعلقة بالمستوطنات البشرية ؛

(هـ) تبادل المعلومات عن تحسين الأحياء الفقيرة : يجرى تنفيذ مشروعين ارشاديين في الفلبين واندونيسيا ، ومن المزمع تنفيذ مشاريع مماثلة في مناطق اخرى . وستصور هذه المشاريع نهجا موحدا ازاء اصلاح المستوطنات الحدية والأحياء الفقيرة .

٤٢٠ — ويتعاون برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، في تنفيذ هذه الاستراتيجية تعاونا وثيقا مع الوحدات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، وخاصة مركز الاسكان والبناء والتخطيط بادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وسوف تشترك مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية في بعض المشاريع النموذجية والارشادية . وسيتيح الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مادة غنية يقصد بها ان تكون اساسا لمركز او دائرة اعلامية دائمة عن المستوطنات البشرية .

٢' تكنولوجيات المستوطنات البشرية

٤٢١ — تتمثل الاستراتيجية في تحديد شبكة عالمية من المؤسسات الرئيسية في هذا المجال وانشاء الآليات اللازمة لتنسيق وتعزيز انشطة هذه المنظمات ؛ وجمع ونشر البيانات في هذا الميدان وتعزيز استخدام تكنولوجيات سليمة بيئيا .

٤٢٢ — وسيتركز العمل مستقبلا على البحوث الجماعية المركزة ، التي سيجرى تنفيذها على الأصعدة الاقليمية بالتعاون مع الوكالات الدولية ، والمنظمات والمؤسسات الاقليمية ، ووضع مشاريع وبرامج ذات وجهة عملية لاختبار المفاهيم الجديدة في تكنولوجيا المستوطنات البشرية . وستعطى الأولوية لاستحداث تكنولوجيات ونظم سليمة بيئيا للاسكان المنخفض التكلفة ، والتزويد بالمياه ، والتخلص من النفايات ، والطرائق الفنية لخفض التكلفة فيما يتعلق بالمقومات الهيكلية والخدمات ، واستخدام مواد البناء المتوفرة محليا والمشاريع التي تستهدف رعاية الصحة .

Digitized by UNOG Library

٤٢٣ — لا زالت هذه الاستراتيجية في طور التكوين ولم يتضح بعد الشكل المضبوط للناتج . بيد انه سيجرى التشديد الى حد كبير على المشاريع النموذجية والارشادية التي تصور تطبيق تكنولوجيات سليمة بيئيا على مشاكل المستوطنات البشرية .

البرنامج الفرعي ٢ : الصحة البشرية والبيئية

(أ) الهدف

٤٢٤ — يتمثل الهدف الرئيسي في تحسين الصحة البشرية والبيئية دون خلق مخاطر جديدة للرفاه الانساني .

(ب) السند التشريعي

٤٢٥ — يوجد السند التشريعي لهذه الأنشطة في قرارات مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة : ١ (د — ١) الفقرة ١٢ ، الف '٣' و '٤' ؛ و ٨ (د — ٢) ، الفقرات اولا ، ١ ، (ح) و (ط) و (ك) و (ل) ؛ و ٢٩ (د — ٣) ، الفقرتان ٨ و ٩ (ج) .

(ج) الاستراتيجية والناتج

٤٢٦ — تم تحديد مجالات الأنشطة ذات الأولوية ، ووضعت استراتيجية ، ذات ناتج متوقع ، تتمثل فيما يلي :

(أ) تقييم ظهور ملوثات مختارة في جميع الأوساط وآثارها على الصحة البشرية والبيئة . وقد اختيرات اكسيدات الكبريت نموذجا للتقييم العالمي . فقد قام فريق من الخبراء تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة بتصميم وبدء برنامج للتقييم مكون من ثلاثة اجزاء : في المرحلة الأولى من البرنامج ، سوف يوصف انتشار الملوث مع بيان المصادر ، والانتقال ، وطرق المرور ، والتحول في البيئة . وفي المرحلتين الثانية والثالثة ، سترسم صورة مجمعة للمخاطر الناشئة عن الملوث ، ثم تؤخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية لتقييم اثر اتباع الاستراتيجيات البديلة للمكافحة ؛

(ب) وضع معايير للصحة البيئية للانسان وغيره من الكائنات الحية وللنظم البيئية . وعند الانتهاء من المرحلة الأولى من برنامج منظمة الصحة العالمية للمعايير البيئية في عام ١٩٧٦ ، ستبدأ مرحلة ثانية ، تضم فيها العوامل الحاسمة لتقييم الحدود الخارجية مثل مركبات الفلوروكربون والاشعاع فوق البنفسجي . وسيجرى ، بالتعاون مع اللجنة العلمية للأمم المتحدة المعنية بآثار الاشعاع الذرى والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية اعداد وثائق عن معايير بعض النويدات الاشعاعية المختارة . وقد طلب الى منظمة الأغذية والزراعة ان تتولى قيادة برنامج لوضع معايير لحفظ وحماية الكائنات الحية ، باستثناء الانسان ، ذات الأهمية الأساسية للأغذية والزراعة والنظم الايكولوجية المتوازنة ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) انشاء سجل دولي للمواد الكيميائية المنطوية على سموم . وسيشمل ذلك انشاء مركز تكون له القدرة على معالجة البيانات والرد على الاستفسارات ؛ وانشاء شبكة من المشتركين القوميين والاقليميين والدوليين الذين يرغبون في الاسهام بمعلومات وبيانات عن المواد الكيميائية ذات الاهمية من الناحية البيئية ؛ واستكمال ملفات عن مواد مختارة لها الاولوية . وسيتم دعم أنشطة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة بالخبرة المتاحة من منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية لبحوث السرطان وغيرها من الوكالات الدولية العاملة في هذا المجال ؛

(د) تقييم البيانات الابدميولوجية من حيث علاقتها بالعوامل البيئية . وسيكرس الجهد الرئيسي في هذا الصدد لاستحداث منهجية ابدميولوجية خاصة لتقييم المخاطر البيئية في البلدان النامية حيث يشعر بالآثار الضارة للتصنيع السكان الذين يعانون بالفعل من التلوث البكتريولوجي الناجم عن الاحوال المعيشية غير الصحية ومن سوء التغذية . وستجرى ، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية وحكومة الهند دراسة عن بومباى لتقييم آثار مثل هذه العوامل البيئية . ومن المزمع اجراء دراسة مماثلة في افريقيا . ويقوم برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة بدعم برنامج يشمل منظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الصحة لعموم امريكا ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والوكالات القومية ، لاستئصال الامراض الحيوانية الطفيلية . وتتصل مدخلات برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة بوجه خاص بالدراسات المتعلقة بالنواحي البيئية والاجتماعية لظهور هذه الامراض ؛

(هـ) وضع وتطبيق نظم سليمة بيئيا ، وذلك بصفة مبدئية لمكافحة آفات البلهارسيا والملاريا وآفات القطن .

٤٢٧ — وسيبدأ ، على سبيل متابعة خطط العمل الموضوعة بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، تنفيذ وتقييم مشاريع ارشادية . وعلى أساس هذه المشاريع ، سيجرى الاهتمام بتطبيق النهج الايكولوجي في البرامج المتكاملة جنبا الى جنب مع طرق المكافحة المجرّبة ، وذلك لاظهار امكانية تخفيض الاعتماد على استخدام المواد الكيميائية لمكافحة هذه الافات .

البرنامج الفرعي ٣ : النظم الايكولوجية الارضية

(أ) الهدف

٤٢٨ — يتمثل الهدف الرئيسي في وضع مبادئ توجيهية لتحقيق التكامل بين ادارة ومراقبة النظم الايكولوجية الأرضية للاقلال الى الحد الأدنى من الآثار الضارة الطويلة الأجل الناجمة عن الانسان وللحصول على انتاج منتظم ومستمر في اطار كل نظام ايكولوجي .

(ب) السند التشريعي

٤٢٩ — يوجد السند التشريعي لهذه الأنشطة في قرارى الجمعية العامة ٣٢٥٣ (د — ٢٩) و٣٣٣٧ (د — ٢٩) ، اللذين قررت فيهما عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن التصحر ؛ وفي قرارات مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ١ (د — ١) ، الفقرة ١١ (باء) و ١١ (واو) ، و ٨ (د — ٢) ، الفقرتان ألف ، أولا ، ٢ ، وألف ، اولا ٥ ، و ٩ (د — ٣) ، الفقرة ٩ (د) و (ج) ، و٣١ (د — ٣) .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الاستراتيجية والناتج

'١' النظم الايكولوجية للاراضي القاحلة والمراعي

٤٣٠ — سيولى الاهتمام بصفة رئيسية للبرامج ذات الوجهة العملية التي تركز على استغلال اراضي الرعي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة ، بما في ذلك اعادة استزراع واصلاح الاراضي الحاتة. وسيجرى تقديم التشجيع والدعم لبرنامج منظمة الاغذية والزراعة للاستغلال الايكولوجي لاراضي الرعي القاحلة وشبه القاحلة في افريقيا ، والشرقين الادنى والاوسط . وستستحدث نماذج عددية بسيطة لبيان مناهج الاستغلال البديلة ولاختبار بعض مجالات الاختيار مثل الخيار بين البداوة والاستيطان ، وبين الثروة الحيوانية والحياة البرية ، وبين الزراعة وتربية الحيوانات . وستستحدث أنشطة مماثلة في امريكا اللاتينية وجنوب آسيا .

٤٣١ — وسيولى اهتمام خاص لجمع ومقارنة ونشر المعرفة الموجودة ، والتعليم والتدريب والبحث . وسيجرى نشر مبادئ توجيهية عامة ، وأدلة ، وخرائط وكتب ارشادية تنهل في الغالب من الانشطة البحثية والميدانية التي يجرى الاضطلاع بها في اطار برنامج الاستغلال الايكولوجي لاراضي الرعي القاحلة وشبه القاحلة في افريقيا ، والشرقين الادنى والاوسط وبرنامج اليونسكو للانسان والمحيط الحيوى . وستقدم المساعدة لانشاء مراكز وثائقية عن الاراضي القاحلة ، بدءا بأمريكا اللاتينية والشرق الادنى . وتشمل المواضيع البحثية المخصصة دراسة آلية التصحر ، والتغير المناخي ، وديناميات الاستزراع ، والعلاقة المتبادلة بين الهيكل الاجتماعي وممارسات استغلال الموارد . وسيوجه التعليم نحو الاهتمام بالطرق والوسائل العملية لصيانة وتنمية انتاجية النظم الايكولوجية القاحلة وشبه القاحلة.

٤٣٢ — ومن العناصر الرئيسية في الاستراتيجية اعداد برنامج عمل منسق لمكافحة التصحر والتحضير لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر الذى سيعقد في عام ١٩٧٧ ، والذى سيقرر الاستراتيجيات والتدابير الواجب اتباعها .

'٢' التربة

٤٣٣ — ستتركز الاستراتيجية في هذا المجال على القياس الكمي للتربة المتوفرة والقياس النوعي لانتاجيتها . ويقوم برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة بدعم مشروع مشترك بين منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن اجراء تقييم عالمي لتحات التربة . وتستهدف الانشطة الاخرى الوصول الى تفهم أفضل لديناميات فقدان التربة . وسيجرى الاضطلاع ، على الصعيدين الاقليمي والمحلي ، ببرامج لاستعادة خصوبة التربة ، بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة ، والفريق الاستشارى المعني بالبحوث الزراعية الدولية وعدد من مختبرات البحوث في مختلف البلدان .

'٣' النظم الايكولوجية للغابات الاستوائية والمدارية

٤٣٤ — تم استكمال تقرير عن حالة المعرفة ، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. كما تم ، بالتشاور مع الاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية ، اعداد مبادئ توجيهية عامة لتنمية النظم الايكولوجية للغابات الاستوائية والمدارية في امريكا الوسطى والجنوبية وفي جنوب

Digitized by UNOG Library

شرقي آسيا . كذلك سيجرى اعداد مبادئ توجيهية عامة للمناطق الاخرى كيما يستخدمها المخططون والمسؤولون عن اتخاذ القرارات . كما ستجرى ، بالتعاون مع برنامج اليونسكو للانسان والمحيط الحيوى ، بحوث لسد الثغرات في المعرفة عن النظم الايكولوجية للغابات في جنوب شرقي اسيا ، وامريكا اللاتينية ، وافريقيا الغربية والوسطى ، وذلك من خلال عدد من المشاريع النموذجية المتصلة بشبكة من مواقع التثبت لاختبار النتائج . وسيبدأ رصد الغطاء الحرجي بالاشتراك مع منظمة الاغذية والزراعة والارتباط مع شبكة الرصد البيئي العالمية ، مع اعتبار ان احدى النتائج المتوقعة هي تحديد المساحات الدنيا للغطاء الحرجي الواجب صيانته لحفظ استقرار المحيط الحيوى والمناخ والموارد الجينية .

' ٤ ' النظم الايكولوجية الاخرى

٤٣٥ — سوف تتركز الانشطة بوجه خاص على مراقبة النظم الايكولوجية للجبال والجزر ، مع الاهتمام خاصة بمصادر الطاقة البديلة ، والمناهج الجديدة لاستغلال الموارد ، ومفهوم التنمية الايكولوجية المنطبق بوجه خاص على المناطق الجبلية .

' ٥ ' صون الطبيعة ، والحياة البرية والموارد الجينية

٤٣٦ — سعيا الى انشاء شبكة عالمية من المتنزهات القومية والاماكن المخصصة لصون الطبيعة ، سيقوم البرنامج ، بالاشتراك مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الاغذية والزراعة والاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية بمساعدة الحكومات في تحديد نظم ايكولوجية معينة للصيانة ، وفي تقييم ما لهذه النظم الايكولوجية من قيمة محتملة طويلة الاجل في الحفاظ على انتاجية الموارد القابلة للتجديد وفي استكشاف كيفية امكان استفادة المناطق المحيطة منها ، في صيانة نقاء النظم الايكولوجية مثلا . وسيجرى تشجيع الحكومات على الاضطلاع بمشاريع لاحياء واعادة تنشيط النظم الايكولوجية للوصول ثانية الى مستوى الانتاجية الممكنة للمياه ، والتربة ، وموارد الاستزراع والحيوانات البرية . وسيجرى تعزيز الدراسات الاستقصائية والبحوث الاقليمية المتعلقة بالحياة البرية وذلك لتحديد مركز الانواع ، والمناطق الحرجة للتوزيع والهجرة ، والعوامل التي تسبب تدهورا في الانواع والمواطن . كما سيجرى تعزيز حماية فصائل الحيوان المهددة بالانقراض وذلك بالتشجيع على عقد اتفاقيات واتفاقات ؛ مع اسداء الدعم ، على وجه الخصوص ، لـ " اتفاقية فصائل الحيوان المهاجرة " المقترحة .

٤٣٧ — ومما يتصل بهذه الانشطة اتصالا وثيقا العمل على تأمين صيانة اوسع مجموعة متنوعة من الموارد الجينية من النباتات ، والحيوانات ، والكائنات الحية الدقيقة . وسيستمر ايلاء اهتمام خاص للموارد الجينية من نباتات المحاصيل ، والغابات والكائنات الحية الدقيقة واستخداماتها هذه الكائنات في مكافحة الامراض ، والتلوث والنفايات وكمصدر بديل للاسمدة العضوية . وسيجرى اختبار مفهوم مراكز الموارد الميكروبيولوجية في البلدان النامية بدراسة نموذج لها يكون بمثابة محور للعمل في الحلقات الدراسية والندوات التدريبية ، وتشجيع البرامج الشاملة للصيانة عن طريق اعداد الدراسات الاستقصائية ، وقوائم الجرد ، واعمال الاستكشاف والجمع ، والتوثيق ، والتقييم ، والانتفاع .

Digitized by UNOG Library

٦ ، المياه

٤٣٨ — تعتبر المياه موردا عظيم القيمة وعنصرا بيئيا يتأثر الى حد كبير بالانشطة البشرية . وستشمل الاستراتيجية : استحداث نظم سليمة من الوجهة البيئية لتصريف النفايات والماء المستعمل يكون من شأنها ان تشجع على اعادة التدوير والتطهير باستخدام العمليات البيولوجية ؛ وتضمين حماية البيئة وتدابير تأمين السلامة في مشاريع تنمية أحواض الانهار والبحيرات ؛ والتعرف على المشاكل المتصلة برى الاراضي القاحلة وتقديم الحلول لها . وسوف تنشئ مشاريع ارشادية اقليمية في هذه المجالات . كما سيقدم الدعم لانشاء مراكز للتدريب على ادارة موارد المياه .

البرنامج الفرعي ٤ : المحيطات

(أ) الهدف

٤٣٩ — يتمثل الهدف في صيانة النظم البحرية اللازمة لاستمرار الحياة .

(ب) السند التشريعي

٤٤٠ — يوجد السند التشريعي لهذه الانشطة في مقررات مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ١ (د — ١) الفقرة ٤ (ج) ، و ٨ (د — ٢) الفقرة ألف ، أولا — ٤ ، و ٢٥ (د — ٣) ، و ٣٢ (د — ٣) ، و ٣٣ (د — ٣) .

(ج) الاستراتيجية والناتج

٤٤١ — تتمثل العناصر الرئيسية للاستراتيجية في الدعوة الى عقد اتفاقيات دولية واقليمية ووضع مبادئ توجيهية لاتخاذ تدابير تستهدف مراقبة التلوث البحرى وحماية وتنظيم الموارد البحرية المائية ؛ وتقييم ورصد حالة التلوث والموارد الحية ، ودعم البحث والتعليم والتدريب وتبادل المعلومات في هذه المواضيع . وتعطى الاولوية في هذه العناصر لحماية الكتل المائية الاقليمية ؛ ويجرى بالفعل بحث حالة البحر الابيض المتوسط والخليج الفارسي (٤) والبحر الكاريبي وساحل افريقيا الغربية .

٤٤٢ — وقد تمثلت الخطوة الاولى في اعداد " خطة زرقاء " للبحر الابيض المتوسط ، بناء على مبادرة من حكومة فرنسا ، وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وحكومات منطقة البحر الابيض المتوسط ، تشمل دراسة أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونتائجها على البيئة ، وتقييم الوضع على مدى ٢٠ عاما في حالة استمرار الاتجاهات الحالية ، ووضع خطة عمل لعلاج الاتجاهات غير المواتية . وسيشترك

---

(٤) يستند استعمال مصطلح " الخليج الفارسي " لوصف الخليج الكائن جغرافيا بين ايران وشبه الجزيرة العربية الى العرف التقليدى . بيد انه ينبغي ملاحظة ان بعض الوفود تستعمل مصطلح " الخليج العربي " .

Digitized by UNOG Library

في تنفيذ هذه الخطة جميع الحكومات الموجودة في المنطقة وكثير من وكالات الامم المتحدة . وثمة انشطة مخططة اخرى تشمل تقييما للنفايات الصناعية والعضوية التي يلقي بها في البحر الابيض المتوسط من المزمع الاضطلاع بها بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لاوروبا ومنظمة الاغذية والزراعة ، وعقد مؤتمر عن المتنزهات البحرية بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية ودراسات عن التفاعل بين السياحة والبيئة .

٤٤٣ — وقد بدأ تنفيذ سبعة مشاريع نموذجية في ميدان بحث ومراقبة التلوث في المياه وفي الكائنات الحية البحرية ، وذلك بالتعاون مع الحكومات ومنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للارصاد الجوية واللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية . وقد تم اعداد مشاريع اتفاقية عامة وبروتوكولين عامين بشأن اغراق النفايات ، للموافقة عليها وتنفيذها من قبل الحكومات ؛ كما سيجرى ، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من الوكالات ، اجراء دراسات تقنية بغية اعداد مبادئ توجيهية عامة وبروتوكول لمراقبة التلوث الناجم عن مصادر برية .

٤٤٤ — وقد بدأت الاعمال التحضيرية ، أو يعتزم القيام بها ، في مناطق أخرى ، منها على سبيل المثال اجتماعات حكومية دولية لمنطقة الخليج والبحر الاحمر ، وندوة تدريبية لمنطقة البحر الكاريبي ، وبعثة استقصائية مبدئية لساحل افريقيا الغربية .

٤٤٥ — وقد تم وضع استراتيجية تهتم على وجه التحديد بمشاكل الموارد الحية البحرية وذلك من أجل :

(أ) الدعوة الى عقد اتفاقيات دولية واقليمية تؤدى الى صيانة وادارة الموارد الحية البحرية وموائلها والى الانتفاع منها انتفاعا رشيدا ؛

(ب) تعزيز الابحاث المتعلقة بالنظم الايكولوجية البحرية في مجموعها ، لا بنوع واحد فقط ، مع زيادة الاهتمام بما يحدث من تفاعلات بين النظم الايكولوجية الارضية التي تتأثر بالنظم الايكولوجية البشرية والبحرية ؛

(ج) التشجيع على تعويض ما نفد من الحيتان ، والخيلانيات ، والمحار ، والسلاحف البحرية وما الى ذلك ، عن طريق اتفاقات الحماية ، وتدابير الصيانة وبرامج البحوث ؛

(د) تشجيع الحكومات على اتخاذ تدابير تشريعية وتدابير اخرى لتجنب عمليات القتل الجماعي للثدييات والطيور غير المستهدفة اثناء صيد الاسماك ؛

(هـ) تشجيع الحكومات على اتخاذ تدابير ضد الافراط في استغلال وتدمير النظم الايكولوجية البحرية وموارد ها ، مثل الطحالب ، ومصبات الانهار التي تتأثر بالمد والجزر ومستنقعات وغابات المنغروف ، والبحيرات الشاطئية الضحلة ، واحواض الاعشاب والحشائش البحرية والشعب المرجانية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٥ : البيئة والتنمية

(أ) الهدف

٤٤٦ — يتمثل الهدف الرئيسي في مساعدة الحكومات وغيرها من الهيئات على تأمين وضع الاعتبارات البيئية في الاعتبار التام في عملية التنمية .

(ب) السند التشريعي

٤٤٧ — يوجد السند التشريعي لهذه الانشطة في قرار الجمعية العامة ٣٣٢٦ (د — ٢٩) ، الفقرة ٤ (أ) ، و (ب) و (ج) ومقررات مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ١ (د — ١) ، الفقرة ١٢ (دال) ، و ٨ (د — ٢) ، الفقرة ألف ، أولا ، ٣ والفقرة ألف ، ثانيا ، ٢ وألف ، ثالثا ، ٣ و ٤ ، و ٢١ (د — ٣) .

(ج) الاستراتيجية والناتج

٤٤٨ — تشتمل الاستراتيجية على عدد من العناصر :

(أ) الاخذ بنهج متكامل ازاء البيئة والتنمية : تحديد العلاقات بين البيئة والتنمية على نحو مفصل وتقديم عرض كامل لهذه العلاقات الى الدورة الخامسة لمجلس الادارة ؛ وتنظيم حلقات دراسية اقليمية مع اللجان الاقليمية لتأمين قيام الاعتبارات البيئية بدور مناسب في التخطيط للتنمية الاقليمية ، واجراء دراسات افرادية عملية عن علاقة البيئة بالتنمية ؛ واستحداث تقنيات لتأمين ادخال المعايير البيئية في تخطيط التنمية ؛ ووضع مبادئ واستراتيجيات لتلبية الاحتياجات البشرية الاساسية دون احداث تدهور بيئي غير مقبول ؛ وأخذ الطريقة المعقدة التي تتشابك بها الاعتبارات البيئية مع بعضها البعض في الاعتبار ؛ وعرض الارتباط بين السكان ، والموارد ، والبيئة ، والتنمية ؛ واستكشاف كيفية زيادة الموارد اللازمة للتنظيم البيئي للملك المشاع عالميا ؛ وتأمين ايلاء اهتمام مناسب للعوامل البيئية في المباحثات التي تجرى حول التنمية في المحافل والمؤتمرات الدولية ؛

(ب) التنمية الايكولوجية : تشجيع تطبيق هذا المفهوم الذى يشمل تحقيق التوفيق بين العوامل الثقافية والاقتصادية والايكولوجية لتأمين افضل استخدام للموارد البشرية والطبيعية ، عن طريق تنفيذ مشاريع ارشادية في البرنامج كله ، مع الايضاح التدريجي للمبادئ التي تقوم عليها ؛

(ج) الاثر الاجتماعي والاقتصادى الناشئ عن التدابير البيئية او عن غيابها : تصنيف أنواع النتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على التدابير البيئية او على غيابها ؛ واستحداث طرق جديدة لتقييم اثر مثل هذه التدابير ؛ وتقييم النتائج المترتبة على اتخاذ التدابير البيئية مقابل ما يترتب على عدم اتخاذها ؛ وتحديد الحواجز التجارية وغيرها من القيود الناشئة عن التدابير البيئية ، بالتعاون مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ؛ وتقييم مواقف الناس وقيمهم فيما يتعلق بالبيئة في اطار التنمية ، وذلك بالتعاون مع معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ؛

Digitized by UNOG Library

(د) المنتجات الطبيعية : دراسة عملية الاستعاضة عن موارد معينة بأخرى ؛ وادخال الاعتبارات البيئية في العملية التي يتم بمقتضاها استحداث منتجات جديدة ؛ وبحث امكانية الاستعاضة عن منتجات حالية بمنتجات أخرى جديدة اقل اضرارا بالبيئة ؛ ووضع مبادئ توجيهية للاستخدام الرشيد وغير التبديدى للموارد الطبيعية . ويجرى الاضطلاع بهذه الانشطة بالاشتراك مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ؛

(هـ) التكنولوجيا : بعد توضيح مفهوم التكنولوجيات السليمة من الوجهة البيئية وتحديد التوازن بين السلامة البيئية والملائمة الاقتصادية ، تشمل المراحل التالية اجراء بحوث عن كيفية استحداث ونقل تكنولوجيات سليمة ومناسبة من الوجهة البيئية ، وتحديد مؤسسات البحث والاستحداث المناسبة ، والبدء في تنفيذ مشاريع نموذجية لاختبار هذه التكنولوجيات ؛

(و) الاماكن الصناعية : وضع المبادئ التي ينبغي ان يهتدى بها في تحديد مواقع الصناعات على الصعيدين القومي والدولي ، والتعريف بهذه المبادئ ، مع مراعاة البارامترات البيئية ؛

(ز) المشاكل البيئية لصناعات معينة : تشمل الاستراتيجية الحصول ، عن طريق سلسلة من الحلقات الدراسية المنصبة على صناعات معينة ، على معلومات عن الاثار البيئية للصناعات ووضع مبادئ توجيهية لمساعدة الحكومات في التوفيق بين سياساتها ازاء صناعات محددة وفي تطوير التشريعات البيئية .

البرنامج الفرعي ٦ : الكوارث الطبيعية

(أ) الهدف

٤٤٩ — يتمثل هدف البرنامج في توقي الكوارث الناجمة عن حدوث ظواهر طبيعية مختلفة أو التخفيف من حدتها .

(ب) السند التشريعي

٤٥٠ — يوجد السند التشريعي لهذه الانشطة في قرارى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ٨ (د — ٢) ، ألف ، ثالثا ، فقرة ٢ و ٢٩ (د — ٣) الفقرة ٩ (ز) .

(ج) الاستراتيجية والناتج

٤٥١ — يجرى الاضطلاع بتدابير لتحقيق هذا الهدف بالتنسيق الوثيق مع مكتب تنسيق عمليات الامم المتحدة للاغاثة في حالات الكوارث ، وهي تدابير ينبغي ان تستهدف رصد ونشر التحذيرات وتأمين الاستعداد المجتمعي . وستركز هذه التدابير بصفة مبدئية على القيام ، أولا ، بالتعاون مع مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، باستكمال دراسة استقصائية عالمية عن الاضرار الناجمة عن الكوارث بقصد جمع المعلومات الكمية الاساسية اللازمة لوضع سياسات مناسبة لتوقي الكوارث والتخفيف من آثارها على الصعيد القطرى والقيام ، ثانيا ، بالتعاون مع مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث وغيره من وكالات الامم المتحدة ، باستكمال دراسة عن

Digitized by UNOG Library

المعرفة والممارسات فيما يتعلق بالتخفيف من الآثار الضارة لظواهر معينة ، بغية كشف ما يوجد من ثغرات في المعرفة وبيان المجالات التي يمكن فيها تطبيق المعرفة الموجودة تطبيقا فعالا .

٤٥٢ — انتهى مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، بدعم من برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، وبالتعاون مع غيره من هيئات الامم المتحدة ، من اعداد سلسلة من الكتب الارشادية للمساعدة في تخطيط وتطوير المستوطنات البشرية بحيث تقل الى ادنى حد ممكن قابليتها للتعرض للكوارث . وسيتواصل تقديم الدعم الى المنظمة العالمية للارصاد الجوية لاعداد معلومات واسداء المشورة بشأن تقنيات الرصد والتنبؤ بوقوع الكوارث في أمريكا الوسطى وتحسين رصد الاعصار الحلزوني في خليج البنغال والتحذير منه .

البرنامج الفرعي ٧ : الطاقة

(أ) الهدف

٤٥٣ — يتمثل هدف هذا البرنامج في تقييم الاثر البيئي للانماط البديلة لتوليد الطاقة واستخدامها وفي التشجيع على استخدام أشكال للطاقة تكون سليمة من الوجهة البيئية .

(ب) السند التشريعي

٤٥٤ — السند التشريعي هو مقرر مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ٢٩ (د — ٣) ، الفقرة ٩ (و) .

(ج) الاستراتيجية والناتج

٤٥٥ — تم اعداد دراسة استعراضية عن أثر انتاج الطاقة واستخدامها على البيئة ، مع الاهتمام خاصة بالتقييم المقارن للآثار البيئية والصحية ، وسينظر فيها في الدورة الرابعة لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة (ايار/مايو ١٩٧٦) التي ستضع توجيهات وارشادات بشأن ما ينبغي اتخاذه من تدابير أخرى .

٤٥٦ — وثمة عنصر ثان من عناصر الاستراتيجية يتمثل في انشاء مراكز ارشادية في مناطق ريفية نموذجية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، تقوم ، منفردة أو مجتمعة ، بتسخير المصادر المتجددة للطاقة المتاحة محليا . وقد قام معهد بريس للابحاث وجامعة ولاية أوكلاهوما باعداد دراسات الجدوى عن انشاء مثل هذه المراكز في السنغال وسري لانكا . وسيكون لدى المراكز مرفق متكامل لتسخير الطاقة الشمسية وطاقة الريح والغاز البيولوجي مع وجود موقع مركزي يوفر الاحتياجات الاساسية من الطاقة لمجتمع ريفي يتألف من خمسين الى مائة أسرة .

٤٥٧ — وتشمل الانشطة الاخرى القيام ، بالتشاور مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، باعداد دراسة اكثر تفصيلا عن الاثر البيئي للطاقة النووية ، واجراء مقارنة بين مجالات الاختيار المتعلقة بالطاقة على أساس الاثر البيئي لمختلف السياسات ، وعمل دراسة عن اثر الحرارة المنبعثة عن انتاج واستغلال الطاقة على المناخ سيضطلع بها بالتعاون مع المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقي .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٨ : مراقبة الاحوال الارضية

(أ) الهدف

٤٥٨ — يتمثل الهدف الرئيسي في استحداث نظم للتقييم البيئي (مراقبة الاحوال الارضية) ، تشمل التقييم والبحث والرصد والمعلومات ، كيما تكون اساسا للتنظيم البيئي .

(ب) السند التشريعي

٤٥٩ — يوجد السند التشريعي لهذه الانشطة في قرار الجمعية العامة ٣٣٢٦ (د — ٢٩) ، الفقرات ٤ (هـ) ، و (ز) و (ح) وفي مقررات مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ١ (د — ١) ، الجزء السابع ، و ٨ (د — ٢) ، ألف ، ثانيا وأولا ، وألف ، ثالثا ، وأولا ، و ٢٩ (د — ٣) الفقرات ٩ (ح) ، و (ط) و (ى) وثانيا "ب" و ٣٢ (د — ٣) .

(ج) الاستراتيجية والناتج

٤٦٠ — فيما يلي بيان الاستراتيجية بالاشارة الى العناصر الاربعة المكونة لمراقبة الاحوال الارضية والى " الحدود الخارجية " ، التي قرر مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ضرورة تناولها في اطار مراقبة الاحوال الارضية .

٤٦١ — يقوم برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة كل سنة باجراء تقييم واستعراض لبعض مجالات اولوية او المهام الوظيفية مختارة من البرنامج . ويتم الحصول على البيانات اللازمة للدراسات الاستعراضية من أجهزة البحث والرصد وتبادل المعلومات . وبذلك يجرى تناول المشكلة في كل مجال أو مهمة ، وتحليل الانشطة الجارية وتعيين الثغرات ؛ وتقدم النتائج الى مجلس الادارة لتكون بمثابة أساس لوضع البرنامج . ومن المتوقع اكتمال الدورة الاولى من الدراسات الاستعراضية في عام ١٩٧٨ ؛ ثم تبدأ بعد ذلك الدورة الثانية .

٤٦٢ — ويشكل البحث مقوما رئيسيا من مقومات البرنامج البيئي وسيظل كذلك ؛ ويتم تطويره في كل من مجالات الاولوية وفقا للاحتياجات المحددة . وثمة ارتباط وثيق بين برامج البحوث وأنشطة الرصد .

٤٦٣ — وقد تمثلت مبادرة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، في مجال الرصد ، في انشاء مركز للنشاط البرنامجي معني بشبكة الرصد البيئي العالمية ، ينسق مشاريع الرصد التي تنفذها الوكالات الاخرى التابعة للامم المتحدة او المنظمات الدولية ويبدأ بعض المشاريع المشتركة مع الوكالات عملا على تحقيق الاهداف البرنامجية لشبكة الرصد البيئي العالمية . وبناء على ذلك أخذ مركز النشاط البرنامجي على عاتقه مهمة تنسيق ، وفي بعض الحالات ، بدء او توسيع بعض المشاريع مثل رصد مختلف العوامل التي تؤثر على الصحة البشرية ، ورصد التلوث الجوى العالمي وأثره على المناخ ، ورصد تلوث المحيطات وتقييم ورصد العوامل التي تكشف عن أثر الانسان على الغطاء النباتي والتربة في المعمورة .

٤٦٤ — ويشكل انشاء مركز للنشاط البرنامجي للجهاز الدولي للاحالة مساهمة رئيسية في تبادل المعلومات . ذلك الجهاز الدولي للاحالة لا يعالج البيانات بنفسه ، ولكنه يوفر خدمة ارشادية في

Digitized by UNOG Library

طابعها . وسيعمل الجهاز بكل طاقته أثناء السنوات القليلة القادمة ، بحيث يضع من يلتمسون الحصول على معلومات عن المشاكل البيئية على اتصال مباشر بالمصادر الموجودة في كافة أنحاء العالم التي يمكن أن توفر مثل هذه المعلومات .

٤٦٥ — وسوف تتيح مراقبة الاحوال الارضية تفهما أفضل لـ " الحدود الخارجية " لتطاول الانسان على النظم التي تكفل استمرار الحياة على كوكب الارض وعلى قدرة المجتمع على التكيف مع بيئة سريعة التغيير . وللبرنامج خمسة مقومات :

(أ) التغييرات المناخية : يهدف النشاط المشترك بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة والمنظمة العالمية للارصاد الجوية الى تحسين تفهم العملية الفيزيائية التي تؤدى الى حدوث التغيرات المناخية ، وتقييم احتمالات التغيير في المناخ وتوفير معلومات عما يكون للتغييرات المناخية المحتملة من أهمية عملية بالنسبة للانسان ، وأثر الانسان على المناخ ؛

(ب) تعديل الطقس : سيقوم برنامج مشترك بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة والمنظمة العالمية للارصاد الجوية بوضع مبادئ عامة ومبادئ توجيهية للتحكم في تجارب تعديل الطقس التي قد تلحق الضرر ، في غير هذه الحالة ، ببيئة دول اخرى أو بمناطق تقع خارج الولاية القومية . وسيجرى عقد اجتماع لفريق من الخبراء لوضع توصيات بشأن اعلان مبادئ للعرض على مجلس الادارة والجمعية العامة ؛

(ج) زيادة الانتاجية الحيوية : ستجرى أبحاث ودراسات عن آلية التمثيل الضوئي وعناصر معينة في الدورة الكيميائية الارضية الحيوية للتغلب على ما يحد من الانتاجية الغذائية ؛

(د) الاخطار التي تتعرض لها طبقة الاوزون : سيجرى تنفيذ برنامج بالاشتراك مع المنظمة العالمية للارصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية لتقييم المعرفة الحالية عن اثر الطائرات والاسمدة الكيميائية ومركبات الفلوروكربون على طبقة الاوزون ؛ ووضع برنامج متسق لرصد الاوزون في الجو وتعجيل البحث في آثار الاشعاع فوق البنفسجي ؛

(هـ) الحدود الخارجية الاجتماعية : ستدرس تحت هذا العنصر من عناصر الاستراتيجية قدرة المجتمع على التكيف مع بيئة سريعة التغير دون وقوع خلل اجتماعي ، والمعدل الذى يمكن للمجتمع ان يغير به قيمه وممارساته استجابة للضرورات البيئية (٥) .

البرنامج الفرعي ٩ : التنظيم البيئي

(آ) الهدف

٤٦٦ — يتمثل هدف البرنامج في تحسين تفهم التنظيم البيئي ، مما يمكن الانسان من تنظيم بيئته لتأمين استمرار التنمية ؛ واستحداث وتطويع الوسائل القانونية لخدمة هذه الغاية .

---

(٥) سيقترح المدير التنفيذى في الدورة الرابعة لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ادراج هذا العنصر في برنامج " الحدود الخارجية " .

Digitized by UNOG Library

(ب) السند التشريعي

٤٦٧ — يوجد السند التشريعي لهذه الانشطة في قرارى الجمعية العامة ٣١٢٩ (د — ٢٨) و ٣٣٢٦ (د — ٢٩) ، الفقرة ٤ (و) ؛ وفي مقررات مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ١ (د — ١) ، الفقرة الثامنة و ٨ (د — ٢) ، ألف ، ثالثا ، ٥ ، و ١٨ (د — ٢) ، و ٢٤ (د — ٣) ، و ٢٥ (د — ٣) ، و ٣٥ (د — ٣) ، و ٤٤ (د — ٣) .

(ج) الاستراتيجية والناتج

٤٦٨ — يجرى تنفيذ استراتجية التنظيم البيئي ضمن انشطة متعددة يضطلع بها في اماكن أخرى في البرنامج البيئي ، وبذلك فان مخرجات أجزاء عديدة من البرنامج تساعد في انماء فهم التنظيم البيئي . بيد أن هناك عددا من الانشطة المصممة خصيصا لتعزيز ادراك هذا المفهوم ؛ وهي تشمل :

(أ) جهودا لتأمين ادماج البعد البيئي في المداولات الدولية بشأن مسائل التنمية واستراتيجيتها ، (انظر ايضا البرنامج الفرعي ٥) ؛

(ب) عمليات برمجة مشتركة بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وغيره من وحدات منظومة الامم المتحدة لتأمين اسهام برامجها في تحسين التنظيم البيئي ؛

(ج) دراسة تحدد "طاقة التحمل" للنظم الايكولوجية المختلفة ؛

(د) اعداد مبادئ توجيهية بشأن الحماية والتنظيم البيئيين كما تستخدمها الحكومات ؛

(هـ) القيام ، بالتعاون مع المكتب الاحصائي للامم المتحدة ، باستحداث نظام احصائي يمكن ان يخدم اغراض التنظيم البيئي .

٤٦٩ — فيما يتعلق بالقانون البيئي على وجه التحديد ، تتضمن الاستراتيجية العناصر التالية :

(أ) جمع البيانات بصفة منتظمة عن التشريع البيئي على الصعيدين القومي والدولي ؛

(ب) بلورة المبادئ التي يجب ان تنظم العلاقة بين الدول التي تتقاسم موارد طبيعية ، وتلك المتعلقة بالمسؤولية القانونية وتعويض ضحايا التلوث والاضرار البيئية الاخرى ؛

(ج) الدعوة لعقد اتفاقات او اتفاقيات دولية تتناول المشاكل البيئية العالمية وادراج العناصر البيئية في الاتفاقات والاتفاقيات المعقودة أساسا لمقاصد أخرى ؛

(د) تشجيع الجامعات ، وما يشبهها من مؤسسات ، على ادراج القانون البيئي في مناهجها ؛

(هـ) تشجيع الدراسات المقارنة للقوانين القومية لحماية البيئة ؛

(و) مساعدة البلدان النامية التي ترغب في تطوير التشريعات البيئية القومية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ١٠ : انشطة الدعم

(أ) الهدف

٤٧٠ — يتمثل هدف البرنامج في تشجيع تنمية الانشطة التي تدعم تنفيذ برنامج البيئة ، مثل التعليم والتدريب البيئيين ، والمساعدة التقنية والاعلام .

(ب) السند التشريعي

٤٧١ — يوجد السند التشريعي لهذه الانشطة في قرار الجمعية العامة ٣٣٢٦ (د — ٢٩) ، الفقرة ٤ (ط) ، وفي مقررات مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ١ (د — ١) ، الجزء الثالث، والفقرة ١٢ (ج) ؛ والجزءان السادس والتاسع ؛ و ٨ (د — ٢) ، ألف ، ثانيا ، ٣ ؛ و ٢٩ (د — ٣) ، الفقرات ٥ و ٦ و٧ ؛ و ٣٩ (د — ٣) .

(هـ) الاستراتيجية والناتج

٤٧٢ — يرد بيان استراتيجية هذا البرنامج الفرعي تحت العناوين الثلاثة التالية : التعليم والتدريب، والمساعدة التقنية ، والاعلام ؛ وفي كثير من الحالات يجرى بالفعل الاضطلاع بأنشطة تتصل بهذه العناصر :

(أ) التعليم والتدريب

' ١ ' البرنامج التعليمي البيئي المشترك بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الذى سيؤدى ، عن طريق مؤتمر دولي يعقد في عام ١٩٧٧ ، الى وضع توصيات موجهة الى الحكومات بشأن السياسة العامة فيما يتعلق بالتعليم البيئي ؛

' ٢ ' انشاء برنامج للمنح التخصصية في برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ؛

' ٣ ' اقامة روابط مع جامعة الامم المتحدة ؛

' ٤ ' القيام ، انطلاقا من المركز المنشأ حديثا في مدريد ، بالنهوض بالعلوم البيئية على نحو منسق — ولا سيما بتنظيم دورات تدريبية للاخصائيين — في مختلف الدول الناطقة بالاسبانية ؛

' ٥ ' برنامج لتعليم التنظيم البيئي ؛

' ٦ ' انشاء مركز لانشطة البرنامج في كل منطقة ، يقوم ، بدعم من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، بتعزيز تنسيق التعليم والتدريب البيئيين .

Digitized by UNOG Library

(ب) المساعدة التقنية

'١' مساعدة البلدان النامية لتمكينها من المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بشبكة الرصد البيئي العالمية والسجل الدولي للمواد الكيميائية المنطوية على سموم وغيرها من مجالات البرنامج ؛

'٢' مساعدة الحكومات بناء على طلبات مخصصة ، ولا سيما في الحصول على مشورة "عامة" بشأن البيئة ؛ وستقوم افرقة استشارية ملحقة بالمكاتب الاقليمية التابعة لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة بتوفير هذه الخدمة في العادة ؛

'٣' انشاء "دار مقاصة" للاحتياجات من المساعدة التقنية ؛

'٤' برنامج زيارات دراسية للبلدان التي لديها بوجه خاص خبرات مفيدة تستطيع تقديمها .

(ج) الاعلام

'١' توفير خدمة مرجعية متعلقة بالوسائط ونشر تقرير سنوي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ؛

'٢' توفير المواد التي تستخدمها بالوسائط ؛

'٣' تنظيم دورات تدريبية واعلامية عن البيئة وبرنامج البيئة للموظفين العاملين في الوسائط ؛

'٤' مساعدة البلدان النامية في اقامة خدمات وسائطية دعما لاهداف البرنامج ؛

'٥' ادراج عنصر اعلامي في المشاريع البيئية ؛

'٦' انتاج مواد (افلام ، وعروض وما الى ذلك) للتوزيع المباشر ، بالتعاون مع الوكالات الاخرى التابعة للامم المتحدة ؛

'٧' تنسيق الاحداث المتصلة بيوم البيئة العالمي ؛

'٨' تنفيذ برنامج للمنشورات لنشر المعلومات التقنية والعلمية المتولدة عن برنامج البيئة ؛

'٩' التعاون مع المنظمات غير الحكومية لزيادة وعي الجواهير ومشاركتها في مجال البيئه ؛

'١٠' تنسيق الانشطة الاعلامية البيئية لمنظومة الامم المتحدة في مجموعها .

البرنامج ٢ : اللجنة الاقتصادية لاوروبا

البرنامج الفرعي ١ : المعلومات ، والاتجاهات والسياسات العامة

(أ) الهدف

٤٧٣ — يتمثل الهدف في ايجاد الاطار اللازم للحكومات الاعضاء لتبادل المعلومات والاراء بشأن السياسات العامة والاستراتيجيات البيئية والمساعدة في تطوير تقييم الاثر البيئي .

Digitized by UNOG Library

(ب) الاستراتيجية والناتج

٤٧٤ — سيجرى تنظيم دراسات عن مواضيع مثل تضمين السياسات العامة البيئية في التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . وسيؤدى جمع الاحصاءات والمعلومات الى ظهور مؤشرات احصائية لتقييم نوعية البيئة .

البرنامج الفرعي ٢ : الموارد ومشاكل النفايات

(أ) الهدف

٤٧٥ — يتمثل هدف هذا البرنامج في مساعدة الحكومات في معالجة النواحي الايكولوجية لاستغلال الموارد الطبيعية والمشاكل البيئية لتخطيط الطاقة .

(ب) الاستراتيجية والناتج

٤٧٦ — سيجرى تنظيم حلقات دراسية ، واجراء دراسات ومشاريع تعاونية عن مواضيع مثل جمع النفايات الصلبة وتصريفها ومعالجتها واعادة تدويرها ؛ والتكنولوجيا المنخفضة النفايات والمنعدمة النفايات ؛ ومراقبة تصريف المواد الكيميائية السامة والنفايات السامة ؛ ومشاكل ايجاد بدائل للمواد غير القابلة للانحلال الحيوى ؛ والنواحي البيئية لبرامج مصادر الطاقة وحفظها ؛ والنواحي البيئية لانتاج الطاقة واستعمالها .

البرنامج الفرعي ٣ : التلوث

(أ) الهدف

٤٧٧ — يتمثل الهدف الرئيسي في المساعدة في استحداث برامج لمراقبة الانبعاثات الملوثة للجو الناتجة عن صناعات معينة ولمراقبة تلوث المياه .

(ب) الاستراتيجية والناتج

٤٧٨ — سيجرى وضع مبادئ توجيهية لمراقبة مصادر الانبعاث من صناعات معينة بدءا بالصناعات المعدنية غير الحديدية . كما ستجرى دراسات عن مشاكل مختارة في ميدان مراقبة تلوث المياه ، وعن طرق وضع معايير قومية للحماية من الملوثات الرئيسية للمياه ، ومشاكل مختارة في السياسة الحكومية فيما يتصل بوضع وادارة خطط استغلال المياه .

البرنامج ٣ : اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية

البرنامج الفرعي ١ : البيئة

(أ) الهدف

٤٧٩ — يتمثل الهدف في التعرف على المشاكل البيئية ، وخاصة المشاكل المتصلة بالانتفاع من

Digitized by UNOG Library

موارد بلدان المنطقة ، واقتراح حلول على الحكومات تتناسب مع التنمية الاقتصادية ، وكذلك مراعاة العواقب الدولية المحتملة .

(ب) المشكلة المطروقة

٤٨٠ — يسهم التخلف والنمو الاقتصادي ، في تدهور البيئة في امريكا اللاتينية ، في وقت لا يبدو فيه ان الجهاز المؤسسي في موقف يسمح له ، بأي حال من الاحوال ، بالتدخل لتجنب ذلك ، او بانشاء موئل يتسم بمزيد من الكفاءة الايكولوجية .

(ج) السند التشريعي

٤٨١ — يتمثل السند التشريعي في قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٢٣ (د — ١٥) ، الفقرة ٣ .

(د) الاستراتيجية والناتج

٤٨٢ — نشر " قائمة المشاكل البيئية الرئيسية في امريكا اللاتينية " ، التي اعدت في عامي ١٩٧٤ — ١٩٧٥ ، وتنفيذ ما تتضمنه هذه الوثيقة من توصيات بشأن نظم المعلومات ؛ واجراء دراسات عديدة ، مثل الدراسة المتعلقة باستحداث منهجيات للتشخيص البيئي تختبر على صعيد التجربة في بلدين او ثلاثة .

(هـ) الاثر المتوقع

٤٨٣ — زيادة الوعي بين سلطات التخطيط بمشاكل البيئة المحلية .

البرنامج ٤ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي

البرنامج الفرعي : البيئة

(أ) الهدف

٤٨٤ — يتمثل هدف هذا البرنامج في مساعدة البلدان الاعضاء في تحسين وتطوير المستوطنات البشرية ، والانتفاع من الموارد الطبيعية ووضع برامج لمعالجة مشاكل تلوث الجو ، والمياه والارض ؛ وانشاء آلية لادخال الاعتبارات البيئية في برامج التنمية الصناعية القومية وتوحيد مبادئ المراقبة والتحسين البيئيين في اطار الجهود العالمية وكذلك ضم الجهود دون الاقليمية والاقليمية الرامية الى منع انتشار التلوث .

(ب) المشاكل المطروقة

٤٨٥ — تشمل المشاكل الرئيسية انتشار الاحوال غير الصحية والافتقار الى المرافق نتيجة لسوء

Digitized by UNOG Library

تخطيط المستوطنات البشرية ، واستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الشحيحة بلا تخطيط ، وانتشار التلوث الناجم عن تنمية المشاريع الصناعية ، والافتقار الى التنسيق فيما يتعلق بتنفيذ الجهود العالمية الرامية الى مكافحة التلوث .

(ج) السند التشريعي

٤٨٦ — يتمثل السند التشريعي في : مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، ١٩٧٢ ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى (الدورة الحادية والثلاثون ، ١٩٧٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٤٨٧ — ستنظم دراسات واجتماعات لافرقة من الخبراء بقصد تحديد وتعزيز تنفيذ السياسات والبرامج في ميدان البيئة ، والمساعدة في رسم استراتيجيات بيئية قومية . كما سيتم ايفاد بعثات الى البلدان لاقامة مؤسسات قومية مناسبة ، وتنظيم مشاريع لمعالجة المشاكل البيئية والاهتمام بالتدريب البيئي ، وتعزيز تبادل المعلومات البيئية . ومن المقترح انشاء مرافق مؤسسية لتقييم الاثر البيئي لمشاريع التنمية . كما ستعقد اجتماعات حكومية دولية لتقييم تنفيذ خطة العمل الآسيوية للبيئة البشرية اثناء هذه الفترة . ويشمل ذلك وضع وإدارة مبادئ توجيهية وقوائم للتقييم البيئي والاجتماعي لمشاريع التنمية ، ورصد المعلومات ، وتدريب الموظفين الرئيسيين على منهجية الجمع بين عوامل البيئة وتدابير معالجة مشاكل المستوطنات البشرية .

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع

الاغذية والزراعة

التنظيم

ألف — أجهزة تقرير السياسة العامة

٤٨٨ — قامت الجمعية العامة ، بقرارها ٣٣٤٨ (د — ٢٩) ، المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، بعد أن نظرت ، في جملة أمور ، في تقرير مؤتمر الاغذية العالمي المعقود في روما في عام ١٩٧٤ (١) وفي مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩ (د — ٥٧) ، المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، بانشاء مجلس على المستوى الوزاري أو مستوى المفوضين يدعى مجلس الاغذية العالمي ، ليؤدي عمله كهيئة من هيئات الامم المتحدة ، تقدم تقاريرها الى الجمعية العامة بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وتكون لها المقاصد والوظائف وطريقة العمل الوارد بيانها في القرار الثاني والعشرين الذي اتخذه المؤتمر . ويتألف مجلس الاغذية العالمي من ٣٦ عضوا ، يجتمعون سنويا ليحددوا السياسات العامة للمجلس .

٤٨٩ — ويوجد في اللجنة الاقتصادية لاوروبا لجنة تدعى لجنة المشاكل الزراعية وأخرى تدعى لجنة الاخشاب .

ويوجد في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي لجنة تدعى لجنة التنمية الزراعية .

باء — الأمانة

٤٩٠ — أنشئت أمانة مجلس الاغذية العالمي لخدمة مجلس الاغذية العالمي . وهذه الامانة جزء من الامانة العامة للامم المتحدة ، ولكن بعض الموظفين العاملين بها منتدبون من منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، أو معارون من المصرف الدولي . ويوجد في جميع اللجان الاقليمية شعب زراعية ، أنشئت بالاشتراك مع منظمة الاغذية والزراعة ؛ كما يوجد في اللجنة الاقتصادية لاوروبا شعبة اسمها شعبة الاخشاب .

جيم — تنسيق السياسة العامة

٤٩١ — يؤذن لرئيس المجلس أو لممثله بالاشتراك في دورات مجلس منظمة الاغذية والزراعة أو دورات غيره من وكالات الامم المتحدة عندما تناقش مسائل متصلة بالاغذية .

---

(١) E/CONF.65/20 (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.75.II.A.3) .

Digitized by UNOG Library

٤٩٢ — وفي منظومة الامم المتحدة ، تناط المسؤولية الرئيسية عن الزراعة والحراجة وصيد الاسماك بمنطقة الاغذية والزراعة . وكما سيبين أدناه ، تناط مسؤولية التنسيق العام الشامل لمسائل الاغذية ، في المنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، بمجلس الاغذية العالمي . أما التنسيق بين اللجان الاقليمية ومنظمة الاغذية والزراعة ، فتكفله طبيعة الشُعب المعنية ذاتها ، التي تشترك الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة في تزويدها بالموظفين الفنيين .

٤٩٣ — وهناك علاقات عمل ، تربط شعبة الزراعة التابعة للجنة الاقتصادية لاوروبا بعدد من المنظمات الدولية ، وعلى الاخص منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، في مجال توحيد النوعية . ويتم وضع المعايير وتنقيحها في اللجنة الاقتصادية لاوروبا ؛ أما تطبيقها — الذى يقتضي الملاحظة الدقيقة لكيفية تطبيقها عمليا — فتقوم به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، التي تعود فترسل المعلومات المتصلة بالموضوع الى اللجنة الاقتصادية لاوروبا لتوزيعها على جميع الاعضاء ، وعلى أعضاء الامم المتحدة ككل . أما الانشطة المتصلة بالاخشاب ، فيضطلع بها عن طريق اتخاذ ترتيبات تعاونية مع كل من منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ؛ ويتفادى حدوث أى ازدواج للجهود في المنطقة . كما تعتبر لجنة الاخشاب مسؤولة عن اللجنة الاوروبية للحراجة التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة . وقد أقيمت علاقات عمل وثيقة مع أمانة كل من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، والاتحادات الاوروبية ، وذلك منعا لتكرر نفس العمل في أى مكان ومن قبل أى أحد ، أو أدائه بشكل فيه تداخل مع برنامج لجنة الاخشاب .

٤٩٤ — وتحتفظ اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الافريقية لامريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ، كل في منطقتها ، باتصالات دائمة ، فيما يتعلق بمسائل التكامل الاقليمي الزراعي ، مع أمانات التجمعات الاقتصادية الاقليمية ، (مثال ذلك في أمريكا اللاتينية : رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة ، والسوق المشتركة لامريكا الوسطى ، ورابطة منطقة البحر الكاريبي للتجارة الحرة ، ومجتمع منطقة البحر الكاريبي ، والامانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادى لامريكا الوسطى ؛ وفي غربي آسيا : جامعة الدول العربية ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية) .

٤٩٥ — أما في منطقة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، فيوجد بالفعل ، فيما يتعلق بالاغذية والتغذية ، برنامج مشترك بين الوكالات ، تشترك فيه اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية مع منظمة الاغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة لعموم أمريكا ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة .

البرنامج ١ : مجلس الاغذية العالمي

البرنامج الفرعي ١ : تنسيق التدابير العالمية لمكافحة الجوع

(أ) الهدف

٤٩٦ — لم يعقد مجلس الاغذية العالمي ، الذى أنشئ في عام ١٩٧٤ ، الا دورة واحدة حتى

Digitized by UNOG Library

الآن . واتفق المجلس على المهام الرئيسية التالية : (١) مراقبة حالة الاغذية في العالم من جميع جوانبها ، بما في ذلك ما تقوم به المنظمات الدولية والحكومات لاستحداث حلول قصيرة الاجل وطويلة الاجل لمشاكل الاغذية ؛ (٢) دراسة الصورة الاجمالية للأغذية والقيام ، في اطار دوره التنسيقي ، بتحديد ما اذا كانت استراتيجية الاغذية العالمية معقولة بصفة عامة ؛ (٣) التعرف على مجالات سوء الاداء والثغرات والمشاكل ؛ (٤) ممارسة نفوذه ، عن طريق الاقناع الادبي ، لاحداث أي تحسينات ضرورية . (٢)

(ب) المشكلة المطروقة

٤٩٧ — رأى مجلس الاغذية العالمي ، في دورته الاولى ، ضرورة وجود اطار مؤسسي يمكن أن تجرى في داخله الاعمال الرامية الى زيادة الانتاج العالمي من الاغذية .

(ج) السند التشريعي

٤٩٨ — السند التشريعي لهذه الانشطة يتمثل في قرار الجمعية العامة ٣٣٤٨ (د — ٢٩) والقرار الثاني والعشرين لمؤتمر الاغذية العالمي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٤٩٩ — ان أولى أولويات مجلس الاغذية العالمي هي زيادة انتاج الاغذية في البلدان النامية. ولكي يفعل ذلك سيراقب بدقة الجهود الجارى بذلها حاليا للتعبير الكمي عن مشكلة الاغذية ، وكمية وأنواع الموارد اللازمة لزيادة سرعة انتاج الاغذية في البلدان النامية ، كذلك سيتابع المجلس بعناية التطورات الحادثة في مجال الامن الغذائي العالمي ، والتقدم المحرز لمواجهة متطلبات الغذاء لاكثر البلدان عوزا .

(هـ) الاثر المتوقع

٥٠٠ — بيّن المجلس ان هذه الاستراتيجية ليست الا استراتيجية أولية سيعاد النظر فيها في دورته الثانية التي ستعقد في حزيران/يونيه ١٩٧٦ .

---

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/10019).

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٢ : اللجنة الاقتصادية لافريقيا

البرنامج الفرعي ١ : تخطيط التنمية الزراعية وبرمجتها

(أ) الهدف

٥٠١ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الاعضاء في اعادة توجيه سياستها العامة وخططها في مجال التنمية الزراعية لكي يتسنى التعجيل بتنمية القطاع الزراعي ، عن طريق الاعتماد على النفس والتحويل الريفي .

(ب) المشكلة المطروقة

٥٠٢ — في العقد الماضي ، لم يواكب الانتاج الزراعي في افريقيا الا بالكاد الزيادة في عدد السكان ، وكان معدل الزيادة فيه أقل بكثير من الهدفين المحددين لعقدى الامم المتحدة الاول والثاني للتنمية ، بالرغم من انه يوجد في افريقيا كثير من الاراضي الزراعية غير المستغلة أو ناقصة الاستغلال . ويرجع هذا المعدل المنخفض لزيادة الانتاج ، أساسا ، الى ان الحكومات لم تخصص موارد كافية للتنمية الزراعية ، وأن أغلب الموارد المخصصة كانت موجهة لمحاصيل التصدير ، مع اهمال المحاصيل الغذائية اهمالا يكاد يكون تاما .

(ج) السند التشريعي

٥٠٣ — قرار اللجنة ٢٤٦ (د — ١١) هو السند التشريعي لهذا البرنامج .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥٠٤ — سيضطلع في الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨١ بدراسات تحليلية للخطط القومية للتنمية ، وستعد تقارير دورية لاقتراح تدابير لتحسين السياسات العامة وتنفيذ الخطط في مجال التنمية الزراعية . وستجرى أثناء الفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ ، بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة ، دراسات منظورية قطرية ، للبلدان الافريقية التي تطلبها . كما ستجرى دراسات للآثار المترتبة على الاتفاقات السلعية الدولية ، سواء منها القائمة أو المقترحة ، الخاصة بالانتاج وأسعار السلع المعنية والمتاجرة بها .

(هـ) الاثر المتوقع

٥٠٥ — من المتوقع ان يقوم عدد من الدول الاعضاء ، بنهاية فترة الخطة ، بتخصيص المزيد من الموارد للتنمية الزراعية ، وبوضع سياسات عامة أكثر فعالية لزيادة انتاجية الفلاحين .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ : توسيع وتحسين انتاج الاغذية وتسويقها

(أ) الهدف

٥٠٦ — الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو مساعدة الدول الاعضاء في اعداد برامج قومية واقليمية لانتاج الاغذية ، وتسويقها ، وتجهيزها ، بما في ذلك الماشية ومنتجاتها ، وانشاء احتياطيات من الاغذية ، وتوسيع مرافق التخزين ، وتوسيع نطاق الابحاث في مجال تكنولوجيا الاغذية ، بغية استحداث أوجه استخدام نهائي جديدة للمواد الغذائية المنتجة محليا ، وتشجيع الاستعاضة عن الاغذية المستوردة العالية التكاليف بأغذية محلية .

(ب) المشكلة المطروقة

٥٠٧ — ان منطقة افريقيا لا تنتج من الغذاء ما يفي باحتياجاتها . ومما زاد الحالة سوءا الجفاف الذى حدث مؤخرا في المنطقة السودانية الساحلية والذى أدى الى فقدان الكثير من الماشية ، وتعطيل اقتصادات البلدان الواقعة في المنطقة . ويواجه النقص في المؤن الغذائية ، جزئيا ، عن طريق زيادة الاستيراد ، مما يؤدى الى حدوث نقص في القطع الاجنبي في عدد من البلدان الافريقية .

(ج) السند التشريعي

٥٠٨ — يتمثل السند التشريعي لهذا البرنامج في القرار رقم ١ لمؤتمر الاغذية العالمي والقرار ١ للاجتماع الرابع ، والقرار رقم ٤ للاجتماع الحادى عشر للجنة التنفيذية .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥٠٩ — أنشئت اللجنة الوزارية الافريقية المشتركة المعنية بالاغذية ، بغية تسهيل اتخاذ اجراءات متضافرة لزيادة انتاج الاغذية . وسيجرى ، تحت اشرافها ، تحليل لامكانيات التوسع في انتاج الاغذية ، بما في ذلك انتاج الماشية ومنتجاتها ، بغية التوصية باتخاذ اجراءات في الفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٧ ، على الصعيدين القومي والاقليمي ، بهدف زيادة الاغذية . وستجرى دراسات جدوى لانشاء مرافق لتجهيز الاغذية وتوسيع هذه المرافق ، ولانشاء احتياطيات اقليمية من الاغذية ، ولوضع ترتيبات تسويقية ، ولمشاريع انتاج الماشية وتجهيزها (١٩٧٦ — ١٩٨١) .

وستجرى دراسة للاقتصاديات الخاصة بتوفير مرافق تخزين على الاصعدة المزرعية والحضرية والقومية ، بغية التوصية بأنسب مرافق التخزين ، واقتراح برامج لتوسيع المرافق .

(هـ) الاثر المتوقع

٥١٠ — سيعد ، قبل نهاية عام ١٩٧٧ ، تقرير عن امكانية زيادة الانتاج ، سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير . ومن المأمول أن يؤدى هذا الى حفز الدول الاعضاء على تخصيص المزيد من

Digitized by UNOG Library

الموارد للتوسع في انتاج الأغذية . وستقدم المساعدة الى عدد من الحكومات في وضع سياسات عامة اكثر فعالية للتوسع في انتاج الأغذية وتحسين تسويق الأغذية، بما في ذلك انتاج وتسويق الماشية ومنتجاتها .

البرنامج الفرعي ٣ : تشجيع التنمية الريفية المتكاملة وتحسين المؤسسات والخدمات الزراعية

(أ) الهدف

٥١١ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى حفز الفلاحين على زيادة انتاجهم ودخلهم الزراعيين ، ويكون ذلك بتحسين المؤسسات والخدمات الريفية .

(ب) المشاكل المطروقة

٥١٢ — تتمثل احدى المشاكل الرئيسية للسياسة العامة ، في مجال التنمية الزراعية في افريقيا ، في كيفية حمل أغلبية صغار المزارعين على اتباع ممارسات زراعية محسنة .

(ج) السند التشريعي

٥١٣ — يتمثل السند التشريعي في القرار الثاني لمؤتمر الاغذية العالمي والقرار رقم ٤ الذى اتخذته اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية لافريقيا في اجتماعها الحادى عشر .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥١٤ — تشجيع الاطار التنظيمي والمؤسسي الاكثر فعالية لتأمين اتباع المزارعين لممارسات زراعية مبتكرة ، وزيادة انتاجهم ودخلهم . وستقدم مساعدة للحكومات في تقوية وتحسين المؤسسات الريفية وخدمات الدعم . ومن المزمع ، بغية ضمان استمرار الدعم لمثل هذه البرامج ، انشاء مراكز لتنمية المزارع الصغيرة ، على المستوى دون الاقليمي ، لتقدم المشورة الى الحكومات في صياغة وتخطيط وتنفيذ التنمية المتكاملة للمؤسسات الريفية.

٥١٥ — وسيستمر ، بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة ، اجراء دراسات بشأن التغييرات في الهياكل الزراعية والسياسات العامة لحيازة الاراضي ، مع الاهتمام خاصة بالسكان الرعويين والرحّل . كما ستجرى في الفترة ١٩٧٧ — ١٩٧٨ دراسات عن العلاقات بين تنظيم وبرامج مؤسسات البحث الزراعي القومية أو الدولية ، وبين مؤسسات الارشاد والتدريب ، بغية اقتراح تحسينات لتأمين تطبيق نتائج البحث على نحو أكثر فعالية . كذلك ستجرى دراسة لادماج انتاج المواشي في النظم الزراعية بغية تحسين ادارة المواشي ، كما سيوصى ببرامج لتحقيق ذلك.

Digitized by UNOG Library

(هـ) الاثر المتوقع

٥١٦ — من المتوقع ان تساعد هذه الدراسات الحكومات في تأمين حسن تكييف التجديد مع أحوال المزارعين ، وان يجرى ، قبل نهاية فترة الخطة ، مساعدة عدد من الدول الاعضاء في رفع مستوى تكنولوجيا الانتاج التي يستخدمها المزارعون ، ومساعدة تمكنهم من تنظيم مزارعهم بحيث يتسنى زيادة انتاجهم ودخلهم الزراعيين .

البرنامج الفرعي ٤ : توريد المدخلات الزراعية

(أ) الهدف

٥١٧ — سيكون الهدف الرئيسي للبرنامج ضمان توفير المدخلات الزراعية للمزارعين بأسعار معقولة ، وبالتالي ، الا يمثل توريد المدخلات قيدا على زيادة الانتاج الزراعي .

(ب) المشكلة المطروقة

٥١٨ — هناك طلب متزايد على بعض المدخلات الزراعية مثل البذور المهجنة المحسنة والاسمدة ومبيدات الآفات . الا ان ما تمتلكه الحكومات من القطع الاجنبي محدود ولا يكفي لشراء مايلزم من هذه المدخلات. وبالاضافة الى ذلك ، ادى الجفاف الذى حدث مؤخرا في المنطقة السودانية — الساحلية الى التأكيد على ضرورة استغلال موارد المياه ، بوصفها من مدخلات انتاج المحاصيل والمواشي .

(ج) السند التشريعي

٥١٩ — يتمثل السند التشريعي في القرارات السابع والعاشر والثاني عشر لمؤتمر الاغذية العالمي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥٢٠ — ستقدم مساعدة لحكومات البلدان الاعضاء في وضع سياسات عامة وبرامج ، على اساس اقليمي وأساس مجموعات من الاقطار ، لانتاج بذور محسنة وانشاء ترتيبات بين الاقطار وترتيبات اقليمية للتعاون في انتاج وتوريد المدخلات الزراعية ، وفي صياغة سياسات عامة وخطط لاستغلال موارد المياه في انتاج المحاصيل والمواشي ، ولادارة المياه في مشاريع الرى بكفاءة .

(هـ) الاثر المتوقع

٥٢١ — من المتوقع ان يتم قبل نهاية فترة الخطة ، انشاء عدد اضافي آخر من مصانع الاسمدة ومبيدات الآفات والالات الزراعية ، في اطار ترتيبات التعاون مابين الاقطار أو التعاون دون الاقليمي وفي الوقت نفسه ، ستكون قد أسديت المساعدة لعدد من البلدان في المنطقة السودانية — الساحلية

Digitized by UNOG Library

في استغلال موارد المياه الجوفية والسطحية ، وادارتها على نحو فعال ، لانتاج المحاصيل والمواشي .

البرنامج ٣ : اللجنة الاقتصادية لاوروبا

البرنامج الفرعي ١ : المنظور الزراعي العام الشامل

(آ) الهدف

٥٢٢ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقييم امكانيات المنطقة لزيادة تنمية مواردها الزراعية ، في اطار المنظور الاقتصادي العام الشامل ، ومساعدة البلدان الاعضاء في وضع خطط وسياسات عامة مناسبة .

(ب) المشكلة المطروقة

٥٢٣ — تتسم حالة الزراعة ، في منطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، بكونها تحتاج الى زيادة سرعة انتشار التقدم التقني وتحسينات هيكلية شاملة تؤدي الى ارتفاع الانتاجية ، وتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية للسكان الزراعيين ، وتحقيق تكييف أفضل للناتج (الاجمالي وحسب كل سلعة رئيسية) مع الطلب على الصعيدين القومي والدولي .

(ج) السند التشريعي

٥٢٤ — القرار ٣ (د — ٣٠) للجنة الاقتصادية لاوروبا هو السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥٢٥ — ستجرى دراسات للمشاكل الاقتصادية والتكنولوجية المتصلة بالزراعة ، مع الاهتمام خاصة بالهياكل الزراعية وترشيد المزارع ، وذلك بغية مساعدة الدول الاعضاء في وضع خطط وسياسات عامة مناسبة تتلاءم مع الاسقاطات الطويلة الاجل في مجالي الانتاج الزراعي والتجارة الدولية بالمنتجات الزراعية . والى جانب ذلك ، ستجرى دراسات للمشاكل البيئية المتصلة بالمكننة الزراعية واستخدام المخلفات الزراعية كعلف ، ومشاكل التلوث في الزراعة . وسترد نتائج هذه الدراسات في التقارير التي ستعدها اللجنة بصورة دورية . أما الدراسات الاخرى ، مثل دراسة المشاكل السلعية ذات الاهمية الخاصة بالنسبة لاقل البلدان نموا بين البلدان النامية في المنطقة ، او دراسة الاحتمالات المتوقعة الطويلة الاجل للزراعة في أوروبا الجنوبية ، مع الاهتمام خاصة بالهياكل والعمالة الزراعية ، فستنتهي في عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٠ على الترتيب .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الاثر المتوقع

٥٢٦ — من المتوقع ان تساعد انشطة اللجنة المعنية بالمشاكل الزراعية بلدان المنطقة في تحسين وتنسيق برامجها الانتاجية ، وسياساتها التجارية ، بغية زيادة الانتاج الاقليمي للمنتجات الزراعية والتجارة بها .

البرنامج الفرعي ٢ : مشاكل مختارة من قطاع الحراجة

(أ) الهدف

٥٢٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في معالجة بعض المشاكل المختارة ، الاقتصادية والتنظيمية والتكنولوجية ، في قطاع الحراجة ومنتجات الحراجة .

(ب) المشكلة المطروقة

٥٢٨ — هناك قلق متزايد ، في جميع بلدان المنطقة ، حول المشاكل البيئية الناجمة عن استغلال مواردها الحراجية . ولابد من اتخاذ اجراءات متضافرة على الصعيد الاقليمي لمعالجة التضارب الذى ينشأ بين الاعتبارات البيئية من ناحية والحلول المستصوبة من الناحية التقنية او الضرورية من الناحية الاقتصادية مثل مكننة عمليات الحصاد من ناحية أخرى .

(ج) السند التشريعي

٥٢٩ — القرار الثالث (د — ٣٠) للجنة الاقتصادية لاوروبا هو السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥٣٠ — ستتضمن الانشطة دراسات لتقنيات وتكنولوجيا العمل الحراجي ، وتعصير الصناعات الميكانيكية والكيماوية لتجهيز الاخشاب ، وتكنولوجيات الحد من التبديد في الانتاج والاستعمال ، وكذلك دراسات لمشاكل محددة في مجال الاستفادة من منتجات الغابات واستخدامها عمليا ، مثل سلوك منتجات الاخشاب في النار . وسترد نتائج هذه الدراسات في تقارير مختلفة تعدها اللجنة الاقتصادية لاوروبا بصفة دورية .

(هـ) الاثر المتوقع

٥٣١ — من المتوقع ان توفر الدراسات في قطاع الحراجة معلومات نافعة للحكومات ، تمكنها من وضع سياسات عامة مناسبة لمواجهة المشاكل الناجمة عن اختلال التوازن بين الطلب والعرض ، وكذلك لزيادة التجارة بالاخشاب وبمنتجاتها وزيادة استخدامها القومي والاقتصادى .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٤ : اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

البرنامج الفرعي ١ : السياسات العامة والبرامج والخطط في مجال التنمية الزراعية

(أ) الهدف

٥٣٢ — يهدف هذا البرنامج الى مساعدة حكومات الدول الاعضاء في تحسين تقنيات تخطيطها الزراعي ، وتجميع البيانات ، واستخدامها في وضع الخطط الزراعية وما يرتبط بها من سياسات عامة .

(ب) المشكلة المطروقة

٥٣٣ — لقد اقتصر التخطيط الزراعي ، في حالات كثيرة ، على مجرد التوفيق بين اسقاطات الطلب والعرض . ولكن عملية التوفيق هذه لم يصاحبها اتباع سياسات عامة وتدابير مناسبة لتنفيذ الغايات المحددة ، ولا تأخذ في الاعتبار ، لدرجة كافية ، امكانية طروء عوامل ظرفية داخلية وخارجية ، تعطل الافتراضات الموضوعة بشأن الخطة . ونتيجة لذلك ، ليس للتخطيط الزراعي تأثير حاسم في توجيه المؤسسات القومية للادارة الزراعية العامة ، وفي أنشطتها ، وليس له تأثير على المنتجين ، ولا يتصل البتة بأداء كل قطر من الاقطار على الصعيد الاقليمي .

(ج) السند التشريعي

٥٣٤ — يتمثل السند التشريعي في قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٠٩ (د — ١٤) ، وقرار منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ١ / ٧٢ (المؤتمر الاقليمي الثاني عشر) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥٣٥ — ستدرس النتائج التي توصلت اليها البلدان في مجال التخطيط الزراعي ، بغية تحديد العوامل الرئيسية التي حالت دون تحقيق غايات وأهداف خططها القومية للتنمية الزراعية . وسيعد في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ تقرير عن خصائص أجهزة الادارة الزراعية العامة ، وتنظيمها وتشغيلها ، والصعوبات الاساسية التي تواجهها أثناء العملية . وستزيد شعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة من مساعدتها لاجهزة التخطيط الزراعي القومية ، عن طريق تقديم الدعم ، بالمفاهيم والمناهج ، لخبراء الامم المتحدة المعينين للمنطقة ، ولامانات هيئات التكامل في جهودها المتعددة البلدان في مجال البرمجة الزراعية .

(هـ) الاثر المتوقع

٥٣٦ — سيتمثل أهم أثر في النتائج المستمدة من الدراسة التقييمية والناقدة لمختلف نظم التنمية الزراعية المعمول بها في الاقليم ، والتي يمكن بعد ذلك تقديمها مباشرة الى الحكومات ، او تطبيقها ، بصورة غير مباشرة ، عن طريق ما تقوم الأمم المتحدة بتنفيذه من مشاريع في البلدان المختلفة .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ : تقييم الامكانيات الزراعية

(أ) الهدف

٥٣٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان في زيادة وتنويع انتاجها من الاغذية ومن المواد الخام الزراعية .

(ب) المشكلة المطروقة

٥٣٨ — لاتوجد حتى الآن معلومات كافية عن الموارد من الاراضي والمياه وامكانياتها في زيادة الانتاج الزراعي . ولقد تكشفت بعض القيود الخطيرة ، بصدد قلة خصوبة التربة ، ونقص المياه اللازمة للرى ، وحجم بعض المنحدرات في جبال الاندين ، التي لاتصلح للانتاج الزراعي بسبب شدة انحدارها . وما يفترض انه احتياطيات كبيرة من الاراضي في المنطقة فانه يقع في أماكن يصعب الوصول اليها ، بينما الاراضي التي يسهل اعدادها للزراعة وتربية المواشي مستخدمة بالفعل ، بصفة عامة . ولذا ، لابد من القيام بتقييم واقعي لما يمكن ان يقدمه اى توسيع لرقعة الاراضي الزراعية من امكانيات للتنمية الزراعية في المنطقة .

(ج) السند التشريعي

٥٣٩ — قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣١٣ (د — ١٤) هو السند التشريعي لهذا البرنامج .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥٤٠ — ستعد تقارير دولية عن الامكانيات الزراعية للمنطقة على اثر القيام باعادة نظر مستمرة لما يلي :

'١' مختلف عمليات مسح الاراضي وتقييمها التي تنفذ في البلدان .

'٢' الاحصائيات القومية او تفسير الصور الفوتوغرافية وغير ذلك من النظم الحديثة لقياس استخدام الاراضي الزراعية .

'٣' عمليات توسيع رقعة الاراضي الزراعية في البلدان التي مازال يوجد فيها مجال لذلك ، ونتائج نظم الاستيطان في الاراضي أو استعمارها .

'٤' التقدم المحرز في الابحاث المضطلع بها في مجال التكنولوجيات الجديدة للاستفادة من الاراضي المدارية أو الاستوائية .

(هـ) الأثر المتوقع

٥٤١ — مزيد من الدقة في معرفة امكانيات النمو الزراعي لكل بلد ، وللمنطقة برمتها ، وللسياسات العامة اللازمة لتحسين الاستفادة من الموارد الزراعية المتاحة .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٣ : الاغذية والتغذية

(أ) الهـــدف

٥٤٢ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تشجيع التفهم في بلدان المنطقة لما للتغذية الجيدة من اثر على انشطة الانتاج وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ والمساعدة على تحديد السياسات العامة التي ينبغي ترجمتها اليها .

(ب) المشكلة المطروقة

٥٤٣ — من المقدران حوالي ٦٠ في المائة من سكان امريكا اللاتينية — اى حوالي ١٨٠ مليون شخص — يعانون قصورا في التغذية ، وان ٢٠ في المائة — اى حوالي ٦٠ مليون شخص — يعانون نقص التغذية الشديد .

(ج) السند التشريعي

٥٤٤ — قرار منظمة الاغذية والزراعة ٢٣/٧٢ (المؤتمر الاقليمي الثاني عشر) هو السند لهـذا البرنامج الفرعي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥٤٥ — ستساعد الحكومات في تشخيص مشاكلها في مجالي الاغذية والتغذية ، وفي وضع سياسات عامة علاجية محددة في مجالات الزراعة والصناعة والتسويق . والى جانب ذلك ، ستقوم اللجنـــة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، بصورة دورية ، باعداد ونشر تقارير تقنية عن المشاكل العامة او المحددة في مجالي الاغذية والتغذية ، مع ايراد امثلة للسياسات العامة المطبقة في امريكا اللاتينية .

(هـ) الاثر المتوقـع

٥٤٦ — ستمكن هذه الدراسات كلا من البلدان على تحديد درجة سوء تغذية سكانه ، واعتمـاد برامج لمكافحته .

البرنامج الفرعي ٤ : التعاون الاقليمي في مجال الزراعة

(أ) الهـدف

٥٤٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة حكومات البلدان الاعضاء والمنظمات الاقليميـة القائمة على تحديد وصياغة برامج ترمي الى زيادة التعاون الزراعي على الصعيدين الاقليمـــي ودون الاقليمي .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

٥٤٨ — نظرا لاهمية الزراعة في اقتصادات بلدان امريكا اللاتينية ، يمكن لهذا القطاع ان يقوم بدور هام في تعزيز التكامل الاقتصادى وتدعيمه ، عن طريق التخطيط الثنائي او المتعدد البلدان الرامي الى زيادة الانتاج الزراعي ، اوان يصبح اداة لتحسين العادات الغذائية او لاستحداث تكنولوجيا زراعية مناسبة في امريكا اللاتينية .

(ج) السند التشريعي

٥٤٩ — السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرارا اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٥٦ (د — ١٦) و ٣٥٨ (د — ١٦) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥٥٠ — ستستمر شعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة في مساعدة امانات الهيئات الخاصة بالتكامل الاقليمي ودون الاقليمي في اعداد استراتيجية للتنمية الزراعية ، وفي تحديد الانشطة المشتركة او المتضافرة التي يمكن ان تترجم اليها الاحكام الزراعية الواردة في المعاهدات والاتفاقات القائمة والرامية الى تحقيق التكامل الاقتصادى في المنطقة .

٥٥١ — كذلك ستقوم الشعبة بالبحث ونشر المعلومات بشأن المشاكل الخاصة ببعض المناطق الفرعية . فعلى سبيل المثال ، ستجرى دراسات لتحديد اولويات المحاصيل التي يمكن وضعها لبلدان امريكا الوسطى ككل ، بغية تمكينها من التخصص في المنتجات التي تتوفر لها اكثر الظروف ملاءمة ؛ بينما ستركز بعض الدراسات الاخرى على المشاكل الزراعية التي تواجهها البلدان المدارية في منطقة البحر الكاريبي .

(هـ) الاثر المتوقع

٥٥٢ — نظرا لان الزراعة تشكل العمار الاقتصادى للمنطقة ، من المتوقع ان يكون للجهود المبذولة في تحسين الانتاج القومي ودون الاقليمي والاقليمي آثار ملائمة على اقتصاد المنطقة ككل ، وان ترفع مستويات معيشة سكانها الزراعيين الريفيين .

البرنامج ٥ : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١ : انشاء نظام موثوق للبيانات الزراعية

(أ) الهدف

٥٥٣ — الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو جمع البيانات عن التنمية الزراعية ، وتنمية الغابات ومصايد الاسماك في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

٥٥٤ — ان توفر بيانات موثوقة عن التنمية الزراعية في كل واحد من البلدان وفي المنطقة هو شرط مسبق للتعرف على اى نواحي قصور في تحقيق اغراض التنمية ، وفي اقتراح تدابير علاجية .

(ج) السند التشريعي

٥٥٥ — الفقرة ٧٩ من الاستراتيجية الدولية للتنمية لعقد الامم المتحدة الثاني للتنمية ، (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥)) ، اوصت باتخاذ ترتيبات مناسبة لمتابعة النظر الدقيق بانتظام في التقدم المحرز نحو تحقيق غايات العقد واهدافه لكي يتسنى التعرف على مواطن التقصير في تحقيقها والعوامل التي تعلل هذا التقصير والتوصية بتدابير مناسبة تشمل غايات وسياسات جديدة متى اقتضى الامر .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥٥٦ — ستقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بجمع المعلومات عن تنمية الزراعة ومصايد الاسماك والغابات في كل بلد من بلدان المنطقة ، لاستخدامها في تقاريرها السنوية عن مؤشرات التنمية الزراعية ، واستعراضات وتحليلات هذا القطاع .

البرنامج الفرعي ٢ : تحسين التخطيط الزراعي

(أ) الهدف

٥٥٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في زيادة قدرتها في مجال التخطيط الزراعي والريفي وتحسينها عن طريق المساعدة والتدريب المباشرين في مجال التخطيط .

(ب) المشكلة المطروقة

٥٥٨ — تراوحت نسب تنفيذ الخطط الزراعية السابقة في اغلب بلدان المنطقة بين ٣٠ و ٦٠ في المائة اثناء فترتي الخطتين السابقتين ، بينما حققت القطاعات الاخرى انجازات افضل بكثير ، بالرغم من الزيادة الكبيرة في الموارد الاستثمارية التي وجهتها اغلب بلدان المنطقة الى القطاع الزراعي .

(ج) السند التشريعي

٥٥٩ — القرار الاول لمؤتمر الاغذية العالمي هو السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥٦٠ — ستتمكن اللجنة ، عن طريق جمع البيانات وتحليلها ، واجراء مشاورات واسعة مع الموظفين

Digitized by UNOG Library

القوميين ، من تحديد اوجه القصور في الزراعة وتخطيط التنمية الريفية ، واقتراح تدابير علاجيـــة والى جانب ذلك ، سيتم ، عن طريق تنظيم حلقات دراسية وتدريبية ، على الصعيد القومـــــي ، او بالتعاون مع مؤسسات التخطيط الاقليمي القائمة ، تخفيف النقص الحالي في مديرى المشاريـــع ومحللي المشاريع .

(هـ) الاثر المتوقع

٥٦١ — من المتوقع ان تقوى هذه الانشطة الجهود التي تبذلها الحكومات في مجال التخطيط الزراعي ، وتحسين مهارات المخططين القوميين .

البرنامج الفرعي ٣ : تعزيز الامن الغذائي

(أ) الهـــدف

٥٦٢ — الهدف الرئيسي هو مساعدة الحكومات الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فـــي تحقيق امن غذائي على النطاق الاقليمي ، عن طريق وضع سياسات عامة مناسبة مؤدية الى انشـــاء احتياطيات غذائية .

(ب) المشكلة المطروقة

٥٦٣ — يتعرض الانتاج الزراعي في المنطقة لتقلبات عنيفة ناجمة عن الطقس ، مما يؤدى الى عدم التأكد من توفر المؤن الغذائية الكافية .

(ج) السند التشريعي

٥٦٤ — القرار السابع عشر لمؤتمر الاغذية العالمي هو السند التشريعي لهذا البرنامج .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥٦٥ — ستجرى دراسات متعمقة للعوامل المؤثرة في المؤن الغذائية المحلية ، بما في ذلـــك العلاقة بين المحاصيل والطقس ، بغرض وضع نظام للانذار المبكر في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . والى جانب ذلك ، ستجرى دراسات اخرى لتحديد السياسات العامة اللازمة لزيـادة المؤن المحلية من السلع الغذائية الاساسية عن طريق الاستعاضة عن الواردات ، والتكنولوجيـــات الجديدة ، وتحسين تخصيص الموارد وادخال محاصيل جديدة . وستعد تقارير مختلفة طيلة فـترة الخطة بشأن مواضيع مثل نظم توزيع السلع الاساسية وتدابير لتحسينها ، والتدابير اللازمة لانقـاص الخسائر التي تحدث عند الحصاد وبعده .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الاثر المتوقع

٥٦٦ — ستوفر هذه الانشطة لحكومات منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مبادئ توجيهية لوضع سياسات عامة فعالة في مجال الامن الغذائي ، وذلك عن طريق تحسين طريقة التصرف في المؤن المتاحة وتوزيعها ، وزيادة الانتاج الزراعي .

البرنامج الفرعي ٤ : تعزيز التكامل الزراعي الاقليمي

(أ) الهدف

٥٦٧ — يهدف هذا البرنامج الى تشجيع زيادة الانتاج الزراعي ، عن طريق زيادة الانسجام بين السياسات الزراعية .

(ب) المشكلة المطروقة

٥٦٨ — تحد التضاريس الطبيعية للمنطقة من امكانيات استخدام الاراضي للاغراض الزراعية . ونتيجة لذلك ، لا يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي في الاغذية وغير ذلك من المنتجات الزراعية على الصعيد القومي ، ولكن احتمالات تحقيقها على الصعيد الاقليمي طيبة ، بالنظر الى كون الموارد الزراعية مكملة لبعضها البعض ، ونظرا لامكانيات الاستثمار ، والمهارات التقنية المتاحة في كل من بلدان المنطقة .

(ج) السند التشريعي

٥٦٩ — قرار المؤتمر الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة ٣ / ٧٤ هو السند التشريعي لهذا البرنامج .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥٧٠ — بعد القيام بتقييم للموارد المختلفة التي تتمتع بها كل من بلدان المنطقة ، ستجرى دراسات لمجالات التخصص والتكامل الممكنة في ضوء الاسقاطات الاقليمية ودون الاقليمية لطلب وعرض المنتجات الزراعية . وستشكل هذه الدراسات جزءا من تقارير عدة ستناقش مع الحكومات والوكالات الاقليمية المهتمة بالموضوع . وسيلي ذلك تقديم خدمات استشارية لتنفيذ ما يكون قد اتفق عليه من توصيات .

(هـ) الاثار المتوقعة

٥٧١ — من المتوقع ان يؤدى بيان الامكانيات الزراعية للبلدان ، القائمة على زيادة تكامل السياسات الزراعية ، الى حث حكومات المنطقة على اتباع سياسات وبرامج مناسبة لكي تكون السياسة الزراعية الاقليمية اكثر تجانسا .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٥ : تحديد فرص الاستثمار في القطاع الزراعي

(أ) الهـــدف

٥٧٢ — الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي هو مساعدة بلدان المنطقة في اعداد وتقيـــيم مشاريع الاستثمار القومية والمتعددة البلدان في مجالات الزراعة والحراجة ومصايد الاسماك .

(ب) المشكلة المطروقـــة

٥٧٣ — تمتلك المنطقة فائضا كبيرا من الموارد الانتاجية التي ينبغي الاستفادة منها في تمويـــل مشاريع التنمية الزراعية . واحد القيود الهامة على التنمية الزراعية هو الحاجة الى مشاريع سليمـــة لا تكون ممكنة من الناحية الاقتصادية فحسب وانما تأخذ ايضا في اعتبارها المقدرة التنظيميـــــة والادارية لحكومات المنطقة . وعلى سبيل المثال ، كانت احدى المشاكل الرئيسية التي تواجههـــا البلدان الغنية بالنفط في المنطقة هي صعوبة مراقبة تنفيذ المشاريع الزراعية التي حددها ووضعهـــا مستشارون مكلفون من قبل هذه الحكومات .

(ج) السند التشريعي

٥٧٤ — القرار الثاني لمؤتمر الاغذية العالمي هو السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥٧٥ — ستجرى اعمال مسح ودراسات تحليلية لفرص الاستثمار التي تبشر بالخير في مجال الزراعة، عن طريق البعثات الميدانية الموسعة والمشاورات المكثفة مع مقرري السياسة القوميين والمخططيـــن القوميين ، مع التأكيد على القطاعات التي يحتمل ان تجتذب الاستثمار المتعدد البلدان اكثـــر من غيرها .

(هـ) الاثر المتوقـــع

٥٧٦ — ستمكن هذه الانشطة حكومات بلدان المنطقة من تحسين ادائها في مجال الاستثمار ، وفي النهاية من زيادة انتاجها الزراعي . وسيؤدي الاشتراك المباشر للموظفين النظراء القوميـــن الى تحسين المهارات في تحديد المشاريع واعدادها .

البرنامج ٦ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

البرنامج الفرعي ١ : تعزيز التعاون الزراعي الاقليمي

(أ) الهـــدف

٥٧٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى زيادة الانتاج الزراعي والمؤن الغذائية عن طريق تحديد المجالات الممكنة للتعاون الاقليمي .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

٥٧٨ — من الامور الهامة التي تدعو الى القلق المستوى المنخفض للانتاج الزراعي في بقاع كثيرة في المنطقة . ولذلك لابد من زيادة الغلات المنخفضة الحالية ، عن طريق تشجيع زيادة استخدام اللوازم الزراعية ، وعلى الاخص الاسمدة ومبيدات الآفات .

(ج) السند التشريعي

٥٧٩ — السند التشريعي هو لجنة التنمية الزراعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (E/CN.11/1235 ، الفقرات ٣٧ الى ٤٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥٨٠ — يختلف استخدام الاسمدة وغير ذلك من اللوازم الزراعية اختلافا كبيرا من بلد الى آخر في المنطقة . ونتيجة لذلك ، بدئ في عام ١٩٧٥ بمشروع للتعاون الاقليمي في تسويق الاسمدة الكيماوية وتوزيعها واستخدامها ، ومن المحتمل ان يمتد هذا المشروع لعدة سنوات . وسيليه مشروع آخر للتعاون الاقليمي في مجال مبيدات الآفات الزراعية وتوزيعها واستخدامها . وستتضمن الانشطة الاخرى المتصلة باللوازم الزراعية تحديد ما يواجهه صغار المزارعين من مشاكل في استخدام اللوازم الزراعية ، وذلك عن طريق القيام بدراسات ميدانية . وستعقد حلقات دراسية لتدريب الموظفين الحكوميين المسؤولين عن تشجيع استخدام اللوازم الزراعية استخداما فعالا بغية زيادة انتاج الأغذية . كما سيؤكد على تبادل ونشر المعلومات بشأن توفر اللوازم في داخل المنطقة ، وفي الاماكن الاخرى من العالم ، وذلك بالتعاون الوثيق مع الخطط العالمية للاسمدة ومبيدات الافات لمنظمة الاغذية والزراعة ، وستبذل جهود لتعزيز التعاون الاقليمي ودون الاقليمي فيما يتعلق بلوازم زراعية معينة .

(هـ) الاثر المتوقع

٥٨١ — من المتوقع ان تفضي الابحاث والدراسات الى تحديد القيود على استخدام اللوازم والى تحليل طلب وعرض اللوازم وتقييم الاحتياجات وتوافرها في المستقبل . وستكون مثل هذه المعلومات والتحليلات ذات فائدة كبيرة بالنسبة للحكومات الاعضاء في مجال التخطيط لزيادة الانتاج الزراعي . والى جانب ذلك ، من المتوقع ان تفضي الانشطة المضطلع بها في هذا القطاع الى تحديد فرص التعاون الاقليمي ودون الاقليمي بهدف زيادة توفر اللوازم الزراعية .

البرنامج الفرعي ٢ : زيادة الامن الغذائي

(أ) الهدف

٥٨٢ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى زيادة الامن الغذائي ، عن طريق تنويع الانتاج الزراعي وتحسين تدابير الحصول على المؤن الغذائية وخزنها وتوزيعها ، وتشجيع انتاج الحبوب الغذائية وبدائلها ، مثل الحبوب الخشنة والبقول .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

٥٨٣ — لابد من اتخاذ تدابير عاجلة للتخفيف من العجز المزمن في المؤن الغذائية في بعض انحاء المنطقة ، ومن عدم ضمان توفر المؤن الغذائية الكافية ، الناتجين عن التقلبات في الانتاج بسبب الاحوال المناخية غير المواتية والمستويات المنخفضة للمخزونات الغذائية .

(ج) السند التشريعي

٥٨٤ — السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو لجنة التنمية الزراعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ (E/CN.11/1235 ، الفقرات ٢٧ الى ٣٦) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥٨٥ — ستوجه الانشطة نحو تعزيز التعاون الاقليمي ودون الاقليمي ، بغية تحقيق امن غذائي وتنويع زراعي . وسيكون استمرار الاشتراك في بعثات الامن الغذائي الاقليمي مكملا لمشاريع منظمة الاغذية والزراعة للامن الغذائي على النطاق العالمي . ومن المتوقع ان يشكل فريق عامل دولي حكومي لوضع التفاصيل التنفيذية للصندوق الاسيوي لتجارة الارز ، الذي يحتمل ان يعقد سلسلة من الاجتماعات في اوائل فترة الخطة . ومن المتوقع ان يتم بحلول عام ١٩٧٧ ، اجراء دراسة جدوى بشأن الحاجة الى شبكات بحثية ، او معاهد بحثية اقليمية ، للمحاصيل الغذائية المهملة مثل الجذريات والدرنيات والحبوب الخشنة والبقول ، واماكن هذه الشبكات او المعاهد . وستبدأ في عام ١٩٧٨ اجراءات لمتابعة نتائج الدراسة . وسيضطلع بتدابير لتشجيع التعاون الاقليمي وتجميع الاموال ، بغية تعزيز نتاج الابحاث ونشره على المنتجين الزراعيين في المنطقة . كما سيؤكد على الانشطة التدريبية وتقديم المساعدة التقنية للحكومات الاعضاء .

(هـ) الاثر المتوقع

٥٨٦ — من المتوقع ان تؤدى الجهود المبذولة لتنويع تدابير الحصول على المؤن الغذائية وتخزينها وتوزيعها وتحسين هذه التدابير ، الى تعزيز الامن الغذائي . وسيؤدى تنويع الانتاج الزراعي ، ولاسيما تشجيع انتاج واستهلاك بدائل الحبوب الغذائية ، مثل الحبوب الخشنة والبقول ، الى زيادة في الموارد الغذائية ، وسيحسن حتما من مستوى التغذية .

البرنامج الفرعي ٣ : صون الموارد الزراعية الطبيعية

(أ) الهدف

٥٨٧ — الهدف الرئيسي هو تحسين السياسات العامة القومية فيما يتعلق بصون الموارد الطبيعية القابلة وغير القابلة للتجدد مثل الحراجة وصيد الاسماك ، بغية تعزيز التنمية الاقتصادية حاليا ومستقبلا .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

٥٨٨ — تشكل الموارد الطبيعية عاملا هاما من عوامل انتاج الأغذية والزراعة ، وبالتالي تعتبر مكونا ضروريا للتنمية الزراعية والاقتصادية . ولذلك من الضروري صون مثل هذه الموارد او تجديدها لتأمين استمرار التنمية الاقتصادية . وفي العديد من بلدان المنطقة ، كثيرا ما كان استغلال الموارد الطبيعية القابلة للتجدد ، مثل الغابات والاسماك ، لا يقوم على اسس منهجية ، وأدّى ، بالتالي ، الى تردى هذه الموارد او استنزافها في بعض الحالات .

(ج) السند التشريعي

٥٨٩ — السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو لجنة الزراعة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ (E/CN.11/1235 ، الصفحة ٢٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥٩٠ — سيشجع على اتباع منهج اقليمي منسق ازاء صون الموارد ، بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة . وستتضمن المرحلة الاولى اجراء دراسة استقصائية للموارد القائمة من الغابات والمياه والاسماك ، وستنتهي في ١٩٧٧ — ١٩٧٨ . وسيضطلع ، بعد هذه الدراسة ، بتقييم لممارسات استغلال الغابات في المنطقة ، والسياسات الناجحة في مجال صون الموارد ، في بلدان معينة . وستعقد في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ حلقات دراسية وندوات تدريبية لنشر المعلومات على الموظفين المعنيين بصيانة الموارد واستخدامها . وستتناول هذه الحلقات والندوات جوانب معينة من سياسة صون الموارد واستخدام موارد مختلفة ، من بينها ، على سبيل المثال ، الخطط الرشيدة لاعادة تشجير ما كان سابقا مناطق محرّجة ، وستقدم للحكومات مساعدة تقنية وخدمات استشارية اقليمية ، في تنفيذ سياسات صون الموارد ، بغية تأمين اكفأ استخدام للموارد المتاحة .

(هـ) الاثر المتوقع

٥٩١ — يتوقع ان تقوم الدول الاعضاء باعتماد وتنفيذ سياسات مناسبة لصون الموارد الطبيعية القابلة للتجدد ، بما في ذلك الحراجة وصيد السمك . وتعتمد التنمية الاقتصادية حاليا ومستقبلا ، في بعض الحالات ، على الفوائد التي تعود من استخدام الموارد التي يشترك فيها عدد من البلدان . ويمكن تحقيق امكانيات التعاون الاقليمي في استخدام الانهار ومصابها ، عن طريق ترتيبات سلمية لتنظيم تدفق المنتجات ، مثل الاخشاب ، عن طريق سياسات فعالة لصون الموارد .

البرنامج الفرعي ٤ : تحسين الخطط والمؤسسات الزراعية

(أ) الهدف

٥٩٢ — الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو مساعدة الحكومات في تحسين خططها وسياساتها في مجال التنمية الزراعية ، عن طريق تحسين ترتيباتها المؤسسية ، وكذلك وضع مبادئ توجيهية لمثل هذه السياسات .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

٥٩٣ — ان خطط التنمية الزراعية لكثير من بلدان المنطقة تنفذ على نحو غير مناسب ، بسبب الافتقار الى المقومات الهيكلية الاساسية المناسبة في مجال الزراعة او وجود نواحي قصور في الترتيبات المؤسسية .

(ج) السند التشريعي

٥٩٤ — السند التشريعي هو لجنة الزراعة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ (E/CN.11/1235، الفقرة ٢٠) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٥٩٥ — ستجرى ، في المرحلة الاولية (١٩٧٧) ، دراسة البرامج الزراعية وسياسات الحفز الحالية ، في الدول الاعضاء ، ودراسة لفعالية تنفيذها التي تعتمد الى درجة كبيرة على مستوى تطور المقومات الهيكلية الاساسية. كذلك ستحلل المشاكل الرئيسية التي يصادفها التخطيط الزراعي وتدابير السياسة العامة الرامية الى تحقيق الاهداف ، بما في ذلك السياسات العامة في مجال تطوير المقومات الهيكلية الاساسية . وفي ضوء مثل هذه الابحاث ودراسات الحالات الخاصة ستوضع توصيات مناسبة وتنشر على مقرري السياسة العامة عن طريق تنظيم حلقات دراسية واجتماعات بشأن نواحي محددة من سياسات الحفز وتقنيات التخطيط وتحسين المقومات الهيكلية الاساسية. وستعقد الحلقات الدراسية اثناء المرحلة الثانية من البرنامج (١٩٧٨ — ١٩٧٩) .

(هـ) الاثر المتوقع

٥٩٦ — ستسدى المساعدة للدول الاعضاء ، عن طريق الابحاث ونشر نتائجها ، في تحسين خططها وسياساتها العامة في مجال الزراعة ، بما في ذلك تطوير المقومات الهيكلية الاساسية اللازمة للزراعة . كما ستكون الحلقات الدراسية وانشطة المساعدة التقنية ، المعتزم القيام بها ، ذات فائدة كبيرة بالنسبة للبلدان النامية في التغلب على المشاكل في هذا المجال .

البرنامج الفرعي ٥ : نشر المعلومات الزراعية

(أ) الهدف

٥٩٧ — الهدف الرئيسي هو توفير معلومات مستكملة متصلة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للاغذية والزراعة في المنطقة للدول الاعضاء والمنظمات الدولية ، وعلى الاخص منظمة الاغذية والزراعة ، والمساعدة في تحسين انظمة المعلومات القومية .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

٥٩٨ — لقد أبرز في محافل مختلفة الافتقار الى معلومات مستكملة بشأن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للاغذية والزراعة ليستخدمها مقررو السياسة في الدول الاعضاء في المنطقة . وتوجد حاجة ملحة لتوفير نظام معلومات اقليمي في هذا المجال الحيوى ، بوصفه اساسا لا غنى عنه لانشطة التنمية .

(ج) السند التشريعي

٥٩٩ — السند التشريعي هو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الدورة الحادية والثلاثون ، ١٩٧٥) (E/CN.11/1222 ، الفقرة ٩٩) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٦٠٠ — من الانشطة المستمرة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ تطوير نشر المعلومات المستكملة عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للاغذية والزراعة . ومن ضمن المنشورات المقرر اعدادها : '١' استعراض سنوى لحالة الاغذية والزراعة في المنطقة ، ابتداء من عام ١٩٧٦ ؛ '٢' استعراض دورى ، ابتداء من منتصف عام ١٩٧٦ والتوقعات المتعلقة بحالة الاغذية والزراعة مع تأكيد خاص على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك امكانية تحليل التنمية الزراعية في المنطقة ؛ '٣' كتاب ارشادى عن الاحصائيات الزراعية ؛ '٤' استعراض كل سنتين للتطور الزراعي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ ، ابتداء من عام ١٩٧٧ .

(هـ) الاثر المتوقع

٦٠١ — ستساعد هذه الانشطة في تأمين معلومات نافعة ومستكملة لعملية اتخاذ القرارات ، بشأن الاغذية والتنمية الزراعية في الدول الاعضاء . وستمكن وفورات الحجم في جمع المعلومات وتحليلها ونشرها على اساس اقليمي من توفير المعلومات للبلدان على نحو رخيص وفعال . وستوفر مثل هذه المعلومات اساسا مفيدا لوضع وتنفيذ خطط وسياسات قومية بشأن الاغذية والزراعة .

Digitized by UNOG Library

الفصل العاشر

حقوق الانسان

التنظيم

٦٠٢ — لا يزال الوصف الوارد في الفقرات من ٤٩٧ الى ٥١١ من الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦-١٩٧٩ (١) صحيحا ، مع اجراء التغييرات التالية :

الفقرة ٤٩٨ :

يصبح نص الفقرة كما يلي :

ستضاف الى " اجهزة الميثاق " هذه ، اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، وهي تتكون من افراد تنتخبهم اللجنة بصفتهم الشخصية . ويساعد اللجنة فريقان عاملان فرعيان يعالج احدهما مسألة الرق ويعالج الاخر الرسائل المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لحقوق الانسان وتنشئ اللجنة ، بموافقة المجلس ، هيئات فرعية اخرى لاغراض الدراسة او التحقيق وذلك لمساعدتها في اداء وظائفها ، اما لفترات زمنية قصيرة او على اساس مستمر كما يحدث في معظم الحالات . وفي هذا الصدد ، يمكن الاشارة الى فريق الخبراء العامل المخصص للجنوب الافريقي والفريق العامل المخصص لحالة حقوق الانسان في شيلي . وللجنة ايضا افرقة عاملة خاصة بها تجتمع قبل دوراتها وتعنى بالحالات التي يبدو انها تكشف عن نمط ثابت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان .

الفقرة ٥٠٠ :

يصبح نص الفقرة كما يلي :

يبدأ في ١٩٧٦ سريان مفعول العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري التابع للعهد الاخير ، ويوكل العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وظائف هامة جديدة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الذي يتوقع منه بدوره ، وفقا لاحكام العهد ، ان يلقي بمسؤوليات جديدة على لجنة حقوق الانسان وعلى عدد كبير من الوكالات المتخصصة . وينشئ العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لجنة جديدة لحقوق الانسان ستتحمل

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/10006/Add.1).

Digitized by UNOG Library

مسؤولية دراسة تقارير الدول الاعضاء عن التزامها باحكام العهد ، والنظر في الرسائل المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان الواردة من الافراد والجماعات ، ورفع تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة بواسطة المجلس .

العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الانسان

٦٠٣ — سوف توفر تدابير تنفيذ العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان والبروتوكول الاختياري التابع للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، التي سيسرى مفعولهما في ١٩٧٦ ، توضيحا مثيرا للاهتمام ، وان كان توضيحا معقدا ، عن تنسيق السياسات العامة ، وخاصة في ظل الهدف العام والخاص باجراء رصد دولي لمدى التقيد على الصعيد القومي بمعايير حقوق الانسان التي اعلنتها الامم المتحدة .

٦٠٤ — وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فيما ينص عليه من امور ، على انشاء نظام للتقارير المنتظمة التي تقدمها الدول الاطراف عن التدابير التي اتخذتها والتقدم الذى احرزته من اجل التقيد بالحقوق المعترف بها في العهد . ومن المقرر ان ينظر المجلس الاقتصادى والاجتماعي في هذه التقارير . ولكن يجوز للمجلس ان يحيل ، بل انه سيحيل على الارجح ، الى لجنة حقوق الانسان التقارير المقدمة من الدول الاطراف لتقوم هذه اللجنة بدراستها وتقديم التوصيات العامة بشأنها ، او للعلم ، حسبما يقتضي الحال ، كما يجوز له ان يعهد الى اللجنة باعمال تحضيرية تفصيلية . ويجوز للدول الاطراف والوكالات المتخصصة بدورها ان يعرض على المجلس تعليقات على اية توصيات تقدمها لجنة حقوق الانسان . ويجوز للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، بفضل المساعدة التي يتلقاها على هذا النحو ان يرفع تقارير الى الجمعية العامة تتضمن توصيات ذات طابع عام ومعلومات واردة من الدول الاطراف والوكالات المتخصصة . كما يجوز له ان يسترعي انتباه اجهزة الامم المتحدة الاخرى واجهزتها الفرعية والوكالات المتخصصة المعنية بالمساعدة التقنية ، الى اية مسائل تنشأ عن التقارير المقدمة بموجب العهد .

٦٠٥ — وبالاضافة الى ذلك خول المجلس الاقتصادى والاجتماعي بموجب العهد ، سلطة وضع ترتيبات مع الوكالات المتخصصة فيما يتعلق بالتقارير التي تقدمها اليه عن التقدم المحرز في التقيد باحكام العهد التي تقع في نطاق انشطتها . ويجوز للمجلس ان يحيل هذه التقارير الى لجنة حقوق الانسان ، كما هو الحال بالنسبة للتقارير الواردة من الدول الاطراف .

٦٠٦ — ومن المقرر بموجب العهد ان تقدم تقارير الدول الاطراف عن تنفيذ العهد على مراحل وفقا لبرنامج يضعه المجلس الاقتصادى والاجتماعي بعد التشاور مع الدول الاطراف والوكالات المتخصصة المعنية . وبالفعل طلب المجلس على وجه التحديد ان يقوم الامين العام نيابة عنه باجراء هذه المشاورات . وسيتم مزيد من التنسيق بموجب العهد عن طريق قيام الامين العام بارسال نسخ من التقارير الواردة من الدول الاطراف ، او اية اجزاء منها تتصل بالامر ، الى الوكالات المتخصصة المعنية بقدر ما تقع هذه التقارير في نطاق مسؤوليات الوكالات .

Digitized by UNOG Library

٦٠٧ — وقد تم ، تنفيذا لتوجيهات المجلس ، اجراء مشاورات رسمية وغير رسمية في اطار لجنة التنسيق الادارية بغية تنسيق السياسة العامة والاعمال التي يشتمل عليها نظام التنفيذ هذا . وقد تم تقديم مقترحات ملموسة ترمي الى اعمال النظام ، وخاصة فيما يتعلق بمراحل برنامج رفع التقارير . وسيعقد المزيد من الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية كلما اقتضت الحاجة .

٦٠٨ — وينشئ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لجنة معنية بحقوق الانسان تتألف من ١٨ عضوا بارزا تنتخبهم الدول الاطراف بصفتهم الشخصية . وستقدم الدول الاطراف بموجب ذلك العهد تقارير عن التدابير التي تتخذها لاعمال الحقوق المعترف بها في العهد . وستوضح هذه التقارير ايضا العوامل واصعاب التي تؤثر في تنفيذ العهد ، ان وجدت . وستقوم اللجنة المعنية بحقوق الانسان بدراسة هذه التقارير ، وارسال تقاريرها وما تراه مناسبا من تعليقات عامة الى الدول الاطراف . كما يجوز لهذه اللجنة ، طبقا لما تراه مناسبا ، ان ترسل هذه التعليقات مشفوعة بنسخ من تقارير الدول الاطراف الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

٦٠٩ — وسترفع هذه اللجنة تقريرا سنويا عن انشطتها الى الجمعية العامة .

٦١٠ — وسيطلب من هذه اللجنة ايضا ان تقوم ، بعد استلام موافقة عشر من الدول الاطراف على الاحكام المتصلة بالامر ، بمعالجة رسائل الدول الاطراف التي تفيد بان دولة طرفا اخرى لا تنفذ احكام العهد . وعند قيام اللجنة بذلك فانها تقدم مساعيها الحميدة للدول الاطراف المعنية بغية حل المسألة بصورة ودية . واذا لم تحل المسألة بواسطة اللجنة فان هناك اجراء يقضي بتعيين لجنة توفيق خاصة تقدم مساعيها الحميدة للدول الاطراف .

٦١١ — ويخول البروتوكول الاختيارى للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والساسية اللجنة المعنية بحقوق الانسان سلطة تلقي رسائل من افراد يدعون انهم ضحايا انتهاك اى حق من الحقوق الواردة في العهد ، وسلطة النظر في هذه الرسائل ، شريطة ان تكون الدولة الطرف المعنية قد قبلت اختصاص هذه اللجنة بتصديقها على البروتوكول الاختيارى او بانضمامها اليه .

٦١٢ — وهكذا فان تنسيق السياسة العامة يتم بواسطة اجهزة خاصة ينشئها العهد لذلك الغرض ، كما يتم بواسطة التعاون بين هذه الاجهزة والهيئات القائمة داخل الامم المتحدة ومع الوكالات المتخصصة ، وبواسطة الاجراءات التي تتخذها شعبة حقوق الانسان في الامانة العام فيما بين الدورات واثنائها .

٦١٣ — وفي السنوات القادمة سيتعين على شعبة حقوق الانسان ان تبذل جهودا خاصة لمساعدة الاجهزة المعنية في تنظيم نفسها وفي اتباع طرق للعمل توفر اقصى قدر ممكن من الفعالية في اداء وظائفها الهامة (انظر على وجه الخصوص البرنامجين الفرعيين ٢ و٣ ادناه) .

البرنامج الفرعي ١ : المعايير العالمية لاحترام حقوق الانسان

(أ) الهدف

٦١٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى وضع معايير عالمية لاحترام حقوق الانسان .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشاكل المطروقة

٦١٥ — سيتم التطرق الى المشاكل التالية :

'١' تعذيب الاشخاص المعتقلين ومعاملتهم : تشير التقارير التي تلقي اهتماما عالميا الى ظهور التعذيب من جديد وتطبيقه بصورة منتظمة وكذلك المعاملة القاسية واللاانسانية والمهينة التي توقع خاصة على المعتقلين او السجناء .

'٢' العلم والتكنولوجيا : ان ما يترتب على الرقابة الجينية والتجارب الطبية ، والكيماويات التي تضاف الى الاغذية من آثار على حقوق الانسان يمثل مجرد قضايا قليلة من القضايا التي تدخل في نطاق مسألة حماية شخص الانسان وسلامته الجسمانية والفكرية في ضوء ما احرز من تقدم في علم الاحياء (البيولوجيا) والطب والكيمياء الحيوية . كما ان فوائد التقدم العلمي والتكنولوجي توزع في كثير من الحالات سواء داخل البلدان او فيما بينها بطريقة غير منصفة تعكس غالبا القوة الاقتصادية القائمة .

'٣' الاقليات والجماعات الاخرى التي قد تنتهك حقوقها الاساسية : ان الاقليات القومية والدينية وغيرها من الاقليات ، وكذلك السكان من الاهالي الاصليين الذين لم يتم دمجهم ، غالبا ما يكونون ضحايا لانتهاكات حقوق الانسان الاساسية المملوكة لهم بسبب التمييز . كما ان بعض الاشخاص مازالوا يعيشون في ظل ظروف الرق ؛

'٤' العمال المهاجرون : غالبا مايكون العمال المهاجرون ، الذين ازداد عددهم زيادة كبيرة نتيجة التوسع في الترابط الاقتصادي بين الدول التي بلغت درجات متفاوتة من التنمية ، عرضة لانتهاك حقوقهم الاساسية ، فيما يتصل مثلا بشروط العمل العادلة والمواتية والتعليم والثقافة والمحاكمة العادلة .

'٥' ميادين اخرى : يتوجب ايضا حماية حقوق الفرد فيما يتصل ببعض المشاكل الكبرى في عصرنا ، مثل حماية البيئة وتنظيم السكان .

(ج) السند التشريعي

٦١٦ — يوجد التفويض الاساسي في المواد ١ و ٢ و ١٣ و ٥٥ و ٦٤ و ٦٨ من ميثاق الامم المتحدة ؛ وفي قرارات الجمعية العامة ٣٢٦٧ (د — ٢٩) و ٣٢٦٨ (د — ٢٩) و ٣٤٥٣ (د — ٣٠) ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥ (د — ١) المؤرخ في ١٦ شباط/فبراير ١٩٤٦ ، كما عدله المجلس بقراره ٩ (د — ٢) المؤرخ في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٤٦ ؛ وقرارات لجنة حقوق الانسان في دورتيها الاولى والثانية .

(د) الاستراتيجية والناتج

٦١٧ — ان الامم المتحدة مطالبة منذ انشائها بأن تحدد في اطار عالمي معنى عبارة " حقوق الانسان والحريات الاساسية " التي وردت في الميثاق ويتم التعبير بطريقة ملموسة عن هذه الانشطة

Digitized by UNOG Library

التي تحدد المعايير بقيام اجهزة تقرير السياسة العامة باعتماد صكوك او اعلانات او اتفاقيات دولية في ميدان حقوق الانسان. وفي معظم الحالات تتم صياغة الصكوك بعد استكمال الدراسات وفي ضوء الاراء التي تبديها الحكومات . كما ان الدراسات الطويلة الاجل التي تقدم بناء على طلب الهيئات التشريعية وهيئات الخبراء ، والتي تقوم الشعبة باجرائها اما مباشرة او باسم الامين العام ، او عن طريق المساعدة الواسعة التي تقدمها الى المقررين الخاصين الذين تعينهم هيئات تقرير السياسة العامة تتيح معلومات اساسية عن حالة مشاكل حقوق الانسان وعناصرها في القانون والواقع ، من زاوية اتصالها بالمعايير الدولية الممكنة . وفي الوقت الحاضر تقوم لجنة حقوق الانسان ، بالاشتراك مع اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، بصياغة مبادئ عامة عن المساواة وعدم التمييز فيما يتصل بالاشخاص الذين يولدون خارج نطاق الزواج . كما ان اللجنة تقوم بصياغة اعلان للقضاء على جميع اشكال التعصب والتمييز القائمة على اساس الدين او المعتقد . وامام الجمعية العامة في جدول اعمالها بند عن مسألة صياغة صك مناسب عن حرية الاعلام والحصول على المعلومات . وسيتم استنباط انشطة الصياغة المقبلة من الدراسات الحالية والمقبلة ومن احتياجيات المجتمع الدولي الجديد التي تتبلور بسرعة .

٦١٨ — وفيما يلي بعض الدراسات التي تقوم اللجنة الفرعية حاليا باجرائها ، وترد التواريخ التي سيكون من المخطط ان تناقشها اللجنة الفرعية فيها بين قوسين :

دراسة عن الاقليات (١٩٧٧) ؛ التطور التاريخي والحالي لحق تقرير المصير على اساس ميثاق الامم المتحدة وغيره من الصكوك التي اعتمدتها اجهزة الامم المتحدة ، مع الاهتمام خاصة بتعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية وحمايتها (١٩٧٧) ؛ تنفيذ قرارات الامم المتحدة التي تتصل بحق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية في تقرير المصير (١٩٧٧) ؛ دراسة عن التمييز ضد السكان من الاهالي الاصليين (١٩٧٨) ؛ دراسة عن واجبات الفرد نحو المجتمع وتقييدات حقوق الانسان وحرياته بموجب المادة ٢٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان (١٩٧٨) .

٦١٩ — ويتم استعراض العمل النهائي للجنة الفرعية ، بالتفصيل ، وفي بعض الاحيان في لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثالثة للجمعية العامة قبل ان يتم اعتماد المعايير بصورة نهائية .

٦٢٠ — ومن المتوقع ان يطلب اجراء دراسات جديدة قبل تحديد معايير في ميدان العلم والتكنولوجيا ، نتيجة لبرنامج العمل في ميدان العلم والتكنولوجيا الذي قررت ان تضعه لجنة حقوق الانسان [القرار ١١ (د — ٣٠)] .

٦٢١ — وبالمثل ستلقى مسألة العمال المهاجرين مزيدا من الدراسة ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة المعنية ، وذلك استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٤٤٩ (د — ٣٠) . كما سيكون التعذيب والمعاملة اللا انسانية او المهينة موضع دراسات مقبلة تجريها المنظمة استجابة للقرار ٣٤٣٥ (د — ٣٠) . وستكون مسألة حقوق الانسان للاشخاص المعرضين لاى شكل من اشكال الاعتقال او السجن بندا دائما في جدول اعمال اللجنة الفرعية. وقد بدأ المجتمع الدولي ، وخاصة عن طريق الامم المتحدة ، العمل من اجل ان يتم في هذا الميدان وضع معايير السلوك الصحيح لموظفي

Digitized by UNOG Library

السلطة العامة ، وحد ادنى لشروط الاعتقال والحقوق الاساسية للمعتقلين ، مثل حق الاتصال بالاسرة وبمحامي الدفاع .

٦٢٢ — سيقدم برنامج الحلقات الدراسية الدولية والاقليمية في المستقبل ، كما حدث في الماضي مساهمات هامة في انشطة المنظمة التي تحدد المعايير . وعموما يتم تنظيم حلقتين دراسيتين كل سنة بالتعاون مع الدول الاعضاء ، يقوم فيها الخبراء من المستويات العالية بمناقشة الموضوعات التي تتصل اتصالا مباشرا ببرنامج المنظمة في حقوق الانسان على اساس الوثائق التي تقوم باعدادها الامانة العامة والخبراء الاستشاريون الخاصون وكل خبير مشترك عن خلفية المواضيع . ويكون هذا المصدر القيم من المعلومات والمواد عن خلفية المواضيع متاحا لاجهزة الامم المتحدة المعنية ، وذلك بصدد بنود جدول الاعمال المتصلة بالموضوع . ويتم اختيار موضوعات الحلقات الدراسية بالاتفاق مع الحكومة المضيفة ، وتعكس هذه الموضوعات القضايا ذات الاهمية الخاصة على المستوى الاقليمي او الدولي .

(هـ) الاثر المتوقع

٦٢٣ — ستواصل الامم المتحدة ، بتجسيدها لمعنى عبارة " حقوق الانسان والحريات الاساسية " الواردة في الميثاق وخاصة في ضوء التطور السريع للمجتمع المعاصر واحتياجاته ، تزويد البلدان بمبادئ توجيهية من اجل احترام حقوق الانسان وتزويد المجتمع الدولي باساس جديد للعمل من اجل تعزيز حقوق الانسان على المستويين العالمي والاقليمي .

البرنامج الفرعي ٢ : رصد التقيد بمعايير الامم المتحدة

(ا) الهدف

٦٢٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى رصد مدى التقيد على المستوى القومي بمعايير الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان .

(ب) المشكلة المطروقة

٦٢٥ — هناك حاجة للقيام على المستوى القومي برصد تنفيذ ما اعتمدته المنظمة من معايير لجوانب حقوق الانسان .

(ج) السند التشريعي

٦٢٦ — للاطلاع على السند التشريعي يرجى الرجوع الى السند التشريعي للبرنامج الفرعي ١ اعلاه . وهناك سند تشريعي آخر يتمثل في الفقرة ١ (أ) و (ب) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٩٦ (د — ٥٠) ؛ والمادة ٩ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري ؛ والمادة ١٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛

Digitized by UNOG Library

والمادة ٤٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛ والمادة السابعة من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ؛ وقرار الجمعية العامة ٣٠٦٧ (د — ٢٨).

(د) الاستراتيجية والناتج

الانشطة التي تقوم على اساس قرارات اجهزة الامم المتحدة

٦٢٧ — وضع المجلس الاقتصادى والاجتماعي نظاما للتقارير الدورية التي ترد من الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشارى لدى المجلس الاقتصادى وذلك فيما يتعلق بالتطورات والتقدم المحرز في ميدان حقوق الانسان ، والتدابير المتخذة لحمايتها . وتقدم هذه التقارير مرة كل سنتين خلال دورة تستغرق ست سنوات . وستعالج التقارير في ١٩٧٦ حرية الاعلام ، وفي ١٩٧٨ الحقوق المدنية والسياسية ، وفي ١٩٨٠ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وعند تنفيذ هذا النظام ، تقوم شعبة حقوق الانسان ، نيابة عن الامين العام ، بوضع مبادئ توجيهية لاعداد هذه التقارير ، كما انها تعد الملخصات والتحليلات والفهارس . وتقدم التقارير ، والدراسة التي يعدها الامين العام ، الى اللجنة الخاصة المعنية بالتقارير الدورية التي انشأتها لجنة حقوق الانسان ، وهي اللجنة التي تدرس وتقيم التقارير وترفع تعليقاتها واستنتاجاتها وتوصياتها الى لجنة حقوق الانسان .

٦٢٨ — وينص برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ، في الفقرة ١٨ (هـ) منه على مطالبة الدول الاعضاء بأن تقدم الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي مرة كل سنتين تقريرا عن التدابير المتخذة بموجب البرنامج . وقد وردت التقارير الاولى في ١٩٧٥ ، وهي تقوم على اساس استبيان وضعته شعبة حقوق الانسان . وستقوم الامانة العامة بتنقيح الاستبيان المتعلق بالتقارير المقبلة في ضوء التقارير المقدمة وتعليقات الدول الاطراف وما سوف يبديه المجلس الاقتصادى والاجتماعي من ملاحظات . ومن المقرر ان تقدم التقارير المقبلة في السنوات ١٩٧٧ و ١٩٧٩ و ١٩٨١ و ١٩٨٣ .

الانشطة التي تقوم على اساس المعاهدات الدولية

العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الانسان

٦٢٩ — سيطلب من شعبة حقوق الانسان اثناء فترة الخطة المتوسطة الاجل ان تبذل جهدا رئيسيا لدعم كل من المجلس الاقتصادى والاجتماعي ولجنة حقوق الانسان ، واللجنة المعنية بحقوق الانسان فيما تضطلع به من مسؤوليات جديدة وكذلك الجمعية العامة ، عندما تقوم بمعالجة التقارير المختلفة التي تتصل بتنفيذ العهدين والبروتوكول الاختيارى .

٦٣٠ — وبعد القيام بمشاورات مع الوكالات المتخصصة المعنية ، ستقدم الامانة العامة اقتراحا يهدف الى برمجة استلام ودراسة التقارير المقدمة بموجب العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال دورة تستغرق ست سنوات وذلك حسب الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

السنة الاولى (١٩٧٧) ـ الحقوق التي تشملها المادتان ٦ و ٧ ؛ حق العمل وحقـــوق التمتع بشروط عمل عادلة ومواتية ؛

السنة الثانية (١٩٧٨) ـ الحقوق التـي تشملها المادة ١١ ؛ الحق في مستوى معيشـي كـــاف ؛

السنة الثالثة (١٩٧٩) ـ الحقوق التي تشملها المادتان ١٣ و ١٤ ؛ الحق في التعليم والالتزام بكفالة التعليم الابتدائي الاجبارى ؛

السنة الرابعة (١٩٨٠) ـ الحقوق التي تشملها المادة ١٢ ؛ الحق في اعلى مستوى ممكن من الصحة الجسمانية والعقلية ؛

السنة الخامسة (١٩٨١) ـ الحقوق التي تشملها المادتان ٩ و ١٠ ؛ الحق في الضمـان الاجتماعي والالتزامات الخاصة بحماية ومساعدة الاسرة والامهات والاطفال ؛

السنة السادسة (١٩٨٢) ـ الحقوق التي تشملها المادتان ٨ و ١٥ ؛ الحق في تكويـن النقابات وحقوق النقابات نفسها ؛ والحقوق الثقافية .

وتقوم لجنة القضاء على التمييز العنصرى التي انشئت بمقتضى الاتفاقية الدولية للقضاء علـى جميع اشكال التمييز العنصرى بدراسة التقارير المقدمة من الدول الاطراف (وعددها ٨٨ دولـــة حتى تاريخ ٤ شباط/فبراير ١٩٧٦) ، وتقديم التوصيات بشأنها والتقارير المقدمة من الدول القائمة بالادارة فيما يتعلق بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها

٦٣١ ـ ان سريان مفعول هذه الاتفاقية ، وهو متوقع اثناء فترة الخطة المتوسطة الاجل ، سـوف يلقي على الشعبة بمسؤولية اعداد المواد وخدمة انشطة لجنة حقوق الانسان فيما يتصل بالتقاريـــر الدورية المقرر ان تقدمها الدول الاطراف بشأن التدابير التشريعية والقانونية والادارية وغير ذلـــك من التدابير التي تكون قد اتخذتها لتنفيذ احكام الاتفاقية .

(هـ) الاثر المتوقـــع

٦٣٢ ـ ستشمل الانظمة الشاملة التي انشئت حتى الآن ، كما اعلن المجلس الاقتصادى والاجتماعي في قراره ١٠٧٤ جيم (د ـ ٣٩) ، لا باعتبارها مصدرا للمعلومات فحسب بل بوصفها ايضا حافزا للحكومات على بذل الجهود من اجل حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية . وستكون الجهود المقبلة التي يبذلها المجتمع الدولي في صالح حقوق الانسان قائمة على اساس هذه المعلومـــات ، التي سيؤدى مجرد تجميعها الى تعزيز احترام حقوق الانسان .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٣ : فعالية اجراءات الامم المتحدة الخاصة بحقوق الانسان

(أ) الهدف

٦٣٣ — الهدف الرئيسي هو تحسين فعالية الطرق والاجراءات التي تتبعها الامم المتحدة لتحقيق اهداف الميثاق بشأن حقوق الانسان ، وخاصة فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لحقوق الانسان .

(ب) المشكلة المطروقة

٦٣٤ — اصبحت الامم المتحدة مطالبة بصورة اكثر تكرارا في السنوات الاخيرة بأن تعالج الادعاءات بوقوع انتهاكات جسيمة ومتواصلة لحقوق الانسان . ويتعين الوصول بالجهاز الدولي الذى انشئ لهذا الغرض الى حد الكمال وتكييفه لتمكين المنظمة من معالجة هذه الادعاءات بفعالية .

(ج) السند التشريعي

٦٣٥ — للاطلاع على السند التشريعي العام يرجى الرجوع الى السند التشريعي للبرنامج الفرعي ١ بالنسبة لمعالجة الرسائل الواردة من مصادر غير حكومية ، انظر قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٧٢٨ واو (د — ٢٨) و ١٢٣٥ (د — ٤١) و ١٥٠٣ (د — ٤٨) ، والمقرر ٣ المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٧٤ والمقرر ٧ المؤرخ في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٧٥ اللذين اتخذتهما لجنة حقوق الانسان ، وكذلك القرار ١ (د — ٢٤) للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات .

٦٣٦ — ويتضمن كل من العهدين والاتفاقيات المتصلة بالموضوع مواد تنص على الاجراءات المناسبة الواجبة التنفيذ بموجب هذا الهدف وهي :

المادتان ٣٦ و ٤١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛

المادة ١ من البروتوكول الاختيارى التابع للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛

المادتان ١١ و ١٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى .

٦٣٧ — وفي الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، طلبت الجمعية العامة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ان يدعو لجنة حقوق الانسان الى الاضطلاع بالوظائف الموضحة في المادة العاشرة من الاتفاقية .

(د) الاستراتيجية والناتج

مسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الاساسية

٦٣٨ — قررت لجنة حقوق الانسان في دورتها الثالثة والعشرين المعقودة في ١٩٦٧ ، وفقا للسلطة التي خولها اياها المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ان تنظر سنويا في البند المعنون " مسألة

Digitized by UNOG Library

انتهاك حقوق الانسان والحريات الاساسية " ، بما في ذلك سياسات التمييز العنصرى والتفرقة العنصرية والفصل العنصرى في جميع البلدان ، مع الاهتمام خاصة بالبلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة . وبالمثل قررت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات في برنامج عملها لخمس سنوات (١٩٧٦ — ١٩٨٠) ان تنظر سنويا في المسألة نفسها .

٦٣٩ — ويتيح النظر في هذا البند لاعضاء المنظمة الخبراء الاعضاء في اللجنة الفرعية فرصة عرض مسائل تتصل بانتهاكات حقوق الانسان التي تعنيهم للنظر فيها . وقد اثيرت بموجب هذا البند مسائل مثل حالة حقوق الانسان في شيلي ، واللاجئون او المفقودون في قبرص ، وحالة حقوق الانسان في الاراضي المحتلة في الشرق الاوسط ، وحالة حقوق الانسان في الجنوب الافريقي ، وحقوق بعض الاقليات ، كما اجريت دراسات قدمت تقارير نتيجة للنظر في هذه المسائل . وقد اقتضى كل بند من هذه البنود قيام شعبة حقوق الانسان باعداد مواد كثيرة لكي تستخدمها الهيئات المتصلة بالامر . ولا يمكن التنبؤ على وجه الدقة بمقدار استثارة هذه الحالات وغيرها من حالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الانسان باهتمام الاجهزة المعنية ، بما في ذلك شعبة حقوق الانسان . ولكن ليس ثمة شك في انه سيتم ، في ضوء الخبرة المكتسبة حتى الآن ، عرض حالات جديدة لما يدعى بوقوعة من انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان على الاجهزة المختصة لمناقشتها ودراستها وللتحقيق فيها اذا امكن .

هيئات الامم المتحدة لتقصي الحقائق والتحقيق

٦٤٠ — ستوفر شعبة حقوق الانسان دعما واسعا لهيئات التحقيق الخاصة التي ستنشأ لدراسة الحالات التي ستثير قلق المجتمع الدولي بشأن حقوق الانسان .

٦٤١ — والامثلة السابقة لمثل هذه الهيئات هي الفريق العامل المخصص الذى انشيء في ١٩٦٧ للتحقيق في مجموعة واسعة من حقوق الانسان في الجنوب الافريقي ، واللجنة الخاصة المؤلفة من ثلاث دول اعضاء ، التي انشأتها الجمعية العامة في ١٩٦٨ للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، والفريق العامل المخصص الذى انشأته لجنة حقوق الانسان في ١٩٧٥ للتحقيق في حالة حقوق الانسان في شيلي . وفي حين ان هدف هذه الافرقة هو التعجيل باختفاء الحالات التي دعت الى انشائها ، الا انه يمكن ان نتوقع بصورة معقولة تمديد ولاية هذه الافرقة طالما بقيت تلك الحالات دون تغيير جوهرى .

شكاوى الدول الاطراف

٦٤٢ — يجوز بموجب احكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الاحكام الاختيارية ليست سارية المفعول بعد) والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى ، ان تقوم الهيئة المتصلة بالامر ، اى اللجنة المعنية بحقوق الانسان او لجنة القضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى ، بتسلم رسائل من احدى الدول الاطراف تفيد بأن دولة طرفا اخرى لا تفي بالتزاماتها (العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) اولا تنفذ احكام الصك (اتفاقية التمييز العنصرى) .

وينص الصكان الدوليان كلاهما على انشاء لجان خاصة للتوفيق تكلف بمحاولة التوصل الى حل ودى للنزاع .

Digitized by UNOG Library

الرسائل المتعلقة بحقوق الانسان

٦٤٣ ـ تتناول شعبة حقوق الانسان الرسائل العديدة المتعلقة بحقوق الانسان التي تتلقاها الامم المتحدة ، اما الرسائل المتعلقة بحالات محددة فانها توضع في قائمة سرية تقدم شهريا الى اعضاء لجنة حقوق الانسان واعضاء اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات .

٦٤٤ ـ وبموجب الاجراءات التي اعتمدها المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، يقوم فريق عامل تابع للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات بالنظر في جميع الرسائل ، بما فيها ردود الحكومات ، ويسترعي انتباه اللجنة الفرعية الى تلك الرسائل وردود الحكومات التي يبدو انها تكشف عن نمط ثابت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي تشهد مصادر موثوقة بوقوعها .

٦٤٥ ـ وتقرر اللجنة الفرعية ، بعد النظر في هذه الرسائل ، ان تحيل الى لجنة حقوق الانسان حالات معينة يبدو انها تكشف عن نمط ثابت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي تشهد مصادر موثوقة بوقوعها . وقد انشأت لجنة حقوق الانسان فريقا عاملا يتألف من خمسة من اعضائها ويجتمع هذا الفريق قبل اجتماعات اللجنة السنوية باسبوع واحد لكي ينظر في الحالات التي تحيلها اللجنة الفرعية الى لجنة حقوق الانسان ، ولكي يرفع تقرير عنها الى اللجنة .

٦٤٦ ـ وقد تقرر لجنة حقوق الانسان ، بعد ان تدرس هذه الحالات ، اجراء دراسة مستفيضة عن الحالة . ويجوز للجنة ، بموافقة الدولة المعنية وتعاونها ، ان تنشئ لجان تحقيق خاصة لفحص مثل هذه الحالات .

٦٤٧ ـ وتقوم الشعبة ، في ادائها لمسؤولياتها في هذا الميدان ، بتناول مايقرب من ٣٠٠٠٠ رسالة كتابية كل سنة . ومع انتشار العلم بهذا الاجراء ، يمكن توقع زيادة عدد الرسائل التي تتم معالجتها .

٦٤٨ ـ كما ان البروتوكول الاختيارى التابع للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يخول اللجنة المعنية بحقوق الانسان سلطة النظر في رسائل الافراد الذين يدعون انهم ضحايا لقيام احدى الدول الاطراف بانتهاك اى حق من الحقوق التي يضمنها العهد . ومع مراعاة الشروط المحددة في هذا البروتوكول ، تقوم اللجنة بفحص الرسائل مع المعلومات التي تتاح لها من قبل الدولة الطرف ، وترسل وجهات نظرها الى الدولة الطرف والى الفرد . وعلى اللجنة ان تدرج موجزا لانشطتها بموجب البروتوكول في تقريرها السنوى الى الجمعية العامة .

٦٤٩ ـ وبالمثل يصرح للجنة القضاء على التمييز العنصرى ، بموجب المادة الاختيارية ١٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى ، بتلقي ودراسة رسائل من افراد اومجموعات من الافراد يدعون انهم ضحايا لقيام دولة طرف بانتهاك اى حق من الحقوق المحددة في الاتفاقية . ومن المتوقع الحصول اثناء فترة الخطة المتوسطة الاجل على الموافقات العشر اللازمة لاعمال هذه المادة . ويمكن ان يتوقع بصورة معقولة زيادة كبيرة جدا في حجم عمل الشعبة في السنوات القادمة نتيجة تطبيق هذه الاحكام ، وذلك مع ارتفاع عدد الدول الاطراف في هذه الصكوك الدولية ومع انتشار العلم بالفرص المتوفرة بموجب هذه الصكوك والاستفادة منها بصورة اكثر تكرارا .

Digitized by UNOG Library

مؤتمر مكافحة التمييز العنصرى

٦٥٠ — كانت المؤتمرات الدولية ذات المستوى العالي من التمثيل تعقد في الماضي لاستعراض القضايا الهامة في مجال حقوق الانسان ، وتقييم فعالية اجراءات الامم المتحدة والتوصية بالانشطة المقبلة. وهناك مؤتمر من هذه المؤتمرات توصلت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي بالفعل الى قرار بعقده وهو المؤتمر العالمي لمكافحة التمييز العنصرى ، الذى دعا الى عقده برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى في الفقرة ١٣ (أ) . وقد اوضحت حكومة غانا استعدادها لان تقوم باستضافته في ١٩٧٨ .

٦٥١ — وسيكون الموضوع الرئيسي لهذا المؤتمر اعتماد الطرق والوسائل الفعالة والتدابير الملموسة لضمان التنفيذ الكامل والعالمي لمقررات الامم المتحدة وقراراتها بشأن العنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى وانهاء الاستعمار وتقرير المصير .

البرنامج الفرعي ٤ : الاعلام عن معايير الامم المتحدة لحقوق الانسان

(أ) الهدف

٦٥٢ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تعزيز قبول وتطبيق معايير حقوق الانسان التي حددتها الامم المتحدة ، وذلك عن طريق التعليم والاعلام والاعمال التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية .

(ب) المشكلة المطروقة

٦٥٣ — من المهم ان تكون حقوق الانسان ، كما حددتها الامم المتحدة معروفة على نطاق واسع ، ليس فقط لكي تكون المعايير التي حددتها المنظمة بمثابة مبادئ توجيهية للذين يقومون بصياغة التشريعات او اعتمادها ، او تنفيذ هذه التشريعات في الجهاز التنفيذى او الجهاز القضائي للحكومة ، ولكن ايضا لكي يمكن تعليمها ولكي يستند اليها الذين يعتبرون ان حقوق الانسان المملوكة لهم قد انتهكت .

(ج) السند التشريعي

٦٥٤ — للاطلاع على السند التشريعي العام يرجى الرجوع الى السند التشريعي للبرنامج الفرعي ١ . وهناك سند آخر يتمثل في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٧٩٣ (د — ٥٤) المؤرخ في ١٨ ايار/مايو ١٩٧٣ ؛ وقرارات الجمعية العامة ٢٤٤١ (د — ٢٣) ، و ٩٢٦ (د — ١٠) و٣٠٥٧ (د — ٢٨) ؛ وبالنسبة للنشر عن الصكوك الدولية ، انظر قرارات الجمعية العامة ٢١٧ دال (د — ٣) و ٧٩٥ (د — ٨) و ١٩٠٥ (د — ١٨) و ٣٠٦٨ (د — ٢٨) .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

انتاج المواد التعليمية

'١' حولية الامم المتحدة لحقوق الانسان

٦٥٥ — ستواصل شعبة حقوق الانسان اعداد حولية حقوق الانسان ، متضمنة نصوص مقتطفات من التشريعات ، والاتفاقات الدولية ، والمراجع الوثائقية لتدابير الامم المتحدة ، لاصدارها مرة كل سنتين ، وذلك بالتعاون مع حكومات الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة ومساعدة مراسلين خاصين ترشحهم الحكومات .

'٢' نشرة حقوق الانسان

٦٥٦ — تقوم الشعبة مرتين كل سنة بجمع ونشر المعلومات الموجزة المتصلة بانشطة حقوق الانسان (الاجتماعات والمقررات والوثائق والمنشورات الخ ..) التي تضطلع بها هيئات الامم المتحدة ، والهيئات المنشأة بموجب معاهدة والتي تعمل بالتعاون مع الامم المتحدة والوكالات المتخصصة . وتلبية لرغبة الكثيرين من مستعملي هذه النشرة ، التي تلقى طلبا كبيرا داخل الامم المتحدة وخارجها على السواء ، ستصبح النشرة اكثر شمولا وسيتم تحسينها من الناحية التحريرية .

'٣' الصكوك الدولية لحقوق الانسان

٦٥٧ — سيتم من وقت لاخر نشر مجموعات صكوك الامم المتحدة عن حقوق الانسان في شكل مطبوع . وهناك طلب كبير على هذه المجموعات ، كما يستعملها باستمرار اشخاص في مراكز تسمح لهم بالتأثير في حالة حقوق الانسان في بلدانهم .

'٤' المنشورات الاخرى

٦٥٨ — من المتوقع وضع برنامج منتظم وموسع للمنشورات المطبوعة في ميدان حقوق الانسان (دراسات وتقارير الحلقات الدراسية ، وتقارير دورات اللجنة واللجنة الفرعية) للبيع او التوزيع المجاني . وبموجب برنامج مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ، ستنشر الدراسة المستكملة والمفصلة عن التمييز العنصرى في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كما ستنشر عدد من الدراسات القصيرة المطلوب اجراؤها بموجب الفقرة ١٥ من البرنامج . ويطلب هذا البرنامج ايضا ، في المادة ١٦ (ج) ، اعداد مواد تعليمية واعلامية جديدة لازالة التحيز العنصرى ومكافحة العنصرية والتمييز العنصرى . ويتوقع البرنامج صدور منشورات اضافية تشتمل ، كموضوعات جديدة ، على حق الفرد في الامن (الحماية التي توفرها الدولة له من العنف او سوء المعاملة او التدابير التعسفية) ، وحق استعمال الاماكن او الخدمات التي تكون مخصصة للاستعمال العام . ومن المتوقع ايضا اصدار منشورات في ميدان التطورات العلمية والتكنولوجية وحقوق الانسان .

Digitized by UNOG Library

' ٥ ' الدورات التدريبية

٦٥٩ — ستسعى الشعبة الى تنظيم دورة تدريبية اقليمية واحدة كل سنة بغرض تزويد الموظفين القوميين بمعلومات عامة عن طرق حماية حقوق الانسان في هذا المجال او ذاك من المجالات المحددة ذات الاهمية ، وذلك في ضوء مبادئ الامم المتحدة .

' ٦ ' المنح التخصصية

٦٦٠ — سيستمر تقديم المنح التخصصية ، بقدر ما تسمح به الموارد ، الى اشخاص يضطلعون بمسؤوليات مباشرة في ميدان تنفيذ حقوق الانسان في بلدانهم لتمكينهم من دراسة موضوعات حقوق الانسان التي تهم الامم المتحدة . ومن المتوقع ان تؤدى زيادة الطلبات الواردة من الحكومات — وخاصة من البلدان النامية — الى طلب زيادة عدد المنح التخصصية التي تمنحها الشعبة سنويا .

' ٧ ' الانشطة التعليمية الاخرى

٦٦١ — ستواصل الشعبة تجميع المعلومات الواردة من الحكومات وغيرها من المصادر عن الاحتفالات التذكارية ، مثل يوم حقوق الانسان او يوم الكفاح ضد التمييز العنصرى ، واعداد المواد للاسهام بها في منشورات الامم المتحدة (مثل حولية الامم المتحدة وتطبيق الميثاق في هيئات الامم المتحدة) وارشاد ادارة شؤون الاعلام ومساعدتها في اعداد المواد الاعلامية والتعليمية المتعلقة بحقوق الانسان . وبالاضافة الى ذلك ستساعد الشعبة المنظمات غير الحكومية في اعلام اعضائها عن حقوق الانسان ، وستشترك في اجتماعاتها ومؤتمراتها عن قضايا حقوق الانسان التي تهم الامم المتحدة .

٦٦٢ — وبالاضافة الى تنظيم مؤتمر عالمي لمكافحة التمييز العنصرى ، وهو المؤتمر الذى يتوقع عقده في اكرا ، بغانا ، في ١٩٧٨ ، يتطلب برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى عقد حلقات دراسية ومؤتمرات وغير ذلك من الانشطة المشابهة على المستويين الدولي والاقليمي ، وحلقات دراسية عن جوانب خاصة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى وتعزيز التآلف العنصرى ، وندوات طلابية في القانون الدولي من زاوية علاقته بالصكوك الدولية المناهضة التمييز العنصرى .

(هـ) الاثر المتوقع

٦٦٣ — من المفروض ان يؤدى ازدياد الوعي لدى مقررى السياسة العامة ومتخذى القرارات بفضل الانشطة التعليمية للشعبة الى تحقيق فهم افضل لاهداف الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان .

Digitized by UNOG Library

الفصل الحادى عشـــر

المستوطنات البشريـــة

التنظـــيم

٦٦٤ــ لا يزال الوصف الوارد في الفقرات من ٥٣٥ الى ٥٤٧ من الخطة المتوسطة الاجل للفـترة ١٩٧٦ ــ ١٩٧٩ (١) صحيحا .

البرنامج ١ : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعيـة

مقدمـــة

٦٦٥ ــ ان اعتماد عمليات تخطيط يقيم فيها الانماء الريفي والحضرى لمكون من مكونات برامـــج التحسين الاقتصادى والاجتماعي والبيئي القومية يعني ضمنا احداث تغيرات اساسيـة في الاجهزة التشريعية والتنظيمية والادارية المتصلة بتنفيذ هذه العمليات ، كما يعني ضمنا احداث تغييـــر جذرى في تكنولوجيا المقومات الهيكلية للمجتمعات الريفية والمدن في البلدان النامية .

٦٦٦ ــ وينبغي ان يأتي معظم وسائل التصدى للمشاكل من مصادر قومية . ويجب ان تعبـــأ مهارات المديرين ورجال من داخل البلدان ، وان تستخدم مصادر المعرفة التقنية المحلية الـــى أقصى حد ممكن .

٦٦٧ ــ وان امكانات المجهودات الدولية لتناول مسألة المستوطنات محدودة . فينبغي أن ينصـب الجهد الدولي بالدرجة الاولى على نشر المعلومات ، وتبادل الخبرات ، والاضطلاع ببحوث يمكـن تطبيقها في مجالات واسعة في عديد من البلدان .

٦٦٨ ــ وينبغي ان يهدف أى مدخل دولي ، خبرة كان أم تمويلا ، الى احداث أكثر أثر ممكـــن على توزيع الموارد القومية ، في حين يجب ان يوجه اى بحث دولي في اتجاه السياسة العامـــة ، وان ينفذ بالتعـاون مع المؤسسات القومية .

٦٦٩ ــ وفي الوقت الحاضر يعتبر جمع وتحليل ونشر المعلومات أجدى وسيلة لتيسير التعـــاون الدولي ودعم جهود الانماء القومية . ولقد كان هذا النشاط حتى الان أوهى حلقة في برنامـــج عمل المركز . لذلك من المقترح ان يصيب هذا المجال أقصى نمو خلال فترة الخطة كيما يمكـــن استحداث نظام للمعلومات مبني على بحوث ووثائق المؤسسات القومية والاقليمية القائمة ، يتولـــى المركز تنسيقه . وان الخطوة المباشرة التي يعتبرها المركز غاية في الاهمية لتحقيق هذا الامـر ،

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحـق رقـم ٦ ألف (A/10006/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

أى الهدف السادس ، هو استحداث مرفق كفء للمعلومات والوثائق داخل المركز لدعم أنشطة البحث والتعاون التقني كليهما .

بعض النواحي الجديدة للخطة المتوسطة الاجل

٦٧٠ — ان التخطيط الحضرى والاقليمي ، المعالج في برنامج عمل ١٩٧٦ — ١٩٧٧ على انه واحد من مكونات البرنامج الفرعي ١ ، قد صنّف كبرنامج فرعي مستقل ، بسبب أهميته ، سيما وأن الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، الذى سينعقد في فانكوفر ، في الفترة من ٣١ أيار/ مايو الى ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، من المرجح ان يسلط الاضواء على العمل على الصعيدين الاقليمي والمحلي .

٦٧١ — وقد عولجت السياحة في الخطة السابقة كبرنامج مستقل . وبالنظر الى الملاحظات التي أبداها مختلف الهيئات الحكومية الدولية التي استعرضت الخطة والبرنامج السابقين ، أدرجت السياحة الآن كجزء لا يتجزأ من البرنامجين الفرعيين ١ و ٢٠ .

٦٧٢ — والسمة الرئيسية لهذه الخطة المتوسطة الاجل هي أنها ستعتمد الى حد كبير على الانشطة البحثية للحكومات واللجان الاقليمية . وسينتفع المركز ، الى المدى الممكن ، من موارده الاستشارية لاشراك المؤسسات والافراد في البلدان النامية في أعماله البحثية .

٦٧٣ — وميدان المستوطنات البشرية ، بحكم طبيعته بالذات ، ميدان متعدد الاختصاصات ، فهو يحيط بمجالات الاختصاص والمسؤولية لاكثر شعب ، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وعليه فقد صيغت الاهداف المفصلة في الصفحات التالية مع مراعاة التعاون بين الشعب .

٦٧٤ — وستعزز التبادلات داخل المركز بين فرع التعاون التقني وفرع البحث والاستحداث . وسوف يضاعف التنسيق والارتباط بين البحث والمساعدة التقنية ، وذلك بنظام المعلومات المقترح استحداثه ضمن المركز .

٦٧٥ — وفيما يتعلق بالمنظمات الدولية ، فان احدى الوظائف الرئيسية للمركز ، بوصفه مركز تجمع لانشطة المستوطنات البشرية داخل الامم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٢٧١٨ (د — ٢٥))، هي القيام على الصعيد الدولي بتنسيق الانشطة في مجال المستوطنات البشرية . وقد كانت هذه الوظيفة ولا تزال تؤدى جزئيا فقط ، ويقترح خلال فترة الخطة هذه ان يؤكد من جديد دور المركز في توفير التنسيق الفعّال بواسطة مشاورات أشد تركيزا عن طريق لجنة التنسيق الادارية وعلى أساس حالات مخصصة ، وكذلك عن طريق التبادلات الاكثر منهجية للمعلومات .

٦٧٦ — وتعكس هذه الخطة الى حد كبير ما عبّر عنه من اتفاق رأى وأولويات في مختلف المحافل ، ولا سيما في اجتماعات اللجنة التحضيرية للموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية . بيد انه لا يمكن لهذه الخطة ان تستبق المقررات التي ستتخذ في فانكوفر ، في ١٩٧٦ ، وهكذا ستجرى التعديلات اللازمة حسب الاقتضاء لدى اعداد برنامج عمل ١٩٧٨ — ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ١ : الاستراتيجيات المكانية واستراتيجيات النمو على المستوى القومي

(أ) الهدف

٦٧٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في وضع سياسات واستراتيجيات قومية متكاملة بشأن المستوطنات البشرية تأخذ في الحسبان عوامل مثل نمو السكان ، والتنمية الاقتصادية ، ونمو المستوطنات وأماكنها .

(ب) المشكلة المطروقة

٦٧٨ — يتطلب النمو الفائق السرعة للسكان الحضريين . وما يقترن به من نمو مستمر في الاعداد المطلقة لسكان الريف ، سياسات واستراتيجيات تعنى بمطالب قاطني الحاضرة والارياف ، وتوفق بين هذه المطالب من حيث التنمية الاقتصادية ، وأحوال المعيشة اللائقة ، وخلق بيئات استيطانية تمكن الملايين العديدة من البشر من ان تحيا حياتها وترعى أسرها بقدر معقول من الكرامة .

٦٧٩ — وان أحوال المعيشة غير الملائمة بشكل صارخ في مناطق الريف ، المشفوعة بندرة العمالة المنتجة ، لتحفز على الهجرة الجماعية المستمرة الى الحواضر والمدن . وما نجم عن ذلك من تدفق على مناطق الحاضرة قد بلغ من الضخامة درجة ، استحال معها تزويد المهاجرين حتى بالتسهيلات الاساسية ، ناهيك عن توفير العمل لهم .

٦٨٠ — فالمشكلة الاساسية في هذا الاطار هي الافتقار الى سياسات عامة تعالج التحضر وتنمية المستوطنات . وفي معظم البلدان ، تجد ان سياسة وتخطيط النمو الحضرى على الصعيد القومي الى حد كبير غير منسقة مع التخطيط المحلي والاقليمي ، وهي تقصّر بالتالي عن احداث أى أثر ملموس على ظروف واتجاهات التوسع الحضرى .

٦٨١ — زد على ذلك ان السياحة أصبحت بصورة متزايدة أحد المصادر الكبيرة للتنمية الاقتصادية ، وهي في كثير من الحالات غير مستثمرة الى حد كبير . بيد انه لا يتوقع من تنمية السياحة ان تؤدى الى النتائج المرجوة الا في بعض الظروف فقط . فالتخطيط الدقيق للتنمية السياحية ، وبرمجة استثمارها وادماجها في الاطار الاوسع للتخطيط القومي والاقليمي والمحلي ذى الطابع الاجتماعي الاقتصادى ، والعمراني والبيئي ، كل ذلك ضرورى اذا أريد لتنمية قطاع السياحة الاسهام بشكل ايجابي في التنمية والرفاهية القوميتين .

(ج) السند التشريعي

٦٨٢ — أوصت الجمعية العامة في الفقرة ٧ من قرارها ٢٧١٨ (د — ٢٥) ، المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ بأن يضطلع مركز الاسكان والبناء والتخطيط بدور رئيسي في وضع وتنسيق برامج الامم المتحدة ومشاريعها المتصلة بمشاكل الاسكان والمستوطنات البشرية ، وان يكون له أيضا في تنفيذها دور العامل الحفّاز .

٦٨٣ — وفي الفقرة ٥ من القرار ١١٠٩ (د — ٤٠) المؤرخ في ٧ آذار/مارس ١٩٦٦ ، طلب

Digitized by UNOG Library

المجلس الاقتصادى والاجتماعي من الامين العام ان يعد دوريا ، على الاقل مرة كل ثلاث سنوات ، وبالتعاون عند الاقتضاء مع الاتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية ، تقارير ودراسات عن النواحي المتصلة بالتعجيل بالنمو الاقتصادى والاجتماعي من نواحي تنمية السياحة وتنفيذ توصيات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالسفر والسياحة الدوليين ، ومن بينها دراسات عن امكانية تطبيق آخر التقنيات والطرق التنفيذية في البلدان النامية .

(د) الاستراتيجية والناتج

٦٨٤ — سيوجه العمل خلال فترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ بحيث يساعد البلدان على تحسين تفهمها لدور المستوطنات البشرية في عملية التنمية ، وفي ضاعفة المعرفة المتاحة بتنشيط البحث في البلدان المعنية وفي تحليل وتقييم عدد من استراتيجيات النمو التي اعتمدها بعض البلدان من قبل ، مع اعارة اهتمام خاص لنواحي الفاعلية والتقصير . وتتجه النية بصورة أكثر تحديدا الى مساعدة البلدان على تقرير سياساتها واستراتيجياتها الخاصة بالتعاون التقني المباشر ، لاسيما فيما بين البلدان النامية ، وذلك بدعم البحث والتدريب في هذه المجالات ، وبتيسير تبادل المعلومات . وسيتم مساعدة البلدان النامية أيضا عن طريق برامج التعاون التقني ، وتشجيعها على اعتماد تلك الاستراتيجيات التي تتفق على أوثق نحو مع ظروفها القائمة ، أى مستوى نمائها الاقتصادى ، وهياكلها العمرانية والاجتماعية ، ومعدل نمو السكان فيها .

٦٨٥— ولتحقيق ذلك ، سيوجه العمل نحو تنشيط البحث في البلدان النامية بشأن الامور التالية : (أ) الدراسات التحليلية للعلاقات السببية بين التنمية الاقتصادية القومية وبين نمو المستوطنات البشرية ، لاسيما في المدن الكبيرة ؛ (ب) التعرف على اتجاهات النزوح وأسبابه ، وآثاره ، ومزاياه ، وتكلفته ؛ (ج) تحسين تفهم العوامل التي تؤثر على نمو المستوطنات البشرية . وسيؤدى الناتج النهائي للمركز ، بعد الانتفاع بالمعلومات المنتجة على الصعيد القطرى ، الى وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية التي ستساعد الحكومات في صياغة سياسات واستراتيجيات شاملة .

٦٨٦ — وسيتألف ناتج العمل من عدد من المشاريع القومية للبحث والمساعدة التقنية ، والمشاريع التقنية المتخصصة ، ومن تقارير ودراسات تقابل مختلف المشاريع الافرادية المتصلة بهذا الهدف .

٦٨٧ — ويعتزم عقد حلقتين الى ثلاث حلقات دراسية أقاليمية وأربع الى خمس اجتماعات لفريق خبراء وندوات تدريبية لوضع الاساس لبحث منسق ، ولنشر تبادل المعلومات والتدريب . وسينظم عدد من المشاريع النموذجية ، يساعد مباشرة بواسطتها عدد من الحكومات في كل منطقة على تفهم البحث الهادف الى تحسين اجراءاتها للدراسة التحليلية للمستوطنات البشرية ولصياغة السياسة العامة بشأنها ، وسيتطلب ذلك دعما من برنامج الامم المتحدة للتنمية ، وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية .

٦٨٨ — ويوفر المركز من قبل دعما ملموسا لعدد من مشاريع المساعدة التقنية الواسعة النطاق والتي يترتب عليها ، في جملة أمور ، استحداث الاستراتيجيات المكانية والمتعلقة بالنمو على المستويين

Digitized by UNOG Library

القومي والاقليمي ضمن قطر ما . وتساعد هذه المشاريع الحكومات المعنية في استحداث سياسات للاستيطان تربط بين توزع السكان والانشطة الاقتصادية وترجمة هذه السياسات الى مقترحات عملية مترابطة . وتستحدث أيضا منهجيات لضمان التماسك بين السياسات الشاملة والتدابير القطاعية في جميع المستويات ، ولتقييم المنظمات والاجهزة والاجراءات لاعمال المقترحات . ومن أمثلة هذه المشاريع تلك المقررة لماليزيا ، وبنغلاديش ، وغامبيا ، وهايتي ، والمملكة العربية السعودية .

٦٨٩ — وبسبب سعة وعمومية مهام البرنامج الفرعي ١ ، من الاهمية بمكان دمج مشاريع مركز الاسكان والبناء والتخطيط تحت هذا الهدف بالانشطة المقابلة في الشعب الموضوعية الاخرى داخل الادارة . وينبغي ان يترتب على مثل هذا الدمج ، بشكل خاص ، الاسهام المباشر للخبرة والمهارات الفنية الموجودة في الشعب كمدخلات في مشاريع فردية لمركز الاسكان والبناء والتخطيط والعكس بالعكس .

٦٩٠ — وسيتم الاضطلاع خلال فترة السنتين الاولى (١٩٧٨ — ١٩٧٩) بأربع الى ست دراسات حالة قطرية يسبقها عقد دورات تدريبية اقليمية . ويتوقع ان تقدم التقارير الموجزة الاولى وتعقد حلقة دراسية أقاليمية .

(هـ) الاثر المتوقع

٦٩١ — من المتوقع ، نتيجة للحلقات الدراسية ، واجتماعات افرقة الخبراء والبرامج التدريبية ، ان يتمكن المسؤولون الرئيسيون في البلدان النامية ، أثناء فترة هذه الخطة ، من ادخال تحسين هام ، ليس فحسب على تفهمهم للمسائل الداخلة في الموضوع ، بل وبشكل خاص على مقدرتهم التقنية وما لها من صلة بتصور وتنفيذ وتنسيق برامج التخطيط في المجالات المتصلة بالموضوع . وبدعم البحث في ميدان تنمية المستوطنات البشرية ستحصل البلدان النامية على المزيد من المساعدة على صياغة واعتماد سياسات في هذا المجال ، هذا بالاضافة الى استحداث نظم لمراقبة وتقييم التقدم المحرز .

٦٩٢ — والمتوقع ان يكون عدد من البلدان قد اعتمد سياسات عامة قبل نهاية عام ١٩٨١ ، وان يكون قد تم ، على المستويين القومي والدولي ، اعداد مجموعة هامة من الدراسات التحليلية الجديدة والبحوث التطبيقية ، ينبثق عنها هيكل من الاجراءات التنفيذية تستطيع الحكومات بواسطته القيام على وجه فعّال بدمج صياغة وتنفيذ سياسات المستوطنات البشرية بسياساتها التي تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قطاعات أخرى .

البرنامج الفرعي ٢ : التخطيط الحضري والاقليمي

(أ) الهدف

٦٩٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات على التفهم والادراك التنفيذي للترابط بين مختلف طبقات التخطيط وتنفيذ السياسات العامة ، على أن يراعى بشكل خاص الطابع المستمر لمهمة التخطيط ، عبر الزمان والحدود القطاعية على السواء .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

٦٩٤ — سياسات المستوطنات والتخطيط لها على الصعيدين الاقليمي والمحلي لا وجود لهـــا بالفعل في معظم البلدان النامية ، أو أنها ، حيثما يتم تنفيذها ، تجنح لان تكون مجزأة ، وتقييدية ، وبمثابة ردود فعل ، في حالات خاصة فقط ، للنمو الحضرى . وستساوى الزيادة في عدد سكـــان الحاضرة في البلدان النامية في الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ نصف عدد السكان الحضريين الموجودين في البلدان النامية في سنة ١٩٧٠ . وتجابه الحكومات من جراء الزيادة السريعة في نمو السكـان في البلدان النامية المقرونة بعجز الاقتصادات الريفية عن الاستيعاب على نحو منتج لقوة العمـــل السريعة النماء ، مشكلة مستوطنات بشرية لم يسبق لها مثيل من حيث ضخامتها وبلوغها اقصى درجات الالحاح ، الامر الذى لم يعد بالامكان ايجاد حل له على أساس المبادرة الخاصة أو التدابـــير المجزأة . فالمسألة هي الى حد كبير مسألة التكامل بين التخطيط الاجتماعي الاقتصادى والتخطيط العمراني ، والنظر على أساس شامل لبرامج الاستثمار القطاعي المجزأة من جميع النواحي .

٦٩٥ — ان التكامل بين التخطيط الاقتصادى والعمراني على الصعيدين المحلي والاقليمي لهـــو أمر ضرورى اذا أريد للنتائج المرجوة للبلدان النامية من المهمة الواردة في الاعلان وبرنامج العمـل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد (قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ — ٦) و ٣٢٠٢ (د إ — ٦))، واعلان ليما بشأن التنمية الصناعية (A/10217 ، المرفق) ان تكون أداة لتعزيز تنمية المستوطنات البشرية عن طريق انتشار أنشطة النمو الصناعي على مناطق واسعة ، فاذا لم يحـــدث تكامل بين التخطيط الموجه نحو تنمية الصناعات التحويلية وصناعة تحضير المنتجات الزراعية وبـــين المبتغيات المكانية ، فلا مدى من ان يؤدى ذلك الى تفاقم أزمة المستوطنات في البلدان الناميـة بترسخ الاختلالات الاجتماعية الاقتصادية البادية للعيان من قبل على نطاق واسع .

(ج) السند التشريعي

٦٩٦ — توصي الجمعية العامة في الفقرة ٢ من القرار ٢٧١٨ (د — ٢٥) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٠ بأن تعمد الدول الاعضاء ومنظمات الامم المتحدة المعنية بالامر الى الاضطلاع ، في جملة أمور ، بالتدابير التالية :

' ١ ' انشاء مراكز قومية واقليمية لدراسة التخطيط والتصميم والنواحي الاجتماعية والاداريـــة لاعمال الاسكان الزهيد النفقات وتقنياته واجراء التجارب في هذا الميدان بما في ذلك الاسـتزادة من استخدام مواد البناء المحلية ، وعند الاقتضاء مواد البناء الجديدة فضلا عن التقنيات المحليـة؛ ' ٢ ' انشاء مؤسسات قومية للتدريب على التخطيط الاقليمي والعمراني للاسكان والبناء؛ ' ٣ ' واتخاذ التدابير المؤدية الى تحسين البيئة ، وخاصة في تقرير شكل الهيكل المقبل للمستوطنات البشرية .

كذلك عني بهذا الأمر الجزء ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) بشأن الاستراتيجيـة الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والنـاتج

٦٩٧ — مع التسليم جدلا بالسياسات والاستراتيجيات التي تعالج المسائل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية على الصعيد القومي ، تتوقف تنمية المستوطنات البشـرية على التكامل بين التخطيـط والبرمجة وتنفيذ السياسات على الصعيدين المحلي والاقليمي .

٦٩٨ — وسيضطلع بمشاريع البحث في البرنامج الفرعي ٢ مع التشديد بوجه خاص على انشاء وتقويـة وحدات التخطيط الادارى المحلية والاقليمية ، لاسيما في مجال جمع وتحليل البيانات ، واستحداث أدوات التخطيط ، ووضع مبادئ توجيهية واستحداث تدريب . وينبغي توجيه هذه الجهـود التخطيطية بحيث تعنى بها الجماعات الشعبية المحلية .

٦٩٩ — وعلى وجه التحديد ، سينصب عمل المركز على مساعدة الحكومات في صياغة برامج تنميـة متكاملة في الميادين التالية التي تعتبر مجالات أولوية :

'١' التحكم في النمو والتنمية الحضريين ، ويشمل ذلك مراقبة التغيرات ، والتكامل بـين التخطيط الاجتماعي والاقتصادى والعمراني ، وكذلك انشاء هياكل مؤسسية متممـة بعضها لبعض .

'٢' التسلسل الهرمي والانماط والمخططات العمرانية للمراكز القروية والريفية ، كمكـون لتنمية ريفية متكاملة ضمن اطار خطط التنمية الاقليمية .

'٣' دراسات تحليلية لمفهوم ومعالم مستوى معيشة أفقر قطاعات المجتمع الحضرى والريفي في البلدان النامية .

'٤' دراسات تحليلية لما للسياحة من وقع اجتماعي اقتصادى وبيئي على التنمية المحليـة والاقليمية ، بغية مساعدة الحكومات على اختيار وتنفيذ برامج ومشاريع سياحية .

٧٠٠ — ولكي يمكن انجاز برامج متكاملة على الصعيدين الاقليمي (دون القومي) والمحلي ، سيوجه العمل نحو التعرف على التقييدات التي تعيق التنفيذ الفعال للبرامج ، ووضع مبادئ توجيهيـة وتوصيات لانظمة الحكم المحلي والقومي لمساعدتها في مجهوداتها التخطيطية ، ومضاعفة المعرفـة وتيسير تبادل المعلومات بين البلدان النامية على أساس اقليمي وعالمي .

٧٠١ — ومن المقرر عقد ثلاثة اجتماعات لفريق خبراء وحلقة أو حلقتين دراسيتين أقاليميتين وعـدد من مشاريع الارشاد والدورات التدريبية ، وكذلك نشر عدد من التقارير التقنية .

٧٠٢ — وستكون برامج المساعدة التقنية الخاصة بالمركز ، والتي سيترتب عليها ، في جملة أمـور ، تخطيط وانماء متكاملين للمستوطنات البشرية على الاصعدة المتروبولية والحضرية والريفية عنصرا هاما في بلوغ هذا الهدف . وهذا مجال أبدت فيه الحكومات من قبل اهتماما كبيرا ، مما جعله واحـدا من أكبر مكونات أنشطة المساعدة التقنية .

٧٠٣ — فمشروع باكستان ، على سبيل المثال ، الذى ينطوى على اعداد خطة تنمية شاملة ، لمنطقة كراتشي المتروبولية ، يمكن التنويه به على انه مثل لنهج جديد عملي الاتجاه نحو التخطيط الحضـرى

Digitized by UNOG Library

والمتروبولي ، مع التشديد على التحديد المبكر للمشاريع الاستثمارية . واعتمادا على الخبرة المكتسبة في مشروع كراتشي ، يجرى الآن استهلال مشاريع مماثلة للتنمية المتروبولية والحضرية في عدد من البلدان الاخرى ، منها بورما ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وسرى لانكا ، والمملكة المغربية ، ونيبال .

٧٠٤ — وفي القطاع السياحي ، توجه أنشطة التعاون التقني نحو تنمية السياحة كعنصر لا يتجزأ من التنمية القومية والاقليمية والحضرية ، مع صب الاهتمام على السياحة " المحلية " و " الخارجية " على حد سواء . ومن الشواهد على ذلك المشاريع المنفذة في اندونيسيا ، وباكستان ، والبحر الكاريبي ، وبنن ، وتوغو . ويجرى كذلك الاضطلاع بدراسات سياحية متعددة الجنسية على أساس اقليمي ، مثال ذلك ، دراسة في منطقة كاجيرا تشمل بوروندى وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا .

٧٠٥ — وبعض الدراسات التي استهلت قبل ذلك سيضطلع بها خلال فترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ . وستناقش النتائج الاولية في اجتماعي فريق خبراء ، ويشرع في تنفيذ بعض المشاريع الارشادية .

(هـ) الاثر المتوقع

٧٠٦ — يتوقع حدوث الآثار التالية :

'١' سيجرى كنتيجة لما سيعقد من ندوات تدريبية وحلقات دراسية تدريب مخططين محليين واقليميين للتصدى لمجموعات المشاكل التي تواجههم .

'٢' سيجرى دعم مهمة التخطيط في المناطق النامية بادخال نظم جمع البيانات الخاصة باحصاءات واستقصاءات المستوطنات البشرية ، وكذلك بتقديم المساعدة في مجال التكامل الرأسي والافقي للتخطيط .

'٣' ستقدم المساعدة للحكومات في انشاء الاجهزة اللازمة للسياسة العامة والتنفيذ ، وذلك عن طريق مساعدة المركز لها في انشاء مهام تخطيطية على المستويين المحلي والمتوسط (الاقليمي) ، سواء ضمن اطارات مؤسسية قائمة ، أو اطارات محدثة مجددا .

٧٠٧ — ويتوقع من المساعدة التقنية التي سيقدمها المركز والاعمال البحثية التي سيضطلع بها ان تنشط الاخذ بتخطيط المستوطنات الواسع النطاق في عدد من البلدان ، حيث كان مدى التخطيط يقتصر في الماضي على المناطق المتروبولية الرئيسية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٣ : تحسين الاحياء المتخلفة ، والمستقطنات ، والمستوطنات الريفية

(أ) الهدف

٧٠٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في رسم الخطوط العريضة للسياسات والبرامج لتحسين أحوال الاسر المنخفضة الدخل التي تعيش في الاحياء المتخلفة والمستقطنات في المناطق الحضرية ، وفي المستوطنات الريفية ؛ وفي تكوين الاجهزة المؤسسية والعناصر الفنية وذات المهارة اللازمة لصياغة وتنفيذ السياسات والبرامج المشار اليها ؛ وفي استحداث وسائل للانتفاع من سعة حيلة وقدرات الاسر المنخفضة الدخل في المناطق الريفية والحضرية لحل مشاكلها المتصلة بالمأوى .

(ب) المشاكل المطروقة

٧٠٩ — أصبحت الحكومات تدرك بصورة متزايدة ، بفضل المجهودات التي بذلتها الامم المتحدة فيما مضى ، ان الاسر منخفضة الدخل تستطيع الاسهام في تحسين الاحوال في الاحياء المتخلفة ، والمستقطنات ، والمستوطنات الريفية. وقد استطاعت بعض الحكومات الانتفاع من هذه المساهمة ، لكن العديد من الحكومات لا يملك الخبرة والمعرفة اللازمين .

(ج) السند التشريعي

٧١٠ — القرارات الرئيسية التي يقوم عليها البرنامج هي التالية : قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) وقرارها ٢٧١٨ (د — ٢٥) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٢٤ (د — ٤٠) ، وقراره ١٦٧٠ (د — ٥٢) .

٧١١ — ويطلب القراران الاولان صياغة سياسات وبرامج لتحسين المستوطنات البشرية على أساس مناهج تخطيطية شاملة في الاسكان في المناطق الحضرية والريفية علي السواء . وأما القراران الاخيران فيشيران بشكل خاص الى تحسين الاحياء المتخلفة والمستقطنات في المناطق الحضرية والريفية ويوصيان بوضع برامج لحل مثل هذه المشاكل عن طريق وضع سياسات ، واعداد برامج ، وانشاء مشاريع نموذجية وبرامج تدريبية ، وتشجيع الاعتماد على النفس والمشاركة الشعبية . وتدعو هذه القرارات أيضا الامين العام الى ان ينشد المساعدة من هيئات الامم المتحدة الاخرى ، ومن اللجان الاقتصادية الاقليمية والحكومات لتنفيذ هذه القرارات .

(د) الاستراتيجية والناتج

٧١٢ — أكدت الامم المتحدة ، في الماضي ، ضرورة تفهم وادراك مشاكل الاحياء المتخلفة ، والحلول للاحوال السيئة في المستقطنات والمستوطنات الريفية ، بواسطة سلسلة من الدراسات ، كما آزرت في البدء بتنفيذ بعض المشاريع النموذجية . وقد تولت مشاريع المركز للتعاون التقني الارشاد الى نهج المواقع والخدمات بالنسبة للمستقطنات في المناطق الحضرية ، كما جرى على سبيل المثال في جمهورية تنزانيا المتحدة ، وفولتا العليا . ويجرى في اندونيسيا والفلبين ، بالتعاون

Digitized by UNOG Library

مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، مساعدة الحكومات في استحداث نهج أكثر شمولا وتنويعا لتحسين الاحياء المتخلفة ، بالجمع بين التحسينات العمرانية البيئية وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وساعد المركز مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة على البدء بتنفيذ برامج لتحسين المستقطنات في اكوادور ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وكولومبيا ، ومصر ، والهند . كما أن المصرف الدولي للانشاء والتعمير منهمك في تمويل تحسين الاحياء المتخلفة والمستقطنات في اندونيسيا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والفلبين . وفي ميدان المستوطنات الريفية ، قامت بعض المشاريع النموذجية ، كالمشروع القائم في ساحل العاج الخاص بسلطة وادى بنداما ، بالارشاد الى بناء المساكن بالعون الذاتي والمساعدة الحكومية مستخدما مواد البناء واليد العاملة المحليين ، الى جانب التدريب ، والتنمية المجتمعية ، وتنشيط العمالة ، والادخار ، وتعاونيات البناء .

٧١٣ — ولتحقيق الاهداف المرسومة ، اقتضى الامر شن هجوم ذى شعبتين توجه احداهما نحو مساعدة البلدان التي اعتمدت من قبل سياسات واستراتيجيات لتحسين المستوطنات الريفية ، والاحياء المتخلفة ، والمستقطنات . وتوجه الاخرى نحو بلوغ البلدان التي لا تزال المشاكل السالفة مهملة فيها .

٧١٤ — وبالنسبة للمجموعة الاولى من البلدان ، سيسعى البرنامج للابقاء على اهتمام ووعي الحكومات بواسطة الآتي :

(أ) المراقبة المنهجية للتغيرات التي تحدث في الاحياء المتخلفة ، والمستقطنات والمستوطنات الريفية لتحديد طبيعة المشكلة ، ومعدل التحسن أو التدهور والتغيرات في أنماط المستوطنات ؛

(ب) اعداد دراسات حالة مبنية بشكل خاص على مشاريع نموذجية لتقييم ما يلي :
(١) الاسهام الذى يقدمه القطاع منخفض الدخل من السكان الذين يعيشون في الاحياء المتخلفة ، والمستقطنات والمستوطنات الريفية للاقتصاد عامة في البلد لاسيما للمناطق الحضرية ؛ (٢) الاسهام المالي الذى يقدمه هذا القطاع للحكومتين المحلية والقومية ؛ (٣) التكلفة التي تمثلها هذه المستوطنات بالنسبة للحكومتين المحلية والقومية للحصول على رصيد ايجابي أو سلبي ؛
(٤) مناقشة نتائج عملية المراقبة والدراسات المنشورة مع المسؤولين الحكوميين المعنيين في حلقات دراسية أقاليمية ، واقليمية ، وقومية .

وسيجرى أثناء فترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ استحداث نظام المراقبة ويشرع في اجراء الدراسات .

٧١٥ — وبالنسبة للمجموعة الثانية من البلدان ، سيتألف البرنامج مما يلي :

(أ) ستوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية تبنى على استقصاء للنجاح الذى حققته السياسات والبرامج القائمة ، وعلى نتائج مشاريع التعاون التقني . وستناقش المبادئ التوجيهية المقترحة في اجتماعات فريق خبراء قبل تقديمها الى الحكومات ؛

(ب) ستشجع المشاريع النموذجية للارشاد الى السياسات الموصى بها ؛

(ج) ستعقد دورات تدريبية في وضع السياسة واعداد البرامج وتنفيذها .

ويتوقع خلال فترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ان تجرى دراسة استقصائية للسياسات العامة ،

Digitized by UNOG Library

ومشاريع المساعدة التقنية ؛ وأن يتم التحضير للمشاريع الارشادية ، وتنظم بعض الدورات التدريبية .

٧١٦ — وبالنسبة الى هاتين المجموعتين من البلدان تدعو الحاجة الى نوعين مختلفين من التدابير: انشاء المؤسسات والتدريب . ففيما يتعلق بانشاء المؤسسات سيشرع في تنفيذ البرنامج الفرعي ٥ من هذا البرنامج ، أما فيما يتعلق بالتدريب فسوف يجرى تقييم لاحتياجات التدريب في مختلف مجموعات البلدان حسب المناطق ، وستقترح برامج تدريبية ، استنادا الى نتائج هذا التقييم ، بالتعاون مع اللجان الاقليمية والحكومات .

٧١٧ — وينتظر خلال فترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ان يتم العمل المتعلق بالدراسة الاستقصائية وتعد البرامج التدريبية .

(هـ) الاثر المتوقع

٧١٨ — يفضل المركز التحسين التدريجي للاحياء المتخلفة والمستقطنات على السياسة العامة لازالتها وتجديدها . وقد اعتمد عدد من الحكومات والمنظمات الدولية هذا النهج . والمتوقع ان يكون هناك تغير مستمر في الموقف في تلك البلدان حيث أهملت مستوطنات ذوى الدخل المنخفض، وان يولي اهتمام أكبر لتخفيف حدة البؤس الذى تعانيه المستوطنات الريفية ، حيث يعيش أغلب السكان في العالم النامي . وبالاضافة الى ذلك ينتظر ، بمساعدة الحكومة على تحسين أجهزتها المؤسسية وتدريب الملاكات ، ان يبقى هذا الاثر .

البرنامج الفرعي ٤ : تنمية قطاع البناء

(أ) الهدف

٧١٩ — الهدف الرئيسي هو مساعدة الحكومات في وضع سياسات وتنفيذ تدابير لتستخدم الى أقصى حد موارد متاحة محليا في تكنولوجيات البناء المناسبة ؛ وفي انشاء الهيكل المؤسسي اللازم لتحليل صناعة البناء والتخطيط لها وتنميتها ؛ ومساعدتها في مضاعفة انتاج العمالة في البناء عن طريق التقنيات المناسبة والاكثر تركيزا على اليد العاملة .

(ب) المشكلة المطروقة

٧٢٠ — ان تكلفة برامج البناء التي تهدف الى ادخال تحسين كبير على ظروف المعيشة ، مستخدمة مواد البناء والتكنولوجيات المستوردة ، والتي تلقى مساندة من صناعات البناء الرسمية في كل بلد نام تقريبا لهي أبعد جدا من أن تكون في متناول الموارد المالية والمادية لغالبية هذه البلدان . وفي الوقت ذاته ، ان الانتاجية العمالية المنخفضة القائمة على الممارسات التقليدية للعمل تجعل من المستحيل عمليا على الغالبية الكبرى من السكان في معظم البلدان النامية ان تحصل على مسكن من انتاج صناعة البناء المحلية . فكثير من الحكومات لا يملك الخبرة والمعرفة الضروريتين لوضع سياسات وبرامج مناسبة من أجل توفير مآوى كافية ، ومقومات هيكلية وغيرها من المرافق للمستوطنات

Digitized by UNOG Library

البشرية عن طريق تحسين الاساليب التقليدية لتقنيات البناء وتكييف تكنولوجيات البناء المتقدمة مع الاحوال المحلية.

(ج) السند التشريعي

٧٢١ — أوصت الجمعية العامة في القرار ٢٧١٨ (د — ٢٥)، في جملة أمور، بأن تعمد الدول الاعضاء، بمساعدة هيئات الامم المتحدة المعنية بالامر وفي اطار تخطيطها الانمائي الاقتصادي والاجتماعي العام، الى ان تضع في ميدان الاسكان والبناء والتخطيط سياسات وبرامج محددة طويلة الاجل لتحسين المستوطنات البشرية، مولية اهتماما خاصا الى انماء صناعة البناء وتقنيات البناء، بما في ذلك البحث والتدريب. كما أوصت بأن تعمد الدول الاعضاء ومنظمات الامم المتحدة المعنية بالامر الى الاضطلاع بالتدابير التالية من أجل تحسين الاحوال في ميدان الاسكان والمستوطنات البشرية، وانشاء مراكز قومية واقليمية لدراسة التخطيط والتصميم والنواحي الاجتماعية والادارية لاعمال الاسكان الزهيد النفقات وتقنياته واجراء التجارب في هذا الميدان بما في ذلك الاستزادة من استخدام مواد البناء المحلية، وعند الاقتضاء مواد بناء جديدة فضلا عن التقنيات المحلية.

(د) الاستراتيجية والناتج

٧٢٢ — وعملا بتوصية القرارات التي اتخذتها مختلف هيئات الامم المتحدة، ستقدم المساعدة لعدد من البلدان النامية، عن طريق مشاريع التعاون التقني، في انشاء مراكز لبحوث الاسكان والبناء، وتنمية مواد البناء المحلية وتقنيات البناء المحسنة. وقد دخلت مشاريع من هذا النوع مرحلة التنفيذ في توغو، وبنغلاديش والعراق والهند وايران. كما اضطلع بمشاريع اسكان نموذجية وارشادية في عدد من البلدان، منها الاردن، وبيرو، وساحل العاج، وفولتا العليا، ولبيريا، لاختبار وعرض تصاميم بناء محسنة، وتقنيات، ومواد ومكونات. وينتوى انشاء مشروع نموذجي للمساكن الجاهزة في الهند. وتشير الخبرة المكتسبة في هذه المشاريع الى الحاجة الى اتخاذ الحكومات تدابير أقوى لتخطي قصور المناهج التقليدية للتنمية الاقتصادية التي لا تولي اهتماما كافيا لقطاع البناء في التنمية القومية.

٧٢٣ — وستؤكد التنمية المناسبة لقطاع البناء في كل بلد على الانتفاع من الموارد المحلية، وتحسين طرق البناء التقليدية، والتكييف والنقل الصحيحين للتكنولوجيات كي تناسب الاحوال المحلية. وسيواصل البرنامج ما يسير عليه من تجميع للبيانات عن مواد وطرق البناء. وسيستمر في تحضير هذه البيانات واتاحتها للمؤسسات والفنيين في ميدان البناء على مراحل منتظمة. وستكون المعلومات المكتسبة بمثابة أساس لاستحداث منهجيات جديدة لتحسين وتكييف التكنولوجيات بحيث ييسر ذلك الانتفاع الامثل مما هو متوفر محليا من مواد البناء وقوة العمل ومعدات وأدوات البناء، وتيسير مضاعفة الناتج والعمالة التامين مع القيام في الوقت ذاته بحماية البيئة من الآثار الضارة لتكنولوجيات البناء غير المناسبة. وستعد كتيبات تحوى هذه المنهجيات لتوزيعها على نطاق واسع. وسيضطلع بدراسات حالة مبنية خاصة على مشاريع نموذجية لتقييم: (١) الدرجة المثلى للاستعمال الاكثر

Digitized by UNOG Library

تركيزا على اليد العاملة في انتاج أنواع محددة من مواد ومكونات البناء في البناء التقليدى والصيانة، و (٢) المساهمة التي يقدمها قطاع البناء للاقتصاد المحلي والقومي ، لاسيما أثره على العمالة .

٧٢٤ — كذلك سيركز البرنامج على حاجة المؤسسات المحلية للبحث في الاسكان والبناء التطبيقي ، ووضع معايير لها من حيث الحجم والعاملون والاحتياجات من المعدات ، والبرمجة ، فيما يتعلق بالوظائف والانشطة المسندة اليها في بلدان معينة . وسيضطلع بدراسات تقنية تنشر لهذا الغرض . وسيكون تبادل المعلومات وتنسيق الانشطة بين المنظمات البحثية في البلدان النامية أسرع بفضل الاجتماعات الدورية لكبار المسؤولين في هذه المؤسسات البحثية .

(هـ) الاثر المتوقع

٧٢٥ — بالنظر الى ندرة رأس المال ووفرة العمال غير المهرة في غالبية البلدان النامية ، ستمضي بضع سنوات قبل أن يتوقع لمس نتائج ايجابية من عمل الامم المتحدة حيال المشكلات التي تعكف على معالجتها . بيد أن التقدم سيعجل اذا اتخذت الحكومات اجراءات المتابعة اللازمة المبنية على المناهج التي ستوصي الامم المتحدة بها بشأن بحوث وتنمية البناء ، وعلى الخبرة التي اكتسبتها الحكومات من خلال مشاريع التعاون التقني في هذا الميدان .

٧٢٦ — وسيكون في مقدور صناعة البناء الاحسن تنظيما ، والمزودة بامدادات من مواد البناء المحلية المقبولة الجودة ، التي تستخدم ما هو كفء من التصاميم والمعايير وطرق البناء الملائمة للاحوال الثقافية والمناخية المحلية ، والمشغّلة بعمال حسني التدريب ، بما فيهم المديرون والفنيون ، ان تخلق عمالة لقطاع أكبر من السكان وتلبي قدرا أكبر من الطلب على الاسكان الزهيد النفقات ، والمقومات الهيكلية وغير ذلك من نواحي البناء في المستوطنات البشرية . هذا فضلا عن انها ستخفض من الانفاق القومي للعملات الاجنبية من أجل استيراد مواد البناء .

٧٢٧ — وان التشجيع الذى توليه الحكومات لبحوث الاسكان والبناء سيتيح تنمية مستمرة لصناعة البناء القومية القادرة على تلبية الطلبات المتزايدة لكمية أكبر ونوعية افضل من البناء مساندة للتقدم العام في كل بلد .

٧٢٨ — والاحوال الخاصة في عدد ضئيل من البلدان النامية ، مثل درجة التنمية التقنية المرتفعة نسبيا ، أو قلة اليد العاملة في المدن الكبرى ، أو ضرورة برامج بناء سريعة الى أقصى الحدود ، قد تجعل من المستصوب اللجوء الى تقنيات البناء المتقدمة ومواد البناء الجاهزة .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٥ : تعزيز الترتيبات المؤسسية ، والقاعدة الادارية والقانونية لتنفيذ برنامج المستوطنات البشرية

(أ) الهدف

٧٢٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في انشاء وتقوية وتحسين القاعدة المؤسسية من اجل اعمال السياسات ، ووضع وتنفيذ البرامج ، وللمساعدة كذلك على ادخال الاجراءات الادارية والدعم التشريعي اللازمين لاعمال برامج المستوطنات البشرية .

(ب) المشاكل المطروقة

٧٣٠ — تسبب الهياكل الادارية الخاصة باتخاذ المقررات وتنفيذها في البلدان النامية واحدة من أخطر العقبات امام تحسين حالة الأسر منخفضة الدخل التي تعيش في الأحياء المتخلفة والمستقطنات والمستوطنات الريفية . فالادارة الحالية للمستوطنات متخلفة جدا عن ركب الامكانات التي يقدمها الجديد من المبادئ التنظيمية والتقنيات والتكنولوجيات من اجل تخطيط المستوطنات .

(ج) السند التشريعي

٧٣١ — القرار الأساسي هو قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٩٧٦ (د — ٢٦) ، الجزء جيم . وقد نظرت لجنة الاسكان والبناء والتخطيط في دورتها التاسعة (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥) ، كمسألة ذات أولوية عالية ، في تقوية المؤسسات المعنية بتخطيط وادارة المستوطنات في سياق خطة عمرانية متكاملة ضمن اطار ادارى منظم . واوصت اللجنة بوجوب تعزيز المركز أعماله في السجلات الملخصة في هذا القسم من برنامج العمل (E/C.6/278/Add.9 ، الفقرة ١٤) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٧٣٢ — يجرى الآن استحداث مجموعة منوعة من المؤسسات والترتيبات الادارية بمقتضى مشاريع واسعة النطاق للتعاون التقني . ومن أمثلة هذه المؤسسات والترتيبات شعب التخطيط العمراني داخل الهيئات القومية للتخطيط الاقتصادى والاجتماعي ، كما هو الحال في ماليزيا ، وهيئات تخطيط التنمية على الصعيدين الاقليمي والمحلي ، مثل ما يجرى لتطوير منطقة كراتشي المتروبولية ؛ وهيئات قومية للاسكان ومصارف لاستحداث المساكن ، كما في ليبريا والأردن ؛ ومراكز لبحوث الاسكان ، كما في توغو ، وبنغلاديش ، والهند ، وايران ؛ ومؤسسات وبرامج تدريبية ، كما في نيجيريا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والفلبين وبنغلاديش . وسيتم استيعاب الخبرة المكتسبة في هذه المشاريع ، وسيجرى بناء على التوصيات التي ستقدم في اجتماع لفريق الخبراء سيعقد قريبا ، تشجيع عقد سلسلة من الاجتماعات الأقاليمية والاقليمية لمناقشة مشاكل التشريع والادارة المتعلقة بالمستوطنات البشرية والتوصية بسلوك سبل للعمل .

٧٣٣ — ولئن تكن الادارة الأكثر مباشرة لتحقيق هذا البرنامج الفرعي ستبقى برامج المساعدة التقنية ،

Digitized by UNOG Library

فسيضطلع بدراسات لمختلف انواع الهياكل الادارية الناجحة في ادارة المستوطنات البشرية وتنسيق الأنشطة المتعددة ذات العلاقة بغية تبسيط العمليات الادارية واستنباط مبادئ توجيهية ادارية يمكن بها ، في حالة عدم وجود اصلاحات ادارية ملموسة ، وضع استعراض شامل للخطط والبرامج . وسيجرى الاضطلاع بهذه الأنشطة بالتعاون مع شعبة الادارة العامة في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وستستهدف اعتماد الحكومات تشريعات مناسبة وانشاء هياكل ادارية مقتدرة لمعالجة الطلبات المتزايدة لبرامج المستوطنات البشرية .

٧٣٤ — وسيجرى خلال فترة السنتين الأولى عقد مشاورات بواسطة اجتماع فريق الخبراء وغيره من الاجتماعات الاقليمية او الاقاليمية كمرحلة تحضيرية للدراسات التي ستعقب ذلك في فترة السنتين الثانية .

(هـ) الأثر المتوقع

٧٣٥ — من المتوقع ان تعتمد الحكومات تشريعات وتدخل تحسينات على الأجهزة والاجراءات الادارية لادارة المستوطنات البشرية . وسييسر ذلك بفعل التقدم المحرز في تنفيذ البرامج الفرعية الأخرى .

البرنامج الفرعي ٦ : تبادل المعلومات

(أ) الهدف

٧٣٦ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في انشاء قاعدة شاملة وموثوقة للمعلومات اللازمة لاستحداث وتنفيذ وتقييم سياسات وتدابير معدة لتحسين الاحوال في المستوطنات البشرية . وان قاعدة للمعلومات كهذه ضرورية لتنفيذ جميع البرامج الفرعية الأخرى في هذا البرنامج ، وكذلك بالنسبة لبعض ما للوحدات والهيئات الأخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة من برامج ذات الصلة بذلك .

(ب) المشكلة المطروقة

٧٣٧ — بالرغم من ان البلدان النامية قد انتجت بيانات ضخمة تتصل بمختلف نواحي المستوطنات البشرية ، عن طريق الحكومات والمؤسسات الجامعية والخاصة ، الا ان هذه البيانات كثيرا ما تكون منتشرة ، وغير متاحة بسهولة مما يؤدي الى الازدواجية والمعلومات المضللة في بعض الأحيان . وعليه فان المشكلة الكبرى المطروقة في هذا البرنامج الفرعي هي كيف يجب القيام على الصعيد القومي بتجميع هذه المعلومات وتحليلها واتاحتها بشكل مناسب للمستخدمين لها .

٧٣٨ — وعلى الصعيد الدولي توجد نظم في غاية التقدم لتبادل المعلومات عن بعض نواحي المستوطنات البشرية . ومع ذلك ، فان الكثير من هذه المعلومات مستقى من البلدان المصنعة ويجب تكييفه مع احتياجات البلدان النامية كي يكون مفيدا . وفضلا عن ذلك ، يحتاج العديد من البلدان النامية الى التوعية بتوفير هذه التسهيلات خارج حدودها . ويجب ادخال البيانات الضخمة المتصلة بالبلدان النامية والموجودة خارج حدودها (في منظومة الأمم المتحدة ، مثلا) في شيء من نظام

Digitized by UNOG Library

المعلومات القريب المنال من البلدان النامية ، وهكذا تدعو الحاجة الى انشاء مراكز قومية للمعلومات متساوقة ومتبادلة الدعم ومبنية على معلومات متاحة قوميا يمكن توفيرها عند الطلب للبلدان الأخرى ضمن اطار شبكة قومية او دولية .

٧٣٩ — والنظم الراهنة لتبادل المعلومات عن المستوطنات البشرية موضوعة عموما للفنيين من المستوى العالي ، لكن البلدان النامية بحاجة الى ضروب خاصة من المعلومات للملاكات الفنية غير العالية ، ولراسمي السياسة والجمهور العام . وتفتقر الحكومات الى منهجية لتبادل المعلومات يمكن ان تشير الى الكيفية التي يجب ان يتم بها على احسن وجه تزويد مختلف المستخدمين للمعلومات عن المستوطنات البشرية (مثل التقنيين وراسمي السياسة والجمهور) بما يحتاجون اليه من معلومات عملية لتحسين المستوطنات البشرية .

(ج) السند التشريعي

٧٤٠ — اكدت الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في العديد من القرارات على تبادل المعلومات في ميدان المستوطنات البشرية . وتدعو الجمعية العامة في القرار ٣٤٣٤ (د — ٣٠) ، المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، كافة الدول والمنظمات ذات الاهتمام بهذا المجال الى القيام ، بالتعاون مع الأمين العام وضمن مجالات اختصاصها ، بنشر المعلومات على نطاق واسع ، او الى تكثيف جهدها في ذلك . وطلب القرار ٢٥٩٨ (د — ٢٤) اجراء دراسة استقصائية عن الاسكان مرة كل خمس سنوات . وفي القرار ٢٧١٨ (د — ٢٥) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، رؤى ان مركز الاسكان والبناء والتخطيط يجب ان يضطلع بدور رئيسي في وضع وتنسيق برامج الأمم المتحدة ومشاريعها في هذا الميدان ، وان من المرغوب فيه تعزيز التعاون الاقليمي . وكلا هذين النشاطين يفترضان مقدما وجود تبادل فعّال للمعلومات . ويوصي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٨٤ (د — ٥٧) المؤرخ في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٤ بوجوب الاضطلاع بالنشر الفعال على نطاق اوسع للخبرات المكتسبة من قبل عن طريق انشطة التعاون التقني في هذا الميدان .

٧٤١ — وقد قدمت لجنة الاسكان والبناء والتخطيط في دورتها التاسعة (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥) مشروع قرار لينظر فيه المجلس في دورته الحادية والستين ، يطلب فيه من الأمين العام " أن يستهل ويطور خدمة منهجية للوثائق والمعلومات في ميدان المستوطنات البشرية تتخذ مقرا لها في مركز الاسكان والبناء والتخطيط ، وذلك بالتعاون مع مركز الوثائق الحكومي الدولي المعني بالاسكان والبيئة لبلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا (فرنسا) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٧٤٢ — بالرغم من ان الأمم المتحدة قد اولت على الدوام اولوية عالية لتبادل المعلومات في هذا الميدان ، فقد كانت الجهود في هذا السبيل متقطعة وحدسية بدلا من ان تكون منهجية. اذ كانت الطرق التي اتبعت حتى الآن (المنشورات ، الاجتماعات ، الاتصالات الشخصية) محدودة للغاية ولم يحدث ان قيس اثرها . على انه لكي يمكن ضمان اقصى الفوائد من الاستثمارات المتزايدة في

Digitized by UNOG Library

في ميدان المستوطنات البشرية ، تتطلب الاستراتيجية الفعالة توسيع المهمة واعطائها طابعا منهجيا ، بحيث يكفل بشكل خاص وصول المعلومات اللازمة الى الذين هم بحاجة اليها ، بالشكل الذي يستطيعون الاستفادة منه .

٧٤٣ — وسيجرى التركيز على استخدام مرافق المراكز القائمة لتبادل المعلومات ، وتنسيق انشطتها ، وتشجيع استخدام الطرق المتساوقة لتبادل المعلومات في البلدان النامية ، ومساعدة البلدان النامية في تنظيم شبكة من المراكز القومية والاقليمية التي يمكنها الاضطلاع بوظائف محددة ضمن نظام عالمي .

٧٤٤ — والخطوات اللازمة في اعمال هذه الاستراتيجية هي الآتية :

' ١ ' دراسة احتياجات وطاقات البلدان النامية في ميدان تبادل المعلومات ، والقيام ، حيثما امكن ذلك عمليا ، بتكييف ممارسات البلدان المتقدمة مع الحالة السائدة في البلدان النامية . ولهذا الغرض ، سيكون هناك ، بالاضافة الى الدراسات ، اجتماعات اقليمية واقاليمية مع ممثلي البلدان النامية ، وستنشر التقارير الناتجة عن ذلك .

' ٢ ' التحرى عن طرق افعل لتبادل المعلومات ، بما في ذلك المواد السمعية البصرية المعدة لنوع معين من المستخدمين لها او لمقاصد محددة . وستؤدى هذه المهمة الى دراسات بحثية ، واجتماعات خبراء ، وبرامج تدريب ، ومشاريع نموذجية ومنشورات ، بالتعاون مع وحدات وهيئات اخرى على الوجه المناسب .

' ٣ ' القيام على اساس مستمر ، وبالطرق القائمة ، بجمع وتخزين واذاعة المعلومات ، دعما لأنشطة الامم المتحدة ، (ويشمل ذلك دراسات ومشاريع للتعاون التقنى) ، طالما لم ينشأ نظام اكثر صقلا . ويشمل هذا نشر دراسة استقصائية للاسكان العالمي مرة كل خمس سنوات ، ونشرة ربع سنوية ، والقائمة التراكمية للمنشورات التي تضعها الامم المتحدة ومنظماتها في هذا الميدان ، وما الى ذلك .

' ٤ ' الشروع في تقديم خدمات معلومات وخدمات مرجعية للبلدان النامية ، بالتعاون مع بعض المعاهد الوثائقية القائمة مثل مركز الوثائق الحكومي الدولي المعني بالاسكان والبيئة لبلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا (فرنسا) .

' ٥ ' الشروع في تنفيذ برنامج منشورات يقدم نتائج انشطة المساعدة التقنية للأمم المتحدة في هذا الميدان ، وفقا لما طلبه المجلس الاقتصادى والاجتماعي في الفقرة ٢ من القرار ١٨٨٤ (د — ٥٧) .

' ٦ ' تقديم المساعدة الى الحكومات ، بناء على طلبها ، في انشاء وتحسين النظم القومية لتبادل المعلومات ، بما في ذلك تدريب الموظفين . وتتجه النية الآن الى مثلين من امثلة هذه المشاريع ، احدهما نظام معلومات متروبولي مركزى وحيد في المملكة العربية السعودية ، وشبكة اكثر تعقيدا في الهند ، تتألف من عدد من نظم المعلومات المتروبولية ومن نظام مركزى للتنسيق على الصعيد القومي .

Digitized by UNOG Library

(٧) خدمات دعم لتحقيق التنسيق والانسجام في انشطة منظومة الأمم المتحدة المتصلة بالمستوطنات البشرية ، بواسطة اجهزة مناسبة . وينتظر ان يؤكد مؤتمر الموئل هذه الناحية ، الى جانب تبادل المعلومات التي تتطلب مراجعة الخطة المنشودة هنا . وسيترتب على ذلك تحليل ونشر برامج وحدات الامم المتحدة وهيئاتها ، المتصلة بالمستوطنات البشرية ، هذا الى جانب خدمة الاجتماعات المشتركة بين الوكالات في هذا الميدان .

(هـ) الأثر المتوقع

٧٤٥ — تركّز نظم المعلومات الحديثة في الميدان الواسع لمشاكل المستوطنات البشرية ، من قبيل القاعدة ، على المعلومات التي توجد لها سوق مباشرة ، مثال ذلك تكنولوجيا البناء ، في حين لم ينجز سوى اليسير لمساعدة واضعي السياسة في الحصول على المعلومات اللازمة عن المعالم " غير القابلة للتسويق " مثل عوامل البيئة البشرية . وسيساعد اعمال هذا البرنامج الفرعي في الحصول على معلومات " غير قابلة للتسويق " لتحسين المستوطنات البشرية .

٧٤٦ — والعنصر الهام في اثر هذا البرنامج الفرعي هو الاقتصاد الذى يتحقق ، والوقت الذى يوفر ، من جراء توفير معلومات بالشكل المرغوب . وسيكون هذا البرنامج الفرعي "كعامل مضاعف" بالنسبة لجميع الأنشطة الأخرى بتأمين توزيع المعلومات توزيعا افضل .

البرنامج ٢ : اللجنة الاقتصادية لافريقيا

البرنامج الفرعي ١ : التخطيط العمراني

(أ) الهدف

٧٤٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تنشيط أو تقوية المنظمات القومية في ميدان التخطيط العمراني والتنمية الريفية والحضرية .

(ب) المشكلة المطروقة

٧٤٨ — تدعو الحاجة الى استحداث طرق وتقنيات تسمح لمختلف الادارات المعنية التي تتخذ القرارات الادارية وتنفذها بالعمل المتضافر والمتزامن .

(ج) السند التشريعي

٧٤٩ — يتمثل السند الرئيسي بقرار اللجنة ٥٣ (د — ٤) بشأن ضرورة البحث عن حلول لمشاكل الاسكان ضمن الاطار العام للتنمية الاقتصادية ودمجها في برامج تخطيطية وتدابير ضرورية ذات طابع عام ، مع ايلاء اعتبار خاص للهيئات الادارية القومية الاكثر فائدة ومناسبة لتيسير صياغة واعمال سياسات الاسكان .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

٧٥٠ — تتألف الاستراتيجية مما يلي :

'١' تنظيم برامج تدريب دائمة للموظفين في مختلف مستويات المسؤولين بالنسبة لمشاكل التخطيط العمراني والتنمية الحضرية والريفية والتابعين للهيئات والمؤسسات المعنية . وستنفذ بواسطة اجتماعات عمل وحلقات دراسية .

'٢' اعداد فصول مناسبة في دليل التخطيط العمراني الذى سينشر . وستنشر كذلك دراسات بشأن طرق وتقنيات ضبط انتشار المدن ومعلومات تحليلية عن تجارب نموذجية منفذة في بلدان افريقية .

'٣' المشاركة في جهود هيئات الامم المتحدة الأخرى في هذا الميدان وتقييم المشاريع التي تعالج مسائل المستوطنات البشرية والتخطيط العمراني في افريقيا .

(هـ) الناتج المتوقع

٧٥١ — يتوقع ان تساعد التدابير السالفة الحكومات على استحداث سياسات اسكان كجزء من سياساتها للتنمية العامة ، وخاصة باعانتها على انشاء او تحسين ترتيباتها لكي تأخذ في الحسبان العملي في مشاريعها الانمائية الرابطة الالزامية بين الاسكان والأنشطة الاقتصادية .

البرنامج الفرعي ٢ : التمويل

(أ) الهدف

٧٥٢ — الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي هو تحسين آلية الاستثمار لتمويل مشاريع الاسكان .

(ب) المشكلة المطروقة

٧٥٣ — ينبغي ، لكي تستطيع الحكومات تنفيذ سياساتها الاسكانية ، تخصيص موارد لمسائل الاسكان واستحداث وسائل للتمويل . ويجب القيام في آن واحد بمعالجة ناحيتين منفصلتين : تمويل المقومات الهيكلية والمعدات الانتاجية التي للادارات الحكومية العامة دور خاص في المسؤولية عنها وتمويل الاسكان ومتفرعاته الوثيقة الصلة به الذى يجب ان تهدف سياسة الحكومة بشأنه الى ترويج وتنظيم ومساندة المجهودات التمويلية ذات الطابعين الخاص وشبه العام .

(ج) السند التشريعي

٧٥٤ — يدعو قرار اللجنة ٥٣ (د — ٤) الى استحداث هيئات ادارية قومية مما يعتبر مفيدا وملائما جدا لتيسير وضع وتنفيذ سياسات الاسكان ؛ ويدعو قرار اللجنة ١٥٧ (د — ٨) الى تنقيح سياسات تمويل الاسكان وتعبئة الموارد المالية ؛ ويحث القرار ٢٠٩ (د — ٩) على ايجاد وتطوير مؤسسات للاستئمانات المالية والرهون .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

٧٥٥ — ستواصل اللجنة الاقتصادية لافريقيا العمل في سبيل انشاء نظم للتمويل القومي للاسكان والمنشآت المساعدة ، وكذلك وسائل الاستثمار بالنسبة لسياسة اسكان ترتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأعضاء عن طريق ما يلي :

'١' تقديم المساعدة الى الحكومات من اجل وضع وتطبيق سياسات تهدف الى تقوية مؤسسات التمويل القومية القائمة ، وتنمية نظم الادخار والاقراض عن طريق انشاء جمعيات للاستئمان ، ونظم للمساعدة في تحسين الاسكان الريفي ، وانشاء مصارف قومية لتعبئة وتنسيق واستخدام الاموال المرصودة للمقومات الهيكلية في المناطق الريفية والحضرية ؛

'٢' وضع دراسات وتقديم المساعدة لمشاريع صندوق الأمم المتحدة للاسكان والمستوطنات البشرية في افريقيا ؛

'٣' جمع معلومات بشأن وضع سياسات اسكان ونشرها بين الدول الأعضاء ؛

'٤' تنظيم المؤتمرات ، والحلقات الدراسية واجتماعات الخبراء والمشاركة فيها .

(هـ) الأثر المتوقع

٧٥٦ — يتوقع ان تؤدى هذه التدابير الى تعزيز ادارة الموارد المالية المتاحة للحكومات لتنفيذ سياساتها الاسكانية وتشجيع المؤسسات ذات القاعدة المالية الصلبة من اجل تنمية المقومات الهيكلية والاسكان .

البرنامج الفرعي ٣ : مواد البناء

(أ) الهدف

٧٥٧ — تنمية المعلومات عن استخدام مواد البناء الاقتصادية المكيفة بشكل خاص مع الأحوال الاقليمية وتشجيع هذا الاستخدام .

(ب) المشكلة المطروقة

٧٥٨ — يتطلب تحسين احوال المعيشة تنمية بناء مساكن مناسبة للنظم الايكولوجية التي توجد فيها هذه المساكن — المساكن في المناطق الحضرية او المناطق الريفية .

٧٥٩ — ولن تبلغ سياسات الاسكان هذا الهدف دون استخدام جميع الموارد المتاحة . ويجب تشجيع نظام انشاء المساكن ، كالجمعيات التعاونية ومشاريع البناء المعتمدة على العون الذاتي ، ودراسة مواصفات البناء وتكييفها مع الأحوال الاقليمية .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

٧٦٠ — يطلب قرار اللجنة ٥٣ (د — ٤) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمساعدة الدول الأعضاء على التعجيل بتحسين حالة الاسكان ، والقيام لهذا الغرض بتعبئة الموارد المالية والتقنية للبلدان الصنعة وهيئات التمويل الدولية المناسبة .

٧٦١ — ويطلب القرار ٢٠٩ (د — ٩) الى اللجنة مساعدة الدول الأعضاء في ايلاء اهمية خاصة لتشجيع استخدام الموارد المحلية لانتاج مواد وعناصر البناء الموحدة ، بالارتباط مع برامج وخطط بناء المساكن ؛ وتنظيم دورات تدريب خاصة لأرباب المشاريع المحليين ، شبيهة بالحلقات الدراسية التي تعقدها اللجنة الاقتصادية لافريقيا ؛ وتوفير وحدات السكن المنخفضة التكلفة التي تستحدث لمشاريع الاسكان المعتمدة على العون الذاتي ؛ وتشجيع الجمعيات التعاونية للاسكان .

(د) الاستراتيجية والناتج

٧٦٢ — تقترح اللجنة الاقتصادية لافريقيا برنامج العمل التالي :

'١' ترويج واستحداث مشاريع لتوفير المعدات الانتاجية للأرض ولتقسيمها ؛

'٢' ايجاد وتنمية نظم جمعيات البناء التعاونية وجمعيات البناء المعتمدة على العون الذاتي ؛

'٣' تنفيذ مشاريع بناء المساكن في المناطق الحضرية ، والضواحي ، والريف القائمة على هذه الجمعيات التعاونية للبناء وجمعيات البناء المعتمدة على العون الذاتي ؛

'٤' ايجاد خدمات ادارية لتقييم نمو تكاليف البناء عن طريق العمل المستمر في التصنيف والتوحيد والتنسيق القياسي .

٧٦٣ — وسيساعد القسم حكومات الدول الأعضاء في انشاء مشاريع في الميادين السالفة ، لاسيما فيما يتعلق باستثمار المواقع وتحسين الاسكان الريفي ومعداته الانتاجية ومراقبة المستوطنات الناشئة بصورة عفوية ، في المناطق الحضرية والضواحي .

٧٦٤ — وسيدرس القسم ويقيّم المشاريع التعاونية النموذجية للاسكان والبناء بالاعتماد على العون الذاتي ، ويجمع وينشر المعلومات المتصلة بضروب النشاط هذه ، ويدرس التدابير لانشاء مراكز اعلام في الدول الأعضاء ، وينظم ويشارك في تنظيم الحلقات الدراسية ، والاجتماعات ، والمؤتمرات التي تعالج هذه الموضوعات .

البرنامج ٣ : اللجنة الاقتصادية لأوروبا

البرنامج الفرعي ١ : التصورات المستقبلية والتخطيط طويل الأجل

(أ) الهدف

٧٦٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في البرمجة لتنمية وتخطيط المستوطنات البشرية المتكاملة .

Digitized by UNOG Library

(ب) الاستراتيجية والناتج

٧٦٦ — سيجرى الاضطلاع بدراسات عن تصورات وسياسات طويلة الأجل في مجال المستوطنات البشرية ، بالتعاون مع كبار المستشارين الاقتصاديين ، لاعداد المنظور الاقتصادي العام لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا حتى سنة ١٩٩٠ . وستعنى دراسات اخرى بتخطيط وسياسات استخدام الارض لاقامة مستوطنات بشرية ، والعلاقة بين الاسكان والاقتصاد القومي وأثر مشاكل الطاقة الطويلة الأجل على سياسات المستوطنات البشرية . وستعقد حلقة دراسية بشأن تخطيط وسياسات استخدام الأرض لاقامة مستوطنات بشرية في السويد في ١٩٧٨ . وسيستمر اصدار النشرة السنوية عن احصاءات الاسكان والبناء .

البرنامج الفرعي ٢ : مشاكل اجتماعية — اقتصادية مختارة في مجال الاسكان

(أ) الهدف

٧٦٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى معالجة المشاكل الاجتماعية — الاقتصادية الناجمة عن الأحوال الراهنة للاسكان والمستوطنات .

(ب) الاستراتيجية والناتج

٧٦٨ — سيجرى اعداد الدراسات التالية : احتياجات الاسكان الخاصة ، بما في ذلك اسكان العمال المتنقلين ؛ تمويل الاسكان ؛ مشاكل ادارة الاسكان ؛ مشاكل منهجية في تقدير احتياجات الاسكان والتنبؤ بها .

البرنامج الفرعي ٣ : دراسة مشاكل مختارة تتعلق بمواد البناء والانشاء

(أ) الهدف

٧٦٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في الدراسة المنهجية لمشاكل مختارة في مجال مواد البناء والانشاء .

(ب) الاستراتيجية والناتج

٧٧٠ — ستعقد حلقة دراسية في بحوث البناء في ١٩٧٧ . وستدرس امكانية ساتخدام الحاسبات الالكترونية في صناعة البناء . وتعنى المجالات الأخرى للاستقصاء واعداد الدراسات بالمشاكل البيئية الناجمة عن انشطة البناء ، والمكننة في نقل وتناول وتجميع مكونات البناء وتعنى كذلك بمشاكل مختارة تتعلق بانتاج واستخدام مواد ومكونات البناء .

البرنامج الفرعي ٤ : تنشيط التجارة الدولية في منتجات البناء والمعرفة به

(أ) الهدف

٧٧١ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تنشيط التجارة الدولية في منتجات البناء والمعرفة به .

Digitized by UNOG Library

(ب) الاستراتيجية والناتج

٧٧٢ — ستتألف الاستراتيجية من العمل بشأن ما يلي :

'١' التأليف على نطاق دولي بين المحتوى التقني للوائح البناء ، كالأمور المتعلقة بالسلامة الهيكلية ، والوقاية من الحريق ، والمناخ الداخلي ، ومعالم التصميم ، وحفظ الطاقة ؛

'٢' اعداد ونشر أدلة مراكز الاعلام ، وهيئات الموافقة ، وغيرها من المؤسسات المعنية بلوائح البناء ؛

'٣' طرق موحدة لتقييم النوعية ، ومراقبة اختبار منتجات البناء والموافقة عليها ؛

'٤' استعراض اتجاهات التجارة وعوائق الاتجار بمنتجات البناء ، والمعرفة بها ؛

'٥' وضع كتالوجات بالنظم الهيكلية وعناصر البناء الغرض منها تيسير التجارة الدولية ؛

'٦' وضع معاجم وقواميس متعددة اللغات (بالتعاون مع منظمات دولية اخرى) .

البرنامج ٤ : اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

البرنامج الفرعي ١ : المشاكل الاجتماعية للمستوطنات البشرية في امريكا اللاتينية

(أ) الهدف

٧٧٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى جمع وترشيد معلومات عن المستوطنات البشرية في امريكا اللاتينية لوصف خصائص الأنماط القائمة والتطور المقبل للمستوطنات الحالية ضمن فئات مستقلة ووضع الأساس للبحث بشأن السياسة العامة ، والادارة والتكنولوجيا بالنسبة للفئات المذكورة .

(ب) المشكلة المطروقة

٧٧٤ — لا تسمح المعلومات القائمة بتحليل مقارن للأحوال الراهنة للمستوطنات البشرية ، كما انها لا تيسر التنبؤ بالمستقبل .

(ج) السند التشريعي

٧٧٥ — القرار الأساسي هو قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٢٣ (د — ١٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٧٧٦ — تتألف الاستراتيجية من التالي : دراسة استقصائية للمستوطنات البشرية في امريكا اللاتينية ، ينبغي ان تستحدث من اجلها مجموعات من المؤشرات ، واستحداث مجموعة من الاسقاطات .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ : تكنولوجيا المستوطنات البشرية

(أ) الهدف

٧٧٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى استحداث تكنولوجيات المستوطنات البشرية ونشرها داخل المنطقة .

(ب) المشكلة المطروقة

٧٧٨ — طوّر معظم تكنولوجيات المستوطنات البشرية المستخدمة حاليا في امريكا اللاتينية ، خارج المنطقة ، وهي نادرا ما تتفق مع المقتضيات الايكولوجية والاقتصادية او الثقافية للمنطقة .

(ج) السند التشريعي

٧٧٩ — القرار الأساسي هو قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٢٣ (د — ١٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٧٨٠ — يمثل هذا البرنامج المرحلة الاقليمية للبرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة لتخطيط وانشاء مجتمعات سليمة بيئيا ، مع التركيز على التكنولوجيا المكيفة ايكولوجيا للجماعات منخفضة الدخل . وتتألف الاستراتيجية من : التعرف على شبكة اقليمية من المؤسسات الرئيسية القادرة على توفير معلومات متصلة بالموضوع والاضطلاع في آخر الأمر ببحوث ومشاريع تنمية . تشجيع مشاريع مختارة للبحث والتنمية ، بما في ذلك جمع الأموال من الأمم المتحدة وغيرها من المصادر الدولية والقومية ؛ والاشراف على نتائج المشاريع ، وتقييمها واذاعتها .

(هـ) الأثر المتوقع

٧٨١ — من المعتقد ان نتائج هذا البرنامج ستقدم مساهمة هامة في استحداث تكنولوجيات مكيفة ايكولوجيا في المجالات التالية : النقل الجماعي ، اعادة تدوير المياه ، معالجة القمامات والمجارى ، و " التصميم الايكولوجي " في الانشاء ، وحفظ الطاقة .

البرنامج ٥ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى

البرنامج الفرعي ١ : تنمية المستوطنات البشرية

٧٨٢ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان الأعضاء في تحسين حالة المستوطنات البشرية والاسكان .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

٧٨٣ — تواجه البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى حالة خطيرة من حيث المستوطنات البشرية والاسكان تتسم بالاكتظاظ وازدحام السكان في المناطق الحضرية والمتروبولية ، وانعدام حتى الضرورات الأساسية مثل موارد المياه ، والتخلص الصحي من الفضلات البشرية ، وتصريف المياه في المناطق الريفية .

٧٨٤ — ولتمكين البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى من معالجة الحالة السائدة غير المرضية للمستوطنات البشرية والاسكان ، تقضي الضرورة بتقوية القدرة القومية على انتاج مساكن مناسبة للسكان ذوى الدخل المنخفض في المناطق الحضرية والريفية على السواء . كما يجب اعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج اسكان قومية سليمة وواقعية . وينبغي ان تشتمل مثل هذه السياسات الاسكانية على سياسة عقارية رشيدة للاسكان والمرافق المجتمعية المتصلة به . كما ينبغي ان تعالج كذلك مشكلة الأحياء المتخلفة والمستقطنات في المدن الكبرى والمناطق المتروبولية .

(ج) السند التشريعي

٧٨٥ — حثت اللجنة بصورة خاصة ، في دورتها الحادية والثلاثين المعقودة في سنة ١٩٧٥ ، على ضرورة ايلاء اهتمام للاسكان المنخفض التكلفة ، وتخطيط الريف والمدن ، وتحسين الاسكان الريفي ومشاكل المستقطنات وساكني الأحياء المتخلفة (E/CN.11/1222 ، الفقرة ١٤١) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٧٨٦ — سيعلن بدء برنامج خمسي متكامل لتحسين الأحياء المتخلفة والمستقطنات . وسيشفع ذلك ببرنامج متكامل لتحسين الاسكان الريفي . وسيضطلع بدراسات وبحوث وتوسع الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية ، وتنظم اجتماعات خبراء ، وغيرها من الندوات لتبادل ونقل المعلومات المتصلة بالموضوع .

٧٨٧ — وستواصل الأمانة العامة مساعدة البلدان النامية بشأن ادخال وتطبيق التنسيق القياسي وبناء المكونات ، كوسيلة لتقوية صناعة البناء . وسيستمر في اذاعة وتبادل المعلومات المفيدة عن بحوث البناء وطرقه وتقنياته .

٧٨٨ — وترويجا للنمو والتنمية المتزنين في المناطق الحضرية والريفية ، ستشجع البلدان النامية على زيادة استخدام تقنيات تخطيط التنمية الاقليمية ، بغية زيادة استخدام مواد البناء المحلية ، وتعبئة الموارد الداخلية ، واستخدام المشاركة الشعبية القصوى .

(هـ) الأثر المتوقع

٧٨٩ — من المتوقع ان تمكن هذه الأنشطة البلدان النامية من المعالجة الفعالة لمشاكل المستوطنات البشرية والاسكان ، من حيث انه سيكون هناك هجوم متعدد الأوجه ومتزامن على مشاكل اكتظاظ المناطق الحضرية وفسادها ، بواسطة تخطيط وادارة افضل ، وانتاج المزيد من المساكن للسكان ذوى الدخل المنخفض ، وتوفر الأرض لبناء المساكن ، وزيادة انتاجية صناعة البناء ، والدعم الأقصى للسكان .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٦ : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١ : الاسكان المنخفض التكلفة

(أ) الهدف

٧٩٠ — ستقدم مساعدة الى الحكومات في صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج ومشاريع للاسكان المنخفض التكلفة .

(ب) المشكلة المطروقة

٧٩١ — يتزايد سكان بلدان المنطقة بمعدل سريع ، كما يتضاعف السكان الحضريون بشكل لا تناسب فيه . ويؤدي الطلب الجديد على خدمات الاسكان الحضرية ، الناجم عن النمو الى تفاقم مشكلة عدم كفاية توفير المساكن والمرافق المجتمعية . وقد بلغت المشكلة درجة الأزمة في كثير من الأماكن في المنطقة ولا تزال تكلفة المساكن المعروضة للبيع والتي في مقدور الأسر المنخفضة الدخل اقتناؤها غير كافية . اضف الى ذلك ارتفاع اسعار الارض ، والضغط المتزايد على الأرض في المناطق الحضرية ، والنقص في الموارد المالية والبشرية ، وارتفاع تكاليف البناء ، واستمرار النقص في مواد البناء الأساسية كل هذا مما يزيد في استفحال مشكلة الاسكان .

(ج) السند التشريعي

٧٩٢ — السند الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي هو قرار الجمعية العامة ٢٧١٨ (د — ٢٥)

(د) الاستراتيجية والناتج

٧٩٣ — ينبغي ان يكون لدى كل من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في نهاية فترة الخطة ، برنامج عمل لتلبية الطلب على المساكن المنخفضة التكلفة كجزء لا يتجزأ من الخطط القومية للاسكان . وسيجرى استعراض حالة الاسكان في سياق الاستراتيجية الدولية للتنمية لعقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية ، وتستحدث مؤشرات مناسبة للاسكان المناسب في المستوطنات البشرية لتنشرها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا سنويا ، كما سيتم اعداد تقرير عن الاسكان ، لادراجه في التقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم .

٧٩٤ — وسيجرى الاضطلاع بجمع بيانات ومعلومات احصائية عن احوال الاسكان ، والعرض والطلب على المساكن في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ووضع تحليل لبيانات العرض والطلب والاسقاطات طويلة الأجل . وستوضع دراسة شاملة عن احتياجات الاسكان ، والأولويات ، والاهداف ، ومعايير الاستثمار مع اهتمام خاص بالاسكان المنخفض التكلفة . وسيوضع تقدير لناحية ترويج المساكن المنخفضة التكلفة عن طريق القطاعين العام والخاص في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ويضطلع بدراسات استقصائية اقليمية عن النواحي التالية : '١' مراقبة الاجور وسياستها العامة بالتركيز على الآثار والنتائج والاصلاح المطلوب (مع التركيز على البلد المختار للدراسة المتعمقة بشأن احتياجات

Digitized by UNOG Library

الاسكان وترويج الاسكان المنخفض التكلفة) ؛ ' ٢ ' الاتجاهات في تكاليف البناء والعلاقات بين تكاليف البناء واجور المساكن ، والبحوث اللازمة لاستحداث مثل هذه المواد والطرق والوسائل المفضية الى استخدام وانتاج مثل هذه المواد على اساس قومي واقليمي (ينبغي ان تستقصى بشأن خاص مسألة الانتفاع من منتجات النفط الفرعية) . وسينظم تقييم لامكانات المساكن الجاهزة وتصنيع المساكن بغية تخفيض تكلفة النهوض بالاسكان والتنسيق بين بحوث الاسكان .

٧٩٥ — وبناء على الطلب ، ستزود الحكومات بخدمات استشارية ويستمر الدعم الموضوعي لانشطة التعاون التقني الجاري الاضطلاع بها ، كما هي الحال بالنسبة الى مؤسسة الاسكان الأردنية ، ومركز بحوث البناء في العراق ، ومشروع التخطيط الاقليمي في المملكة العربية السعودية .

(هـ) الأثر المتوقع

٧٩٦ — ستتمكن الحكومات في المناطق بفضل الأنشطة المنتواة في الخطة المتوسطة الأجل من تحسين تكنولوجيات البناء ، ومضاعفة انتاجية البناء ، والنهوض بأعباء التعاون الاقليمي فيما يتعلق ببحوث البناء .

البرنامج الفرعي ٢ : سياسات التحضر القومية

(أ) الهدف

٧٩٧ — ستقدم المساعدة الى الحكومات في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في صياغة سياسات التحضر القومية .

(ب) المشكلة المطروقة

٧٩٨ — بالنظر الى عدم وجود سياسة مدروسة للتنمية الحضرية القومية ، فقد تجاوز النمو الحضري الى حد كبير نمو المناطق الريفية في بلدان المنطقة كافة . فأنماط النمو الحضري هي اساسا نتيجة للمعدلات العالية في نمو السكان ، والنزوح المفرط من الريف الى الحاضرة ، والهجرة داخل المنطقة ، الى جانب الاختلالات بين التحضر والتنمية الصناعية وتعصير الزراعة .

(ج) السند التشريعي

٧٩٩ — السند التشريعي لهذه الأنشطة هو قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٨٠٠ — تتطلب صياغة سياسات التحضر اللازمة بيانات ، ودراسات تحليلية ومعرفة حول دينمية وانماط النمو الحضري ، وتوزع المستوطنات الحضرية ، والعلاقة بين حجم المدينة ومشاكل النمو ، وآثار نمو المدن على التنمية القومية والريفية ، والنزوح من الريف الى الحاضرة . وستحاول اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا توفير معلومات عن مسائل كهذه وفي نهاية فترة الخطة (١٩٨١) ينبغي أن

Digitized by UNOG Library

يكون لدى كل من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا سياسة تحضر محددة ، تحت تصرفهـــا ، كأداة للتنمية المتوازنة الريفية ــ الحضرية والتنمية الاقليمية .

٨٠١ ــ وسيضطلع بجمع بيانات ومعلومات احصائية عن التنمية المتروبولية ، وانماط واتجاهات النمو . كما سيضطلع بدراسة استقصائية للمشاكل المؤسسية والادارية التي تواجه كبريات العواصم في منطقـــة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، يركز فيها على تخطيط وادارة وتنظيم المدن المتروبولية وتمويـــل المقومات الهيكلية الحضرية وتعبئة الموارد .

٨٠٢ ــ وسيضطلع بجمع البيانات والمعلومات عن انماط التوزع الحضري ووضع دراسات عن دينميـــة واسقاطات النمو الحضري في ظل السياسات المختلفة المتبعة في المنطقة ، وكذلك عن مراقبة استخدام الأرض والتدابير الانمائية المطبقة ، لاسيما التخطيط العمراني ، وتخطيط المدن ، ووضع المخططات الرئيسية . وسيتم تقدير اهمية التدابير المتخذة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لاضفـاء الطابع اللامركزي على انماط النمو المتروبولي في ظل خيارات سياسية مختلفة . وسيضطلع بدراســات استقصائية لتدابير مراقبة النزوح من الأرياف الى الحواضر وكذلك لاحتياجات التدريب والبحث بالنسبة للتخطيط المتروبولي . وستنظم دورة تدريبية خاصة باللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في التخطيـــط المتروبولي . ومن الضروري السفر في المنطقة واجراء اتصالات مع الحكومات .

٨٠٣ ــ وكما هو الحال في الماضي ، ستقدم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بناء على الطلـب ، خدمات استشارية ودعما موضوعيا لأنشطة التعاون التقني .

(هـ) الأثر المتوقع

٨٠٤ ــ ستمكن الأنشطة المقترحة الحكومات في المنطقة من وضع سياسات قومية للتحضر ومن النظـر الى عملية التحضر في اطار مكاني ومن وجهة نظر اسهامها في التعصير وآثار انتشارها على المناطق غير الحضرية .

البرنامج الفرعي ٣ : تخطيط المستوطنات الريفية

(أ) الهدف

٨٠٥ ــ مساعدة حكومات البلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في تخطيط المستوطنات الريفية .

(ب) المشكلة المطروقة

٨٠٦ ــ تنبثق مشاكل المستوطنات الريفية في المنطقة من اسباب لها جذور عميقة في الحالـــة الاقتصادية ، والهيكل الاجتماعي والعادات والقيم لدى السكان المعنيين . ومما له اهمية خاصـة في هذا الصدد تحسين الاحوال القائمة بالنسبة للزراعة والنظام السائد في استخدام الأرض . ولقد كان الاسكان الريفي يعطى اولوية دنيا في المنطقة ولم يضطلع بالمشاريع المتعلقة بمتطلبات الاسكان الريفي داخل او خارج التخطيط الانمائي العام . والعائق الأول دون تحسين الاسكان الريفي في

Digitized by UNOG Library

بلدان المنطقة هو الفقر الريفي العام ، يعززه نظام عقاري ريفي ينطوي على المزرعة ، ووجود طبقة كبيرة من العمال الذين لا يملكون ارضا ، والحيازات الصغيرة المجزأة وما ينجم عن ذلك من انتاجية زراعية منخفضة .

(ج) السند التشريعي

٨٠٧ — السند الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي هو المادة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د — ٢٤) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٨٠٨ — يتطلب وضع واعمال سياسات للتنمية الريفية المتكاملة معلومات ومعرفة عن تصميم المستوطنات الريفية فيما يتعلق باحتياجات وتطلعات السكان الريفيين ، والتوزيع الأمثل لهذه المستوطنات ، وتكييف ونجاح المستوطنات التقليدية ، ونوع المستوطنات الريفية الملائمة لجماعات محددة مثل الرحّل . وستقدم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا معلومات كهذه وهكذا سيكون كل بلد في المنطقة ، في نهاية فترة الخطة المتوسطة الاجل (١٩٨١) ، في وضع يمكنه من القيام على نحو افعل بوضع وتنفيذ سياسات للتنمية الريفية .

٨٠٩ — وسيجرى الاضطلاع بجمع بيانات ومعلومات عن احتياجات وتطلعات السكان الريفيين من ناحية تصميم استيطان الأرض ومشاريع التوطين في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . كما سيجرى جمع بيانات ومعلومات عن توزيع المستوطنات الريفية لفئات الرحّل وتقدير اهمية الاحتياجات والتطلعات الخاصة لهذه الفئة ، بالقدر الذى يعنى بطراز المستوطنات .

٨١٠ — وستجرى دراسة عن توزيع المستوطنات الريفية وعلاقاتها بالتنمية الاجتماعية ، مع التركيز على المراكز الاولية والثانوية ، ومراكز الخدمة الريفية ؛ واقطاب النمو الريفي ؛ ويجب ان تقتصر هذه الدراسة على مشروع أو مشروعين رئيسيين لاستيطان الأرض في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . كما ستجرى دراسة لمنطقة ريفية معرضة لبرامج للتنمية الريفية لتقدير تكييف ونجاح المستوطنات الريفية التقليدية بالنسبة لتنميتها من جديد . وستعقد ندوة عن المستوطنات البشرية في اراض جديدة ، ومن الضرى السفر في المنطقة واجراء اتصالات مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية .

٨١١ — وستقدم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بناء على الطلب ، خدمات استشارية ودعما موضوعيا لأنشطة التعاون التقني .

(هـ) الأثر المتوقع

٨١٢ — ستمكن هذه الأنشطة الحكومات في المنطقة من تحسين وتقوية برامجها لاستصلاح الأراضي والرى ، والتوطين ، كي يكون لذلك اثر اكبر ، والشروع في تنفيذ برامج تنمية موجهة نحو المنطقة تتألف من مجموعة من المشاريع المتكاملة التي تتناول قطاعات اجتماعية — اقتصادية مختلفة ولكنها تبقى متركزة في منطقة جغرافية معينة .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني عشـــر

التنمية الصناعيـــــة

التنظيم

٨١٣ ــ تتضمن الفقرات من ٥٨٩ الى ٦٠٤ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦ــ١٩٧٩ (١) وصفا لتنظيم البرنامج الرئيسي . ولا تزال الفقرة ٥٩٢ الفقرات من ٥٩٤ الى ٦٠٣ التي تتناول البرامج الاقليمية والاعمال المتصلة بالموضوع في البرامج الاخرى للامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدوليـــة ، والتنسيق ، صحيحة . أما فيما يتعلق بمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية فقد طرأت التغييـــرات التالية .

ألف ــ أجهـــزة تقرير السياســة العامـــة

٨١٤ ــ قام المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (آذار/مارس ١٩٧٥) ، أثناء اعتماده لاعلان وخطة عمل ليما عن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (أنظر A/10112 ، الفصـل الرابع) ، باصدار توصيات الى الجمعية العامة تؤدي الى تعديل الترتيبات المؤسسية بغية الوفاء بتطلعات جميع البلدان النامية في ميدان التصنيع . والتوصية الرئيسية التي تنص على تحويل منظمـة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الى وكالة متخصصة ، سوف تؤثر على هيكل تقرير السياسة العامة ووظائف أجهزة تقرير السياسة العامة . وبعد أن اعتمدت الجمعية العامة هذه التوصية في دورتها الاستثنائية السابعة (القرار ٣٣٦٢ (دإـ ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥) ، ستجتمع الهيئـــات الحكومية الدولية لوضع دستور لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية باعتبارها وكالة متخصصة . ومـــن المقرر أن تدور مناقشاتها في ١٩٧٦ . لذلك فان الوصف التالي لأجهزة تقرير السياسة العامـــة التابعة لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية خلال الفترة ١٩٧٧ــ١٩٨١ ، وقد صيغ في هـــذه المرحلة ، ينبغي أن يعتبر مؤقتا ومبدئيا ، الى حين تأكيده في المستقبل بسند تشريعي .

٨١٥ ــ ومن المفروض أن يصبح المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية جهازا مؤسسيـــا ينعقد كل أربع سنوات . وقد نص مشروع النظام الاساسي المقدم من الامين العام لوكالة متخصصـــة للتنمية الصناعية على عقد دورات عادية مرة كل سنتين . وبناء عليه يمكن أن يعقد مؤتمران واحد فـــي ١٩٧٩ والآخر في ١٩٨١ . وسيقوم المؤتمر العام ، بالاضافة الى وظائفه الحالية ، بمراجعة فعالية الترتيبات المؤسسية واتخاذ القرارات المناسبة بشأن زيادة دعم الأجهزة المؤسسية للوكالة المتخصصة المزمع انشاؤها .

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحـق رقـم ٦ ألـــف (A/10006/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

٨١٦ — ومن المنتظر أن يكون عدد أعضاء مجلس التنمية الصناعية ، باعتباره مجلسا لوكالة متخصصة ، أكبر مما هو الآن (٤٥ عضوا الآن) وأن يجرى انتخابهم من قبل المؤتمر العام بدلا من الجمعية العامة كما يحدث حاليا . ولا يمكن أن تحدد في هذه المرحلة الوظائف التي سوف تفوض لمجلس الوكالة المتخصصة .

٨١٧ — وتعتبر اللجنة الدائمة في الوقت الحاضر الجهاز الفرعي الوحيد للمجلس . وليس من المتيسر في هذه المرحلة تحديد عدد ومقاصد أية لجان فرعية اضافية قد ينشئها المجلس نظرا للوظائف والمسؤوليات الجديدة الملقاة على عاتق منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بموجب اعلان وخطة عمل ليما ، بما فيها على وجه التحديد قيام المنظمة بدور منتدى للتفاوض بشأن الاتفاقات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو وفيما بين البلدان النامية نفسها .

باء — الأمانة

٨١٨ — نظرا للمسؤوليات الجديدة الملقاة على عاتق منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بموجب اعلان وخطة عمل ليما ، أعيد تنظيم هذه المنظمة اعتبارا من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ . ولهذه المنظمة ثلاث شعب فنية تحت رئاسة مدير تنفيذى . وتقوم شعبة العمليات الصناعية بتنفيذ جميع المشاريع التنفيذية لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وادارة الموارد المتاحة لأغراض أنشطة التعاون التقني . ويضطلع المركز الدولي للدراسات الصناعية بالدراسات والبحوث المتعلقة بمختلف جوانب التنمية الصناعية ، والمتجهة نحو تحقيق الاهداف المحددة في اعلان وخطة عمل ليما وفي المهام التشريعية الاخرى لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . وتضطلع شعبة تنسيق السياسة العامة ، الى جانب دورها التنسيقي ، بقدر كبير من وظائف التشاور والتفاوض بين الحكومات والمنظمات، فيما يتعلق بخطة عمل ليما ، بالاضافة الى وظائف تطوير البرنامج وتقييمه التي تقتضي الاتصال ببرنامج الامم المتحدة للتنمية بنوع خاص .

٨١٩ — وتعني المسؤوليات الاوسع نطاقا المتنبأ بها لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية القاء مسؤولية أكبر ودور أهم على عاتق الادارة التنفيذية والتوجيه التنفيذى للمنظمة ، وفيما يتعلق بتنسيق السياسات مع المنظمات الأخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة . هذا بالاضافة الى أن الدعوة الموجهة الى المنظمة ، في الفقرة ٦٦ من خطة عمل ليما (A/10112 ، الفصل الرابع) ، لمضاعفة وتوسيع برامجها الحالية تشكل تحديا لا يمكن مواجهته الا اذا اقترن توفير الاموال الاضافية بسعي دؤوب من أجل تحقيق المزيد من الفعالية في التنظيم والادارة على جميع المستويات .

٨٢٠ — وبينما توجد مبادئ للتطبيق العام على مشاكل التصنيع ، فان طبيعة الامور تقتضي أخذ الظروف المحلية في الحسبان . فالامانة في أى مقر تواجه دائما خطر عدم الالمام بالعوامل المتصلة بالموضوع في كل حالة من الحالات التي تواجه في الميدان في البلدان النامية . فالاستفادة الذكية من التقارير التي يقدمها موظفو المشروع التنفيذيون يمكن أن تساعد الى حد كبير في تصريف الأمور . والتنسيق مع أمانات اللجان الاقليمية أمر له قيمته . ومع ذلك سيظل من الجوهرى الاستمرار في الأعمال التي يستطيع الموظفون الموجودون في الميدان أن يؤدوها عن طريق الاتصال المنتظم بالسلطات

Digitized by UNOG Library

الحكومية فيما يتعلق بالجوانب التقنية للمشاريع التنفيذية لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وذلك في مرحلتي صياغة المشروع وتصميمه . ويتمثل وجود منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في الميدان في المستشارين الميدانيين في حقل التنمية الصناعية وصغار الموظفين الفنيين الذين يساعدونهم . وهم ملحقون بمكاتب بعض الممثلين المقيمين لبرنامج الامم المتحدة للتنمية ولا تتحمل الميزانية العادية للمنظمة الا جزءا ضئيلا من التكاليف المتكبدة . ولم يتجاوز عدد هؤلاء جميعا حتى الآن ٤٠ موظفا أى بمتوسط يقل كثيرا عن فرد واحد لكل بلدين ناميين . وسوف يؤدى التوسع بصورة أكبر في عددهم ووظائفهم الى التمكين من تقوية وسائل الاتصال والمواصلات بين مقر منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية من جهة وموظفي المشاريع التابعين لها والموظفين الحكوميين من جهة أخرى تقوية حيوية . وقد كانت المشكلة دائما هي مشكلة ايجاد الموارد المالية الضرورية ، ويعتمد حلها في نهاية المطاف على الدول الاعضاء بقدر ما يعتمد على منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

جيم — تنسيق السياسة العامة

٨٢١ — فيما يتعلق بالتنسيق بين أقسام منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية تجدر الاشارة الى أن قسما من أقسام شعبة تنسيق السياسة العامة سيكون مسؤولا عن ضمان حصول أقل البلدان نموا من بين البلدان النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية على المساعدة عن طريق مجموعة من المشاريع فعالة ومتكاملة تكاملا جيدا . وسيقوم قسم آخر بتقييم جميع التقارير النابعة من الميدان وذلك بغية ضمان استجابة فعالة لمتطلبات البلدان النامية من قبل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

٨٢٢ — وتنص خطة عمل ليما (A/10112 ، الفصل الرابع) على مايلي :

" وحتى تتمكن منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية من الوفاء ، على نحو فعال ، بدورها التنسيقي المركزى في مجال التنمية الصناعية ، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، فلابد للمنظمة من اجراء مشاورات مع الامم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات المتصلة بالتنمية الصناعية . ولهذا الغرض ، ينبغي انشاء لجنة استشارية مؤلفة من ممثلين لامانة الامم المتحدة وامانات منظمات مجموعة الامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، تتولى رئاستها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية " ، الفقرة ٧٥) .

وقد تم بالفعل انشاء هذا الجهاز الاضافي ، وبحثت علاقته بلجنة التنسيق الادارية حتى يتسنى له أن يعمل على أفضل وجه ممكن .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ١ : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

البرنامج الفرعي ١ : انشاء نظام للمشاورات

(أ) الهدف

٨٢٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في احراز النجاح في المشاورات التي تدور حول التوزيع العالمي لمرافق الانتاج الصناعي ولكي يفيد في هذا الصدد ، وبناء على طلب الحكومات ، كمحفل للتفاوض بشأن الاتفاقات بين الحكومات .

(ب) المشكلة المطروقة

٨٢٤ — على الرغم من النمو الذى حققته فعلا بلدان نامية مختلفة في مجال التصنيع ، استمر انخفاض النسبة المئوية لنصيب جميع هذه البلدان كمجموعة في الناتج الصناعي العالمي الاجمالي . ويعكس اعلان ليما (A/10112 ، الفصل الرابع) الاقتناع بأن هذه الحالة ينبغي أن تتغير وبأن الأمر يتطلب ارادة سياسية من البلدان المختلفة كيما تتخذ القرارات المناسبة وتتعاون فيما بينها — وبأن :

" الحركة غير المقيدة لقوى السوق ليسب أنسب الوسائل لتشجيع التصنيع على نطاق عالمي ولا لتحقيق تعاون دولي فعال في ميدان الصناعة " (الفقرة ٤٢) .

(ج) السند التشريعي

٨٢٥ — ومن بين تدابير التعاون فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو التي وردت في خطة عمل ليما (A/10112 ، الفصل الرابع) نذكر ما يلي :

" اجراء المشاورات العاجلة ، مع مراعاة المعلومات المناسبة المتعلقة بتطور العرض والطلب ، وتوفر عوامل الانتاج وتكاليفها ، وامكانيات وشروط الاستثمار ، وتوفر المعدات والتقنيات اللازمة ، بهدف تيسير اعادة توزيع بعض الطاقات الانتاجية القائمة في البلدان المتقدمة النمو ، وانشاء مرافق صناعية جديدة في البلدان النامية وذلك ضمن اطار دائم الحركة ومنسجم مع السلطات المخولة للحكومات . وينبغي أن تتناول هذه المشاورات على وجه الخصوص ، الصناعات التي تقوم بتجهيز المواد الخام التي تصدرها البلدان النامية ، أو تلك التي تستهلك كميات هائلة من الطاقة ؛ كما ينبغي أن تتمخض عنها اقتراحات ملموسة لتضمينها في البرامج الانمائية للبلدان النامية المشتركة في هذه المشاورات " (الفقرة ٦١ (د)) .

٨٢٦ — وأوكلت خطة العمل الى منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية مهمة انشاء نظام للمشاورات المستمرة على المستويات العالمية والاقليمية والقطاعية فيما يتعلق بالتدابير المذكورة أعلاه من أجل التعاون بين البلدان ، وأضافت الى ذلك مايلي :

" لابد من أن تكون منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية مستعدة لتكون منتدى للتفاوض بشأن اتفاقات في مجال الصناعة تبرم فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بين البلدان النامية نفسها ، وذلك بناء على طلب البلدان المعنية " . (الفقرة ٦٦) .

Digitized by UNOG Library

٨٢٧ — وبعبارات أدق ، يعتبر هذا اعادة بيان للأنشطة التنفيذية التي حددتها الجمعية العامة في الفقرة ٢ (أ) (١) من قرارها ٢١٥٢ (د — ٢١) المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٦ . وفي الدورة الاستثنائية السابعة أيدت الجمعية العامة اعلان وخطة عمل ليما ، برمتهما ، وذلك في القسم رابعا (التصنيع) من القرار ٣٣٦٢ (د إ — ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ عن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٨٢٨ — في هذه المرحلة المبكرة التي تعقب المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، تدور مناقشات تمهيدية واتصالات مبدئية مع بعض الاطراف التي قد يعنيها الأمر بشأن نظام المشاورات المستمرة . ولا يمكن حتى الآن اعطاء وصف بعبارات محددة لما سيكون عليه هيكل هذا النظام . وأكثر من ذلك صعوبة ابداء رأي في مدى احتمال اتخاذ الحكومات قرار لمطالبة منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بأن تكون منتدى للتفاوض بشأن الاتفاقات . وقد يلاحظ أيضا أن بعض مراحل مثل هذه المفاوضات قد تتم على مستوى تقني بمشاركة امانة منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، بيد أن المراحل الاخرى قد تكون على مستوى سياسي يقتضي مشاركة مجلس التنمية الصناعية . ولكي تكون منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية مستعدة للخدمة عند الطلب ، تم انشاء قسم المفاوضات التابع لشعبة تنسيق السياسة العامة داخل مكتب المدير التنفيذي . وسيمكن ذلك المنظمة من أن تستجيب على أعلى مستوى وفقا لتطورات الحالة .

البرنامج الفرعي ٢ : البحث والدراسة

(أ) الهدف

٨٢٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى جعل العملية المتشعبة لتصنيع البلدان النامية عملية أكثر فعالية وأسرع عن طريق زيادة الالمام بالطريقة التي تتم بها .

(ب) المشكلة المطروقة

٨٣٠ — ان تاريخ الجهود التي بذلتها البلدان النامية خلال ربع القرن الماضي لتصنيع اقتصادياتها ، والبرامج الثنائية والمتعددة الأطراف التي كانت ترمي الى تقديم المشورة لها ومساعدتها في هذه الجهود ، أثبتت بصورة قاطعة أن التصنيع عملية معقدة وغير مفهومة فهما كاملا ، وان التدابير التي قد تنجح في بلد ما يمكن أن تؤدي الى نتائج مخيبة للآمال في بلد آخر . كما أن ابتكار ونقل واستخدام تكنولوجيا مناسبة في البلدان النامية يثير مشاكل يقتضي حلها القيام بأنشطة بحثية .

(ج) السند التشريعي

٨٣١ — تنص خطة عمل ليما على أن تقوم منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، فيما تقوم به من أعمال ، بما يلي : " مضاعفة وتوسيع برامج الدراسة والبحث المتجهة اتجاها عمليا في ميدان التنمية

Digitized by UNOG Library

الصناعية " . وفيما يتعلق بمسألة التكنولوجيا المناسبة ، طلب المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يقوم المدير التنفيذي ، بالتشاور مع الرؤساء التنفيذيين للأجهزة والوكالات المعنية الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، وخاصة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة العمل الدولية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، باعداد برنامج عمل محدد وتعاوني في هذا الصدد وتقديم تقرير في هذا الشأن يتضمن توصيات الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين عن طريق مجلس التنمية الصناعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ID/CONF.3/RES.2) (٢) وستتحدد تنمية أنشطة البحث ، خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل ، وفقا للتوجيه الذي ستصدره الجمعية العامة آنذاك .

(د) الاستراتيجية والناتج

٨٣٢ — ومع مراعاة الهدف المحدد لعام ٢٠٠٠ ، ينبغي أن توجه بعض جهود البحث الى محاولة تكوين فكرة عما سيحتمل أن يكون عليه الهيكل الصناعي في العالم عند ذلك التاريخ . وعلى هذا الأساس يمكن الاهتمام بالاتجاهات التي يحتمل أن يتأثر بها الهيكل حتى يتسنى تحقيق الهدف . وستستعرض الدراسات العالمية والنظرية المتطلبات لعام ٢٠٠٠ من حيث المهارات الصناعية والمواد الخام والمقومات الهيكلية الصناعية والاستثمار ؛ واذا حددت أهداف متوسطة الأجل لعامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠ ، على سبيل المثال ، فان متطلبات هذين العامين ستخضع أيضا للدراسة . وستنفذ أعمال البحث الضرورية بالتعاون مع الحكومات والهيئات الاخرى في عدد كبير من البلدان . وستنشر النتائج وتوجه الدعوة لمناقشتها . وستوفر الدراسات مادة مرجعية للمجتمع الدولي تمكنه من رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق هدف ليما .

٨٣٣ — ونظرا لاتساع ميدان الدراسة الواجب تغطيته ، ستتم الاستفادة الى أقصى حد من الدراسات المتصلة بالموضوع والتي تضطلع بها هيئات اخرى داخل أسرة الامم المتحدة وخارجها . ولهذا الغرض ستقام علاقات وثيقة مع المعاهد القومية والدولية المعنية بالبحوث الانمائية عامة وبالتنمية الصناعية خاصة .

وستحتاج جميع الانشطة الدراسية والبحثية المذكورة أعلاه الى الاستعانة بالمعلومات الصناعية التي ستكون دار المقاصة المركزية المنشأة داخل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية مصدرا هاما لها . بيد أن هناك مسألة أوسع نطاقا وأهم تحتاج الى اجراء الدراسات بشأنها ألا وهي : تأمين الوسائل التي تمكن البلدان النامية من الوصول الى مثل هذه المعلومات ، وخاصة المعلومات المحددة عن التكنولوجيات ، وكذلك عن الاستخدامات الجديدة للتكنولوجيا القائمة ، والتطورات الجديدة ، وامكانيات تكييفها لتتمشى مع الحاجات المحلية . وقد طالبت الجمعية العامة في القرار ٣٥٠٧ (د — ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، بأن تقوم منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بعمل متواصل ، بالتشاور مع المنظمات المناسبة داخل منظومة الامم المتحدة ، من أجل انشاء مصرف معلومات تكنولوجية صناعية كجزء من شبكة عامة لتبادل المعلومات التكنولوجية .

---

(٢) أنظر A/10112 ، الفقرة ٢٩٢ .

Digitized by UNOG Library

وطلب الى الامين العام ان ينشئ قوة عمل مشتركة بين الوكالات ، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، كي تضطلع بتحليل شامل وتعد خطة من أجل انشاء الشبكة العامة . وستقدم توصيات مبدئية في ١٩٧٦ ويمكن توقع اتخاذ تدابير متابعة خلال سنوات عديدة نظرا لتشعب الموضوع والنطاق الطموح للمشروع .

٨٣٤ — وبالاضافة الى الدراسات والبحوث ، ستتضمن الانشطة عقد اجتماعات تقنية واعداد مواد من المنتظر أن تصدر ضمن برنامج منشورات منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . وينسق برنامج العمل بأكمله مع الاعمال الجارية في شعب الصناعة المشتركة المنشأة داخل اللجان الاقليمية .

(هـ) الأثر المتوقع

٨٣٥ — ستساعد معرفة الصناعة العالمية والاتجاهات التقنية والاقتصادية لمختلف القطاعات الصناعية في توفير اساس واقعي للمشاورات من اجل تيسير اعادة توزيع الطاقة الصناعية وانشاء طاقة جديدة في البلدان النامية . وبالمثل ستجرى دراسات عن التصنيع على المستويين الاقليمي والقطرى نظرا لأنه من المقرر عقد مشاورات على المستويات الاقليمية والقطاعية والعالمية .

٨٣٦ — ولن تستخدم نتائج البحوث والدراسات في المشاورات والمفاوضات فقط ، بل انها ستفيد كمدخلات للاستراتيجيات والسياسات الصناعية للبلدان النامية ، ولقطاعات الصناعة في البرامج القطرية لبرنامج الامم المتحدة للتنمية ، ولتنمية المشاريع داخل تلك البرامج ، بما فيها المشاريع الاقليمية.

البرامج الفرعية من ٣ الى ٦ (مقدمة) : انشطة التعاون التقني

٨٣٧ — تتعلق باقي البرامج الفرعية لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بأنشطة التعاون التقني . ولما كان كل برنامج من هذه البرامج الفرعية يعالج على حدة ، من المفيد البدء ببعض الملاحظات التي تنطبق بوجه عام عليها جميعها . وعلى الرغم من أن جزءا كبيرا من مجموع الموارد المتاحة لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (بما فيها موارد الميزانية والموارد الخارجة عن الميزانية) يكرس للأنشطة التنفيذية ، فان المبلغ المطلوب يعتبر غير ذى قيمة تذكر اذا ما قورن بمجموع الايرادات المخصصة للتنمية الصناعية والتي تحصل عليها البلدان النامية بموجب برامج المساعدة الثنائية ، وضئيلا للغاية بالمقارنة مع الاستثمار الرأسمالي السنوى في القطاع الصناعي في تلك البلدان . ومن ثم كان من المتصور أن منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية تحقق غرضها الخاص بالمساعدة في عملية تصنيع البلدان النامية وتعزيزها والتعجيل بها عن طريق تشجيع تعبئة الموارد القومية والدولية (قرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د — ٢١) ، الفقرة ١) . وتتكون أنشطتها التنفيذية الى حد كبير من تقديم المشورة والارشاد ، واصدار التوصيات والمقترحات ، وتدريب الفئات التقنية والفئات المناسبة الاخرى من الموظفين (المرجع نفسه ، الفقرة ٢ (ألف)) .

٨٣٨ — وتقدم المساعدة بناء على طلب محدد من الحكومات ، وعلى الرغم من أنها تتضمن بعض المشاريع الاقليمية ودون الاقليمية والاقاليمية الا أن المشاريع القومية هي السائدة . ومن أسباب ذلك ان المشاكل العملية الواجب حلها تتباين الى حد كبير من بلد الى آخر وفقا لمرحلة التنمية الصناعية

Digitized by UNOG Library

التي وصلت اليها هذه البلدان فعلا . والمصدر الرئيسي من مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية هو برنامج الامم المتحدة للتنمية . وتكاليف الدعم التي يردّها برنامج الامم المتحدة للتنمية تقل بكثير، كما هو معروف ، عما تنفقه الوكالات المنفذة في تخطيط مشاريعها وصياغتها وتنفيذها . وتستوعب التكاليف غير المغطاة في الميزانية العادية للامم المتحدة ، كجزء من المسؤوليات الموضوعية للوكالة ؛ وفي حالة منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، من المتوقع أن تمثل تلك التكاليف نسبة ٢٥ في المائة على الاقل من الميزانية العادية لفترة السنتين ١٩٧٦—١٩٧٧ .

٨٣٩ — وفي حالة أنشطة التعاون التقني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، تنعكس الاستراتيجية بشكل عام في الموارد المخطط رصدها لكل هدف من الاهداف ، وفي القيمة المتوقعة للنفقات التنفيذية الموجهة نحو كل هدف من الاهداف . وليس من العملي مع ذلك أن نتصور الاستراتيجية كسلسلة متتابعة من النواتج ، الا انه يوجد بوجه عام للغاية داخل فرع معين من الصناعة في بلد نام معين ، مثلا ، تتابع للمشاريع أو لمراحل مشروع كبير .

البرنامج الفرعي ٣ : التخطيط والبرمجة

(أ) الهدف

٨٤٠ — الهدف الرئيسي هو مساعدة البلدان النامية في تحديد الاولويات الصناعية وصياغة السياسات الصناعية واعداد الخطط والبرامج الصناعية .

(ب) المشكلة المطروقة

٨٤١ — ترغب البلدان النامية ، بدون استثناء تقريبا ، في زيادة تصنيعها ، وهناك وعي عام من جانب حكوماتها بضرورة أخذ عوامل عديدة مترابطة بعين الاعتبار عند وضع خطط التنمية الصناعية ، ولكن الكثير منها يفتقر الى الخبرة والى ما يتصل بالموضوع من بيانات لازمة لأداء هذه المهمة . وفي حين أن المساعدة الخارجية يمكن أن تفيد في ترتيب البيانات ، وتحديد المزايا والقيود المحتملة ، وشرح مجالات الخيار المتاحة للمخططين القوميين ، فان الحكومات وحدها هي التي تستطيع أن تتخذ القرارات الرئيسية . ويمكن تلخيص هدف المساعدة التقنية في هذا المجال في انها تعين الحكومات في اتخاذ القرارات السليمة ، أى السليمة من حيث الاطار الاجتماعي والثقافي والسياسي للبلد المعني ، بالاضافة الى ما حبيته من موارد طبيعية والى حالتها الاقتصادية . ولابد من أن تكون كل استراتيجية للتنمية الصناعية متصلة باستمرار بالاستراتيجيات في القطاعات الاخرى للخطة القومية . ولابد من تحديد الاولويات فيما بين الفروع المختلفة للصناعة . ومن بين أهم الاسئلة وأصعبها عامة السؤال الخاص بتحديد الوزن النسبي الواجب اعطاؤه للصناعات التحويلية التي تحل منتجاتها محل الواردات التي تتجه نحو التصدير ، والتدابير السياسية الواجب اعتمادها لمساعدة هذه الصناعات . ولابد أيضا من أن يؤخذ في الاعتبار العنصر الاقليمي في التخطيط ، داخل الحدود القومية وفي بعض الحالات فيما بين مجموعات من البلدان . وأخيرا وليس آخرا يأتي تدريب الرعايا لتمكين الادارات الحكومية من صياغة الخطط الصناعية وتنفيذها .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

٨٤٢ — يتمثل السند الرئيسي للسعي من أجل تحقيق هذا الهدف في قرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د — ٢١) ، الذى ينص على أن تتيح منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية " المساعدة ، بناء على طلب حكومات البلدان النامية ، في صياغة برامج التنمية الصناعية " . وهناك سند تأكيدى يتمثل في الفرع الثالث (التصنيع) من القرار ٣٢٠٢ (د إ — ٦) عن برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، والفقرة ٦٦ من اعلان وخطة عمل ليما (A/10112 ، الفصل الرابع) ، وقد ايدتهما الجمعية العامة بأكملهما في الفرع الرابع (التصنيع) من القرار ٣٣٦٢ (د إ — ٧) عن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٨٤٣ — من المتوقع أن يؤدى التخطيط والبرمجة الصناعية على الصعيد القومي دورا رائدا فيما بين التدابير الرامية الى تحقيق النسبة المستهدفة لنصيب من الانتاج الصناعي ومقدارها ٢٥ في المائة ، ومن المتنبأ به أن تتزايد باطراد طلبات الحكومات للحصول على مساعدة في هذا الصدد . وبالمقارنة مع النفقات المتوقعة للمشاريع التنفيذية والتي تصل الى نحو ٥ر١ مليون دولار في ١٩٧٧ ، تصل المبالغ المتوقعة لفترة السنتين ١٩٧٨—١٩٧٩ الى ٣ر٣ ملايين دولار ، ولفترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ الى ٤ ملايين دولار ، وقد قدرت هذه المبالغ على أساس أسعار ١٩٧٧ .

(هـ) الأثر المتوقع

٨٤٤ — لا يمكن التعبير عن أثر مثل هذا الناتج الا بعبارات وصفية . فمن المفروض أن يؤدى الى خطط حكومية أفضل ، بمعنى انها ستكون عملية وواقعية ، ويكفل تنفيذها بصورة أنجح . وعلى المدى المتوسط والمدى الطويل ، تؤثر الخطط والسياسات التي تضعها الحكومات من أجل تصنيع بلدانها تأثيرا حاسما على انشاء المرافق الانتاجية وتشغيل المؤسسات الصناعية .

البرنامج الفرعي ٤ : بناء المؤسسات

(أ) الهدف

٨٤٥ — يتمثل الهدف في مساعدة البلدان النامية في انشاء وتحسين المقومات الهيكلية المؤسسية اللازمة لخدمة مؤسسات الصناعة التحويلية وتحسين مستوى الرعايا من حيث المعرفة والمهارات اللازمة للعمليات الصناعية .

(ب) المشكلة المطروقة

٨٤٦ — تطور التصنيع تاريخيا في معظم البلدان المتقدمة النمو الموجودة اليوم بحد أدنى من المؤسسات الرسمية والخدمات الخارجية التي تدعم الانشطة التي تضطلع بها مؤسسات الصناعة التحويلية . ومع تزايد التشعب والتخصص التقنيين تم انشاء المؤسسات والخدمات ، أحيانا من قبل جمعيات

Digitized by UNOG Library

المؤسسات الخاصة بصورة تعاونية ، وأحيانا من قبل أصحاب المشاريع من الأفراد على أساس التشغيل التجارى وأحيانا من قبل الحكومات . وتهدف البلدان التي تسعى الى التصنيع في ايامنا هذه الى ان تختصر الشوط الزمني ، وتحقق في جيل واحد ما يلزم لتحقيقه اربعة أو خمسة أجيال في حالات أخرى . ومن وسائل تحقيق ذلك أن تقوم السلطات القومية ، أو المنظمات الاقليمية العاملة باسم عدة سلطات قومية ، بانشاء مؤسسات وتوفير خدمات لمواجهة احتياجات الصناعة ابتداء من مرحلة مبكرة من التصنيع . وقد تتجاوز التغطية ماهو موجود في البلدان المتقدمة النمو ، وتمتد الى خدمات تقوم عامة مؤسسات الصناعة التحويلية في البلدان الاخيرة بأدائها لنفسها . ومثل هذا الاجراء يمكن أن يساعد في التغلب على مشكلة عدم وجود تقليد صناعي والخبرة في مجالات الاعمال والتقنيات والادارة ، وهي الخبرة التي يولدها هذا التقليد . ويمكن أيضا لهذا الاجراء أن يتيح خدمات تجد المؤسسات الناشئة أو الصغيرة الحجم صعوبة في الحصول عليها لأسباب تقنية ومالية .

٨٤٧ — والمشاكل في هذا المجال وفيرة ، تبدأ من الحاجة الى اقناع بعض الحكومات بل واقناع رجال الصناعة المستقبلين بأن هناك ثغرة مؤسسية ينبغي سدها . ثم هناك مشكلة ايجاد الموظفين المناسبين لادارة المؤسسات أو حتى ليصبحوا نظراء أكفاء للخبراء الذين يجلبون من الخارج لبدء أعمال المؤسسات بموجب ترتيبات التعاون التقني . واذا كان الموظفون يفتقرون الى الخبرة الصناعية أو سعة الخيال اللازمة لتكييف الخبرة المكتسبة في البلدان المتقدمة النمو ، فمن المرجح جدا أن تكون الاستفادة من المؤسسات غير كافية وأن تصبح هذه المؤسسات غير مجدية من الناحية التنفيذية ، وأن يبقى العملاء المحتملون غير واعين بوجودها أو غير راضين بالنتائج المحققة . ويمكن تعزيز الصناعات الصغيرة ، عن طريق انشاء الملكيات الصناعية بوجه عام ، ان يصبح أداة هامة في البلدان النامية المتقدمة تقدما نسبيا من أجل التعجيل بالتنمية واتاحة العمالة في المناطق الريفية وغيرها من المناطق التي تقل فيها الانشطة الصناعية . وفي أقل البلدان نموا ، تزداد أهمية الدور المحتمل للصناعات الصغيرة ، ولكن الصعوبات تكاد تكون غير قابلة للحل . وفي حين أن المتطلبات من رأس المال عن كل فرد مستخدم تعتبر أقل منها في الصناعات الاخرى ، فان نقص الموارد المالية يكون أشدّ حدة . كما قد يكون جزء كبير من السكان على مستوى تعليمي منخفض . ويفتقر الموظفون الحكوميون الذين سيقع عليهم العبء الرئيسي لتعزيز هذه الصناعات الى أية خبرة في هذا الميدان . كما قد تكون المقومات الهيكلية المادية للصناعة التحويلية والتوزيع بدائية . وغالبا ما تكون هناك ندرة في أصحاب المشاريع المحتملين .

(ج) السند التشريعي

٨٤٨ — السند الرئيسي للسعي من أجل تحقيق هذا الهدف هو قرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د — ٢١) الذى ينص على أن تقوم منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية "ببناء وتدعيم المؤسسات والادارة في البلدان النامية فيما يتعلق بالتكنولوجيا الصناعية والانتاج والتخطيط والبرمجة" . والسند التأكيدى المقدم من المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية والدورتين الاستثنائيتين للجمعية العامة هو نفس السند الذى ذكر بالنسبة للبرنامج الفرعي السابق .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

٨٤٩ — ستساعد المشاريع التنفيذية الجارية الحكومات في انشاء وتحسين مجموعة واسعة النطاق من المؤسسات والخدمات . فالبحوث الصناعية الرامية الى تحسين العمليات وتطوير استخدامات المواد الخام المحلية ، وتوحيد المقاييس ومراقبة الجودة ، وتعزيز المرافق اللازمة للصناعات الصغيرة والاشكال المختلفة للتدريب الصناعي العملي تحتل مكانا بارزا في المشاريع التي تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بتنفيذها حاليا أو تتوقع تنفيذها خلال فترة الخطة . وقد كرست حكومات العديد من البلدان النامية حتى الآن القليل من الموارد للخدمات الرامية الى ايجاد وتحضير معلومات صناعية واتاحتها للصناعة . ومع ذلك هناك دلائل تشير الى احتمال تغيير المواقف . ومع تقدم عدد متزايد من البلدان النامية في فروع الصناعة الأكثر تعقيدا من الناحية التقنية ، من المتوقع أن يزداد عدد المؤسسات المعنية بالحصول على التكنولوجيا والمعرفة الفنية بشروط منصفة عن طريق اتفاقات الترخيص ، وأن تكتسب هذه المؤسسات أهمية أكبر . وهذه هي المجالات التي قد تتزايد الى حد كبير طلبات الحصول على مساعدة فيها من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . ومن المتوقع أن يصل مجموع النفقات على جميع المشاريع التنفيذية في هذه الفئة الى ١٥ر١ مليون دولار في ١٩٧٧ ، و ٣٥ مليون دولار في ١٩٧٨—١٩٧٩ و ٤٥ مليون دولار في ١٩٨٠—١٩٨١ (التقديران الاخيران حسبا على أساس أسعار ١٩٧٧) .

(هـ) الأثر المتوقع

٨٥٠ — يعتبر بناء المؤسسات من المهام التي تقتضي مهارة وحساسية وتوقيتا دقيقا . وتظهر النتائج عادة بعد فترة زمنية كبيرة ويصعب عامة تقييمها بدقة كبيرة . لذلك من الصعب تقييم أثر هذه النواتج على المشاكل المطروقة خلال الفترة الزمنية التي تستغرقها خطة خمسية . وينبغي أن تكون المؤسسات والخدمات التي بدأت أعمالها في السنتين او السنوات الثلاث الاولى من الخطة قد تمكنت قرب نهاية الفترة من التغلب الى حد كبير على مشاكلها التأسيسية والمبدئية المتعلقة بالتوظيف ، واكتسبت على الاقل ترحيبا حذرا من العناصر الاكثر ابداعا والأبعد نظرا في المجتمع الصناعي ، وأصبحت قادرة على اثبات بعض الانجازات الملموسة تبريرا لمطالباتها بالتمويل لتوسيع نطاق انشطتها أو حملاتها الترويجية لاجتذاب المزيد من العملاء (اذا ما كانت لا تزال غير مستخدمة الاستخدام الكافي) . وفيما يتعلق بالمؤسسات والخدمات التي لها تاريخ أطول ، ينبغي أن يكون الأثر اختصارا كبيرا لفترة " الانطلاق " التي تستغرقها المؤسسات الصناعية الجديدة ، ومعدلا سريعا للنمو ، وابتكارا تقنيا في ناتج الصناعات التحويلية المحلية .

البرنامج الفرعي ٥ : تنمية التكنولوجيا وطرق الانتاج المناسبة

(أ) الهدف

٨٥١ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان النامية في الجوانب التكنولوجية لانشاء قطاعات وفروع صناعية مختلفة والتوسع فيها وتحسين كفاءتها ، مع مراعاة الظروف المحلية مراعاة كاملة .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

٨٥٢ — تعتبر التكنولوجيا عنصرا جوهريا في جميع اشكال الانشطة الصناعية ، ولكن درجة التعقيد تتباين الى حد كبير ؛ فأحيانا ينبغي أن تكون التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية مطبقة دون تعديل كبير في بلد نام معين ، بحيث تكون المشكلة هي مشكلة الحصول عليها واستيعابها . وفي أغلب الاحيان يكون من المستصوب اجراء شيء من التكييف للتكنولوجيا . بل يكون من الأفضل في بعض الاحيان اذا ما تم تطوير تكنولوجيا جديدة تلائم هيكل الانتاج في البلدان النامية واسواقها . بل ان مجرد الالمام بمجالات الخيار التكنولوجية المتاحة يمكن أن يثير مشاكل . وقد تكون ممارسة اختيار حكيم على جانب اكبر من الصعوبة . وقد يتأثر هذا الاختيار بدرجة عالية أو بدرجة طفيفة فحسب بحجم الانتاج . فاذا كانت السوق الداخلية صغيرة الحجم في الأمد القصير ، سيكون السؤال المطروح هو معدل السرعة المتوقع لنمو هذه السوق وما اذا كان من الممكن تكملتها بمبيعات في أسواق التصدير . كما يتأثر اختيار التكنولوجيا بالصفات التقنية لبعض الموارد الطبيعية الاهلية التي يمكن أن تستخدم باعتبارها مدخلا ماديا هاما في عملية الصناعة التحويلية .

٨٥٣ — وبعد البت في أمر التكنولوجيا ، لابد من شراء معدات الانتاج وتركيبها وفقا لتصميم كفؤ وفي مصنع تم تشييده بصورة مناسبة . ماهو نوع المعدات ، وما هي المواصفات ، وهل هي جديدة أو مستعملة ، وكيف تم تركيبها واختبارها في الموقع ، وفي أى مصنع ، وأين موقعها ؟ هذه هي القرارات الحاسمة التي غالبا ما تمثل مجالات من المعرفة والخبرة البشرية غير المألوفة أو المجهولة تماما . ومع مرور الزمن تظهر مشاكل أخرى . فقد يكون المصنع من الناحية النظرية مجهزا تجهيزا سليما ولكن المنتجات لا يمكن صنعها وفقا للمواصفات أو أن النسبة المئوية للمنتجات المعيبة مرتفعة ارتفاعا كبيرا وكذلك تكاليف الوحدة .

٨٥٤ — وبشكل مبسط ومختصر ، يفسر الوصف أعلاه القضايا التكنولوجية التي تواجه البلدان النامية فيما تبذله من جهود للتقدم بعملية التصنيع وتوضح النطاق المتسع للغاية للمشاكل التي قد تحتاج بشأنها الى مساعدة من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية عند انشاء صناعات جديدة . ومع مرور الزمن يحتاج الامر الى تنمية منتجات جديدة والى تقييم تقنيات اكتشفت مؤخرا . ومن المرغوب فيه ان تنشأ داخل المؤسسة ، أو على الاقل داخل البلد النامي ، قدرة تكنولوجية أهلية تمكنها من تجنب ضرورة اللجوء دوما الى المصادر الخارجية للخبرة الفنية في مثل هذه الأحوال . وقد تطلب الحكومات المشورة عن كيفية تحقيق ذلك ، بل وعن اقامة تدفق للتكنولوجيا مزدوج الاتجاه مع بلدان أخرى ، في الأمد الطويل ، يقوم على اساس البحوث الداخلية الناجحة والانشطة الانمائية .

(ج) السند التشريعي

٨٥٥ — السند الرئيسي للسعي من اجل تحقيق هذا الهدف هو قرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د — ٢١) الذى ينص على أن تسهم منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية " في انجع سبل تطبيق الطرق الصناعية الحديثة في البلدان النامية " و " نشر المعلومات عن الابتكارات التكنولوجية " . أما فيما يتعلق بالانشطة التنفيذية الاخرى فقد قدم المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية والدورتان الاستثنائيتان للجمعية العامة سندا مؤكدا لذلك .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

٨٥٦ — يمكن أن تنشأ ، بناء على طلب الحكومات ، مشاريع تنفيذية تستهدف تحقيق هذا الغرض في أى قطاع أو فرع من النشاط الصناعي . وقد شدد اعلان ليما (A/10112 ، الفصل الرابع) على بعض القطاعات ، ومن المتوقع نتيجة لذلك أن تتجه الطلبات الى اعطاء الاولوية لتعزيز الصناعات القائمة على أساس الزراعة أو المتصلة بالزراعة (الفقرة ٥١) ولتنمية الصناعات الاساسية مثل صناعات الصلب والكيماويات والبتروكيماويات والصناعات الهندسية (الفقرة ٥٢) . ومن المتوقع أن يصل مجموع النفقات على جميع المشاريع التنفيذية في هذه الفئة الى ١٨٫١ مليون دولار في ١٩٧٧ و ٤٥ مليون دولار في ١٩٧٨—١٩٧٩ و ٦٠ مليون دولار في ١٩٨٠—١٩٨١ (التقديران الاخيران حسبا على أساس أسعار ١٩٧٧) .

(هـ) الأثر المتوقع

٨٥٧ — لا يمكن الفصل بسهولة بين أثر هذه النواتج وأثر النواتج المرتبطة بالبرنامج الفرعي التالي . ولا يمكن الاستفادة من الموارد الطبيعية وانشاء المصانع وزيادة الانتاج الصناعي الا اذا حدث تزاوج ناجح بين التكنولوجيا والتمويل . بيد أنه لا مفر من حدوث عدد كبير من النواتج التي ترمي الى تحقيق هذا الهدف قبل أن يتم الاستثمار المتصل بها في الانتاج بوقت طويل .

البرنامج الفرعي ٦ : أنشطة ماقبل الاستثمار

(أ) الهدف

٨٥٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان النامية في اجراء دراسات الجدوى وتقييم المشاريع واعداد المقترحات للمؤسسات الاستثمارية وغيرها من المستثمرين المحتملين ، وذلك من أجل الحصول على التمويل الخارجي لمرافق صناعاتها التحويلية (٣) .

(ب) المشكلة المطروقة

٨٥٩ — تلقي أنشطة التعاون التقني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية التي ورد وصف لها في الأقسام السابقة من الخطة الضوء على المعلومات التي يمكن أن تؤدى الى احتمال قيام مشاريع مختلفة للاستثمار الصناعي . الا أن المعلومات المتاحة في هذه المرحلة تكون عادة متخلفة بشوط بعيد عن المعلومات المطلوبة لمشروع " يمكن تمويله عن طريق المصارف " ، هذا بالاضافة الى انه قد لا يتوفر أى

---

(٣) يركز هذا الهدف على المراحل النهائية المؤدية الى الاستثمار في المرافق التي لها ناتج صناعي ، وبالتالي سوف تستخدم عبارة " مشروع " للدلالة على هدف الاستثمار ، وليس للدلالة على مجموعة من الانشطة تضطلع بها منظمة تابعة للامم المتحدة خلال فترة محدودة من الزمن . ومن المفيد مع ذلك تضمين الاستثمار في الاجهزة الوسيطة مثل المؤسسات التمويلية والاستثمارية للتنمية الصناعية .

Digitized by UNOG Library

مستثمرين محددين . ومن هذه الناحية يكون من المستصوب التقدم على جبهتين باتباع نهج متناسق ومتكامل . فاذا قطعنا شوطا بعيدا في التحليل التقني والاقتصادى قبل ايجاد المستثمرين المحتملين ، وحدث بعد ذلك تأخير استغرق مثلا فترة سنتين ، يكون من المرجح أن يطالب هؤلاء المستثمرون باجراء تحليل جديد ، وقد يطلبون ، على أية حال ، بعض المعلومات التفصيلية غير الواردة في التحليل السابق . ومن جهة أخرى يتطلب الامر اجراء شيء من التحليل بغية اقناع المستثمرين المحتملين بأن الموضوع يستحق اجراء بحث جدى للاقتراح .

٨٦٠ — وفي البلدان النامية ذات الخبرة المحدودة في التصنيع ، قد تكون هناك حاجة الى تحديد معايير قومية لتقييم المشاريع الصناعية وانشاء أساس مؤسسي وواقعي لصياغة المشاريع وتقييمها . وقد تكون الحكومات غير ملمة بنوع المعلومات الذى يرجو المستثمرون أن يستخلصوه من دراسات الجدوى التقنية والاقتصادية . وهناك مجموعة أخرى من المشاكل تتعلق بتعبئة المدخرات من اجل الاستثمار . وقد يكون من الممكن تحويل مصارف الادخار التقليدية في أى بلد نام الى هيئات ائتمانية للتمويل الصناعي ، ولكن العملية ليست خالية من الصعوبات . ويمكن أن يكون وسطاء التمويل والاستثمار في التنمية أدوات قيّمة للتصنيع ، الا انه قد يكون من الضرورى ايجاد هؤلاء الوسطاء اولا داخل بلد ما أو مجموعة من البلدان ؛ ولابد من أن يكونوا مزودين برأسمال مبدئي ، وعلى دراية بالمهارات التقنية لافتراض وتسليف الاموال المخصصة للصناعة . وينبغي الا يغض النظر عن المستثمرين من غير المؤسسات ، ومن باب اولى مستثمرى البلدان المتقدمة النمو وغيرها من البلدان الاكثر تقدما من بين البلدان النامية ، بل يجب أن توجد وسائل تعزيز الاتصالات التجارية معهم . وكثيرا ما نشهد الآن حالة اتخاذ الاستثمار الصناعي شكلا متعدد الاطراف ومقترنا بعناصر متشعبة — مثل اتفاقات المشاريع المشتركة ، والاستثمار الجزئي في شكل آلات ، وشراء الاسهم في المؤسسات ، والترخيص ، ومرافق تسويق الصادرات ، وما الى ذلك . ولابد من الشروع في اجراء اتصالات والقيام بأنشطة ترويجية من أجل الجمع بين الاطراف المهتمة بالأمر .

(ج) السند التشريعي

٨٦١ — يتمثل السند الرئيسي للسعي من اجل تحقيق هذا الهدف في قرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د — ٢١) الذى ينص على أن تقدم منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، بناء على طلب حكومات البلدان النامية ، المساعدة في صياغة برامج التنمية الصناعية واعداد مشاريع صناعية محددة تشمل ، حسب الضرورة ، دراسات الجدوى التقنية والاقتصادية ؛ وفي الحصول على التمويل الخارجي لمشاريع صناعية محددة . وبالنسبة للانشطة التنفيذية الاخرى قدم المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية والدورتان الاستثنائيتان للجمعية العامة سندا مؤكدا لذلك .

(د) الاستراتيجية والناتج

٨٦٢ — ستشمل الانشطة المطلوب تنفيذها اجراء دراسات الجدوى ؛ وتحديد واعداد وتقييم مشاريع محددة للاستثمار في المؤسسات الصناعية أو شركات تمويل التنمية التي تقوم باعادة التسليف للصناعة ؛ واجراء دراسات قطرية تغطي قطاعات صناعية معينة ؛ وتنظيم اجتماعات ترويجية لدراسة المقترحات في

Digitized by UNOG Library

مجال الاستثمار الصناعي . وبموجب ترتيبات تعاونية ، يشترك المصرف الدولي في جزء كبير من هذه الانشطة . وخلال فترة الخطة المتوسطة الاجل ، سيكون الهدف توسيع مجال التعاون ليشمل غير ذلك من المصارف ومؤسسات تمويل التنمية المتعددة الاطراف او الثنائية . ومن المتوقع أن يصل مجموع النفقات المصنفة تحت برنامج التعاون التقني الى ٤٫٥ مليون دولار في ١٩٧٧ ، و ٧٫٩ مليون دولار في ١٩٧٨—١٩٧٩ و ١٣ مليون دولار في ١٩٨٠—١٩٨١ (التقديران الاخيران حسبا على أساس أسعار ١٩٧٧) .

(هـ) الأثر المتوقع

٨٦٣ — سيكون أثر هذه الانشطة زيادة عدد وحجم القرارات التي يتخذها أصحاب المشاريع وتتخذها المؤسسات الاستثمارية بشأن الالتزام بموارد مالية للمشاريع الصناعية في البلدان النامية .

البرنامج ٢ : اللجنة الاقتصادية لافريقيا

البرنامج الفرعي ١ : تنمية السياسات العامة وبناء المؤسسات

(أ) الهدف

٨٦٤ — الهدف هو تشجيع البرامج المتكاملة للتنمية الصناعية التي تؤدى الى نمو قائم بذاته ، مع مراعاة امكانيات التعاون المتعدد الاطراف .

(ب) المشكلة المطروقة

٨٦٥ — لكي يكون التصنيع ناجحا ، ينبغي الا يقتصر على انشاء صناعات للسلع الاستهلاكية كما نشهد ذلك في اغلب الاحيان في البلدان الافريقية . فلابد ايضا من انشاء صناعات للسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية ، ونظرا لتناثر الاسواق القومية في المنطقة تناثرا شديدا ، لابد لتحقيق هذا الغرض من تنسيق السياسات بين عدد من البلدان وانشاء شركات افريقية متعددة الجنسيات .

(ج) السند التشريعي

٨٦٦ — طلبت اللجنة ، في قرارها ٢٥٦ (د — ١٢) أن يقوم الامين التنفيذى ، كمسألة ذات اولوية، باتخاذ خطوات فورية من اجل " انشاء هيئات لتشجيع الاستثمار والمناطق الصناعية في جميع البلدان الافريقية .. " و " انشاء مؤسسات على النطاق القومي أو المتعدد الجنسيات او الاقليمي .. وخاصة ... انشاء مراكز لتشجيع واقامة تعاون فعال في ميادين الصناعة ... " .

(د) الاستراتيجية والناتج

٨٦٧ — ستجرى اللجنة الاقتصادية لافريقيا تقييما للهياكل الصناعية القائمة فعلا وستتعاون في انشاء اجهزة مؤسسية اقليمية مختارة ، وبرامج تنفيذية متعددة الجنسيات ، واتحادات للمنتجين ومؤسسات متعددة الجنسيات .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الأثر المتوقع

٨٦٨ — من المنتظر أن تسهم التدابير المقترحة في تحسين عملية اتخاذ القرارات وتمهيد السبيل لتصميم المشاريع وتنفيذها .

البرنامج الفرعي ٢ : تنمية الصناعات الاساسية

(أ) الهدف

٨٦٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى المساعدة في انشاء نواة من الصناعات الاساسية والصناعات المترابطة على المستويين القومي والمتعدد الجنسيات يكون لها أثر حافز على القطاعات الاخرى .

(ب) المشكلة المطروقة

٨٧٠ — يتطلب تحقيق الهدف المبين أعلاه تحليلا منهجيا لأسس الموارد الطبيعية ، ومدى توافر اليد العاملة والتكنولوجيات المناسبة والمتطلبات القانونية والمالية ، ويمكن للجنة الاقتصادية لافريقيا أن تسهم في ذلك اسهاما رئيسيا .

(ج) السند التشريعي

٨٧١ — طلبت اللجنة ، في قرارها ٢٦٧ (د — ١٢) أن يشرع الامين التنفيذي في اجراء مشاورات "بغية تحديد وصياغة برنامج لتنمية الصناعات التصديرية القائمة على اساس الموارد الطبيعية" .

(د) الاستراتيجية والناتج

٨٧٢ — ستقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا بالتشاور مع عدد من المراكز الاقليمية ، باجراء دراسات عن السوق ودراسات جدوى بشأن الصناعات المتصلة بالمعادن والكيماويات ولب الورق والبناء والمعدات الكهربائية والالكترونية ومعدات النقل ومنتجات الغابات والتجهيز الواسع النطاق للمنتجات الزراعية . وستعقد اجتماعات تقنية في هذا الموضوع .

(هـ) الأثر المتوقع

٨٧٣ — من المتوقع أن تؤدي هذه الانشطة الى قيام الشركات المتعددة الجنسيات والمصارف والمؤسسات المالية الاقليمية ودون الاقليمية المعنية بالتنمية الصناعية بالاشتراك بدرجة أكبر في تنظيم الانتاج والتسويق .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٣ : التخصص والتكامل

(أ) الهدف

٨٧٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى دعم تنمية الصناعات الاساسية بواسطة استراتيجية تهدف الى الاستعاضة عن الواردات بصورة منظمة والتوسع الصناعي بوجه عام .

(ب) المشكلة المطروقة

٨٧٥ — لابد من خفض التكاليف الاقتصادية للطاقات غير المستخدمة استخداما كاملا ، وهو أمر شائع الآن في عدد كبير من البلدان الافريقية ، وذلك عن طريق ترشيد الانتاج والتبادل فيما بين البلدان بغية تشجيع التخصص والتكامل في صناعات مثل النسيج والسيارات والجلود والاحذية والاسمنت ولب الورق والورق .

(ج) السند التشريعي

٨٧٦ — تنص الاستراتيجية الدولية للتنمية لعقد الامم المتحدة الثاني للتنمية (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥)) على أن تعمل البلدان النامية " على منع ظهور طاقة غير مستخدمة استخداما كاملا في الصناعات عن طريق التكتلات الاقليمية حيثما أمكن ذلك " .

(د) الاستراتيجية والناتج

٨٧٧ — ستجرى دراسات استقصائية لتحديد الصناعات التي توفر أفضل الفرص للتكامل . وستقدم المساعدة الى الدول الاعضاء لتحديد المعايير الصناعية وتحسين خدمات اختبار المنتجات واجراء البحوث الصناعية .

(هـ) الأثر المتوقع

٨٧٨ — من المتوقع أن تؤدى هذه الانشطة الى تحويل الصناعات القومية المقامة خلف حواجز عالية للتعريفة الجمركية الى عناصر مكونة لصناعات أكبر تتوفر لها أسباب البقاء .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٤ : تنمية القدرات القومية على اجراء دراسات للمشاريع الصناعية وتشجيع الاستثمار

(أ) الهدف

٨٧٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تنمية القدرات القومية على تقييم المشاريع الصناعية وتشجيع الاستثمار .

(ب) المشكلة المطروقة

٨٨٠ — وبغية تحقيق توسع كبير في القطاع الصناعي في افريقيا ، لابد من تنمية الخدمات المؤسسية المتصلة بمعلومات السوق ، والامدادات بالمواد الخام ، والمواقع الممكنة ، واختيار المعدات ، والتكنولوجيا والتمويل .

(ج) السند التشريعي

٨٨١ — طلبت اللجنة في قرارها ٢٥٦ (د — ١٢) ان يتخذ الأمين التنفيذي خطوات فورية للبدء في تنفيذ برامج ذات اتجاه عملي ... من اجل انشاء مؤسسات على النطاق القومي او المتعدد الجنسيات او الاقليمي ... وخاصة ... مراكز التدريب والخدمات الاستشارية للمشاريع الصناعية والترويج والصياغة والتقييم والتنفيذ .

(د) الاستراتيجية والناتج

٨٨٢ — بالتعاون مع المراكز الاقليمية القائمة فعلا ، ستقدم مساعدة مباشرة الى البلدان الأعضاء من قبل اللجنة وفرق الأمم المتحدة الافريقية الاستشارية للتنمية .

(هـ) الأثر المتوقع

٨٨٣ — من المنتظر ان تؤدي المساعدة التقنية المقدمة الى تنمية الخدمات الاستشارية الصناعية القومية

البرنامج الفرعي ٥ : المساعدة المقدمة للبلدان التي تواجه مشاكل خاصة

(أ) الهدف

٨٨٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نموا بالمنطقة في تعزيز التنمية الصناعية .

(ب) المشكلة المطروقة

٨٨٥ — يتعثر التصنيع في البلدان المذكورة اعلاه بسبب صغر حجم الأسواق والافتقار الى المهارات والتكنولوجيا وعدم كفاية المقومات الهيكلية . ولابد من التركيز بالتالي على الصناعات الريفية والصناعات الصغيرة .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

٨٨٦ — ينادى اعلان وخطة عمل ليما (A/10112 ، الفصل الرابع) "باتخاذ تدابير محددة وعاجلة لايجاد الشروط الضرورية للتصنيع في البلدان النامية الأقل نموا وغير الساحلية والجزرية" .

(د) الاستراتيجية والناتج

٨٨٧ — ستقدم مساعدة لتشجيع نشر المعلومات عن الخبراء الناجحة في التصنيع الريفي والصغير النطاق ؛ وانشاء الأجهزة ووضع السياسات القومية المناسبة من اجل تنمية الصناعات الريفية والصناعات الصغيرة ؛ وتنمية القدرات المحلية لأصحاب المشاريع ؛ وتحقيق التكامل بين الصناعات الريفية والصناعات القريبة من المناطق الحضرية وبين الأنشطة الصناعية الحديثة ؛ وتعبئة الموارد الداخلية .

٨٨٨ — كما ستساعد اللجنة الاقتصادية لافريقيا البلدان المعنية في التفاوض بشأن شروط المشاركة في المجموعات الاقتصادية بغية حماية مصالحها الطويلة الأجل .

(هـ) الأثر المتوقع

٨٨٩ — من المنتظر ان يرسي هذا البرنامج الفرعي الأساس لتحقيق نمو اقتصادى اسرع في البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نموا .

البرنامج الفرعي ٦ : تنمية المهارات والتكنولوجيا الصناعية

(أ) الهدف

٨٩٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في تنمية برامج التدريب الصناعي ، وتنظيم الحلقات والندوات التدريبية في قطاعات صناعية مختارة ، وانشاء المعاهد القومية والمتعددة الجنسيات والاقليمية لتكييف التكنولوجيا ونقلها .

(ب) المشكلة المطروقة

٨٩١ — تعتمد البلدان الافريقية حاليا على البلدان المصنعة لتزويدها بالتكنولوجيا وبالمعرفة الادارية . وينصب اهتمامها الأساسي على تخفيض عبء المدفوعات الخارجية عن طريق الحصول محليا على الخدمات المطلوبة للتصنيع .

(ج) السند التشريعي

٨٩٢ — تنص الاستراتيجية الدولية للتنمية لعقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية [قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥)] على "ضرورة ايلاء عناية خاصة لانشاء وتوسيع المؤسسات العلمية والتكنولوجية " .

(د) الاستراتيجية والناتج

٨٩٣ — ستنظم ندوات تدريبية لمقيّمي المشاريع وموظفي الادارة الصناعية وأصحاب المشاريع الصناعية

Digitized by UNOG Library

الصغيرة والمخططين والتكنولوجيين الصناعيين . وستقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا بتعميم المعلومات المتعلقة ببرامج التدريب القائمة فعلا وتكييف التكنولوجيا الصناعية . وستقدم ايضا المساعدة التقنية للبلدان الأعضاء في انشاء الأجهزة اللازمة لتكييف التكنولوجيا الصناعية وتنسيق سياساتها بشأن نقل التكنولوجيا .

(هـ) الأثر المتوقع

٨٩٤ — من المتوقع ان يسهم هذا البرنامج الفرعي في تعزيز وتنمية المهارات المحلية في مجال البرمجة والادارة والتكنولوجيا الصناعية .

البرنامج ٣ : اللجنة الاقتصادية لأوروبا

البرنامج الفرعي ١ : التخطيط المتوسط والطويل الأجل

(أ) الهدف

٨٩٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات الأعضاء في التخطيط المتوسط والطويل الأجل في مجال صناعات الصلب والكيماويات والصناعات الهندسية .

(ب) الاستراتيجية والناتج

٨٩٦ — ستجرى دراسات عن التوقعات الطويلة الأجل لهذه الصناعات بالتعاون مع كبار المستشارين الاقتصاديين تمهيدا لوضع تصور اقتصادى عام حتى سنة ١٩٩٠ . وستعقد حلقة دراسية عن صناعة الحديد والصلب والقطاعات المستهلكة للصلب في ١٩٧٧ ؛ وستدرس احتياجات صناعة الكيماويات من الطاقة والمواد الخام ؛ كما ستعقد حلقة دراسية عن البرمجة والتخطيط الطويل الأجل لتنمية الصناعات الكيماوية ؛ وستجرى دراسات عن التوقعات الطويلة الأجل لانتاج واستهلاك المنتجات الهندسية والتجارة الدولية في هذه المنتجات .

البرنامج الفرعي ٢ : تبادل المعلومات

(أ) الهدف

٨٩٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تبادل المعلومات والخبرات عن التطورات والتوقعات الجارية في القطاعات الصناعية الثلاثة المذكورة اعلاه .

(ب) الاستراتيجية والناتج

٨٩٨ — سيستمر عقد الاجتماعات السنوية للجنتي صناعة الصلب والصناعات الكيماوية . وستكون هناك فضلا عن ذلك اجتماعات خاصة للخبراء عن الصناعات الهندسية . وسيتم الاضطلاع بالأنشطة التالية :

Digitized by UNOG Library

اعداد ونشر ' مجلة سوق الصلب' و ' نشرة احصاءات الصلب' (سنويا) ؛ اعداد ونشر ' المجلة السنوية للصناعات الكيماوية' و ' نشرة صادرات وواردات المنتجات الكيماوية' ؛ اعداد 'النشرة السنوية لاحصاءات التجارة الدولية في المنتجات الصناعية' . وستكتمل في ١٩٧٧ دراسة عن التغيرات الهيكلية في صناعة الصلب ؛ وسيستمر العمل نحو تحسين المنهجية الاحصائية وامكانية المقارنة فيما بين البيانات .

البرنامج الفرعي ٣ : دراسة مشاكل مختارة

(أ) الهدف

٨٩٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات الأعضاء في اجراء دراسة منتظمة لبعض المشاكل الاقتصادية والتكنولوجية المختارة في القطاعات الصناعية الثلاثة المذكورة اعلاه .

(ب) الاستراتيجية والناتج

٩٠٠ — ستجرى دراسات وستعقد حلقات دراسية وندوات عن المواضيع التالية : التعاون الاقتصادى والتكنولوجي الدولي في الصناعات الكيماوية (١٩٧٧) ؛ الجوانب الاقتصادية والتقنية لأساليب الحاسبات الالكترونية في عمليات صنع الصلب (١٩٧٨) ؛ المعدات الهندسية في المسابك والطرق الحديثة لانتاجها (١٩٧٨) ؛ استخدام الصلب في الأشغال العامة والمقومات الهيكلية والبناء (١٩٧٩) ؛ التكنولوجيات الكهربائية الكيماوية (١٩٨٠) .

البرنامج الفرعي ٤ : المشاكل المتعلقة بالبيئة وتوفير الموارد

(أ) الهدف

٩٠١ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات الأعضاء في حل بعض المشاكل المختارة المتعلقة بالبيئة وتوفير الموارد في القطاعات الصناعية الثلاثة المذكورة اعلاه .

(ب) الاستراتيجية والناتج

٩٠٢ — من المخطط اجراء دراسات او عقد حلقات دراسية بشأن مايلي : التكنولوجيا المنخفضة النفايات او المنعدمة النفايات في صناعة الحديد والصلب (١٩٧٧ / ١٩٧٨) ؛ الوقاية من تلوث الهواء والماء الناشئ عن صناعة الحديد والصلب (١٩٧٩ / ١٩٨٠) ؛ استخدام النفايات الناشئة عن المنتجات ذات البوليمرات العالية (حلقة دراسية في ١٩٧٨) ؛ استخدام المواد الخام الكيماوية بدلا من المنتجات الطبيعية (١٩٨٠/١٩٨١) ؛ مشاكل تلوث الهواء في الصناعات الكيماوية (١٩٧٨/١٩٧٩) ؛ تكنولوجيات للانتاج المنعدم النفايات او لاستخدام النفايات كمادة خام (١٩٨١/١٩٨٢) ؛ انتاج المعدات الهندسية اللازمة لمنع التلوث (١٩٧٧) .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٥ : التعاون الصناعي

(أ) الهدف

٩٠٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تيسير عقد اتفاقات دولية عن التعاون الصناعي في القطاعات الصناعية الثلاثة المذكورة اعلاه .

(ب) الاستراتيجية والناتج

٩٠٤ — ستجرى دراسات عن المواضيع التالية : التخصص في المنتجات ، ويشمل ذلك توحيد المقاييس في صناعة الحديد والصلب (١٩٧٩/١٩٨٠) ؛ مشاكل التخصص وترتيبات الانتاج المشترك في فروع مختارة من الصناعات الهندسية (١٩٨٠/١٩٨١) .

البرنامج الفرعي ٦ : الآلية الذاتية

(أ) الهدف

٩٠٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى استعراض نطاق الآلية الذاتية واستخدامها ، واستحداث اطار احصائي لتقييم تنمية الآلية الذاتية وانتشارها ، والتحقق من الفعالية الاقتصادية والأثر الاجتماعي للانتاج الذى تستخدم فيه الآلية الذاتية .

(ب) الاستراتيجية والناتج

٩٠٦ — ستعقد دورات للفريق العامل المعني بالآلية الذاتية وغيره من الاجتماعات المخصصة ، بما فيها الحلقات الدراسية . كما ستجرى دراسات خاصة عن الأثر المتوسط والطويل الأجل الذى ينتظر ان يلحق بالاقتصاد ككل وبفروع صناعية معينة نتيجة للآلية الذاتية (١٩٧٦/١٩٧٩) ؛ واجراءات تبادل المعلومات عن الصناعات التحويلية التي تستعين بالحاسبات الالكترونية (١٩٧٩/١٩٨٠) ؛ واستخدام الآلية الذاتية في البلدان النامية الواقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا (١٩٧٩/١٩٨٠) . وستبدأ اللجنة الاقتصادية لأوروبا اصدار نشرة عن احصاءات الآلية الذاتية مرة كل سنتين .

البرنامج ٤ : اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية

البرنامج الفرعي ١ : مستقبل التنمية الصناعية والنظام الاقتصادى الدولى الجديد

(أ) الهدف

٩٠٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى اعلام البلدان في المنطقة ، ومختلف المجموعات الاقتصادية الاقليمية ، والهيئات المرتبطة بالتنمية الصناعية في امريكا اللاتينية عن الامكانيات البديلة للتنمية الصناعية .

(ب) المشكلة المطروقة

٩٠٨ — هناك تنوع ضئيل للصناعات في امريكا اللاتينية ونقص في التنافس الصناعي الملائم . ويبدو ان

Digitized by UNOG Library

النمو الصناعي يفقد من قوة دفعه ، نظرا لأن نصيب امريكا اللاتينية من الانتاج الصناعي العالمي بقي خلال السنوات الأخيرة ثابتا عند نسبة ٣ر٤ في المائة تقريبا .

(ج) السند التشريعي

٩٠٩ — طلبت اللجنة في قرارها ٣٥٧ (د — ١٦) "اجراء دراسة عن التدابير اللازمة لوضع اعلان وخطة عمل ليما موضع التنفيذ فيما يتعلق بامريكا اللاتينية" .

(د) الاستراتيجية والناتج

٩١٠ — سيتم الاضطلاع بالأنشطة التالية :

(أ) اجراء تحليل لأنماط التنمية الصناعية في كل بلد من البلدان والأنماط الممكنة للتقدم المقبل ؛

(ب) اجراء بحوث في عدد كبير من فروع الصناعة ؛

(ج) تقديم المساعدة التقنية الى البلدان الأعضاء بناء على طلبها وذلك في مجال صياغة وتقييم استراتيجيات التصنيع ضمن اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

(هـ) الأثر المتوقع

٩١١ — من المنتظر ان تسهم الأنشطة السالفة الذكر في تحسين صياغة السياسات على المستوى القومي وفي ميدان التعاون الاقليمي على حد سواء .

البرنامج الفرعي ٢ : استعراض وتقييم التنمية الصناعية في عقد التنمية الثاني

(أ) الهدف

٩١٢ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢٦ (د — ٢٥) وهو القرار الذي حدد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية .

(ب) السند التشريعي

٩١٣ — اصدرت اللجنة في قرارها ٣١٠ (د — ١٤) ، تعليماتها الى "امانة [اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية] ... للاضطلاع بالتقييمات على المستوى الاقليمي" .

(ج) الاستراتيجية والناتج

٩١٤ — سيجرى هذا التقييم ، الذي يقتضي استكمال المؤشرات بصفة دورية ، بطريقة تسمح بالتعرف على اسلوب التنمية ونوع التصنيع الذي يتحقق في كل بلد من البلدان .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٣ : التعاون الاقليمي والنظام الصناعي الجديد

(أ) الهدف

٩١٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في جهودها من اجل مضاعفة التعاون الصناعي بين البلدان ، مع تركيز خاص على مجالات التكامل .

(ب) المشكلة المطروقة

٩١٦ — ان عملية التكامل الاقتصادي في امريكا اللاتينية ، التي قطعت الأن شوطا لا بأس به ، تتعثر بسبب عدم كفاية اجهزة التنسيق في الدول الأعضاء .

(ج) السند التشريعي

٩١٧ — طلبت اللجنة في قرارها ٣٥٧ (د — ١٦) اجراء تحليل "للمسائل المحددة المتصلة بالتصنيع في امريكا اللاتينية والتعاون الصناعي الذى تدعو الحاجة اليه لمساندة هذه العملية" .

(د) الاستراتيجية والناتج

٩١٨ — ستجرى عدة دراسات بواسطة فروع صناعية محددة بغية تحديد صيغ ملموسة للتعاون بين البلدان ، والمساعدة في تحديد وصياغة انسب الاتفاقات المتعلقة بتحقيق التكامل . وستقدم خدمات استشارية الى الحكومات لتحقيق هذا الغرض نفسه .

(هـ) الأثر المتوقع

٩١٩ — من المتوقع ان تؤدى الأنشطة المذكورة اعلاه الى توضيح الامكانيات والبدائل الخاصة بالتنمية المتكاملة لفروع محددة من الصناعة عن طريق التخصص المخطط واقامة صلات مع البلدان الأخرى ووضع مشاريع للتكامل .

البرنامج الفرعي ٤ : تنمية التكنولوجيا الصناعية

(أ) الهدف

٩٢٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى دعم برامج التنمية التكنولوجية عن طريق المساعدة في تحديد سياسة تكنولوجية وعلمية عالمية واختيار ميادين العمل ذات الأولوية .

(ب) المشكلة المطروقة

٩٢١ — مازال التصنيع في المنطقة يعتمد اعتمادا كبيرا على التكنولوجيا الخارجية والمؤسسات عبر الوطنية . وتمثل التكاليف المتصلة بالموضوع عبئا مضطردا الازدياد على موازين مدفوعات البلدان الأعضاء . هذا فضلا عن ان الخيارات التكنولوجية التي تتم في كثير من الحالات لا تمت بأى صلة الى الموارد البشرية والمادية المتاحة لكل بلد .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

٩٢٢ — طلبت اللجنة ، في قرارها ٣٢٢ (د — ٥١) ان تقوم " امانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بتقييم مدى تكرار العامل التكنولوجي في التخطيط الاقتصادى والاجتماعي المعتمد من قبل بلدان امريكا اللاتينية " .

(د) الاستراتيجية والناتج

٩٢٣ — ستقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بالمساعدة في صياغة خطة عمل اقليمية لتطبيق التكنولوجيا على التنمية الصناعية لأمريكا اللاتينية وتوفير الأدوات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ، وذلك بالتعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية الأخرى ؛ واقتراح تدابير لدعم القدرة العلمية للبلدان وتحسين مقوماتها الهيكلية التقنية ؛ وتحديد انسب الاجراءات للتعاون التقني الخارجي ؛ وتوفير المعلومات عن الخبرة المكتسبة في بعض البلدان في المنطقة ، مبتدئة بتقييم للخبرة المكسيكية .

(هـ) الأثر المتوقع

٩٢٤ — من المتوقع ان يؤدى هذا البرنامج الفرعي الى تعزيز السياسات المتكاملة المتعلقة باعتماد تكنولوجية اقليمية ونقلها وتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالمنطقة .

البرنامج ٥ : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١ : التنسيق الاقليمي للسياسات العامة في الميدان الصناعي

(أ) الهدف

٩٢٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى المساعدة في استحداث مقترحات ملموسة لتنسيق الجهود التصنيعية في المنطقة على اساس اتباع نهج اقليمي في الاستثمار والانتاج .

(ب) المشكلة المطروقة

٩٢٦ — مازالت القطاعات الصناعية لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا صغيرة نسبيا . فنصيب الصناعة التحويلية (ومعظمها من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة) من الناتج القومي الاجمالي لهذه البلدان يتراوح بين ٣ و ١٢ في المائة . وتختلف الأحوال اساسا من بلد الى آخر ؛ ومع ذلك تجدر الاشارة الى مايلي :

(أ) تتسم بلدان النفط ، اى المملكة العربية السعودية والكويت ، وقطر ، والامارات العربية المتحدة ، والى حد ما البحرين وعمان ، بموارد مالية كبيرة (ترجع الى مبيعاتها من النفط الخام) مع عجز نسبي في الموارد البشرية والموارد الطبيعية المعروفة الأخرى ؛

(ب) وعلى الرغم من ان العراق ، وبدرجة اقل الجمهورية العربية السورية ، تعتبران من

Digitized by UNOG Library

منتجي النفط الخام الا انهما يدخلان بسبب هيكلهما الاقتصادى ، في فئة البلدان غير النفطية التي تشمل ايضا الأردن ولبنان . ولهذه البلدان الأربعة صفة مشتركة تتمثل في هيكل اقتصادى متنوع نسبيا ، يتكون من قطاع زراعي مستقر وقطاع للصناعة التحويلية له اثر ظاهر على الاقتصاد . كما ان هذه البلدان الأربعة تتمتع بميزة نسبية بالمقارنة مع الفئة الأولى من حيث الموارد البشرية وبالتالي تلعب دور مورّد لليد العاملة الى فئة بلدان النفط ؛

(ج) والفئة الثالثة من بلدان المنطقة ، اى اقل البلدان نموا ، تتكون من اليمن الديمقراطية واليمن .

٩٢٧ — وفي ضوء هذه الحسنات والسيئات النسبية التي تنطوى عليها اوضاع الفئات الثلاث من بلدان المنطقة ، تعتبر المشكلة التي تواجه عند تحديد نهج اقليمي للاستثمار والانتاج اساسا مشكلة تحقيق الانسجام والتنسيق في تدفق الموارد المالية والبشرية داخل المنطقة . ومن الجوهرى تلافي القيام بشكل يؤدى الى التبديد وبصورة غير تمييزية بانشاء صناعات كبرى على اساس قومي فردى ، دون ايلاء المراعاة الواجبة لما هو قائم فعلا من طاقات اقليمية وقدرات محتملة وامكانية تحقيق قدر من التكامل فيما بينها . هذا فضلا عن ان محدودية الأسواق القومية ، والافتقار الى المقومات الهيكلية الكافية في عدد كبير من بلدان المنطقة ، مما يستوجب تحقيق تعاون اقليمي اوثق . وفي النهاية ينبغي ايلاء المراعاة الواجبة لحاجات اقل البلدان نموا ، وخاصة في توجيه الموارد المالية الى اليمن الديمقراطية واليمن وتنمية موارد هما البشرية .

(ج) السند التشريعي

٩٢٨ — تطلب خطة عمل ليما المتعلقة بالتنمية والتعاون في الميدان الصناعي (والتي ايدتها الجمعية العامة في قرارها ٣٣٦٢ (د إ — ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥) ما يلي : " تحقيق الانسجام والتنسيق فيما بين السياسات الاقتصادية ، لا سيما في المجال الصناعي ، والالتزام الى اقصى حد بمبدأ التكامل الصناعي ، مع مراعاة الوفورات الناشئة عن كبر حجم المشروع والتخصص " .

(د) الاستراتيجية والناتج

٩٢٩ — ستجرى دراسات عن برامج التصنيع وخطط الاستثمار ومقترحات المشاريع في كل بلد من البلدان ، وتعد تقارير وظيفية عن تحقيق الانسجام بينها . وستستخدم التقارير في المشاورات التي ستدور في اجتماعات المخططين والخبراء الحكوميين .

(هـ) الأثر المتوقع

٩٣٠ — من المتوقع ان تؤدى هذه الأنشطة الى انشاء اجهزة اقليمية لتحقيق التنسيق بين انشطة الاستثمار الصناعي ودعم هذه الأجهزة ، بالاضافة الى صياغة عدد من المشاريع الصناعية الاقليمية والمتعددة الجنسيات .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ : تنمية فروع صناعية مختارة

(أ) الهدف

٩٣١ — يتمثل الهدف الرئيسي في المساعدة في تعيين المشاكل التقنية الاقتصادية التي تواجه في عدد مختار من فروع الصناعة في بلدان المنطقة ، وتقييم مستقبلها واحتياجاتها من اجل زيادة تنميتها .

(ب) المشكلة المطروقة

٩٣٢ — تتطلب تنمية الفروع القائمة فعلا والفروع الجديدة من الصناعات في بلدان المنطقة الترشيد ، والتكييف والابداع التكنولوجيين ، وكذلك انشاء مايلزم من الخدمات والمقومات الهيكلية المساندة والتوسع فيها . وينطبق ذلك خاصة فيما يتصل بانشاء الصناعات الأساسية (مثل صناعة البتروكيماويات) وتنمية الصناعات المتكاملة (الصناعات الهندسية والزراعية) .

(ج) السند التشريعي

٩٣٣ — ينص اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في المجال الصناعي (والذى ايدته الجمعية العامة في قرارها ٣٣٦٢ (د إ — ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥) على المطالبة " بانشاء الصناعات الأساسية مثل صناعة الصلب والصناعات المعدنية والبتروكيماوية ؛ وانشاء الصناعات المتكاملة مثل الهندسة الميكانيكية والصناعات الكهربائية والكيماوية . . . واقامة الصناعات التحويلية والتجهيزية " في البلدان النامية .

(د) الاستراتيجية والناتج

٩٣٤ — من المخطط اجراء عدد من الدراسات الاستقصائية عن فروع صناعية مختارة ، مع اعطاء الأولوية لدراسة الصناعة الهندسية والبتروكيماوية وصناعة مواد البناء . وستعد تقارير عن هذه الدراسات الاستقصائية لمناقشتها في اجتماعات تقنية تجمع بين الخبراء والمخططين القوميين والخبراء الاستشاريين الدوليين وممثلي الهيئات الاقليمية الصناعية والاستثمارية . وستعمم نتائج وتوصيات هذه الاجتماعات على جميع الحكومات والهيئات المعنية بأعمال المتابعة . هذا فضلا عن انه ستتاح خدمات استشارية قصيرة الأجل عن صياغة الخطة الصناعية ، وستجرى دراسات ماقبل الاستثمار وصياغة المشاريع وتقييمها وذلك بناء على طلب الحكومات او على اساس مخصص .

البرنامج الفرعي ٣ : تنمية القوى البشرية

(أ) الهدف

٩٣٥ — الهدف الرئيسي هو المساعدة في تعزيز تنمية القوى البشرية الصناعية مع التركيز خاصة على تدريب الموظفين التقنيين والاداريين من المستوى العالي ، وتعزيز القدرات التدريبية المحلية داخل المنطقة ذاتها .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

٩٣٦ ـ أدت الدفعة المعجّلة نحو التصنيع في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والناجمة عن الاستثمارات المتزايدة لايرادات النفط ، الى الكشف عن ندرة العاملين المؤهلين اللازمين لادارة وتشغيل المؤسسات الصناعية وكذلك اولئك العاملين في الخدمات والمؤسسات المساندة التي يحتاج اليها التصنيع مثل الاعلام الصناعي ، والاصلاح والصيانة ، والبحث ، وصياغة المشاريع وتقييمها . وهناك حاجة ملحة الى مؤسسات التدريب والمؤسسات المتصلة بها لتزويد المنطقة بالخبرة الفنية القومية الضرورية التي تتناسب مع نطاق الاستثمارات الصناعية الجارية فعلا او المخططة .

(ج) السند التشريعي

٩٣٧ ـ طلبت خطة عمل ليما المتعلقة بالتنمية والتعاون في الميدان الصناعي (التي ايدتها الجمعية العامة في قرارها ٣٣٦٢ (د ـ ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥) "مضاعفة برامج تنمية القوى البشرية والتدريب المهني لموظفي الادارة ، بما في ذلك الادماج الفعال للنساء ، كي يتسنى تحقيق اكبر قدر ممكن من استخدام الموارد البشرية المتاحة ، مع التركيز خاصة على الادارة الصناعية" .

(د) الاستراتيجية والناتج

٩٣٨ ـ متابعة للدراسة الاستقصائية التي اجريت عام ١٩٧٥ عن احتياجات التدريب ومرافقه ، ستجرى مشاورات مع حكومات المنطقة بشأن خطة عمل تهدف الى تعزيز اتباع نهج منسق بالنسبة للاحتياجات التدريبية وتوجيه المتدربين داخل المنطقة ، بما في ذلك انشاء الأجهزة الحكومية الدولية المناسبة لتحقيق هذا الغرض . هذا بالاضافة الى ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ستسعى الى تحديد الاحتياجات التدريبية المقبلة في مجال الصناعة ، وذلك في ضوء الخطط والبرامج الانمائية القائمة فعلا والمستقبلة ، وستشترك اللجنة ، بالتعاون مع الهيئات الدولية والاقليمية ، فيما ينظم داخل المنطقة من الحلقات الدراسية والتدريب اثناء العمل في المصانع في ميادين مثل صياغة المشاريع وتقييمها والادارة والتنظيم الصناعيين .

(هـ) الأثر المتوقع

٩٣٩ ـ تتوقع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ان تقوم بدور حافز من اجل تعزيز الأنشطة التدريبية وذلك بالطرق التالية :

(أ) تحديد مجالات الأولوية لتوفير التدريب ؛

(ب) تعزيز الأنشطة التدريبية في مجالات الأولوية المحددة ؛

(ج) دعم الأجهزة المؤسسية المطلوبة لتنسيق التدريب على اساس اقليمي .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٤ : الادارة والتنظيم والتمويل

(أ) الهدف

٩٤٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الوفاء بالمتطلبات الادارية والتنظيمية والتمويلية للقطاع الصناعي .

(ب) المشكلة المطروقة

٩٤١ — من بين العقبات المختلفة التي تعترض جهود التصنيع في المنطقة ، وخاصة في اقل البلدان نموا ، ضعف الأجهزة الادارية وادارة المؤسسات الصناعية ، وعدم كفاية مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة . وقد كان لهذه العقبات اثر ضار على تنفيذ برامج التصنيع ، وكذلك على قدرة المنتجات المصنوعة على المنافسة ، وبالتالي على توافر اسباب البقاء الاقتصادية للاستثمارات الصناعية .

(ج) السند التشريعي

٩٤٢ — تطلب خطة عمل ليما المعنية بالتنمية والتعاون في الميدان الصناعي " تنمية ودعم المؤسسات العامة ، المالية وغير المالية ، من اجل حماية التنمية الصناعية للبلدان النامية وتشجيع هذه التنمية" و " مضاعفة برامج تنمية القوى البشرية والتدريب المهني لموظفي الادارة بما في ذلك الادماج الفعال للنساء ، كي يتسنى تحقيق اكبر قدر ممكن من استخدام الموارد البشرية المتاحة ، مع التركز خاصة على الادارة الصناعية . وفي هذا الصدد لابد من اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من مشكلة الهجرة الجماعية للملاكات المتخصصة في مجالات الهندسة والعلوم وأعمال البحث من البلدان النامية " .

(د) الاستراتيجية والناتج

٩٤٣ — سيتم تقصي المشاكل الادارية والتنظيمية للقطاع الصناعي ، مع التركيز خاصة على اقل البلدان نموا في المنطقة ، وذلك عن طريق اجراء دراسة استقصائية ميدانية ، ستشمل نتائجها توصيات بالتدابير الواجب اتخاذها للتخفيف من حدة هذه المشاكل . وبشرط توافر الموارد اللازمة ستمتد عملية التقصي هذه لتشمل الحالة التكنولوجية الاقتصادية لصناعات القطاع العام في بلدان مختارة من المنطقة ، يكون فيها هذا القطاع على جانب من الأهمية .

٩٤٤ — وستجرى دراسة استقصائية عن مؤسسات التمويل الصناعي في المنطقة بغرض تحديد وسائل تشجيع التنسيق فيما بينها وزيادة توجيه الموارد المالية الى الصناعة ، وخاصة المؤسسات الصغيرة ، عن طريق انشاء اجهزة مؤسسية مناسبة .

البرنامج الفرعي ٥ : استعراض التنمية الصناعية وتقييمها

(أ) الهدف

٩٤٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى رصد عملية التنمية الصناعية في المنطقة وتقييمها بغرض تحديد اوجه القصور والتوصية باتخاذ تدابير مناسبة لعلاجها .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

٩٤٦ ـ هناك ضرورة لوضع ترتيبات مناسبة لمتابعة النظر الدقيق بانتظام في التقدم المحرز نحو تحقيق مقاصد وأهداف الجهود الانمائية ، وتحديد اوجه القصور وأسبابها والتدابير الواجب اتخاذها لعلاجها .

(ج) السند التشريعي

٩٤٧ ـ ينص قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د ـ ٢٥) على "انه لابد من وضع ترتيبات مناسبة لمتابعة النظر الدقيق بانتظام في التقدم المحرز نحو تحقيق غايات العقد واهدافه ، لكي يتسنى التعرف على مواطن التقصير في تحقيقها والعوامل التي تعلل هذا التقصير والتوصية بتدابير ايجابية تشمل غايات وسياسات جديدة متى اقتضى الأمر ذلك . اما التقييم على المستوى الاقليمي فتقع المسؤولية الرئيسية عن القيام به على اللجان الاقليمية ، بالتعاون مع مصارف التنمية الاقليمية والتكتلات دون الاقليمية ، وبمساعدة المنظمات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة .

(د) الاستراتيجية والناتج

٩٤٨ ـ ستضطلع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالأنشطة التالية :

(أ) تجميع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالتغيرات والاتجاهات في عملية التصنيع بالمنطقة ؛

(ب) انشاء ملفات قطرية مع التركيز على التطورات التي تحدث على مستوى الفروع ؛

(ج) المشاركة في العملية التي تجرى كل سنتين لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأقسام المتصلة بالصناعة من الاستراتيجية الدولية للتنمية لعقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية ؛

(د) المشاركة في تقديم تقرير سنوى عن التقدم المحرز في تنفيذ الأقسام المتصلة بالصناعة في برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

البرنامج ٦ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى

البرنامج الفرعي ١ : التخطيط والبرمجة في الميدان الصناعي

(أ) الهدف

٩٤٩ ـ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان الأعضاء ، وخاصة اقل البلدان نموا من بينها ، في تحسين اساليب التخطيط والبرمجة وتنفيذ المشاريع في الميدان الصناعي وتيسير تقييم التقدم الصناعي في ضوء اعلان وخطة عمل ليما .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

٩٥٠ ـ نظرا لنقص المهارات التقنية والادارية والافتقار الى المرافق المؤسسية ، مازالت السياسات والاستراتيجيات القومية اللازمة لتنمية القطاع الصناعي الأساسي غير كافية في البلدان النامية بالمنطقة .

(ج) السند التشريعي

٩٥١ ـ اوصت اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين المنعقدة في ١٩٧٥ بأن يعدل برنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى في ميدان الصناعة والتكنولوجيا " بالقدر الضرورى لكي يعكس نتائج مؤتمر ليما . . . " (E/CN.11/1222 ، الفقرة ١٣٦) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٩٥٢ ـ سوف تتحدد المشاكل الأساسية المتصلة بالتخطيط والبرمجة والتنفيذ في المجال الصناعي عن طريق اجراء دراسات وتنظيم بعثات استشارية واجتماعات لأفرقة الخبراء . ومن المنتظر ان يعقد اجتماع على مستوى عال لوزراء الصناعة في المنطقة ، يعقب اجتماعات تحضيرية تعقد في ١٩٧٩ لأعلى مستوى من المخططين . وسيضاعف برنامج للمساعدة التقنية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع خلال فترة الخطة ليشمل مايلي :

(أ) الاطار المؤسسي للتخطيط والبرمجة ؛

(ب) تدريب المديرين الصناعيين ؛

(ج) التخطيط والبرمجة من اجل تنمية الصناعات الأساسية ، مثل الحديد والصلب والكيماويات والسلع الانتاجية ؛

(د) انشاء مرافق لمراجعة التقدم وتبادل المعلومات على نحو دائم .

وستنظم حلقات وجولات دراسية للموظفين من المستويين المتوسط والأدنى . كما انه من المقترح تنظيم حلقات دراسية عن ادارة الضرائب والاستثمار الأجنبي . وسينفذ ايضا برنامج خاص لاقامة الصناعات التي تعتبر بمثابة المحرك الأول في اقل البلدان نموا وفي البلدان غير الساحلية عن طريق بعثات متعددة التخصصات ومرافق تدريبية وجولات دراسية .

(هـ) الأثر المتوقع

٩٥٣ ـ من المفروض ان تساعد الأنشطة المذكورة اعلاه البلدان النامية في المنطقة على تحسين اجهزتها التخطيطية . وفي اطار المبادئ التوجيهية المنتظر ان يصدرها مؤتمر الوزراء سيكون من الممكن دمج الأهداف المتفق عليها دوليا للتنمية الصناعية في الخطط القومية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ : الاستخدام الكامل للطاقات الصناعية

(أ) الهدف

٩٥٤ ـ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان الأعضاء في التوصل الى استخدام الطاقات الصناعية استخداما اكمل وافعل وذلك عن طريق تعيين عقبات محددة والعمل على ازالتها .

(ب) المشكلة المطروقة

٩٥٥ ـ تتعثر التنمية الصناعية بسبب نقص المرافق اللازمة لاجراء تقييم منتظم لمشاكل استخدام الطاقة ، والتكاليف المرتفعة للانتاج ، ونقص مراقبة الجودة وتوحيد المقاييس ، وأوجه النقص في التكنولوجيا والمعدات وعدم توافرها بصورة منتظمة ، والاعتماد المفرط على الأسواق الداخلية .

(ج) السند التشريعي

٩٥٦ ـ لاحظت الدول الأعضاء في الدورة الحادية والثلاثين (١٩٧٥) للجنة ، ان العقبات التي تعترض الاستخدام الأكمل للطاقات الصناعية الموجودة قد ضاعفت من صعوبات تحقيق اهداف النمو الصناعي المنصوص عليها في عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني (E/CN.11/1222 ، الفقرة ١٢٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٩٥٧ ـ من المخطط ان تستكمل في ١٩٧٨ الدراسات ومشاورات افرقة الخبراء التي تحدد الأسس التي يقوم عليها برنامج العمل . كما ان من المنتظر ان تعقد اجتماعات حكومية دولية لصياغة اتفاقات التعاون المتعدد الجنسيات بالنسبة لبلدان ومنتجات مختارة . وستقدم المساعدة التقنية عن طريق الخدمات الاستشارية والتدريب وتوفير البيانات والمعلومات التقنية .

(هـ) الأثر المتوقع

٩٥٨ ـ سيمكن تحديد العقبات التي تعترض التنمية الصناعية تحديدا واضحا من اتخاذ اجراءات تصحيحية على المستويات القومية ، وعلى المستويين الاقليمي ودون الاقليمي ، اذا لزم الأمر .

البرنامج الفرعي ٣ : مشاريع صناعية ريفية

(أ) الهدف

٩٥٩ ـ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان الأعضاء في تخطيط وتنفيذ برامج للمشاريع الصناعية الريفية وغير المتروبولية المتكاملة ، وخاصة عن طريق تعزيز الصناعات الزراعية والصناعات المرتبطة بها مع التركيز خاصة على تنمية الصناعات الصغيرة .

(ب) المشكلة المطروقة

٩٦٠ ـ تركزت التنمية الصناعية في المناطق الحضرية ، واصبح الآن من المستصوب القيام بتوزيع

Digitized by UNOG Library

الأنشطة الصناعية على المناطق الريفية الكثيفة السكان ، وبالتالي ، تصحيح الاختلال في التوازن بين الهياكل وتحسين الظروف المعيشية لأغلبية كبيرة من السكان .

(ج) السند التشريعي

٩٦١ ـ اكدت الدول الأعضاء ، في الدورة الحادية والثلاثين (١٩٧٥) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ، الحاجة الى تعزيز التعاون في ميدان الصناعات الزراعية (E/CN.11/1222 ، الفقرة ١٢٩) . ونادت اللجنة في قرارها ١٥٤ (د ـ ٣١) بايلاء عناية خاصة لعامة الناس وتحسين نوعية حياتهم وظروفهم المعيشية عن طريق النمو مع تحقيق العدالة الاجتماعية .

(د) الاستراتيجية والناتج

٩٦٢ ـ من المنتظر ان تكتمل في ١٩٧٨ الدراسات القطرية والبحثات الاستقصائية التي تستهدف تحديد واختيار بعض الصناعات الزراعية والصناعات المرتبطة بها الصغيرة الحجم في القطاع الريفي . وسيتم ايضا اعداد مخططات أولية شاملة لبعض الصناعات الزراعية والصغيرة المختارة . وسيعقب هذا البحث عقد اجتماعات لأفرقة الخبراء تقوم بتقييم المعايير ، وتعد المبادئ التوجيهية للتنمية . وبعد ذلك من المنتظر ان تجرى مشاورات حكومية دولية لتخطيط استراتيجيات واختيار مشاريع نموذجية من اجل تنفيذها . وسيستمر تقديم المساعدة التقنية ، وخاصة عن طريق الخدمات الاستشارية والبرامج التدريبية . كما سيتم التركيز على نشر وتبادل المعلومات والخبرات فيما بين البلدان الأعضاء .

(هـ) الأثر المتوقع

٩٦٣ ـ من المتوقع ان يؤدى هذا البرنامج الى مساعدة الحكومات في تصميم سياسات عامة من شأنها ان تشجع على نمو المؤسسات الصناعية في المناطق الريفية وتسفر في النهاية عن خفض التباين في الدخل ومستويات الفقر بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية .

البرنامج الفرعي ٤ : التعاون الصناعي

(أ) الهدف

٩٦٤ ـ الهدف الرئيسي هو تعزيز التعاون دون الاقليمي والاقليمي والأقاليمي من اجل التصنيع ، وخاصة عن طريق التخصص في الصناعات التحويلية وتوسيع الأسواق وتبادل الخبرة والمعلومات .

(ب) المشكلة المطروقة

٩٦٥ ـ تعاني المنطقة من عدم وجود مرافق كافية للمقومات الهيكلية اللازمة لتعزيز ترتيبات تعاونية من اجل التنمية الصناعية . وهناك نقص في التنسيق بين البلدان الأعضاء بشأن جوانب مختلفة للتصنيع تؤدى الى أحجام غير اقتصادية للانتاج والى التبديد .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

٩٦٦ ـ قامت البلدان الأعضاء ، في الدورة الحادية والثلاثين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى (١٩٧٥) بحثّ الأمانة العامة على ان تؤكد على تنفيذ نتائج مؤتمر ليما ، وخاصة عن طريق التعاون (E/CN.11/1222 ، الفقرة ١٣٦) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٩٦٧ ـ سيتم تشجيع البرامج الصناعية المشتركة عن طريق الدراسات والاستقصاءات والبحوث . وستعقد اجتماعات لأفرقة الخبراء من اجل وضع اجهزة جديدة للتعاون الاقليمي . كما ستوجه الدعوة لعقد اجتماعات لكبار المخططين في ميدان الصناعة لوضع اجراءات التنفيذ واعداد اتفاقات للتعاون فيما بين البلدان . وستقدم المساعدة التقنية متى طلبت من اجل وضع ترتيبات دون الاقليمية للتعاون الصناعي .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث عشـــر

المراقبة الدوليـــة للمخـــدرات

٩٦٨ — يوجد في اطار منظومة الامم المتحدة جهازان دوليان مسؤولان اساسا عن المراقبة الدولية للمخدرات : لجنة المخدرات ، التي انشأها المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الاولى في ١٩٤٦ بوصفها لجنة من لجانه الوظيفية ، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وهي هيئة تعاهدية انشئت بمقتضى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات المعقودة عام ١٩٦١ (١) . وقد خصص لكل من هذين الجهازين وظائف متميزة بموجب معاهدات دولية . وتتألف اللجنة ، بوصفها هيئة من هيئات تقرير السياسة العامة ، من ممثلي الحكومات . وتتألف الهيئة من شخصيات مستقلة ، ولها وظائف ادارية وشبه قانونية .

التنظـــيم

ألف — هيئات تقرير السياسة العامـة

(أ) لجنة المخدرات

٩٦٩ — ان الهيئة الاساسية لتقرير السياسة العامة فيما يتصل بالمراقبة الدولية للمخدرات هي لجنة المخدرات التي انشأها المجلس الاقتصادى والاجتماعي بقراره ٩ (د — ١) . كما يقوم السند التشريعي لانشطة لجنة المخدرات على اساس عدد كبير من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقيات اعوام ١٩١٢ و ١٩٢٥ و ١٩٣١ و ١٩٣٦ ، وعلى الاخص الاتفاقية الوحيدة للمخدرات ، المعقودة عام ١٩٦١ ، وكذلك البروتوكولات الدولية المعقودة في ١٩٤٦ و ١٩٤٨ و ١٩٥٣ واتفاقية عام ١٩٧١ الخاصة بالمؤثرات العقلية وبروتوكول ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات . وتنيط جميع هذه الاتفاقيات والبروتوكولات مسؤوليات تعاهدية محددة بهذه الهيئة . وترفع لجنة المخدرات تقارير منتظمة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي الذى يرفع بدوره تقارير الى الجمعية العامة ؛ كما توكل المعاهدات الدولية وظائف محددة لهاتين الهيئتين العليين .

(ب) الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

٩٧٠ — انشئت الهيئة بمقتضى اتفاقية ١٩٦١ لاداء الوظائف التي خصصتها المعاهدة لهـا بالتحديد وكذلك وظائف المجلس المركزى الدائم الذى انشئ بمقتضى اتفاقية ١٩٢٥ وهيئة الاشراف على المخدرات التي انشئت بمقتضى اتفاقية ١٩٣١ وقد وسّع بروتوكول ١٩٧٢ واتفاقية ١٩٧١ الى حد هام وظائف الهيئة . وتتألف الهيئة من ١٣ عضوا ينتخبهم المجلس الاقتصادى والاجتماعـي

---

(١) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٥٢٠ ، رقم ٧٥١٧ ، ص ١٥١ .

Digitized by UNOG Library

بصفتهم الشخصية ولا يجوز اثناء فترة عضويتهم ان يشغلوا اى مركز او يعملوا في اى نشاط قد ينتقص من نزاهتهم في ممارسة وظائفهم . وعملا باتفاقية ١٩٦١ ، سيتخذ المجلس جميع الترتيبات الضرورية لضمان الاستقلال التقني التام للهيئة في ادائها لوظائفها ، مثل مراقبة الاتجار المشروع بالمخدرات واداء مسؤولياتها القضائية ، لاسيما ضمان الالتزام لاحكام المعاهدات .

باء — الامانة

٩٧١ — تضطلع شعبة المخدرات وأمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بأعمال الامانة في ميدان المراقبة الدولية للمخدرات ، وتعمل الشعبة ايضا بمثابة امانة للجنة المخدرات .

٩٧٢ — وتنبع اعمال شعبة المخدرات من المعاهدات الدولية المذكورة اعلاه ومن القرارات والمقررات العديدة التي اتخذتها لجنة المخدرات ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، والجمعية العامة ، ومن تعليمات الامين العام ، المعهود اليه بموجب المعاهدات الدولية بعدد من المسؤوليات .

٩٧٣ — وللهيئة الدولية امانة متميزة عن شعبة المخدرات . ولئن تكن هذه الامانة جزءا لا يتجزأ من الامانة العامة للامم المتحدة وتحت الرقابة الادارية الكاملة للامين العام ، الا انها ملزمة بتنفيذ مقررات الهيئة الدولية . ويقوم الامين العام بتعيين اعضائها او انتدابهم ، ولكن تعيين رئيسها أو انتدابه يتم بالتشاور مع الهيئة الدولية ، وفقا لبروتوكول ١٩٧٢ .

٩٧٤ — وقد اقر المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، وهو يقوم بدوره كضامن لاستقلال الهيئة الدولية (الفقرة ٢ من المادة ٩ في اتفاقية ١٩٦١) ، الترتيبات الادارية التي تنص على وجود امانة مستقلة للهيئة الدولية في ١٩٦٧ ثم في عام ١٩٧٣ عقب قرار من مؤتمر المفوضين للنظر في التعديلات على اتفاقية ١٩٦١ ، وهو المؤتمر الذى اعتمد بروتوكول ١٩٧٢ وأعرب عن ارتياح الدول للترتيبات الراهنة . وطلبت الجمعية العامة في سنة ١٩٧٥ الى المجلس ان يبحث النواحي البرنامجية في الامانة الحالية للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وشعبة المخدرات بغية التعرف على ما قد يكون موجودا من ازدواج او تداخل في الانشطة ، وأن ينظر ، في هذا السياق ، في امكانية تنظيم الامانتين او توحيدهما بما يحقق الاقتصاد والادارة والتنظيم النشطين . وبناء على طلب المجلس عمدت لجنة المخدرات في شباط/فبراير ١٩٧٦ ، في قرار قدمته ٢٨ حكومة ، واعتمد دون اعتراض ، الى التوصية بوجوب بقاء الترتيبات الراهنة سارية المفعول ، واعلنت انها ستواصل مراقبة امكانية تنظيم ادارة الامانتين ، مراعية ضرورة الاقتصاد وتحقيق ادارة كفؤ ونشطة . واكدت كذلك الفارق بين وظائف اللجنة والهيئة ، الامر الذى لا يؤدى الى اى ازدواج في وظائف كل من الامانتين .

٩٧٥ — وتتعاون شعبة المخدرات في البرامج التي تنفذها في ذلك الميدان المنظمات الدولية الاخرى ، التي تشمل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، برعاية عدة هيئات من بينها لجنة استشارية خاصة مشتركة بين الوكالات انشأتها لجنة التنسيق الادارية ، وتحاول التنسيق بين هذه البرامج .

٩٧٦ — وتتعاون امانة الهيئة الدولية مع منظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية

Digitized by UNOG Library

(الانتربول) ومجلس التعاون الجمركي ومع مختلف المنظمات الاقليمية في ميدان المراقبة الدولية للمخدرات . كما تشترك ايضا كمراقب في اجتماعات اللجنة الاستشارية المشتركة بين الوكالات لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ، التابعة للجنة التنسيق الادارية .

البرنامج ١ : شعبة المخدرات

البرنامج الفرعي ١ : تنفيذ المعاهدات وتوفير خدمات الامانة للجنة

(أ) الهدف

٩٧٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى كفالة التنفيذ الفعال لمتطلبات المعاهدات الدولية ، وتوفير الخدمات للجنة المخدرات وتنفيذ القرارات التي تعتمدها هيئات الامم المتحدة المختصة بشأن مراقبة المخدرات .

(ب) المشكلة المطروقة

٩٧٨ — يتناول هذا البرنامج الفرعي كافة المشاكل المتعلقة بتنفيذ المعاهدات التي تهدف الى قصر استعمال المواد الخاصة للمراقبة الدولية ، بصورة حصرية ، على الاغراض الطبية والعلمية . وتشمل هذه المشاكل تلك المتصلة بالطلب على المخدرات والاتجار غير المشروع فيها والمعلومات والشؤون القانونية المتصلة بها .

(ج) السند التشريعي

٩٧٩ — انظر الفقرة ٩٦٩ اعلاه لمعرفة السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٩٨٠ — تشمل الانشطة ، على اساس دائم ، ما يلي :

' ١ ' معالجة الاجراءات المتعلقة بالتغييرات في نطاق المخدرات الخاضعة للمراقبة الدولية ، وفحص وتحرير ونشر كافة القوانين والانظمة القومية المتعلقة بمراقبة هذه المواد ؛

' ٢ ' القيام دوريا بتزويد دورات لجنة المخدرات بوثائق شاملة فيما يتعلق باساءة استعمال العقاقير ، والاتجار غير المشروع بها ومراقبتها ، والتطورات الجديدة في هذا الميدان ؛

' ٣ ' اعداد التوصيات الواردة من الحكومات لتعديل نظام المراقبة التعاهدية ، لتنظر فيها اللجنة ؛

' ٤ ' المساعدة في تنفيذ قرارات ومقررات وتوصيات لجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في ميدان مراقبة المخدرات ؛

Digitized by UNOG Library

'٥' تقديم المشورة الى الحكومات ومساعدتها ، حسبما يقتضي الحال ، في وضع تشريع قومي وسياسات قومية لمراقبة المخدرات ، بما يتمشى مع المعاهدات ؛

'٦' تقديم الخبرة والمساعدة التقنيين في ميدان الطلب على المخدرات ومكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات ؛

'٧' اصدار تقارير تتعلق بالاتجار غير المشروع في المخدرات على اساس تقارير الضبطات الفردية ، وغير ذلك من الوثائق المتصلة بالاتجار غير المشروع ؛

'٨' تحرير ونشر " نشرة المخدرات ربع السنوية التي تصدر عن الامم المتحدة "، والرسالة الاعلامية الشهرية ، وهي ذات طابع اكثر عمومية ، وكتيبات تتصل بأنشطة محددة وكذلك نشر مواد الاعلام الاخرى بما في ذلك الافلام ؛ وسيتم اصدار هذه المواد الاخيرة بالتعاون الوثيق مع صندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير .

٩٨١ — ومن الامور ذات الاهمية الخاصة لفترة الخطة المتوسطة الاجل ، النفاذ الوشيك لاتفاقية المؤثرات العقلية المعقودة عام ١٩٧١ التي ستعطي مسؤوليات جديدة للجنة المخدرات وتفويضا اضافيا للامين العام ولشعبة المخدرات ، عن طريقه . ولذلك سيزداد حجم العمل ونطاق الانشطة زيادة كبيرة خلال فترة الخطة المتوسطة الاجل التالية ، ولاسيما ان عددا متزايدا من الحكومات يطلب مساعدة قانونية وتقنية .

(هـ) الاثر المتوقع

٩٨٢ — من المتوقع ان تؤدى الانشطة الوارد بيانها اعلاه الى مزيد من المراقبة الدولية الفعالة للعقاقير المشروعة وغير المشروعة .

٩٨٣ — ومما يلاحظ في هذا الصدد ان عدد الاطراف في الاتفاقيات الدولية يتزايد باستمرار ، ومثال ذلك انه يوجد ، بتاريخ آذار/مارس ١٩٧٦ ، ١٠٦ دول اطراف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات المعقودة عام ١٩٦١ و ٤٢ دولة طرفا في بروتوكول ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية ، وهو البروتوكول الذى سرى مفعوله في ٨ آب/اغسطس ١٩٧٥ . وان العدد المتزايد للدول التي اصبحت اطرافا في المعاهدات الاخيرة المتعلقة بالمخدرات دليل غير مباشر على نجاح الانشطة . ويتوقع ، كما وقع في الماضي ، ان يكون لانشطة البحث والتدريب التي يبذلها مختبر الامم المتحدة للمخدرات وقع كبير فيما يتصل بمكافحة الاتجار غير المشروع وزيادة المعرفة العلمية عن العقاقير المساء استعمالها ، وتأمين كميات كافية من الكوديين اللازم للاغراض الطبية .

البرنامج الفرعي ٢ : البحث العلمي الذى يقوم به مختبر الامم المتحدة للمخدرات

(أ) الهدف

٩٨٤ — الاهداف الرئيسية لهذا البرنامج الفرعي هي القيام بالبحث العلمي عن المخدرات والمؤثرات العقلية وتنسيقه ، وتوفير المعلومات العلمية والتقنية لهيئات الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

٩٨٥ — يتجاوب مختبر الامم المتحدة للمخدرات مع الحاجة الى اجراء وتنسيق البحث العلمي عن الموضوعات المتصلة بالمخدرات ، ومع التعاون الدولي في البحث العلمي ، والحاجة الى مرفق تدريبي يشتمل على مكتبة كافية يمكن ارسال الطلبة من البلدان النامية اليه . وسيؤدي توسع المراقبة الدولية في ميدان المؤثرات العقلية ، وفقا لاتفاقية ١٩٧١ ، الى مزيد من البحث وزيادة الحاجة الى التعاون العلمي في هذا الميدان .

(ج) السند التشريعي

٩٨٦ — انشئ مختبر الامم المتحدة للمخدرات بقرارات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة . وقد قامت لجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتوسيع اعماله بصورة مستمرة .

(د) الاستراتيجية والناتج

٩٨٧ — تشتمل انشطة المختبر على البحث العلمي في الخشخاش المنوم (Papaver somniferum) والخشخاش القنبي (Papaver bracteatum) والحشيش والقات والاجراءات المناسبة للتعرف لغرض الاختبار الكامل للمواد المضبوطة المشتبه في احتوائها على عقاقير يساء استعمالها (ويجرى هذا البحث اما من قبل المختبر نفسه او بالتشاور مع العلماء في جميع انحاء العالم ، وتكون للمختبر عندئذ صفة تنسيقية) ؛ وتدريب الحائزين على منح تخصصية من ادارة المساعدة التقنية على وسائل تحليل الحشيش والافيون ، والتعرف على المخدرات والمؤثرات العقلية ، وتصنيف النشرات العلمية وتنظيم المختبرات وادارتها ؛ واستحداث المختبرات القومية في المناطق الاشد تأثرا بالاتجار غير المشروع، وتدريب العاملين والقيام بالبحث في المشاكل التي تعني المنطقة ؛ وتنظيم جمع المنشورات العلمية، ويشمل ذلك ايضا اعداد وتحرير اوراق في مجموعة الامانة العامة المخصصة على وجه التحديد للبحث العلمي ؛ وتوفير الخدمات الاستشارية ذات الطابع العلمي والتقني لهيئات الامم المتحدة والسلطات القومية والعلماء المتعاونين وغيرهم .

البرنامج الفرعي ٣ : العمليات

(أ) الهدف

٩٨٨ — يهدف البرنامج الفرعي الى امداد الحكومات بالوسائل التقنية للسيطرة على اساءة استعمال العقاقير سيطرة تزداد فعاليتها باطراد .

(ب) المشكلة المطروقة

٩٨٩ — مازال الانتاج غير المشروع وغير المراقب للعقاقير وصناعتها في السر مشكلة غاية في الخطورة ويجب على الحكومات المعنية ان توجه جهودها اليها ، الامر الذي سيتطلب في كثير من الاحيان

Digitized by UNOG Library

استحداث محاصيل بديلة او انشطة انتاجية اخرى ، وانشاء اسواق جديدة وتعديل الممارسات التقليدية . ويثير الاتجار غير المشروع مشاكل كبرى ، اذ ان براعة المهربين امر معروف تماما . وتشمل المشاكل الاخرى عدم توفر التشريع الفعال والقدرة الفعالة على تنفيذ القوانين على المستوى القومي ، وعدم وجود قدر كاف من التنسيق في الجهود القومية لمراقبة العقاقير .

(ج) السند التشريعي

٩٩٠ — يتم تمويل عمليات شعبة المخدرات من صندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ، وهو صندوق استئماني يعتمد بصورة حصرية على التبرعات التي تجيء كلها تقريبا من الحكومات حتى الوقت الحاضر . وقد تم انشاء الصندوق بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧١٩ (د — ٢٥) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ .

(د) الاستراتيجية والناتج

٩٩١ — المدير التنفيذي للصندوق مسؤول عن تطوير برنامج الانشطة التي سيجرى القيام بها برعاية الصندوق ؛ وعن توزيع المسؤولية في متابعة تنفيذ المشاريع وتقييم النتائج المحرزة ؛ وجمع الاموال المطلوبة للاضطلاع ببرامج الصندوق . وتقوم شعبة المخدرات ، التي تعمل بمثابة المصدر الرئيسي للمشورة الفنية والتقنية في موضوعات المخدرات بتقديم المشورة الى المدير التنفيذي للصندوق فيما يتعلق بالوكالة المنفذة او الوكالات المنفذة الافضل تجهيزا لتنفيذ المشروع اذا تمت الموافقة عليه .

٩٩٢ — شعبة المخدرات معينة في الوقت الحاضر من قبل صندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير وكالة منفذة لما يقرب من ٣٥ مشروعا . وتشمل العمليات التي تجرى في ظل هذه المشاريع السلسلة الكاملة من الانشطة ضد اساءة استعمال العقاقير ؛ وتعزيز اصدار تشريعات وانظمة قومية افعل اثرا ، وتطبيق القوانين (ويشمل ذلك ايضا التدريب المحدد في هذا الميدان الذي تقدمه وحدة التدريب المركزية التابعة للشعبة) والبحث العلمي ؛ وانقاص العرض غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية ؛ وتخفيض الطلب غير المشروع على العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية ؛ وقمع الاتجار غير المشروع بهذه المواد .

٩٩٣ — وقد اوردنا هنا عددا قليلا من الامثلة فقط حيث انه يتم رفع تقارير الى لجنة المخدرات بصورة منتظمة عن المجموعة الكاملة من البرامج والمشاريع التي يتم القيام بها وتخطيطها في ظل هذه العمليات . وتضطلع الشعبة حاليا بتنفيذ عدد من المشاريع ، مثل الدورات التدريبية للقائمين على تنفيذ القوانين ، والمدربين والصيادلة ، وستواصل تنفيذها . وقد احرز البرنامج الرائد المتعدد الاختصاصات في تايلند تقدما ملموسا في استحداث محاصيل بديلة وموارد اخرى من الدخل ، وهو الامر الذي ادى الى انخفاض ملحوظ في زراعة خشخاش الافيون في القرى التي يطبق فيها هذا المشروع الرائد . ويجرى حاليا تقديم مساعدة الى افغانستان لتعزيز مراقبة المخدرات وتنفيذ القوانين في حين تحصل حكومة تركيا على مساعدة لتعزز بقدر اكبر انظمة المراقبة التي اقامتها . ويجرى اعداد برامج قطرية في لاوس والتفاوض بشأن هذه البرامج في بورما وباكستان وبيرو وبوليفيا . وفي كثير من البرامج تتعاون الشعبة تعاونا وثيقا مع منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات المتخصصة المعنية .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الاثر المتوقع

٩٩٤ — من المتوقع ان يؤدى ازدياد عدد البرامج القطرية في البلدان المنتجة الرئيسية الى التقليل من عرض المخدرات غير المشروعة في تلك البلدان وفي الخارج . وينبغي ان يلتمس في ادارة السياسة العامة والاعمال الجمركية الاثر المضاعف الناجم عن مضاعفة التشديد على اعداد المدربين في مجال تنفيذ القوانين . ويتوقع ان يفضي البحث في مسألة الطلب على العقاقير غير المشروعة الى استحداث المزيد من المشاريع ذات الطابع الملموس في هذا الميدان .

البرنامج ٢ : امانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

البرنامج الفرعي ١ : الابقاء على النظام الدولي لمراقبة العقاقير وتطويره

(أ) الهدف

٩٩٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى علاج الحالات التي يصبح فيها او يحتمل ان يصبح فيها طرف او بلد او اقليم مركزا هاما للنشاط غير المشروع في العقاقير ، وضمان عدم تعرض اهداف الاتفاقيات لخطر جسيم بسبب تقصير ان بلد او اقليم عن تنفيذ احكام المعاهدات .

(ب) المشكلة المطروقة

٩٩٦ — اصبح عدد من البلدان او الاقاليم مراكز للانشطة غير المشروعة في العقاقير ، او يتهددها هذا الخطر . ولكي يكون النظام الدولي لمراقبة المخدرات الذى انشئ بمقتضى معاهدات المخدرات نظاما فعالا ، فانه يتطلب تطبيق هذه المعاهدات تطبيقا عالميا . ولم يتم تحقيق هذا الطابع العالمي بعد بسبب ما يلي : '١' لم يصبح كل البلدان بعد اطرافا في المعاهدات ؛ '٢' تقوم بعض الدول الاطراف بتطبيق جزئي فقط لاحكام المعاهدات ، ويرجع ذلك في حالات كثيرة الى عدم توفر المستوى اللازم من التطور الاجتماعي الاقتصادى .

(ج) السند التشريعي

٩٩٧ — السند التشريعي للبرنامج الفرعي هو المادتان ٢٤ و ٢٦ من اتفاقية ١٩٢٥ ، والمواد ١١ و ١٢ و ١٣ من بروتوكول ١٩٥٣ ، والمادة ١٤ من اتفاقية ١٩٥١ كما عدلتها المادة ٦ من بروتوكول ١٩٧٢ ، والمادتان ٧ و ١٦ من بروتوكول ١٩٧٢ .

(د) الاستراتيجية والناتج

٩٩٨ — تقوم الاستراتيجية على جمع وتحليل المعلومات لتحديد ما اذا كانت بعض الحالات المحددة تواجه المجتمع الدولي بأخطار ؛ وطلب التفسيرات والدخول في مشاورات مع الحكومات ؛ والتوصية بالتدابير العلاجية ؛ وتقديم المشورة بشأن المراكز الاقليمية لمكافحة الانشطة غير المشروعة في العقاقير ؛ والتوصية بتقديم المساعدة الى الحكومات حسبما يقتضي الحال ؛ والتوصية بحظر الاستيراد من البلدان المعتصمة عن الوفاء بالتزاماتها او التصدير اليها ؛ واعداد التقارير لتقديمها الى الاطراف والى المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الاثر المتوقع

٩٩٩ — المشكلة المطروقة ذات طابع مستمر . ولكن من المتوقع ان يحدث تحسن في المراقبة القومية للمخدرات عن طريق قيام الحكومات بتخصيص قدر اكبر من الاولويات والموارد لتنفيذ احكام المعاهدات ؛ وان يتاح قدر اكبر من المساعدة الدولية لتلك البلدان التي لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها التعاهدية او التي يوجد فيها مراكز للانشطة غير المشروعة في المخدرات ، مما يؤدى الى الاقلال من هذه الانشطة . كما ان من المتوقع الحصول على تعاون اوثق من تلك الحكومات التي ليست اطرافا في المعاهدات والتي تتعاون تعاونا جزئيا فقط في المراقبة الدولية للمخدرات ، او لا تتعاون على الاطلاق .

البرنامج الفرعي ٢ : الانتاج والاستعمال المشروعان

(أ) الهدف

١٠٠٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحديد زراعة العقاقير المخدرة وانتاجها وصناعتها والتجارة الدولية فيها واستعمالها بالقدر الكافي المطلوب للاغراض الطبية والعلمية ، وضمان توفرها لهذه الاغراض .

(ب) المشكلة المطروقة

١٠٠١ — ان العقاقير ، وان كان لا يمكن الاستغناء عنها للاغراض الطبية في جميع انحاء العالم ، تخلق مشاكل خطيرة عند اساءة استعمالها . ولذلك يتم رصد الانتاج المشروع من العقاقير والتجارة فيها واستعمالها على المستويين القومي والدولي لمنع تحولها الى طرق غير مشروعة .

(ج) السند التشريعي

١٠٠٢ — تشكل مواد مختلفة من اتفاقيات اعوام ١٩٢٥ و ١٩٣١ و ١٩٦١ من بروتوكولات اعوام ١٩٤٨ و ١٩٥٣ و ١٩٧٢ الاساس التشريعي لهذا البرنامج .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٠٠٣ — تشمل الاستراتيجية والناتج ما يلي :

' ١ ' التحقق من المتطلبات من العقاقير المخدرة لكل بلد واقليم عن طريق فحص تقديرات الاحتياجات المتوقعة التي تقدمها الحكومات سنويا والتأكد منها او تحديد هذه المتطلبات في حالة عدم وجود هذه التقديرات ؛ وتحديد الكميات القصوى من العقاقير المخدرة التي يجوز لكل بلد او اقليم ان ينتجها او يصنعها أو يستوردها او يستهلكها او يحولها او يصدرها او يخزنها ؛

' ٢ ' مراقبة التجارة الدولية في العقاقير المخدرة عن طريق فحص وتحليل تقارير التجارة ربع السنوية التي تقدمها الحكومات ؛

Digitized by UNOG Library

'٣' استرعاء انتباه الحكومات الى التضارب بين الواردات والصادرات المعلنة ومطالبتها بأن تحقق في اى تسرب محتمل في التجارة غير المشروعة ؛

'٤' التأكد من وجود بيان صحيح عن كميات العقاقير المتاحة على نحو مشروع في كل بلد او اقليم عن طريق دراسة التقارير السنوية عن كميات العقاقير التي يقوم كل بلد او اقليم بانتاجها وصناعتها واستيرادها واستهلاكها وتحويلها وتصديرها وتخزينها في كل سنة تقويمية ؛

'٥' عقد دورات تدريبية للمديرين القوميين لمراقبة المخدرات ؛

'٦' منشورات سنوية عن " تقدير المتطلبات العالمية من العقاقير المخدرة والانتاج من الافيون " ، و " الاحصاءات عن العقاقير المخدرة والمستويات القصوى من مخزونات الافيون " و " بيان مقارن بتقديرات المخدرات واحصاءاتها " .

(هـ) الاثر المتوقع

١٠٠٤ — من المتوقع اثناء الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ مضاعفة الرقابة على الانتاج المشروع من العقاقير المخدرة وصناعتها والتجارة فيها وتوزيعها حتى يمكن تقليل الكميات التي تتسرب الى مجال الاتجار غير المشروع والتي انخفضت نسبيا الى قدر ضئيل .

البرنامج الفرعي ٣ : المؤثرات العقلية

(أ) الهدف

١٠٠٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحقيق تنفيذ تدريجي لنظام دولي لمراقبة المؤثرات العقلية وفقا لما نصت عليه معاهدة ١٩٧١ .

(ب) المشكلة المطروقة

١٠٠٦ — يؤدي الاثر المتجمع عن استحداث ادوية جديدة وعدم وجود وسائل كافية للمراقبة ، الى اتاحة كميات كبيرة مما يسمى بالمؤثرات العقلية ، وهي العقاقير المسببة للهلوسة والامفيتامين والباربيتيورات الخطرة والمهدئات ، بحيث يساء استعمالها .

(ج) السند التشريعي

١٠٠٧ — دعا مؤتمر فيينا المعني بالمؤثرات العقلية في قراره الاول الدولي الى ان تطبق ، بقدر ما تستطيع ، وبصورة مؤقتة ، تدابير المراقبة التي تنص عليها الاتفاقية الخاصة بالمؤثرات العقلية حتى يتم سريان مفعولها بالنسبة لكل دولة ثم اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ١٥٧٦ (د — ٥٠) وفيه يطلب من الدول الاعضاء في الامم المتحدة القيام بهذا التطبيق المؤقت . ومن المتوقع ان توضع اتفاقية ١٩٧١ موضع النفاذ في ١٩٧٦ او اوائل ١٩٧٧ على الاكثر . ولذلك من المتوقع بالنسبة للفترة التي تغطيها هذه الخطة المتوسطة الاجل ان تقوم جميع البلدان التي انضمت الى هذه الاتفاقية او صدقت عليها بتطبيقها .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

١٠٠٨ — ان التطبيق المؤقت لاتفاقية ١٩٧١ قد اتاح بالفعل للهيئة قدرا ما من المعلومات في ميدان المؤثرات العقلية . وتتوقع الهيئة الدولية في السنوات التي تشملها الخطة المتوسطة الاجل ان تطور نظام وضع التقارير الاحصائية عن المؤثرات العقلية ، وان تطبق بالتدريج مراقبة التجارة المشروعة في هذه المؤثرات . وستقوم الهيئة الدولية في فترة لاحقة ، وعن طريق التطبيق التدريجي لاتفاقية ١٩٧١ ، بممارسة وظائفها شبه القانونية بموجب المادة ١٩ من الاتفاقية لضمان عدم تعرض اهداف المعاهدة للخطر . كما ستنشر تقريرا سنويا عن المؤثرات العقلية .

(هـ) الاثر المتوقع

١٠٠٩ — تحسين او اقامة رقابة قومية على هذه المؤثرات . وسيتم تطبيق النظام الدولي لمراقبة هذه المؤثرات بالتدريج لوقف التسارع الحاضر في اساءة استعمالها .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع عشـــر

الحماية والمساعدة الدوليتان للاجئـــين

التنظـــيم

ألف — أجهـزة تقرير السـياسة العامـــة

١٠١٠ — يرفع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين سنويا تقريرا الى الجمعية العامـــة، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويتلقى التوجيهات الأساسية للسياسة العامة من الجمعية العامة. وقد أنشئت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي عملا بقرار الجمعية العامـــة ١١٦٦ (د — ١٢)، المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧. وتتألف هذه اللجنة من ٣١ عضـــوا، يجتمعون مرة واحدة كل سنة. ويجوز عقد دورات خاصة اذا ما تطلب الأمر ذلك. وتنظر اللجنـــة التنفيذية في برنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وفي ميزانيته، وتعتمـد البرنامـج السنوي الذي يمول من مبالغ خارجة عن الميزانية.

باء — الأمانة

١٠١١ — تتألف أمانة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي يشرف عليها المفوض السامي، من وحدات موضوعية تتولى التنسيق العام الشامل للحماية والمساعدة، والبرامج الميدانية العاديـة والمهام الانسانية الخاصة، ومن شعبتي دعـم تتناولان مسائل التنظيم والادارة، وكذلك الشـــؤون الخارجية وجمع الأموال والأعلام. ويوجد في الميدان ٣٨ مكتبا و ١٠ مراسلين.

جيم — التنسـيق

١٠١٢ — تتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أمور الحماية الدولية للاجئين والمســـاعدة المادية لهم (١). وبالنظر الى المدى الواسع للمسائل المتصلة بأنشطتها، فانها كثيرا ما تتشـاور مع الادارات المختلفة في الأمانة العامة، وكذلك مع الوكالات الأخرى.

١٠١٣ — أما فيما يتعلق بالمساعدة المادية، فان المفوضية تتعاون تعاونا وثيقا مع برنامج الأمـم المتحدة للتنمية، وغيره من وكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربيـة والعلم والثقافة، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، ومنظمة الأمم

---

(١) فيما عدا الأنشطة التي تقع ضمن اختصاص وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

Digitized by UNOG Library

المتحدة للأغذية والزراعة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، والمصرف الدولي للانشاء والتعمير ، وعلى الأخص في اعداد المشاريع . وتعتمد المفوضية بشكل أكبر على الأعضاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة عندما تدعى للاشتراك في عمل عالمي تقوم به منظومة الأمم المتحدة بصدد مسألة انسانية خاصة أو يطلب اليها تنسيق عمل كهذا .

دال — الظروف الخاصة المتعلقة بالميزانية

١٠١٤ — ان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي هيئة لحل المشاكل أساسا . وليس هناك من سبيل للتنبؤ بدقة بما ستتناوله من مسائل بعد ثلاث أو خمس سنوات . ولذا ، قررت الجمعية العامة في عام ١٩٧٣ أن تظل الميزانية العادية للمفوضية ثابتة (بالقيمة الحقيقية) للفترة ١٩٧٤— ١٩٧٧ ، على أن تواجه التقلبات في دعم البرنامج وفي التكاليف الادارية الناتجة عن تغير الظروف، في كل سنة ، من التبرعات . ومن المتصور أنه ما لم تحدث تطورات جديدة قبل اعداد الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، فقد يظل هذا الترتيب قائما أثناء الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ .

البرنامج ١ : الحماية الدولية

البرنامج الفرعي ١ : الصكوك الدولية

(أ) الهدف

١٠١٥ — الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي هو تشجيع الانضمام الى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين أو احدهما ، وكذلك الى الصكوك الدولية الأخرى في هذا الشأن ، من جانب أكبر عدد ممكن من الدول .

(ب) المشكلة المطروقة

١٠١٦ — بينما انضم ، حتى الآن ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين أو الى بروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين أو الى كليهما ، فان النصف الآخر لم ينضم بعد الى هذين الصكين ، أو غيرهما من الصكوك الدولية ذات الفائدة للاجئين .

(ج) السند التشريعي

١٠١٧ — يوجد السند الرئيسي في المادة ٨ (أ) من النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٠١٨ — تشتمل الاستراتيجية على ما يلي :

Digitized by UNOG Library

(١) يسعى مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عن طريق المشاورات المستمرة مع الحكومات في المقر وفي العواصم، الى التشجيع على الانضمام الى الصكوك الدولية، مؤكدا على الفوائد التي تعود على كل من اللاجئين والحكومات أنفسها ؛

(٢) رفع تقارير، على أساس منتظم عما يحرز من تقدم .

البرنامج الفرعي ٢ : حقوق الانسان المملوكة للاجئين

(أ) الهدف

١٠١٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحقيق المراعاة، على نطاق يتسع باستمرار، لحقوق الانسان المملوكة للاجئين، وتمكينهم من التغلب على المعوقات القانونية والاقتصادية والاجتماعية الكامنة في مركزهم كلاجئين .

(ب) المشكلة المطروقة

١٠٢٠ — لا تزال حقوق الانسان المملوكة للاجئين، بالرغم من التقدم المضطرد في هذا الصدد، بعيدة عن أن تحظى بالاعتراف والمراعاة على نطاق عالمي . وهناك حاجة مستمرة الى الحماية الدولية للاجئين، تحت رعاية الأمم المتحدة . وبالرغم من أن المساعدة المادية قد لا تكون مطلوبة الا أثناء فترة قصيرة نسبيا لأغلبية مجموعات اللاجئين، فان المشاكل القانونية الكامنة في مركز أي منهم كلاجئ قد تصاحبه طيلة حياته . وكثيرا ما لا تكون التشريعات القومية واللوائح الادارية، في بلدان هي أطراف في الصكوك الدولية، متسقة مع أحكام هذه الصكوك . أما في البلدان التي يكون التشريع القومي فيها مرضيا، فان هذا التشريع لا يكون دائما مفهوما ومطبقا عمليا، وغالبا ما يتعرض اللاجئون لتدابير تمييزية أو تعسفية . وتدعو الحاجة الى زيادة تعزيز التشريع الدولي الذي يوفر الحماية للاجئين، مع الاهتمام خاصة بمبدئي اللجوء وعدم الرد .

(ج) السند التشريعي

١٠٢١ — يوجد السند الأساسي في قراري الجمعية العامة ٤٢٨ (د — ٥)، المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠، و ٣٢٧٢ (د — ٢٩)، المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٠٢٢ — ستتضمن الاستراتيجية ما يلي :

'١' تعزيز وتدعيم القانون والممارسة فيما يتعلق باللجوء الاقليمي ؛

'٢' اتخاذ الدول، الى الحد الذي يكون التشريع الحالي فيه قاصرا، تشريعات وأنظمة قومية تتفق مع روح الصكوك السابقة، ووضع هذه التدابير موضع التنفيذ

Digitized by UNOG Library

الفعلي ؛ واتخاذ أقصى عدد ممكن من الدول لاجراءات مناسبة لتحديد مركز اللاجئين ؛ واتخاذ تدابير تشريعية وادارية لتسهيل اكتساب اللاجئين لجنسية البلد المضيف ؛

'٣' اصدار وثائق سفر وهوية للاجئين واعتراف جميع الدول بهذه الوثائق ؛

'٤' اتخاذ التدابير الضرورية ، كلما لزم ذلك لتأمين حماية اللاجئين حماية فعالة ؛

'٥' وضع صكوك دولية في هذا الشأن ، والعمل المباشر مع الحكومات لتشجيع الانضمام اليها ؛

'٦' الاشراف على تطبيق الاتفاقيات الدولية المتصلة بالموضوع (عن طريق تقديم المشورة القانونية والاحتجاج لدى السلطات في كل حالة على حدة ، وما الى ذلك) ؛

'٧' تنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية ومشاورات ، فيما يتصل بالحماية الدولية ، تهدف الى وضع تعريف للمبادئ أو تدريب الموظفين القوميين ؛ أو الاشتراك في هذه الأنشطة ؛

'٨' اجراء الابحاث في جميع النواحي القانونية لمشاكل اللاجئين .

البرنامج ٢ : المساعدة المادية

البرنامج الفرعي ١ : ترتيبات الاعالة الذاتية

(أ) الهدف

١٠٢٣ — توفير الأحوال المادية التي يمكن للاجئين سواء أكانوا في مجموعات أو فرادى ، أن يصبحوا في ظلها قادرين على اعالة أنفسهم .

(ب) المشكلة المطروقة

١٠٢٤ — بالرغم من أن المسؤولية الرئيسية للرفاهية المادية للاجئين تقع على عاتق البلد المضيف ، فان الأمر كثيرا ما يتطلب مساعدة من المجتمع الدولي ، ولا سيما في البلدان النامية . والمشاكل الرئيسية في هذا المجال هي :

'١' اللاجئون الذين يتركون بلدهم الأصلي كمجموعة ، طالبين اللجوء في بلدان مجاورة ، مما يفرض عليها عبئا ليس في وسعها مواجهته دون مساعدة خارجية . وتتضمن المعونة ، بالاضافة الى الاغاثة الفورية ، مشاريع ترمي الى مساعدة اللاجئين على أن يصبحوا قادرين على اعالة أنفسهم في البلد المضيف . وعادة ما تمتد هذه التدابير الى فترات تستمر لعدة أعوام . ويتبين من التجربة انه بينما يجرى حل المشاكل الحالية ، تأخذ مشاكل جديدة للاجئين في الظهور ، وتتطلب بدورها تدابير مماثلة ؛

Digitized by UNOG Library

'٢' عندما لا يتمكن اللاجئون، لأسباب مختلفة، من الاستقرار في بلد اللجوء الأول، فان اعادة توطينهم في بلد آخر تتطلب جهازا وتنسيقا وموارد دولية. وهذا ينطبق على اللاجئين الفرادى كما ينطبق على الجماعات.

(ج) السند التشريعي

١٠٢٥ — السند التشريعي لهذه الأنشطة هو النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

(د) الاستراتيجية والناتج

١٠٢٦ — تتضمن الاستراتيجية ما يلي :

'١' جمع المعلومات عن الحالة الاقتصادية للاجئين ؛ واجراء المشاورات مع السلطات الحكومية بشأن طلبات المساعدة المادية الموجهة الى المفوضية ؛

'٢' اعداد برامج وميزانيات سنوية، بالاعتماد حسبما يتطلب الأمر على المساعدة التقنية من الأعضاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة، وعرضها على اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، واللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، والجمعية العامة ؛

'٣' جمع الموارد المالية اللازمة ؛

'٤' الاشراف على تنفيذ المشاريع وتقدم المستفيدين منها ؛

'٥' تقديم تقارير منتظمة، سواء من داخل الأمم المتحدة أو خارجها، عما اتخذ من تدابير في مجال المساعدة المادية، وبشأن استخدام ما جمع من تبرعات.

البرنامج الفرعي ٢ : العودة الاختيارية

(أ) الهدف

١٠٢٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تشجيع عودة اللاجئين اختياريا.

(ب) المشكلة المطروقة

١٠٢٨ — عادة ما يحتاج اللاجئون الذين يختارون العودة الاختيارية الى بلدهم الاصلي بغض المساعدة. والى جانب ذلك، ربما يحتاج الأمر في بلدهم الأصلي الى مساعدة لاعادة ادماج العائدين في هذا البلد (كما هي الحال الآن، مثلا، في البلدان التي كانت تقع سابقا تحت الادارة البرتغالية). وفي الواقع، قد يكون من الضروري اصلاح أو انشاء أحد المقومات الهيكلية الأساسية في البلد الأصلي لكي تتم العودة.

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١٠٢٩ — السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٠٣٠ — تتضمن الاستراتيجية ما يلي :

'١' تشجيع العودة الاختيارية ، عن طريق اجراء المشاورات ، واقامة اجراءات توافق عليها الأطراف المعنية مع سلطات البلدان المعنية ومع اللاجئين أنفسهم ؛

'٢' تقديم المساعدة المادية للاجئين الراغبين في العودة (تكاليف السفر، وتدابير أولية للاستقرار في بلدهم الأصلي) ؛

'٣' رفع تقارير عما يتحقق من نتائج .

البرنامج ٣ : العمليات الانسانية الخاصة

برنامج فرعي : العمليات الانسانية الخاصة

(أ) الهدف

١٠٣١ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى الاشتراك في المساعي الانسانية للأمم المتحدة التي تكون للمفوضية خبرة وتجربة فيها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٠٣٢ — يحدث من حين الى آخر، بسبب مجموعات الأشخاص المشردين التي يطلب من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدتها في أماكن مختلفة من العالم ، أن تثور مشاكل تتعلق بالمساعدة المادية لهم ، مشابهة للمشاكل المتعلقة بالمساعدة المادية للاجئين. ومن الواضح أنه من المستحيل التنبؤ بالمكان أو بالظروف التي قد تظهر فيها مثل هذه المشاكل أثناء الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ .

(ج) السند التشريعي

١٠٣٣ — يوجد السند الرئيسي في قرارى الجمعية العامة ٢٩٥٦ (د — ٢٧) و ٣٤٥٤ (د — ٣٠) ، والطلبات المخصصة المقدمة من الامين العام .

(د) الإستراتيجية والناتج

١٠٣٤ — تتضمن الاستراتيجية ما يلي :

Digitized by UNOG Library

(١) جمع المعلومات عن حالة الاشخاص المشردين واعداد خطة عمل ، بالتشاور مع السلطات المعنية ، مع اخذ المشورة التقنية المقدمة من الاعضاء الاخرين في منظومة الامم المتحدة في الاعتبار ؛

(٢) جمع الموارد المالية اللازمة ؛

(٣) الاشراف على تنفيذ خطة العمل وتقدم المستفيدين ؛

(٤) تقديم تقارير ، على اساس منتظم ، داخل الامم المتحدة وخارجها ، عما اتخذ من تدابير ، وعن استخدام التبرعات المجموعة .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس عشـــر

التجارة الدوليـــة

التنظيـــم

١٠٣٥ — لا يزال الوصف الوارد في الفقرات ٨١١ الى ٨٢٤ من الخطة المتوسطة الاجل للفـــترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ (١) صحيحا .

البرنامج ١ : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنميـــة

البرنامج الفرعي ١ : السلع الاساسية

(أ) الاهـــداف

١٠٣٦ — تشمل أهداف هذا البرنامج الفرعي ما يلي :

' ١ ' تحسين او تثبيت أسعار صادرات البلدان النامية عند مستويات مجزية وعادلـــة عن طريق القيام خاصة باعتماد برنامج متكامل للسلع الاساسية وربط أسعار المواد الخام وغيرها من المنتجات الاولية بأسعار المنتجات المصنعة بحيث تظـــــل معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية عند مستويات مناسبة ؛

' ٢ ' فتح أسواق في البلدان النامية والتوسع في صادراتها الى البلدان المتقدمـــة النمو عن طريق المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف والمشاورات الحكوميـــة الدولية بشأن منتجات اولية محددة ذات أهمية تصديرية للبلدان الناميـــة ، وذلك بالغاء أو خفض الحواجز التجارية التعريفية وغير التعريفية ، ولا سيما فـــيما يتعلق بالمنتجات المحضرة ؛ وتضمين نظام الافضليات المعمم أكبر عدد ممكـــن من المنتجات الاولية ، لا سيما في أشكالها المحضرة ؛ ووضع واعتماد انظمـــة تفضيلية عالمية لصالح البلدان النامية . وحيث ان هذه مسألة تتطلب اجـــراء مفاوضات حكومية دولية ، وان كانت قائمة على أساس دراسات من اعداد الامانـــة العامة ، فان من غير الممكن بيان الاهداف المتوسطة الاجل ، بيد انه ينتظـــر ان يكون الهدف تحقيق منجزات ملموسة قبل نهاية عام ١٩٨٠ ؛

' ٣ ' ترشيد نظام تسويق وتوزيع السلع الاولية عن طريق وضع حد لما تحققه الشركات او الحكومات الاجنبية من أرباح زائدة عن الحد ؛ ومكافحة انشطة المضاربـــة ؛ وقيام البلدان المنتجة المصدرة بمراقبة تسويق وتوزيع صادراتها مراقبة فعالـــة ؛

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألـــــف (A/10006/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

وزيادة عوائد البلدان النامية وتحسينها الى أقصى حد ممكن . وتحقيق هذا الهدف لن يؤدى الى ايجاد نظم دولية أرشد للتسويق والتوزيع فحسب، بل ويمكن ايضا البلدان النامية من ممارسة سيادتها على مواردها ومن الحصول على نصيب أكبر من الايرادات من صادراتها من المنتجات الاولية او المحضرة ؛

' ٤ ' تنويع صادرات البلدان النامية عن طريق تشجيع التنويع الافقي والرأسي ، مما يمكن البلدان النامية من الاستفادة من القيمة المضافة ومن التقدم نحو التصنيع، ومما يؤدى في نفس الوقت الى الحد من ضعف مركزها الناشئ عن اعتمادها على سلعة أساسية واحدة أو على عدد قليل من السلع الاساسية . وليس هذا بهدف جديد . ويعتمد بلوغ هذا الهدف على مدى توفر المساعدة المالية والتقنية المقدمة الى البلدان التي تقوم بتنويع صادراتها ، وعلى فتح أسواق في البلدان المتقدمة النمو ؛

' ٥ ' زيادة قدرة المنتجات الطبيعية على منافسة المنتجات الاصطناعية والبديلة عن طريق تحسين الخصائص الطبيعية أو توحيد النوعية والمواصفات ؛ وزيادة الانتاجية عن طريق تحليل التكاليف والكفاءة ؛ وايجاد استخدامات نهائية جديدة ؛ والاستفادة استفادة كاملة من أى تدابير بيئية قد تكون في صالح المنتجات الطبيعية ؛

' ٦ ' حماية صادرات البلدان النامية من المعادن المستخرجة من باطن الارض من أى آثار سيئة لاستخدام موارد قاع البحر ، وخاصة عقيدات المنغنيز . ويتمثل بلوغ هذا الهدف الى حد كبير في وضع سياسات دولية ملائمة واتخاذ تدابير دولية مناسبة للتوفيق بين مصالح مجموعتي المنتجين (من البر والبحر) . وستكون أنشطة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية مساعدة للانشطة التي يضطلع بها مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات ، ولا شك ان تلك الانشطة ستتأثر بالنتيجة التي سينتهي اليها مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار .

(ب) المشاكل المطروقة

١٠٣٧ — ان المشاكل الاساسية التي تؤثر على تجارة البلدان النامية للسلع الاساسية مازالت الى حد كبير بلا حل . فصادرات السلع الاساسية تحقق ، في المتوسط ، حوالي ٧٥ في المائة من مجموع حصيلة هذه البلدان من النقد الاجنبي ، بينما ترتفع النسبة في حالات معينة الى ما يزيد عن ٩٠ في المائة . وتعتمد بلدان نامية كثيرة على سلعة أساسية واحدة أو عدد قليل جدا نسبيا من السلع الاساسية في حصيلة صادراتها كما ان المنتجات الطبيعية تواجه منافسة دائمة من المنتجات الاصطناعية والبديلة .

١٠٣٨ — وتتميز أسواق السلع الاساسية بتقلبات زائدة عن الحد في الاسعار وبعدم الاستقرار نتيجة للتغيير المتكرر في أسعار الصرف . ومازالت معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية عرضة لاخطار التضخم أو الركود الاقتصادى أو غيرهما من التطورات في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية

Digitized by UNOG Library

ذاتها ، كما انها عرضة الى أخطار الاحوال الجوية والكوارث الطبيعية . ويزيد هذه المشاكل تعقيدا القيود التي تضعها المؤسسات الاجنبية على الوصول الى الاسواق ومراقبة نظم التسويق والتوزيع، والمنافسة المتزايدة من جانب المواد الاصطناعية .

(ج) السند التشريعي

١٠٣٩ — عنيت الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة بصورة حصرية وعاجلة بمشاكل المواد الخام والتنمية واتخذت القرارين ٣٢٠١ (د إ — ٦) و ٣٢٠٢ (د إ — ٦) بشأن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ولدى معالجة الجمعية العامة لهذه المشاكل من جديد في دورتها الاستثنائية السابعة ، دعت الجمعية الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، في قرارها ٣٣٦٢ (د إ — ٧) ، الى التوصل الى مقررات بشأن تحسين هياكل الاسواق في ميدان المواد الخام والسلع الاساسية ذات الاهمية التصديرية للبلدان النامية ، تشمل مقررات بشأن وضع برنامج متكامل ، وقابلية عناصر هذا البرنامج للتطبيق .

١٠٤٠ — قرارا الجمعية العامة ٣٠٨٣ (د — ٢٨) و ٣٢٠٢ (د إ — ٦) وقرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ١٦ (د — ٢) و ٥١ (د — ٣) و ٧٨ (د — ٣) ، وقرارات مجلس التجارة والتنمية ٧ (د — ١) و ١٢٢ (د — ١٤) و ١٢٣ (د — ١٤) و ١٢٤ (د — ١٤) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٠٤١ — من المتوقع ان يتم في غضون سنتين وضع برنامج متكامل لمجموعة كبيرة من السلع الاساسية. وحيث ان كثيرا من الامور ستعتمد على دراسة الهيئات الحكومية الدولية لهذا البرنامج ، فان من غير الممكن ان نبين بصورة جازمة مضمون الانشطة المتصلة بهذا الشأن من ذلك الحين فصاعدا . ويتعين اتخاذ تدابير مختلفة ، على أن يتم ذلك بصورة رئيسية في شكل دراسات وتقارير واجتماعات للامانة ولافرقة الخبراء ، وبخاصة الاجتماعات الحكومية الدولية . وبعض هذه التدابير معروف سلفا ، ولكن التطورات التي تحدث في مجال تجارة السلع الاساسية تؤدي باستمرار الى نشوء حالات جديدة وتميل الى ايجاد احتياجات جديدة . وسيتضمن الناتج تزويد الحكومات بالمعلومات الاحصائية والتحليلية عن حالة السلع الاساسية .

البرنامج الفرعي ٢ : التوسع التجاري ، والتعاون الاقتصادي والتكامل الاقليمي بين البلدان النامية

(أ) الاهداف

١٠٤٢ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى وضع نظام عالمي متكامل للتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية يشمل تعزيز وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي الاقليمي ودون الاقليمي المتسق مع ذلك النظام ، ووضع مجموعات من السياسات والاجهزة والمؤسسات التي تستهدف تنفيذ أشكال جديدة للعمل المشترك داخل اطار واسع لتعاون بلدان العالم الثالث ، على ان تشمل نصوصا خاصة لصالح البلدان الاقل تقدما نسبيا . وتتصل العناصر الرئيسية التي يمكن أن تشكل صلب النظام باتخاذ

Digitized by UNOG Library

تدابير يمكن توزيعها على ثلاثة ميادين عامة هي : '١' التوسع في التجارة بوضع نظام للافضليات فيما بين البلدان النامية ، واتخاذ تدابير ووضع صكوك لتحسين المركز التجاري للبلدان النامية ، ووضع نظام للمدفوعات ، بما في ذلك ترتيبات المقاصة ؛ '٢' التعاون في الانتاج عن طريق الصكوك والتدابير الدولية على المستويات القومية ؛ '٣' تنمية التمويل عن طريق اتخاذ تدابير تستهدف زيادة امكانيات توفير رؤوس الاموال بشروط متسقة مع تشجيع التعاون في الانتاج .

(ب) المشكلة المطروقة

١٠٤٣ — لا يمكن لديناميات التنمية الاقتصادية مستقبلا ان تقوم على أساس العلاقات " الثنائية القطب " بين بلدان العالم الثالث والبلدان المتقدمة النمو ، بل ينبغي ان تقوم أيضا على أساس تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وذلك لترجمة أهداف الاعتماد الجماعي على النفس الى تدابير ملموسة . ومع زيادة القدرات الانتاجية للبلدان النامية ، ومع زيادة احتياجاتها الاستهلاكية المحلية ، يلزم دعم مقوماتها الهيكلية الاساسية عن طريق انشاء صلات أوثق فيما بينها في مجال التجارة والشؤون المالية والنقدية والانتاج والاستثمار . ويمكن مستقبلا ان تتسع هذه الصلات بحيث تشمل ميدانا أوسع نطاقا ، وتشمل أنواعا جديدة من الترتيبات المالية والنقدية والاستثمارية .

(ج) السند التشريعي

١٠٤٤ — القرارات الاساسية هي قرارا مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٣ (د — ٢) و ٤٨ (د — ٣) ، وقرارا مجلس التجارة والتنمية ٥٣ (د — ٨) و ١٢٨ (دإ — ٦) والمقرر ١٢١ (د — ١٤) ؛ وقرارات الجمعية العامة ٣١٧٧ (د — ٢٨) و ٣٢٤١ (د — ٢٩) و ٣٢٥١ (د — ٢٩) و ٣٢٠١ (دإ — ٦) و ٣٢٠٢ (دإ — ٦) و ٣٣٦٢ (دإ — ٧) و ٣٤٤٢ (د — ٣٠)

(د) الاستراتيجية والناتج

١٠٤٥ — ستستعين أنشطة البحث التي تضطلع بها الامانة العامة الى حد كبير بأنشطة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التي تمول بصفة رئيسية من برنامج الامم المتحدة للتنمية وموارد أخرى خارجة عن الميزانية ، في ميدان التعاون التقني ، وستوفر أنشطة البحث هذه بدورها اطارا نظريا لما يجب اتخاذه من تدابير عملية . وستتمثل هذه الانشطة اساسا في اعداد دراسات عن مشاكل ذات اهمية مشتركة لمناطق مختلفة بما في ذلك الخبرة المكتسبة من معالجة مشاكل عملية تنشأ في ميدان التكامل والتعاون الاقتصاديين . هذا وتتجه النية الى وضع مشاريع أبحاث ذات طابع عام لتوفير مبادئ توجيهية طويلة الاجل لكل من البلدان النامية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية في مجالات التعاون الاقتصادي الممكن .

البرنامج الفرعي ٣ : التمويل المتصل بالتجارة

(أ) الاهداف

١٠٤٦ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تشجيع الالتزام بالاهداف الكمية للتحويلات المالية الى

Digitized by UNOG Library

البلدان النامية المحددة لعقد الامم المتحدة الثاني للتنمية ، وتحسين نوعية هذه التحويلات؛ وبحث ما يترتب على عدم الالتزام بهذه الاهداف من آثار ، وخاصة امكانية التعرض للاضطرابات الاقتصادية ؛ وتيسير حل مشاكل خدمة الدين بالبلدان النامية . وسيجرى بحث دور عمليات تدفق رأس المال الخاص ومدى تمشيها مع الاهداف الانمائية . وستكون مسألة فتح اسواق رأس المال أمام البلدان النامية محل مراجعة دائمة .

(ب) المشاكل المطروقة

١٠٤٧ — لم تنفذ حتى الان الاهداف المتفق عليها دوليا بشأن تحويل صافي الموارد المالية والمساعدة الاجمالية الرسمية . بل حدث بالفعل ، في الماضي القريب ، انخفاض ملحوظ في المساعدة بقيمتها الحقيقية . وقد أدى عدم توفير تدفقات كافية بشروط ميسرة الى البلدان النامية الى اللجوء بصورة متزايدة الى الائتمانات الخاصة والتعجيل بخدمة الديون التي على البلدان النامية. والمشكلة الهامة التي تواجه المجتمع الدولي هي كيفية تكييف السياسات العامة بحيث يمكن التوفيق بين خدمة هذا الدين وبين تحقيق حد أدنى من النمو في البلدان النامية . ويجب ، فيما سيجرى من مناقشات ومفاوضات مستمرة بشأن اصلاح النظام النقدى الدولي ، بذل جهود للتأكد من أن احتياجات البلدان النامية من التسهيلات المناسبة لتمويل ميزان المدفوعات سوف تؤخذ في الحسبان .

(ج) السند التشريعي

١٠٤٨ — القرارات الاساسية هي قرارا الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) و ٣٢٠٢ (د — ٦) وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٦٣٠ (د — ٥١) ، وقرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٥٥ — ٥٧ (د — ٣) ، و ٥٩ — ٦٠ (د — ٣) ، و ٨٤ (د — ٣) ، وقرارات ومقررات مجلس التجارة والتنمية ٩١ (د — ١٢) و ٩٥ (د — ١٢) و ١٠٣ (د — ١٣) و ١٠٦ (د — ١٣) و ١١٤ (د — ١٤) و ١٢٢ (د — ١٤) و ١٢٥ (د — ١٤) و ١٣٢ (د — ١٥) ؛ والقرارات التي اتخذتها لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة في دورتها السادسة .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٠٤٩ — سيجرى اعداد تقارير دورية عن مختلف عمليات التدفق المالي الى البلدان النامية وشروطها وأحكامها ومقدار اداء البلدان المتقدمة النمو بالنسبة الى الاهداف المتفق عليها دوليا . وستدرس مسألة اتخاذ ترتيبات لتشجيع تمويل مشاريع التنمية في البلدان النامية من الفائض لدى البلدان المصدرة للنفط . وفيما يتعلق بمشاكل ديون البلدان النامية ، ستواصل الامانة العامة اعداد تقارير بهدف الوصول الى اتفاق في الاراء حول التدابير التصحيحية الدولية المناسبة. وقد تدعى الامانة العامة الى تقديم مساعدة الى بلد من البلدان النامية يعاني صعوبات في خدمة ديونه ، وذلك عن طريق تنظيم وتوفير الوثائق اللازمة لاجتماع حكومي دولي لبحث تلك المشكلة . وستدرس التدابير التي يمكن للبلدان النامية بموجبها زيادة حصيلتها من الصادرات ، ولاسيما عن طريق مشاريع ائتمانات التصدير .

Digitized by UNOG Library

١٠٥٠ — وسيجرى اعداد دراسات اخرى لتعزيز السياسات والتدابير المتخذة فيما يتعلق بالاصلاح النقدى الدولي . وستوجه عناية خاصة لمشكلة التمويل اللازم لموازين مدفوعات البلدان النامية بالمبالغ والشروط التي يتطلبها حجم وطبيعة العجز في موازين مدفوعاتها . ومن المسائل التي ستكون محل مراجعة مستمرة العلاقة بين التطورات الطارئة في البلدان الصناعية الكبرى وبين التجارة الخارجية والمركز المالي للبلدان النامية ، وكذلك اثر التضخم على التجارة العالمية والتنمية . وستستمر الدراسات عن المشاكل التي تواجهها البلدان النامية في تعبئة مواردها الداخلية . وفي مجال الاسقاطات التجارية ، يتركز العمل على القيام بتنبؤات قصيرة الاجل لمعدلات النمو لمختلف البلدان والمناطق النامية تتفق مع البيئة الاقتصادية الدولية ومدى توفر الموارد الخارجية . كما ستعد دراسات عن التدفقات المالية الخارجية اللازمة لتحقيق معدلات النمو الخاصة بالاهداف المتوسطة الاجل والطويلة الاجل في البلدان النامية . وستعد دراسات للمساعدة في الاستعراضات الدولية التي ستجرى لعقد الامم المتحدة الثاني للتنمية ، وستعد التقارير الاربعة التالية بصفة دورية : ' الامكانيات التجارية للبلدان النامية واحتياجاتها من رؤوس الاموال ' ، ' الوضع الاقتصادى العالمي : تقييم قصير الاجل ' ، ' اسقاطات عبء ديون البلدان النامية ' ، ' تعبئة الموارد المحلية للتنمية ' .

البرنامج الفرعي ٤ : نقل التكنولوجيا

(أ) الاهداف

١٠٥١ — فيما يلي أهداف فترة الخطة :

' ١ ' اعداد مدونة سلوك دولية بشأن نقل التكنولوجيا والعمل على تنفيذها ؛

' ٢ ' تنقيح نظام الملكية الصناعية بغية توجيهه الى حماية المصالح الخاصة بالبلدان النامية ؛

' ٣ ' التشجيع على اتخاذ تدابير قومية وانشاء مؤسسات في البلدان النامية يمكنها ان تعالج بطريقة متكاملة جميع القضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا وتنميتها ؛

' ٤ ' تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية القومية في البلدان النامية واتمام وضع سياسات عامة ملائمة تتصل بنزوح ذوى المؤهلات من البلدان النامية ؛

' ٥ ' التشجيع على اختيار وتنمية التكنولوجيات التي تساعد على تحقيق استخدام افضل للموارد الطبيعية والبشرية والبيئية في البلدان النامية ، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٠٥٢ — تتركز ملكية معظم المخزون المتنامي للمعرفة العلمية والتقنية في أيدى عدد قليل نسبيا من المشاريع القائمة في البلدان المتقدمة النمو القادرة على املاء الاسعار والشروط والاحكام التي يمكن بموجبها ان تحصل المؤسسات المستفيدة على التكنولوجيا . ونتيجة لذلك تتجه عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كثير من البلدان الفقيرة الى استخدام التكنولوجيا التي تعمل لصالح أنماط الاستهلاك

Digitized by UNOG Library

والعمالة السائدة في البلدان المتقدمة النمو نفسها . ولا يولى غير قدر ضئيل من العناية للمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة لتحسين نوعية الحياة ذاتها . هذا ، ويفرض توريد التكنولوجيا عبئا ثقيلا من حيث العملات الاجنبية على البلدان النامية . وقد ادى هذان العاملان الى اضعاف الاساس الذى يمكن ان تقوم عليه قدرات قومية مستقلة لازمة لتكييف وتطبيق وتنمية التكنولوجيا . ومن قبيل " نقل التكنولوجيا في الاتجاه المعاكس " نجد ان نزوح ذوى المؤهلات النامية الى البلدان المتقدمة النمو يزيد هذه المشاكل تفاقما .

(ج) السند التشريعي

١٠٥٣ — القرارات الاساسية هي قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٤٥٤ (د — ٤٧) ؛ وقرارات الجمعية العامة ٢٦٥٨ (د — ٢٥) ، و ٢٨٢١ (د — ٢٦) ، و ٣٢٠٢ (دإ — ٦) و ٣٣٦٢ (دإ — ٧) ؛ وقرارات مجلس التجارة والتنمية ٧٤ (د — ١٠) و ١٠٤ (د — ١٣) و ١١٧ (د — ١٤) ؛ والقرارات التي اتخذتها لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها الاولى .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٠٥٤ — تقدم العمل في وضع مدونة قواعد السلوك الدولية الخاصة بنقل التكنولوجيا الى حد يبعث على الامل في ان تعتمد المدونة بشكل من الاشكال قبل فترة الخطة . ولذلك فان النشاط الرئيسي في هذا المجال يتمثل في رصد الجهود القومية والاقليمية الرامية الى تنفيذ المدونة ورفع تقارير عنها . وستعد دراسات تحليلية تتصل بالسياسة العامة بشأن دور نظام الملكية الصناعية في نقل وتنمية التكنولوجيا ، وبشأن الاثار الاقتصادية والتجارية والانمائية . ومن المقرر اجراء تحليلات مفصلة لخبرة البلدان النامية في تنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالتكنولوجيا وللاوجه الاخرى لخبرة البلدان النامية ، بما في ذلك أثر نقل التكنولوجيا الناتج عن برامج المساعدة والمعونة الثنائية . وينتظر ان تسهم هذه الدراسات في توفير الاساس اللازم لما يمكن وضعه من توصيات تتعلق بالسياسة العامة . وسيستمر العمل فيما يتعلق بالمشاكل التكنولوجية لقطاعات صناعية معينة ، بهدف تعزيز القدرات التقنية المحلية في هذه الصناعات . ومن المحتمل ان يشدد برنامج العمل المتعلق بنزوح ذوى المؤهلات من البلدان النامية على التدابير المتصلة بالسياسة العامة . هذا ، وستترك الامانة العامة في مؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في عام ١٩٧٩ .

البرنامج الفرعي م : المصنوعات

(أ) الاهداف

١٠٥٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى ما يلي :

'١' في ميادين التعريفة الجمركية : تحسين ودعم نظام الافضليات المعمم ؛ واعادة تصنيف التعريفة الجمركية بصورة ملائمة ؛

'٢' وفي ميدان الحواجز غير التعريفية وما يتصل بها من قضايا : ازالة الحواجز غير التعريفية تدريجيا والتخفيض من وطأة الحواجز التي لا يمكن ازالتها ؛

Digitized by UNOG Library

والالتزام الدقيق بالاتفاق الذى يجمد الوضع الخاص بالتقييدات الكمية ؛ وتعويض البلدان النامية عن الاضطرابات في مجال التصدير ؛ وتحسين السياسات المتصلة بالمشتريات الحكومية في البلدان المتقدمة النمو ؛ والعمل على التقدم في تنفيذ تدابير تحرير التجارة من القيود ؛ واعادة توجيه السياسات الصناعية في البلدان النامية ، بما في ذلك اتخاذ تدابير مناسبة للمساعدة على التكييف ؛ وتحسين الاطر المؤسسية في مجال التجارة ؛ وجمع المعلومات التجارية وتحليلها ونشرها ؛

'٣' وفي ميدان الممارسات التجارية التقييدية : تخفيف حدة الممارسات التجارية التقييدية وازالتها حيثما امكن ، وخاصة عن طريق مبادئ وقواعد عادلة متفق عليها دوليا ؛ ومراقبة الممارسات التجارية التقييدية على المستوى القومي في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ؛ واتخاذ تدابير على المستوى الدولي ؛

'٤' وفي ميدان السياسات التصديرية : النهوض بسياسة تصديرية ملائمة للبلدان النامية تستهدف تحسين قدراتها على توريد صادراتها من المصنوعات والمنتجات نصف المصنعة ؛

'د' وفي ميدان ترتيبات التعاون الصناعي : العمل على وضع وتنفيذ ترتيبات للتعاون الصناعي على المستوى الدولي تستهدف تسهيل انتاج البلدان النامية للمصنوعات والمنتجات نصف المصنعة وتجارتها ، بما في ذلك تلك التي تستخدم في انتاجها تكنولوجيا متقدمة .

(ب) المشاكل المطروقة

١٠٥٦ — يدعو المجتمع الدولي الى القيام بجهود كبيرة للتعجيل بالنمو الصناعي في البلدان النامية وزيادة حصة هذه البلدان من الناتج الصناعي العالمي . ولهذه الاهداف آثار اساسية على نمط وحجم صادرات البلدان النامية من المصنوعات والمنتجات نصف المصنعة . ويتطلب تحقيق هذه الاهداف ما يلي : '١' زيادة قدرة البلدان النامية على تصدير المصنوعات والمنتجات نصف المصنعة ؛ '٢' تحسين شروط الاستيراد بالنسبة للبلدان النامية في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وبلدان اوروبا الشرقية الاشتراكية ؛ '٣' زيادة التعاون التجارى والصناعي بين البلدان النامية ؛ '٤' الحصول على مساعدات مناسبة من الشركات عبر الوطنية ، ومراقبة الممارسات التجارية التقييدية بصورة عامة ؛ '٥' استحداث اشكال جديدة للتعاون المشترك بين الحكومات وبين المؤسسات فيما يتعلق بالتنمية الصناعية والتجارية .

(ج) السند التشريعي

١٠٥٧ — القرارات الاساسية هي قرارات الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) ، و ٢٦٢٦ (د — ٢٥) و ٣٢٠٢ (د إ — ٦) واعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (A/10217 ، المرفق) ، وقرارا مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٧٣ (د — ٣) و ٧٤ (د — ٣) .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

١٠٥٨ — سيجرى اعداد استعراضات سنوية ودراسات محددة في هذا الميدان مع التركيز على ما يواجه من مشاكل. وكما حدث في الماضي ، من المنتظر ان تدخل الدراسات التحليلية الهامة في برنامج الطباعة الخاص بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وان تعمم على نطاق اوسع. وستوضع مقترحات متعلقة بالسياسة العامة لتحسين امكانية تصدير المصنوعات من البلدان النامية بوجه عام أو تصدير منتجات معينة . وستقدم هذه المقترحات الى لجنة المصنوعات ، او اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات ، او الهيئات المتفرعة عن هاتين اللجنتين .

البرنامج الفرعي ٦: البحوث الاقتصادية والتحليلات الاحصائية عن التجارة والتنمية حاليا وفي الاجل الطويل

(أ) الاهداف

١٠٥٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى ما يلي :

'١' اجراء بحوث وتحليلات عن الاتجاهات الجارية لتحقيق فهم اوضح للمشاكل والامكانيات القصيرة الاجل في البلدان المختلفة ولا سيما البلدان النامية ، وذلك في ضوء التغيرات الهامة التي طرأت بالفعل ، او التي يبدو من المحتمل ان تطرأ على اقتصاد العالم ؛

'٢' توفير البحوث والتحليلات ذات الصلة بشأن التغيرات الهيكلية في اقتصاد العالم على أساس أطول أجلا لتقدير النتائج المحتملة لتدابير معينة تتصل بالسياسة العامة ؛

'٣' تحسين نوعية الخدمات الاحصائية وخدمات تحضير البيانات ونطاقها وآنيتها من اجل دعم عمل جميع برامج مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ؛

'٤' التغلب تدريجيا على العوائق الخطيرة التي تواجهها اقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية ، وذلك عن طريق تحليلات اكثر فاعلية لاسباب تقدمها البطيء للغاية في التجارة والتنمية ولطرق تعزيز التدابير التي سبق الاتفاق عليها لصالح هذه البلدان ، وكذلك وضع تدابير جديدة .

(ب) المشاكل المطروقة

١٠٦٠ — ان التغييرات السريعة التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي وعلى حالته العامة تؤكد اهمية الدراسات الاساسية التي تستهدف تحليل مصادر تلك التغيرات والتنبؤ بآثارها . ومازال هناك الكثير مما يجب عمله لتحسين المؤشرات الاقتصادية المستخدمة ، ولوضع مؤشرات جديدة عند الضرورة ، ولتحسين سرعة ونوعية المعلومات عن المشاكل الجديدة بمجرد ظهورها لتنبيه المجتمع الدولي اليها بأسرع ما يمكن ، ولتحليل وقياس الاثار الطويلة الاجل المترتبة على السياسات القائمة والمقترحة ، وكذلك الاثار المترتبة على التغيرات في الهيكل الاقتصادي العالمي .

١٠٦١ — وعلى الرغم من ان هناك الان تركيزا كبيرا على المشاكل الخاصة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية ، ووجود دلائل تشير الى نوايا تقديم المزيد من المساعدة المالية

Digitized by UNOG Library

والاشارة اليها ، فان الوضع الاساسي في معظم تلك البلدان مازال مظلما . وعلى سبيل المثال فان ما أحرزته اقل البلدان نموا ، كمجموعة ، من نمو في الناتج القومي الاجمالي للفرد خلال السنتين الاوليين من عقد الامم المتحدة الثاني للتنمية ، كان ضئيلا أو معدوما . ويتطلب الامر بذل جهود أكبر كثيرا اذا ما أريد سد الفجوة بين الاداء الفعلي والاهداف المحددة في الاستراتيجية الدولية للتنمية .

(ج) السند التشريعي

١٠٦٢ — القرارات الاساسية هي قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) ، و٣٢٠٢ (د إ — ٦) و ٣٣٦٢ (د إ — ٧) ؛ قرارات مؤتمر التجارة والتنمية ٦٢ (د — ٣) و ٦٣ (د — ٣) و٦٤ (د — ٣) و ٦٥ (د — ٣) و ٧٩ (د — ٣) ؛ وقرارات مجلس التجارة والتنمية ١٩ (د — ٢) و ١٠١ (د — ١٣) و ١٠٨ (د — ١٤) ، و ١١٩ (د — ١٤) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٠٦٣ — ستشمل التحليلات والبحوث المساندة المتعلقة بالاتجاهات الجارية ما يلي : عمليات استعراض شاملة للاتجاهات والتوقعات في مجال التجارة والتنمية على النطاق العالمي ، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة ، ومراجعة وتقييم الاستراتيجية الدولية للتنمية ، وخطة العمل التي وضعتها الجمعية العامة وذلك في اطار اختصاص مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وغير ذلك من الدراسات التي تقتضيها التطورات في الوضع الاقتصادي العالمي . وسيشمل ذلك الاصدار الدوري لمجلة التجارة والتنمية الدولية ودليل احصاءات التجارة والتنمية الدولية .

١٠٦٤ — اما بالنسبة للجوانب الطويلة الاجل ، فستشتمل البحوث الاساسية على دراسات للمشاكل الهيكلية في مجالات مثل هيكل التجارة والعملات الاجنبية ، وتخطيط القطاع الخارجي وسياساته (بما في ذلك المجموعات الاقتصادية ، ومستوى الحماية وهيكلها ، والبيئة والانماء . وهناك دراسات خاصة ستتضمن ، على سبيل المثال ، تقييما لنتائج المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، وتحليلا للعوامل التي تؤثر على مستوى معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية والتغييرات فيها ، بما في ذلك دراسات عن التمييز في السعر) ، وكذلك تحليلات (تجرى بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة) لاثر السياسات البيئية ومشاكل قصور الموارد الاطول أجلا على تجارة البلدان النامية وتنميتها . ومن المنتظر كذلك ، على المدى الطويل ، اجراء دراسات عن طرق ووسائل تحسين تقنيات الشراء وسياساته العامة بهدف خفض تكاليف الواردات الى البلدان النامية .

١٠٦٥ — وفي مجال الاحصاءات وتحضير البيانات ، سيتم وضع سلسلة من البيانات الجديدة تتصل بمجموعة متباينة من مجالات السياسة العامة أوسع نطاقا ، وستتاح هذه البيانات في شكل قابل للتحضير بالحاسبات الالكترونية . وستجرى دراسات منهجية واحصائية عن مشاكل مثل : الارقام القياسية المحسنة لاسعار الواردات والصادرات ، والارقام القياسية لاسعار الشحن ، ومؤشرات التقلبات في الصادرات ؛ والارقام القياسية للتنويع ، ومقاييس الفائدة الحقيقية الصافية للبلدان النامية من التجارة الخارجية .

Digitized by UNOG Library

١٠٦٦ — وبالنسبة لاقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية ، ستعد دراسات خاصة لاستعراض مدى تقدم هذه البلدان ، وفعالية التدابير الخاصة الموجودة فعلا ، وتحليل التدابير الجديدة الممكنة .

البرنامج الفرعي ٧ : التجارة مع البلدان الاشتراكية

(أ) الاهداف

١٠٦٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى ضمان ايجاد طريقة متكاملة لمعالجة التعاون التجارى والاقتصادى على اساس ثابت وطويل الاجل وواسع النطاق وتعزيز التخصص الدولي والتوسع التجارى عن طريق تشجيع الهياكل الاقتصادية التي كمل بعضها بعضا ، بما في ذلك التعاون الصناعي الثلاثي ؛ واستحداث عناصر متعددة الاطراف في العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية ؛ وتنمية المعرفة المتعلقة بفرص التوسع في التجارة الدولية مع البلدان الاشتراكية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٠٦٨ — ان التعاون التجارى والاقتصادى مع البلدان النامية في ازدياد مستمر ، وقد اصبح هدفا هاما في السياسات الاقتصادية الخارجية لعدد كبير من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . ويتصل بذلك وجود حاجة الى التكييف المتبادل للسياسات وللادوات اللازمة لتوفير نهج عام فيما يتعلق بهذا الموضوع . وهذا يقتضي بذل جهود من أجل التوسع في المعرفة المتبادلة للممارسات المتبعة في مجال العلاقات التجارية والاقتصادية ، ولتحديد الفرص ، ونشر المعلومات عنها ، على ان يتم ذلك ، بصورة أساسية ، عن طريق انشطة مكثفة في مجال المساعدة التقنية .

١٠٦٩ — وعلى الرغم من التوسع السريع في التجارة بين الشرق والغرب في السنوات الاخيرة ، فمازالت مشكلة ازالة العقبات التي تعترض هذا التدفق التجارى قائمة . ويعتزم مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من جانبه المساهمة في التوفيق بين التطورات التي تطرأ على التجارة بين الشرق والغرب وبين التطورات في مجال التعاون التجارى والاقتصادى بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية بصورة تكفل ، عن طريق تقسيم العمل تقسيما أرشد بين المجموعات الثلاثة من البلدان ، امكانية استفادة البلدان النامية استفادة مباشرة من تلك التطورات .

(ج) السند التشريعي

١٠٧٠ — السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرارا مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ١٥ (د — ٢) و ٥٣ (د — ٣) ؛ والنتيجة المتفق عليها التي توصل اليها مجلس التجارة والتنمية ١١٢ (د — ١٤) .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

١٠٧١ — ستبقى عمليات الاستعراض الدورى لنمو التجارة والسياسات العامة ذات العلاقة من بين مجالات النشاط الرئيسية . وستعنى الدراسات التحليلية ، المقصود بها تنمية هذا التدفق التجارى بدراسة اشكال الممارسات التجارية في البلدان الاشتراكية والتطورات المؤسسية في مجلس التعاون الاقتصادى ؛ واتخاذ تدابير لتنشيط التعاون الصناعي والتخصص الدولي ، بما في ذلك التعاون الصناعي الثلاثي ؛ واتخاذ تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا ؛ والتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية والبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، واثار التجارة بين الشرق والغرب على البلدان النامية . وستعقد مشاورات ثنائية ومتعددة الاطراف من جانب مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بناء على طلب البلدان المعنية .

البرنامج الفرعي ٨ : النقل البحرى والموانئ

(أ) الاهداف

١٠٧٢ — يلزم على المستوى الحكومي الدولي اتخاذ تدابير لتحقيق ما يلي : التنسيق بين السياسات وتشجيع التعاون الاقتصادى خاصة فيما بين البلدان النامية ؛ وتشجيع تنمية الاساطيل التجارية عن طريق تسهيل حصول البلدان النامية على السفن ، وانشاء مشاريع مشتركة للنقل البحرى وغير ذلك من التدابير ؛ وتأمين وجود أجهزة استشارية ؛ وتصحيح اختلال التوازن بين اتحادات النقل البحرى والشاحنين في البلدان النامية ؛ وضمان توازن عادل بين مصالح الشاحنين ومصالح أصحاب السفن في الاتفاقيات الدولية القادمة .

١٠٧٣ — أما على المستوى القومي فيتمثل الهدف في تزويد المسؤولين عن اتخاذ القرارات في بلدان مختلفة بالمعلومات والتوجيهات والتدريب ، ومساعدتهم بالتالي في ايجاد حلول لمشاكل معينة مثل انشاء مجالس للشاحنين وادارتها على نحو فعال ، باعتبارها جزءا من الاجهزة الاستشارية؛ واختيار السفن وطرق التجارة داخل الاساطيل التجارية القومية ؛ ورد الفعل الملائم للتكنولوجيا المتغيرة في مجال النقل البحرى والموانئ ، وتوسيع وتحسين عمليات الموانئ وما اتصل بها من مرافق .

(ب) المشاكل المطروقة

١٠٧٤ — يقتضي التوسع في التجارة العالمية وما يطرأ على هيكلها من تغيرات ايجاد حلقات اتصال مناسبة في مجال النقل وخاصة النقل البحرى الكفء الرخيص ، الذى مازال اهم وسيلة لنقل التجارة العالمية .

١٠٧٥ — ولا تمثل السفن التي تمتلكها البلدان النامية الا حوالي ٦ في المائة من الاسطول التجارى العالمي ، ومن ثم فان معظمها ، باعتبارها مشترية لخدمات النقل البحرى ، يفتقر الى القوة التفاوضية الكافية ازاء شركات النقل ؛ وتحتاج معظم الاستثمارات في مجال النقل البحرى والموانئ الى رؤوس اموال كبيرة ومتطلبات تكنولوجية تفرض اعباء مالية ثقيلة ، ومن ثم فان هناك حاجة الى تكييف التكنولوجيا المستخدمة في البلدان المتقدمة النمو مع احتياجات البلدان النامية ؛ كما ان الاطار

Digitized by UNOG Library

الدولي القائم من التشريعات الخاصة بالنقل البحرى يعد في كثير من جوانبه غير متكيف مع احتياجات البلدان النامية .

(ج) السند التشريعي

١٠٧٦ — القرارات الاساسية هي قرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٦٧ (د — ٣) و ٦٨ (د — ٣) و ٧٠ (د — ٣) والقرارات التي اتخذتها لجنة النقل البحرى في دورتيها السادسة والسابعة .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٠٧٧ — على المستوى الحكومي الدولي ، ستصدر نشرة سنوية بعنوان " دراسة في النقل البحرى" ، تلقي الضوء على المشاكل المتعلقة بأسعار الشحن ، والاتجاهات الخاصة بالاساطيل التجارية للبلدان النامية ، وتكاليف شراء السفن وتمويل شرائها . كما يجرى تحليل مشاكل معينة تتعلق بقضايا السياسة العامة في ميدان النقل البحرى والموانئ .

١٠٧٨ — اما على المستوى الحكومي ، فتعد دراسات لتوجيه الحكومات والشاحنين ومنظمات الشاحنين بشأن كيفية انشاء مجالس الشاحنين وجعلها فعالة ، ويشمل ذلك كيفية ضمان توافر كل المعلومات اللازمة لمساعدتها في المساومة مع اتحادات النقل البحرى . هذا ، وستجرى دراسات عن العوامل الواجب اخذها في الحسبان عند اختيار الاساطيل التجارية التابعة للبلدان النامية للسفن التي تستعملها أو البضائع التي تنقلها . وسيستمر اجراء الدراسات عن ادارة وتنظيم شركات النقل البحرى والموانئ لتمكينها من خدمة احتياجات البلدان النامية بصورة أفعل . وستجرى دراسات اخرى تبقى قيد المراجعة الوثيقة التطورات التكنولوجية في مجال النقل البحرى ، واثرها على الموانئ وشركات النقل البحرى في البلدان النامية .

١٠٧٩ — كما سيتضمن البرنامج الشامل تنظيم دورات تدريبية في اقتصاديات النقل البحرى وادارته وفي اقتصاديات الموانئ وادارتها ، وكذلك تنظيم حلقات دراسية في البلدان النامية عن مواضيع محددة تستخلص من انشطة البحوث . وسيستمد الدعم الموضوعي لبرامج المساعدة التقنية من مبادرة الحكومات التي تطلب مثل هذه البرامج .

البرنامج الفرعي ٩ : التأمين

(أ) الاهداف

١٠٨٠ — الاهداف الرئيسية على المستوى القومي هي : ينبغي ان تتخذ البلدان النامية الخطوات التي تمكن اسواق التأمين المحلية فيها من أن تغطي محليا مجمل العمليات التأمينية الناتجة عن انشطتها الاقتصادية ؛ ولتحقيق هذا الهدف لابد للبلدان النامية من ان تتلقى المساعدة من البلدان المتقدمة النمو وان تلجأ ايضا ، وكلما كان ذلك ملائما ، الى التعاون الاقليمي فيما بينها ؛ وعلى المستوى الدولي : بالنسبة الى العمليات التأمينية التي تتطلب تعويضا دوليا ينبغي ان تدرس

Digitized by UNOG Library

أحكام وشروط هذه العمليات على المستوى الحكومي الدولي ، وكلما كان ذلك ملائما ، ان يعاد النظر فيها لجعلها تخدم مصلحة البلدان النامية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٠٨١ — تولد التنمية الاقتصادية حاجة سريعة النمو الى الخدمات التأمينية مما ينتج عنه خروج العملات الاجنبية بنسبة عالية عندما تشترى هذه الخدمات من الخارج . والحل البديهي لهذه المشكلة هو انشاء سوق تأمين وطنية سليمة وفعالة في كل بلد نام تكون قادرة على التغطية المحلية لكل العمليات التأمينية التي تولّدها الانشطة الاقتصادية في ذلك البلد . اما بالنسبة للعمليات التأمينية التي لا يمكن تنفيذها بدون تأمين دولي او بدون تسهيلات اعادة التأمين ، فان من الاساسي وضع شروط وأحكام للعمليات التأمينية الدولية تخدم مصلحة البلدان النامية على أفضل وجه .

(ج) السند التشريعي

١٠٨٢ — القرارات الاساسية هي قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٤٢ (د — ٣) ؛ والقرارات التي اتخذتها لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة في دورتيها السادسة والسابعة .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٠٨٣ — يتضمن البرنامج سلسلة من الدراسات . وبعد ان قامت الامانة العامة بمعالجة احصاءات التأمين وتشريعات التأمين والاشراف عليه واعادة التأمين والتأمين البحرى على البضائع ، فانها تواصل اعمال البحوث لتشمل مجالات اخرى للتأمين تهتم بها البلدان النامية اهتماما خاصا ، وهي التأمين ضد الاخطار الكبيرة ، والتأمين الجماعي على الحياة ، والتأمين التعاوني والتأمين المتبادل ، والتأمين الزراعي ، والتأمين على أجسام السفن . ومن المنتظر ان تظهر كل سنتين دراسة واحدة كبرى تقدم الى لجنة دورة تابعة للجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة لبحثها .

١٠٨٤ — وفي هذه الاثناء تقدم الامانة العامة المعلومات والتوجيهات الى المسؤولين عن اتخاذ القرارات في البلدان المختلفة عن طريق الدراسات والحلقات التدريبية والاجتماعات الاقليمية والدعم الموضوعي للمساعدة التقنية . وقد اعدت دراسة شاملة عن التدريب المهني في مجال التأمين ، على المستويين القومي والاقليمي وستعقد خلال السنوات القليلة القادمة سلسلة من الاجتماعات الاقليمية على شكل مائدة مستديرة بهدف تنفيذ السياسات العامة المتفق عليها في مجالات الاشراف على التأمين واعادة التأمين .. الخ .

البرنامج الفرعي ١٠ : تيسير التجارة

(أ) الاهداف

١٠٨٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى بحث امكانية تبسيط أو الغاء الشكليات التي تستلزم اتخاذ اجراءات واعداد وثائق ؛ وتنسيق وتحسين اجراءات التجارة في اطار برنامج عالمي للتيسير ؛

Digitized by UNOG Library

وتبسيط وتوحيد الوثائق التجارية على اساس معايير وتوصيات دولية ؛ وتنسيق تدابير التيسير بين المنظمات الدولية والهيئات القومية المعنية بالتيسير ؛ واستحداث طرق جديدة لتحضير البيانات وابلاغها تكون ملائمة للاستخدام في البلدان النامية وكذلك البلدان الاكثر نموا ؛ ونشر المعلومات عن تدابير تيسير التجارة التي تتخذها الحكومات والمنظمات .

(ب) المشاكل المطروقة

١٠٨٦ — من المعترف به على نطاق واسع ان الشكليات والاجراءات والاوراق المعقدة يمكن أن تشكل عائقا وعقبة امام نمو التجارة . وتبين النتائج التي تم التوصل اليها مؤخرا في البلدان المتقدمة النمو ان تكاليف الاجراءات والوثائق يمكن ان تمثل نسبة تصل الى ١٠ في المائة من القيمة الاجمالية للصادرات ؛ وقد ذكر ان الحاجة تدعو الى قرابة ٣٦٠ نسخة في المتوسط من ٤٦ وثيقة مختلفة لكل شحنة من الصادرات . هذا علاوة على ان الخسائر التي يسببها التأخير الناتج عن الحاجة الى الالتزام بالاجراءات والاوراق المطلوبة تزيد الى حد كبير التكاليف الاجمالية للتجارة والنقل الدوليين . واذا كانت الاجراءات والاوراق المطلوبة تعتبر مكلفة للبلدان المتقدمة النمو فهي تشكل بالنسبة للبلدان النامية عقبة خطيرة تعرقل التوسع في تجارتها وتثني احيانا المصدرين المحتملين عن الانخراط في التجارة الخارجية مطلقا . وهذا ينطبق بنوع خاص على البلدان غير الساحلية اذ ان اجراءات العبور غير الملائمة قد تسبب من التأخير والتكاليف الاضافية ما يجعل منتجاتها عاجزة عن المنافسة في السوق العالمية .

١٠٨٧ — بيد ان هذه التسهيلات يمكن تحسينها '١' على المستوى القومي عن طريق انشاء اجهزة معنية بسياسة التيسير ، '٢' على المستوى الدولي عن طريق التنسيق والتوفيق بين هذه السياسات وتوفير خدمات استشارية .

(ج) السند التشريعي

١٠٨٨ — يتمثل السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن دورته السابعة والاربعين (٢) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٠٨٩ — دراسات وابحاث عن مشاكل محددة . وسيتخذ الناتج شكل تقارير واقتراحات ومشاريع توصيات ومنشورات ، بما في ذلك الكتب الارشادية .

---

(٢) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والعشرون ، الملحق رقم ٣ (A/7603 و Corr.1) الفقرة ١٦٦ .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٢ : اللجنة الاقتصادية لافريقيا

البرنامج الفرعي ١ : التجارة الدولية في منطقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا

(أ) الهدف

١٠٩٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان الافريقية في تنفيذ برنامج متكامل في ميداني السياسة التجارية وتشجيع التجارة من أجل تنمية وتوسيع التجارة بين البلدان الافريقية ؛ وفي اعادة تنظيم تجارة افريقيا الخارجية بغية تحسين معدلات التبادل التجارى مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وتوسيع وتنويع التجارة مع المناطق النامية الاخرى ومع البلدان الاشتراكية ؛ وضمان التحكم في التجارة الخارجية عن طريق التنظيمات الهيكلية القومية ؛ وانشاء وتعزيز المؤسسات المشتركة من أجل تحسين وتوسيع التجارة بين البلدان الافريقية والتجارة الخارجية وتنسيق مواقف البلدان الافريقية في المنتديات الدولية المتصلة بالموضوع .

(ب) المشاكل المطروقة

١٠٩١ — رغم ما تبذله الحكومات ، كل على حدة ، من جهود ترمي الى احداث تغييرات هيكلية كبرى فان البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي تمثل مايزيد عن ثلاثة أرباع صادرات افريقيا وواردتها على حين أن حصة التجارة بين البلدان الافريقية ، التي أخذت في الانخفاض بصورة مضطردة خلال السنوات الاربع المنصرمة ، تمثل حاليا أقل من أربعة في المائة من مجموع التجارة الافريقية .

١٠٩٢ — وهناك عدد من العقبات التي تعترض سبيل زيادة التجارة بين البلدان الافريقية ، مثل انعدام تبادل المعلومات عن التجارة ، وانعدام الموظفين المدربين ، وما تكوّن عبر السنين من تفضيل استهلاك السلع الناشئة في البلدان التي كانت هي تابعة لها في السابق ، والعيوب الفادحة في شبكات النقل والمواصلات ، والاختلافات بين نظم العملة ، والحواجز الجمركية وغير الجمركية الموروثة جزئيا من النظم السابقة والمفروضة جزئيا من جانب الحكومات القومية ، وانعدام الخدمات التجارية المتطورة مثل الأعمال المصرفية والتأمين والمواصلات .

١٠٩٣ — وعلى حين أن الاسعار المرتفعة للواردات كانت سبب التضخم المحلي في هذه البلدان فان التقلبات العنيفة قد وسمت أسعار السلع الاولية التي تشكل القسم الاكبر من الصادرات الافريقية .

١٠٩٤ — وان كثيرا من الشركات الاجنبية هي شركات فرعية أو تابعة لشركات متعددة الجنسيات وهي تتحكم في اتجاه الصادرات ومنشأ الواردات ، الامر الذى يقيد بشدة قدرة البلدان المعنية على اعادة التنظيم الهيكلي للتكوين السلعي لتجارتها ، وعلى تنويع المتعاملين معها تجاريا ، وعلى التفاوض مع متعاملين محددين لعقد اتفاقات تجارية ترمي الى الحصول على موارد أو فوائد معينة . وينال الاجانب نصيبا كبيرا من حصيلة صادرات البلدان الافريقية وذلك ليس في شكل أرباح وحسب بل وكذلك في شكل سمسرة وأرباح المضاربين ومختلف الوسطاء . هذا وان تحكم التنظيمات الهيكلية الاجنبية في التجارة الاجنبية يحول دون وصول التجار من السكان الاصليين الى أنواع الواردات والصادرات المربحة .

Digitized by UNOG Library

١٠٩٥ — وثمة حاجة مؤكدة الى اسداء المساعدة الى الدول الأعضاء في مراقبة وتنسيق تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالتجارة والتعاون الاقتصادى ، وفي الاشتراك الفعال في اجتماعات المؤسسات المنشأة لتنفيذها وفي تنسيق مواقفها فيها .

(ج) السند التشريعي

١٠٩٦ — يتمثل السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرارى اللجنة ٢٦٠ و٢٦٢ (د — ١٢) وقرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ و ٣٢٠٢ (د إ — ٦) و ٣٣٦٢ (د إ — ٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٠٩٧ — قوام الاستراتيجية هو الاضطلاع بدراسات في مجالات المشاكل القائمة ، وعقد الاجتماعات الحكومية الدولية والأقاليمية والاجتماعية بين المنظمات وداخل المنطقة ، وتنظيم الندوات والمعارض التجارية ، وعقد الحلقات الدراسية والدورات التدريبية وتقديم الخدمات الاستشارية الى بلدان المنطقة .

١٠٩٨ — وسيشمل الناتج مايلي :

'١' الدراسات

— التجارة بين البلدان الافريقية

دراسات عن المنتجات القائمة والمحتملة من أجل التجارة بين البلدان الافريقية ؛ وعن وضع نظام فعال للابحاث السوقية وتعيين المنتجات من أجل التجارة بين البلدان الافريقية ، وعن مشاكل تجارة الترانزيت (العبور) مع اشارة خاصة الى البلدان غير الساحلية ؛ وعن اجراءات وتقنيات وطرق المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف بين البلدان الافريقية ؛ وتحليل للتشريعات والقواعد والأنظمة والممارسات القائمة ، المتعلقة بالتجارة الافريقية ، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية ؛ وجرد للعمل المنجز فعلا في ميداني تسهيل التجارة والتفضيلات التجارية بين البلدان الافريقية .

— التجارة الخارجية

دراسات عن امكانيات انشاء مجمع مشترك للواردات الرئيسية ؛ وعن انشاء المشاريع المتعددة الجنسيات للواردات والصادرات ؛ وعن التعاون الاقليمي في ميدان المواد الخام وذلك بانشاء وتعزيز رابطات المنتجين ؛ وعن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وعن التجارة الافريقية مع البلدان الاشتراكية ؛ وعن التجارة الافريقية مع المناطق النامية الاخرى ؛

Digitized by UNOG Library

ـ التحكم في التجارة الاجنبية

دراسات عن الاستعراض والتقييم العامين للحالة المتعلقة بمدى وطرق التحكم في التجارة الاجنبية بالتنظيمات الهيكلية القومية ؛ ونطاق وآلية هذا التحكم والعوامل المحددة لفعاليتها في بلدان افريقية مختارة وفي عدد من البلدان النامية الواقعة خارج المنطقة على السواء ؛

ـ الاتفاقات والمؤسسات التجارية

دراسات عن تنظيم وهيكل وأهداف وسير المؤسسات التجارية القائمة وكيفية امكان تعزيزها عن طريق انشاء منظمة افريقية للتجارة والتنمية ، وعن انشاء سوق افريقية مشتركة ؛ ودراسات تتصل بالبعثات والخدمات الاستشارية المقدمة الى الدول الاعضاء .

'٢' الاجتماعات

ـ التجارة بين البلدان الافريقية

اجتماعات للخبراء الجمركيين في ميداني تجارة العبور (الترانزيت) وعقد مشاورات تجارية غير ملزمة وسرية بين البلدان الافريقية وذلك بالاقتران مع مؤتمر وزراء بلدان اللجنة .

ـ التجارة الخارجية

ستنظم اجتماعات أفرقة تعني بالسلع الاساسية وتتعلق بانشاء وتعزيز رابطات المنتجين .

ـ الاتفاقات والمؤسسات التجارية

اجتماعات لمساعدة الدول الأعضاء في تنسيق مواقفها من القضايا التجارية والانمائية (مثلا ، مواقفها من السياسة والمفاوضات المتعلقة بانشاء منظمة تنمية التجارة الافريقية) .

الحلقات الدراسية والدورات التدريبية : عن التسويق وتشجيع الصادرات وكذلك عن تقنيات وطرق المفاوضات التجارية الثنائية ودون الاقليمية والاقليمية بين البلدان الافريقية ؛ وتمكين المسؤولين التجاريين من الاشتراك الفعال في المفاوضات الدولية .

الندوات : سيجرى تنظيمها للمسؤولين التنفيذيين من الرتب المتوسطة والعليا وذلك بالاقتران مع المعارض التجارية الافريقية عن التجارة داخل المناطق الفرعية وداخل المنطقة .

Digitized by UNOG Library

الخدمات والبحوث الاستشارية : موجهة نحو تعيين الحواجز والعقبات التي تعترض التجارة بين البلدان الافريقية والتدابير اللازمة لازالتها ؛ ومساعدة البلدان الافريقية في انشاء ودعم الرابطات والمؤسسات المتعددة الجنسيات ، ووضع برامج لتأمين وتمويل ائتمانات التصدير وتنمية الملاكات في ميدان التجارة .

(هـ) الأثر المتوقع

١٠٩٩ — من المتوقع أن تعمد حكومات البلدان الافريقية الى اتخاذ خطوات ملموسة في تحديد السياسة التجارية وتدابير التحكم وذلك بالقيام بما يلي : '١' تصميم الآليات اللازمة لاعادة التنظيم الهيكلي لتجارتها الخارجية من حيث السلع الاساسية والتوزيع الجغرافي ؛ '٢' تحديد النطاق المستصوب للتحكم في التجارة الخارجية بالتنظيمات الهيكلية القومية والمتعددة البلدان . ومن المأمول فيه أن تقوم بلدان المنطقة بتنسيق مواقفها والتوفيق بينها في اطار الاتفاقات والترتيبات المؤسسية المختلفة بغية صيانة مصالحها .

البرنامج الفرعي ٢ : السياسات المالية والنقدية والمؤسسات المالية

(أ) الهدف

١١٠٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الاعضاء في وضع واعتماد التدابير المناسبة لتعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية ؛ وفي تنفيذ السياسات المالية والنقدية الرامية الى التأثير على الموارد المتوفرة بين القطاعات وتعديل التفاوت بين الدخول وزيادة الطلب في القطاع الريفي ؛ وفي تشجيع التعاون النقدى والمالي بين البلدان الافريقية وذلك بتصميم اطار أمثل للمساعدة المالية المقدمة الى المشاريع الافريقية .

(ب) المشاكل المطروقة

١١٠١ — ان الحاجة الى تعبئة الموارد المالية على نحو أفعل وتوجيهها الى مجالات الاولويات العليا في خطط التنمية القومية ناشئة عن عدة عوامل : ميل خطط التنمية الى توليد مقادير متزايدة من الخصوم المتكررة وتخفيض الموارد اللازمة لزيادة رأس المال ، والمحافظة على المنشآت والاستثمارات الانتاجية في التنمية الاجتماعية ، وآثار التضخم المستورد ، والاستخدام غير المنظم للحوافز المالية الرامية الى تشجيع النمو الصناعي ، وازدياد الديون الخارجية والمطالبات المتعلقة بخدمة الديون .

١١٠٢ — وبالنظر الى كون التدابير المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية غير مرضية فان الاستثمارات تتجه الى حد بعيد نحو الاقتصاد النقدى المحلي والقطاعات الاجنبية ، الأمر الذى خلّف في القطاعات الكفافية في المناطق الريفية عبئا ثقيلا من العمالة الناقصة ، ومستوى دخول منخفض ، وانعدام الطلب الفعال . ورغم تأميم مصارف بعض البلدان لا يزال في المنطقة بعض المصارف التي هي ملك للأجانب وحدهم . وقد تم احراز تقدم ضئيل جدا في انشاء شبكة من المؤسسات المالية لتزويد السكان الاصليين بالخدمات الائتمانية . والمؤسسات المالية مقيدة في ممارسة انشطتها بسياستها

Digitized by UNOG Library

الرامية الى زيادة حجم الائتمان والتمويل المقدمين للصناعة والزراعة . ومن ناحية أخرى مالت السياسات المالية الى تشجيع التنازلات الضريبية والاعفاءات والحوافز للصناعات التي ستنشأ في المناطق الريفية بصرف النظر عن فرص الدخل المتاحة للمناطق الريفية .

١١٠٣ — وفي ميدان الصناعات الاساسية حيث تلزم موارد مالية كبيرة تدعو الحاجة الى المصارف المتعددة الجنسيات للاستثمارات التعدينية والصناعية وذلك للاضطلاع بتنظيم الصفقات المالية التي لا قبل لهيئات التمويل القومية بها . أما التجارة بين البلدان الافريقية في المنتجات التي تصنعها هذه الصناعات فلايحتمل أن تتوسع توسعا كبيرا مالم يمكن القيام عن طريق المصارف الانمائية دون الاقليمية بوضع أنظمة مدفوعات على الصعيد دون الاقليمي من شأنها أن تتيح تعبئة الموارد المتوفرة على نطاق أوسع .

١١٠٤ — وفيما يتعلق بتقديم المساعدة المالية والتقنية الى أصحاب الاعمال الافريقيين ، فان هذه الفئة ككل تعوزها المهارات الادارية والمالية والتقنية اللازمة لاكتشاف فرص الاعمال على خلاف الشركات الاجنبية القوية التي تدعمها المؤسسات المالية الاجنبية بل والقومية .

(ج) السند التشريعي

١١٠٥ — يتمثل السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي فيما يلي :

السياسات المالية والنقدية — قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) ؛

تدفق الموارد بين القطاعات — قرارات اللجنة ٩٨ (د — ٦) ، و ١١٧ (د — ٦) ؛ و ١٩٧ (د — ٩) ، و ٢١٨ (د — ١٠) ؛

التعاون النقدى والمالي بين البلدان الافريقية — قرارات اللجنة ٣٠ (د — ٣) ، و ٨٧ (د — ٥) ، و ١٣١ (د — ٧) ، وقرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د ل — ٦) ؛

مساعدة أصحاب الأعمال الافريقيين — قرار اللجنة ٢١٨ (د — ١٠) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١١٠٦ — قوام الاستراتيجية هو الاضطلاع بدراسات تركز على العيوب النظرية والتنظيمية والقانونية والاعلامية القائمة في النهج الحالي المتبع ازاء المشاكل المطروقة ، واستحداث وسائل واقعية لاصلاح هذه العيوب وطرق لتحسين المؤسسات المالية القائمة وأنواع جديدة من المؤسسات والخدمات المالية الضرورية للتعجيل بالنمو الصناعي والزراعي ، وتنويع المنتجات والتجارة . وسيشمل الناتج المخطط له تقديم الخدمات الاستشارية الى البلدان والمناطق الفرعية والمجموعات الاقتصادية ، واجراء الدراسات البحثية ، وعقد الحلقات الدراسية والندوات التدريبية والدورات التدريبية ، وعقد اجتماعات التفاوض لمساعدة البلدان في تعزيز النظام القائم ، وادخال التقنيات الجديدة . وستشمل النواتج المحددة مايلي :

Digitized by UNOG Library

الدراسات دراسات لاستعراض وتقييم الحالة المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية والسياسات المتصلة بها وذلك فيما يخص تحويل الاقتصاد في المنطقة الى اقتصاد نقدى ؛ ودراسات عن مضاعفة التعاون المالي والاقتصادى بين البلدان الافريقية ؛ ودراسات عن فلسفة التنظيم الهيكلي والاجراءات التنفيذية للمصارف الانمائية القومية والاجنبية المختارة في المنطقة فيما يتعلق بالمساعدة المالية والتقنية المقدمة الى اصحاب الاعمال الافريقيين .

الاجتماعات اجتماعات الخبراء النقديين والماليين الافريقيين لدراسة المقترحات الواردة في الدراسات المختارة للجنة ووضع توصيات كي ينظر فيها وزراء المالية والزراعة الافريقيون ومحافظو المصارف المركزية الافريقية .

الحلقات الدراسية حلقات دراسية عن تعبئة الموارد المالية وتنمية القوى البشرية ، وعن المقترحات الواردة في مختلف دراسات اللجنة ، وعن وضع المبادئ التوجيهية بشأن تقديم المساعدة الى أصحاب الأعمال الافريقيين . وسيشترك في هذه الحلقات كبار المسؤولين في مصارف التنمية ووزراء المالية والتجارة وأصحاب الاعمال الافريقيون .

تقديم الخدمات الاستشارية تقدم الى البلدان والمناطق الفرعية والمجموعات الاقتصادية في وضع وتطبيق التدابير الرامية الى ازالة العيوب القائمة في النهج المتبع في تعبئة الموارد المالية وتحسين المؤسسات والخدمات المالية .

(هـ) الأثر المتوقع

١١٠٧ — من المتوقع أن تقوم حكومات المنطقة بدراسة وتكييف السياسات الهادفة ، والأدوات والمؤسسات اللازمة لتعبئة الموارد المالية ضمن الاولويات الانمائية القومية ؛ وتصميم وتنفيذ استراتيجية يدعم بعضها بعضا ، للتصنيع في القطاعات الاساسية وتشجيع التجارة بين البلدان الافريقية عن طريق انشاء انظمة مدفوعات على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ؛ وضمان ادخال التغييرات الكافية لتقديم مزيد من المساعدة المالية والتقنية وتيسير انتقال صاحب العمل الافريقي الى قطاع الصناعة التحويلية ، وهو انتقال حاسم .

البرنامج ٣ : اللجنة الاقتصادية لاوروبا

البرنامج الفرعي ١ : توسيع التجارة وتيسيرها

(أ) الهدف

١١٠٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى زيادة وتنويع تدفق التجارة داخل المنطقة ، وخاصة التجارة بين الشرق والغرب .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

١١٠٩ — ان تقلبات التجارة قادرة على احداث الاختلالات في الاسواق المحلية وعلى الحاق الضرر بالمنتجين المحليين ، وهي تحمل الحكومات أحيانا على اللجوء الى تدابير الوقاية التي لا تتمشى والالتزامات الدولية . ولا تزال هناك عقبات ادارية تعترض التجارة ؛ وليس من السهل دائما أن تتوفر المعلومات عن الاسواق والامكانيات والانظمة التجارية .

(ج) السند التشريعي

١١١٠ — يتمثل السند التشريعي في الوثيقة النهائية لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا .

(د) الاستراتيجية والناتج

١١١١ — ستكون الخطوة الاولى دراسة السياسات والتنمية التجارية واحتمالات التجارة داخل المنطقة ، وخاصة التجارة بين الشرق والغرب . وستمكن هذه الدراسة البلدان الاعضاء من تعيين العقبات والفرص المتعلقة بتوسيع التجارة . وثانيا ، ستسعى اللجنة الاقتصادية لاوروبا الى تحسين تسهيلات التجارة الدولية عن طريق تبسيط اجراءات التجارة الدولية وتحسين اجراءات التوحيد الدولي . وثالثا ، تخفيف أو ازالة العقبات . ورابعا ، تبادل المعلومات السوقية وتحسين تقنيات التسويق . وستقوم الامانة باعداد تقرير تحليلي شامل أو تقريرين من هذا النوع عن المشاكل والاحتمالات المؤثرة في تنمية التجارة الدولية في المنطقة . وستواصل اللجنة الاقتصادية لاوروبا العمل المضطلع به من الفريق العامل المعني بتيسير اجراءات التجارة الدولية ، وفريق الخبراء المعني بممارسات العقود الدولية فيما يتصل بالصناعة ، والموظفين الحكوميين المسؤولين عن سياسات التوحيد . وستجرى صياغة أو تنقيح مبادئ توجيهية بشأن معايير ممارسات العقود الدولية وشروط البيع ؛ واجراءات تيسير التجارة ؛ وسياسات التوحيد الدولي ؛ ونقل التكنولوجيا ؛ وعقود التعاون الصناعي الدولي . وستنظر لجنة تنمية التجارة في العقبات التي تعترض التجارة والتدابير اللازمة لازالتها عن طريق تحديد الحواجز الادارية والتقنية التي تعترض التجارة داخل المنطقة ؛ واجراء جرد مستكمل للقيود الادارية ؛ والاحتفاظ بسجل للاتفاقات المعقودة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في ميدان التعاون التجاري والاقتصادي والصناعي والعلمي والتكنولوجي ، واعداد دراسة عن امكانيات وضع نظام متعدد الاطراف للاخطار بالقوانين والانظمة المتعلقة بالتجارة الخارجية والتغييرات الحاصلة فيها . وقد تعقد اجتماعات غير رسمية للخبراء التجاريين لمناقشة التطورات الجارية في التجارة بين الشرق والغرب . وستعقد حلقات دراسية في مجال تشجيع التجارة بين الشرق والغرب والاتصالات المتعلقة بالتسويق والاعمال وذلك على غرار الحلقات الدراسية المماثلة الناجحة التي عقدت فيما مضى . ويتوقع اعداد دراسات عن طرق الابحاث السوقية وتقنيات التسويق .

(هـ) الأثر المتوقع

١١١٢ — الأثر المتوقع لهذا البرنامج الفرعي ، هو نفس الأثر المتوقع البرنامجين الفرعيين التاليين ، المبين في باب الهدف . ولا يمكن تحديد ذلك الأثر كميا .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ : التعاون الصناعي

(أ) الهدف

١١١٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تشجيع التجارة عن طريق تنمية التعاون الصناعي .

(ب) المشكلة المطروقة

١١١٤ — على حين أن ثمة فرصا لبدء مشاريع كبيرة تنطوى على مصلحة مشتركة وتتعلق بموارد الطاقة واستخدام ونقل المواد الخام ، فهناك بعض التلكؤ في اتخاذ المبادرات وذلك نظرا الى انعدام تبادل المعلومات ، وانعدام دراسات الجدوى ، أو عدم كفاية الاجراءات .

(ج) السند التشريعي

١١١٥ — السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو نفس سند البرنامج الفرعي ١ أعلاه .

(د) الاستراتيجية والناتج

١١١٦ — ستقدم اللجنة الاقتصادية لاوروبا تحليلا لاتجاهات التعاون الصناعي واحتمالاته القصيرة الاجل والطويلة الاجل وستعد توصيات لخلق ظروف مواتية للتعاون الصناعي ؛ وسينجز العمل في اعداد " دليل اعداد العقود الدولية فيما يتصل بالتعاون الصناعي " ؛ وامكانية عقد اجتماعات للخبراء في ميدان التنمية الصناعية ؛ واعداد شروط التحكيم في العقود التجارية ؛ واعداد كتاب ارشادى عن اجراءات الترخيص في المنطقة .

(هـ) الأثر المتوقع

١١١٧ — الأثر المتوقع للأنشطة المضطلع بها في اطار هذا البرنامج الفرعي شبيه بما هو مبين في البرنامج الفرعي ١ أعلاه .

البرنامج الفرعي ٣ : الصادرات من البلدان الأقل نموا في المنطقة

(أ) الهدف

١١١٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تعيين المشاكل التجارية وتشجيع زيادة صادرات البلدان ذات الاقتصاد الاقل نموا في منطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا .

(ب) المشاكل المطروقة

١١١٩ — تواجه البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا صعوبات خاصة في تشجيع صادراتها وهي ليست مجهزة تجهيزا حسنا كسائر بلدان المنطقة لتذليل هذه الصعوبات .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١١٢٠ — للاطلاع على السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي أنظر البرنامج الفرعي أعلاه .

(د) الاستراتيجية والناتج

١١٢١ — تشمل التدابير التي ستتخذ دراسات عن المشاكل التجارية للبلدان الاقل نموا الأعضاء في اللجنة والاعمال التي يقترح القيام بها ؛ وتوسيع وانجاز دراسة عن " الهجرة المؤقتة لليد العاملة بين البلدان الاوروبية وآثارها على التعاون التجارى والاستثمارى والصناعي " ، واعداد دراسات عن الفرص التجارية ؛ وتكييف انتاج البلدان الاقل نموا في المنطقة وهياكلها التجارية ؛ ومساعدة البلدان الاقل نموا في المنطقة في جهودها الرامية الى تشجيع التجارة

(هـ) الأثر المتوقع

١١٢٢ — الأثر المتوقع شبيه بما هو مبيّن في البرنامج الفرعي ١ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٤ : اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية

البرنامج الفرعي ١ : تحليل الوضع الدولي

(أ) الهدف

١١٢٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مراقبة الاتجاهات الرئيسية للاقتصاد الدولي وتطور النظام الاقتصادي الدولي ، وتحليل آثارهما بالنسبة لبلدان امريكا اللاتينية .

(ب) المشكلة المطروقة

١١٢٤ — كثيرا ما تفتقر بلدان امريكا اللاتينية الى الالمام التقني بابعاد الاتجاهات الرئيسية في الاقتصاد الدولي ، ولذا فقد لا يكون لديها علم بكامل الخيارات المتاحة في مجال وضع السياسات ، التي يمكن الاخذ بها في المحافل الدولية .

(ج) السند التشريعي

١١٢٥ — السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٤٧ (د — ١٦) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١١٢٦ — سوف يتم تحليل الوضع الاقتصادي العالمي المعاصر لتحديد آثاره المحتملة على ميزان المدفوعات في بلدان امريكا اللاتينية ، على المدى القريب والمتوسط ، وكذلك لتحديد طبيعة التغيرات الهيكلية التي قد تحدث على المدى الطويل . ومن المعتزم اجراء تحليل للخيارات الرئيسية المتاحة ، امام بلدان هذه المنطقة ، في مجال وضع السياسة .

(هـ) الاثر المتوقع

١١٢٧ — سوف تحصل حكومات تلك المنطقة على جميع العوامل والخبرة اللازمة حتى تستطيع المشاركة في المحافل الدولية . وبهذه الطريقة سوف تجد بلدان المنطقة نفسها في وضع افضل فيما يتعلق بالمفاوضات مع البلدان الصناعية .

البرنامج الفرعي ٢ : التكامل الاقتصادي والتعاون

(أ) الهدف

١١٢٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تدعيم عملية التكامل الاقتصادي على كلا المستويين الاقليمي ودون الاقليمي .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروحة

١١٢٩ — في السنوات الاخيرة برزت بعض المشاكل التي كان لها أثر مقلق على عملية التكامل. وقد تفاقمت هذه المشاكل نتيجة للازمات الخارجية. وفي معظم الحالات تدرك البلدان الحاجة لاعادة تنشيط حركة التكامل. وفي نفس الوقت تشير هذه البلدان الى انه لا يمكن وضع حل لمشاكل التكامل الا باعادة تنظيم العملية بحيث تصبح اكثر دينامية.

١١٣٠ — ولقد احرزت امريكا الوسطى، بالفعل، بعض التقدم في صياغة سياسة خارجية مشتركة بهدف تأمين الامدادات من بعض المدخلات الاستراتيجية مثل النفط الفنزويلي. ونتيجة لذلك اصبح من الضروري تأييد المفاوضات الجارية بشأن التعاون الاقتصادي بين السوق المشتركة لامريكا الوسطى وفنزويلا التي اعربت حكومتها عن رغبتها في تحسين علاقاتها التجارية والمالية مع بلدان امريكا اللاتينية الاقل نموا، نسبيا، نظرا لظروفها المالية الخاصة.

١١٣١ — وقد حان الوقت لاعادة تقييم التعاون الاقليمي والتجارة بين بلدان المنطقة بوصفها وسيلة للتخفيف جزئيا من التدهور المتزايد في النمو الخارجي.

(ج) السند التشريعي

١١٣٢ — يتمثل السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرارات اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣١٥ (د — ١٥) و ٣٥٦ (د — ١٦) و ٣٥٤ (د — ١٦)؛ والقرارات ١٢٠ و ١٣٥ و ١٤٨ للجنة التعاون الاقتصادي لامريكا الوسطى؛ والمادة ٤٤ من معاهدة مونتفيديو والبروتوكول المرفق بها.

(د) الاستراتيجية والناتج

١١٣٣ — سوف تدرس التجارب المتجمعة في امور التكامل في المنطقة دراسة دقيقة، وكذلك العقبات التي حالت دون احراز تقدم اسرع، كما ستخضع لنفس الدراسة امكانيات تأمين تقارب عمليات التكامل المختلفة عن طريق الربط بين التدابير في مجالي التجارة والصناعة.

١١٣٤ — وسوف تدرس الاثار الرئيسية التي يجب توقعها من بعض مخططات التكامل المختارة كما ستبذل محاولة لتقييم النطاق الذي يمكن ان تساعد فيه هذه المخططات على تخفيف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الاعضاء. كذلك سوف يولى اعتبار للآثار التي يمكن التنبؤ بها المترتبة على اعتماد نظام التكامل بين بلد وآخر أو بين بلدان المجموعة، على اساس اهداف وسياسات متفق عليها في اطار هيكل تنفيذي مرن.

١١٣٥ — وهناك امكانيات للتعاون التقني والتجاري بين السوق المشتركة لامريكا الوسطى وبين المكسيك، نظرا للمرحلة التي بلغتها مقومات المكسيك الانتاجية في تطورها وحاجة بلدان امريكا الوسطى للحصول على المساعدة التكنولوجية بشروط معقولة.

١١٣٦ — وفيما يتعلق باعتزام حكومات امريكا اللاتينية تكوين سوق مشتركة، من الضروري ان تدرس

Digitized by UNOG Library

امكانيات الجمع بين مشاريع التكامل الموجودة . وسيصبح ممكنا ، عن طريق التعاون بين السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي وبين السوق المشتركة لامريكا الوسطى ، ادماج بنما والجمهورية الدومينيكية وكوبا وهايتي في منظومة اقليمية للتكامل الاقتصادى . ويجب ايضا ايلاء اهتمام لامكانية الجمع بين السوق المشتركة لامريكا الوسطى وبين مجموعة دول الاندين .

١١٣٧ — وسوف تشمل النتائج التابعة من هذه الاستراتيجية ما يلي : دراسات بشأن جميع المسائل المدرجة اعلاه وكذلك تحليلا لاثر العوامل الخارجية على تطور اقتصاديات امريكا الوسطى مع ايلاء اهتمام خاص لاتجاهات اسواق البضائع الاولية والامدادات من مصادر الطاقة واعادة تنظيم النظام النقدى الدولي والتدفقات المالية .

(هـ) الاثر المتوقع

١١٣٨ — سوف تتمكن الحكومات من اتخاذ قرارات بشأن التعديلات التي يجب ادخالها على آلية النظام الحالية ، على اساس مبادئ توجيهية اكثر دقة ، كما سيصبح من الممكن تحديد الخطوط العريضة لمنهج جديد للتكامل . وسوف يؤدى ذلك الى خلق وعي متزايد بالمزايا الاقتصادية المرتبطة بقيام علاقات اوثق وبتشكيل جبهة مشتركة للتفاوض مع البلدان المتقدمة النمو .

البرنامج الفرعي ٣ : المنتجات الاولية

(أ) الهدف

١١٣٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى المساعدة على وضع سياسة اقليمية في مجال التجارة في المنتجات الاولية .

(ب) المشكلة المطروقة

١١٤٠ — ما زال تصدير البضائع الاولية يمثل اهم مصدر من مصادر دخل الصادرات بالنسبة للاغلبية الكبرى بين بلدان المنطقة . وفي الاونة الاخيرة ادت التقلبات الكبيرة في اسعار بعض منتجات التصدير وكمياتها ، في الماضي ، الى اتجاه حاد نحو الكساد في الاسواق . وادى هذا الوضع الى بعث المشاكل القديمة للتجارة الدولية في البضائع الاولية .

(ج) السند التشريعي

١١٤١ — يتمثل السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٥٢ (د — ١٦) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١١٤٢ — قد تسفر المفاوضات التي ستعقد في عام ١٩٧٦ في محافل مثل الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤتمر باريس وصندوق النقد الدولي ، بشأن التمويل التعويضي ،

Digitized by UNOG Library

اذا ما نجحت ، عن تعيين الخطوط الرئيسية للاتفاق بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وسوف يتطلب تطبيق هذه المبادئ التوجيهية مفاوضات اكثر تحديدا وتفصيلا ، سواء من ناحية الطبيعة العامة او من ناحية المنتجات المحددة التي ستشملها . وتعتزم اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية دراسة الاثار المحتملة لبعض اهم البدائل العملية المتاحة .

(هـ) الاثـر المتوقع

١١٤٣ — يمكن توقع حدوث مشاركة ايجابية واكثر نشاطا في اعمال الهيئات الدولية . كذلك سوف تتم اعادة توجيه السياسات في مجال وضع الاسعار للمنتجات الاولية وسيتم تعيين ادوات ووسائل تهدف الى اضفاء قدر اكبر من الاستقرار على الاسواق .

البرنامج الفرعي ٤ : النظام النقدى والمالي

(أ) الهـدف

١١٤٤ — الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي هو اقتراح انسب السياسات والاجهزة لمعالجة النواقص الموجودة في النظام النقدى .

(ب) المشكلة المطروقة

١١٤٥ — تتشابه ، من حيث الطبيعة ، المشاكل التي تواجه البلدان النامية فيما يتعلق بالنظام النقدى والحالة المالية الدولية . غير ان لكل من المناطق المختلفة ملامحها الذاتية الخاصة . والعوامل الهامة بالنسبة لامريكا اللاتينية هي درجة التنمية التي حققتها المنطقة والصلات التي اقامتها مع الاسواق المالية الدولية والمحاولات الجارية المتجهة نحو تحقيق التكامل الاقليمي .

١١٤٦ — ويبدو ان من المهم اتخاذ ترتيبات دقيقة لمشاركة امريكا اللاتينية في المفاوضات الجارية خارج المنطقة خاصة في مفاوضات اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي .

(ج) السند التشريعي

١١٤٧ — السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٤٨ (د — ١٦) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١١٤٨ — سوف يتم تحليل نظام التعاون الاقليمي والتعاون على نطاق العالم (وهذا الاخير من وجهة نظر امريكا اللاتينية) . ومن الملاحظ ان نظام التدفقات المالية ، العامة والخاصة ، يتعرض لتغييرات هامة ، ومن الضرورى تحديد الاثار المحتملة لهذه التغييرات . كذلك سوف يضطلع بدراسة الادوات المستخدمة لحماية ميزان المدفوعات ، والنظم الاقليمية للمدفوعات المراد منها تعزيز التجارة في المنطقة ، وانظمة التعاون المالي المرتبطة بتدفق رأس المال على المدى المتوسط والمدى الطويل .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الاثـــر المتوقـــع

١١٤٩ — سوف تحصل بلدان المنطقة على العوامل الضرورية التي ستمكنها من اختيار البدائل المناسبة عند وضع السياسة .

البرنامج الفـــرعي ٥ : الوصول الى الاسواق في البلدان المتقدمة النمو

(أ) الهـــدف

١١٥٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة بلدان امريكا اللاتينية على الاستفادة بشكل افضل من برامج الافضلية المعممة وتقييم السياسات المتعلقة بتصدير المصنوعات .

(ب) المشكلة المطروقة

١١٥١ — مما لا شك فيه ان احتمالات وجود طلب من قبل البلدان الرئيسية المانحة للافضليات المعممة ، على المنتجات المصنعة لن تكون مشجعة اذا ما ازداد الانكماش الاقتصادي سوءا ؛ وان هذا من شأنه ان يضعف فعالية هذا النظام . لذا يبدو من الضروري تحسين برامج انظمة الافضليات المعممة واتخاذ تدابير تكميلية متعددة تهدف الى تشجيع تصدير المنتجات المصنعة وشبه المصنعة من قبل البلدان التي وضعت هذه المشاريع لخدمتها .

(ج) السند التشريعي

١١٥٢ — يتمثل السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٤٧ (د — ١٦) وقرارها ٣٥٩ (د — ١٦) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١١٥٣ — سوف يتم تحليل لنظم الافضليات في المناطق الرئيسية المتقدمة النمو في العالم ، وكذلك للخطوات التي يمكن اتخاذها لكي تصبح هذه النظم اكثر فائدة بالنسبة لبلدان امريكا اللاتينية وسوف تستمر دراسة الوسائل التي تستخدمها بلدان هذه المنطقة لزيادة الصادرات من المصنوعات ، كما سينظر في التدابير المتخذة لتحسين فعاليتها . وسوف يساعد تحليل سياسات تشجيع التصدير على تصدير المصنوعات على المستوى الاقليمي ، سواء أكان ذلك في اطار عمليات التكامل الرسمية ام لا .

(هـ) الاثـــر المتوقـــع

١١٥٤ — ستصبح حكومات المنطقة في وضع افضل عند التفاوض بشأن نظام جديد للافضليات، كما ستكون لديها فئات من المعايير تستخدم عند وضع سياسات خاصة بتشجيع تصدير مصنوعاتها ، مما سيؤدي الى تحسين موقفها كمصدّرة الى البلدان الصناعية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٦ : التجارة والتنمية في منطقة البحر الكاريبي

(أ) الهـــدف

١١٥٥ — الهدف الرئيسي هو تنويع وتوسيع العلاقات التجارية بين بلدان البحر الكاريبي والبلدان الاخرى في المنطقة ودراسة سبل الحد من التأثيرات السلبية للشركات عبر الوطنية : والقضاء علـــى هذه التأثيرات .

(ب) المشكلة المطروقة

١١٥٦ — من السمات البارزة لاغلبية بلدان البحر الكاريبي درجة اعتمادها العالية على التجارة الخارجية . علاوة على ذلك يتكون جزء كبير من صادراتها من المواد الخام ، التي ما زالت تخضـع في انتاجها وتسويقها لسيطرة الشركات عبر الوطنية الكبيرة .

(ج) السند التشريعي

١١٥٧ — يتمثل السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرار اللجنة الاقتصاديـة لامريكـا اللاتينية ٣٥٨ (د — ١٦) وقرار لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي ٢ (د — ١) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١١٥٨ — تتطلب الدراسات التي دعت اليها لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي تحليلا للتجارة الخارجية لكل الدول الاعضاء ، لكي يتم تحديد طبيعة التجارة المتبادلة والمعوقات الـتي تعترضها ، والمنتجات التي يمكن ان تزداد فيها هذه التجارة . وفي هذا الاطار سيلزم اجـراء دراسة عن الاجراءات التعريفية والجمركية التي تتأثر بها التجارة الخارجية .

(هـ) الاثـر المتوقـع

١١٥٩ — سوف تساعد هذه الدراسات على القاء بعض الضوء على المعوقات التي تعترض العلاقات التجارية في المنطقة وخارج المنطقة ، وعلى الطريقة التي تعطل بها هذه المعوقات عملية التعاون .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٥ : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١ : المساعدة في توسيع وتنويع تجارة الصادرات

(أ) الهدف

١١٦٠ — يهدف هذا البرنامج الى مساعدة البلدان الاعضاء ، ولا سيما اقل البلدان نموا ، في توسيع وتنويع تجارة صادراتها عن طريق ما يلي : زيادة نصيب السلع المصنعة وشبه المصنعة والمنتجات المحضرة وشبه المحضرة في اجمالي الصادرات ؛ وايجاد سبل اكثر تحررا لوصول المنتجات التي تهم المنطقة الى اسواق الاستيراد الرئيسية .

(ب) المشكلة المطروقة

١١٦١ — تضطلع التجارة الخارجية بدور هام في اقتصاديات المنطقة . وان ضيق قاعدة الانتاج والحاجة الى بناء طاقة انتاجية يجعلان البلدان الاعضاء شديدة الاعتماد على الواردات من السلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة والسلع الاستهلاكية المصنعة لتكملة المتوفر منها محليا .

١١٦٢ — وعلى حين ان اسهام الصادرات في عملية التنمية يمتد أثره ، في البلدان التي يعتمد اقتصادها على النفط ، الى كافة جوانب النشاط الاقتصادي ، فقد ادى الانخفاض الاصلي في حجم الصادرات وبطء توسعه ، في البلدان التي لا يعتمد اقتصادها على النفط ، الى تفاقم العجز التجاري وانخفاض مستوى الواردات ، ولا سيما في اقل البلدان نموا .

١١٦٣ — ويبدو ، في ضوء الاتجاهات التجارية العالمية ، ان التنويع المتجه نحو المصنوعات شرط ضروري لتحقيق توسع اسرع في صادرات المنطقة التي لا تزال تعاني من الانماط التقليدية المتمثلة في الاعتماد المفرط على سلعة اولية واحدة او عدد قليل من السلع . وستقتضي الجهود المبذولة لتنويع صادرات المنطقة استحداث منتجات جديدة وزيادة درجة تحضير الصادرات التقليدية . ولن يتطلب هذا توسيع قاعدة الانتاج فحسب وانما سيتطلب ايضا التغلب على مشاكل التسويق والوصول الى اسواق البلدان المستوردة الرئيسية .

١١٦٤ — وقد تكون مشاكل الوصول الى الاسواق نابعة من السياسات المحلية في البلدان المستوردة ، ومن جهودها لاقامة تجمعات اقليمية فيما بينها ، ومن المعاملة التفضيلية الممنوحة لبلدان نامية مختارة ، ومن الممارسات التجارية التقييدية . ولهذا فان التحسينات في شروط الوصول الى الاسواق تقتضي ، بحكم طبيعة المشكلة ، وجود قدر كاف من الدراية بالقضايا التي تنطوي عليها هذه المسألة واتخاذ تدابير على الصعيد الدولي ، من بينها التعاون مع البلدان النامية الاخرى والبلدان المستوردة المتقدمة النمو .

(ج) السند التشريعي

١١٦٥ — يتمثل السند التشريعي لهذه الانشطة في قراري الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د ـ ٦) ، و ٣٣٦٢ (د ـ ٧) .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

١١٦٦ — سيجرى السعي لتحقيق هذا الهدف من خلال ما يلي :

جمع ونشر البيانات والمعلومات الاساسية المتعلقة بانماط تجارة الصادرات . وسياسات تنشيط الصادرات ، والترتيبات المؤسسية والحالة الخارجية ؛

اجراء بحوث ودراسات حول العقبات التي تقف في سبيل التوسع في صادرات المنطقة ، وهي عقبات كامنة في السياسات المحلية والظروف السائدة في البلدان الاعضاء وظروف شركائها التجاريين الرئيسيين ؛ وحول اثار نظام الافضليات المعمم على تجارة الصادرات في البلدان الاعضاء ؛ وتحديد صادرات المنطقة من المنتجات او مجموعات المنتجات او كليهما التي تخضع لحواجز غير جمركية ، ومن بينها الممارسات التجارية التقييدية ؛ والتدابير الرامية الى ازالة اثارها المناوئة او تخفيفها ؛ والتغيرات في القوة الشرائية للصادرات وشروط التجارة والعوامل المؤثرة فيهما ؛ واثر المجتمع الاقتصادى الاوروبي والتجمعات الاقليمية الاخرى على احتمالات التصدير ؛ والجهود الرامية الى تحقيق التكامل في المنطقة ؛

تقدير الاحتياجات من القوى البشرية ، والمساعدة في وضع سياسات وبرامج التدريب ، وتقديم الخدمات التدريبية من خلال الحلقات الدراسية والندوات ؛

توفير الخدمات الاستشارية فيما يتصل بموضوعات مثل سياسات القطع الاجنبي ، واستراتيجيات تنشيط الصادرات بما في ذلك برامج التدريب ، وبحوث الاسواق وخدمات الاعلام التجارى ، وتدابير تيسير التجارة ، والمساعدة في تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية ومن صياغة الطلبات للحصول على هذه المساعدة ؛

التنسيق مع المنظمات الدولية والاقليمية المعنية ، ولا سيما مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، والاتفاق العام بشأن التعرفات الجمركية والتجارة .

(هـ) الاثر المتوقع

١١٦٧ — من المنتظر ان يفضي تحليل المشاكل والمسائل الرئيسية ذات الصلة بهذا الموضوع وتحليل اثارها على السياسة العامة الى مساعدة الدول الاعضاء والمنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية المعنية في رسم السياسات العامة ووضع برامج مناسبة للمساعدة التقنية ، والاسهام بذلك مساهمة كبيرة في بلوغ هدف تحقيق نمو اسرع واقامة هيكل اكثر توازنا للصادرات في بلدان المنطقة .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ : التجارة الاقليمية الداخلية

(أ) الهدف

١١٦٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى الاسهام في تنمية التجارة والتعاون والتكامل بين بلدان المنطقة .

(ب) المشكلة المطروقة

١١٦٩ — تحتل التجارة الاقليمية الداخلية مكانا متواضعا في التجارة الاجمالية للمنطقة . بيد أن المنطقة تعد ذات أهمية بالغة لتجارة صادرات البلدان التي لا يعتمد اقتصادها على النفط وتشكل المنفذ الرئيسي لصادرات البلدان الأعضاء من السلع المصنعة وشبه المصنعة .

١١٧٠ — واتخذت الجهود المبكرة لتحقيق التعاون الاقتصادى الاقليمي شكل اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف . وقد أدى انشاء السوق العربية المشتركة في كانون الثاني /يناير ١٩٦٥ الى انشاء منطقة تجارة حرة بين عدد من أعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الا أن تنفيذ منطقة التجارة الحرة قد صادفته بعض الصعاب . كما أن محاولة المجلس انشاء اتحاد عربى للمدفوعات قد باءت بالفشل . ويعزى النجاح المحدود لهذه الجهود ، في المقام الأول ، الى الانخفاض النسبي لدرجة التكامل في الهياكل الانتاجية ، والى الالتزام السياسي غير الكافي لهذه الجهود .

(ج) السند التشريعي

١١٧١ — يتمثل السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرار الجمعية العامة ٣١٧٧ (د — ٢٨) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١١٧٢ — تتصور المناهج الجديدة لمعالجة هذه المشاكل التوسع التجارى على انه جزء من عملية تعاون اقليمي أوسع . وستقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالاشتراك في السعي لتحقيق هذا الهدف من خلال التدابير والنواتج التالية :

جمع ونشر المعلومات عن الجهود المبذولة في مجالي التعاون والتكامل الاقتصاديين ، بما في ذلك التجارة ؛

اجراء البحوث والدراسات حول الاتفاقات التجارية القائمة والمناهج البديلة للحماية الجمركية وغير الجمركية فيما يتصل بمشاريع التكامل المقترحة ؛ وحول المشاريع المناسبة للتكامل ؛ والجهود السابقة الرامية الى وضع ترتيبات مدفوعات اقليمية ودون اقليمية وما تم مواجهته من عقبات في هذا السبيل . وستتم دراسة برنامج للمدفوعات يستهدف المساعدة في توسيع نطاق التجارة الاقليمية الداخلية والتعاون الاقليمي ؛

Digitized by UNOG Library

توفير الخدمات الاستشارية ؛

مواصلة التنسيق الوثيق مع الحكومات والمنظمات والمؤسسات المعنية الأخرى .

(هـ) الأثر المتوقع

١١٧٣ — ينتظر أن يؤدي انجاز هذه النواتج الى الاسهام الفعال في التعرف على العقبات وتحقيق فهم أفضل للقضايا المتصلة بهذه المسألة واقتراح مناهج بديلة وعملية لتناولها .

البرنامج الفرعي ٣ : نقل التكنولوجيا

(أ) الهدف

١١٧٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان المنطقة في وضع سياسات مناسبة وانشاء مؤسسات لتناول مجموعة المسائل المتعلقة بنقل التكنولوجيا وتعزيز القدرات التكنولوجية لهذه البلدان .

(ب) المشكلة المطروقة

١١٧٥ — تشاطر بلدان المنطقة البلدان النامية الأخرى اعتمادها بدرجة كبيرة على التكنولوجيا المستوردة . ويتوقع ، في السنوات القادمة أن يزداد هذا الاعتماد شدة حيث سيجرى انفاق قدر كبير مما حصلت عليه المنطقة مؤخرا من موارد مالية على الواردات ذات المضمون التكنولوجي العالي . هذا فضلا عن ان تكاليف القطع الأجنبي التي يتطلبها نقل التكنولوجيا تشكل في العديد من بلدان المنطقة عبئا اضافيا على مواردها المحدودة وثقلا كبيرا على موازين مدفوعاتها .

١١٧٦ — ولكي تتناول بلدان المنطقة على نحو فعال مجموعة المشاكل المتصلة بنقل التكنولوجيا ، وكذلك تدفق اليد العاملة المدربة منها ، أي مشكلة " نزوح الأدمغة " لابد من أن تتوفر لها الخبرة الفنية والمؤسسات والسياسات اللازمة كيما يتسنى لها خفض تكاليف نقل التكنولوجيا الى أقصى درجة ممكنة وتعزيز قدراتها التكنولوجية .

(ج) السند التشريعي

١١٧٧ — يتمثل السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرارات الجمعية العامة ٢٦٥٨ (د — ٢٥) ، و ٣٢٠٢ (د ل — ٦) ، و ٣٢٦٢ (د ل — ٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١١٧٨ — يتطلب تحقيق هذا الهدف ما يلي :

نشر المعلومات عن الاطار الدولي لنقل التكنولوجيا وتدابير تحسينه ؛

اجراء دراسة استقصائية للممارسات والسياسات والترتيبات المؤسسية القومية ؛

تقديم المساعدة في وضع السياسات القومية والاقليمية وسن تشريع مناسب لتنفيذها ؛

تقديم المساعدة من خلال الحلقات الدراسية والندوات والبرامج التدريبية .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الأثر المتوقع

١١٧٩ — من المتوقع أن تؤدى الاستراتيجية والناتج الموجزان أعلاه الى زيادة وعي البلدان الأعضاء بالدور الحاسم الذى يقوم به نقل التكنولوجيا في تنميتها ، وأن يؤديا الى اتخاذ تدابير على الصعيدين القومي والاقليمي بهدف توفير المقومات الهيكلية (التشريع ، والتدريب ، والمؤسسات) التي لا غنى عنها للقيام على نحو أنجع بعملية نقل التكنولوجيا ولتقليل الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة .

البرنامج الفرعي ٤ : سياسات التجارة والدفع

(أ) الهدف

١١٨٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان الأعضاء ، ولا سيما البلدان الأقل نموا ، في وضع سياسات شاملة للتجارة والدفع تنسجم مع احتياجاتها الانمائية وما تحظى به من موارد .

(ب) المشكلة المطروقة

١١٨١ — على الرغم من أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لاقتصادات المنطقة ، الت السياسات القومية المتعلقة بهذا القطاع متجزئة وتتسم بطابع الخصوصية . كما ان الجهود المبذولة في مجال التخطيط لم تحقق الا القليل فيما يتصل بدمج القطاع الخارجي في المخططات القومية حيث ظل هذا القطاع يعامل بوجه عام على انه بند غير جوهرى في عملية التخطيط . ولهذا فان هناك مجالا واسعا لترشيد السياسات الشاملة للتجارة والدفع في البلدان الأعضاء بغية تمكين القطاع الخارجي من الاسهام على نحو أفعل في عملية التنمية .

(ج) السند التشريعي

١١٨٢ — يتمثل السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ـ ٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١١٨٣ — تتضمن الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف القيام بما يلي :

اجراء دراسات استقصائية لنظم التجارة وسياسات القطع الأجنبي والدفع ، وسياسات تنشيط الصادرات وتوفير الواردات في البلدان الأعضاء من أجل تحديد احتياجاتها من المساعدة التقنية ؛

توفير الخدمات الاستشارية ، ولا سيما فيما يتصل بتخطيط قطاع التجارة الخارجية ؛

Digitized by UNOG Library

اجراء بحوث ودراسات عن الآثار المترتبة على سياسات التصدير والاستيراد البديلة فيما يتعلق بحصيلة القطع الأجنبي ، والعمالة والنمو في البلدان الأعضاء ، وتحليل آثار السياسات والتدابير الرامية الى اقامة النظام الاقتصادى الجديد على المنطقة ، ولا سيما من حيث علاقة هذا النظام بمشاكل التجارة والمواد الخام ؛

تنظيم حلقات دراسية تدريبية ، وندوات ودورات تدريبية .

(هـ) الأثر المتوقع

١١٨٤ — من المتوقع أن يؤدى تنفيذ التدابير المقترحة الى تحسين قدرة بلدان المنطقة على وضع سياسات أكثر اتساقا وشمولا للتجارة والدفع والى دمج القطاع الخارجي في عملية التخطيط الشامل على نحو أفضل .

البرنامج ٦ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى

البرنامج الفرعي ١ : التجارة الدولية

(أ) الأهداف

١١٨٥ — تتمثل الأهداف في زيادة فعالية مركز تنشيط التجارة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، واتخاذ مبادرات في تنفيذ برامج الأمم المتحدة لتنشيط الصادرات في المنطقة ؛ ومساعدة البلدان الأعضاء في زيادة التوسع التجارى والتعاون النقدى وعن طريق تطبيق تدابير تيسير التجارة ، وفي النهوض بالتحكيم التجارى وتوسيع نطاق مشاريع التأمين واعادة التأمين على ائتمانات التصدير ؛ وتحسين خدمات الاعلام التجارى .

(ب) المشاكل المطروقة

١١٨٦ — يضفي قلق البلدان النامية في المنطقة ازاء أحوال تجارتهم المتدهورة طابع الالحاح على ما يقوم به مركز تنشيط التجارة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من جهود مركزة لتنشيط الصادرات وما يمارسه من أنشطة لتنمية الأسواق . ومن الممكن حل كثير من المشاكل التي تنشأ في هذا الصدد عن طريق التدابير الرامية الى تيسير التجارة . ومثال ذلك ان وثائق التجارة الدولية واجراءاتها معقدة على نحو لا مبرر له ؛ وان ادارة الجمارك تفتقر الى توحيد القوائم والقوانين ، وان الأنظمة والاجراءات تحتاج الى مزيد من الاهتمام ؛ هذا فضلا عن ان البلدان تحتاج الى مشاريع للتحكيم التجارى ، وان مرافق التأمين واعادة التأمين على ائتمانات التصدير غير كافية مما يؤدى الى تدفق القطع الأجنبي الى خارج المنطقة . كما ان هناك معلومات شحيحة عن البيانات الموثوقة والمتسقة والحديثة المتعلقة بالأسواق والتجارة .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١١٨٧ — يتمثل السند التشريعي في قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٩١ (د — ٢٤) وتقرير اللجنة عن دورتها الحادية والثلاثين (E/CN.11/1222 ، الفقرات ١٠٥ — ١١٢ و ١١٥ — ١١٦) ؛ والدورتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة للجنة التجارة .

(د) الاستراتيجية والناتج

١١٨٨ — تتألف استراتيجية الخطة المتوسطة الأجل من اعداد بعض الدراسات والاستقصاءات التي تليها اجتماعات حكومية دولية واجتماعات مشتركة بين المنظمات للتوصية بمقترحات لتنمية التجارة في اطار المشاكل المطروقة ؛ ومن تقديم مساعدة للبلدان في شكل خدمات استشارية تقنية ، وحلقات دراسية ، ودورات تدريبية وندوات تعقد سنويا وتتعلق بتنشيط وتنمية الصادرات . وسيتم السعي لاقامة تعاون وتنسيق مع وحدات تقنية ومؤسسات تجارية أخرى في المنطقة . وسيتضمن الناتج المتوقع للبرنامج ما يلي :

اجراء دراسات : عن بحوث الأسواق واستقصاءاتها وتطوير المنتجات ولا سيما المواد الخام والمواد الغذائية ، ومنافسة المواد الاصطناعية التركيبية والمواد البديلة ؛ والتعرف على الأسواق داخل المنطقة وخارجها ؛ وامكانية الربط بين أجهزة اتحاد المقاصة الآسيوى وبين ترتيبات الدفع في مناطق نامية أخرى ؛ واجراءات تحرير التعريفة الجمركية ؛ والقوانين والاجراءات الجمركية القائمة ؛ ومشاريع التحكيم التجارى والتأمين . وستعد كتب ارشادية عن أسواق البلدان المتقدمة النمو .

عقد دورات تدريبية وحلقات دراسية وندوات : حول تنشيط التجارة يجرى تنظيمها بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومع البلدان المتقدمة النمو ؛ وحول تنمية الأسواق والمنتجات ، وتصميم المنتجات ، والتغليف ، ومراقبة الجودة ، وتحديد التكاليف والأسعار ، وبحوث الأسواق .. الخ ؛ وحول انشاء مراكز للاعلام التجارى لتحليل ونشر بيانات عن الأسواق .

تقديم خدمات استشارية للمساعدة التقنية : للمصارف المركزية والسلطات النقدية المشتركة والتي يحتمل أن تشترك في اتحاد المقاصة الآسيوى لضمان أداء أجهزة المقاصة لوظائفها على نحو فعال ؛ وللحكومات في تنفيذ مشاريع تجميع الاحتياطيات النقدية ودعم موازين المدفوعات ؛ وللبلدان الأعضاء في مختلف جوانب تحرير التجارة بما في ذلك المفاوضات الرامية الى توسيع نطاق تغطية المنتجات ؛ ومن أجل تعزيز التعاون الصناعي ، داخل اطار برنامج التيسير العالمي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وفي مجال تحسين الأصول الاجرائية والشكلية للتجارة واعتماد نماذج مبسطة وموحدة للوثائق التجارية ؛ واعتماد أنظمة للوثائق الأساسية ووضعها موضع التنفيذ ؛ وتنظيم الأسواق والمعارض التجارية الدولية والاعداد للاشتراك فيها ولا سيما المعرض التجارى الدولي الآسيوى .

Digitized by UNOG Library

عقد اجتماعات : عن تنشيط التعاون الصناعي والتجارة في السلع الأساسية من خلال مشاريع مشتركة ودراسات بحثية . وسيتم اجراء مشاورات حكومية دولية بغية تحقيق زيادة أكبر في حجم التجارة الاقليمية الداخلية وزيادة تحررها ؛ كما سيتم عقد اجتماع لفريق عامل يعنى بادارة الجمارك ووضع مقترحات من أجل صياغة مشروع ميثاق لبرنامج متعدد الجنسيات لائتمانات التصدير .

(هـ) الأثر المتوقع

١١٨٩ — من المأمول فيه أن تؤدى هذه الأنشطة ، خلال فترة الخطة ، الى مساعدة بلدان المنطقة في : '١' زيادة نصيبها من اجمالي الصادرات العالمية وحصيلة القطع الأجنبي ؛ '٢' توسيع نطاق التجارة الاقليمية الداخلية والتعاون النقدى من خلال خفض تكاليف المنتجات التصديرية ، وبهذا تزيد قدرة المنتجات غير التقليدية على المنافسة في الأسواق العالمية ؛ '٣' التعاون بين السلطات الجمركية وانشاء مرافق للتحكيم لتسوية المنازعات التجارية .

البرنامج الفرعي ٢ : مساعدة أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية

(أ) الأهداف

١١٩٠ — تتمثل الأهداف في مساعدة أقل البلدان نموا بين البلدان النامية في تعزيز طاقتها الاستيعابية في اطار التنمية الشاملة فيها ، ومساعدة البلدان النامية غير الساحلية في التغلب على مشاكل التجارة العابرة والنقل الناشئة عن موقعها الجغرافي غير المواتي ، ومساعدة البلدان النامية الجزرية في منطقة جنوب المحيط الهادئ في تنمية التجارة والنقل والمواصلات ، بما في ذلك الشحن البحرى .

(ب) المشاكل المطروقة

١١٩١ — تعاني هذه البلدان مشاكل خاصة بالاضافة الى ما تواجهه البلدان النامية في مجموعها من العقبات الأكثر شيوعا التي تعترض سبيل التنمية . وقد كشف الاستعراض والتقييم النصفيان للاستراتيجية الدولية للتنمية لعقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية عن الموقف المتدهور عامة لأقل البلدان نموا من بين البلدان غير الساحلية في النصف الأول من العقد الثاني والصورة المقبضة التي يتوقع أن تكون عليها خلال السنوات الخمس القادمة . فليست هذه البلدان في آخر القائمة من حيث مستواها الانمائي الحالي فحسب بل ان معدلات نموها تعتبر أيضا أقل بكثير من معدلات البلدان النامية الأخرى . ولهذا يتحتم ايلاء اهتمام متزايد وخاص لمشاكل هذه البلدان .

(ج) السند التشريعي

١١٩٢ — يتمثل السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرار اللجنة ١١٤ (د — ٢٧) .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

١١٩٣ — ستشمل الاستراتيجية ما يلي :

'١' تقديم المساعدة لأقل البلدان نموا من بين البلدان غير الساحلية في وضع وتنفيذ سياسات ومخططات وبرامج زراعية وصناعية وفي تنمية تجارتها الخارجية. وستجرى دراسات عن المشاكل الاقتصادية الرئيسية في هذه البلدان وستتخذ التدابير اللازمة لزيادة قدراتها على التصدير والاستيراد . وسينظم أيضا المزيد من الدورات التدريبية في مجالات مختلفة من بينها الرعاية الاجتماعية ورعاية الشباب ، والتعاون في تنمية المجتمع ، والادارة المحلية ؛

'٢' ستجرى دراسات استقصائية لمرافق واجراءات العبور (الترانزيت) في بلدان العبور من أجل وضع مخططات لتحسينها وتوسيعها ؛

'٣' وستقدم المساعدة للبلدان غير الساحلية والبلدان المجاورة لها من أجل وضع ترتيبات تعاونية لتحسين مرافق العبور والنقل؛

'٤' وبالاضافة الى اجتماعات الهيئة الخاصة المعنية بالبلدان غير الساحلية ، ستنظم من وقت لآخر اجتماعات لأفرقة من الخبراء تعنى بموضوعات محددة ذات أهمية خاصة للبلدان غير الساحلية .

١١٩٤ — وستقدم للبلدان النامية الجزرية في منطقة المحيط الهادئ مساعدة في انشاء مقوماتها الهيكلية المادية والادارية . وستجرى دراسات في مجالات الشحن البحرى وأسعار الشحن عبر المحيطات والسلع الأساسية ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية الجزرية .

(هـ) الأثر المتوقع

١١٩٥ — ستساعد هذه الأنشطة البرنامجية هذه البلدان في جهودها نحو تحقيق الغايات والأهداف الواردة في الاستراتيجية الدولية والاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس عشر

الموارد الطبيعية : الطاقة والمياه والمعادن ورسم الخرائط

التنظيم

١١٩٦ — لا يزال الوصف الوارد في الفقرات ٩١٣ الى ٩٣٠ من الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ (١) صحيحا .

البرنامج الفرعي ١ : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

البرنامج الفرعي ١ : المعلومات والاسقاطات في ميدان الموارد الطبيعية

(أ) الهدف

١١٩٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحسين الاعلام بشأن التطورات الاقتصادية والتقنية الجارية في ميدان الموارد الطبيعية وتعزيز البحث ونشر المعلومات بشأن اسقاطات العرض والطلب والاستهلاك والاحتياطيات في مجال موارد الطاقة والموارد المعدنية والمائية على اساس عالمي واقليمي وقومي .

(ب) المشكلة المطروقة

١١٩٨ — تتعرض موارد الطاقة والموارد المعدنية في كثير من انحاء العالم الى اختلال في التوازن بين العرض والطلب وبين القدرة على الانتاج والقدرة على النقل مما ادى الى حدوث تقلبات شديدة في الاسعار ومستويات الاستثمار . وقد يؤدى عجز مقررى السياسة العامة عن التنبؤ بالاحداث اعتمادا على الاتجاهات والتطورات الى زيادة هذا الاختلال شدة فتترتب على ذلك آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة . كما قد يؤدى العجز عن التنبؤ بالاحداث المقبلة ، فيما يتعلق بالموارد المائية ، الى حدوث اختناقات خطيرة والى سوء توزيع الموارد .

١١٩٩ — وحتى اكثر البلدان الصناعية تقدما تفتقر الى البيانات الكافية عن مخزونات الموارد الطبيعية واحتياطياتها وانتاجها واستهلاكها على الصعيد المحلي . وتعد المعلومات المتوافرة عن البلدان الاخرى اقل كفاية واقل جدارة بالثقة . بيد ان هذا النوع من المعلومات الموثوق بها بشأن التطورات الراهنة في الاسقاطات الخاصة بالتطورات المقبلة ضرورى لوضع سياسات تستهدف تجنب المشاكل أو التقليل الى اقصى حد ممكن من آثارها او الاستفادة مما قد يتاح من فرص في ميدان الموارد الطبيعية .

١٢٠٠ — وفضلا عن موثوقية المعلومات ، يواجه مقررى السياسة العامة ، خاصة في البلدان النامية ، مشكلة تتعلق بتدفق المعلومات المناسبة والمتسقة في الوقت المناسب من مصادر عديدة . وهذه

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/10006/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

المشكلة منشؤوها الصعوبات التي تحول دون الحصول في الوقت المناسب على المعلومات ، والحاجة الى تحديد المواد المناسبة .

١٢٠١ — وتحتاج البلدان النامية ايضا الى اكتساب ادوات تحليلية جديدة او تحسين ما لديها من تلك الادوات حتى تتمكن من التوصل الى استنتاجات هامة من الاتجاهات الماضية والتطورات الحديثة ، مع مراعاة العوامل التقنية والاقتصادية ، ومن التنبؤ على نحو افضل بما قد ينشأ من مشاكل او يتاح من فرص مستقبلا . هذا ، ويفتقر عدد من البلدان النامية الى التقنيين اللازمين للقيام بالتنبؤات التي ينبغي ان تقيم على اساسها سياستها القومية .

(ج) السند التشريعي

١٢٠٢ — صيغ هذا الهدف استنادا الى السند التشريعي النابع من قرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٧٦١ باء (د — ٥٤) و ١٩٥٤ (د — ٥٩) ، وقرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ـ ٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٢٠٣ — يهدف البرنامج الى ارسال المعلومات التي تتوافر في شتى انحاء العالم الى اشد البلدان احتياجا اليها . وعلى حين انه سيستمر اعطاء اولوية لتحسين تدفق المعلومات في ميدان الطاقة ، فان اهتماما اكبر سيولى للموارد المعدنية والمائية . كما يهدف البرنامج الى تحسين وتوحيد التعاريف والمفاهيم والمنهجيات تحقيقا لاتساق اكبر بين المعلومات الواردة من مختلف المصادر .

١٢٠٤ — ويهدف البرنامج ايضا الى تقييم العوامل التي تؤثر على الطلب والعرض مستقبلا فيما يتعلق بالموارد الرئيسية للطاقة والمعادن والمياه . وحيث ان التقديرات الاجمالية العالمية بالنسبة للموارد المائية ، ذات قيمة عملية ضئيلة فيما يتعلق بوضع السياسات القومية والاقليمية ، فان من الضرورى عزل العوامل المناسبة للاستخدام العملي ، والمتميزة بقدر كاف من الصحة على المستوى العالمي .

١٢٠٥ — وسيقوم البرنامج ، تحسينا لتدفق المعلومات ، لاسيما المعلومات ذات الاهمية الخاصة للبلدان النامية ، باصدار رسائل اخبارية ، وتقارير تتضمن تحليلات مختصرة لجوانب محددة للموارد ، واصدار نشرة ' ندوة الموارد الطبيعية ' فصليا . كما سيسعى البرنامج في حالات معينة الى توجيه مستخدمي المعلومات الى المؤسسات المشتركة في ' الندوة ' . وسيكتمل الجزء الاكبر من العمل المتصل بالتعاريف والمفاهيم والمنهجيات فيما يتعلق بالنفط والغاز في عام ١٩٧٧ ، وفيما يتعلق بالموارد المعدنية في عام ١٩٧٨ ، وهو التاريخ المقرر ان تجتمع فيه افرقة الخبراء المعنية بالموضوع . وسيقدم تقرير يتضمن توصيات هذه الافرقة الى لجنة الموارد الطبيعية في دورتها السادسة والى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في عام ١٩٧٩ . وستبذل جهود اخرى بعد ذلك لتطبيق ما يتبقى آنئذ من خلافات منهجية بين البلدان . وقد تتطلب هذه المرحلة النهائية اجراء مشاورات مع حكومات الدول الاعضاء وعقد اجتماعات اخرى لافرقة الخبراء .

Digitized by UNOG Library

١٢٠٦ — وكما هو مطلوب في قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٧٦ باء (د — ٥٤) و١٩٥٤ باء (د — ٥٩) ، سيقدم الامين العام الى لجنة الموارد الطبيعية دراسات عن اسقاطات متوسطة الاجل وطويلة الاجل بشأن العرض والطلب بالنسبة لموارد الطاقة والموارد المعدنية والمائية ، وتقييم التقنيات لتقدير العرض والطلب على الموارد التقنية ، بما في ذلك تلك التي توجه بصورة خاصة الى تلبية احتياجات البلدان النامية . وسيساعد الامين العام البلدان النامية ، بناء على طلبها ، في تعزيز قدرتها على الاضطلاع بتنبؤات قومية عن العرض والطلب بالنسبة للموارد الطبيعية .

(هـ) الاثر المتوقع

١٢٠٧ — يؤمل من البرنامج تحسين تدفق المعلومات الموثوق بها في ميدان الموارد الطبيعية ، خاصة في البلدان النامية حيث تتسم هذه المعلومات بالقصور . كما انه سيساهم في ترشيد الزيادة في التدفق الدولي للمعلومات الهامة . وبذلك تتوفر للمنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة والحكومات اداة موضوعية افضل لوضع سياساتها المتوسطة الاجل والطويلة الاجل في مجال الموارد الطبيعية ، ويتحقق لها بذلك استخدام هذه الموارد بصورة افضل وافعل .

البرنامج الفرعي ٢ : تنظيم الموارد الطبيعية وادارتها

(أ) الهدف

١٢٠٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى القيام ، في اطار السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ، بتشجيع الاساليب المناسبة لتنظيم الموارد ، وتعزيز الهيكل الاداري والمؤسسي اللازم .

(ب) المشكلة المطروقة

١٢٠٩ — ان قدرة بلد ما على ممارسة سيادته الدائمة على موارده الطبيعية ، وعلى زيادة الفوائد العائدة من تنمية هذه الموارد واستخدامها زيادة قصوى ، انما تعتمد الى حد كبير على كفاية اطارها القانوني والمؤسسي وعلى قدرتها على وضع وتنفيذ سياسات تستهدف تحقيق الاهداف المقررة . وطالما ان الموارد الطبيعية يجرى تنظيمها في اطار اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية ، فانه يجب فهم علاقة الترابط بين مختلف انواع الموارد وان يؤخذ في الاعتبار اثر انمائها واستخدامها على البيئة . ومن ثم كانت الاهمية البالغة للدور الذي يمكن لتنظيم الموارد ان يؤديه في مجال الاستخدام الفعال للموارد وفي التخفيف من حدة التفاوت الذي غالبا ما يكون قائما بين التنمية الاقتصادية والظروف السائدة في الاقاليم المختلفة ، او بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية . وتنظيم الموارد يفترض مسبقا توفر القدرة على وضع سياسات متكاملة وطويلة المدى على اساس مستمر في ميدان الموارد الطبيعية وتنفيذ هذه السياسات .

(ج) السند التشريعي

١٢١٠ — يرد بيان الولاية الاساسية في المبادئ التوجيهية للعمل في انماء الموارد الطبيعية التي

Digitized by UNOG Library

وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية والخمسين في القرار ١٦٧٣ بـــاء (د — ٥٢) وقرارى المجلس ١٩٥٤ الف وجيم (د — ٥٩) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٢١١ — سيستمر التشديد في مجال الطاقة على تخطيط الطاقة ، وايجاد مصادر بديلة للطاقة وحفظ الطاقة وتوفيرها للمناطق الريفية ، وعلى المشاكل المؤسسية والقانونية . وسيجتمع فريق من الخبراء معني بالمفاهيم والاستراتيجيات البديلة لتنمية الطاقة في البلدان النامية في عام ١٩٧٧ . وسيتم الانتهاء من وضع تقرير في هذا الشأن في عام ١٩٧٨ . وسيوزع هذا التقرير على المخططين في البلدان النامية وسيقدم الى لجنة الموارد الطبيعية في عام ١٩٧٩ . وبالمثل سيستمر العمل في دراسة كفاية الطاقة وحفظها ، والجوانب المالية لاستكشاف موارد الطاقة والتشريع في مجال الطاقة ؛ وستصدر تقارير للعرض على لجنة الموارد الطبيعية لبحثها ولتوزيعها على المخططين في البلدان النامية .

١٢١٢ — اما في ميدان المعادن ، فسيوجه الاهتمام الى استراتيجيات الدول النامية في الاستكشاف والاستغلال ، مع مراعاة ظروف السوق العالمية والاقليمية والمحلية ؛ ووضع سياسة عامة بشأن انشاء مرافق تجهيزية وتعيين اماكنها ، وامكانية اعادة التدوير باعتبارها من مصادر المواد الخام ، والى مسائل التشريع والاتفاقات الدولية . وسيستمر العمل فيما يتعلق بامكانيات الاستبدال ، واثر تنمية المعادن على البيئة والسياسات والتشريعات المتعلقة بالاستثمار والضرائب . وقد تعقد دورات تدريبية للمساعدة في اعداد تقارير تصدر بدورها ليستخدمها مقررو السياسة العامة في البلدان النامية ولتبحثها لجنة الموارد الطبيعية .

١٢١٣ — وستعتمد الاستراتيجية في ميدان الموارد المائية على النتيجة التي سيخرج بها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه المقرر عقده في ١٩٧٧ . وينتظر ان يتركز العمل في هذا المجال على التنظيم والاستخدام الفعالين للموارد المائية ، مع تأمين حرية الاختيار في ظل الظروف المناخية البالغة الصعوبة ، مثل القحط والفيضانات ، وعلى المشاكل التشريعية والمؤسسية . وسيواصل البرنامج مساعدة البلدان النامية عن طريق تحسين دراسات التنظيم وتعزيز المؤسسات ، والمساعدة ، عند الطلب ، في اقامة وتعزيز ادارات للمسح الجيولوجي والطاقة .

(هـ) الاثر المتوقع

١٢١٤ — ان الدراسات والتقارير المعدة لكي يستفيد منها المخططون ومتخذو القرارات في البلدان النامية ستساعدهم على ايضاح الخيارات المتاحة في مجال السياسة العامة والتشريع والمؤسسات في ظل ظروف مختلفة . وقد ثبت نجاح برامج المساعدة التقنية في ميدان التنظيم والتشريع والادارة في اقامة مؤسسات لتنظيم الموارد في البلدان النامية ، كما ان الطلب على هذا النوع من المساعدة في ازدياد مستمر .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٣ : التعاون فيما بين البلدان النامية

(أ) الهدف

١٢١٥ — يهدف البرنامج الى تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية في استكشاف وانماء واستخدام موارد الطاقة والموارد المعدنية والمائية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٢١٦ — ادى الاستقلال المتزايد للدول الى تقدير افضل لاهمية التعاون الدولي على جبهة عريضة . وثمة الآن تفهم متزايد للحاجة الى تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية ذاتها ؛ وادراك اوفى لامكانية ايجاد حلول مشتركة لمشاكل هذه البلدان وتعزيز اعتمادها على نفسها في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية . والامثلة القائمة على التعاون فيما بين البلدان النامية ، مثل اتفاقات استكشاف النفط المشتركة بين شركة النفط الحكومية في الهند وشركات النفط في العراق وايران ، وبرامج استكشاف النفط المشتركة بين الارجنتين واوروغواى ، واقامة هيئة سعودية سودانية مشتركة لاستكشاف الموارد النفطية للبحر الاحمر ، والاتفاق التعاوني بين جامايكا والمكسيك وفنزويلا لاستكشاف البوكسيت الجامايكي ، تبين مدى سعة نطاق التعاون في النواحي التقنية والتنظيمية لاستكشاف الموارد الطبيعية ، وانمائها واستخدامها .

١٢١٧ — وفيما يتعلق بالتكنولوجيا ، تدرك البلدان النامية ان " التكنولوجيات الوسيطة "، التي هي اقل اعتمادا على رؤوس الاموال ، واقل تعقيدا ، يمكن ان تقدم حلولا مناسبة وتتيح فرصا اكبر لاستخدام اليد العاملة والمواد الخام المحلية . ولعل التعاون فيما بين البلدان النامية في نقل ما لديها من خبرة تقنية يفيد البلدان التي يمكن تطبيق مثل هذه التكنولوجيات فيها ويمكن أن يقدم بديلا عمليا لتكنولوجيات البلدان الصناعية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على رؤوس الاموال . بيد ان مما يعوق تقدم التعاون فيما بين البلدان النامية صعوبات التعرف على الفرص القائمة والجمع بين الاطراف المعنية .

(ج) السند التشريعي

١٢١٨ — شددت الجمعية العامة في الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، الذى اعتمدته في القرار ٣٢٠١ (د-٦ — ٦) ، على اهمية التعاون فيما بين البلدان النامية ودعت الى العمل ، بالتدابير الفردية والجماعية ، على تعزيز التعاون المتبادل الاقتصادى والتجارى والمالي والتقني فيما بين البلدان النامية . وفي الدورة الاستثنائية السابعة ، حثت الجمعية العامة البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الامم المتحدة ، في الفرع السادس من قرارها ٣٣٦٢ (د-٧ — ٧) على تقديم الدعم والمساعدة الى البلدان النامية في تعزيز وتوسيع التعاون المتبادل فيما بينها على جميع المستويات . هذا ، وفي الفقرة ٤ من القرار ٣٤٤٢ (د — ٣٠) حثت الجمعية العامة الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة على توفير الدعم المستمر لتعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

١٢١٩ — وفي الفقرة ٥ من القرار ٣٤٦١ (د — ٣٠) رجت الجمعية العامة برنامج الامم المتحدة

Digitized by UNOG Library

للتنمية والوكالات المشتركة والمنفذة ان تضاعف جهودها الرامية الى الاستفادة الكاملة من المؤسسات القومية في البلدان النامية والى بناء طاقات جديدة في تلك البلدان ، توخيا لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٢٢٠ — يهدف البرنامج الى دراسة فرص التعاون فيما بين البلدان النامية على المستويين العالمي والاقليمي ، ونشر المعلومات عن هذه الامكانيات ومساعدة الحكومات في تحقيق التعاون . وستدمج هذه الانشطة مع انشطة اللجان الاقليمية . وستجرى في عامي ١٩٧٦ — ١٩٧٧ دراسات عن تعزيز التعاون بين البلدان النامية في مجال الطاقة . ومن المخطط القيام في عامي ١٩٧٦ — ١٩٧٧ ، بجولات دراسية في جمهورية الصين الشعبية لدراسة نظام الادارة في المشاريع الصناعية الصغيرة ، وذلك بالتعاون مع السلطات الصينية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية . وينتظر توسيع نطاق هذه الانشطة بحيث تشمل الموارد المعدنية ، واستخدام مصادر الطاقة العملية من الناحية الاقتصادية ، مثل القوة الكهربائية المائية والفحم ، والبحث في مصادر الطاقة غير التقليدية وانمائها .

١٢٢١ — وسيتيح عقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه في عام ١٩٧٧ ، وما سيسبقه من اجتماعات تحضيرية اقليمية ، الفرصة لاستكشاف طرق للتعاون في ميدان الموارد المالية من شأنها ان تؤثر على نطاق الانشطة في هذا المجال مستقبلا . وسيواصل البرنامج تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية في تنمية واستخدام الموارد المائية الدولية عن طريق اعداد الدراسات وتقديم المساعدة للبلدان النامية والقيام ، عند الطلب ، بتقديم المساعدة في اعداد وتنفيذ الاتفاقات .

١٢٢٢ — وستعقد ندوات تدريبية لاتاحة الفرص لزيادة المعرفة عن امكانيات التعاون ويعتزم البرنامج تقديم المساعدة الى الحكومات في وضع وتنفيذ مشاريع مشتركة . وتقدم هذه المساعدة الآن الى المشروع المشترك بين جامايكا والمكسيك وفنزويلا لاستثمار رواسب البوكسيت في جامايكا وفي تخطيط وتنمية حوض نهر كاجيرا الذى تقوم به بوروندى ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة .

(هـ) الاثر المتوقع

١٢٢٣ — يمكن استنتاج الاثر المتوقع لهذه الانشطة من الاجتماع الذى عقد بشأن التعاون فيما بين البلدان النامية في مجال النفط ، الذى أعد له خبراء من البلدان النامية مجموعة من التقارير أجملت فيها بعض مشاريع التعاون الناجحة ، وبعض مجالات التعاون مثل التكرير ، والتسويق ، والنقل ، والبحث ، وتدريب العاملين وتبادل المعلومات بشأن المفاوضات والهيكل المؤسسي . وكان من نتائج الاجتماع ان أعلن عدد من المشتركين فيه عن اهتمام حكومتهم بمساعدة الحكومات الاخرى في بعض الامور مثل تدريب الموظفين وصياغة التشريعات في مجال النفط .

البرنامج الفرعي ٤ : توسيع قاعدة الموارد في البلدان النامية

(أ) الهدف

١٢٢٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تمكين الحكومات من تقييم قاعدة مواردها الاساسية ، وفي حالة البلدان النامية — توفير الوسائل لتعيين هذه الموارد وتنميتها .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

١٢٢٥ — يتحقق في البلدان الصناعية ما يقرب من ثلثي النواتج الرئيسية لاستكشاف المعادن واستغلالها وحوالي ٨٠ في المائة من الاستثمارات في هذين الميدانين . وقد ادى ارتفاع تكلفة الطاقة الى ايجاد فرص جديدة لاستكشاف الطاقة وتنميتها للتصدير والاستخدام المحلي على السواء . كما اصبح واضحا انه سيتعين على البلدان الصناعية ، نظرا لازدياد طلبها على موارد الطاقة والموارد المعدنية ، الاعتماد بدرجة اكبر على البلدان النامية لتزويدها بهذه المواد الخام .

١٢٢٦ — وتعد قلة الموارد المائية احد المختنقات الرئيسية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية . اذ يوجد ، على خلاف الموارد الاخرى ، علامات واضحة لحدود توفرها في الاجل المتوسط والاجل الطويل بالمقارنة مع الطلب المتزايد عليها ، وثمة حاجة الى البحث عن جميع مصادر العرض الممكنة ، بما في ذلك اعادة استخدام المياه المستعملة . وقد اوضح الجفاف الذى ابتليت به منطقة الساحل بجلاء تام ما يحدثه نقص الموارد المائية من خسائر في الارواح البشرية وخسائر اقتصادية . وعلى حين ان هذه الظروف تقتصر على مناطق معينة من العالم فان ثمة اشارات واضحة الى امكانية تعرض مناطق اخرى لنقص في المياه في المستقبل غير البعيد جدا ، نظرا لازدياد الطلب عليها .

(ج) السند التشريعي

١٢٢٧ — يعود السند التشريعي لهذا الهدف الى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٣٤٥ (د — ١٢) المؤرخ في ٩ آذار/مارس ١٩٥١ . بيد انه يوجد تفويض اوسع نطاقا واحدث عهدا في المبادئ التوجيهية التي اعدتها لجنة الموارد الطبيعية (٢) واعتمدها المجلس في قراره ١٦٧٣ (د — ٥٢) المؤرخ في ٢ حزيران/يونيه ١٩٧٢ . وتنص الاهداف والاولويات المقررة في المبادئ التوجيهية على ضرورة توفير المياه حيثما ووقتما يحتاج اليها بكميات كافية وبالنوعية المرغوبة . وتنص هذه المبادئ كذلك على ان من أولوياتها توفير الطاقة بالكميات المطلوبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كأساس ضرورى لتقدم البلدان النامية ، وزيادة انشطة استكشاف واستغلال الموارد المعدنية كوسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، عن طريق الانتاج المحلي للمواد الخام المحلية والاستعاضة عن الواردات وتصدير الفوائض المحلية .

١٢٢٨ — اما المجالات ذات الاولوية فهي استكشاف ودراسة المياه السطحية والجوفية ومصادر المياه البديلة مثل المياه المعاد تدويرها والمياه المنزوعة ملوحتها ، ومساعدة البلدان النامية في استكشاف وتقييم ما لديها من موارد الطاقة التقليدية وغير التقليدية مع اعطاء اولوية خاصة للبلدان التي يكون فيها انماء هذه الموارد في مرحلته الاولى ، وفي استكشاف واستغلال الموارد المعدنية داخل حدود ولايتها القومية .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٢٢٩ — يشمل هذا البرنامج الجزء الاكبر من مشاريع التعاون التقني . ومن شأن الخبرة المكتسبة

---

(٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة الثانية والخمسون ، الملحق رقم ٣ (E/5097 و Corr.1 and 2) الفصل ٣ ألف .

Digitized by UNOG Library

من هذه المشاريع زيادة المعرفة بالمشاكل والامكانيات المتعلقة بتوسيع قاعدة الموارد في هذه البلدان . هذا ويهدف البرنامج الى نشر الخبرة المكتسبة من هذه الانشطة عن طريق اصدار تقارير توزع على مقررين السياسة العامة والاخصائيين في البلدان النامية ، والى القيام ، عن طريق عقد دورات تدريبية ، بتقرير مدى امكان استغلال هذه الخبرات في أجزاء أخرى من العالم .

١٢٣٠ — كما سيواصل البرنامج تقييم اثر التطورات التكنولوجية على قاعدة الموارد ، مع امكانية قيام أفرقة الخبراء بالمساعدة في ذلك ، لتستفيد منه البلدان النامية . اذ يمكن لوسائل الاستكشاف الجديدة والتطورات التكنولوجية في مجال استخراج الموارد الطبيعية وتحضيرها ونقلها ان تشجع على تنمية الموارد التي كانت تعتبر في السابق غير اقتصادية . وسيكون لعدد من هذه الانشطة آثار هامة على البرنامج الفرعي ١ ، اذ يتعين اخذ الابتكارات التكنولوجية في الاعتبار لدى اسقاط الاتجاهات والتنبؤ بالفرص .

(هـ) الاثر المتوقع

١٢٣١ — يتضح اثر انشطة التعاون التقني من بعض الاكتشافات ، مثل اكتشاف النحاس في بنما وبورما وكولومبيا وهايتي ، والنيكل في بوروندي واكتشاف موارد حرارية ارضية في السلفادور واستكشاف المياه الجوفية في الساحل . وتستهدف التقارير التي تقدم عن مثل هذه المشاريع ان يتقاسم التقنيون الفوائد التي تعود من مثل هذه الانشطة ، وتلافي بعض المشاكل التي قد تواجه لدى القيام بأنشطة الاستكشاف والتنمية في ظل ظروف معينة .

١٢٣٢ — وتستهدف الدراسات التي تعد عن الاثر الممكن للتكنولوجيات الجديدة على امكان استمرار الاستكشاف والتنمية من الناحية الاقتصادية ، تنبيه التقنيين الى ان النظرة للموارد التي كان يعتقد في السابق انها غير اقتصادية ربما قد تغيرت ، وأنه ربما يتعين اعادة تقييم المناطق التي كان يعتقد في السابق انها خالية من هذه الموارد .

البرنامج الفرعي ٥ : المسح ووضع الخرائط والتعاون الدولي في رسم الخرائط

(أ) الهدف

١٢٣٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تشجيع عمليات المسح ووضع الخرائط بوصفها ادوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع التشديد بصورة خاصة على احتياجات البلدان النامية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٢٣٤ — تعد الخرائط المناسبة خدمة عامة لا غنى عنها واداة هامة لازمة للتخطيط الفعال والانجاز الناجح لعديد من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتلزم الخرائط الاساسية الطوبوغرافية وخرائط قياس الأعماق قبل استكشاف واستغلال الموارد المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية ؛ وهي تستخدم باستمرار كأساس لرسم البيانات الاحصائية والادارية (الخرائط الموضوعية) وهي ضرورية لتخطيط التنمية الحضرية وتوفير وسيلة عملية من الناحية الاقتصادية تساعد على استخدام

Digitized by UNOG Library

الاراضي وعلى تقييم الدخل الحكومي من الاراضي (المسح التفصيلي) ؛ ومن الواضح انها تساعد في النقل البرى والجوى والبحرى (خرائط المسح الجوى والبحرى) .

١٢٣٥ — وعلى الرغم من اهمية المسح ووضع الخرائط عموما كأداة تخطيطية ، مازال هناك قصور في فهم مقررى السياسة العامة بالبلدان النامية لأهمية هذه الاداة والعوامل ذات الاهمية في هذا الشأن . كما ان هناك نقصا في عدد التقنيين وفي مرافق التدريب وفي المعدات الحديثة ومرافق الصيانة ، وفوق كل ذلك هناك نقص في المعرفة في الميادين الجديدة مثل استخدام التوابع ، والجيوديسيا ، والاستشعار عن بعد ، وتقنيات انتاج الخرائط . وما زالت هناك على المستوى الدولي حاجة الى التعاون من اجل تحقيق كفاية اكبر في اعداد الخرائط الاقليمية .

(ج) السند التشريعي

١٢٣٦ — بدأ اشتراك الامم المتحدة في انشطة رسم الخرائط في عام ١٩٤٨ بعد اعتماد المجلس الاقتصادى والاجتماعي للقرار ١٣١ (د — ٦) الذى عني فيه بأهمية وضع برنامج منسق للتعاون الدولي في مجال رسم الخرائط . ومن القرارات الهامة الاخرى للمجلس القراران ٢٦١ باء (د — ٩) و ٤٧٦ باء (د — ١٥) بشأن نقل المكتب المركزى لخريطة العالم الدولية المرسومة بمقياس واحد الى مليون الى الامم المتحدة ، والتدابير المناسبة الواجب اتخاذها للاسراع باكمال سلسلة خريطة العالم هذه . وفي القرارين ٧١٥ الف (د — ٢٧) و ٨١٤ (د — ٣١) ، بشأن التعاون الدولي في رسم الخرائط ، طلب المجلس الى الامين العام انشاء مركز لتبادل الاسماء الجغرافية وحدد له مهمة معينة ؛ كما دعا حكومات البلدان المعنية والتي لها خبرة في هذا الميدان الى ان توفر ، لدى طلب الامين العام وعلى نفقتها الخاصة ، خبراء استشاريين للعمل في الافرقة العاملة (فريق الخبراء المعني بالاسماء الجغرافية التابع للامم المتحدة) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٢٣٧ — سيسعى البرنامج عن طريق عقد مؤتمرات اقليمية او اقاليمية وتنظيم الحلقات الدراسية ، واعداد التقارير ، الى العمل على تفهم افضل لرسم الخرائط كأداة للتخطيط ، والعمل على تشجيع تبادل المعرفة والخبرة التقنية ، وتقييم الاحتياجات العالمية في مجال رسم الخرائط واستحداث تكنولوجيات جديدة .

١٢٣٨ — وسيواصل البرنامج ، بعد اتمام دراسة عن رسم الخرائط الموضوعية من المقرر البدء فيها في عام ١٩٧٧ ، التشديد على استخدام هذه الاداة في التخطيط العام والعمل على زيادة فهم اهميتها لدى مقررى السياسة العامة في البلدان النامية .

١٢٣٩ — وسيشدد بصورة خاصة على نشر المعلومات عن استخدام تكنولوجيا التوابع لرسم الخرائط وتنمية الموارد الطبيعية ، بما في ذلك امكانية استخدام الصور الفوتوغرافية وغير ذلك من بيانات الاستشعار عن بعد المرسلة من التوابع . وسيجرى استعراض دورى لحالة رسم الخرائط الطوبوغرافية العالمية وغير ذلك من المواضيع مثل الجيودوسيا والمسح التفصيلي ، ورسم خرائط للمناطق الحضرية والمسح الهيدروغرافي . ويعتزم في اثناء هذه الفترة انشاء فريق استشارى معني بالمسح التفصيلي

Digitized by UNOG Library

ووضع الخرائط لمساعدة البرنامج في ابلاغ التقنيين ومقرري السياسة العامة في البلدان النامية بأهم التطورات في هذا المجال .

١٢٤٠ — وعلاوة على ذلك ، سيستمر تجميع التقارير الخاصة بخريطة العالم الدولية الموسومة بمقياس واحد الى مليون ونشرها سنويا ، وسيعد وينشر خلال هذه الفترة ثلاثة اعداد من ' نشرة رسم الخرائط العالمية ' . وسيخصص كل تقرير لناحية محددة من نواحي المسح ووضع الخرائط وسيشدد على تأثير هذه الناحية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

١٢٤١ — وفيما يتعلق بالحاجة الى توحيد الاسماء الجغرافية ، سيواصل فريق الخبراء المعني بالاسماء الجغرافية التابع للامم المتحدة الاجتماع مرة كل سنتين لمعالجة مشاكل التوحيد الخاصة التي تحتاج الى اعداد دراسات تحضيرية لتسهيل الاتفاق في المؤتمرات . ومن المقرر عقد ثلاث دورات للفريق خلال الفترة المعنية ، اذ ستعقد الدورة السابعة في اثينا في ١٦ آب/اغسطس وتعقد الدورتان الثامنة والتاسعة في نيويورك في عامي ١٩٧٧ و ١٩٨١ على التوالي . هذا ، ويجري التفكير في انشاء فريق استشاري معني بالمسح التفصيلي ووضع الخرائط . واخيرا سيستمر البرنامج في مساعدة الحكومات في تنفيذ برامج تقنية معينة وفي تعزيز ما لديها من ادارات لرسم الخرائط والمسح ، وتدريب العاملين .

(هـ) الاثر المتوقع

١٢٤٢ — ان تشجيع انشطة المسح ووضع الخرائط في شتى انحاء العالم من الاهداف المستمرة . وفيما يتعلق بالتدابير المجملة اعلاه ، من المتوقع ان تسفر هذه الانشطة عن تعزيز القدرة التقنية لدوائر رسم الخرائط الاقليمية . كما ان من المتوقع تحسين الاتصالات بين الهيئات الادارية المختصة برسم الخرائط والمستويات العليا للادارة العامة القومية بقصد التشجيع على تقدير نفع رسم الخرائط واتخاذ موقف محلي اقليمي من رسم الخرائط يتسم بكفاية اعلى ، وتكثيف التعاون وتوحيد المقاييس على المستوى الدولي .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٢ : اللجنة الاقتصادية لافريقيا

البرنامج الفرعي ١ : مسح وجرد الموارد الطبيعية

(أ) الهدف

١٢٤٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى توفير المعرفة بالموارد الطبيعية المتاحة والمحتمل أن تصبح متاحة ، وتشجيع البحث والتخطيط لتنميتها واستغلالها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٢٤٤ — ان المفاهيم العصرية لجرد الموارد الطبيعية غير مألوفة لدى معظم البلدان الافريقية التي تفتقر ايضا الى الاجهزة والقوى البشرية المختصة للعمل في هذا الميدان . يضاف الى ذلك ان العمل البحثي في المجالات الاستراتيجية ، بما في ذلك تخطيط الموارد الطبيعية وادارتها ، محدود .

(ج) السند التشريعي

١٢٤٥ — السند التشريعي مستمد من قرارى اللجنة الاقتصادية لافريقيا ١٣ (د — ٢) و ١٦٤ (د — ٨) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٢٤٦ — من المزمع مساعدة الحكومات في تطوير طرق واجراءات لتجميع وتنظيم البيانات عن الموارد الطبيعية الافريقية وفي تأسيس مراكز للتدريب والبحث في مختلف جوانب تنمية الموارد الطبيعية واستغلالها .

١٢٤٧ — وسيؤسس مركز اقليمي ارضي لتلقي البيانات من التوابع الاصطناعية للاستشعار عن بعد ومعالجتها ومركز اقليمي لتقديم الخدمات في اعمال المساحة ورسم الخرائط ، للاضطلاع بجرد للموارد الطبيعية وجعل الاساليب العصرية والكفء لمسح الموارد الطبيعية وتقييمها واستغلالها وادارتها أيسر منالا للدول الاعضاء ، وكذلك للاضطلاع بتدريب موظفي هذه الدول في تلك الميادين .

١٢٤٨ — وسوف تقدم المساعدة ايضا في تطوير وتشغيل مراكز التدريب على تقنيات المسح التصويرى ، ومراكز للخدمات المتخصصة في المساحة ورسم الخرائط ، وكذلك في تأسيس معهد للبحث والتدريب في جرد الموارد الطبيعية وادارتها ، ومركز اقليمي للبحث في جميع جوانب المسح الجوى . وسوف يجتمع فريق عامل من الخبراء لمناقشة الطرق العصرية لجرد الموارد الطبيعية وتخطيطها وادارتها .

(هـ) الاثر المتوقع

١٢٤٩ — مع حلول نهاية فترة الخطة ، ستكون بلدان المنطقة قد ساعدت في وضع جرد كامل لمواردها الطبيعية الحالية ، ويكون عدد من الافريقيين قد تلقى تدريبا في اساليب مسح الموارد الطبيعية وتقييمها واستغلالها وادارتها .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ : الموارد المعدنية

(أ) الهدف

١٢٥٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تسهيل الانماء الامثل للثروة المعدنية للمنطقة بغية النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدانها ، مما يضمن لتلك البلدان السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٢٥١ — لم يجر ادماج استغلال الموارد المعدنية في سياسة التنمية الاقتصادية لتشجيع التصنيع القائم على هذه الموارد ، كما ان معظم الحكومات لم تتمكن من اتخاذ التدابير اللازمة لضمان مساهمة هذه الموارد الى اقصى حد ممكن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاراضيها . وهكذا تضيع فرصة التصنيع السريع للمنطقة وتظل الاقتصادات ، على قدر ضئيل من التنمية .

(ج) السند التشريعي

١٢٥٢ — يتمثل السند التشريعي في قرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٢٣٨ (د — ١١) ، الذى وضع استراتيجية عقد السبعينات للتنقيب عن الموارد المعدنية واستغلالها واستخدامها ، والقرار ٢٦١ (د — ١٢) الذى طلب الى الامين التنفيذى ان يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتأمين تأسيس مراكز لتنمية المعادن .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٢٥٣ — من المزمع تقديم الخدمات الاستشارية للدول الاعضاء في مختلف نواحي تنمية الموارد المعدنية . وستقدم نفس هذه الخدمات في مرحلتي اعداد ومتابعة مشاريع التنقيب ، ومشاريع تنمية التعدين الصغيرة النطاق ، والمشاريع المشتركة بين البلدان . وسوف تؤسس مراكز متعددة الجنسيات لتنمية الموارد المعدنية من اجل توفير التدريب اثناء العمل والاضطلاع بالخدمات الميدانية واعمال البحث المتخصصة وذلك بغية تكملة التسهيلات القومية لاختبار وتقييم الرواسب المعدنية ؛ وسيؤسس مركز لوسط افريقيا في عام ١٩٧٨ ، وآخر لغرب افريقيا في عام ١٩٧٩ ، وثالث لشمال افريقيا في عام ١٩٨١ ، وذلك بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للتنمية ، ومركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الوحدة الافريقية .

١٢٥٤ — وسوف تنشر خريطة لتوزيع المعادن في افريقيا (١٩٨٠) . وابتداء من عام ١٩٧٦ ، ستنظم مرة كل سنتين حلقات وجولات دراسية للاخصائيين الافريقيين حول الاساليب والتقنيات العصرية وسيجرى تنظيم مؤتمرات اقليمية حول تنمية الموارد المعدنية في افريقيا والانتفاع بها (١٩٨١)

١٢٥٥ — وستقدم المساعدة الادارية والتقنية في وضع وتنفيذ برامج تنمية المعادن في المناطق المغمورة القريبة من ساحل المحيط الاطلسي والمحيط الهندى والبحر الاحمر والبحر الابيض المتوسط ، بما في ذلك تشكيل لجان لتنسيق التنقيب في المناطق المغمورة (بالتعاون مع مكتب اقتصاديات

Digitized by UNOG Library

وتكنولوجيا المحيطات ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) ؛ وسيجرى تنظيم اجتماعات وندوات دون الاقليمية للفترة ١٩٧٨ الى ١٩٨١ تتناول تنمية الموارد المعدنية في المناطق المغمورة القريبة من الساحل ، كما سيجرى تجميع ونشر البيانات عن التشريعات والتكنولوجيا .

(هـ) الاثر المتوقع

١٢٥٦ — بحلول نهاية فترة الخطة ، من المنتظر ان يكون مركز متعدد الجنسيات لتنمية الموارد المعدنية قد اسس في كل منطقة فرعية وان يكون قد تم تقديم المساعدة الى عدد من البلدان في وضع برامج فعالة لتنمية الموارد المعدنية في المناطق المغمورة القريبة من الشاطئ . وسيساهم ذلك في ادماج استغلال الموارد المعدنية في سياسة التنمية الاقتصادية العامة وفي تدعيم قيام روابط فعالة بين قطاع التعدين والقطاعات الاقتصادية الاخرى . كذلك سوف تزداد المعرفة بالموارد المعدنية الحالية في افريقيا مع نشر خريطة توزيع المعادن في افريقيا .

البرنامج الفرعي ٣ : السيادة على الموارد المعدنية

(أ) الهدف

١٢٥٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحسين قدرة البلدان الافريقية على ممارسة السيادة الكاملة على مواردها المعدنية وتشجيع الانتفاع المتزايد بالموارد المعدنية الافريقية في الصناعات المحلية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٢٥٨ — تستغل الموارد المعدنية الافريقية بصورة عامة ، من قبل شركات اجنبية مقارها في الخارج وتصدر هذه الموارد دون ان يصيبها من المعالجة المحلية سوى القليل . وكثيرا ما تحقق الشركات الاجنبية ارباحا طائلة، في حين لا تستفيد البلدان الافريقية بقدر يذكر من عمليات التعدين نظرا الى ان الكثير من القطع الاجنبي الذى يحصل من هذه العمليات يستخدم في تسديد رأس المال المستورد . وعلاوة على ذلك ، لا يجرى بذل أية محاولة لتمكين الحكومات الافريقية من الحصول على تكنولوجيا التعدين .

(ج) السند التشريعي

١٢٥٩ — يوجد السند التشريعي في قرارات الجمعية العامة ٣٢٨٦ (د — ٢٣) ، و ٢٦٩٢ (د — ٢٥) ، و ٣٠١٦ (د — ٢٧) ، و ٣٢٠١ (دإ — ٦) ، و ٣٢٠٢ (دإ — ٦) ؛ وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٦٧٣ (د — ٥٢) ، و ١٧٣٧ (د — ٥٤) ، و ١٨٩٦ (د — ٥٧) و ١٩١١ (د — ٥٧) ؛ وقرارى اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٢٢٣ (د — ١٠) و ٢٥٦ (د — ١٢) الذى يشدد على الحاجة الى ايجاد وتقوية الاجهزة القومية في البلدان النامية الامر الذى يوفر لتلك البلدان السيادة الحقيقية والكاملة على مواردها القومية .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

١٢٦٠ — من المزمع مساعدة الحكومات في وضع السياسات المناسبة بغية ان تضمن لها ، بصورة أكمل ، حقوقها السيادية على مواردها المعدنية ، بما في ذلك تدابير لتقوية المؤسسات والتشريعات والاتفاقات في مجال الموارد الطبيعية . وفي هذا الصدد ، سيجرى تأسيس فريق استشارى معني بالتعدين والموارد المعدنية . وسوف تقدم المساعدة من أجل تأسيس مجلس افريقي لتنمية المعادن (بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية) وجمعية افريقية للجيولوجيين ومهندسي المعادن ؛ كما سيجرى تنظيم حلقة دراسية حول دور التعاون المتعدد الجنسيات في تنمية الموارد المعدنية والانتفاع بها (١٩٧٩) .

١٢٦١ — وسيجرى ، بالتعاون مع شعبتي الصناعة والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الوحدة الافريقية ، وضع دراسات لتحليل احتمالات معالجة المعادن وتسويقها محليا بحيث تترك اثرا كبيرا ومباشرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الافريقية .

(و) الاثر المتوقع

١٢٦٢ — بحلول نهاية فترة الخطة ، سيكون عدد من البلدان الافريقية في موقف يمكنه من استخلاص فوائد أكبر من موارده المعدنية عن طريق عقد اتفاقات أنسب لتلك البلدان مع الشركات الخاصة . وسيكون عدد من الصناعات الاساسية الاضافية قد اقيم على الصعيدين القومي والمتعدد الجنسيات مما سيسهل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المعنية .

البرنامج الفرعي ٤ : موارد الطاقة

(أ) الهدف

١٢٦٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تشجيع الاستغلال الفعال والاستخدام الرشيد لموارد الطاقة وبالتالي وضع الاسس الجوهرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لاى بلد ، وتشجيع تنمية مصادر الطاقة غير التقليدية ، ولا سيما الطاقة المستخرجة من الغازات البيولوجية ، والطاقة الشمسية والحرارية الارضية والنووية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٢٦٤ — ان افريقيا غنية بموارد الطاقة غير انه لم يجر القيام بمسح وجرد منتظمين وشاملين لهذه الموارد ، كما انه لا يوجد اى تخطيط منتظم لتنمية هذه الموارد او تنسيق لسياسات تنمية موارد الطاقة بغية تسهيل تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأمين الانتفاع الرشيد بهذه الموارد .

(ج) السند التشريعي

١٢٦٥ — ينبع السند التشريعي من قرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٣٣ (د — ٣) ، و ١٦٤ (د — ٨) و ٢٦٥ (د — ١٢) ومن توصيات مؤتمر النفط الافريقي الاول .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

١٢٦٦ — من المعتزم تجميع جرد لموارد الطاقة ، وأطلس لموارد الطاقة في افريقيا مع نص ايضاحي مفصل عن الاحوال الجيولوجية ، والاحتياطيات ، والقدرات ، ومرحلة التنقيب والاستغلال ، والاحتمالات لزيادة تنمية هذه الموارد ، واستكمالهما دوريا . ومن المنتوى كذلك تشجيع تشكيل لجان دائمة للطاقة في جميع المناطق الاقتصادية دون الاقليمية في افريقيا لمساعدة البلدان الافريقية على تنسيق انشطتها في التخطيط والتنمية الرشيدة لما لديها من موارد الطاقة .

١٢٦٧ — وسيجرى القيام بدراسات تستهدف مساعدة الدول الافريقية في الحصول على صورة مفصلة عن رواسب الطّفل النفطي والرمال القطرانية الموجودة في افريقيا علاوة على تحليل الجوانب القانونية لتنمية موارد الطاقة . وسيتم وضع الترتيبات لتأسيس منظمة بترولية افريقية ومعهد بترول افريقي . وستوضع الترتيبات لتدفق المعلومات عن انشطة الطاقة في افريقيا تدفقا منتظما بغية تأسيس مركز افريقي لاعداد الوثائق لتحليل ونشر احدث المعلومات عن جميع جوانب الطاقة .

١٢٦٨ — وسيعقد في عام ١٩٨١ الاجتماع الاقليمي الافريقي الثالث للطاقة . كما ستعقد مؤتمرات تعنى بالهيدروكربونيات .

١٢٦٩ — وسوف تقدم الخدمات الاستشارية لتوسيع المراكز الحالية لاستغلال الطاقة الشمسية ، ولتأسيس مركز متعدد الجنسيات للطاقة الشمسية لمنطقة الساحل ؛ وكذلك من اجل تنمية الطاقة الحرارية الارضية ولاستعراض التطورات التقنية والتكنولوجية في ميدان الطاقة النووية ؛ كما ستوضع دراسة عن المواد الخام المطلوبة لاستخراج الطاقة النووية (بالتعاون مع وحدة المعادن) .

١٢٧٠ — وسيتم تشكيل فريق عامل يعنى بالمصادر غير التقليدية للطاقة .

(هـ) الاثر المتوقع

١٢٧١ — مع ازدياد المعرفة بموارد الطاقة سيتمكن عدد من البلدان الافريقية من استغلال هذه الموارد او التوسع في ما لديه حاليا من برامج لاستغلال موارد الطاقة لاغراض التصنيع وللاستخدام المنزلي . وسيسفر ذلك ايضا عن انتفاع ارشد بهذه الموارد وعن استخدام اكبر لمصادر الطاقة الاقل تكلفة مما سيزيد من تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

البرنامج الفرعي ٥ : الموارد المائية

(أ) الهدف

١٢٧٢ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان في تخطيط وتنمية مواردها المائية وفي الاستغلال الرشيد لهذه الموارد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٢٧٣ — كان من نتائج الجفاف الاخير الذى عم منطقة الساحل ، والذى اثر ايضا على اجزاء من اثيوبيا والصومال وشرق افريقيا ، التشديد بطريقة دراماتيكية على اهمية [illegible]

Digitized by UNOG Library

البشرى . ومع ذلك فان المتطلبات الاساسية لتخطيط الموارد المائية وتنميتها تنمية رشيدة ، مثل اعمال المسح وتنمية القوى البشرية ، ليست متطورة او هي ، في بعض الحالات ، لاتكاد توجد . ولذلك كان ارساء الاسس السليمة على شكل شبكات هيدرولوجية وشبكات للظواهر الجوية المائية وتشجيع اقامة معاهد للتدريب من الامور المطلوبة بصورة مستعجلة . كما ان ثمة حاجة الى التعاون في تنمية الموارد المائية نظرا الى ان في افريقيا أكثر من ٤٥ من احواض الانهار والبحيرات المشتركة بين أكثر من دولة واحدة .

(ج) السند التشريعي

١٢٧٤ — يشير قرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٢٣٨ (د — ١١) ، بشأن استراتيجية التنمية لافريقيا في عقد السبعينات ، الى الحاجة الى جمع ومعالجة وتحليل ما يكفي من البيانات الهيدرولوجية وغيرها ، بصورة منتظمة وشاملة . وكذلك يعتبر تشجيع تنمية احواض الانهار عن طريق التعاون فيما بين الدول النهرية ، واحدة من أهم استراتيجيات تنمية الموارد المائية . وشدد قرار اللجنة ١٦٤ (د — ٨) ، على الحاجة الى تدريب موظفين للاضطلاع بأعمال المساحة وشغل وظائف في الدوائر الحكومية القومية المعنية بتنمية الموارد الطبيعية وتخطيطها .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٢٧٥ — ستقدم الى الدول الاعضاء مساعدة في جمع العناصر الاساسية اللازمة لتخطيط المشاريع المائية وتصميمها وتشغيلها عن طريق شبكة للظواهر الجوية المائية ؛ وفي اجراء مسح للموارد المائية بهدف تشجيع تنميتها ، على الصعيدين القومي والاقليمي على أرشد وجه ؛ وفي اجراء الدراسات حول الموارد المائية الجوفية وخاصة داخل وخارج المناطق شبه القاحلة واعداد خرائط هيدروجيولوجية ؛ وفي تجميع وتحليل البيانات المتوفرة ونشر المعلومات على الدول الاعضاء .

١٢٧٦ — وستقدم المساعدة كذلك الى معهد الموارد المائية لشرق افريقيا في دار السلام ، كما ستقدم الى بلدان غرب افريقيا في تأسيس معهد مماثل يكون مسؤولا عن اعمال البحث والتخطيط والتدريب (بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، ومركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل) . وبغية تنسيق تدابير البلدان الافريقية بشأن مشاكل التنمية المتكاملة لاحواض الانهار الدولية ، ستقدم المساعدة في تنمية حوضي بحيرة تانغانيقا/كيفا وحوض نهر زائير/الكونغو .

(هـ) الاثر المتوقع

١٢٧٧ — بحلول نهاية فترة الخطة ، سيصبح معهد تنمية الموارد المائية لغرب افريقيا في حالة تشغيل ، وسيكون برنامج متكامل لتنمية بحيرة تانغانيقا/كيفا قد اصبح موضع تنفيذ . وبالاضافة الى ذلك ستكون قد تمت مساعدة عدد من البلدان الواقعة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في انماء واستغلال المزيد من الموارد المائية الجوفية فيها ؛ كما سيكون قد جرى تدريب عدد من الموظفين الافريقيين على تنمية وتخطيط الموارد المائية وعلى تصميم وتشغيل المشاريع ؛ كذلك فان عددا من

Digitized by UNOG Library

الحكومات سيكون قد تلقى المساعدة في تحسين مالديه من شبكات الظواهر الجوية المائية وبالتالي في تنمية موارده المائية تنمية رشيدة .

البرنامج الفرعي ٦ : رسم الخرائط

(أ) الهدف

١٢٧٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تنمية خدمات قومية لرسم الخرائط والمساعدة في اعداد الخرائط المتخصصة .

(ب) المشكلة المطروقة

١٢٧٩ — لاتزال خدمات رسم الخرائط في العديد من البلدان الافريقية ، بالرغم مما تحقق من تطور هام في السنوات الاخيرة ، غير كافية لمواجهة الطلب السريع التزايد على الخرائط واعمال المسح لمختلف الدوائر الحكومية المعنية بتخطيط التنمية وتنفيذها . وتتطلب الطرق والمعدات التكنولوجية العصرية قوى بشرية على درجة عالية من المهارة ، ولكن السواد الاعظم من البلدان الافريقية يفتقر الى هذا المستوى الرفيع من القوى البشرية المدربة والى التمويل اللازم لاستخدام الطرق والمعدات العصرية في خدمات رسم الخرائط .

١٢٨٠ — اما الخرائط الطبوغرافية والمتخصصة لافريقا ، الموجودة حاليا ، فمبنية على اسقاطات وقياسات ومواصفات مختلفة . ولذلك من الصعب للغاية ضم خرائط البلدان بعضها الى بعض بحيث تشكل خرائط مركبة يمكن الاستفادة منها في التخطيط والتنمية الاقتصاديين على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي .

(ج) السند التشريعي

١٢٨١ — يتمثل السند الاساسي لهذا البرنامج الفرعي في مؤتمرات رسم الخرائط الاقليمية لافريقيا الاول والثاني والثالث ، وقرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ١٦٤ (د — ٨) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٢٨٢ — ستظل المساعدة تقدم الى المركز الاقليمي للتدريب على اعمال المسح الجوى المقام في ايلي — ايفي ، بنيجيريا ، الذى يقوم بتدريب الافريقيين على اسرع الوسائل لمسح الموارد ، وكذلك الى المركز الاقليمي لتقديم الخدمات في أعمال المساحة ورسم الخرائط الذى اسس في الآونة الاخيرة في نيروبي بكينيا ، للاضطلاع بأعمال المسح التي تتطلب معدات معقدة باهظة التكاليف .

١٢٨٣ — وسوف ينعقد مؤتمر رسم الخرائط الاقليمي الرابع لافريقيا في عام ١٩٧٨ ، لتعزيز التعاون الدولي في ميدان رسم الخرائط من أجل معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك بالنسبة الى المنطقة .

١٢٨٤ — كذلك ستقدم المساعدة الى الدول الاعضاء في الاضطلاع بعمليات مشتركة للمسح الجيوديسي وما يتصل به من عمليات المسح الاخرى لمناطق الحدود بغية اعداد واستعراض ومراجعة الخرائط الاقليمية ودون الاقليمية الخاصة بجيولوجية الماء ، والمعادن ، والنفط والغاز الطبيعي ،

Digitized by UNOG Library

ولتنظيم معارض للخرائط (١٩٧٨ — ١٩٨١). وسيجرى القيام بدراسة لانشطة رسم الخرائط ، بما في ذلك دراسة حالة المسح الهيدروغرافي ورسم الخرائط الهيدروغرافية مع اهتمام خاص بالمياه الاقليمية والرصيف القارى (١٩٧٨ — ١٩٨١) ؛ وسيتم اعداد خريطة اقليمية للتربة بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . يضاف الى ذلك انه سيعقد اجتماع لتحضير المواصفات المشتركة لخرائط مختارة ذات اغراض خاصة (١٩٧٨) ، وعقد حلقة دراسية حول دور أعمال المسح الجيوديسي في تطوير عمليات المسح ورسم الخرائط على اساس دون الاقليمي واقليمي (١٩٧٩) .

(هـ) الاثر المتوقع

١٢٨٥ — بحلول نهاية الفترة ، سيكون قد تم تدريب عدد من الافريقيين في ميدان المساحة ورسم الخرائط وسيكون قد تم تقديم المساعدة الى عدد من الحكومات في تعزيز ما لديها من خدمات رسم الخرائط . كذلك ستكون خرائط متخصصة قد اعدت لتوفير احدث المعلومات عن الجيولوجيا المائية ، والمعادن ، والنفط والغاز الطبيعي ، وأنواع التربة .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٣ : اللجنة الاقتصادية لأوروبا

البرنامج الفرعي ١ : المشاكل العامة للطاقة

(أ) الهدف (٣)

١٢٨٦ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في تقدير مدى توافر موارد الطاقة مستقبلا والاسهام في البرامج القومية والدولية التي تستهدف زيادة الاقتصاد والكفاءة في استخراج موارد الطاقة وتحويلها ونقلها واستعمالها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٢٨٧ — أكدت التغييرات التي طرأت مؤخرا على حالة الطاقة في العالم واحتمالاتها ضرورة مضاعفة التعاون بين الحكومات لمواجهة مشاكل الطاقة . وان مدى تلبية الاحتياجات من الطاقة سيحدد ، الى حد كبير ، الاحتمالات الاقتصادية بالنسبة للمنطقة مستقبلا . هذا ويتزايد اعتراف الحكومات الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بضرورة تعزيز تعاونها ، خاصة فيما يتعلق بالتدابير الرامية الى زيادة الاقتصاد والكفاءة في الطاقة ، واستحداث تكنولوجيات جديدة ، وزيادة وتنويع التجارة الدولية في منتجات الطاقة ودراسة الاحتمالات الطويلة الأجل فيما يتعلق بالطاقة دراسة مشتركة .

(ج) السند التشريعي

١٢٨٨ — تذكر الوثيقة النهائية لمؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا ، على وجه التحديد ، مشاريع موارد الطاقة ذات الاهمية المشتركة فيما يتعلق بالبترول والغاز الطبيعي والفحم وتبادل الطاقة الكهربائية داخل أوروبا والتعاون في البحث عن مصادر جديدة للطاقة ، ولا سيما الطاقة النووية . كما تشمل الوثيقة في الجزء المتعلق بمجالات التعاون في العلم والتكنولوجيا التكنولوجيات الجديدة لانتاج الطاقة ونقلها وتوزيعها ، التي تهدف الى تحسين استعمال أنواع الوقود ومصادر الطاقة الحالية الموجودة حاليا ، وكذلك البحث في مجال مصادر الطاقة الجديدة ، بما في ذلك الطاقة النووية والشمسية والحرارية الارضية والبحوث المتعلقة باكتشاف تكنولوجيات ومعدات جديدة تهدف على وجه الخصوص الى تخفيض استهلاك الطاقة وانقاص هدرها الى ادنى حد او القضاء على هذا الهدر .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٢٨٩ — تشتمل برامج اللجنة الاقتصادية لاوروبا على مايلي : مشاريع في مجالات الفحم والغاز والطاقة الكهربائية تبحثها اللجان المتخصصة ، ودراسات عن الابتكارات في تكنولوجيات الطاقة تتم

---

(٣) يشمل هذا الهدف البرامج الفرعيه الأخرى التي تتناول الغاز والفحم والطاقة الكهربائية .

Digitized by UNOG Library

تحت اشراف كبار مستشارى اللجنة الاقتصادية لاوروبا المعنيين بشؤون العلم والتكنولوجيا ، ودراسات عن النواحي الطويلة الاجل للطاقة والمواد الاساسية تتم تحت اشراف كبار المستشارين الاقتصاديين للحكومات الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لاوروبا ؛ ودراسات عن أثر انتاج الطاقة واستعمالها على البيئة تتم تحت اشراف كبار مستشارى الحكومات الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لاوروبا المعنيين بمشاكل البيئة . كما تدرس هيئات فرعية رئيسية أخرى النواحي الاخرى لمشاكل الطاقة . بينما تبحث اللجنة ذاتها المشاكل العامة للطاقة .

١٢٩٠ — وينبغي في هذه البرامج التركيز بدرجة كبيرة على تقدير الاحتمالات المتوسطة والطويلة الاجل ؛ والتطورات والاحتمالات الراهنة ، ولا سيما في مجال التجارة وبعض المشاكل الاقتصادية والتقنية المختارة ؛ والنواحي البيئية؛ والكفاءة وحفظ الطاقة ؛ والاحصاءات وتبادل المعلومات .

١٢٩١ — وقد أولت اللجنة اهتماما خاصا للتدابير الرامية الى تحقيق الاقتصاد والكفاءة فيما يتعلق بالطاقة . وقد تم اعداد دراسة هامة عن هذا الموضوع كما سيعقد اجتماع خبراء مخصص لوضع توصيات للجنة بشأن الاعمال الاخرى . ويجرى بالفعل تنفيذ عدد من مشاريع حفظ الطاقة ، مثل استخدام الحرارة المهدورة في محطات الكهرباء ؛ والتقنيات الجديدة لزيادة الانتاجية في تعدين الفحم تحت سطح الارض ؛ ونقل الغاز وتخزينه ؛ واستخدام الطاقة في صناعات النقل والكيماويات والصلب والاسكان .

١٢٩٢ — ويتطلب الوضع الجديد مزيدا من التشديد على التعاون في مجال الطاقة في اطار اللجنة الاقتصادية لاوروبا . وينبغي على اللجنة ذاتها أن تضطلع بدراسة أشد تركيزا عن المشاكل العامة للطاقة . هذا وسيقوم الامين التنفيذى بتقديم تقرير سنوى الى اللجنة عن الاعمال المضطلع بها بشأن مشاكل الطاقة .

١٢٩٣ — وفي مجال المنهجية والاحصاءات ، من المزمع النظر أثناء الحلقة الدراسية في استخدام النماذج لتقرير السياسة العامة في قطاعات الطاقة واصدار نشرة سنوية للاحصاءات العامة للطاقة في اوروبا وذلك بالتعاون مع مؤتمر الاحصائيين الاوروبيين .

البرنامج الفرعي ٢ : الغاز

(أ) الهدف

١٢٩٤ — هدف هذا البرنامج الفرعي هو نفس هدف البرنامج الفرعي ١ . وبالاضافة الى ذلك ، دراسة مشاكل نقل الغاز وتخزينه ، واستخدام الغاز لمعالجة مايخرج من المناجم من نفايات وفضلات والنواحي البيئية المتصلة بذلك .

(ب) الاستراتيجية والناتج

١٢٩٥ — في مجال الغاز ، ستحظى الانشطة التالية باهتمام خاص : النواحي الاقتصادية والتقنية للغاز في مختلف قطاعات الاستهلاك ؛ والاستثمارات في صناعة الغاز وامكانيات تمويلها ؛ وخطوط أنابيب الغاز ؛ ومرافق تخزين الغاز ونظم نقله ؛ وانتاج واستعمال الغاز الطبيعي التركيبي ؛

Digitized by UNOG Library

والوصول باستغلال الغاز الطبيعي الى المستوى الامثل ؛ والمشاكل البيئية في مجال استكشاف الغاز واستغلاله ونقله وتوزيعه .

١٢٩٦ — وفيما يتعلق بالاحتمالات المتوسطة والطويلة الاجل ، من المزمع عقد ندوة في عام ١٩٧٨ عن أسواق الغاز الطبيعي ، ومدى توفر الغاز الطبيعي وامكانيات استيراده ودور الغاز في المستقبل كمصدر للطاقة بالمنطقة ، واجراء دراسة مدتها سنتان ، عن المشاريع الكبيرة لاستيراد وتصدير الغاز ذات الاهمية المشتركة في المنطقة (ستنتهي في عام ١٩٧٩) .

١٢٩٧ — وفيما يتعلق ببعض المشاكل الاقتصادية والتكنولوجية المختارة ، من المزمع اتخاذ الترتيبات لاجراء سلسلة من الاستعراضات والدراسات تتناول استخدام منشآت الغاز الطبيعي السائل لأغراض تخفيض الذروة وخدمة المناطق البعيدة (١٩٧٩) ، ومشاكل ادارة خطوط انابيب الغاز الدولية (١٩٨٠) ، وانشاء مرافق لتخزين الغاز تحت سطح الارض (١٩٧٩) ، وانتاج واستخدام الغاز التركيبي (١٩٨١) وغير ذلك .

١٢٩٨ — أما نواحي الكفاءة وحفظ الطاقة فستبحث في الاستعراضات والدراسات السنوية . ومن المزمع اجراء دراسات مدة كل منها سنتان عن الحفز وتحسين تقنيات الاستعادة في انتاج الغاز الطبيعي (تنتهي في عام ١٩٨١) وعن تدابير تخفيض هدر الغاز المرافق في انتاج البترول (١٩٨٠) .

١٢٩٩ — وأما المشاكل البيئية ، فستبحث في دراسات تختار اللجنة المعنية بالغاز مواضيعها المحددة وقطاعاتها .

١٣٠٠ — وفيما يتعلق بالاحصاءات والمعلومات ، من المزمع الاستمرار في اصدار نشرة سنوية لاحصاءات الغاز ، واعداد دراسات استعراضية عن استعمال الحاسبات الالكترونية في التنبؤ بالطلب على الغاز (١٩٧٧) وعن مشاكل صناعات الغاز في البلدان الاوروبية المتقدمة النمو من الناحية الاقتصادية (١٩٨٠) .

البرنامج الفرعي ٣ : الفحم

(أ) الهدف

١٣٠١ — هدف هذا البرنامج الفرعي هو نفس هدف البرنامج الفرعي ١ . وبالاضافة الى ذلك ، الاضطلاع بمشاريع عن ازالة الكبريت من الفحم ، ونقل الفحم واستخدامه وما يتصل بذلك من نواح تتعلق بالبيئة .

(ب) الاستراتيجية والناتج

١٣٠٢ — سيولى اهتمام خاص للمشاكل التالية : الانتاجية في تعدين الفحم الموجود تحت سطح الأرض ؛ والتعدين السطحي ؛ والسلامة والمخاطر الصحية ؛ ووجوه الاستعمال الجديدة للفحم مثل التحويل الى غاز " التفويز " والتحويل الى سائل " الاسالة " ؛ واستخدام أنواع الوقود الصلب في

Digitized by UNOG Library

الصناعات المعدنية والكيمائية ؛ والتدابير البيئية مثل ازالة الكبريت من الفحم ، واستصلاح الأراضي ، ومعالجة النفايات المتخلفة في المناجم ومعامل التحضير ، وتخفيض الهدر في تعدين الفحم وتجهيزه ونقله واستخدامه .

١٣٠٣ — ومن المزمع الاضطلاع ، مرة كل سنتين ، بتقييم لدور الفحم مستقبلا في اقتصاد الطاقة في المنطقة واستعراض التقلبات في طلب وعرض أنواع الوقود الصلب والحالة بوجه عام في هذا المجال في ضوء الخطط و السياسات الحكومية .

١٣٠٤ — وفيما يتعلق ببعض المشاكل الاقتصادية والتكنولوجية المختارة ، من المزمع اجراء سلسلة من الدراسات عن انتاجية تعدين الفحم تحت سطح الارض ، موزعة على الفترة ١٩٧٩—١٩٨١ ، والمشاكل المتصلة بانماء التعدين السطحي ، والسلامة والمخاطر الصحية ، ووجوه الاستعمال الجديدة للفحم .

١٣٠٥ — وبالنسبة للنواحي البيئية لصناعة الفحم ، سيتركز العمل على مشاكل ازالة الكبريت من الفحم ، واستصلاح الاراضي ، ومعالجة النفايات المتخلفة في المناجم ومعامل التحضير ؛ وسيضطلع بهذه المشاريع بالتعاون مع الهيئات الفرعية الرئيسية المعنية .

١٣٠٦ — ومن المزمع دراسة امكانيات التعاون في صناعة الفحم بالمنطقة (١٩٧٨) واختيار مشاريع محددة ذات أهمية للبلدان النامية في المنطقة (١٩٨٠) .

١٣٠٧ — وسيستمر اصدار النشرات الدورية عن احصاءات الفحم كما ستجرى دراسة الاحصاءات المقارنة الخاصة بالمناطق الاخرى .

البرنامج الفرعي ٤ : الطاقة الكهربائية

(أ) الهدف

١٣٠٨ — هدف هذا البرنامج الفرعي هو نفس هدف البرنامج الفرعي ١ . وبالاضافة الى ذلك ، اجراء دراسات عن مشاكل مختارة تتعلق بمشاريع توليد الكهرباء بالقوة المائية ، وادماج محطات توليد الطاقة بالقوة النووية في شبكات الطاقة الكهربائية .

(ب) الاستراتيجية والناتج

١٣٠٩ — ينبغي التشديد على الانشطة التالية : بعض المشاكل المختارة الناشئة فيما يتعلق بمحطات الطاقة الحرارية التقليدية ومشاريع توليد الكهرباء بالقوة المائية ؛ وادماج محطات توليد الطاقة بالقوة النووية في شبكات الطاقة الكهربائية ؛ وتوزيع الطاقة الكهربائية ؛ والربط بين شبكات الطاقة الكهربائية ؛ وترشيد استخدام الكهرباء ؛ وبعض المشاكل المختارة المتصلة بالعلاقة بين الكهرباء والبيئة ؛ والانتاج المشترك للحرارة والكهرباء .

١٣١٠ — وستدرس على وجه الخصوص الاحتمالات المتعلقة بالهيكل المستقبلي الأمثل لنظام النقل الاوروبي (١٩٧٨) ، كما ستدرس احتمالات تنمية المنطقة من حيث الطاقة الكهربائية حتى عام ١٩٩٠ وذلك بالتعاون مع كبار المستشارين الاقتصاديين للحكومات الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لاوروبا (١٩٧٨) ، والسياسات الاستثمارية في صناعة الطاقة الكهربائية (١٩٨٠) .

Digitized by UNOG Library

١٣١١ — وفيما يتعلق بالمشاكل التكنولوجية والاقتصادية ، من المزمع اجراء دراسات عن مشاكل مختارة لمشاريع توليد الكهرباء بالقوة المائية (١٩٧٩) ، وعن المشاكل المتعلقة بادماج محطات توليد الكهرباء بالقوة النووية في شبكات الطاقة الكهربائية والملامح الاقتصادية لاستخدامها (١٩٨٠) .

١٣١٢ — وفيما يتعلق بشبكات نقل الطاقة ، من المزمع اجراء دراسات عن المشاكل الاقتصادية والتقنية المتعلقة بالربط بين شبكات نقل الطاقة الكهربائية في بلدان البلقان (١٩٧٨) ، وشبكات بلدان اوروبا الشرقية والغربية بواسطة خطوط نقل طويلة وذات طاقة عالية (١٩٨٣) .

١٣١٣ — وفي مجال الكفاءة ، من المزمع اجراء دراسات عن ترشيد استخدام الكهرباء (١٩٧٩) ، وعن تدابير توفير الوقود في مجال انتاج الطاقة الحرارية والكهربائية (١٩٧٨) ، وعن الانتفاع من الطاقة الحرارية الارضية لانتاج الطاقة الحرارية والكهربائية (١٩٨٢) .

البرنامج الفرعي ٥ : مشاكل المياه

(أ) الهدف

١٣١٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في تقدير مدى توافر موارد المياه مستقبلا والاسهام في البرامج القومية والدولية التي تهدف الى زيادة الاقتصاد والكفاءة في استخدام هذه الموارد ومنع ومراقبة تلوثها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٣١٥ — يثير تزايد الطلب على امدادات المياه وتردى نوعيتها مشاكل خطيرة للمنطقة من حيث السياسة العامة . وتدعو طبيعة هذه المشاكل الى مضاعفة التعاون بين الحكومات . ذلك أن سرعة تزايد الحاجة الى المياه لأغراض متعددة تحتم على الحكومات وضع خطط طويلة الاجل لاستخدام هذا المورد النادر والواقع ان امدادات المياه أصبحت بالفعل عاملا رئيسيا يحد من التوسع في امدادات الطاقة ونمو الصناعة والزراعة .

(ج) السند التشريعي

١٣١٦ — تشير الوثيقة النهائية ، لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا على وجه التحديد الى ضرورة التعاون في منع ومراقبة تلوث المياه ، وخاصة مياه الانهار العابرة للحدود والبحيرات الدولية ؛ واستحداث وايجاد تقنيات لتحسين نوعية المياه وزيادة تطوير طرق ووسائل تنقية نفايات المجارى الصناعية والبلدية ؛ وايجاد وسائل لتقييم موارد المياه العذبة وتحسين الانتفاع منها ، وخاصة عن طريق استحداث وسائل للانتاج تكون أقل تلويثا وتؤدى الى تخفيض استهلاك المياه العذبة .

١٣١٧ — ويولي برنامج المياه التابع للجنة الاقتصادية لاوروبا ، الذى تنفذ اللجنة المعنية بمشاكل المياه ، ذات القدر من الاهتمام لمنع ومراقبة تلوث المياه ، من ناحية ، ولمشاكل امدادات المياه واستخدامها ، من ناحية أخرى . بيد أنه يبدو مستصوبا زيادة التعاون في اعداد منظورات متوسطة وطويلة الاجل لاقتصاد المياه في منطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا بجموعها . ولن تقصر هذه الدراسات

Digitized by UNOG Library

على توفير مدخل جوهرى لاعداد " الخطة الاقتصادية الشاملة " فحسب ، بل انها ستساعد الحكومات ايضا على وضع سياساتها الخاصة بتنظيم المياه على مدى العقد التالي .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٣١٨ — وينبغي ايضا ايلاء مزيد من الاهتمام لمنع ومراقبة التلوث في الانهار العابرة للحدود وفي البحيرات الدولية؛ وادخال تغييرات في الانتاج سيكون من شأنها تخفيض التلوث وكميات المياه المطلوبة ؛ وتحسين طرق تقييم موارد المياه . وفي حين أن البلدان الشاطئية المعنية تتحمل المسؤولية الاساسية عن حل مشاكل تنظيم المياه فيما يتعلق بالانهار العابرة للحدود ، والبحيرات الدولية والبيئة البحرية ، فان من المفيد أن يستعرض في اطار اللجنة الاقتصادية لاوروبا ما اتخذ أو سيتخذ من تدابير لمنع ومراقبة تلوث المياه .

١٣١٩ — ومن المزمع ، على وجه الخصوص ، تقييم المنظور الطويل الاجل لاستخدام المياه وامداداتها ، وذلك بالتعاون مع كبار المستشارين الاقتصاديين للحكومات الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لاوروبا (١٩٧٨) ، وعقد حلقة دراسية عن طرق برمجة الاستثمارات ، وتوزيعها والاستفادة المثلى منها بغية تنمية موارد المياه (١٩٨٠) ، ووضع اسلوب منهجي لتحديد الاولويات بالنسبة لتدابير مراقبة تلوث المياه (١٩٨٢) .

١٣٢٠ — وفيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية والتنظيمية المتعلقة بموارد المياه ، من المزمع عقد حلقات دراسية عن توفير حوافز اقتصادية لاستخدام المياه استخداما رشيدا واقتصاديا (١٩٧٨) ، وبعض المشاكل المختارة التي تواجهها البلدان الجزرية فيما يتعلق بالمياه (١٩٧٨) واجراء دراسات عن العلاقة بين المياه والطاقة (١٩٧٩) ، وتأثير اسعار المياه على تلوث المياه ، ونسبة تصريف المياه ومستويات التلوث حسب كل وحدة من وحدات الانتاج في الصناعة (١٩٨٣) .

١٣٢١ — أما النواحي المتعلقة بالبيئة ، فستبحث في سلسلة من الدراسات ، على أساس مستمر ، تتناول منع ومراقبة تلوث المياه ، وخاصة مياه الانهار العابرة للحدود ومياه البحيرات الدولية وحماية البيئة البحرية ، ولا سيما بيئة البحر الابيض المتوسط ، من الملوثات الناشئة عن مصادر موجودة على البر ؛ وفي عدد من الدراسات عن مشاكل محددة يتناول بعضها توحيد طرق وضع معايير لنوعية المياه (١٩٨٠) ، وتدابير لحماية وتحسين البيئة على نحو كاف في مجال انماء موارد المياه (١٩٨٢) ، وطرق لتقييم الضرر الناجم عن تلوث المياه كذلك المزايا الاقتصادية للاستجمام والتسهيلات المرتبطة بالمياه الداخلية العذبة (١٩٨١) .

البرنامج الفرعي ٦ : الأخشاب

(أ) الهدف

١٣٢٢ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في مسايرة التطورات الحالية في مجال الاخشاب وفي تقدير مدى توافر موارد الاخشاب مستقبلا والاسهام في البرامج القومية والدولية التي تهدف الى زيادة الاقتصاد والكفاءة في استخدام هذه الموارد .

Digitized by UNOG Library

(ب) الاستراتيجية والناتج

١٣٢٣ — من المزمع اجراء دراسات استعراضية لاتجاهات واستخدام منتجات الغابات في قطاعات محددة من قطاعات الاستخدام النهائي ، وهيكل وطاقة صناعات تجهيز الاخشاب ، واتجاهات الاسواق بالنسبة لمنتجات محددة من منتجات الغابات ، ودراسة استعراضية للاسقاطات الواردة في الدراسة المعنونة " الاتجاهات والاحتمالات المتعلقة بالاخشاب في منطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، ١٩٥٠ — ٢٠٠٠ " في ضوء التطورات الفعلية .

١٣٢٤ — وستبحث بعض النواحي الاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية المحددة عن طريق القيام بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ، بتنظيم حلقات دراسية أو ندوات عن استخدام أخشاب المناطق الحارة الصلدة (١٩٧٩) ، وعن صناعة الاثاث (١٩٧٩) ، وعن صناعة الالواح الخشبية (١٩٨٠) ، ودراسات عن الاحتياجات الاستثمارية في قطاع الحراجة وتجهيز الاخشاب (١٩٧٩) ومكننة أعمال الغابات ، وطرق وتنظيم هذه الاعمال والتدريب المهني ووقاية عمال الغابات من الحوادث .

١٣٢٥ — ومن المزمع دراسة النواحي المتعلقة بالبيئة عن طريق دراسة تخفيض النفايات وتطوير استخدام المخلفات في الحراجة ، وصناعات الاشغال الخشبية (١٩٨١) ، وعقد ندوة عن الكفاءة في استخدام الطاقة في الحراجة وصناعات تجهيز الاخشاب (١٩٧٨) .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٤ : اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

البرنامج الفرعي ١ : الموارد المائية

(أ) الهدف

١٣٢٦ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في وضع استراتيجياتها لاستخدام وحماية موارد المياه ، بما في ذلك تحسين المعلومات اللازمة ، وتحسين تخطيط وادارة هذه الموارد .

(ب) المشكلة المطروقة

١٣٢٧ — يوجد في العديد من البلدان مناطق توقفت فيها عملية التنمية بسبب ندرة أو نوعية المياه المتوفرة فيما يتعلق بالاحتياجات ، ومناطق أخرى يحتمل أن تواجه حالة مماثلة في المستقبل غير البعيد . وفي الوقت نفسه ، توجد مناطق معرضة للأضرار الخطيرة من جراء الفيضانات . وعمليات التخطيط هنا غير مرضية ، كما أن الفاعلية في الادارة تفتقر الى الكثير من التحسين . وكثيرا ما يحول النقص في المعلومات والعناصر المدربة دون احراز تقدم في كلا الميدانيين .

(ج) السند التشريعي

١٣٢٨ — يستمد السند التشريعي الى حد كبير من قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٢٠٤ (د — ٩) ، و ٣٠٢ (د — ١٤) ، و ٣٢٣ (د — ١٥) ، و ٣٣٧ (د — ١٥) التي تتناول مختلف نواحي ومشاكل الموارد المائية في المنطقة .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٣٢٩ — تشتمل الاستراتيجية على ما يلي :

'١' جمع وتوزيع المعلومات التقنية والاقتصادية عن تنمية الموارد المائية (دوريا) .

'٢' تنفيذ الأعمال المسندة الى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وفقا لاستنتاجات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه ، الذى سينعقد في مار ديل بلاتا ، في آذار/مارس ١٩٧٧ — دراسات ، وتقارير ، وندوات ، وحلقات دراسية (١٩٧٨ الى ١٩٨٠) .

'٣' الاضطلاع بدراسات بغية تحسين نظم المعلومات على المستويين القومي والاقليمي وذلك من أجل تخطيط وصياغة سياسات عامة بشأن استخدام الموارد المائية (١٩٧٨) وتنظيم ندوة وتقديم تقرير عنها (١٩٧٩) .

Digitized by UNOG Library

'٤' توزيع نتائج الدراسات والندوة ، ومساعدة البلدان على تنفيذها ، بالعمل المشترك مع الادارات الحكومية والمشاريع أو الهيئات المستقلة المعنية (١٩٧٨ الى ١٩٨١) .

(هـ) الأثر المتوقع

١٣٣٠ — من المتوقع تحقيق ما يلي :

'١' معلومات محسنة عن الموارد المائية وخصائصها في المنطقة ، وكذلك عن المشاكل الناجمة عن تنميتها .

'٢' تحسين الهيكل القانوني المقابل وتقوية ادارات تخطيط الموارد المائية . الدمج الوثيق لاستخدام الموارد المائية في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتوفيق بين طرق تخطيط الموارد المائية وحماية البيئة .

'٣' تحسين الخبرة التقنية لدى الموظفين المسؤولين عن تخطيط وادارة المياه .

البرنامج الفرعي ٢ : الطاقة

(أ) الهدف

١٣٣١ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات ، على حد سواء ، في صياغة استراتيجياتها للطاقة ، بالتوافق مع المتوفر لها من الموارد الطبيعية وحماية البيئة ، وفي تحسين المعلومات ، والتخطيط القطاعي .

(ب) المشكلة المطروقة

١٣٣٢ — أثرت التعديلات السريعة في أسعار النفط على الميزان التجاري وميزان المدفوعات لعشرين بلدا مستوردا صافيا للنفط في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . لذلك أصبح من المحتم أن تعاد دراسة سياسات الطاقة لأكثرية البلدان ، وذلك يدعو الى التحليل المتزامن للنواحي الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والتكنولوجية . بيد أن عددا ضئيلا من البلدان يملك المعلومات الأساسية ، والمنهجيات والموظفين المؤهلين والمؤسسات للانتفاع بأفضل الأساليب المتوفرة في ميدان الطاقة عن التخطيط وتقرير السياسة العامة .

(ج) السند التشريعي

١٣٣٣ — السند التشريعي وارد في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٤ (د — ٩) ، و ٣٠٢ (د — ١٤) ، و ٣٣٧ (د — ١٥) . يضاف الى ذلك البيانات المتعلقة بالاجراءات التي ستتخذ في هذا الميدان ، والتي أدلي بها في الاجتماع الاستثنائي السابع للجنة بكامل هيئتها ، المنعقد في نيويورك ، في كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ (٤) .

---

(٤) أنظر E/CN.12/AC.66/5 .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

١٣٣٤ — من المعتزم القيام بما يلي :

'١' جمع المعلومات والتحليل المنهجي للتطورات التي حدثت في قطاع الطاقة في المنطقة ، واعداد تقارير للدراسة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، والتقييم الاقليمي للاستراتيجية الدولية للتنمية لعقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية (١٩٧٩ و ١٩٨١) .

'٢' مواصلة أعمال الفريق التقني المتعدد الاختصاصات في ١٩٧٨ (أنشئ في ١٩٧٧ ويمول من أموال خارجة عن الميزانية) لمساعدة البلدان في تنفيذ الدراسات التي تهدف الى دعم سياسات الطاقة وتخطيط القطاع ؛ وتشجيع العمل المشترك بين البلدان في الأنشطة المتعددة الجنسية ؛ وتدريب العاملين ، وايضاح المشاكل ذات الأهمية الاقليمية ، بعقد حلقتين دراسيتين تقنيتين لهذا الغرض في ١٩٧٨ .

'٣' المشاركة والاسهام في مؤتمرات امريكا اللاتينية المعنية بكهربة الريف (١٩٧٩ و ١٩٨١)

'٤' تنفيذ دراسات ترمي الى تحسين نظم المعلومات لتخطيط وصياغة سياسات الطاقة ؛ وتنظيم ندوة واعداد تقرير (١٩٧٨) ؛ ونشر نتائج الدراسات والندوة ؛ والتعاون مع البلدان في تنفيذها (١٩٧٩ ، ١٩٨٠ و ١٩٨١) ؛ ودراسة اسقاطات الطلب على الكهرباء . ووضع تقريرين أو ثلاثة تقارير تحلل فيها المنهجيات المستخدمة والتطبيقات العملية (١٩٨٠) .

(هـ) الأثر المتوقع

١٣٣٥ — من المتوقع تحقيق النتائج التالية :

'١' احراز معرفة أوسع بموارد الطاقة الأولية المتوفرة في المنطقة ؛ والفرص المتاحة لاستخدامها في التنمية ، والاستخدام الأفضل للطاقة بصورة عامة ؛ والمشاكل التي يتعين التغلب عليها في بلدان المنطقة .

'٢' انشاء أو تعزيز مراكز التخطيط المتكامل في قطاع الطاقة في البلدان ، وتحسين الخبرة التقنية والمنهجيات التي يستخدمها مخططو الطاقة .

'٣' تعيين واعداد مشاريع متعددة الجنسية في قطاع الطاقة .

'٤' اعتماد تدابير لحماية البيئة فيما يتعلق باستثمار موارد الطاقة ، وتحضير هذه الموارد ، واستخدامها .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٣ : الموارد المعدنية

(أ) الهدف

١٣٣٦ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في وضع استراتيجيات لتنمية مواردها المعدنية ، وتحضير انتاجها محليا وتسويقه .

(ب) المشكلة المطروقة

١٣٣٧ — ان المعلومات المتاحة عن الموارد المعدنية في أمريكا اللاتينية غير كافية ، بالرغم من أن جزءا كبيرا من صادرات بعض البلدان يعزى الى نشاط التعدين فيها . فلا يوجد تنظيم اقليمي لتشجيع تبادل المعلومات والخبرة بين البلدان ، الا فيما يتعلق بالحديد (معهد امريكا اللاتينية للحديد والصلب) . وتستطيع البلدان قليلة الخبرة في التعدين أن تفيد كثيرا من تلك التي لها تقاليد عريقة في هذا النشاط ، فيما يتعلق بالتكنولوجيا ، والاقتصاد ، والقانون ، والهيكل المؤسسي لهذا القطاع .

(ج) السند التشريعي

١٣٣٨ — يوجد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرارى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٠٢ (د — ١٤) و ٣٣٧ (د — ١٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٣٣٩ — من المعتزم القيام بما يلي :

'١' جمع المعلومات وتحليل الاتجاهات في قطاع التعدين في امريكا اللاتينية ، وذلك في الاطار الدولي ، وفيما يتعلق بالمعلومات عن الموارد المعدنية القائمة ، وتنميتها ، وانتاجها ، واستهلاكها ، والاتجار بها ، وما الى ذلك ، مع القاء الضوء على الأهم منها لاقتصاد بلدان المنطقة . واعداد تقارير لـ ' الدراسة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ' والتقييم الاقليمي للاستراتيجية الدولية للتنمية (١٩٧٩ و ١٩٨١) .

'٢' اعداد دراسة ابتغاء تشجيع التعاون المتبادل بين مؤسسات التعدين التابعة لدول المنطقة وعقد سلسلة من الاجتماعات لتناول مواضيع محددة تتعلق بالتكنولوجيا ، والادارة ، والقانون ، والسلامة المهنية في قطاع الموارد المعدنية (١٩٧٨) .

'٣' الاضطلاع بدراسات تهدف الى تحسين نظم المعلومات لتخطيط النشاط التعديني ووضع استراتيجيات. وتنظيم ندوة واعداد تقرير (١٩٧٨) . ونشر نتائج هذه الدراسات والندوة ومساعدة البلدان في تنفيذها (١٩٧٩ ، ١٩٨٠ و ١٩٨١) .

Digitized by UNOG Library

(٤) دراسة الاتجاهات في نصيب امريكا اللاتينية من مخزونات وامدادات العالم من مجموعة مختارة من المعادن للفترتين المتوسطة والطويلة الأجل (١٩٧٩).

(هـ) الأثر المتوقع

١٣٤٠ — من المتوقع تحقيق النتائج التالية :

(١) معرفة أوسع عن توفر وخصائص الموارد المعدنية في المنطقة ، وما تتيح من فرص ، والمشاكل التي تعترض استخدامها ، ومدى توفر معلومات تقنية ، واقتصادية واجتماعية للمخططين ومقرري السياسة العامة في البلدان النامية .

(٢) تحسين الهيكل القانوني والاداري لقطاع التعدين .

(٣) تعيين وصياغة مشاريع ، تهم بلدانا متعددة ، للبحث والاستكشاف في مجال التعدين وتحضير المعادن .

(٤) اعتماد تدابير لحماية البيئة من ناحية استغلال المعادن وتحضيرها .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٥ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى

البرنامج الفرعي ١ : موارد الطاقة

(أ) الهدف

١٣٤١ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقييم مدى توفر واستخدام الموارد ، ووضع وتنفيذ برامج متكاملة لتنمية موارد الطاقة وادارتها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٣٤٢ — يستدعي تخطيط تنمية الموارد توفر معلومات مناسبة عن الموارد المتاحة . غير ان البيانات الحالية كثيرا ما تكون ناقصة او غير كافية ، كما انها لا تتوفر دائما في قالب يسهل استعماله . لذلك تدعو الحاجة الى مساعدة البلدان في برامجها الخاصة بالحصول على البيانات والمعلومات ، وتخزينها ، وتحليلها ، واسترجاعها .

١٣٤٣ — وفي كثير من البلدان تتوزع المسؤولية عن انشطة الطاقة بين عدد من الوكالات دون وجود تنسيق كاف ، مما ينجم عنه في احيان كثيرة اهدار لاستخدام الموارد . ومما اكد الحاجة الى برامج متكاملة تراعي اعتبارات الكفاءة والمحافظة على الطاقة ، علاوة على تنميتها واستخدامها ، ذلك القلق المتصاعد من ناحية توافر النفط وتكاليفه والاثار السيئة للبرامج غير المعدة بعناية على البيئة البشرية . وفضلا عن ذلك تدعو الحاجة على وجه السرعة الى تحديد مشاريع ، في اطار الخطط الاولية الشاملة ، يمكن اعدادها بدون ابطاء من اجل مواجهة الاحتياجات على المدى القصير .

١٣٤٤ — وليست الحاجة هنا تقنية ومالية فحسب ، اذ ان الامر يستدعي في حالات كثيرة قيام ترتيبات مؤسسية تكفل كفاءة التخطيط والادارة . كما تثور اسئلة حول الترابط بين السياسات المالية وبين تخصيص الموارد واستخدامها .

١٣٤٥ — وقد يكون من المناسب القيام بأبحاث ودراسات على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي من اجل ايجاد الوسائل اللازمة لتطويع التكنولوجيا الحديثة لتلائم الظروف المحلية ، ولضمان نشر المعلومات على اوسع نطاق ممكن ، وتنمية المهارات المحلية لتطبيقها .

(ج) السند التشريعي

١٣٤٦ — ينبع السند التشريعي من التوصيات التي اقرت في الدورة الثانية للجنة الموارد الطبيعية ، المعقودة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٣٤٧ — من المقرر مواصلة البرامج الحالية لجمع وتحليل ونشر المعلومات والاحصاءات عن العرض من القوى الكهربائية (نشر الطاقة الكهربائية في آسيا والمحيط الهادى) ، وغيرها من مصادر الطاقة وتنميتها ، وتحسين تلك البرامج .

Digitized by UNOG Library

١٣٤٨ — وينتظر تمديد البعثة الاستشارية ، التي بدأت عملها في عام ١٩٧٦ بتغيرات تدريجية في الموظفين ، خلال مدة الخطة المتوسطة الاجل ، وستعد البعثة تقريرا عن كل بلد ، يتضمن عرضا لبرنامج متكامل للطاقة ، ويشتمل على اقتراحات بشأن تنمية قاعدة مناسبة للبيانات ، وترتيبات مؤسسية ، وكذلك مقترحات لتنفيذ المشروعات التي تحظى بأولوية عالية في اطار الخطة الشاملة ، بما في ذلك المشاريع التي هي في مرحلة ما قبل دراسة الجدوى .

١٣٤٩ — ومما لا شك فيه ان الاحتياجات ستزداد وضوحا مع تقدم عمل البعثة الاستشارية المعنية بتخطيط الطاقة ؛ غير انه يمكن اقتراح عدد من الاحتمالات :

(أ) دراسة لهيكل اسعار الطاقة كأداة من ادوات السياسة العامة ، وامكانية قيام فريق عامل من الخبراء بهذه الدراسة ؛

(ب) عمل ترتيبات مع مراكز البحث والمختبرات القائمة التي يمكن فيها تحديد خصائص الاحتراق وغيرها من خواص الفحم المنخفض المرتبة الحرارية ، وذلك بغرض اعداد تصاميم للغلايات في البلدان المعنية ؛

(ج) تنظيم جولات دراسية الى المواقع التي يحتمل ان تكون مصدرا للطاقة الحرارية الارضية حيث يمكن تفقد ومناقشة الاعمال ذات الصلة .

١٣٥٠ — وستكون هناك حاجة مستمرة الى دراسات متعمقة حول موضوعات مختارة ، والى حلقات دراسية ، وخاصة حلقات دراسية متجولة على غرار الحلقة المقترحة بشأن تنمية الطاقة الريفية ، المتوقع ان تستمر الى ما بعد عام ١٩٧٨ . ويتوخى عقد ثلاث دراسات متعمقة وثلاث حلقات دراسية او لقاءات مشابهة في كل فترة سنتين ؛ ومن ذلك خاصة الخطط التي يجرى اعدادها لندوة النفط الاقليمية الخامسة التي ستعقد في عام ١٩٧٧ ، ويتوقع ان تنعقد الندوة السادسة في عام ١٩٨١ . وقد روعي في مواعيد هذين الحدثين الهامين ان يكونا على ابعاد زمنية متساوية تقريبا بين مؤتمرات النفط العالمية المتعاقبة .

(هـ) الاثر المتوقع

١٣٥١ — من المتوقع تحقيق ما يلي :

'١' اعتماد نظم موسعة ومحسنة ومناسبة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بانتاج واستهلاك واستخدام الطاقة ، وتجهيز هذه البيانات ، بغية الوصول الى تخطيط وبرمجة افعل في هذا المجال .

'٢' اعتماد خطط متكاملة للتنقيب عن مصادر الطاقة وانتاجها وادارتها ، بما في ذلك التدابير اللازمة لتحسين الكفاءة وتخصيص الموارد بشكل افعل . كذلك تنفيذ مشروعات مختارة ذات اولوية ، ومشروعات مشتركة بين الاقطار حيث يكون ذلك مناسبا ، بغية الوصول الى تنمية الموارد وادارتها بشكل اكثر فعالية .

Digitized by UNOG Library

'٣' استخدام موارد الطاقة على نحو اكثر كفاءة ، وذلك عن طريق فهم افضل للموضوعات التي تجرى دراستها ، ونقل هذا الفهم الى الوكالات والاشخاص المعنيين .

البرنامج الفرعي ٢ : الموارد المعدنية

(أ) الهدف

١٣٥٢ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقييم مدى توافر الموارد واستخدامها ، ووضع وتنفيذ برامج متكاملة لتنمية الموارد المعدنية وادارتها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٣٥٣ — كثيرا ما تكون برامج الحصول على بيانات قابلة للاستعمال قاصرة ، كما ان البيانات ربما لا تكون مجهزة في صورة مناسبة للاستخدام في اغراض التخطيط . فقد يحدث ببساطة ان تحفظ سجلات اداء عمليات الحفر في ملفات عادية ، او تكون الرسوم البيانية في عمليات المسح الجيوفيزيقي محفوظة في ملفات دون وجود تفسيرات مناسبة معها ، وربما لا تبذل محاولات جدية لاجراء حصر منهجي للموارد المعدنية .

١٣٥٤ — ومع ان تنمية الموارد المعدنية ليست مجزأة اداريا ، في العادة ، كما هو الحال بالنسبة للموارد المائية وموارد الطاقة ، فان التنمية المعدنية قد تكون اهم عنصر بمفرده في النمو الاقتصادى لبعض البلدان النامية ، كما انها اهم مصادر الطاقة الاولية لمعظم البلدان . ومن ناحية اخرى كانت الصناعات المعدنية على الدوام من اكبر مصادر التلوث ، كما انها ذات عواقب وخيمة احيانا على الموارد المائية .

١٣٥٥ — ويحتاج استكشاف وتنمية الموارد المعدنية الى رأس مال كبير وتقنيات متقدمة . وهذا يقتضي بالنسبة لكثير من البلدان النامية الاعتماد على الموارد الخارجية . وتثور هنا مشاكل الاطار القانوني والمؤسسي الملائم لاجتذاب رأس المال والتكنولوجيا اللازمين مع الاحتفاظ بدرجة مناسبة من السيطرة القومية والاشتراك في ثمار التنمية ، كما تثور مشاكل الاختصاصات القانونية والاجهزة الملائمة للقيام بالاستكشاف والتنمية على نحو منظم .

١٣٥٦ — لذا تدعو الحاجة الى مساعدة البلدان في وضع برامج للتنمية المعدنية وفي تنفيذها ، مع ايلاء المراعاة الواجبة لمكانتها في التنمية القومية وعلاقتها ببرامج الطاقة والموارد المائية ، وبنوعية البيئة بوجه عام .

(ج) السند التشريعي

١٣٥٧ — لمعرفة السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي ، انظر الفقرة ١٣٤٦ اعلاه .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

١٣٥٨ — برنامج متواصل لتجميع البيانات عن العرض والطلب على الموارد المعدنية في المنطقة وتنميتها ، وتحليل تلك البيانات ونشرها . ومن المخطط ان تصدر في ١٩٧٨ و ١٩٧٩ النشرة الاولى في سلسلة نشرات عن هذا الموضوع تصدر مرة كل ثلاث سنوات .

١٣٥٩ — وسيتم التنسيق بين العمل الجارى في مجال التنقيب المعدني وبين البرنامج العالمي الذى يقوم به مركز الموارد الطبيعية والطاقة والمواصلات ، وذلك وفقا لتوصيات لجنة الموارد الطبيعية ، كما سيجرى التوسع في البرنامج الاستشارى ذى الصلة بالمركز الاقليمي لتنمية الموارد الطبيعية بحيث يشمل معظم مراحل التنمية المعدنية ، بما في ذلك تحديد المختبرات المختارة التي يمكن ان تكون بمثابة مراكز اقليمية للقيام بتحاليل ودراسات متخصصة ؛ كما سيوجد اتصال وثيق مع الصندوق الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية تيسيرا لاجراء دراسات عن الرواسب المعدنية المتوقعة . ويحتمل ان يكون من المكونات الهامة لهذا العمل ما يقوم به المركز الاقليمي لتنمية الموارد المعدنية ، وخاصة منه الدراسات التي تجرى في مختبرات ومراكز ابحاث مختارة ومن المحتمل ان يكون لمركز جنوب شرقي آسيا لابحاث وتنمية القصدير اثره الهام ، وسيتم تطوير برنامجه في اطار الاتفاق بين البلدان المعنية ووفقا للاحتياجات التي تبرز اثناء فترة الخطة . ومن المخطط اقامة حلقات دراسية عن مواضيع شتى ، مثل : الصناعات المعدنية (بما فيها النفط) والبيئة — مبادئ الادارة (الموعد المقرر مبدئيا ١٩٧٩) والترتيبات المؤسسية لادارة استكشاف وتنمية المعادن بما فيها النفط (مقرر لها مبدئيا عام ١٩٧٧) والحفر والمعاينة والتنقيب المعدني ، وستعقد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (مقرر لها مبدئيا ان تنعقد اثناء فترة الخطة) .

(هـ) الاثر المتوقع

١٣٦٠ — ستؤدى هذه الانشطة الى تدعيم البرامج القطرية والمشتركة بين الاقطار في مجالات المسح والتنقيب الجيولوجي /الجيوفيزيقي / المعدني . واعتماد نظم محسنة وملائمة لجمع البيانات عن الموارد الجيولوجية والمعدنية وتجهيزها .

١٣٦١ — ومن المخطط كذلك تحديد الرواسب المعدنية التجارية وتنميتها ، واقامة ترتيبات مؤسسية وقانونية افضل من اجل ادارة الموارد المعدنية مع المراعاة الواجبة للرفاه القومي .

١٣٦٢ — وستتحقق زيادة مقدرة البلدان في عمليات تنمية الموارد المعدنية ذات الصلة بنتائج الدراسات التي تجرى في شأن مشاكل مختارة ، او التي تتصل بعمل مراكز دون اقليمية مختارة او برامج تدريبية معينة .

البرنامج الفرعي ٣ : الموارد المائية

(أ) الهدف

١٣٦٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقييم مدى توافر الموارد المائية واستخدامها ، واعداد وتنفيذ برامج متكاملة لتنمية هذه الموارد وادارتها والتقليل من الاثار الضارة للاعاصير والفيضانات والجفاف أو منعها .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

١٣٦٤ — كثيرا ما تكون برامج الحصول على البيانات قاصرة وغير مناسبة للاستخدام في أغراض التخطيط. ونظرا لصعوبة الوصول الى الكثير من محطات قياس الأنهار ونقص الموظفين المهرة، تدعو الحاجة بشكل خاص الى أجهزة قياس يعتمد عليها ويمكن تشغيلها لفترات طويلة دون وجود من يقوم عليها. كذلك تدعو الحاجة الى نظم لتجهيز الرسوم البيانية وغير ذلك من البيانات لأغراض النشر والاستعمال العام، على أن تكون هذه النظم مما يلائم ظروف البلدان النامية. وقد نشأ عن القلق الذى بدا في السنوات الاخيرة بشأن المشاكل المتعلقة بتلوث المياه أن برزت الحاجة الى برامج مناسبة لرصد نوعية المياه سواء لأغراض تقدير منسوبها أو من أجل برامج مراقبة تلوث المياه. ويمكن انقاص الجهد والنفقات المطلوبة الى حد كبير بالتنسيق الوثيق بين الملاحظات والمقاييس المتعلقة بالكمية والمتعلقة بالنوعية.

١٣٦٥ — ومن المستصوب، سواء من ناحية الاهمية الواسعة النطاق للانهار الدولية في المنطقة او من ناحية المزايا التي يمكن تحقيقها اذا ما كانت البيانات سهلة التبادل، ان يكون في الاعتبار عند استحداث برامج قومية تحقيق اقصى قدر من التساوق بين النظم المتبعة.

١٣٦٦ — وفي كثير من البلدان تتوزع المسؤوليات عن انشطة موارد المياه بين عدد من الوكالات ذات الاهتمامات الخاصة مثل الرى، وتزويد المناطق الحضرية بالمياه، وتوليد القوى الكهربائية المائية، ومقاومة تلوث المياه. ومع زيادة الطلب على المياه، وشدة التنافس على استخدام المياه، وصعوبات وضع وتنفيذ مخططات التنمية والادارة، تزداد الحاجة الى الاستفادة بأقصى ما يمكن من احواض الانهار الدولية الكثيرة في المنطقة. ومع ان المشاكل التقنية المتعلقة بتنمية هذه الاحواض لا تختلف من حيث المبدأ عنها في الاحواض الاخرى، الا انه يحدث عادة ان تثور مشاكل سياسية ومؤسسية خاصة يجب التغلب عليها.

١٣٦٧ — وتمثل الفيضانات والجفاف حالتين متطرفتين تسببان، بطريقتين مختلفتين، آلاما انسانية وخسائر اقتصادية في كثير من بلدان المنطقة، وينجم عنها اوضاع لا يمكن مواجهتها ضمن الاطار العادى لتخطيط التنمية. فنادرا ما يكون من الممكن توفير مرافق للتخزين تكفي لتنظيم الامداد بالمياه والتحكم فيه في هذه المواقف البالغة الصعوبة. وتتضح ضخامة المشكلة اذا عرفنا ان المتوسط السنوى للاضرار الناجمة عن الاعاصير وحدها في تلك المنطقة يبلغ حوالي ١٠٠٠ مليون دولار. لذلك كان وجود برامج فعالة للتخفيف من وطأة هذه الاضرار امرا بالغ الاهمية من النواحي الاجتماعية والتقنية والاقتصادية والمؤسسية ايضا.

١٣٦٨ — ومن الضرورى في هذه الحالة، كما في حالة الموارد الاخرى، متابعة البحث والدراسات عن طريق برامج مخططة لضمان نشر المعلومات على اوسع نطاق ممكن، وتنمية المهارات المحلية في استخدامها. وهذا امر مهم بصفة خاصة بالنسبة للرى، الذى يستنزف الجزء الاكبر من جميع المياه المستخدمة، والذى يعتمد بشكل عام على مهارات عدد كبير جدا من المزارعين.

(ج) السند التشريعي

١٣٦٩ — لمعرفة السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي، انظر الفقرة ١٣٤٦ أعلاه.

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

١٣٧٠ — سيتواصل العمل في تحسين نظم جمع الاحصائيات عن الموارد المائية ، وعرضها في قالب موحد وتجميعها واخراجها ، واعداد دراسات لتقدير العرض والطلب على المياه في بلدان المنطقة . وبالنسبة لهذا الموضوع الاخير ، فان من المتوقع ان تبين ، من خلال العمل التحضيري لمؤتمر الامم المتحدة للمياه ، السبل التي يمكن بها للجنة مساعدة البلدان في هذا العمل .

١٣٧١ — وتشتمل الانشطة المخططة على خدمات استشارية ونحوها في شأن مختلف نواحي تنمية الموارد المائية ، وفيما يتعلق بالانهار الدولية . ويحتمل ان ينبثق عن البرنامج التحضيري لمؤتمر الامم المتحدة للمياه موضوعات تحتاج الى تقديم خدمات استشارية على النطاق الاقليمي ، ومن المخطط عقد حلقة دراسية في عام ١٩٧٧ عن تنمية مناطق الدلتا . ومن المأمول ان يكون بالامكان الوصول الى تحديد لحوض او حوضين من احواض الانهار يستدعي الامر فيهما اجراء دراسات تمهيدية ويمكن اقامة ترتيبات مؤسسية بشأنهما لتنفيذها . وسيطلب عقد اجتماع لفريق عامل من الخبراء للمساعدة في تحديد المشاكل وتقديم الحلول الممكنة لتنمية احواض انهار دولية مختارة . وربما كان من الممكن قبل نهاية فترة الخطة الوصول الى مرحلة ما قبل دراسة الجدوى لاحد المكونات الرئيسية في برنامج واحد على الاقل من برامج احواض الانهار .

١٣٧٢ — وللّجنة ارتباط بعدد من البرامج في بلدان شرق آسيا (لجنة الاعاصير) ومنطقة المحيط الهادى (الفريق المعني بالاعاصير المدارية) ، وذلك بالتعاون مع المنظمة العالمية للارصاد الجوية ورابطة جمعيات الصليب الاحمر ومكتب الامم المتحدة للاغاثة في حالات الكوارث .

١٣٧٣ — وبالنسبة للجفاف ، كان نشاط اللجنة بسيطا نسبيا في السنوات الاخيرة ، ولكن من المقترح وفقا لقرار اتخذ في الدورة الثلاثين للجنة ، تنظيم فريق عامل من الخبراء ، بالتعاون مع المنظمة العالمية للارصاد الجوية ومنظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، للنظر في هذه المشكلة .

١٣٧٤ — ومن المخطط تنظيم حلقة دراسية عن نظم رصد نوعية المياه ، وذلك في عام ١٩٧٨ ، وحلقة دراسية متجولة عن ادارة الموارد المائية في ١٩٧٩ . كذلك يتوقع القيام بدراسة في كل سنة من سنوات الخطة على الاقل ، يتحدد موضوعها في ضوء احتياجات البلدان المعلنة ، كما ينتظر تنظيم جولة دراسية على الاقل .

(هـ) الاثر المتوقع

١٣٧٥ — ستتم اقامة شبكات ونظم محسنة من البيانات تتناول النواحي المائية والجوية ، لانتاج بيانات عن الموارد المائية من اجل تخطيط المجارى وتصميمها وادارتها ، وزيادة الاتساق بين نظم البيانات في مختلف البلدان .

١٣٧٦ — ومن المخطط الاخذ بترتيبات وممارسات مؤسسية افضل من اجل تكامل النواحي الاجتماعية والبيئية في برامج الموارد المائية ، واسس تكنولوجية محسنة لتناول جوانب مختارة من برامج الموارد المائية واتخاذ الخطوات الاولية لاستحداث مشاريع مختارة بشأن الانهار الدولية .

Digitized by UNOG Library

١٣٧٧ — وستنفذ برامج محسنة ، قطرية ومشتركة بين الاقطار ، لمنع الاضرار الناتجة عن الاعاصير المدارية وما يتصل بها من فيضانات والاضرار الناتجة عن الجفاف ، والتخفيف من وطأتها .

البرنامج الفرعي ٤ : اعمال المسح والخرائط

(أ) الهدف

١٣٧٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة بلدان المنطقة في وضع وتنفيذ عمليات المسح والخرائط ، بما في ذلك استخدام اجهزة التصوير بالاستشعار من بعد من الطائرات او التوابع الارضية لعمل الخرائط ولاغراض تقييم الموارد .

(ب) المشكلة المطروقة

١٣٧٩ — لقد حدث تغير مذهل في السنوات الاخيرة في معدات واساليب انتاج الخرائط مما يوفر كثيرا من الوقت والجهد . ومن هنا فان الحاجة تدعو الى مساعدة بلدان المنطقة في انتهاج انسب الاساليب وتنفيذ برامج عالية الكفاءة لاعداد الخرائط . وينبغي ان يكون هذا النشاط احد الانشطة المستمرة . ومن المخطط القيام بدراسة لموضوع انشاء مرفق اقليمي لتلقي بيانات التوابع الارضية عن الموارد الارضية ، وتنطوى الدراسة على تقييم للاستخدامات المحتملة في المستقبل لهذه التكنولوجيا من قبل بلدان المنطقة . ويتوقع كذلك ان تنشأ طلبات للمساعدة التقنية في هذا المجال . وقد يتطور التعاون الاقليمي بالمنطقة الى انشاء مرفق استقبال للاستشعار من بعد ، كما ان هناك مزايا واضحة للتعاون على الصعيد المشترك بين الاقطار والصعيد دون الاقليمي في برامج التصوير الجوى وعمل الخرائط لمناطق الحدود . ومن مجالات التعاون الاخرى الاستخدام المشترك للمرافق عالية التخصص وغالية الثمن التي تستخدم في اعداد الخرائط وانتاجها .

(ج) السند التشريعي

١٣٨٠ — لمعرفة السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي ، انظر الفقرة ١٣٤٦ أعلاه .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٣٨١ — من المخطط مواصلة عدة مشاريع اقليمية لاعداد الخرائط على فترات تتراوح بين ٤ سنوات و٦ سنوات . ويجرى تنفيذ بعض هذه الانشطة في اطار البرامج العالمية التي تشرف عليها منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومثال ذلك مضاهاة الطبقات الارضية ، بما في ذلك عمل خرائط للاحواض الرسوبية ، وانتاج خريطة جاذبية لمنطقة آسيا ، وخريطة جيولوجية للمنطقة (للاهتمام العام) ، والتنقيب عن المياه الجوفية وعمل خرائط لها .

١٣٨٢ — وسيكون من المناسب توفير اعتماد رمزى لانشاء مرفق اقليمي لتلقي صور الاستشعار عن بعد من التوابع الارضية التي ترصد الموارد الارضية ، ولمرافق التجهيز والتوزيع المتصلة بها .

Digitized by UNOG Library

١٣٨٣ — ويقترح ، من اجل المساعدة في تقدير الاحتياجات المحتملة فيما يتعلق بعمليات المسح والخرائط عموما ، عمل ترتيبات تقوم بمقتضاه البعثة التي تدرس مسألة مرفق استقبال الاستشعار من بعد بتقييم الاحتياجات القطرية في هذه المجالات .

(هـ) الاثر المتوقع

١٣٨٤ — تحسين توافر الصور المرسلة من التوابع الارضية التي ترصد الموارد الارضية . وتحسين قدرة البلدان النامية على الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة للاستشعار من بعد . وتدعيم البرامج القطرية والمشتركة بين الاقطار في اعمال المسح ، واعداد الخرائط عموما .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٦ : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١ : موارد الطاقة

(أ) الهدف

١٣٨٥ — تتمثل أهداف البرنامج الفرعي هذا في تقديم المعلومات بشأن توفر واستخدام موارد الطاقة ، بما في ذلك الطاقة الكهربائية ، وانماء قطاع الطاقة في بلدان المنطقة في اطار التنمية والتعاون بينها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٣٨٦ — تعتبر مسألة توفر موارد الطاقة واستعمالاتها في المستقبل ذات أهمية كبرى بالنسبة للمجتمع العالمي ، وعلى الاخص بالنسبة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التي هي أول مصدر للطاقة في العالم . وعليه ، فثمة حاجة ملحة لقيام اللجنة بتزويد البلدان الاعضاء باسقاطات موضوعية موثوق بها ، بغية مساعدة الحكومات في وضع سياسة عامة وفي التخطيط لقطاع الطاقة (والاقتصاد ككل) وذلك بقصد التعجيل بالتنمية القومية وتعزيز التعاون في المنطقة .

١٣٨٧ — ولا تزال صناعة النفط في المنطقة تعتمد الى حد بعيد على العالم الصناعي في تسيير عملياتها ، وقد تم انشاء عدد قليل من الصناعات والخدمات المساعدة في المنطقة . وعليه ، فثمة حاجة الى وجود صناعة نفطية اكثر تكاملا من الناحية الرأسية في البلدان المنتجة والى القيام ، في نفس الوقت ، بتقصي امكانيات توسيع قاعدة الطاقة في المنطقة .

١٣٨٨ — وقد ادى ازدياد اسعار النفط منذ عام ١٩٧٣ الى زيادة ادراك الحكومات للحاجة الى تعزيز ومضاعفة الترتيبات التعاونية بين بلدان المنطقة (والعالم العربي) في مختلف نواحي أنشطة الطاقة والانشطة المتعلقة بالطاقة . وبالنظر الى وفورات الحجم وتنوع ما حبيه كل بلد من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية ، فان مثل هذه الترتيبات ستزداد في اهميتها وستشمل قطاعات أخرى في اقتصادات البلدان المعنية .

١٣٨٩ — وحيث ان التعاون الفعلي والعملي في ميدان الطاقة والانشطة المتصلة بها لا يمكن ان يتم على نحو ذى معنى الا على مستوى العالم العربي ، ستدعو الحاجة الى شيء من التعاون بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا اللتين تضمان البلدان العربية ضمن اعضائهما .

(ج) السند التشريعي

١٣٩٠ — يستمد السند التشريعي من الاجزاء المتصلة بالموضوع من قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) ، و ٣٢٠٢ (د ـ ٦) ، و ٣٣٦٢ (د ـ ٧) ، وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٦٧٣ باء (د — ٥٢) ، و ١٧٦١ باء (د — ٥٤) ، و ١٨١٨ (د — ٥٥) ، و ١٩٥٤ (د — ٥٩) ، وقرارات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٣ (د — ٢) ، و ١٤ (د — ٢) ، و ١٦ (د — ٢) .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

١٣٩١ — سيجرى كل سنتين (كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨١) نشر دراسة عن الاسقاطات المتوسطة الاجل والطويلة الاجل للعرض والطلب على الطاقة . ومن المتوقع ان تنشر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ دراسة وتقرير تقييم يعده الخبراء بشأن صلاحية الترتيبات الاقليمية لتوزيع الطاقة الكهربائية ، ويلي ذلك عقد اجتماع لفريق من الخبراء يعني بوضع توصيات وربما خطة عمل كذلك . ومن المنتظر ان ينجز في حزيران/يونيه ١٩٨٠ برنامج عمل لانماء قطاع الطاقة في البلدان الاقل نموا في المنطقة .

١٣٩٢ — وفيما يتعلق بالدراسة التي بدئ في اعدادها في عام ١٩٧٧ عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسة العامة وتعيين مشاريع صناعات وخدمات داعمة لانتاج النفط والانشطة المتصلة به في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا سيستمر اعدادها حتى آخر حزيران/يونيه ١٩٧٩ . وفي عام ١٩٧٨ ، سيبدأ اعداد دراسة عن سياسات الطاقة تنشر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، يلحق بها تقارير الخبراء عن امكانية استغلال مصادر الطاقة غير التقليدية .

١٣٩٣ — وسوف تستخدم كافة هذه الدراسات كمدخلات في مشروع بحثي كبير بشأن التعاون بين البلدان العربية في ميدان الهيدروكربونات ومصادر الطاقة الاخرى ، وهو المشروع الذى سيضطلع به في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩ الى آخر عام ١٩٨١ بالتعاون مع أمانة منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط . وسيهدف هذا المشروع الى وضع استراتيجية مثلى للانماء المتكامل لقطاع النفط والغاز في العالم العربي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٣٩٤ — من شأن المنشورات الانفة الذكر ان تسدى الارشاد الى المخططين ومقررى السياسة العامة في القطاعين العام والخاص . وهي مفيدة أيضا كأساس للانشطة الاخرى في ميدان الطاقة اذ انها ستزيد ادراك الحكومات للحاجة الى انماء قاعدة متكاملة ومتنوعة للطاقة في المنطقة . وسيدعى المسؤولون في منطقة اللجنة الى مناقشة نتائج الدراسات والتوصيات الواردة فيها بغية تقصي الطرق والوسائل الكفيلة باعداد برنامج عمل اقليمي .

البرنامج الفرعي ٢ : الموارد المعدنية

(أ) الهدف

١٣٩٥ — تتمثل أهداف هذا البرنامج الفرعي في جمع ونشر المعلومات عن توفر الموارد المعدنية واستخدامها والمساعدة في تخطيط وادارة تنمية هذه الموارد واستغلالها واستخدامها وفي اقامة الهياكل القانونية والمؤسسية الملائمة في المنطقة .

(ب) المشكلة المطروقة

١٣٩٦ — يؤدى الافتقار الى معلومات موثوق بها عن الاحتياطيات المتاحة من المواد الخام المعدنية وعن العرض والطلب عليها الى تعويق الانماء والاستخدام الرشيدين لهذه الموارد في المنطقة . وعليه ،

Digitized by UNOG Library

فثمة حاجة الى حدوث تدفق ، في صورة متطورة جيدا وذات معنى ، للمعلومات التي يمكن استخدامها في تخطيط الموارد الطبيعية وادارتها ، بما في ذلك توفير المبادئ التوجيهية لاستكشاف هذه الموارد واستغلالها وتحضيرها وتسويقها .

١٣٩٧ — ان قدرة بلد ما على ممارسة السيادة الدائمة على موارده الطبيعية مرهونة الى حد بعيد بكفاية هياكله القانونية والمؤسسية .

١٣٩٨ — لم تستفد الحكومات حتى الان استفادة تامة من امكانيات تنمية الموارد المعدنية . وهناك حاجة الى اتباع نهج شامل لاستكشاف وتنمية الموارد المعدنية عن طريق اجراء دراسات استقصائية معدة بالتقنيات الحديثة ودراسات عن النواحي الاقتصادية لتنمية الموارد المعدنية ، بما في ذلك مشاريع التعاون الاقليمي .

(ج) الاستراتيجية والناتج

١٣٩٩ — من المزمع جمع وتحضير وتقييم المعلومات الاقتصادية والاحصائية والتقنية عن الموارد المعدنية ، والمساعدة في انشاء مركز الوثائق الاقليمي للموارد المعدنية باعتباره جزءا من مركز وثائق اللجنة . ونتيجة لذلك ، سينشر في آذار/مارس ١٩٧٨ تقرير عن الطلب والعرض يتضمن اسقاطات وتحليلات متوسطة الاجل ، كما سينشر قبل نهاية عام ١٩٧٩ تقرير للخبراء عن مجالات محددة وتقارير عن حالة مشاريع الاستكشاف والتقييم والتعدين .

١٤٠٠ — وفيما يتعلق بالسيادة على الموارد المعدنية ، من المنتوى اعداد تقرير عن الحالة (تموز/يوليه ١٩٧٨) ، وعقد اجتماع عن السياسة العامة للموارد المعدنية وتنميتها (١٩٧٩) ، ونشر تقارير للخبراء عن تعزيز الاطار المؤسسي لتنمية الموارد المعدنية (حزيران/يونيه ١٩٧٩) .

١٤٠١ — ومن المزمع دراسة الطرق الحالية للاستغلال والمعالجة وتقديم المشورة والمعلومات عن تكنولوجيات وتقنيات جديدة ، بما في ذلك ايفاد عدة بعثات قصيرة الاجل الى مختلف البلدان الاعضاء . وستعد دراسة عن جدوى ما يمكن تحقيقه من تعاون على مختلف المستويات في الاضطلاع بمشاريع تقنية مشتركة واستخدام التسهيلات التقنية .

(د) الاثر المتوقع

١٤٠٢ — ستكشف الدراسات والتقارير الانفة الذكر عن حالة قطاع المواد الخام المعدنية في البلدان الاعضاء كل على حدة وفي الاقليم ككل ، وستوجد اساسا للتعرف على الامكانيات من الموارد ووضع اولويات للاستقصاءات الجيولوجية وانماء التعدين في المنطقة .

١٤٠٣ — ونتيجة للبحث فيما هو موجود من انظمة وقوانين في مجال التعدين ، وفي السياسات المالية (العوائد) ، وتجهيز المعادن وتسويقها ، والمؤسسات المعنية بالموارد المعدنية ، سيجرى اعداد سياسة منسقة في ميدان الموارد المعدنية . وسوف يسهم ذلك في سبيل الانماء والاستخدام الرشيدين للموارد المعدنية في الاقليم ، مع التشديد على التنمية الاقليمية والمشاريع المشتركة .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٣ : الموارد المائية

(أ) الهدف

١٤٠٤ — يتمثل هدف هذا البرنامج الفرعي في مساعدة الدول الاعضاء في جمع وتقييم وتبادل المعلومات الاقتصادية والتقنية عن العرض والطلب على المياه بغية ضمان وضع وتنفيذ السياسات والبرامج في مجال الموارد المائية ، وتعزيز هياكلها المؤسسية الخاصة باستغلال المياه وتنميتها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٤٠٥ — لم يجر حتى الان القيام بشيء يذكر لجمع وتحليل جميع المعلومات المتاحة عن الموارد المائية القائمة او المحتملة في المنطقة . ونظرا للنمو السريع في عدد السكان وفي حاجة الزراعة والصناعة الى قدر اكبر ونوعية افضل من الماء داخل المنطقة ، فقد اصبح الماء موردا هاما جدا في تنمية المنطقة ، وخاصة اذا أخذ المرء في اعتباره ان المنطقة ككل قاحلة أساسا او شبه قاحلة . ويمكن زيادة الموارد المحدودة من الماء النقي باستخدام الاساليب التقنية المستحدثة والكفيلة بمعالجة الماء غير النقي والوصول به الى أية درجة من النقاء . الا ان التحدى يكمن في القدرة على توفير الماء لجميع الاغراض وبسعر يكون في متناول المجتمع .

١٤٠٦ — وثمة حاجة ايضا الى تشريع واف فيما يتعلق بالمياه والى آلية للتوزيع الفعال للموارد المائية في معظم بلدان المنطقة .

١٤٠٧ — ويفتقر الكثير من بلدان المنطقة الى الموظفين المتمتعين بقسط كاف من التدريب والخبرة ، الامر الذى يشكل عقبة خطيرة في سبيل تنمية الموارد المائية .

(ج) السند التشريعي

١٤٠٨ — يستمد السند التشريعي من الاجزاء المتصلة بالموضوع من قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٥٧٣ (د — ٥٠) ، و ١٥٨٢ (د — ٥٠) ، و ١٦٧٣ (د — ٥٢) ، و ١٧٦١ (د — ٥٤) ، و ١٨١٨ (د — ٥٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٤٠٩ — من المزمع جمع وتحليل جميع المعلومات الاقتصادية والتقنية والبيانات الاحصائية المتاحة عن العرض والطلب فيما يتعلق بالموارد المائية في المنطقة بغية التعرف على ما يوجد من ثغرات في المعلومات ونوع المعلومات التي ينبغي التماسها في المستقبل ، ومساعدة البلدان في اعداد اسقاطات الطلب والعرض الخاصة بالمياه لاستخدامها في التخطيط القومي والاقليمي الطويل الاجل ، وفي الادارة ، وتقرير السياسة العامة .

١٤١٠ — ومن المنتوى اجراء جرد للممارسات القانونية الحالية التي تحكم تنمية الموارد المائية في المنطقة ومساعدة الحكومات في تعديل الاطار القانوني القائم في هذا الميدان او في وضع اطار جديد . ومن المنتوى أيضا اعداد دراسات جدوى تقوم على استخدام مشاريع نموذجية ، في بلدان مختارة

Digitized by UNOG Library

من المنطقة ، تعنى بانتاج المياه بالاساليب التقنية الجديدة . وسيجرى التحقق من الطلب على اليد العاملة المدربة في كل بلد في مختلف ميادين تنمية الموارد المائية ، كما سيجرى تكييف المرافق التدريبية ونطاق برامجها بغية تلبية احتياجات المنطقة .

(هـ) الاثر المتوقع

١٤١١ — ستحقق هذه الانشطة توفير مبادئ توجيهية لانشاء مصرف اقليمي للبيانات عن الموارد المائية باعتباره جزءا من مركز وثائق اللجنة ، كما ستوفر الطرق والوسائل الكفيلة بسد الفجوة بين العرض والطلب على الماء في مختلف قطاعات الاقتصاد على الصعيدين القومي والاقليمي ، بما في ذلك البرامج المعنية بتنقية المياه الواردة من مصادر لحق بها تلوث .

١٤١٢ — وستوفر الدراسات التي تعد بشأن القوانين والمؤسسات الاساس اللازم لسن القوانين والانظمة الاساسية الخاصة بتنمية الموارد المائية وستساعد كذلك في اقامة الهيكل المؤسسي اللازم .

١٤١٣ — وسيجرى تعزيز البرامج القومية للحصول على الموظفين المدربين تدريبا كافيا في ميدان تنمية الموارد المائية . ومن الجائز ان تؤدى هذه الانشطة الى انشاء مركز تدريب اقليمي .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع عشر

اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات

التنظيم

١٤١٤ — لا يوجد جهاز متخصص لتقرير السياسة العامة لهذا البرنامج . ولا يزال الوصف الوارد في الفقرات من ٩٧٥ الى ٩٨٦ من الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ (١) صحيحا . وبالاضافة الى ذلك ، يقوم مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات الآن بتوفير أعمال الأمانة للجنة الفرعية المعنية بعلوم البحار وتطبيقاتها التابعة للجنة التنسيق الادارية .

البرنامج الفرعي ١ : التنمية المتكاملة للمناطق الساحلية

(أ) الهدف

١٤١٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى توفير الارشاد التقني للحكومات في تخطيط منهج متكامل لتنمية مناطقها الساحلية وفي تهيئة الظروف المؤسسية والتشريعية لهذا المنهج .

(ب) المشكلة المطروقة

١٤١٦ — يمكن أن يؤدى التلوث نتيجة استغلال البترول الى عرقلة الصيد بالقرب من الساحل ؛ ويمكن أن تتدخل الاستعمالات الصناعية للمناطق الساحلية في الترفيه والسياحة . وفي حالة عدم وجود الأجهزة للتوفيق بين الانشطة القطاعية أو لتحديد الاستعمالات المفضلة من المحتمل أن يكون نطاق التضارب في تنمية المناطق الساحلية كبيرا جدا . وبالفعل أخذ الكثير من البلدان المتقدمة النمو ، وكذلك عدد متزايد من البلدان النامية ، يشهد مثل هذا التضارب في صورة حادة .

١٤١٧ — ويقوم التنظيم الرأسي التقليدى للادارات الحكومية على أسس قطاعية والروابط الافقية بينها قليلة أو غير موجودة على الاطلاق . ويؤدى ذلك الى ظهور حالات من الغموض والتشابك في التشريع وتقرير السياسة بالنسبة للأنشطة الساحلية ، والى استمرار وجود التناقضات في الاستعمالات الساحلية والى عدم القدرة على استغلال أى جوانب تكميلية . وأضف الى ذلك أن التشريع القومي بشأن المناطق الساحلية غالبا ما يكون محدودا في نطاقه ، وغير متناسق داخليا ، وتقوم بتطبيقه مؤسسات متعددة تخدم مصالح قطاعية ، وبذلك تؤدى ايضا الى ظهور تضارب وعدم القدرة على استغلال الجوانب التكميلية . وحتى عندما لا تعرقل المؤسسات والتشريع التخطيط المتكامل ، هناك نقص على نطاق

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/10006/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

واسع في الوعي بالتقنيات المطلوبة لمثل هذا النهج ، أو نقص في المهارات المطلوبة لتطبيق هـــذه التقنيـــات .

١٤١٨ — وهناك عقبة اضافية تعترض التخطيط المتكامل للمناطق الساحلية وهي أن عددا من المقررات التي ينبغي اتخاذها (مثل تلك التي تتصل بشبكات النقل الساحلي وبمواقع الموانئ) من الأفضـــل اتخاذها على صعيد مشترك بين البلدان أو على المستوى الاقليمي ، فيما بين البلدان ذات السواحل المتجاورة . ولا يقتصر الأمر على أن هذا التخطيط المشترك بين الدول الساحلية أمر نادر ، ولكـــن لا يوجد سوى القليل من تبادل الخبرات وتجميع الموارد التقنية والاشتراك فيها بين هذه الدول .

(ج) السند التشريعي

١٤١٩ — يوجد التفويض العام في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٠٢ (د — ٥٥) المؤرخ في ٧ آب/اغسطس ١٩٧٣ . وقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٧٠ (د — ٥٩) المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٥ من الامين العام "أن يواصل عملية تحديد المناطق أو المناطق الفرعية المختلفة القابلة بصورة خاصة لتنظيم المناطق الساحلية وتنميتها ... وان يساعد في هذا الصدد ، بناء على طلب الحكومات المعنية ، في وضع تفاصيل خطط عمل شاملة لهذا المنهج".

(د) الاستراتيجية والناتج

١٤٢٠ — مع حلول نهاية ١٩٧٧ ستكون الانشطة المذكورة في الفقرتين ٥ — ١٧ (د) و ٥ — ١٨ (أ) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ (٢) قد أدت الى انتاج مايلي :

'١' مجموعة من المبادئ التوجيهية ليستعملها المخططون والقائمون بالادارة فـــي تنمية المناطق الساحلية ، وتعالج التقنيات المناسبة للتخطيط المتكامل والمشاكل التشريعية والتنظيمية الأعم انتشارا ؛

'٢' كتاب ارشادي عام عن تخطيط المناطق الساحلية لتقديمه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في منتصف ١٩٧٧ ؛

'٣' دليل يتم توزيعه بوصفه أحد منشورات الامم المتحدة التي تعرض للبيع ، ويضـــم قائمة شاملة بالدورات التدريبية والتعليمية في العالم التي تتصل بانماء المناطق الساحلية وتنظيمها .

١٤٢١ — وأثناء فترة الخطة ، ١٩٧٨ — ١٩٨١ ، سيتم تنقيح المبادئ التوجيهية وتكييفهـــا لاستعمالها في البلدان أو المناطق التي تشترك في تضاريس طبيعية ساحلية معينة (مثل السواحل التي تكثر فيها البحيرات ، والسواحل الرملية ذات الحواف الصخرية) أو التي تواجه مشاكل محـــددة

---

(٢) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٦ (A/10006) .

Digitized by UNOG Library

من صنع الطبيعة او الانسان (مثل الاعاصير والفيضانات والتلوث الشديد) التي تستحق اهتماما خاصا . وقد يعقد اجتماع أو اثنان لأفرقة الخبراء للمساعدة في اجراء هذا التكييف .

١٤٢٢ — وتساهم أنشطة التعاون التقني في تنقيح المبادئ التوجيهية وتكييفها وفي تطبيقها . وفي الخليج الفارسي ، ستجرى دراسة سابقة على دراسة الجدوى في ١٩٧٦ وستعقبها حلقة دراسية تقنية في ١٩٧٧ — ١٩٧٨ ثم مؤتمر اقليمي يقوم باعداد برنامج شامل للمناطق الساحلية لتلك المنطقة . وفي هذا الاطار الواسع سيتم تطوير برامج على الصعيدين دون الاقليمي والقومي في الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ توفر بدورها الاطار للمشاريع . ومن المتوقع أن يؤخذ بتسلسل مشابه في مناطق أخرى في الفترة ١٩٧٧ — ١٩٨١ ، ويبدأ ذلك في كل حالة بمؤتمر اقليمي او اجتماع تقني . وسيعقد أولها في ١٩٧٧ في جنوب شرقي آسيا . وقد خطط مؤقتا لاجتماعات أخرى بشأن منطقة البحر الكاريبي وخليج غينيا وبحر قزوين .

١٤٢٣ — وستنشر المبادئ التوجيهية الاقليمية أو التي تعالج مشاكل محددة والتي أعدت على أساس هذه الأنشطة على شكل كتب ارشادية وسترفع الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه التاسعة والستين (١٩٧٩) والحادية والسبعين (١٩٨١) .

١٤٢٤ — وبالاضافة الى ذلك يجوز أيضا الاضطلاع بدراسات عن استعمال وسائل خاصة في التخطيط والتنظيم للانماء المتكامل للمناطق الساحلية . وهناك خطة تجريبية لاجراء دراستين ، واحدة عن الاستشعار عن بعد والاخرى عن وضع نماذج بالحاسبات الالكترونية لتنمية المناطق الساحلية .

١٤٢٥ — كما يوفر مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات المساعدة في انشاء معاهد للشؤون البحرية . وقد افتتح معهد في منطقة البحر الكاريبي في ١٩٧٥ وأبدى اهتمام كبير بانشاء معاهد مشابهة في بلدان مختلفة في امريكا الجنوبية ، وافريقيا وجنوب شرقي آسيا . ومن المتوقع انشاء معهدين على الأقل أثناء فترة الخطة ١٩٧٨ — ١٩٨١ ، بتمويل من برنامج الامم المتحدة الانمائي .

١٤٢٦ — وسينظم المكتب أيضا ، بالتعاون مع جامعة رود آيلاند ، سلسلة دورات تدريبية تستمر كل منها ثمانية أسابيع ، وتعالج تنمية المناطق الساحلية وتنظيمها ، للمشتركين من البلدان النامية . ومن المتوقع عقد الدورة التدريبية الاولى في منتصف ١٩٧٧ .

(هـ) الأثر المتوقع

١٤٢٧ — من المتوقع أن يكون أثر هذه الانشطة كما يلي :

'١' وضع اجراءات ، في كثير من البلدان النامية ، للتنسيق بين الادارات الحكومية التي تعالج التنمية الساحلية ؛

'٢' سن تشريعات في كثير من البلدان النامية لتسهيل الاستراتيجيات القومية للتخطيط المتكامل للمناطق الساحلية ؛ ويعتبر سن قوانين لتنظيم المناطق الساحلية مثلا دلالة هامة على التقدم في الاتجاه الصحيح ؛

Digitized by UNOG Library

'٣' زيادة استعمال التقنيات المتخصصة التي تناسب المنهج المتكامل في تخطيط المناطق الساحلية وتنميتها ؛

'٤' تحقيق قدر أكبر من التعاون بين البلدان النامية في تنظيم المناطق الساحلية، عن طريق التخطيط المشترك ، وتبادل الخبرات والمعلومات والموارد والخبراء.

البرنامج الفرعي ٢ : التكنولوجيا البحرية والساحلية

(أ) الهدف

١٤٢٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة حكومات البلدان النامية على معرفة احتياجاتها المحددة لتطبيق التكنولوجيا البحرية والساحلية ولتعزيز قدراتها ، منفردة ومجتمعة ، للحصول على هذه التكنولوجيات أو تطويرها أو تطبيقها وتنفيذها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٤٢٩ — ينطوى الأمر على عدد من المشاكل المتصلة : عدم توفر المعلومات ، في حالات كثيرة ، في البلدان النامية عن نطاق وخصائص التكنولوجيات البحرية والساحلية المتاحة ؛ وعدم توفر الخبراء المتخصصين ؛ ونقص المعلومات عن الموردين البديلين لتكنولوجيات معينة وعن المعايير الاقتصادية والتقنية للاختيار بين الموردين ؛ وعدم وجود اتصال كاف بين البلدان النامية وموردى التكنولوجيا ؛ وعدم وجود قدر كاف من التعاون التقني بين البلدان النامية للاشتراك في الموارد والخبرات والخبراء.

(ج) السند التشريعي

١٤٣٠ — التفويض العام وارد في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٧٠ (د — ٥٩) الذى طلب فيه المجلس من الامين العام " أن يتخذ تدابير فعالة للنهوض بالتطبيق الافضل والأوسع للتكنولوجيا البحرية المناسبة للبلدان النامية في جهودها التي تتصل بالمناطق الساحلية ، بما في ذلك توفير المساعدة في موضوع ... الحصول على التكنولوجيات المناسبة ونقلها " .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٤٣١ — مع حلول نهاية ١٩٧٧ ستكون الانشطة المذكورة في الفقرة ٥ — ١٧ (ب) من الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٧ قد أدت الى مايلي :

(أ) وضع قائمة شاملة بكبار المصادر الصناعية لاستنباط وتوريد التكنولوجيات البحرية والساحلية وكذلك الخبراء الاستشاريين المؤهلين لمساعدة البلدان النامية على معرفة احتياجاتها من التكنولوجيا البحرية والساحلية والخيارات المتاحة من التكنولوجيات والموردين لمواجهة تلك الاحتياجات ومعلومات تفصيلية عن طبيعة ونطاق الخدمات التي توفرها الشركات والمؤسسات المذكورة في القائمة للبلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

(ب) انشاء نظام للاعلام واسترجاع المعلومات للتعاون مع دائرة التحضير الالكتروني للبيانات والاعلام ، لتمكين المكتب ، باستعماله هذه المعلومات من الوفاء على نحو أفضل باحتياجات البلدان النامية في تطبيقات التكنولوجيا البحرية والساحلية .

١٤٣٢ — وفي فترة الخطة ، ١٩٧٨ — ١٩٨١ ، سيعقد اجتماع ، أوسلسلة من الاجتماعات ، بين البلدان المهتمة وموردى التكنولوجيا لتحديد المصالح المشتركة والتكميلية . كما قد يعقد اجتماع لفريق من الخبراء في ١٩٧٨ أو ١٩٧٩ .

١٤٣٣ — ومن بين أشكال التعاون المتواصل التي قد تنشأ عن هذه الاجتماعات وقد تتطلب اشتراكا متواصلا من الامم المتحدة في الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ انشاء مركز للمعلومات عن التكنولوجيا البحرية والساحلية وعقد اجتماعات مخصصة للموردين والمستفيدين .

١٤٣٤ — وسيشرع في اجراء عدة دراسات عن التكنولوجيات غير التقليدية التي يحتمل تطبيقها تطبيقا واسعا مثل الجزر الاصطناعية البعيدة عن الشواطئ وحواجز الامواج الاصطناعية . وستنشر نتائج هذه الدراسات في سلسلة من الكتب الارشادية ، من المزمع طبعها وعرضها للبيع . ومن المتوقع اصدار كتابين على الاقل عن الموضوعات السابقة في الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ .

١٤٣٥ — وستقدم المعلومات عن الترتيبات القائمة في منظومة الامم المتحدة لتوفير المعلومات عن التقدم في التكنولوجيا البحرية ونقل هذه التكنولوجيا بوصفها مرفقا لتقرير الامين العام عن استعمالات البحار ، الذى سيرفع الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في منتصف ١٩٧٩ . ومن المحتمل أن تنظم سلسلة من الندوات التدريبية الاقليمية لمعالجة التعاون التقني بين البلدان النامية . كما ستقدم المساعدة التقنية لتقييم الاحتياجات من التكنولوجيا البحرية والساحلية والبدائل المتاحة من التكنولوجيات ومصادر التوريد لتلبية تلك الاحتياجات .

(هـ) الأثر المتوقع

١٤٣٦ — من المتوقع أن يكون أثر هذه الانشطة كما يلي :

(أ) تعزيز قدرة البلدان النامية الساحلية على معرفة احتياجاتها من التكنولوجيا البحرية واختيار أنسب التكنولوجيات لمواجهة تلك الاحتياجات ، والاختيار بين المصادر البديلة لتوريد هذه التكنولوجيات ؛

(ب) بدء التعاون بين المورد الصناعي والبلد المستفيد في ميدان التكنولوجيا البحرية ؛

(ج) تحقيق قدر أكبر من التعاون التقني والاعتماد على النفس بين البلدان النامية في تنمية قدرتها على تعيين مايمكن مواجهته من احتياجاتها من التكنولوجيا البحرية دون مساعدة خارجية وعلى الوفاء بتلك الاحتياجات .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٣ : نشر المعلومات

(أ) الهدف

١٤٣٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تزويد الحكومات وغيرها من فئات المستعملين بالمعلومات الاقتصادية والتقنية التي تتصل بالاستعمالات القائمة والمحتملة للموارد البحرية ومساحة المحيطات .

(ب) المشكلة المطروقة

١٤٣٨ — قليلة هي الحكومات التي تستطيع ، عند تقديم احتياجاتها الحالية والطويلة الاجل من الموارد المعدنية والطاقة فيما يتصل بالامدادات ، أن تأخذ في الحسبان على الوجه الكافي الامكانيات التي تقدمها المحيطات . ومن بين الصعاب التي تواجهها الحكومات في هذا الصدد عدم توفر المعلومات الوقائعية ، مثل التقديرات الاخيرة لمقدار عقيدات المنغنيز ، في قاع البحار ، وتحليلات السياسة العامة . وبالاضافة الى ذلك تحتاج الحكومات وغيرها من فئات المستعملين المهتمة الى اعلامها بصورة منتظمة عن الاتجاهات في داخل مناطق النشاط القطاعي وعن التفاعلات القائمة والمحتملة (أوجه التعارض والتكامل) بين مجالات النشاط هذه .

(ج) السند التشريعي

١٤٣٩ — يتمثل السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٣٨٠ (د — ٤٥) و ١٨٠٢ (د — ٥٥) و ١٦٥٤ ألف وجيم (د — ٥٩) . وقد طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعي في قراره ١٨٠٢ (د — ٥٥) من الامين العام أن يعزز قدرته على جمع المعلومات الاقتصادية والتقنية المتصلة بتنمية موارد البحار واستخداماتها وأن يتخذ الترتيبات لنشر المعلومات المتصلة بانتظام وبأنسب الطرق .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٤٤٠ — ستشمل الاستراتيجية ما يلي :

(١) المعادن القريبة من الشاطئ : من المقرر مؤقتا اكمال دراسة استقصائية عن امكانيات البلدان النامية الساحلية من المعادن البحرية القريبة من الشاطئ (باستثناء الهيدروكربونات) في ١٩٧٩ لتقديمها الى لجنة الموارد الطبيعية في اجتماعها في تلك السنة .

(٢) التعدين في قاع البحار : سيجرى قرب نهاية فترة الخطة اجراء تقييم تحليلي شامل لعمليات التعدين في قاع البحار — حالة تنفيذها ، وحجمها وأثرها الاقتصادى ، الخ — وهي العمليات التي يتوقع ان تكون جارية عندئذ . وسيرفع تقرير عن ذلك الموضوع الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في ١٩٨١ ، وكذلك الى الهيئات الاخرى في الامم المتحدة حسبما يقتضي الامر ، وفقا لما يسفر عنه مؤتمر قانون البحار . وقد يلزم اعداد دراسات أخرى استجابة لطلبات محددة من ذلك المؤتمر أو من أى ترتيبات مؤسسية أخرى قد تحل محله .

Digitized by UNOG Library

(٣) الطاقة البحرية : ستقدم دراسة عن استعمالات المحيطات لانتاج الطاقة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في ١٩٧٩ أو ١٩٨١ .

(٤) استعمالات البحار : سيرفع تقريران عن استعمالات البحار الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في منتصف ١٩٧٩ ومنتصف ١٩٨١ . وسيقدم التقريران نظرة شاملة على الاستعمالات القائمة والمحتملة للموارد البحرية ومساحة المحيطات ، وكذلك عن الاتجاهات في التفاعلات بين الاستخدامات .

(٥) الموارد المعدنية من البحار : من المتوقع اثناء فترة الخطة أن تطلب المساعدة في معالجة مجموعة واسعة من المشاكل الاقتصادية والتقنية التي تتصل بالموارد المعدنية للبحار وتتصل على الاخص باشتراك كافة الدول في استغلال الموارد المعدنية الموجودة في قاع البحار ، وهي " التراث المشترك للبشرية " ، واشتراكها في الفوائد المستمدة منها . وقد يكون من المتوقع على وجه التحديد ، ويتوقف ذلك على نتائج مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ، ان يطلب من مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات توفير الانواع التالية من المساعدة ، التي تشتمل على الاعلام والتعاون التقني معا :

(أ) تقارير ودراسات ووثائق اعلامية متخصصة عن المسائل الاقتصادية والتقنية فيما يتصل باستكشاف الموارد المعدنية في قاع البحار واستغلالها ؛

(ب) تقديم الدعم الموضوعي للهيئات التقنية التي تعالج استكشاف الموارد المعدنية في البحار واستغلالها ؛

(ج) تقديم الخدمات الاستشارية الى حكومات البلدان النامية من أجل مساعدتها على الاشتراك بصورة فعالة في تنمية التعدين في قاع البحار . وسيجرى قرب نهاية فترة الخطة تقييم تحليلي شامل لعمليات التعدين التي يتوقع أن تكون جارية عندئذ في قاع البحار — حالة تنفيذها وحجمها وأثرها الاقتصادى ، الخ . وسيقدم تقرير عن هذا الموضوع الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في ١٩٨١ والى الهيئات الاخرى في الامم المتحدة حيثما يقتضي الامر ، وفقا لما يسفر عنه مؤتمر قانون البحار . ومن المحدد مؤقتا اكمال دراسة عن امكانيات البلدان النامية الساحلية من المعادن البحرية القريبة من الشاطئ (باستثناء الهيدروكربونات) في ١٩٧٩ وتقديمها الى لجنة الموارد الطبيعية .

(٦) مواد الاعلام المتخصصة : ستشمل مايلي : " نشرات وقائعية عن مواضيع مختارة ، وقد نشر ثلاث منها بالفعل (عقيدات المنغنيز ، وجيومورفولوجية قاع البحار وتشكل الصفائح الصخرية) ، ومن المزمع اصدار ثمان اخرى أثناء فترة الخطة (مثل التدفق الى أعلى ، والانشاءات البحرية المقامة قرب الشاطئ لأغراض خاصة) ؛ وثبوت المراجع عن الشؤون البحرية التي أعدت للنشر في مجلة " ادارة المحيط ، (Ocean Management) وسيتم استكمالها على أساس منتظم ؛ وسيتم ، كما كان الحال في الماضي ، اعداد مقالات عن موضوعات مختارة في الشؤون البحرية للرسالة الاخبارية " العلوم البحرية الدولية " التي تصدرها منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنشورات معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومجلة " ادارة المحيط " وغير ذلك من المطبوعات في هذا الميدان ؛ واصدار

Digitized by UNOG Library

البلاغات الصحفية عن طريق ادارة شؤون الاعلام ومركز الاعلام الاقتصادى والاجتماعي ، ومذكرات اعلامية وغيرها من مواد الاعلام المتفرقة حسبما يلزم ، فيما يتصل مثلا بالحلقات الدراسية التي ينظمها مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات . وبالاضافة الى ذلك سيواصل المكتب اعداد مجموعة احصاءات متصلة بالأمر ، وستلحق هذه المجموعة بتقرير سنة ١٩٧٩ عن استعمالات البحار ، الذى يصدر عادة كل سنتين .

(هـ) الأثر المتوقع

(١٤٤) — زيادة قدرة كثير من الحكومات على أن تدمج امكانيات المحيطات بوصفها مصدرا للموارد المعدنية والطاقة (غير الهيدروكربونية) في خططها لاستعمال وتنمية الموارد المعدنية وموارد الطاقة .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن عشر

السكان

التنظيم

١٤٤٢ — لا يزال الوصف الوارد في الفقرات ١٠٠٥ الى ١٠١٠ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ (١) صحيحا ، مع اجراء التغييرات التالية :

الفقرة ١٠٠٥

يدرج ما يلي بعد الجملة الثانية :

وتكون اللجنة مسؤولة أيضا عن مراقبة الاتجاهات والسياسات السكانية ، كما تتطلب ذلك خطة العمل العالمية للسكان (٢) ، وفقا لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

البرنامج ١ : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

مقدمة

١٤٤٣ — لا شك في أن مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان المعقود في بخارست يعتبر نقطة تحول في تاريخ أنشطة الأمم المتحدة في ميدان السكان ، ويرتب التزاما باعادة التفكير في المسألة بصورة متعمقة .

١٤٤٤ — وينبغي أن يكون دور الأمم المتحدة ، باديء ذى بدء مراقبة الأحوال والاتجاهات الديموغرافية (الخصوبة ، ونسبة الوفيات ، والنمو ، والهجرة الداخلية والدولية ، والتحضير) والسياسات المعتمدة من الحكومات المنفردة فيما يتعلق بمثل هذه العوامل . وعليها أن تزود الحكومات ببيانات موثوقة وموضوعية ، وأن تقدم تفسيرات علمية للبيانات الموجودة ، وخاصة عن طريق تقدير المعالم (البارامترات) للبلدان ذات الاحصائيات الناقصة أو القليلة .

١٤٤٥ — كما ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل كمرصد للأحداث الديموغرافية وأن تحلل المعلومات وتضعها تحت تصرف الجماهير الواسعة ، وأن الاسقاطات الصادرة من الأمم المتحدة ، وهي

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/10006/Add.1) .

(٢) انظر E/CONF.60/19 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.75.XIII.3) .

Digitized by UNOG Library

الاسقاطات التي تعتبر المجموعة الوحيدة التي تشمل كافة البلدان على أساس مقارن ، تتوقف الى درجة كبيرة على نوعية الملاحظات والتقديرات والتحليلات الديموغرافية ،

١٤٤٦ — ولا يمكن قصر دراسة المشاكل السكانية على مجرد تحليل نمو السكان . فعلى الرغم من انخفاض نسبة الوفيات في بلدان عديدة في السنوات الأخيرة ، هناك بلدان ، ولاسيما في افريقيا ، لا تزال فيها مستويات الوفيات مرتفعة جدا . كما أن هناك فئات عمرية خاصة ، ولاسيما الأطفال الرضع والأطفال الصغار والنساء في سن الانجاب ، تعاني ارتفاعا نسبيا في الوفيات في كثير من البلدان . وفي أنحاء عدة من العالم ، تؤدى المعرفة غير الوافية بالطرق الفعالة في تخطيط الأسرة وعدم توفر خدمات تخطيط الأسرة أو عدم كفايتها ، الى حالة يرزق فيها الأزواج بأولاد أكثر مما يرغبون . ومن جهة أخرى تعاني بعض البلدان ، بسبب العوامل الاقتصادية والبيولوجية ، من مشاكل العقم غير الارادى ونقص الخصوبة . وفي سائر أنحاء العالم يزداد السكان الحضريون بمعدل أسرع بكثير من معدل ازدياد السكان الريفيين . ورغم ان هذه العملية ، التي هي عنصر من عناصر التحديث ، تعالج في بعض البلدان على نحو فعال وتستغل فوائدها الى أقصى حد ، فان التحضير في بلدان أخرى كثيرة يرافقها ازدحام وردائة في الاسكان وترد للبيئة وبطالة حضرية . كما أن المناطق الريفية تفتقر الى عناصر التنمية ويستنزف سكانها الشباب والأكثر تعليما . وبالنسبة لبعض البلدان ، تعتبر الهجرة الدولية وسيلة فعالة من وسائل السياسة السكانية ولكن بعض المشاكل قد ظهرت .

١٤٤٧ — ومنذ مؤتمر بخارست اتجه عمل الأمم المتحدة نحو تفهم التفاعل المعقد للغاية بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الاجتماعية — الاقتصادية . وفي الحقيقة ، ان المؤتمر خلص الى أنه في اطار العلاقات المتبادلة ليس للتدابير المتخذة في حقل السكان أى حظ في النجاح اذا لم تدمج في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . حتى أن دراسة الموضوعات التقليدية (الخصوبة وسنة الوفيات والهجرة) لابد لها من أن تراعي الاعتبارات المتصلة بالتنمية .

١٤٤٨ — هذا وينبغي الاضطلاع بمزيد من البحوث في مجال العلاقات بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية والبطالة ؛ وفي مجال الصلات بين زيادة السكان والطلب الاضافي على الأغذية ؛ وفي عدم امكان تغيير الاتجاهات الراهنة الا عن طريق التأثير الدائب على ظاهرة معقدة ؛ وفي كون مستقبل اتجاهات سنة الوفيات أقل بعثا على التفاؤل مما كان عليه قبل اثنتي عشرة سنة بالنظر الى الفوارق في مستويات واتجاهات الوفيات ؛ أو في سوء استخدام المكان من قبل السكان .

١٤٤٩ — وقد خلقت هذه الاتجاهات الجديدة للأنشطة السكانية أيضا حاجة الى تدريب نوع جديد من الخبراء ذوى معرفة أوسع وأكثر اتساما بالطابع العملي من السابق وقادرين على العمل على مستوى فروع الاختصاص المتعددة . وهذه احدى مشاغل الأمم المتحدة ومراكز التدريب الاقليمية الستة في سائر أنحاء العالم .

١٤٥٠ — ويمكن تصنيف أهداف برنامج السكان في ثلاثة مجالات :

(أ) تزويد الحكومات بالمعلومات عن حالة السكان في العالم . وهذا المجال وارد في البرامج الفرعية ١ الى ٤ .

Digitized by UNOG Library

(ب) مساعدة الحكومات في وضع ومتابعة سياساتها السكانية . وهذا المجال وارد في البرنامجين الفرعيين ٥ و ٦ .

(ج) والهدف الثالث للبرنامج هو اسداء التعاون التقني الى البلدان في كافة النواحي السكانية ، بما في ذلك تدريب الملاكات المحلية ، والأبحاث ورسم الخطط والسياسات الانمائية . وهذا المجال وارد في البرنامج الفرعي ٧ .

البرنامج الفرعي ١ : التحليل الديموغرافي

(أ) الهدف

١٤٥١ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحليل الحالة الديموغرافية في العالم والمساعدة في تفهم الآثار المترتبة على الاتجاهات والتركيبات الديموغرافية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٤٥٢ — لا تزال افريقيا ، في معظمها ، تعاني ارتفاعا في نسبة الوفيات ، كما أن نسبة وفيات الرضع عالية جدا في معظم البلدان النامية . ويمكن لتركيب السكان حسب الجنس والعمر والخصائص الأخرى ولتوزيع السكان على المناطق الحضرية والريفية أن يسببا أنواعا مختلفة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية . وقد أصبحت الهجرة الدولية موضع اهتمام في المجالين الانساني والتشريعي .

١٤٥٣ — ان نشر المعرفة عن تركيبات واتجاهات الظواهر السكانية ضرورى لتوفير المعلومات الأساسية لرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية . والأمم المتحدة في مركز فريد يسمح لها بتقديم تقيمات قابلة للمقارنة دوليا وعالمية النطاق ، تفضي الى ادراك ابعاد وتقدير مدى ما تنطوى عليه الظواهر الديموغرافية والظواهر المتصلة بها من ضخامة .

(ج) السند التشريعي

١٤٥٤ — يشكل البرنامج العمل الذى اعتمدته لجنة السكان في دورتها الثامنة عشرة (٣) ، وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٤٦ (د — ٥٨) المؤرخ في ٧ ايار/مايو ١٩٧٤ ، السند الأساسي لهذا البرنامج الفرعي .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٤٥٥ — من المنتوى القيام ، عن طريق تحليل بيانات تعداد السكان وغيرها من الاحصائيات

---

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة الثامنة والخمسون ، الملحق رقم ٦ (E/5643) ، الفقرات ١٢٦ الى ١٢٨ و ١٦٣ الى ١٦٥ .

Digitized by UNOG Library

والوثائق الموضوعية المتصلة بها ، باعداد تقارير مختلفة عن الوفيات والتحضير والهجرة الدولية وقطاعات السكان موضع الاهتمام الاجتماعي . ففي اطار الوفيات ، من المقرر نشر تقارير عن مستويات الوفيات واتجاهاتها وأحوالها ، وعن الجداول الحياتية . وفيما يتعلق بالتحضير ستتضمن المنشورات تقريرا عن السمات البارزة للتغير السكاني في الحضر والريف ، وعلى نماذج التحضير . كما أن من المقرر وضع تقرير عن اتجاهات وخصائص المهاجرين الدوليين وآخر عن النواحي الاجتماعية للهجرة الدولية . وسيجرى أيضا ، بالتعاون مع شعبة التنمية الاجتماعية ، اصدار منشورات عن قطاعات السكان موضع الاهتمام الاجتماعي . وستنشر النتائج المؤقتة للأعمال في أوراق عمل بمعدل وسطي يتراوح بين وثيقتين وثلاث وثائق في السنة .

١٤٥٦ — وكوسيلة اضافية لنقل نتائج الأعمال المضطلع بها في اطار هذا الهدف ، وكذلك في اطار الأهداف الأخرى لبرنامج السكان ، ستواصل شعبة السكان اصدار " نشرة السكان " مرة كل سنتين .

(هـ) الأثر المتوقع

١٤٥٧ — من المتوقع للدراسات المدرجة في هذا الهدف أن تساعد الحكومات في تفهم أحوالها الديموغرافية وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية ، وفي رسم وتنفيذ سياساتها فيما يتعلق بمستويات واتجاهات نمو السكان والعناصر المكونة لهذا النمو ، والهجرة ، والتحضير ، وتركيب السكان .

البرنامج الفرعي ٢ : الاسقاطات الديموغرافية

(أ) الهدف

١٤٥٨ — تسهيل وتشجيع الاستفادة من البيانات الديموغرافية عن طريق اعداد تقديرات للعناصر المكونة الديموغرافية ، واستخدام هذه التقديرات في اعداد الاسقاطات .

(ب) المشاكل المطروقة

١٤٥٩ — ان التقديرات والاسقاطات الديموغرافية هي أساس البرمجة في مجالات مثل التعليم والصحة والعمالة والأغذية والاسكان . غير أن من الضرورى ، بالنظر الى كون الاحصائيات الديموغرافية لا تزال معدومة أو ناقصة ، تقدير التدابير الديموغرافية الأساسية استنادا الى البيانات الناقصة عن طريق استخدام أساليب مستحدثة خصيصا لهذا الغرض .

١٤٦٠ — وعدد البلدان والأقاليم التي أعدت حتى الآن اسقاطاتها القومية تعتبر صغيرة (حوالي ٢٠ في المائة من كافة البلدان والأقاليم) . ولهذا ينبغي بذل جهود خاصة في سبيل اعداد الأنواع الرئيسية من الاسقاطات وفي سبيل تأمين الاشراف ، على النطاق الدولي ، بين الافتراضات المستخدمة في اعداد الاسقاطات .

(ج) السند التشريعي

١٤٦١ — لمعرفة السند الأساسي للأنشطة المضطلع بها في اطار هذا البرنامج الفرعي أنظر الفقرة

Digitized by UNOG Library

١٤٥٤ أعلاه . وبالاضافة الى ذلك ، طلب المؤتمر العالمي للسكان ، في الفقرة ٧٨ (هـ) من خطة العمل ، اعداد اسقاطات للمتغيرات الديموغرافية وما يتصل بها ، بما في ذلك وضع نماذج تجريبية وافتراضية لمحاكاة الاتجاهات الممكنة في المستقبل .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٤٦٢ — تتضمن الاستراتيجية تقييم كمال ودقة البيانات الأساسية واعداد تقديرات موثوقة وقابلة للمقارنة للتدابير الديموغرافية للبلدان المنفردة وللمناطق وللعالم ، واستحداث الأساليب اللازمة لهذه المهمة ، واعداد اسقاطات ديموغرافية قابلة للمقارنة دوليا ؛ ونشر نتائج هذه الأعمال في تقارير عديدة ، بما في ذلك تلك التقارير المنشورة في " نشرة السكان " التي تصدرها الأمم المتحدة .

١٤٦٣ — وسيكون الناتج الرئيسي مايلي : تقرير عن النماذج (١٩٧٨) ، وتقرير عن التوقعات السكانية في العالم كما هي مقدرة في عام ١٩٧٨ كيما تنشر في عام ١٩٧٩ ، وكتيب عن أساليب تقدير المعالم (البارامترات) الديموغرافية الأساسية في عام ١٩٨٠ . واضافة الى ذلك ، ستعد نحو ١٠ ورقات عمل ، وسترسل سنويا ٥٠ من وثائق المعلومات المعدة الكترونيا ، و ٨٠ شريطا مسجلا ، الى الحكومات والوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى . ويعتزم أن يعقد في عام ١٩٧٨ اجتماع لفريق خبراء اقاليمي معني بأساليب التقدير الديموغرافي ، وحلقة تدريبية اقاليمية معنية بالاسقاطات الديموغرافية في عام ١٩٨٠ .

(هـ) الأثر المتوقع

١٤٦٤ — من المتوقع أن تقوم الحكومات باستخدام التقديرات والاسقاطات الديموغرافية المعدة من الأمم المتحدة في الدراسات الديموغرافية وكذلك في رسم وتنفيذ سياساتها وبرامجها المتعلقة بالسكان . ويتوقع للاسقاطات الديموغرافية أن تحسن التخطيط في مجالات مثل الأغذية والتعليم والعمالة والصحة .

١٤٦٥ — وسيؤدى توفر مثل هذه التدابير والاسقاطات واستخدامها في رسم السياسات وكذلك في برامج العمل ، الى اثارة اهتمام الحكومات تجميع المزيد من المعلومات عن السكان وبتحسين نوعية البيانات المجمعة في مجال تعدادات السكان والدراسات الاستقصائية وتسجيل الأحوال المدنية .

١٤٦٦ — ومن المتوقع للكتيبات المعدة من الأمم المتحدة أن تزود الديموغرافيين على الصعيد القطرى بادوات تمكنهم في نهاية الأمر من اعداد واستخدام تقديراتهم واسقاطاتهم في مجال السكان .

البرنامج الفرعي ٣ : العوامل المؤثرة في انماط التناسل

(أ) الهدف

١٤٦٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقديم الايضاحات على الصعيدين الفردى والمجتمعي ، بشأن الأحوال المؤثرة في اتجاهات وانماط التناسل .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشاكل المطروقة

١٤٦٨ — لدى وضع السياسات السكانية ، تؤكد العديد من الحكومات على دور الخصوبة بوصفها عاملا محددا لنمو السكان . وفي هذا الصدد يبحث الآن مزيد عن ايضاحات أدعى على الارتياح عن الظروف التي تؤثر ، على الصعيدين الفردى والمجتمعي ، على أنماط التناسل وتعيق أو تيسر حدوث التغيرات في مستويات الخصوبة . ويفتقر الآن الى بيانات وافية موثوقة عن مستويات وأحوال الخصوبة وخاصة في معظم البلدان النامية . وفضلا عن ذلك ، باشرت بلدان عديدة في برامج رئيسية لتغيير مستويات الخصوبة الراهنة .

(ج) السند التشريعي

١٤٦٩ — لمعرفة سند هذا البرنامج الفرعي انظر الفقرة ١٤٥٤ أعلاه . وبالاضافة الى ذلك ، عين المؤتمر العالمي للسكان عدة مجالات ينبغي دراستها في اطار هذا الهدف (خطة العمل العالمية للسكان ، الفقرة ٧٨ (ط) الى (ك) والقرار الخامس عشر للمؤتمر العالمي للسكان ، (E/CONF.60/19).

(د) الاستراتيجية والناتج

١٤٧٠ — تتمثل الخطوات الأولى في تقييم وتحليل مستويات واتجاهات الخصوبة في البلدان والعالم ودراسة العلاقات المتبادلة بين الخصوبة وغيرها من الظواهر الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ، بما في ذلك الخصوبة ونسبة الزيجات والهجرة والتعليم ومركز المرأة ؛ ووضع منهجية لتحليل العمليات الديموغرافية التي تحدث ضمن دائرة الأسرة ؛ ودراسة استجابة الأسرة لتجاربها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ؛ ودراسة تأثير العوامل الانمائية على انماط نسبة الزيجات ؛ ومواصلة الاستقصاء العالمي للخصوبة ، ومن ثم الاضطلاع بتحليلات للنواحي الديموغرافية لبرامج تخطيط الاسرة ، وتأثير الثقافة على قبول مختلف طرق تنظيم الخصوبة ؛ وتوفير منهجية لتقييم خدمات تخطيط الأسرة وللنواحي الادارية والتنظيمية للخدمات والمساعدة في انماء القدرات القومية في البلدان النامية على الاضطلاع بالبحوث والدراسات الاستقصائية المتصلة بهذا الميدان .

١٤٧١ — وسيعتمد خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل الى اعداد ونشر ثلاثة تقارير رئيسية عن منهجية دراسة العمليات الديموغرافية ضمن دائرة حياة الأسرة ، وعن العوامل المؤثرة في قبول برامج تخطيط الأسرة ، وعن طرق زيادة فعالية برامج تخطيط الأسرة . وسيعقد خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل اجتماع خبراء بشأن العوامل المؤثرة في قبول برامج تخطيط الأسرة . وستقدم المساعدة للأنشطة التقنية على الصعيد القطرى وذلك عن طريق برامج مشتركة مع الاستقصاء العالمي للخصوبة ، ومنظمة الصحة العالمية . وبالاضافة الى ذلك ، سيتم اعداد وثيقتين أو ثلاث وثائق للاجتماعات الدولية التي تتناول هذا الميدان .

(هـ) الأثر المتوقع

١٤٧٢ — من المتوقع لهذه الدراسات أن تحسن تفهم العوامل التي تؤثر على مستويات الخصوبة وانماطها ، وبالتالي أن تساعد الحكومات في وضع وتنفيذ للسياسات في هذا الميدان . ويتوقع أن

Digitized by UNOG Library

تؤدي المنهجية المستخدمة في هذه الدراسات والخبرة الموجزة فيها الى تحسين نوعية البحوث وفعالية برامج العمل .

البرنامج الفرعي ٤ : السكان والتنمية

(أ) الهدف

١٤٧٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحليل التفاعلات بين السكان والتنمية ومساعدة الحكومات في ادماج العوامل الديموغرافية في تخطيط التنمية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٤٧٤ — ان تأثير العوامل الديموغرافية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وآثارها في السياسة العامة ، ولاسيما فيما يتعلق بضرورة ادماج العوامل السكانية في تخطيط التنمية ليست دائما مفهومة بشكل واضح . كما ان زيادة ايضاح أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية في التغير الديموغرافي لا تقل عن ذلك أهمية . اذ أن العلاقات المتبادلة بين السكان والبيئة ولاسيما السكان والأغذية وموارد الطاقة ليست معروفة معرفة كافية .

(ج) السند التشريعي

١٤٧٥ — السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو نفس السند التشريعي للبرنامج الفرعي ١ (الفقرة ١٤٥٤ أعلاه) وخطة العمل العالمية للسكان ، وعدة قرارات (خطة العمل العالمية للسكان ، الفقرة ٧٨ ، والقرارات الأول والثاني والتاسع للمؤتمر العالمي للسكان ، E/CONF/60/19).

(د) الاستراتيجية والناتج

١٤٧٦ — تقوم الاستراتيجية على الاضطلاع بما يلي : تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمختلف أنماط الاتجاهات السكانية والاحتمالات السكانية المقبلة البديلة ؛ وتحليل العلاقات بين السكان ونواح مثل توزيع الدخل والعوامل المتصلة به ؛ ودراسة أثر العناصر المكونة للتنمية والسياسات ، الاجتماعية والاقتصادية ، عن طريق دراسة حالات خاصة قطرية ؛ وتحليل العلاقات المتبادلة بين السكان والزراعة والأغذية والتنمية ؛ واستعراض وتقييم النماذج السكانية والانمائية ؛ ووضع مبادئ توجيهية ومنهجيات لادماج العوامل والمتغيرات السكانية في تخطيط التنمية .

١٤٧٧ — وسيوضع تقرير عن أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على التغير الديموغرافي . وسيليه كتيب عن ادماج العوامل السكانية في تخطيط التنمية . وبغية نشر نتائج الأعمال في هذا المجال ، ولاسيما نشر الأساليب المبينة في الكتيب ، يعتزم أن تنظم في الفترة ١٩٧٩ — ١٩٨٠ حلقات دراسية اقليمية بالتشاور والتعاون مع اللجان الاقتصادية الاقليمية .

١٤٧٨ — وستضطلع الشعبة بالمسؤولية عن تطبيق نظام الاعلام السكاني المقترح ، بالتعاون مع لجنة التنسيق الدولية للبحوث القومية في ميدان الديموغرافية .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الأثر المتوقع

١٤٧٩ — يتزايد عدد البلدان التي تدرك ضرورة ايلاء الاعتبار للاتجاهات السكانية السائدة والمتوقعة لدى وضع استراتيجياتها وخططها الانمائية . ويتوقع انشاء صندوق تراكمي للمعلومات والخبرات ليساهم في تعزيز قدرات البلدان والمجتمع الدولي على معالجة مشاكل السكان .

البرنامج الفرعي ٥ : السياسات السكانية

(أ) الهدف

١٤٨٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في اتخاذ القرارات الرشيدة بشأن سياساتها السكانية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٤٨١ — ان أثر السياسات السكانية على السكان في البلدان التي وضعت مثل هذه السياسات غير معروف معرفة واضحة . وليست هناك معرفة كافية بكيفية وضع السياسات السكانية على نحو فعال وكيفية ادماج هذه السياسات في السياسات الانمائية العامة .

(ج) السند التشريعي

١٤٨٢ — لمعرفة سند هذا البرنامج الفرعي أنظر الفقرة ١٤٥٤ أعلاه وخطة العمل العالمية للسكان بشأن الأنشطة البحثية لوضع وتقييم وتنفيذ السياسات السكانية (E/ CONF/60/19 ، الفقرة ٧٨) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٤٨٣ — تشتمل الاستراتيجية على الاحتفاظ بمصرف للبيانات عن السياسات السكانية ، والتزويد بالمبادئ التوجيهية اللازمة لمساعدة الحكومات في وضع وتنفيذ وتقييم هذه السياسات ، والاضطلاع بالأبحاث اللازمة لترجمة السياسات السكانية الى تدابير وبرامج ، والقيام بدراسة حالات خاصة للمؤسسات السياسية والادارية المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات السكانية .

١٤٨٤ — وسيضطلع باستقصاء دوري في عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ لتحديد التغيرات في السياسة العامة التي تحدث في البلدان . وسيعقد في عام ١٩٧٨ اجتماع لفريق خبراء بشأن نماذج السياسة السكانية . وسيواصل اعداد واستكمال دراسات الحالات الخاصة والمبادئ التوجيهية ، القطرية ، لنحو ٤٠ بلدا في كل سنة . كما تقرر اعداد تقارير عن تطور السياسات السكانية الحكومية منذ عام ١٩٤٥ .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الأثر المتوقع

١٤٨٥ — ينبغي أن يكون هذا الأثر حدوث تحسن في تحديد المشاكل ووضع السياسات وتنفيذها وتقييمها من قبل الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات التدريب والبحث .

البرنامج الفرعي ٦ : الاستعراض والتقييم

(أ) الهدف

١٤٨٦ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى الاضطلاع واستعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان .

(ب) المشاكل المطروقة

١٤٨٧ — ربما كانت خطة العمل ، التي اعتمدت باتفاق الرأي في مؤتمر بوخارست ، أهم تدبير اتخذته الحكومات في ميدان السكان حتى الآن ، وهي تنص على مواصلة رصد الاتجاهات والسياسات السكانية مع القيام باستعراض في كل سنتين بدءا من عام ١٩٧٨ . وينبغي أن يضطلع باستعراض وتقييم شاملين ومتعمقين للتقدم المحرز نحو تحقيق أهدافها وتوصياتها ، في كل خمس سنوات لتمكين الهيئات التشريعية من اجراء التعديلات المناسبة ، كلما لزم ذلك . وهذا التقييم سينبغي أن ينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

١٤٨٨ — ولعمليتي الرصد والاستعراض والتقييم علاقات هامة بخطط التنمية الدولية . وسيتم تنسيقهما ، باحكام ، مع أنشطة الاستراتيجية الدولية للتنمية لعقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية .

(ج) السند التشريعي

١٤٨٩ — السند الأساسي هو خطة العمل العالمية للسكان ، الفقرات ١٠٧ الى ١٠٩ (E/CONF.60/19). ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٧ (د — ٥٨) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٤٩٠ — ان رصد الاتجاهات والسياسات السكانية وتوفير المعلومات اللازمة لاستعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان سيلتزمان باستخدام العديد من النواحي الهامة للعمل المضطلع به فيما يتعلق بالأهداف الرئيسية الأخرى لبرنامج السكان ، وتنسيق وتوحيد المعلومات الواردة من اللجان الاقتصادية الاقليمية والوكالات المتخصصة ، والاضطلاع كل سنتين باستفسار بين الحكومات . وسيعد تقرير مفصل عن الرصد وتقارير موجزة عن الاتجاهات والسياسات في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨١ . وسيكون هذا الرصد انتقائيا مع توجيه الاهتمام بصورة أساسية الى الاتجاهات والسياسات السكانية الجديدة والناشئة وايلاء الاهتمام الخاص في كل دورة الى مجال واحد .

Digitized by UNOG Library

١٤٩١ — وسيهدف الاستعراض والتقييم الى تقييم التدابير المتخذة — ولا سيما من جانب الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة — استجابة لخطة العمل العالمية للسكان . وسيوضع تقرير عن ذلك في عام ١٩٧٩ .

(هـ) الأثر المتوقع

١٤٩٢ — يتمثل هذا الأثر في أنه سيزود الحكومات المنفردة والمنظمات الدولية بمعيار لقياس مدى تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان ولتعديل الأهداف والتوصيات الواردة في الخطة ، اذا لزم ذلك .

البرنامج الفرعي ٧ : التعاون التقني

(أ) الهدف

١٤٩٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقديم التعاون التقني الى البلدان في كافة النواحي السكانية(٤) .

(ب) المشاكل المطروقة

١٤٩٤ — تفتقر البلدان النامية الى القدرات التقنية لجمع وتحليل البيانات الديموغرافية الأساسية وللاضطلاع بالدراسات اللازمة لوضع سياساتها الانمائية والسكانية .

(ج) السند التشريعي

١٤٩٥ — لمعرفة السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي أنظر الفقرة ١٤٥٤ أعلاه . وكذلك أكدت خطة العمل العالمية للسكان على الدور الداعم الذي تضطلع به المنظمات الدولية في تحقيق أهداف الخطة ، في شكل مساعدة مباشرة ، تقنية ومالية (E/CONF/60/19 ، الفقرة ١٠٠) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٤٩٦ — سيساعد البرنامج البلدان النامية على وضع السياسات السكانية وتنمية ملاكات الاختصاصيين في ميدان السكان وانشاء أو تحسين المؤسسات القومية ، مثل اللجان السكانية القومية ومراكز البحوث السكانية .

---

(٤) التعاون التقني وسيلة للعمل وليس هدفا . وفي الخطط المستقبلة ستسرد أنشطة التعاون التقني تحت الأهداف التي تساهم هذه الأنشطة في تحقيقها .

Digitized by UNOG Library

١٤٩٧ — ويُعتزم تقديم الدعم التقني والموضوعي فيما يتعلق بما يلي : استعراض وتقييم كافة البرامج والمشاريع السكانية الواقعة تحت ولاية الأمم المتحدة ؛ ودعم المشاريع المستمرة المنفذة من الأمم المتحدة ؛ وتقييم المشاريع السكانية المستمرة المنفذة من الأمم المتحدة ؛ وتقديم الدعم الموضوعي لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، لدى الطلب .

١٤٩٨ — وسيجرى ، خلال الفترة تدريب نحو ٤٠٠٠ فرد من الملاك المتوسط المستوى حتى الملاك العالي المستوى ، وذلك بموجب منح الأمم المتحدة لاستكمال التخصص .

١٤٩٩ — وستقدم المساعدة لتقييم وتحليل نتائج تعداد عام ١٩٧٠ ونتائج الاستقصاءات الديموغرافية المختلفة التي يجرى الاضطلاع بها بمساعدة الأمم المتحدة .

١٥٠٠ — وستكون المشاريع التنفيذية المنفذة من الأمم المتحدة في حدود حوالي ٢٢ مليون دولار في السنة في الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ . وسيمثل هذا حوالي ١٠ في المائة من الحجم الكلي للمساعدة المقدمة في مجال السكان من قبل المجتمع الدولي عن طريق المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف .

(هـ) الأثر المتوقع

١٥٠١ — من المتوقع أن تنمّى قدرة كبيرة لتدريب الملاكات وللاضطلاع بالبحوث ، وأن تنمّي البلدان قدراتها على اجراء الدراسات ووضع البرامج والمشاريع والتوصل الى تفهم أكمل للمستويات والاتجاهات والخصائص الديموغرافية .

١٥٠٢ — كما ان من المتوقع أن تنشأ مؤسسات جديدة ، مثل المراكز البحثية الديموغرافية ووحدات التحليل الديموغرافي ووحدات التخطيط السكاني ووحدات تقييم تخطيط الأسرة .

البرنامج ٢ : اللجنة الاقتصادية لافريقيا

البرنامج الفرعي ١ : السكان والتنمية

(أ) الهدف

١٥٠٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تشجيع الاعتراف بالعلاقات المتبادلة بين الديناميات السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٥٠٤ — ان قسما كبيرا من البيانات التي تجمعها البلدان الافريقية في التعدادات والاستقصاءات السكانية لا يجرى تحليله على نحو متعمق . ويرجع بعض السبب في هذه الحالة الى الافتقار الى الخبرة في العديد من البلدان . ويعتبر التحليل المفصل للبيانات السكانية ضروريا لدمج السياسات السكانية والانمائية .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١٥٠٥ — اتخذ مؤتمر الوزراء الافريقيين في دورته الثالثة المعقودة في شباط/فبراير ١٩٧٥ ، القرار ٢٧٣ (د — ١٢) ، وبه دعا المؤتمر الأمين التنفيذي الى أن يواصل الدراسات عن العلاقات المتبادلة بين نمو السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٥٠٦ — ستشتمل الاستراتيجية على ما يلي :

' ١ ' جمع ونشر المعلومات من قبل ' وحدة تبادل المعلومات ' التي ستنشر حوالي ١٠ وثائق خلال فترة الخطة .

' ٢ ' دراسات حالة شاملة عن العلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٤٥ بلدا) ودراسات حالة جزئية عن العلاقة بين حجم الأسرة وصحتها ورفاهها (٢٠ بلدا) .

' ٣ ' أربع حلقات دراسية قومية سنوية عن دراسات الحالة المنجزة .

' ٤ ' أبحاث ودراسات عن الخصوبة والوفيات والهجرة والتحضير ، وتقييم البيانات والاسقاطات وتعديلها .

(هـ) الأثر المتوقع

١٥٠٧ — سيصبح تحليل البيانات المجمعة عن الدورة الراهنة للتعدادات والاستقصاءات في البلدان الافريقية أكثر سهولة وسيرتفع مستوى ادراك آثار الاتجاهات السكانية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وسيشجع المزيد من بلدان المنطقة على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج سكانية مناسبة .

البرنامج الفرعي ٢ : السياسات السكانية

(أ) الهدف

١٥٠٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في وضع وتنفيذ سياسات سكانية فعالة كما أوصي بذلك في خطة العمل العالمية للسكان .

(ب) المشاكل المطروقة

١٥٠٩ — لقد اعتمدت بعض البلدان الافريقية فعلا سياسات سكانية رسمية مناسبة لأهدافها الانمائية . وقبل بعضها الآخر حتى بدون سياسات رسمية معلنة بوضوح ، بالتدابير المتصلة بالسكان كتلك التي تتعلق بالتنمية الريفية وادماج تخطيط الأسرة في خدمات رعاية الأمومة والطفولة .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١٥١٠ — طلب مؤتمر الوزراء الافريقيين في القرار ٢٧٣ (د — ١٢) من حكومات الـــدول الأعضاء العمل على أن يصبح تخطيط الأسرة ، رهنا بالحقوق السيادية والأولويات القومية ، جزءا لا يتجزأ من التنمية ، ولا سيما حيثما يتعلق الأمر بخدمات رعاية الأمومة والطفولة وبالانشطـــة الارشادية المجتمعية والريفية والتنمية الحضرية .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٥١١ — ستضطلع اللجنة الاقتصادية لافريقيا بأبحاث ودراسات ذات طابع سياسي عـــام مع التأكيد على تخطيط الأسرة وبرامج رعاية الأمومة والطفولة ، والتنمية الريفية ، والتحضير والهجرة في البرامج الانمائية القومية . كما ستقوم اللجنة فيما يتعلق بدراسات الحالة السياسية العامة لمختلف مستويات ومعدلات نمو السكان على التنمية (٢٠ وثيقة) . وستُنظم خمسة الى ثمانية اجتماعـــات وحلقات دراســية .

(هـ) الأثر المتوقـع

١٥١٢ — من المتوقع أن يعمد مزيد من البلدان الى اعتماد سياسات سكانية شاملة تتنـــاول جميع نواحي المشكلة بما في ذلك الخصوبة والوفيات والهجرة وتوزيع السكان .

البرنامج الفرعي ٣ : التـــدريب

(أ) الهـــدف

١٥١٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تدريب الملاكات على العمل في ميدان السكان .

(ب) المشاكل المطـــروقة

١٥١٤ — هناك نقص في الديموغرافيين المؤهلين لجمع البيانات وتحليلها على المستويين العالي والمتوسط للخدمات الاحصائية .

(ج) السند التشريعي

١٥١٥ — طلب مؤتمر الوزراء الافريقيين في دورته العاشرة بالقرار ٢٣٠ (د — ١٠) انشـــاء مراكز دون الاقليمية لتدريب الديموغرافيين . وفي الدورة الثانية عشرة ، أحاط المؤتمر مع الارتياح ، في القرار ٢٧٣ (د — ١٢) ، بانشاء وتشغيل هذه المراكز وحث الحكومات الأعضـــاء على دعمها والاستفادة الكاملة من مرافقها التدريبية والبحثية .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٥١٦ — تهدف المعاهد الى تخريج ٢٠ الى ٢٥ من حاملي شهادات الدراسات الجامعية

Digitized by UNOG Library

العليا في موضوع السكان حتى عام ١٩٨١ . ويُنتوى أن تنظم المراكز خلال الفترة دورات قصيرة الأجل للملاكات من المستوى المتوسط . كما ستُقدم المساعدة الى الحكومات في تنمية التدريب القومي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٥١٧ — من المتوقع توفير عرض واف من الملاكات المحلية والديموغرافيين المحليين لتشجيع التوسع في استخدام المتغيرات الديموغرافية في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي .

البرنامج ٣ : اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

البرنامج الفرعي ١ : السكان والتنمية

(أ) الهدف

١٥١٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى توضيح العلاقات المتبادلة بين الديناميات السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساعدة الحكومات في ادماج المتغيرات السكانية في التخطيط .

(ب) المشاكل المطروقة

١٥١٩ — ان جميع الأهداف والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تؤثر ، في معظمها ، في السلوك الديموغرافي وتتأثر به . والأساس المتاح حاليا لمعرفة التغيرات الحادثة في السكان واحتمالات تطورهم المستقبلة ، يعتبر غير كاف للوفاء باحتياجات المخططين ومتخذي القرارات .

(ج) السند التشريعي

١٥٢٠ — قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٥٧ (د — ١٦) الذي يوصي بوضع خطة عمل مفصلة في اطار برنامج السكان الاقليمي .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٥٢١ — ستتمثل الاستراتيجية في الابقاء على سيل مستمر من المعلومات عن سكان بلدان المنطقة وفي اسداء المساعدة المباشرة للبرامج القومية في وضع سياساتها السكانية ، وستُنشر دراسة سنوية عن الحالة والتوقعات وبرامج العمل ، السكانية ، في المنطقة .

(هـ) الأثر المتوقع

١٥٢٢ — من المتوقع أن تصبح بلدان المنطقة أقدر على تناول العنصر السكاني لدى تناولها للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

Digitized by UNOG Library

البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٤ و ٥ : التحليل الديموغرافي والسياسات السكانية

١٥٢٣ — ليس في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وحدة سكانية بهذا المعنى . وتناط المسؤولية عن برنامج السكان الاقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بالمركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية الذي يموله صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ولكنه موضوع تحت الاشراف الموضوعي للأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وفيما يلي موجز لأهداف المركز الديموغرافي الاقليمي لأمريكا اللاتينية :

' ١ ' تحسين طرق التحليل المستخدمة في المنطقة لاعداد الاحصائيات السكانية ؛

' ٢ ' جمع ونشر المعلومات والبيانات الأساسية عن السكان واعداد الاسقاطات السكانية ؛

' ٣ ' تقييم مختلف السياسات السكانية ؛

' ٤ ' تدريب الأفراد في ميدان السكان اما مباشرة أو عن طريق التأثير في محتويات المواد التدريبية والمناهج الدراسية .

البرنامج ٤ : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١ : البيانات الديموغرافية

(أ) الهدف

١٥٢٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى وضع ونشر بيانات ديموغرافية قومية واقليمية موثوقة .

(ب) المشاكل المطروقة

١٥٢٥ — يفتقر العديد من بلدان المنطقة الى تقديرات موثوقة للولادات والوفيات واحصائيات الأحوال المدنية بالنظر الى رداءة أنظمة تسجيل الأحوال المدنية . وفي المنطقة بلدان اثنان على الأقل لم يُجريا حتى الآن أي تعداد للسكان في السنوات الأخيرة .

(ج) السند التشريعي

١٥٢٦ — قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٨٤ (د — ٣٩) هو السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٥٢٧ — تشتمل الاستراتيجية على تنظيم تعدادات سكانية ، وادخال مصطلحات وتصنيفات موحدة ، وتطبيق أنظمة عصرية لجمع البيانات الديموغرافية .

Digitized by UNOG Library

١٥٢٨ — وستنظم الاجتماعات أو الحلقات الدراسية التالية :

أساليب التعداد (١٩٧٨) ؛ تحليل التعدادات (١٩٧٩) ؛ تسجيل الأحوال المدنية (١٩٨٠).

١٥٢٩ — وستصدر " نشرة السكان " للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بصورة منتظمة .

(هـ) الأثر المتوقع

١٥٣٠ — يتوقع أن تحسن الحكومات أجهزتها الاحصائية لجمع وتقييم البيانات الديموغرافية .

البرنامج الفرعي ٢ : الاسقاطات والسياسات الديموغرافية

(أ) الهدف

١٥٣١ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقييم الاتجاهات السكانية الراهنة والمتوقعة ؛ وتشجيع ادماج العوامل الديموغرافية والسياسات السكانية في تخطيط التنمية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٥٣٢ — كانت التجربة في مجال تقييم الاتجاهات والتوقعات السكانية على الصعيد القطري محدودة حتى الآن .

(ج) السند التشريعي

١٥٣٣ — السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو الفقرتان ٤ (أ) و (ب) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣٤٧ (د — ٤٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٥٣٤ — ستشتمل الاستراتيجية على ما يلي :

' ١ ' تقارير تستعرض وتقيّم التقدم المحرز في ميدان السكان بالمنطقة .

' ٢ ' اعداد " دراسات سكانية قطرية " بما في ذلك معلومات عن السياسات السكانية ، تهدف الى التأثير في المتغيرات السكانية .

' ٣ ' اجراء اسقاطات للسكان ولما يتعلق بهم من متغيرات اجتماعية واقتصادية ، تتجاوز تلك المعدّة في المقر .

' ٤ ' أبحاث في العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تحدد حجم الأسرة والخصوبة المرغوب فيهما بالمنطقة .

Digitized by UNOG Library

'٥' تقديم المساعدة ، لدى الطلب ، في مجال وضع وتنفيذ السياسات السكانية القومية .

'٦' مساعدة بلدان المنطقة في توفير المزيد من الملاكات المدربة تقنيا .

(هـ) الأثر المتوقع

١٥٣٥ — يتوقع لهذا البرنامج الفرعي أن يسهل وضع سياسات سكانية متكاملة في مجالات الصحة والرعاية الاجتماعية والخدمات وتوزيع الدخل .

البرنامج ٥ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى

البرنامج الفرعي ١ : السكان والتنمية

(أ) الهدف

١٥٣٦ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الأعضاء في تفهم التفاعل بين التغير السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وفي معاملة السياسات والبرامج السكانية بوصفها جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٥٣٧ — هناك ثلاث عقبات رئيسية في طريق التفهم المذكور وهي : '١' على الرغم من انه يجرى جمع قسم كبير من البيانات ورغم ان هناك اعترافا عاما بآثار نمو السكان على التنمية ، فانه لم يضطلع بأى تحليل يذكر للعلاقة المتبادلة بين العوامل السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ '٢' لا تتوفر في معظم البلدان النامية بالمنطقة بيانات راهنة من نوعية ودقة مقبولتين مما يستلزمه هذه التحليلات ؛ '٣' ان بلدان المنطقة تفتقر الى الملاكات المدربة .

(ج) السند التشريعي

١٥٣٨ — جاء في حلقة المشاورات الاقليمية التالية للمؤتمر العالمي للسكان ، المعقود في بانكوك ، في ١٩٧٥ أنه " ينبغي اعطاء الأولوية للأبحاث في العلاقات المتبادلة بين السكان والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية . "

(د) الاستراتيجية والناتج

١٥٣٩ — تتناول الأنشطة المقررة ، أولا ، تحليل البيانات الأساسية ، وثانيا ، نواحي مختارة من نواحي السكان والتنمية . وسيُعد سنويا بحثان منفردان قطريان خلال الفترة ١٩٧٧ — ١٩٨١ . وسيُضطلع في عام ١٩٧٧ بدراستين مقارنتين عن العلاقة المتبادلة بين الهجرة الداخلية والتحضير

Digitized by UNOG Library

والتنمية وعن تحليل اتجاهات ومستويات الزواجية والخصوبة والوفيات . وسيُعد سنويا اسقاطـــان سكانيان ايضاحيان . وقد تقرر تنظيم دورات تدريبية عن أساليب تحليل البيانات المتعلقة بالخصوبة والوفيات في عام ١٩٧٧ ، وللتحليل الديموغرافي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة ، في أعوام ١٩٧٧ و ١٩٧٩ و ١٩٨١ .

١٥٤٠ — وتقرر أن تنظم في عام ١٩٧٨ دورة تدريبية وعدة دراسات عن أساليب ادماج الســكان في تخطيط التنمية عن طريق استخدام النماذج .

(هـ) الأثر المتوقــع

١٥٤١ — سيمكن هذا الأثر الدول الأعضاء من اعادة رسم سياساتها السكانية حسب الخط الذى ترغب في اتباعه . وستعزز الدراسات والأبحاث المنفردة تحليلات البيانات المتاحة وتحسن تفهـــم العلاقة المتبادلة بين التغير السكاني والتنمية كما انها ستوفر الأسس العلمية لتحسين الاستراتيجيات الانمائية . ويتوقع أن تتمكن الدول الأعضاء من رسم سياسات واستراتيجيات أكثر شمولا عن طـــريق ادماج السكان في تخطيط التنمية .

البرنامج الفرعى ٢ : الهجرات الريفية ـ الحضرية

(أ) الهدف

١٥٤٢ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الأعضاء في صياغة سياساتها وبرامـج عملها في مجال الهجرة والتحضير والمستوطنات والتنمية دون القومية .

(ب) المشاكل المطروقــة

١٥٤٣ — خلال السنين الخمس والعشرين القادمة ، سيؤدى نزوح السكان الريفيين غير المهـرة الى زيادة مشاكل البطالة والأحياء القذرة والجريمة ، الآخذة في الانتشار في المدن . وتحـــتاج الدول الأعضاء الى المساعدة في تفهم ومعالجة المشاكل المعقدة في هذا الميدان .

(ج) السند التشريعـــى

١٥٤٤ — جاء في حلقة المشاورات الاقليمية التالية للمؤتمر العالمي للسكان ، المعقـودة فـــي بانكوك في ١٩٧٥ ما يلي : " المجالات (البحثية) المعيّنة (ذات الأولوية) هي كما يـــلي : (ز) مسببات الهجرة الداخلية ونتائجها ؛ . . ."

(د) الاستراتيجية والنـــاتج

١٥٤٥ — تتكون الأنشطة المقررة من اجتماعات فريق خبراء ، ودراسات مقارنة ، ودورات تدريبية ، وخدمات مستشارين وخبراء استشاريين ؛ ودراسات عن العلاقة بين الهجرة الداخلية والتحضـــير ،

Digitized by UNOG Library

والتنمية (في الفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٨) وعن بواعث وأسباب الهجرة الداخلية (في الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨٠) ؛ واجتماع فريق خبراء عامل عن التفاعل بين التنمية الاقتصادية والهجرة الدولية للأفراد المدربين (في عام ١٩٨١) ؛ وتنظيم دورة تدريبية عن استخدام المنهجيات في تحليل البيانات المتعلقة بالهجرة ؛ ودراسة عن المشاكل الديموغرافية في المناطق المتروبولية ، تركز على اللامركزية (في عام ١٩٨٠) .

(هـ) الأثر المتوقع

١٥٤٦ — من المأمول تنمية مهارات الخبراء القوميين في تحليل ومعالجة مشاكل الهجرة الداخلية على نحو أفعل .

البرنامج الفرعي ٣ : السياسات السكانية

(أ) الهدف

١٥٤٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان في التخطيط الكفء والفعال لبرامجها المتعلقة بتخطيط الأسرة ولما يتصل بذلك من سياسات سكانية ، وفي ادارة البرامج والسياسات المذكورة والحفز عليها وتقييمها .

(ب) المشاكل المطروقة

١٥٤٨ — ان العقبات الرئيسية أمام زيادة فعالية وكفاية برامج تخطيط الأسرة تنشأ مما يلي : '١' المشاكل الادارية والافتقار الى الملاكات المدربة والتعقيدات التمويلية ؛ '٢' الافتقار الى البيانات المفصلة والمجمعة على نحو منهجي ؛ '٣' الافتقار الى معرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المؤثرة في سلوك الخصوبة وحجم الأسرة .

(ج) السند التشريعي

١٥٤٩ — جاء في حلقة المشاورات الاقليمية التالية للمؤتمر العالمي للسكان ، المعقودة في بانكوك ، في ١٩٧٥ ما يلي : " هناك حاجة الى تقوية المقومات الهيكلية المتعلقة بالادارة والتدريب والمعلومات في كافة نواحي البرامج السكانية . . . وينبغي تقييم السياسات والبرامج السكانية بصورة منهجية ودورية بغية تحسينها . "

(د) الاستراتيجية والناتج

١٥٥٠ — كان يضطلع بهذه الأنشطة في الماضي عن طريق عقد اجتماعات لأفرقة خبراء بغية التوليف بين المعلومات الراهنة وتوضيح المفاهيم ؛ وتنظيم دورات تدريبية ؛ وتقديم خدمات الخبراء الاستشارية ؛ والقيام بدراسات متعددة البلدان عن مواضيع معينة في كل من المجالات السابقة الذكر . وكان يُضطلع بالدراسة من قبل البلدان نفسها بتوجيه تقني من اللجنة الاقتصادية

Digitized by UNOG Library

لآسيا والمحيط الهادئ ، مما أسهم في زيادة القدرات البحثية للمؤسسات والملاكات المشتركة . ومن بين المشاريع العديدة يمكن ذكر ما يلي .

١٥٥١ — في مجال ادارة تخطيط الأسرة ، ستنظم دورات تدريبية في بلدين . وستنجز دراسات تتعلق بالسلوك التناسلي . ومن المقرر عقد اجتماعات اقليمية عن النواحي السياسية والتنظيمية والادارية لبرامج تخطيط الأسرة بغية استعراض التجارب والمعرفة المكتسبة في ادارة تخطيط الأسرة ووضع مبادئ توجيهية للتدابير المقبلة . وستنظم دورات تدريبية لتجديد المعلومات بشأن الخصوبة وتقييم تخطيط الأسرة . وسيضطلع بثلاث دراسات متعددة البلدان بشأن قياس أثر برامج تخطيط الأسرة على الخصوبة . وسيعقد اجتماع اقليمي بشأن النواحي المتعلقة بتقييم برامج تخطيط الأسرة . وفي مجال الحفز والاتصال ، ستعقد حلقات دراسية بشأن النواحي الاجتماعية والنفسية لسلوك الخصوبة .

(هـ) الأثر المتوقع

١٥٥٢ — ستعزز هذه الجهود كفاية البرامج وفعاليتها وستساعد في اعادة تصميمها اذا لزم الأمر .

البرنامج الفرعي ٤ : المعلومات السكانية

(أ) الهدف

١٥٥٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى اسداء المساعدة في جمع المعلومات السكانية وتحضيرها واسترجاعها ونشرها .

(ب) المشاكل المطروقة

١٥٥٤ — يلاحظ في أحيان كثيرة ان برامج العمل السكانية تفتقر الى أنظمة اتصالات فعالة ، ومما يزيد عملية الاتصال تعقيدا نشر المعلومات السكانية في لغات قومية عديدة ، مما يشكل حاجزا أمام تبادل المعلومات بين البلدان .

(ج) السند التشريعي

١٥٥٥ — طلبت اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ ، في دورتها الثلاثين المعقودة عام ١٩٧٤ ، انشاء أجهزة فعالة للتعجيل في تدفق المعلومات السكانية وفي تبادلها (E/CN.11/1153 ، الفقرة ٣١٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٥٥٦ — سيصبح المركز الاقليمي لتبادل المعلومات التابع للجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط

Digitized by UNOG Library

الهادئ بحلول عام ١٩٨٠ نقطة التجمع لمراكز تبادل المعلومات وشبكات الاعلام السكانية القومية في سبعة بلدان . وستنشأ لجان قومية للترجمة وبرامج لتقاسم المعلومات السكانية في خمسة بلدان . وستصدر في عام ١٩٧٨ مجلة اقليمية تستخدم المعلومات السكانية المترجمة في نشر المعلومات التقنية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٥٥٧ — ستكون نظم استرجاع موحدة قد برزت الى حيز الوجود في عام ١٩٨١ في البلدان الثمانية التي يوجد فيها نظم معلومات راسخة ، وسيتم تبادل المعلومات بين البلدان بشكل مكثف . أما في البلدان التي لا توجد فيها حتى الآن نظم معلومات فسوف يزداد ادراك هذه الفجوة ، ويشرع في تنفيذ برامج لتدريب خبراء في الاعلام .

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع عشر

الادارة العامة والمالية العامة

التنظـــــيم

١٥٥٨ — لا يزال الوصف الوارد في الفقرات من ١٠٤٠ الى ١٠٤٤ من الخطة المتوسطة الاجـل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ (١) صحيحا .

البرنامج ١ : ادارة الشؤون الاقتصاديـة والاجتماعيـــة

١٥٥٩ — القضايا الرئيسية هي :

(أ) تتطلب انظمة الخدمة العامة القيام بالتطوير المهني وتدريب كبار المديريـــن والعاملين الفنيين ، وتحليل الوظائف واستعراضها ووضع ترتيبات مؤسسية مركزية للتنظيم الاداري وادارة العاملين .

(ب) تعاني ادارة المنظمات والمشاريع الانمائية الكبرى بسبب كون عمليات التخطيط لم تنفذ بعد الى المستويات الادنى في الحكومة ، ولان الانسجام ما زال مفقودا بين هياكل اتخاذ القرارات التخطيطية والادارية ، ولان ترتيبات اعادة النظر في السياسة اما غير موجودة او تفتقـــر الى استراتيجيات او كفاءة تقنية . فالميزنة الحكومية مثلا تقتصر على الاحتفاظ بتوازن قصير الاجـــل وحسب بدلا من ان تكون قائمة على اساس الاهداف والنواتج ومعايير الكفاءة التي تساهم في التنمية .

البرنامج الفرعي ١ : الاتجاهات والتطورات

(أ) الهـــدف

١٥٦٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى اعلام الدول الاعضاء باهم التغيرات والاتجاهـــات والمشاكل الحرجة في الادارة العامة والمالية العامة ومساعدتها في تحديد الاهداف وتحسيـــن قدراتها على التنمية القومية المعجلة وذلك في اطار الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظـام اقتصادي دولي جديد ، اللذين اعتمدتهـما الجمعية العامة في قراريها ٣٢٠١ (د ل — ٦) و ٣٢٠٢ (د ل — ٦) المؤرخين في ١ ايـار / مايو ١٩٧٤ .

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحـــق رقم ٦ ألـــف (A/10006/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

١٥٦١ — تتغير متطلبات الادارة العامة والمالية العامة من اجل التنمية المخططة تغيرا مستمرا ، وخاصة في ضوء النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وتعتبر المعلومات عن اهم التغيرات والاتجاهات والمشاكل الحرجة في هذا الموضوع غير كافية في الوقت الحاضر للسماح بتحديد متطلبات البلدان النامية ، والتنبؤ باهدافها في الثمانينات .

(ج) السند التشريعي

١٥٦٢ — طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفقرة ١ من قراره ١٩٧٧ (د — ٥٩) المؤرخ في ٣٠ تموز / يوليه ١٩٧٥ من الامين العام ان يقوم ، بوضع البرامج لتحسين الادارة العامة والمالية العامة ، وهي البرامج المطلوبة للنهوض باهداف التنمية القومية ، مراعيا في ذلك احتياجات البلدان النامية وخبرتها في ذلك الميدان المحدد ، وان ينظر في جدوى اتخاذ تدابير للتنبؤ باهداف محددة في الادارة العامة والمالية العامة للثمانينات وللشروع في اتخاذ خطوات لصياغة هذه الاهداف .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٥٦٣ — سيتم بموجب الاستراتيجية ، ما يلي :

'١' ستقوم الشعبة بجمع واستعراض وتحليل المعلومات المتصلة بالمشاكل والاتجاهات والتغيرات في الادارة العامة والمالية العامة في البلدان النامية ؛

'٢' سيستمر نشر الرسالة الاخبارية عن الادارة العامة والمالية العامة بمعدل اربع مرات سنويا ؛

'٣' سيتم استحداث دراسة استقصائية عن المشاكل والاتجاهات والتغيرات التي تحدث في البلدان النامية في مجال الادارة العامة والمالية العامة ، وسيكون نشرها مرة كل سنتين بمثابة اساس للمناقشات التي ستجرى في اجتماعات فريق الخبراء المعني بالادارة العامة والمالية العامة المزمع عقدها مرة في ١٩٧٩ ومرة اخرى في ١٩٨١ . وستتم في هذه الاجتماعات صياغة الاهداف والمتطلبات للثمانينات ، وتقديم التوصيات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والدول الاعضاء .

البرنامج الفرعي ٢ : الارشاد التقني

(أ) الهدف

١٥٦٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تزويد الدول الاعضاء بالارشاد التقني عن النواحي المؤسسية والتقنية لاصلاح الخدمة العامة وتدريب المديرين .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

١٥٦٥ — كانت البلدان النامية ، ومن بينها البلدان الحديثة الاستقلال خاصة ، مهتمة اساسا خلال السنوات العشرين الماضية بانشاء حد ادنى من المقومات الهيكلية في الادارة العامة والمالية العامة وبتدريب الملاكات المحلية من العاملين في الادارة والتنظيم . وقد عاونت الامم المتحدة هذه البلدان في تحقيق هذه الاهداف بتقديم المساعدة لها في انشاء معاهد الادارة العامة لتدريب الموظفين من المستويين المنخفض والمتوسط . ومع ان هذه الاهتمامات ما زالت قائمة بالنسبة للبلدان التي برزت الان فقط الى الوجود بوصفها دولا مستقلة الا ان غالبية البلدان النامية مشغولة الان باعادة توجيه نظم الخدمة العامة فيها وبنائها حتى يتسنى لها ادارة الوظائف الموسعة التي تضطلع بها الحكومات .

١٥٦٦ — ولتحقيق هذه الغايات قامت هذه البلدان بصياغة اهداف محددة واتخذت عدة تدابير تشمل تقرير سياسات عامة بشأن التطوير المهني ، وانشاء هيئات مركزية للتحسين الاداري ، وتعيين الاحتياجات التدريبية للهيئات اللامركزية ، ووضع برامج تدريبية لكبار المديرين . وقد طلبت عدة حكومات وتلقت مساعدة تقنية في هذه الميادين من الامم المتحدة كما ساعدتها المراكز الاقليمية للادارة الانمائية .

١٥٦٧ — وقد واجهت هذه الجهود بعض الصعاب . فلم يكن هناك اى تقييم شامل لمناهج التطوير المهني البديلة ، تراعى فيه المتطلبات المتغيرة للبلدان النامية ، وذلك لتسهيل عمليات الاختيار على المستويات القومية . وهناك نقص في الارشاد التقني المتعلق بصياغة وظائف الهيئات المركزية المعنية بادخال التحسينات الادارية والمتعلق بتحديد طرق وادوات سير العمل في هذه الهيئات . وتعاني برامج التدريب القومية والاقليمية من ندرة مواد التدريب ومنهجياته . واتضح ان التكييف غير المتبصر لانظمة ونماذج البلدان النامية لم يحقق النجاح . ومن الامور الجوهرية توفير الارشاد التقني وتطوير مواد التدريب فيما يتصل خاصة بالظروف الفريدة للبلدان النامية .

(ج) السند التشريعي

١٥٦٨ — يتمثل السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٧٧ (د — ٥٩) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٥٦٩ — ستشمل الاستراتيجية ، في النصف الاول من فترة الخطة ، ما يلي :

'١' وضع تقرير عن تقييم الخبرة المقارنة في الاصلاحات الهيكلية للخدمات العامة في امريكا اللاتينية والشرق الاوسط باعتبار ذلك المرحلة الثانية لاجراء مثل هذه الدراسات المقارنة . وسيتم في المرحلة الاولى ، اى خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٧ تقييم الخبرة في آسيا وافريقيا . وستفحص الدراستان في اجتماع تقني ترفع توصياته الى البلدان النامية ؛

Digitized by UNOG Library

'٢' اجراء دراسة عن التطوير المهني في الخدمات العامة في بلدان نامية مختارة تشكل الاساس لمقترحات محددة تتعلق بالتدابير التي يمكن للبلدان النامية ان تتخذها على المستوى القومي ؛

'٣' وفي ضوء الاحتياجات الجديدة للبلدان النامية سيتم وضع الاستراتيجيات والنماذج لتدريب المديرين الاقدمين والرئيسيين ، وكذلك الموظفين الفنيين من المستوى العالي .

١٥٧٠ — وستركز الاستراتيجية اثناء النصف الثاني من فترة الخطة على ما يلي :

'١' توفير وسائل دعم الهيئات المركزية المعنية بالتحسين الاداري ورفع قدرات العاملين ؛

'٢' استحداث مواد تدريبية لاخصائيي التنظيم والادارة ؛

'٣' تلبية احتياجات الهيئات اللامركزية في مجال التدريب الاداري .

١٥٧١ — وستوزع كميات كبيرة من التقارير التي تعدّ بشأن هذه الموضوعات على الهيئات القومية المعنية بالتحسين الاداري وعلى معاهد التدريب القومية والاقليمية ايضا .

البرنامج الفرعي ٣ : التقنيات المؤسسية والادارية

(أ) الهدف

١٥٧٢ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تزويد حكومات الدول الاعضاء بالارشاد التقني عن الترتيبات المؤسسية والتقنيات الادارية اللازمة لادارة التنمية المخططة وتنظيمها ، مع التركيز بوجه خاص على ادارة البرامج والمشاريع الانمائية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٥٧٣ — قامت معظم البلدان النامية باعتماد التخطيط كجزء من عملية اتخاذ القرارات بشأن التنمية الاقتصادية المعجّلة ، وانشأت هيئات مركزية للتخطيط . وقد ساعدت الامم المتحدة في انشاء ودعم هذه الهيئات وفي ادارة العمليات التخطيطية وتنظيمها .

١٥٧٤ — ومع ذلك فان التخطيط لم يعمّ بعد في كثير من الحالات . وتقوم الحكومات بانشاء وتعزيز شبكات من الهيئات التخطيطية ، ومؤسسات تقرير السياسة العامة ، وترتيبات لجمع وتحضير المعلومات ، واجهزة التنسيق . وتسعى الحكومات جاهدة الى جعل العمليات التخطيطية متمشية مع العمليات الادارية اللازمة لاتخاذ القرارات على جميع المستويات الحكومية . وتضع خططا وبرامج ادارية لتحليل السياسة العامة وتطويرها في اطار من التنمية الاقتصادية المعجلة ، وتسعى للحصول على التقنيات الادارية اللازمة للبرامج والمشاريع الواسعة النطاق والمتشعبة . ولكن هذه الجهود غالبا ما تفشل بسبب عدم توفر الارشاد التقني ؛ ولذا تسعى الحكومات الى الحصول على الارشاد التقني .

Digitized by UNOG Library

(ج) الاستراتيجية والناتج

١٥٧٥ — ستشمل الاستراتيجية ما يلي :

(أ) من المطلوب تعيين ودراسة الموضوعات التالية وكذلك وضع التوصيات المناسبة بشأنها : '١' الترتيبات المؤسسية لتحليل السياسة العامة وتطويرها ، '٢' الادارة التنظيمية ، '٣' الاصلاح المؤسسي للتنمية المخططة ، '٤' ادارة البرامج الواسعة النطاق والمتعددة التخصصات ، '٥' تقييم انظمة المعلومات الادارية والرقابة على اساس الخبرة المتصلة بالامر في مشاريع التعاون التقني ، '٦' التقنيات الادارية للمشاريع والمنظمات الواسعة النطاق والمتشعبة ، '٧' اللامركزية والتنمية التوميه . وستعالج المواضيع الثلاثة الاولى خلال ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ؛ والمواضيع الاربعة الباقية خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١ .

(ب) وسيعقد اجتماع لفريق من الخبراء في ١٩٧٩ لمناقشة الدراسات المذكورة اعلاه وفحصها وتقديم التوصيات بشأنها . وستنشر تقارير البحوث وتوزع على الحكومات الاعضاء والمراكز الاقليمية للادارة الانمائية وخبراء المساعدة التقنية .

البرنامج الفرعي ٤ : ادارة الميزانية والشؤون المالية

(أ) الهدف

١٥٧٦ — تتمثل الاهداف في تزويد الدول الاعضاء بالارشاد التقني عن تحسين دور الميزنة الحكومية في وضع الخطط وتنفيذها ؛ وتوجيه ممارسات الادارة المالية نحو اهداف التنمية وسياساتها ؛ ورفع مستوى كفاءة وفعالية انظمة الادارة الضريبية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٥٧٧ — تعتبر الميزانية الحكومية اهم اداة في تنفيذ الخطة . وتقوم حكومات البلدان النامية بتكييف انظمتها في الميزانية مع متطلبات التنمية المخططة . والقضايا الرئيسية التي تتطلب الاهتمام بها هي تصنيف الميزانية لتوليد المعلومات اللازمة لاغراض السياسة العامة ، وتقنيات ادارة الميزانية ، والتنسيق بين التخطيط والميزنة . وقد وفرت الامم المتحدة ارشادا تقنيا واسعا في مجالات أنظمة تصنيف الميزانية وتقنيات ميزنة البرامج والاداء .

١٥٧٨ — وتتعثر الحكومات في تنسيقها بين التخطيط والميزنة بسبب اوجه الضعف في عمليتي التخطيط والميزنة معا . وهناك حاجة الى ارشاد تقني تفصيلي بشأن النواحي المؤسسية والتقنية والوظيفية لهذا التنسيق . وتود الحكومات عند استحداث انظمة الميزانية ان تكفل الانسجام بين ممارسات الادارة المالية ، وخاصة المحاسبة ومراجعة الحسابات ، وبين اهداف التنمية وسياساتها ومتطلباتها . ويطلب الان من الامم المتحدة ان توفر الارشاد التقني في اعادة توجيه انظمة المحاسبة ومراجعة الحسابات بوصفها ادوات تساعد في استعراض وتقييم تنفيذ الخطة . وتولي حكومات البلدان النامية اهتماما متزايدا بترشيد وتعزيز انظمتها الضريبية من اجل تعبئة المزيد من الموارد الداخلية .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١٥٧٩ — طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٦٣٣ (د — ٥١) المؤرخ في ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٧١ الى الامين العام ان يواصل الاضطلاع بالاعمال المتعلقة بتقنيات سياسة الميزانية وادارتها في البلدان النامية .

١٥٨٠ — وفي القرار ١٦٣٢ (د — ٥١) المتخذ في نفس التاريخ ، طلب المجلس الى الامين العام ايضا ان يضع برنامج عمل بشأن تخطيط الاصلاح الضريبي وان يقوم بتنفيذ هذا البرنامج . وذلك خاصة بهدف ايجاد القدرة على التخطيط الضريبي في البلدان النامية عن طريق تنظيم برامج تدريبية ، وعلى تبادل الخبرات على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي ، مع العناية بضرورة مراعاة الاوضاع المحلية في مختلف البلدان النامية .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٥٨١ — من المخطط ، اثناء فترة الخطة ، اجراء بحوث في الموضوعات التالية وتقديم التوصيات الى الدول الاعضاء لاتخاذ ما يلزم بشأنها : '١' النواحي المؤسسية والتقنية والوظيفية للتنسيق في بلدان نامية مختارة ، بين التخطيط والميزنة في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، '٢' ادارة اهم انواع الضرائب ، '٣' تطوير انظمة المحاسبة الحكومية لاغراض التنمية المخططة ، '٤' اعادة توجيه مراجعة الحسابات لاغراض تقييم المشاريع الانمائية من حيث الكفاءة والفعالية . وستجرى الدراستان '١' و '٢' اثناء الفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ؛ والدراستان '٣' و'٤' أثناء الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١ ، وستقدم هذه الدراسات الى اجتماع تقني من المزمع عقده في ١٩٨١ . وستكون هذه الدراسات ونتائج الاجتماع متاحة للدول الاعضاء .

البرنامج الفرعي ٥ : تعبئة الموارد المالية

(أ) الهدف

١٥٨٢ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الاعضاء في تطوير المؤسسات المالية القومية لتعبئة وتخصيص الموارد المالية لاغراض التنمية القومية وذلك في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

(ب) المشكلة المطروقة

١٥٨٣ — ترغب البلدان النامية في تعزيز مؤسساتها المالية القائمة وانشاء مؤسسات اخرى لتعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية وذلك بغية الاستفادة من تحويلات الموارد المزمع اجراؤها في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد . كما انها تسعى الى كفالة توجيه موارد مؤسساتها المالية نحو الاستثمارات ذات الاولوية ونحو مجموعات الاهداف المحددة في خطط التنمية القومية . وتطلب هذه البلدان الارشاد من الامم المتحدة لتحقيق اهدافها .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١٥٨٤ — تنص الاستراتيجية الدولية للتنمية لعقد الأمم المتحدة الثاني (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) في الفقرة ٤١ على ما يلي : "كما انها لن تألو جهدا في تعبئة المدخرات الخاصة عن طريق المؤسسات المالية . . . ، وكذلك عن طريق الاكثار من فرص الادخار لأغراض محددة . . . اما المدخرات المتاحة فتخصص للمشروعات الاستثمارية وفقا لاولوياتها الانمائية" .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٥٨٥ — سيتم أثناء فترة الخطة اصدار ما يلي : '١' تحليل لفعالية مصارف التنمية القومية في تعبئة الموارد المالية الخارجية التي تتيحها المؤسسات المالية الدولية وأسواق رؤوس الأموال الخاصة الاجنبية ؛ '٢' دراسة دور المؤسسات المالية القومية في تعبئة المدخرات الداخلية في بلدان مختارة من آسيا والشرق الأقصى ؛ '٣' دراسة استقصائية عن التدابير التي تتخذها الحكومات للتأثير في توزيع موارد المؤسسات المالية القومية والوسطاء على البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الاولوية ؛ '٤' تقييم دور المؤسسات المالية القومية في توفير التمويل الانمائي للأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية . وسيتم توزيع الدراسات الأربع على الدول الأعضاء والاستفادة منها في مشاريع التعاون التقني .

البرنامج الفرعي ٦ : المشاريع العامة

(أ) الهدف

١٥٨٦ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الاعضاء في بناء قطاع المشاريع العامة حتى تكون له مقدرة عامة على القيام بدور فعال وموسع في التنمية القومية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٥٨٧ — تعترف الحكومات في معظم البلدان النامية بالاهمية الحيوية للمشاريع العامة في الانتاج والتجارة والتوزيع والتمويل . وقد تبينت الحكومات ، عند الابقاء على المشاريع العامة باعتبارها عاملا فعالا في التنمية الاقتصادية ، ان الصعاب غالبا ما تنشأ في تنظيم هذه المشاريع وادارتها والاشراف عليها ، وتحسين ادائها ، وتوفر العاملين المهرة ، وتمويل الاستثمار ، وسياسات التسعير والاستثمار ، وتناسق تدابيرها مع العمليات المركزية لاتخاذ القرارات الحكومية .

١٥٨٨ — ويرجح ، بموجب النظام الاقتصادي الدولي الجديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، ان يتم توسيع المشاريع العامة لتصبح في المقدمة من حيث الانتفاع بالموارد المالية والتكنولوجيا الخارجية ، والتعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات في سبيل جهود التنمية القومية .

١٥٨٩ — وللتأكد من ان المشاريع العامة ستكون قادرة على مواجهة هذه المسؤوليات الجديدة ، اعربت الحكومات عن الحاجة الى الارشاد التقني والمساعدة التقنية بشأن سياسات وتدابير محددة . ووفرت الامم المتحدة الارشاد التقني في بعض هذه الموضوعات كما وفرت المساعدة التقنية في بعضها

Digitized by UNOG Library

الاخر بناء على طلب الحكومات ، ومثال ذلك انه تم انشاء مركز دولي للمشاريع العامة في يوغوسلافيا في اطار برنامج التعاون التقني وبالتعاون مع حكومة هذا البلد . ويتطلب الامر اعطاء الاولوية الى تفهم المشاكل الكبرى للمشاريع العامة وصياغتها ، وتقييم التدابير البديلة لتحسينها ، وتزويد الحكومات بالارشاد التقني بشأن الابقاء عليها .

(ج) السند التشريعي

١٥٩٠ — تدعو الفقرة ٤١ من الاستراتيجية الدولية للتنمية الى بذل الجهود لتحسين كفاءة المشاريع العامة كي تسهم بنصيب متزايد في الموارد الاستثمارية .

١٥٩١ — وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٦٣٣ (د — ٥١) الى الامين العام ان يجري دراسات عن تمويل الاستثمار في المشاريع في البلدان النامية ، سواء كانت الدولة تملك هذه المشاريع او تساهم فيها وذلك بغية مساعدة هذه المشاريع في تحسين ممارساتها في الادارة المالية وقيامها بدور اكبر في العملية الانمائية .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٥٩٢ — سيتم اجراء الدراسات التالية :

'١' اشتراك المشاريع العامة في اعمال مشتركة مع مشاريع اجنبية في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

'٢' الانتفاع الامثل بسياسات التسعير والاستثمار ؛

'٣' المتطلبات الادارية والتنظيمية للمشاريع العامة في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وسيتم الاضطلاع بالدراستين '١' و '٢' خلال ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، و '٣' أثناء فترة السنتين الثانية . وسيتم فحص الدراسات في اجتماع تقني سيعقد في ١٩٨١ ، وستقدم النتائج والتوصيات اللاحقة الى الدول الاعضاء وسيستعان بها في مشاريع التعاون التقني .

البرنامج الفرعي ٧ : دعم التعاون التقني

(أ) الهدف

١٥٩٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى توفير الدعم الفني لانشطة التعاون التقني في الادارة العامة والمالية العامة لاغراض التنمية (٢) .

---

(٢) التعاون التقني وسيلة من وسائل العمل وليس هدفا في حد ذاته . وسيدرج وصف أنشطة التعاون التقني في الخطط المقبلة تحت الاهداف التي تساهم فيها هذه الانشطة .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

١٥٩٤ — تساعد الامم المتحدة الحكومات في صياغة مشاريع المساعدة التقنية الخاصة بها . وقد تحولت الاحتياجات من التدريب المعجل للعاملين في الخدمة العامة الى اهداف جديدة واكثر تنوعا ومتشعبة . وعلى ذلك يتم التشديد بصورة اكبر ، في مشاريع التعاون التقني لكل شعبة ، على الاصلاحات الادارية الرئيسية ، وزيادة قدرات المشاريع العامة ، وتعليم التقنيات الادارية الحديثة ، بما فيها الحاسبات الالكترونية ونظم المعلومات ، وتحسين نظم ادارة الشؤون الضريبية والمالية .

(ج) السند التشريعي

١٥٩٥ — يوجد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرار الجمعية العامة ٢٥٦١ (د — ٢٤) المؤرخ في ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ و ٢٨٤٥ (د — ٢٦) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ . وفي قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٣٢ (د — ٥١) ، و ١٦٣٣ (د — ٥١) و ١٩٧٧ (د — ٥٩) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٥٩٦ — ستركز الاستراتيجية على : '١' تحسين وصياغة المشاريع وتنفيذها ؛ '٢' اتاحة فرص اكبر لرعايا البلد للاستفادة من العاملين في المشروع وبرامج منح استكمال التخصص وغير ذلك من الانشطة التدريبية ؛ '٣' الحرص على ان تتيح برامج البحث والاستحداث مزيدا من الدعم للمشاريع الميدانية ؛ '٤' تشجيع اشكال جديدة من التعاون بين البلدان النامية .

١٥٩٧ — الناتج : '١' تقديم دعم موضوعي سنوي لقرابة ٣٠٠ خبير في ٩١ بلدا ، ولعدد ١٢ مشروعا اقليميا واقاليميا ، '٢' القيام سنويا باستعراض وتجهيز قرابة ٣٠٠ منحة من منح استكمال التخصص ، '٣' التعاون مع مكتب التعاون التقني في برمجة ما يقرب من ٤٠ بعثة استشارية قصيرة الاجل سنويا وتقديم الدعم الموضوعي لها ، '٤' ايفاد عدة بعثات في كل سنة لمساعدة المؤسسات القومية والاقليمية .

١٥٩٨ — وتواصل الشعبة توفير الدعم الموضوعي للمشاريع الاقليمية التالية : المركز الافريقي للتخطيط والبحوث في مجال الادارة لاغراض التنمية في طنجة ، المغرب ؛ ومعهد الادارة التابع للمجتمع الاقتصادي لافريقيا الشرقية في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة ؛ والمركز الاسيوي للادارة الانمائية في كوالالمبور بماليزيا ؛ والبرمجة والبحث والتدريب في برزخ أمريكا الوسطى ، في كوستاريكا ؛ ومجلس مدارس الادارة في امريكا اللاتينية في بوغوتا ، كولومبيا ؛ ومركز امريكا اللاتينية للادارة الانمائية في كاركاس ، فنزويلا ؛ والمعهد الدولي للمشاريع العامة في ليوبليانا ، يوغوسلافيا . ومن المزمع اقامة مركزين اقليميين فرعيين للادارة الانمائية في امريكا اللاتينية احدهما في مدينة مكسيكو والاخر في فنزويلا .

١٥٩٩ — كما يقدم الدعم الموضوعي للمشاريع القطرية الكبرى المتعددة الجوانب التالية : الاصلاحات

Digitized by UNOG Library

الادارية الشاملة في الجزائر وساحل العاج ؛ والضرائب العقارية في ليبيريا ؛ والتدريب على المحاسبة الحكومية والتجارية في جمهورية تنزانيا المتحدة ؛ ومعهد الادارة المالية في جمهورية تنزانيا المتحدة ؛ وتعصير القطاع العام في بوليفيا ؛ والادارة العامة في كولومبيا ؛ وتحسين الخدمة العامة في سورينام ؛ وتدريب موظفي المشاريع العامة في اوروغواى . ويجرى العمل أيضا في مشاريع مشابهة في اندونيسيا والمغرب .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٢ : اللجنة الاقتصادية لافريقيا

البرنامج الفرعي ١ : المحافظة على الموارد البشرية المؤهلة

(أ) الهدف

١٦٠٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الاعضاء في تحسين قدراتها الادارية التنظيمية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦٠١ — على الرغم من أن الادارة العامة في البلدان الافريقية قد نجحت في حفظ النظام العام ، وجعلت قرارات الحكومات شيئا قابلا للتطبيق ، فكثيرا مافشلت في تعزيز برامج التنمية نظرا لأن ذوى المهارات والمواقف المطلوبة لم يدربوا من جديد على أحدث التقنيات .

(ج) السند التشريعي

١٦٠٢ — يتمثل السند التشريعي في قرارى اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٢٠٢ (د — ٩) ، الفقرة ٢ (ب) و (ج) ؛ و ٢٧٤ (د — ١٢) ، الفقرة ٣ .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٦٠٣ — سيعرض تقديم وحدات للخدمات التنظيمية والادارية على الدول الاعضاء التي ترغب في ذلك وستعزز هذه الوحدات في دول المنطقة التي تعمل بها وحدات بالفعل . وسيجرى تحديد بحث المشاكل والقيود الحالية التي تواجه الادارة والتنظيم في المنطقة في ١٠ دراسات . وسوف تنظم حلقات وجولات دراسية ، وندوات تدريبية . وسيستعرض أكثر من ١١٠٠ مشترك في حلقات دراسية ستعقد على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي مواضيع ادارة التوريد والامداد ، والتطوير التنظيمي للمشاريع العامة وتوجيه كبار المديرين . وسيقترح دليل ارشادى عام كمادة تدريبية .

البرنامج الفرعي ٢ : الادارة المالية

(أ) الهدف

١٦٠٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الاعضاء في تخطيط ادارة برامجها المتعلقة بالميزانية والضرائب .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦٠٥ — كثيرا ما يخلو وضع وادارة ميزانيات الحكومات في المنطقة من تحديد لمراحل الخطط ، ومراقبة نمو النفقات المتكررة وأثره على الموارد اللازمة للتوسع الرأسمالي ، ووضع التقارير المالية ،

Digitized by UNOG Library

والتهرب من الضرائب ، وحسابات الشركات (بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات) ، والاعانات ، والتمويل الحكومي المحلي . ونتيجة لذلك ، تعوّق أهداف التنمية .

(ج) السند التشريعي

١٦٠٦ — يتمثل السند التشريعي في قرارى اللجنة الاقتصادية لافريقيا ١٦٨ (د — ٨) الفقرات ١ و ٢ و ٤ ؛ و ٢١٨ (د — ١٠) الفقرة ٨ .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٦٠٧ — ستعقد خمس وعشرون ندوة تدريبية وحلقة دراسية ، مدة كل منها اسبوعان ، لحوالي ٥٠٠ موظف من موظفي الشؤون المالية والضريبية . ومن المخطط اجراء ثلاث عشرة دراسة عن المشاكل المالية . وستكون هذه الدراسات بمثابة مواد لمواضيع تعنى بها معاهد التدريب والبحث دون الاقليمية في التدريس للفنيين الوطنيين المختصين .

البرنامج ٣ : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١ : تعبئة الموارد المالية وتطوير الميزانيات

(أ) الهدف

١٦٠٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات الاعضاء في تعبئة مواردها المالية وتحسين تقنيات الميزانية والنظم الضريبية القومية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦٠٩ — لقد عجزت المؤسسات المصرفية والمالية في معظم بلدان غربي آسيا عن توسيع قدراتها لاستيعاب النشاط الاقتصادى الذى لم يسبق له مثيل والزيادة السريعة في الموارد المالية اللذين شهدتهما السنوات الاخيرة . كما ثبت أن النظم المتعلقة بالميزانيات لا تفي بمتطلبات التنمية المخططة . كذلك يتطلب تعصير نظم الايرادات ، ولا سيما الضرائب .

(ج) السند التشريعي

١٦١٠ — يوجد تفويض هذا البرنامج الفرعي في قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) و ٢٥٦٢ (د — ٢٤) و ٢٥٦٣ (د — ٢٤) ؛ وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٦٣٣ (د — ٥١) و ٢٥٦٢ (د — ٢٤) و ١٢٧١ (د — ٤٣) .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

١٦١١ — سيقوم البرنامج الفرعي ، عن طريق تحليل البيانات المتعلقة بالتطورات النقدية والمالية في المنطقة والاجتماعات والخدمات التدريبية — الاستشارية ، باعداد مايلي : '١' دراسات تتضمن اقتراح طرائق للتخطيط المالي للتنمية القومية و'٢' تقارير عن النظم والممارسات المتعلقة بالميزانية ، ويستكمل البرنامج الفرعي تقييم مايتم في المنطقة من تنفيذ للاستراتيجية الدولية للتنمية ولبرنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد حيثما يكون متصلا بالمالية العامة والمؤسسات المالية . كما سيجرى عمل دراسات وتقارير واجتماعات وخدمات استشارية بشأن النواحي المتعلقة بالسياسة العامة والنواحي الادارية للاصلاح الضريبي بغربي آسيا تكون بمثابة أدلة تسترشد بها الدول الاعضاء .

البرنامج الفرعي ٢ : دعم القدرة الادارية والمؤسسية للتنمية في المنطقة

(أ) الهدف

١٦١٢ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الاعضاء في تقييم قدراتها الادارية والمؤسسية وفي وضع مبادئ توجيهية لادخال اصلاحات من أجل التعجيل بالتنمية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦١٣ — تؤدى المركزية المفرطة ، وعدم كفاية التنظيم والاجراءات ، وقلة عدد المديرين المدربين الى الحد من قدرات البلدان على بلوغ أهدافها في التنمية .

(ج) السند التشريعي

١٦١٤ — يوجد السند التشريعي في قرارى الجمعية العامة ٢٥٦١ (د — ٢٤) و ٢٥٦٣ (د — ٢٤) ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٦٧ (د — ١) ، الفقرتان ١ و ٢ .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٦١٥ — من المزمع اعداد تقارير عن الدراسات الاستقصائية التالية : '١' تقييم النظم الادارية المعمول بها في غربي آسيا ؛ و'٢' التخطيط اللازم للموظفين العموميين ، وتدريبهم ، من أجل النهوض بالموارد البشرية المتاحة لمعاهد الادارة العامة ؛ و'٣' امكانية استخدام نظم المعلومات التي تعالج الكترونيا في خدمة أغراض المنطقة ؛ و'٤' تحليل الاصلاحات الادارية المنجزة خلال فترة الخطة . وستكون هذه التقارير بمثابة مواد تستخدمها أفرقة الخبراء المقرر عقد اجتماعات لها خلال الفترة ، وتستخدمها الحلقات الدراسية والندوات التدريبية .

Digitized by UNOG Library

الفصل العشرون

الاعـــلام

التنظيـــم

١٦١٦ — ليست هناك اجهزة حكومية دولية متخصصة تعنى باستعراض ووضع سياسات الاعـــلام وأنشطته ، ومن ثم فان الوصف الوارد في الفقرات من ٧٤١ الى ٧٥١ من الخطة المتوسطة الاجـل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ لا يزال صحيحا .

البرنامج ١ : ادارة شؤون الاعـلام

(أ) الاهـــداف (١)

١٦١٧ — تتمثل اهداف البرنامج فيما يلي :

'١' المساعدة على ضمان الحصول من الحكومات والجماعات والافراد على استجابـة وتأييد افضل لما تنتهجه الامم المتحدة من سياسات وما تتخذه من تدابير ؛

'٢' العمل على ان تكون التقارير الاخبارية التي ترد عن انشطة الامم المتحـدة في وسائط الاعلام على صعيد العالم ادق واكثر واقعية ؛

'٣' تزويد المستمعين والمشاهدين والقراء في جميع انحاء العالم ، بشكل اكثـر فعالية ، بمعلومات شاملة عن دور الامم المتحدة وانشطتها ومنجزاتها ومـا يحد من انجازاتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانيـة .

(ب) المشاكل المطروقـة

١٦١٨ — هناك حاجة جلية ومتزايدة لان تفيد الدول الاعضاء على نحو بناء من الامم المتحـــدة بوصفها محفلا لا غنى عنه للمناقشات الدولية ولوضع السياسات وبوصفها جهازا على درجة فريدة مـن الاهلية لتنفيذ ما يتفق عليه من تدابير . وتستدعي مثل هذه الاستفادة من الامم المتحدة تنازلات من جانب كافة الدول الاعضاء ، اذ ينبغي ان تعيد تحديد مصالحها الذاتية القومية في ضـوء المصالح الطويلة الاجل للدول الاعضاء في مجموعها . ولا يمكن ان تكلل هذه العملية بالنجـــاح الا اذا كان هناك تفهم وتأييد عامان وكاملان لاهداف المنظمة وانشطتها .

---

(١) ستتضمن الخطط القادمة البرامج الفرعية التي تستهدف تنفيذ كل من هـــذه الاهـداف .

Digitized by UNOG Library

١٦١٩ — وتقتضي عملية تعبئة الرأى العام ، بدورها ، بذل جهود منتظمة لتحسين فعالية نتاج الاعلام في الامم المتحدة وذلك بجعله اكثر جاذبية واقناعا لمختلف المستمعين والمشاهدين والقراء الذين يوجه اليهم ، كما تقتضي اتخاذ خطوات مستمرة لمواجهة التقارير الاخبارية الناقصة او المتحاملة . وينبغي في الوقت ذاته تحسين وزيادة التغطية الاخبارية لانشطة الامم المتحدة في كافة المجالات . كما يجب الوصول بطريقة افعل الى قطاع اكبر من المستمعين والمشاهدين والقراء على نحو مباشر ومن خلال محطات تقوية البث .

(ج) السند التشريعي

١٦٢٠ — يستمد السند التشريعي من قرارات الجمعية العامة ١٣ (د — ١) ، و ٥٩٥ (د — ٦) ، و ١٤٠٥ (د — ١٤) ، و ٢٨٩٧ (د — ٢٦) ، و ٣٥٣٥ (د — ٣٠) ؛ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٨٠٦ (د — ٥٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٦٢١ — من المقتضى تحقيق الاهداف من خلال اربعة برامج فرعية مميزة تضطلع بها الوحدات التنفيذية الاربع في داخل ادارة شؤون الاعلام . ولهذا كانت صياغة البرامج وفقا لطبيعة كل من هذه البرامج الفرعية .

١ — شعبة الصحافة والمنشورات

١٦٢٢ — تتضمن استراتيجية شعبة الصحافة والمنشورات ما يلي :

توسيع نطاق التغطية الاخبارية للاجتماعات التي تعقد في المقر وفي جنيف وكذلك المؤتمرات والاجتماعات التي تعقد في اماكن اخرى ، وذلك لتلبية طلبات كل من ممثلي وسائط الاعلام والوفود بالحصول على بيانات صحفية سريعة وشاملة ؛

انشاء دائرة للصحافة لتوفير التنسيق والاشراف الفعال على قسمي الصحافة الانجليزية والفرنسية من اجل تأمين التغطية الاخبارية للمؤتمرات والاجتماعات الرئيسية على نحو أفعل ؛

توسيع نطاق دائرة المقالات الخاصة كيما تتضمن مقالات باللغة الاسبانية ، بالاضافة الى اللغتين الانجليزية والفرنسية ، لنشرها في دوريات مختارة ؛

انشاء دائرة مقتطفات باللغتين الانجليزية والفرنسية لتقديم مقالات لجماهير القراء من خلال الصحف والدوريات الصغيرة ؛

زيادة عدد اللغات التي تصدر بها الكراسات والكتيبات والنشرات وزيادة كمياتها في كل لغة ؛

Digitized by UNOG Library

اصدار حولية الامم المتحدة في طبعتين احداهما باللغة الانجليزية والاخرى بالفرنسية ؛

اصدار نسخة باللغة العربية من مجلة "الوقائع الشهرية للامم المتحدة" (UN Chronicle) التي تصدر حاليا باللغات الاسبانية والانجليزية والفرنسية .

٢ — الخدمات الاذاعية والبصرية

١٦٢٣ — تتضمن استراتيجية الخدمات الاذاعية والبصرية مايلي :

زيادة عدد مشاهدى افلام الامم المتحدة وبرامجها التليفزيونية والمستمعين الى نشراتها الاذاعية . وينتظر زيادة توزيع افلام الامم المتحدة عن طريق القنوات التعليمية وغير المسرحية . ومن المحتمل زيادة الموارد التي وفرتها الجمعية العامة في فترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ للتوزيع المجاني للافلام في البلدان النامية كما ستقوم الحاجة الى موظفين اضافيين لتلقي معلومات عن المستمعين والمشاهدين وتقييمها ؛

استعمال الاذاعة والافلام وغيرهما من الوسائل البصرية لشرح الاهتمامات الرئيسية للامم المتحدة بطرق تتسم بدرجة اكبر من العمق والتحليل ؛

مواصلة الجهود الرامية الى تحسين عمليتي تقييم آثار البرامج وتحليل المستمعين والمشاهدين في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ، مع الاحتفاظ بعنصرى الاذاعة والتليفزيون على نفس المستوى تقريبا ؛

تحسين القدرة على توفير الخدمات الاذاعية والبصرية على اساس اقليمي ؛

تعصير اساليب الاتصال الاذاعي عن طريق اجراء دراسة لاستخدام الامم المتحدة لاسلوب الاذاعة على الموجة القصيرة .

٣ — شعبة العلاقات الخارجية

١٦٢٤ — تتضمن استراتيجية شعبة العلاقات الخارجية مايلي :

زيادة فعالية شبكة مراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة في المقر وفي الميدان وزيادة طاقتها التشغيلية ؛

بذل جهود متصلة لضمان تعيين افراد من ارفع المستويات المهنية للعمل كمديرين لمراكز الاعلام وتعزيز مركز مساعدى الاعلام ؛

القيام بحملة لاجتذاب المنظمات غير الحكومية من المجالات غير الممثلة تمثيلا كافيا مثل العمل والصناعة ؛ واعداد برنامج علاقات عامة كبير عن الامم المتحدة ونظام اقتصادى جديد تقوم بتنفيذه المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بادارة شؤون الاعلام ؛

Digitized by UNOG Library

تنفيذ برنامج يستهدف تشجيع انشاء فروع محلية للمنظمات الدولية غير الحكومية وبذل الجهود لتحقيق الانسجام بين برامج المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية والبرامج الميدانية الحالية للامم المتحدة ؛

بذل جهود مستمرة لتشجيع ادراج موضوعات الامم المتحدة في المناهج الدراسية ؛

تحسين البرامج التدريبية للطلاب عن طريق توسيع نطاق اختيار الطلبة المشتركين في هذه البرامج والافادة من الخبرة الفنية الخارجية بالاضافة الى موارد الموظفين المتاحة داخليا ؛

زيادة عدد المتكلمين من الامانة العامة الذين سيتم توفيرهم للمجموعات المهتمة خارج المناطق التقليدية القريبة من مدن المقار ؛

تحسين استعمال الاستفسارات العامة في نشر المعلومات عن موضوعات الساعة التي تهتم بها الامم المتحدة .

٤ — مركز الاعلام الاقتصادى والاجتماعي

١٦٢٥ — تتضمن استراتيجية المركز مايلي :

انتاج مواد اعلامية محددة توجه الى ممثلي وسائط الاعلام والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بما تقوم به الامم المتحدة من انشطة هامة ؛

تنظيم لقاءات للخبراء والصحفيين الذين لهم صلة بمؤتمرات الامم المتحدة (مؤتمرات السكان والاغذية والبيئة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) مع ايلاء اهتمام اكبر لتقييم النتائج ؛

وضع مناهج جديدة للمشاكل الاعلامية التي تواجهها الامم المتحدة في مجال الاعلام الاقتصادى والاجتماعي على ان يكون ذلك بالتعاون الوثيق مع المكاتب التقنية وعن طريق تحسين وسائل الاتصال واعادة بناء الهيكل التنظيمي وبث معلومات واقعية مختارة الى مجموعات مستهدفة من المستمعين والمشاهدين والقراء ؛

اصدار طبعات اقليمية من الصحيفة الشهرية " ندوة التنمية " وزيادة عدد اللغات التي تصدر بها ؛

اقامة اتصالات وثيقة مع ادارات الاعلام القومية ولاسيما ما يعمل منها في مجال الاعلام الانمائي ؛

الاسهام في تدعيم لجنة الامم المتحدة الاعلامية المشتركة بوصفها قوة هامة في مجال تنسيق انشطة الاعلام في منظومة الامم المتحدة وتحقيق التكامل فيما بينها .

Digitized by UNOG Library

الفصل الحادى والعشرون

العلـم والتكنولوجيا

التنظـيم

١٦٢٦ — لايزال الوصف الوارد في الفقرات من ١٠٦٦ الى ١٠٧٣ من الخطة المتوسطة الأجـل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ (١) صحيحا . وتثار بصورة متقطعة مسائل محددة تتعلق بالتعـاون التقني ذى المضمون العلمي والتكنولوجي ، وسوف نواصل معالجتها كل على حدة .

مـؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية

١٦٢٧ — قدمت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الثالثـة (٢ — ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٦) الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي مشروع قرار تفصيلي يتعلـق باطار عمل المؤتمر لينظر فيه ويقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين . وسيطـرح مشروع القرار (E/5777 ، الفصل الأول ، مشروع القرار الأول) على المجلس لاتخاذ ما يلزم بشأنـه في دورته الحادية والستين .

١٦٢٨ — ووفقا للتوصيات ، من المزمع القيام بما يلي وذلك على افتراض ان الجمعية العامة ستتخذ في دورتها الحادية والثلاثين قرارا على غرار ما أوصت به اللجنة :

(أ) لابد من اتخاذ خطوات تمهيدية في ١٩٧٦ لتيسير البدء في المرحلة التحضيرية فور الموافقة على عمل المؤتمر من قبل الجمعية العامة في شتاء ١٩٧٦ (أنظر تقرير اللجنة المعنيـة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، E/5777 ، الفصل الثالث) ؛

(ب) ستعقد اللجنة التحضيرية دورتها الأولى في اوائل ١٩٧٧ ، لاقرار المبـادئ التوجيهية الناظمة للمراجعات القومية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ، والتقارير القومية التي سوف ترسل في هذا الصدد الى الاجتماعات الاقليمية قبل نهاية ١٩٧٧ . وستوفر الأمم المتحـدة المستشارين الاقليميين ، اذا ما طلب منها ذلك ، لمساعدة البلدان المختلفة في هذه الأعمـال التحضيرية ؛

(ج) وستقدم نتائج المراجعات القومية الى الاجتماعات الاقليمية المزمع عقدها في أوائل ١٩٧٨ ، والى الاجتماعات الاقاليمية المزمع عقدها قبل منتصف ١٩٧٨ . وستقوم الاجتماعـات الاقليمية والاقاليمية باختيار مجالات الموضوعات وذلك بغية تحديد " المسائل الهامة بالنسبة لتحليل

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحـق رقم ٦ ألـف (A/10006/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

ومناقشة القضايا المدرجة في جدول الأعمال ، على أساس من الاولويات القومية " ، وقد تضطلع هذه الاجتماعات أيضا ببعض المهام الأخرى . ثم تعرض تقارير الاجتماعات الاقليمية والاقاليمية على اللجنة التحضيرية التي ستقوم ، في جملة امور ، بوضع الصيغة النهائية لجدول أعمال المؤتمر قبل أيلـــول / سبتمبر ١٩٧٨ واتخاذ الترتيبات النهائية فيما يتعلق بوثائق المؤتمر ؛

(د) وسيعقد المؤتمر ذاته في ١٩٧٩ ، في موعد يسمح للجمعية العامة باتخـــاذ الاجراءات اللازمة خلال دورتها الرابعة والثلاثين (E/5777 ، الفصل الثالث) .

البرنامج ١ : ادارة الشـــؤون الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة

القضايا والمشاكل الرئيسية

١٦٢٩ — على الرغم من خطورة التحديات فيما يتعلق بأنواع المشاكل والقضايا الحرجة التي تقتضـــي اتخاذ اجراءات في ميدان العلم والتكنولوجيا ، ولاسيما بالنظر الى التباين الواسع النطاق القائـــم فعلا بين حالة التنمية والظروف الاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم ، الا أن من المأمون القول ان القضية الرئيسية المركزية تتمثل في الفجوة التكنولوجية المتزايدة الاتساع التي توجد بـــين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

١٦٣٠ — والمشكلة الرئيسية هي كيفية سد هذه الفجوة عن طريق التغلب على مختلف العقبـــات التي تعوق أو تؤخر تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية . ويمكن تقسيم الاحتياجات الراهنة الـــى فئتين عريضتين ، هما :

(أ) الاعتبارات الشاملة :

' ١ ' تنمية المقومات الهيكلية القومية المناسبة وانشاء قدرات علمية وتكنولوجية أصلية فـــي البلدان النامية ؛

' ٢ ' وضع سياسات عامة لتطبيق العلم والتكنولوجيا على عملية التنمية الاقتصاديـــــة والاجتماعية ؛

' ٣ ' القيام بصورة أنجع وأسرع بتحديد التطورات العلمية والتكنولوجية المناسبة وتكييفها ونقلها من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية .

(ب) اجراء دراسات وبحوث جزئية في مجالات محددة من المشاكل مثل المواصـــلات والنقل ؛ والتكنولوجيا الصناعية المناسبة واعادة التدوير ؛ والجوانب الصحية للتنمية الريفيـــة والحضرية ؛ والموارد الطبيعية البحرية ؛ والطاقة . وبرامج دعم في ميادين مثل التعليم ، والتمويل ، والتجارة والادارة ، وعلوم تحضير المعلومات .

١٦٣١ — وعلى المستوى الدولي ، تكمن المشكلة أساسا في محاولة تعبئة المجتمع العلمي والتكنولوجي الدولي للقيام باجراء يكاد يكون عالميا . وفي السنوات الأخيرة ، ظهرت عدة مشاكل في هـــذه المجالات ، مثل الحاجة الى الاستفادة بصورة أنجع من الموارد الطبيعية للعالم ، وخاصة المـــوارد

Digitized by UNOG Library

غير المتجددة منها ؛ ومحاولة البحث عن مصادر غير تقليدية للطاقة ؛ والمحافظة على نوعية البيئة ؛ والاضطلاع ببحوث عن المناطق القاحلة ؛ والاسراع في تطبيق الاكتشافات العلمية والتكنولوجية على التنمية ؛ وقلق البلدان النامية ازاء نزوح الأشخاص المؤهلين . كما أن هناك عددا قليلا من المشاكل المتصلة بالتكنولوجيا الرفيعة المستوى التي تهم البلدان النامية مثل استخدام التوابع الأرضية الاصطناعية ، واستخدام أجهزة استشعار الأرض المثبتة على التوابع الأرضية الاصطناعية ومراقبة الأجواء .

١٦٣٢ — وتقتضي المشاكل والقضايا الدولية ايجاد حلول شاملة ؛ وهنا تحتاج منظومة الأمم المتحدة الى الأخذ بزمام المبادرة للتأكد من أن ما يجرى من أعمال البحث والاستحداث يكون في صالح البشرية عامة وفي صالح البلدان النامية خاصة . كما أن هناك حاجة الى تحقيق التكامل و/ أو اقامة صلات أوثق بين الأنشطة الحكومية الدولية والأنشطة غير الحكومية وبين منظومة الأمم المتحدة .

١٦٣٣ — وفي البلدان النامية يبدو أن المشاكل تنبع من حقيقة كون معظم البلدان تفتقر في الوقت الحاضر الى أجهزة ادارية حكومية تقوم بتقرير السياسات العامة والتخطيط في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وتعاني هذه البلدان نقصا حادا في الأيدى العاملة العلمية والتكنولوجية ، وتعتبر مقوماتها الهيكلية المؤسسية اللازمة للبحث والاستحداث في ميدان التكنولوجيا ضعيفة في معظم الحالات . وقد أدت هذه الحالة الى صعوبة استخدام منجزات العلم الحديث والتكنولوجيا الحديثة من أجل التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، كما ادت الى زيادة اعتماد عدد كبير منها على التكنولوجيا والاستثمارات الاجنبية . وأثارت هذه الحالة أيضا صعوبات تواجهها البلدان المعنية بتحديد التطورات العلمية والتكنولوجية وتقييمها واعتمادها لسد احتياجاتها .

١٦٣٤ — وتنعكس هذه القضايا والمشاكل الى حد كبير في الاستراتيجية الدولية للتنمية لعقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية ، والاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وقرارات الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، وقد تضمنت جميعها أحكاما تقضي باتخاذ تدابير من قبل البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، ومنظومة الأمم المتحدة ، وكذلك المنظمات الدولية الأخرى المناسبة من أجل التعاون الدولي في ميدان العلم والتكنولوجيا ومن أجل تنفيذ برنامج يستهدف النهوض بتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية .

البرنامج الفرعي ١ : خطط العمل العالمية والاقليمية

(أ) الهدف

١٦٣٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تعزيز التقدم في تنفيذ خطط العمل العالمية والاقليمية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية .

(ب) المشكلة المطروحة

١٦٣٦ — مازالت الحاجة تدعو الى انشاء قدرة علمية وتكنولوجية أصلية في عدد كبير من البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١٦٣٧ — يوجد السند الرئيسي لهذه الأنشطة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٠٠ (د — ٥٧) ، الذي طلب الى الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة بالتشاور الوثيق مع المنظمات المالية الدولية والوكالات المتخصصة ... والدول الأعضاء المهتمة بالأمر ، من أجل انشاء أفرقة استشارية أو أجهزة مماثلة أخرى ، على المستوى الاقليمي أو المستوى العالمي أو كليهما ، حسب مقتضى الحال ، تستهدف تحقيق تقدم سريع في المجالات المنتظر اجراء بحوث فيها ومن أجل تطبيق المعرفة الراهنة وفقا لما نصت عليه خطة العمل العالمية .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٦٣٨ — ستكون الاستراتيجية كما يلي :

(أ) اعداد ملاحق لخطط العمل العالمية في المجالات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية في تقريرها الثاني عشر (E/C.8/30 ، المرفق الثالث) وذلك عن طريق استخدام الخبراء وأفرقة الخبراء وبالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة والحكومات ؛

(ب) انشاء أفرقة استشارية دولية معنية بالبحوث في المجالات التي تقترحها اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية وخاصة البحوث الصناعية والتكنولوجيا المناسبة وذلك بالتعاون الوثيق مع المجتمع العلمي والتكنولوجي ووكالات الأمم المتحدة والحكومات .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦٣٩ — من المتوقع أن تؤدي هذه الأعمال الى ما يلي :

(أ) تشجيع اعداد خطط قومية للأنشطة العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية ؛

(ب) تعزيز البحوث في التكنولوجيا المناسبة عن طريق انشاء أفرقة استشارية دولية .

البرنامج الفرعي ٢ : التنسيق في منظومة الأمم المتحدة

(أ) الهدف

١٦٤٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالأنشطة الجارية في مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا وذلك بغرض تحقيق التنسيق والتكامل الممكن داخل اطار سياسة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا .

(ب) المشاكل المطروقة

١٦٤١ — تضطلع الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة بأنشطة في مجال العلم والتكنولوجيا استجابة لطلبات أجهزتها التشريعية . ولا يتم حاليا حصر هذه الأنشطة ، ونتيجة لذلك لا يمكن اجراء ما يلي :

Digitized by UNOG Library

(أ) حصر الأنشطة الحديدة في هذه الميادين واعلام الدول الأعضاء بهذه الأنشطة ؛

(ب) تقييم مدى الازدواج الذى قد يحدث وتقييم الثغرات في هذه الأنشطة بالمقارنة مع ما يجرى حاليا من تقدم علمي وتكنولوجي له علاقة بالتنمية ومع احتياجات البلدان النامية ؛

(ج) تعيين المجالات المحتملة للعمل في اطار منظومة الأمم المتحدة ؛

(د) تحسين تناسق الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها في مختلف أجزاء المنظومة والاعداد لتكاملها داخل سياسة علمية وتكنولوجية لمنظومة الأمم المتحدة .

(ج) السند التشريعي

١٦٤٢ — يوجد السند الرئيسي لهذه الأنشطة في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٨٢٦ (د — ٥٥) الذى تؤكد الفقرة ٨ منه ان اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ستكون وفقا لقرار المجلس ١٧١٥ (د — ٥٣) المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٧٢ ، الهيئة الرئيسية لوضع سياسة للأمم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا والاستمرار في تقييمها وتقدير فاعليتها ، وان اليونسكو ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيرهما من المنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة يجب أن تتعاون مع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٦٤٣ — من المزمع القيام بما يلي :

(أ) اعداد دراسات استقصائية عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا ونشر هذه المعلومات على الدول الأعضاء ؛

(ب) تقييم الازدواج والثغرات في البرامج الراهنة ووضع مقترحات تستهدف اتخاذ اجراءات جديدة او تصحيحية وعرضها على اللجنة الاستشارية المعنية بتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛

(ج) اعداد مشاريع مقترحات من أجل وضع سياسة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦٤٤ — من المتوقع أن تؤدى هذه الأعمال الى النتائج التالية :

(أ) توفير معلومات أفضل للدول الأعضاء عن الأنشطة العلمية والتكنولوجية لمنظومة الأمم المتحدة ؛

(ب) تحسين الاستفادة من القدرات العلمية والتكنولوجية لمنظومة الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٣ : استعراض الاتجاهات والتطورات

(أ) الهدف

١٦٤٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى استعراض الاتجاهات والتطورات الجديدة في الأنشطة العلمية والتكنولوجية العالمية من أجل تطبيقها في البلدان النامية ؛ واقتراح اجراء دراسات تمهيدية والشروع في اجرائها والاضطلاع بها و/أو الاشتراك فيها على ان تتناول هذه الدراسات المواضيع الجديدة ، وطرق ووسائل الاستفادة على نطاق أوسع بالعلم والتكنولوجيا في عملية التنمية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٦٤٦ — يوجد كثير من أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي التي يمكن أن يكون لها اثر في التعجيل بالتنمية الاقتصادية للبلدان الفقيرة ولكن يرجح أن تظل غير مستغلة بسبب نقص عمليات الاستعراض التي تراعى فيها حاجات البلدان الفقيرة .

(ج) السند التشريعي

١٦٤٧ — يوجد السند الرئيسي لهذه الأنشطة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧١٥ (د — ٥٣) الذي يبيّن اختصاصات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛ وتتضمن هذه الاختصاصات ، في الفقرة ٢ (ز) من القرار ، الاستمرار في استعراض ... التطورات الجديدة في العلم والتكنولوجيا وتقييم آثارها ورفع توصيات الى المجلس بشأن التدابير العملية لزيادة اسهامها في التنمية الى الحد الأقصى .

(د) الاستراتيجية والبرنامج

١٦٤٨ — من المزمع القيام بما يلي :

(أ) اعداد دراسات استقصائية عن الأنشطة العلمية والتكنولوجية المستمرة في المؤسسات القومية والاقليمية والدولية وغير الحكومية في قطاعات مختارة ذات علاقة بالتنمية ؛

(ب) وضع مقترحات للاضطلاع بأنشطة جديدة او مدعمة في منظومة الأمم المتحدة لعرضها على اللجنة الاستشارية المعنية بتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية او اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ؛

(ج) اجراء دراسات خاصة ذات طابع استكشافي بالتشاور مع الشعب الموضوعية أو الوكالات المتصلة بالموضوع ، وعرض توصيات مناسبة بشأن متابعتها داخل المنظومة على اللجنة الاستشارية المعنية بتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية او اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية .

Digitized by UNOG Library

(د) الأثر المتوقع

١٦٤٩ — من المتوقع أن تؤدي هذه الاعمال الى ما يلي :

(أ) جعل البلدان النامية على وعي كامل بالأنشطة العلمية والتكنولوجية الجديدة ذات العلاقة بتنميتها ؛

(ب) اقتراح تدابير جديدة تتخذها منظومة الأمم المتحدة لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي .

البرنامج الفرعي ٤ : نظم المعلومات

(أ) الهدف

١٦٥٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى الاشتراك في الدراسات والاعمال التي ترمي الى انشاء نظم وخدمات للمعلومات عن التنمية العلمية والتكنولوجية .

(ب) المشكلة المعروضة

١٦٥١ — يعتبر نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية عملية معقدة للغاية تجمع بصورة متماسكة بين عوامل تكنولوجية واقتصادية واجتماعية تنطوي على سلسلة من الأنشطة المترابطة مثل تحديد الاحتياجات التكنولوجية وتقييم التكنولوجيات المناسبة واختيارها ، وحفز التكنولوجيات الأصلية ، وأخيرا نشر تكنولوجيا جديدة يتم الاتفاق عليها .

١٦٥٢ — وفي جميع هذه الأنشطة يحتاج موظفو البلدان النامية الى مجموعة واسعة من مصادر المعلومات وخدماتها على المستويات الدولية والاقليمية والمحلية .

١٦٥٣ — وفي أنشطة منظمات الأمم المتحدة ، هناك حاجة الى ترشيد مختلف الجهود المستقلة التي تبذل لتوفير المعلومات والخدمات التكنولوجية ، ولتشجيع وتيسير حصول البلدان النامية على المعلومات غير المشمولة بحقوق الملكية من المصادر العامة والخاصة على السواء ، وعلى المستويات الدولية والاقليمية والقومية . كما ان منظومة الامم المتحدة تحتاج الى التحرك نحو ايجاد فهم أوضح للارشاد الواجب توفيره للحكومات بشأن انشاء مقومات هيكلية أصلية ونقاط تركيز .

١٦٥٤ — وتمثل الأنشطة المذكورة أعلاه مسؤوليات تقع على عاتق المنظومة ككل ، وبغية تنفيذ برنامج عمل تدعو الحاجة الى أن تعمل " المنظومة " بمجموعها بغية ضمان التعاون الوثيق بين منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية .

(ج) السند التشريعي

١٦٥٥ — دعت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة [القرار ٣٢٦٢ (د ـ ٧) ، الفرع الثالث ، الفقرة ١] البلدان المتقدمة النمو الى اتخاذ تدابير مناسبة من اجل اتاحة تدفق

Digitized by UNOG Library

مزيد من المعلومات على البلدان النامية تسمح لها باختيار التكنولوجيات ، وطلبت ذلك النظر في انشاء مركز دولي لتبادل المعلومات التكنولوجية وذلك لاقتسام نتائج البحوث التي تهم البلدان النامية .

١٦٥٦ — وطلبت الجمعية العامة في الفقرة ٣ من القرار ٣٥٠٧ (د — ٣٠) من المنظمات الأخرى (أي الى جانب منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) في منظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك اللجان الاقليمية ، ان تضطلع بدراسات لامكانية انشاء مصارف قطاعية واقليمية للمعلومات التكنولوجية وغيرها من نظم المعلومات التي تتوافر لها أسباب البقاء ، وان تقدم تقارير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كما ينص القرار على مطالبة الأمين العام بأن يشكل قوة عمل مشتركة بين الوكالات بقصد وضع خطة انشاء شبكة لتبادل المعلومات التكنولوجية وتقديم تقرير الى الجمعية العامة يتضمن التوصيات الاولية ، وذلك عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية والستين .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٦٥٧ — من المزمع ان يتركز العمل خلال الفترة قيد البحث على ما يلي :

(أ) دراسات استقصائية مستمرة لمعرفة المعلومات المتوفرة حاليا عن المقتضيات الاعلامية في الميادين التكنولوجية ومواصلة استكمال هذه المعلومات ؛

(ب) عمليات استعراض للاجهزة التي تقوم بجمع ونشر المعلومات التكنولوجية على اساس الأنشطة المتواصلة والمخططة لمنظمات الامم المتحدة المعنية وذلك بغرض التعرف على ثغرات محددة في هذه الانشطة وعلى مواطن تداخلها ؛

(ج) دراسات استقصائية على اساس العيّنات للترتيبات القومية القائمة حاليا بشأن جمع وتحليل وتحضير ونشر المعلومات التكنولوجية ؛

(د) تطوير شبكة متصلة من مصادر المعلومات التكنولوجية وخدماتها على المستويات الدولية والاقليمية والقومية في كل من القطاعين العام والخاص لخدمة مستخدمي التكنولوجيا .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦٥٨ — من المتوقع أن تؤدي هذه الأعمال الى ما يلي :

(أ) زيادة فرص وصول المنظمات والأفراد في البلدان النامية الى مصادر المعلومات التكنولوجية وخدماتها ؛

(ب) دعم قدرة نظم وخدمات المعلومات المختلفة على اداء الغرض من انشائها ؛

(ج) ترشيد أنشطة الأمم المتحدة في توفير نظم المعلومات التكنولوجية وخدماتها .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٥ : العلوم الادارية

(أ) الهدف

١٦٥٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى الاشتراك في الدراسات والاعمال المتصلة بالاستخدام المناسب للعلوم الادارية وتطبيق علم الحاسبات الالكترونية وتكنولوجيتها على التنمية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٦٦٠ — على الرغم من ان استخدام علم الحاسبات الالكترونية وتكنولوجيتها والعلوم الادارية بوجه عام قد أصبح جزءا من الحياة اليومية في البلدان المصنعة ، الا ان الامكانيات الكاملة لهذه العلوم لم تدرك بعد في عدد كبير من البلدان .

(ج) السند التشريعي

١٦٦١ — دعت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة [القرار ٣٢٦٢ (د إ — ٧) الفرع الثالث ، الفقرة ٤] البلدان المتقدمة النمو الى تسهيل وصول البلدان النامية ، بشروط وأحكام مواتية وعلى أساس عاجل ، الى التكنولوجيا الالكتروني للمعلومات . وكجزء من برنامج العمل المستقبل للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، اقترحت عدة بلدان ان تضاف المزيد من البنود الموضوعية الى العمل الذي ستضطلع به اللجنة في المستقبل ، مثل تطبيق أساليب تحليل النظم ونظريات علم التحكم الذاتي على التنمية (٢) . كما طلبت تقارير عن تقييم التكنولوجيا وتطبيق تحليل النظم على مشاكل التنمية .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١٦٦٢ — يستدل مما جرى من اعمال توجيهية ان من المتوقع ان يتركز العمل على المجالات التالية ابتداء من عام ١٩٧٦ حتى نهاية الفترة قيد النظر :

(أ) التدريب أثناء الخدمة لموظفي الحاسبات الالكترونية ولمستخدمي هذه الحاسبات ؛

(ب) التدريب على الحاسبات الالكترونية داخل برامج تعليمية رسمية لمختلف الفنيين ؛

(ج) التدريب على الشراء والمبادئ التوجيهية والمناهج الخاصة به ؛

(د) نقل المعلومات المعالجة بالحاسبة الالكترونية ؛

(هـ) ترتيبات مالية خاصة ؛

---

(٢) أنظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة السابعة والخمسون ، الملحق رقم ٣ (E/5473) ، الفقرة ١٠٥ .

Digitized by UNOG Library

(و) دعم الحاسبات الالكترونية لنظم المعلومات الخاصة بالحكومات ؛

(ز) احتياجات المعلومات التقنية في ميدان علم الحاسبات الالكترونية وتكنولوجيتها ؛

(ح) الحاسبات الالكترونية/المواصلات ؛

(ط) برامج المعايير في تطبيق علم الحاسبات الالكترونية وتكنولوجيتها ؛

(ى) تطبيق العلوم الادارية من اجل استخدامها في تحقيق التكامل بين العلم والتكنولوجيا وبين عمليات تخطيط التنمية .

(هـ) الاثر المتوقع

١٦٦٣ — من المتوقع ان تؤدى هذه الاعمال الى ما يلي :

(أ) تحسين التخطيط المتكامل على نطاق المنظومة للأنشطة المتصلة بتطبيق علم الحاسبات الالكترونية وتكنولوجيتها وكذلك العلوم الادارية ؛

(ب) تحسين برامج المساعدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بين البلدان النامية ذاتها في البرامج الرسمية ؛

(ج) تحسين فهم البلدان المتقدمة النمو لحاجات البلدان النامية واعادة توجيه بعض البحوث التي تجريها البلدان المتقدمة النمو في اعمال التنمية لتفي بحاجات البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٢ : اللجنة الاقتصادية لافريقيا

البرنامج الفرعي ١ : بناء مؤسسات العلم والتكنولوجيا

(أ) الهدف

١٦٦٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى النهوض بقدرة الحكومات الافريقية على وضع السياسة التكنولوجية وانشاء اجهزة تخطيط تكنولوجي .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦٦٥ — نتيجة لعدم توفر الاجهزة الادارية الحكومية لتقرير السياسة والتخطيط في ميدان العلم والتكنولوجيا فان معظم البلدان في المنطقة ليست في موقف يسمح لها بتنظيم التطبيق الفعال للعلم والتكنولوجيا والخبرة على المستوى القومي كما ان قدرتها محدودة في الوصول الى الانجازات الحديثة في هذه الميادين .

(ج) السند التشريعي

١٦٦٦ — يوجد السند التشريعي الاساسي لهذه الانشطة في الفقرة ١٠ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٠٠ (د — ٥٧) ؛ والفقرة ٤ من قرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ١٥٨ (د — ٨) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٦٦٧ — سيتم توفير المساعدة للدول الاعضاء في انشاء مراكز دراسية وفي تخطيط التنمية التكنولوجية مع ايلاء اهتمام خاص للتدابير التي تستخدم في تعيين المعدات والمواد واختيارها وتركيبها وتشغيلها وصيانتها وتحسينها وانتاجها .

(هـ) الاثر المتوقع

١٦٦٨ — من المتصور ان معظم الدول الاعضاء سوف تنشئ اجهزة فعالة لتخطيط العلم والتكنولوجيا والاستفادة منهما ولوضع السياسات لتدفق التكنولوجيا وتنميتها .

البرنامج الفرعي ٢ : تنمية القوى البشرية

(أ) الهدف

١٦٦٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى زيادة الخبرة المهنية للمهندسين وخبراء التكنولوجيا في ميادين خاصة ذات اهمية اقتصادية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦٧٠ — يعاني الكثير من البلدان الافريقية نقصا حادا في القوى البشرية العلمية والتكنولوجية كما

Digitized by UNOG Library

ان مقوماتها الهيكلية للبحث والاستحداث في مجال التكنولوجيا ضعيفة ؛ وهي حالة يصعب معها تطبيق الانجازات الحديثة للعلم والتكنولوجيا في التصنيع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة .

(ج) السند التشريعي

١٦٧١ — السند التشريعي هو نفس السند الوارد في البرنامج الفرعي ١ .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٦٧٢ — سيجرى القيام بدراسات تؤدى الى توصيات بشأن المخططات المناسبة لتدريب القوى البشرية . وستقدم المساعدة الى الجامعات لانشاء مراكز للتدريب المسبق والبحث الموجه نحو مهام محددة في ميادين مختارة من العلم التطبيقي والتكنولوجيا . كما ستقدم خدمات استشارية الى الجامعات من اجل وضع برامج لتقديم الخدمات الى الصناعة ، وللنهوض بمشاريع التبادل الصناعي وغيره بغية تعزيز الكفاءة المهنية لهيئات التدريس .

(هـ) الاثر المتوقع

١٦٧٣ — من المتصور ان عددا من الجامعات في المنطقة سيعيد توجيه مناهجه الدراسية في العلم والتكنولوجيا وأن يجرى تدريب مزيد من القوى البشرية لتطبيق العلم والتكنولوجيا .

البرنامج الفرعي ٣ : تنفيذ الخطة الاقليمية الافريقية والتعاون الاقليمي

(أ) الهدف

١٦٧٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة جميع البلدان الافريقية في انشاء وتقوية اللجان القومية وفي تعبئة المساعدات الثنائية والمتعددة الاطراف لتنفيذ الخطة الاقليمية الافريقية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦٧٥ — ان الخطة الاقليمية الافريقية ليست معروفة بعد على نطاق واسع في المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات .

(ج) السند التشريعي

١٦٧٦ — يوجد السند التشريعي الاساسي لهذه الانشطة في الفقرة ٢ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٠٠ (د — ٥٧) ، والفقرة ٢ من قرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٢٤٨ ألف (د — ١١) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٦٧٧ — ستنظم ندوات دراسية وحملة اعلامية عن طريق وسائط الاعلام بغية شرح الخطة لممثلي

Digitized by UNOG Library

الحكومات . وستقدم المساعدة الى الدول الاعضاء ومؤسساتها في وضع تنظيمات لتنفيذ المشاريع المشتركة بين البلدان والمشاريع المدرجة في الخطة ولانشاء الاجهزة اللازمة لضمان ادماج الخطة في اهداف التنمية .

(هـ) الاثر المتوقع

١٦٧٨ — من المتصور ان معظم البلدان الافريقية ستكون قد بدأت مع حلول نهاية فترة الخطة في تنفيذ الخطة الاقليمية الافريقية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ، وان بعض الاجهزة ستكون قد انشئت لتنفيذ المشاريع المشتركة بين البلدان . وسيتم ايضا ، عن طريق الاجتماعات المقترحة تعصير الخطة وتحقيق التناسق بين آراء مقررن السياسة الافريقيين في ميدان العلم والتكنولوجيا .

البرنامج ٣ : اللجنة الاقتصادية لاوروبا

البرنامج الفرعي ١ : السياسات والاولويات في ميدان العلم والتكنولوجيا

(أ) الهدف

١٦٧٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى استعراض تطور السياسات الحكومية في ميدان العلم والتكنولوجيا مع اشارة خاصة الى الاهداف والنتائج الاقتصادية ، وتعيين الاولويات في هذا الميدان للعمل بها على المستوى القومي او للتعاون مع البلدان الاخرى في المنطقة ومع المنظمات الدولية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦٨٠ — ينبغي النظر الى التغيرات التي تحدث على المستوى القومي في السياسات والاولويات والمؤسسات ، بما في ذلك توجيه البحث وادارته ، على انها تدابير متنافرة . وما زالت توجد بعض العقبات التي تعترض تبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية وتبادل العاملين في هذا الميدان .

(ج) السند التشريعي

١٦٨١ — يوجد السند التشريعي الاساسي لهذه الانشطة في الوثيقة النهائية لاجتماع القمة الاوروبي للامن والتعاون في عام ١٩٧٥ .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٦٨٢ — من المزمع ان يقوم كبار المستشارين المعنيين بالعلم والتكنولوجيا لدى حكومات اللجنة الاقتصادية لاوروبا باعداد صورة منظورية عن التنمية التكنولوجية في المنطقة مما سيؤدي الى تحديد المشاكل الحرجة . ولن يكون هذا العمل اسهاما في الصورة المنظورية الاقتصادية الشاملة فحسب ولكنه سيعضد ايضا جميع العمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لاوروبا في ميدان العلم والتكنولوجيا .

١٦٨٣ — وسيضطلع كبار المستشارين كذلك بتبادل دوري لوجهات النظر والمعلومات والخبرات في

Digitized by UNOG Library

مجالات السياسات والاولويات والمؤسسات على المستوى القومي ؛ وسيسعون الى ازالة العقبات التي تعترض تبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية والعاملين في هذا الميدان ، والى تنمية هـــذا التبادل .

البرنامج الفرعي ٢ : التعاون الدولي في ميدان العلم والتكنولوجيا

(أ) الهدف

١٦٨٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى وضع اقتراحات للتعاون الدولي في ميدان العلـــم والتكنولوجيا .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦٨٥ — دعا اجتماع القمة الاوروبي للامن والتعاون الى اعداد مشاريع وترتيبات متبادلة الاهمية والفائدة ، مع الاشارة خاصة الى ميادين من قبيل الزراعة والطاقة ، والتكنولوجيات الجديدة الـــتي تطبق في مجال الاستخدام القومي للموارد ، والتي تهدف بصورة خاصة الى تقليل استهلاك الطاقة وتخفيض الفاقد الى ادنى حد او ازالته ؛ وميادين النقل ؛ والكيمياء ؛ والحاسب الالكترونـــي ؛ والمواصلات ؛ وتكنولوجيا المعلومات ؛ والبحث البيئي .

(ج) السند التشريعي

١٦٨٦ — يوجد السند التشريعي الاساسي لهذه الانشطة في الوثيقة النهائية لاجتماع القمـــة الاوروبي للامن والتعاون في ١٩٧٥ .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٦٨٧ — سيتم انتقاء موضوعات مثل تكنولوجيا الطاقة ، وتجارة التكنولوجيا في المواد الصناعيـــة الاساسية والموارد الطبيعية لتحقيق مزيد من التعاون في هذه المجالات . ومن المخطط عقـــد اجتماعات للخبراء المعنيين بتكنولوجيا الطاقة ، وحلقات دراسية مثل حلقة دراسية عن التكنولوجيات اللازمة لاستخدام انواع من الوقود ذات سعرات حرارية منخفضة . وستضطلع الامانة باجراء تحليـــل مقارن عن المؤسسات والاجراءات والمصطلحات القومية والدولية التي تتصل بادارة البحث التعاونـــي وتنظيمه . ومن المزمع اعداد مبادئ توجيهية عن كيفية اجراء الابحاث الدولية .

(هـ) الاثر المتوقع

١٦٨٨ — ان الاثر المتوقع هو خلق ظروف افضل لتبادل التكنولوجيا والانجازات العلمية .

البرنامج الفرعي ٣ : نقل التكنولوجيا

(أ) الهدف

١٦٨٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تسهيل نقل التكنولوجيا وتحسينه في داخل المنطقـــة وعلى المستوى الدولي .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

١٦٩٠ — ان نقل التكنولوجيا هو احد الجوانب الهامة في التعاون الاقتصادي وغيره من انواع التعاون بين بلدان المنطقة .

(ج) السند التشريعي

١٦٩١ — السند التشريعي هو نفس السند التشريعي الوارد في البرنامج الفرعي ١ .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٦٩٢ — ستنظم دراسات وحلقات دراسية واجتماعات بشأن المشاكل والفرص الناجمة ازاء عمليات نقل التكنولوجيا في داخل المنطقة . كما سيعقد اجتماع خبراء خاص بشأن برنامج العمل المقبل . وسيجرى النظر في التدابير اللازمة للنهوض بنقل التكنولوجيا ، بما في ذلك استعمال الطرق والوسائل التجارية لتعيين التطورات التكنولوجية والعلمية ونقلها ، ويشمل ذلك التوصل الى ترتيبات تعاونية ذات فائدة متبادلة بين الشركات والمشاريع .

البرنامج ٤ : اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية

البرنامج الفرعي ١ : خطة العمل الاقليمية للعلم والتكنولوجيا

(أ) الهدف

١٦٩٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تنفيذ مشاريع موجهة نحو الاهداف الثلاثة الرئيسية في الخطة وهي :

(أ) ان تنفق البلدان النامية ، مع حلول عام ١٩٨٠ ، واحدا في المائة من اجمالي ناتجها القومي على البحث العلمي والتكنولوجي والاستحداث التجريبي وخدمات الدعم ؛

(ب) ان تخصص البلدان الصناعية ٠٫٥ في المائة من اجمالي ناتجها القومي للتعاون الدولي في ميدان العلم والتكنولوجيا ؛

(ج) ان تخصص البلدان المتقدمة النمو خمسة في المائة من مصروفاتها للبحث والاستحداث التجريبي في ميدان المشاكل التي تهم بلدان المنطقة وتكون ذات طابع غير عسكري .

(ب) المشاكل المطروقة

١٦٩٤ — ان كثافة نقل التقدم التكنولوجي ونوعية هذا النقل وظروفه لا تفي بآمال امريكا اللاتينية ؛ كما أن حالة ايجاد العلم والتكنولوجيا وتكييفهما على المستوى القومي او الاقليمي ليست مرضية .

(ج) السند التشريعي

١٦٩٥ — يوجد السند التشريعي الاساسي في قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٥٧ (د — ١٦) بشأن العلم والتكنولوجيا .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

١٦٩٦ — ستشمل الاستراتيجية نشر دراسات وتنفيذ مشاريع . وتتضمن الدراسات ما يلي :

(أ) تحليل الخطط والبرامج الاقليمية في مجال العلم والتكنولوجيا ؛

(ب) امكانيات استعمال التكنولوجيا المحلية ؛

(ج) اساليب ربط العرض والطلب في مجال التكنولوجيا ؛

(د) ايصال مساعدة البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية .

١٦٩٧ — وسيكون طابع المشاريع كما يلي :

(أ) مشاريع اقليمية ودون الاقليمية (ثلاثة بلدان او اكثر) لتطوير التكنولوجيا في فروع او قطاعات محددة من الانتاج ؛

(ب) الانتفاع من التكنولوجيا سواء المكيفة منها او المستحدثة في المنطقة او التي يتم التفاوض بشأنها بموجب اتفاقات شاملة مع الموردين من البلدان المتقدمة النمو .

(هـ) الاثر المتوقع

١٦٩٨ — ينبغي ان يكون لدى بلدان المنطقة نظرة شاملة وواضحة عن مشاكل العلم والتكنولوجيا ؛ كما ينبغي ان يوجد تحت تصرفها تكنولوجيات انسب لتنميتها ؛ وينبغي اقامة اجهزة للتعاون العلمي والتكنولوجي .

البرنامج الفرعي ٢ : تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية

(أ) الهدف

١٦٩٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى العمل على وجود سياسة حكومية فعالة في ميدان العلم والتكنولوجيا .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧٠٠ — غالبا ما يهدف التشريع القائم ، ان وجد ، الى اهداف متضاربة ، ونتيجة لذلك فان فعاليته تكون موضع تساؤل في بعض الاحيان .

(ج) السند التشريعي

١٧٠١ — يوجد السند التشريعي الاساسي في قراري اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣١٠ (د — ١٤) و ٤٣٢ (د — ١٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٧٠٢ — تم تنظيم البرنامج المشترك بين مصرف التنمية للبلدان الامريكية واللجنة الاقتصادية

Digitized by UNOG Library

لا مريكا اللاتينية على اساس اتفاقات مع مؤسسات عامة في البلدان التي يشملها البرنامج . وقد وضعت تفاصيل الموضوع الذي ستتم معالجته في كل حالة وفقا لا هداف البرنامج ومصالح تلك المؤسسات . ولن تقتصر الجهود على كفالة انشغال المؤسسات بالبحث في التكنولوجيا بل ستكفل ارتباطها ارتباطا مباشرا على قدر الامكان بمراكز تقرير السياسة العامة . وعلى ذلك من المأمول ان تكون نتائج البحث مما يوفر ، الى اقصى مدى ممكن ، اساسا لمعايير سياسة عامة بشأن التكنولوجيا . وينبغي ان ينظر البرنامج اعتبارا من منتصف ١٩٧٨ في سلسلة من الموضوعات اوسع من مجرد دراسة فروع الصناعات التحويلية . ويبقى عندئذ ميدان المقومات الهيكلية الاجتماعية ، مثل الخدمات الصحية ، وهو ميدان واسع .

(هـ) الاثر المتوقع

١٧٠٣ — من المفروض ان يؤدي هذا البحث ، الذي يقوم على معرفة ادق بالحالة التكنولوجية المحلية ، الى وجود ادوات لسياسة تكنولوجية عامة ينبغي لها ان تكون ذات فعالية مباشرة بشكل اكبر ، وأن تتمشى على نحو اكثر تناسقا مع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الشامل والمستوى القطاعي .

البرنامج ٥ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

البرنامج الفرعي ١ : تقوية القدرات التكنولوجية القومية

(أ) الهدف

١٧٠٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تطوير القدرات التكنولوجية القومية وتقويتها وتعزيز تطبيقها على كافة مستويات الانتاج وفي كافة فروع الاقتصاد القومي ، وتنفيذ خطة العمل الآسيوية للعلم والتكنولوجيا .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧٠٥ — ان المشاكل الرئيسية هي عدم ملاءمة سياسات العلم والتكنولوجيا ، وعدم توفر العاملين المدربين ، والافتقار الى المرافق المؤسسية ، ونقص الاستثمار في تنمية العلم والتكنولوجيا وفي البحث التطبيقي .

(ج) السند التشريعي

١٧٠٦ — يستمد السند التشريعي لهذه الانشطة من الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة ؛ والمؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الدورة الحادية والثلاثون ، ١٩٧٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٧٠٧ — سيتم اعداد مبادئ توجيهية لتطوير العلم والتكنولوجيا على المستويين الاقليمي والقومي .

Digitized by UNOG Library

وسيعقد اجتماع حكومي دولي في موعد غايته ١٩٧٨ ، كما ستعقد حلقات دراسية واجتماعات لافرقة من الخبراء ، وحلقات تدريبية وغير ذلك من الانشطة التدريبية ، تيسيرا لتنفيذ المبادئ التوجيهية ، مع الاشارة بصفة خاصة الى الصناعات الصغيرة والصناعات الزراعية والصناعات المتصلة بها .

(هـ) الاثر المتوقع

١٧٠٨ — ان الاثر المتوقع هو انشاء قاعدة علمية وتكنولوجية على المستويات القومية ، وزيادة في الاستثمارات في تطوير التكنولوجيا وتحضيرها ، وتكييف التكنولوجيا الجديدة مع الظروف المحلية ، وتقوية القدرات العلمية والتكنولوجية على مستوى المشاريع ، وزيادة التجارة في العلم والتكنولوجيا والخدمات في داخل بلدان المنطقة . وستشتمل البرامج التدريبية على توفير العمال المهرة للاغراض الانمائية .

البرنامج الفرعي ٢ : نقل التكنولوجيا

(أ) الاهداف

١٧٠٩ — اهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

(أ) مساعدة البلدان الاعضاء في نقل التكنولوجيا مع اشارة خاصة الى حيازتها وتكييفها والمفاوضات بشأنها ؛

(ب) اقامة المرافق المؤسسية لتقدير الواردات التكنولوجية وتحديدها ؛

(ج) زيادة توفر المعلومات عن التكنولوجيا المحلية والاقليمية والدولية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧١٠ — ان المشاكل الرئيسية هي عدم توفر القدرات التفاوضية والمرافق المؤسسية لتقدير المتطلبات التكنولوجية وللتكييف التكنولوجي ، والافراط في الواردات من التكنولوجيا المتكررة ، وعدم وجود المعلومات المناسبة عن الاحتياجات من التكنولوجيا .

(ج) السند التشريعي

١٧١١ — السند التشريعي هو نفس السند الوارد في البرنامج الفرعي ١ .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٧١٢ — ستجرى دراسات واستقصاءات ، كما ستعقد اجتماعات لافرقة الخبراء ، لتحديد المتطلبات المؤسسية على المستويين القومي والاقليمي .

١٧١٣ — كما ستنظم ندوات تدريبية وجولات دراسية للعاملين العلميين والتقنيين ، لتحسين القدرات في ميدان تنمية النقل الداخلي للتكنولوجيا في داخل المشاريع . ومن المقترح انشاء انظمة للمعلومات في هذا الميدان .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الاثر المتوقع

١٧١٤ — الاثر المتوقع لهذا البرنامج الفرعي هو تخفيض المدفوعات من العوائد ورسوم الترخيص ، الخ . وتخفيض مقدار التكنولوجيا المستوردة . وتحسين النقل الاقليمي للتكنولوجيا والخبرة .

البرنامج الفرعي ٣ : الانتفاع من التكنولوجيا

(أ) الهدف

١٧١٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات الاعضاء في استحداث تكنولوجيا للانتاج الصغير النطاق ، وللصناعات الريفية والزراعية ، وللانتاج الذي لا يستهلك قدرا كبيرا من الطاقة ، وللموارد البديلة من الطاقة .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧١٦ — كشف اجتماع لفريق خبراء خاص عن امكانيات التعاون الاقليمي لنقل التكنولوجيات وتكييفها في هذه الميادين .

(ج) السند التشريعي

١٧١٧ — يستمد السند التشريعي الاساسي من المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، والدورة الحادية والثلاثين للجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ (١٩٧٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٧١٨ — ستجرى دراسات عن التكنولوجيا المتاحة في قطاع الصناعات الزراعية والصناعات المتصلة بها وفي قطاع الصناعات الصغرى ، ومن عمليات الصناعة التي تستعمل قدرا اقل من الطاقة ، وعن الموارد البديلة من الطاقة . وستنظم حلقات دراسية وجولات دراسية للصناعيين في قطاع الصناعات الصغرى ، وسيجرى العمل الى كفالة الامداد بالمعلومات بشكل منتظم لتحسين تكنولوجيا الصناعات الصغيرة .

(هـ) الاثر المتوقع

١٧١٩ — من المتوقع حدوث زيادة في الانتفاع من التكنولوجيات التقليدية القومية ، وتحسن في القدرات الانتاجية ، وانخفاض في تكاليف الانتاج . وسيؤدى تطور الوعي التكنولوجي على مستويات الانتاج الدنيا الى تقوية القاعدة التكنولوجية القومية ، مما سيساهم في تقوية الاعتماد على الذات .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٦ : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١ : التعاون الاقليمي في ميدان العلم والتكنولوجيا

(أ) الهدف

١٧٢٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في البحث التعاوني ومشاريع التكنولوجيا وبرامجها ومؤسساتها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧٢١ — لم يحقق اي من البلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تقدما ملموسا في ميادين من قبيل البحث المتعلق بالمناطق القاحلة ، وتنمية الموارد البحرية ، والبحث الصناعي ، والتكنولوجيا النووية ، والتعاون فيما بين الجامعات ، والتحضير الالكتروني للمعلومات ، وتكنولوجيا الفضاء والحساب الالكتروني ، وخاصة من اجل تنمية موارد الارض والمياه . وقد ادت الضغوط المالية في بعض بلدان اللجنة وضغوط القوى البشرية في بعضها الآخر الى عرقلة التقدم السريع في الميادين المذكورة ، في حين ان جهود التعاون الاقليمي في تلك الميادين هي اما هامشية او غير موجودة على الاطلاق .

(ج) السند التشريعي

١٧٢٢ — يوجد السند التشريعي الاساسي في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) والفقرة ٨ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٠٠ (د — ٥٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٧٢٣ — من المتصور ان المبادئ التوجيهية لانشاء مشاريع بحثية وتكنولوجية في ميادين مختارة ستكون ناتجا سنويا . وستقدم المساعدة الى الحكومات في انشاء مشاريع اقليمية او قومية في تلك الميادين . وسيتم اعداد تقارير عن الاحتمالات التكنولوجية المقبلة لاعادة تدوير الموارد المائية واعادة استخدامها (١٩٧٨) ، وعن شبكات الرصد الاقليمي لتنظيم الموارد (١٩٧٩) وعن استعمال تكنولوجيا الحاسب الالكتروني (١٩٨٠) والتكنولوجيا النووية (١٩٨١) .

البرنامج الفرعي ٢ : اختيار التكنولوجيا والتقنيات

(أ) الهدف

١٧٢٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في المنطقة في وضع سياسات واجراءات واضحة لتقييم التنمية التكنولوجية وتنظيمها واختيار ما يناسب منها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧٢٥ — ان اختيار التكنولوجيا والتقنيات امر له آثار هامة على التنمية الاقتصادية الشاملة الطويلة

Digitized by UNOG Library

الاجل وعلى مستوى العمالة ؛ ولذلك ينبغي تقييم الآثار المترتبة على استخدام التكنولوجيات والتقنيات البديلة تقييما واعيا ، تفهما لاثرها الطويل الاجل على الرفاه الاجتماعي .

(ج) السند التشريعي

١٧٢٦ — يوجد السند التشريعي لهذه الانشطة في الفقرتين ١ و ٢ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٠٢ (د — ٥٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٧٢٧ — ستقدم المساعدة الى الحكومات عن طريق تقييم الاثر الذي يترتب على استخدام تكنولوجيات بديلة منتقاة على التنمية الاقتصادية ، وعن طريق دراسات عن التكنولوجيات التي تحتاج الى كثافة رأس المال والتي تحتاج الى كثافة اليد العاملة في مشاريع مختارة وكذلك عن طريق التنبؤات بأثر التكنولوجيات البديلة على العمالة وتوزيع الثروة والموارد الطبيعية والهيكل الاجتماعي ، وما الى ذلك . وسيوضح ناتج الانشطة المختلفة في شكل " تقرير (تقارير) عن جوانب منتقاة من اختيار التكنولوجيا في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " من المقرر استكماله (او استكمالها) في موعد غايته نهاية ١٩٨١ .

(هـ) الاثر المتوقع

١٧٢٨ — الاثر المتوقع لهذا البرنامج الفرعي هو اتخاذ تدابير حكومية لادماج تقييم التكنولوجيا في التخطيط القومي والقطاعي .

البرنامج الفرعي ٣ : تطبيق العلم والتكنولوجيا في قطاعات مختارة

(أ) الهدف

١٧٢٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة حكومات المنطقة في جهودها على تكييف وتطوير تكنولوجيات مناسبة في مجالي الزراعة والنقل .

(ب) المشاكل المطروقة والسند التشريعي

١٧٣٠ — يرد تحليل ذلك في برنامجي الزراعة والنقل .

(ج) الاستراتيجية والناتج

١٧٣١ — سيؤدي اصدار سلسلة من " دراسات مختارة عن نواحي تكييف التكنولوجيا الزراعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " ، وعدة دراسات عن تكنولوجيا النقل ، الى استكمال تلك الدراسات التي ورد تبيانها تحت البرامج المتصلة بها ، ومن المأمول ان تؤدي الى زيادة اثرها .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثانـــي والعشـــرون

التنميـــة الاجتماعية والشـــؤون الانسانيـــة

التنظيـــم

١٧٣٢ — لا يزال الوصف الوارد في الفقرات ١١١٢ الى ١١٢٠ من الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ (١) لتنظيم البرنامج الرئيسي صالحا ، مع اجراء التغيير التالي : تشارك شعبة الشؤون الاجتماعية بجنيف ، بصورة رئيسية ، في الاعمال التي يتم الاضطلاع بها بموجب البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ من هذا البرنامج . وثمة مسؤولية فريدة تقع على عاتق الشعبة ، هي رعاية التعاون الاقليمي في اوروبا بغية القيام بدراسة مشتركة للمشاكل والسياسات الاجتماعية . وتضمن مؤتمرات التخطيط للبرنامج الاوروبي للتنمية الاجتماعية تطور هذا النشاط وفقا للاولويات الحالية مما تحددها الحكومات المشاركة ؛ وسيقوم مؤتمر التخطيط السادس ، الذى سينعقد في عام ١٩٧٧ بوضع الخطط للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ . وتتضمن الانشطة التي سيتم الاضطلاع بها بموجب البرنامج الاوروبي عقد خمسة اجتماعات اقليمية كل عام بالاضافة الى تنظيم عمليات انتداب الخبراء والزيارات الدراسية . وسيظل الدعم التقني يقدم الى المركز الاوروبي للتدريب والبحث في الرعاية الاجتماعية (فيينا) ، وهو الذى تتضمن انشطته كل عام عقد ما معدله خمس دورات تدريبية والقيام ببحث مستمر .

البرنامج ١ : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٧٣٣ — ثمة مشكلة مستمرة تواجهها البلدان النامية ، هي تلك المتمثلة في رفع مستويات المعيشة لنسبة ضخمة من السكان الذين يعيشون في ظروف من الفقر وغير القادرين على المشاركة مشاركة نشطة في عملية التنمية . وتبين الادلة الراهنة ان نسبة الفقراء تتنامى رغم ما سجلته معظم البلدان النامية خلال العقد الاخير من معدلات نمو اقتصادى حثيثة . وهذه الزيادة في نسبة الفقراء ، مقرونة بتزايد تباعدهم عن قوائد التنمية ، قد اصبحت مصدر قلق خطير للمجتمع الدولي الذى دعا الى مشاركة شعبية اكبر وأوسع نطاقا في عملية اتخاذ القرارات بشأن التنمية ، وفي المساهمة في المجهود الانمائي وفي تقاسم فوائده .

١٧٣٤ — وبغية مساعدة الحكومات على الاستجابة لهذه الدعوة ، علاوة على تسهيل تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والقدرة المتزايدة على التنمية على الصعيد القومي عن طريق تدابير أوصت بها الجمعية العامة في قرارها ٣٣٦٢ (د أ — ٧) المعنون " الانماء والتعاون الاقتصادى

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/10006/Add.1).

Digitized by UNOG Library

الدولي" ، فان اهداف وانشطة الخطة المتوسطة الاجل لهذا البرنامج ترمي الى تشجيع الاصلاحات المؤسسية ، وتوسيع المشاركة الشعبية بغية تعبئة الموارد المحلية ، وتحقيق الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة الوضع والحدية ، علاوة على المساعدة في الحد من الاجرام بواسطة برامج فعالة ولكنها انسانية في نفس الوقت . ولا بد من التشديد بصورة خاصة على تطوير اساليب فعالة ونشر المعرفة بها ، وعلى التنظيم غير الرسمي ، وعلى التدريب حتى يتمكن السكان المحليون من تحمل جزء كبير من المسؤولية عن المساعدة في استمرار الخدمات الخاصة بهم مع تحميل الحكومة أقل قدر ممكن من الاحتياجات من الموارد .

البرنامج الفرعي ١ : المشاركة الشعبية وتنمية المؤسسات

(أ) الهدف

١٧٣٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات على تقوية او اقامة مؤسسات محلية وعلى المستوى المتوسط بغية زيادة دور أفراد الشعب ، وخاصة النساء والشباب والفقراء ، كمشتركين نشطين في عملية التنمية ، وفي ضمان توزيع فوائدها توزيعا عادلا .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧٣٦ — أخذ العديد من البلدان الأعضاء ، وقد تزايد قلقه تجاه التفاوت المتنامي في الدخل والفرص فيما بين مختلف فئات السكان وتجاه مسائل الانصاف والعدالة الاجتماعية ، يجرى تجارب على أشكال مبتدعة من الجمعيات والترتيبات المؤسسية بغية التشجيع على مشاركة الناس بصورة أوسع ، نطاقا في اتخاذ القرارات وفي تخطيط وتنفيذ برامج التنمية. ورغم أن بعضا مما أصابته من نجاح ومما منيت به من فشل يمكن ان يعزى الى المتغيرات الاجتماعية — الثقافية والاقتصادية التي تنفرد بها كل دولة معنية ، غير أن العديد من العناصر الجوهرية في عمليتي تنمية المؤسسات واشتراك الجماهير قابلة للانتقال عبر الحدود القومية وعبر الثقافات المختلفة .

١٧٣٧ — وينبغي للمجهود الدولي اللازم لنقل مثل هذه المعلومات والمعرفة ، اذا أريد له أن ينجح ، أن يعالج المشاكل المحددة التالية :

(أ) كثيرا ماتفتقر المؤسسات على المستويين المحلي والمتوسط ، حيثما توجد ، الى القدرة على تعبئة الناس وتوفير الروابط بين الشعب وبين سياسات وبرامج التنمية القومية ؛

(ب) لم توجه مهارات واتجاهات المسؤولين والزعماء على المستوى المحلي واعضاء المجتمعات نحو المتطلبات اللازمة للمشاركة الفعالة في جهود التنمية. وينبغي ، في كثير من الحالات ، بذل مجهود مدروس ومستمر لايجاد هذا التوجيه ؛

(ج) هناك نقص في الانظمة والمهارات التي تضمن تكيّف البرامج مع الظروف المحلية وتوفّر المعلومات المستمرة عن المشاكل التي تواجهها المشاريع وماتحرزه من تقدم وماتحققه من منجزات . وحيثما توجد مثل هذه الانظمة ، فانها نادرا ماتصل الى الناس على مستويات تنفيذ المشاريع حتى يمكن أن تتخذ تدابير اصلاحية .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١٧٣٨ — يطلب قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٢٩ (د — ٥٨) الى الامين العام أن يعطي الاولوية الى مايلي :

(أ) الاضطلاع بأبحاث والقيام بالدراسات لتعزيز فعالية المشاركة الشعبية ؛

(ب) تقوية الدعم التقني المقدم الى المشاريع التي تشجع مشاركة الشعب الطوعية على نطاق واسع في مجهود التنمية ، مع ايلاء اهتمام خاص الى مشاكل الفقراء في الريف ، والفئات الحدية وسكان احياء الصفيح في المدن ؛ وتنمية المؤسسات على الصعيدين المحلي والاقليمي التي ترمي الى تسهيل عملية اتخاذ القرارات من القاعدة والمساعدة على استمرار تلك العملية ؛ وتقوية قنوات الاتصال بين الشعب والحكومة ؛ وتطوير طرق لتقييم أثر برامج التنمية على المستفيدين المقصودين ؛ وتطوير خطط ومواد لتدريب كل من السكان المحليين والمسؤولين الانمائيين على تشجيع المشاركة الشعبية في برامج التنمية والمحافظة على استمرارها . وانظر ايضا قرارات الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د — ٢٤) ، المادة ١٥ (ب) ؛ ٢٦٢٦ (د — ٢٥) ، الفقرات ١٨ (ز) و ٧٨ و ٨٤ ؛ ٣١٧٦ (د — ٢٨) ، الفقرة ٦٩ ؛ ٣١٤٠ (د — ٢٨) ، الفقرة ٤ ؛ ٣٥٢٣ (د — ٣٠) الفقرة ٣ ؛ و ٣٥٢٤ (د — ٣٠) ؛ وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١١٣٩ (د — ٤١) ، الفرع الاول ، الفقرة ٤ (هـ) ؛ و ١٧٥٢ (د — ٥٤) ، الفقرتين ٤ و ٥ ؛ و ١٩٢٣ (د — ٥٨) .

١٧٣٩ — وفيما يتعلق بالتنمية الريفية والاصلاح الزراعي ، انظر قرار الجمعية العامة ٣٣٤٨ (د — ٢٩) ؛ والقرار الثاني : الفقرة ٧ من تقرير مؤتمر الاغذية العالمي (٢) ؛ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٧٠٧ (د — ٥٣) .

(ب) الاستراتيجية والناتج

١٧٤٠ — سيجرى الاضطلاع بمجموعة متشابكة من الانشطة بغية مواجهة المشاكل المحددة الناجمة عن القدرة المحدودة للمؤسسات والنقص في المهارات الانسانية وفي القدرة على تقييم المشاريع الجارية بوصفها ادوات لزيادة المشاركة الشعبية . وسوف ينطوى ذلك على تبادل المبادئ التوجيهية والتوصيات فيما بين الحكومات عن طريق الندوات والحلقات الدراسية العملية والوسائل الاخرى بغية تنقيح تلك المبادئ التوجيهية والتوصيات وايجاد تفهم أفضل للطريقة التي يمكن بها دمج البيانات والتحليلات في أطر السياسة لكي تتخذ الحكومات اجراءات بشأنها .

١٧٤١ — وسوف يجرى الاضطلاع بتنمية المؤسسات لتعبئة المشاركة الشعبية على مستويين هما :

(أ) وضع مبادئ توجيهية وتوصيات لاستراتيجية دولية للتنمية لعقد الثمانينات ، من أجل تقوية المشاركة الشعبية في مشاريع التنمية ؛

---

(٢) E/CONF.65/20 (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.75.II.A.3) .

Digitized by UNOG Library

(ب) اعداد المبادئ التوجيهية والتوصيات في مجالات الاهتمام المباشر التالية بغية مساعدة الحكومات في اعتماد سياسات وبرامج عملية لتطوير المؤسسات وزيادة المشاركة الشعبية على المستويين المحلي والمتوسط .

١٧٤٢ — وسوف يشرع في ممارسة الانشطة خلال فترة الخطة المتوسطة الاجل على النحو التالي :

(أ) مشاركة المرأة في عملية التنمية . سوف تشدد التوصيات على طرق ومناهج لاشراك النساء في أنشطة محددة مع اهتمام خاص بالمرأة في المناطق الريفية ، وعلى الاشكال المؤسسية التي يمكن بواسطتها أن تشجع أنشطتهن وتدعم سواء على المستوى المحلي او عن طريق الروابط مع الانشطة الاقليمية والقومية ، وعلى نوع التدريب والسياسات الحكومية اللازمة لتشجيع انشطة النساء والمساعدة على استمرارها . ويدعم هذا النشاط اهداف البرنامج الفرعي ٤ من هذا البرنامج .

(ب) زيادة فرص الشباب للمشاركة في عملية التنمية . سوف توضع مبادئ توجيهية وتوصيات لتمكين الحكومات من أن تخطط وتنفذ بصورة أفضل برامج انمائية للشباب عن طريق تجميع وتحليل ونشر الخبرات القومية في مجال ادماج الشباب في عملية التنمية ، بما في ذلك الانشطة الموجهة نحو العمالة ، وبواسطة تطوير طرق لتقييم برامج الشباب بغية مساعدة الوكالات المعنية على تحسين كفائتها التشغيلية .

(ج) التنمية الريفية . سيجرى القيام بدراسات لاساليب حفز الناس على المشاركة في تنويع الانتاج ، واعتماد التكنولوجيا وادخال الاصلاحات الزراعية التي تشجع على زيادة الانتاج ، وفي التصنيع الريفي ، بما في ذلك تنمية الحرف اليدوية ، بالاضافة الى القيام بدراسة حول مناهج وطرق وممارسات مختارة لتشجيع التوفيرات الصغيرة وتعبئتها للاستثمار في المشاريع الانتاجية المحلية ، بوصف كل هذه تدابير داعمة للبرامج الدولية الهادفة الى زيادة العمالة والدخل في الريف وسوف يجرى الاضطلاع بهذه الانشطة بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

(د) تحسين الاوضاع داخل المستوطنات البشرية . سيجرى القيام بدراسات حول الاصلاحات والتنظيمات المؤسسية اللازمة المنطوية على اجراء جماعي لتحسين ظروف المعيشة في المستقطنات ولتجديد المدن . وسيتم تطوير مبادئ توجيهية لاستخدام المواطنين ومشاركتهم في تنظيم الخدمات الاجتماعية وايصالها الى سكان المستوطنات الحضرية والريفية واستخدامهم لها . وسيجرى كذلك اعداد كتاب ارشادى للعاملين الميدانيين بغية تسهيل العمل على ادخال المشاركة الشعبية في تخطيط المستوطنات البشرية وادارتها .

(هـ) ادماج الفئات اليدوية في الجهود القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . سوف تتركز التوصيات على تنمية مؤسسات مجتمعية وأنشطة مشاركة جديدة يمكن للحكومات أن تستخدمها في برامج لتوطين مثل هذه الفئات عن طريق اشاركها في أنشطة زراعية مستقرة .

١٧٤٣ — وفي مجال التدريب لتنمية المؤسسات والمشاركة الشعبية ، سوف يستكمل دليل الموارد التدريبية الذى وضع في فترة الخطة السابقة ، على أساس الردود التي يتم تلقيها من الحكومات ومؤسسات التدريب والمنظمات الاخرى ذات الصلة بالموضوع ، وسوف يستخدم في حلقة دراسية

Digitized by UNOG Library

من المنتظر عقدها خلال الفترة ١٩٧٧ — ١٩٧٨. وبعد ذلك ستوضع للحكومات مبادئ توجيهية لبرامج التدريب العام المرسوم. وسيجرى بعد ذلك على التوالي تطوير المبادئ التوجيهية والتوصيات والمواد الخاصة بالموارد لتدريب الزعماء المحليين. وفي الوقت ذاته سيتم ، بالتعاون مع اللجان الاقليمية والمؤسسات القومية ، تأسيس شبكة لتبادل المعلومات بشأن استراتيجيات التدريب ومنهجياته والخبرة المستخلصة من تحليله وغير ذلك من المعلومات . وسوف يشتمل تحسين فرص تدريب القادة والعاملين من الشباب على دراسة وتقييم لفرص تدريب القائدات من الشابات ، وخاصة في البلدان النامية ، على أن يمول هذا النشاط من موارد خارجة عن الميزانية ، وتطوير مبادئ توجيهية بشأن وضع برامج لتدريب الشباب العاملين المسؤولين عن اشراك الشباب في انشطة التنمية . واستمرارا للعمل الذى استهل في عام ١٩٧٥ ، سيجتمع فريق عامل دولي في عام ١٩٧٩ لوضع المبادئ التوجيهية للتعاون فيمابين المراكز الرئيسية للبحوث والمعلومات المتصلة بالشباب.

١٧٤٤ — وفيما يتعلق بالرصد والتقييم ، ستستخدم الخبرة المستخلصة من تطبيق مثل هذه الطرق في انشطة التعاون التقني ، علاوة على تعليقات الحكومات ومعاهد التدريب والمنظمات الاخرى المتصلة بالموضوع ، بشأن مشروع التقرير الذى أعد اثناء فترة الخطة السابقة لوضع اللمسات النهائية على المبادئ التوجيهية للحكومات في ادخال انظمة للرصد والتقييم من شأنها أن تقيّم أثر برامج التنمية على المستفيدين المقصودين . كذلك سيجرى تطوير مبادئ توجيهية محددة لتطبيق مثل هذه الانظمة على البرامج المتصلة بالمستوطنات البشرية وبمشاركة المرأة في عملية التنمية . وسوف تعدّ سلسلة من الكتيبات في صيغتها النهائية في وقت لاحق وذلك على اساس الخبرة المستخلصة من تطبيق محتوياتها على المشاريع الميدانية الجارية وبعد ان تكون امكانياتها العملية قد نوقشت في حلقة دراسية اقاليمية من المتوقع عقدها خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١.

١٧٤٥ — وكوسيلة لتبادل المعلومات بشأن أنشطة الشباب ، سوف تنشر في عام ١٩٨١ دراسة استعراضية للاتجاهات الرئيسية في أنشطة البحث والمعلومات المتصلة بالشباب ، مع التشديد بصورة رئيسية على مشاركة الشباب في عملية التنمية . وسوف يستمر اصدار " نشرة المعلومات المتصلة بالشباب" ربع السنوية ، التي تصدر في ١٠ صفحات ، كأداة لتعزيز سبل الاتصال بين الامم المتحدة ومنظمات الشباب علاوة على المنظمات والمعاهد الاخرى العاملة في هذا الميدان ، وكذلك " الاستعراض السنوى للانشطة الراهنة وليوادر الانشطة المقبلة المتصلة بالشباب " التي تضطلع بها الوكالات الداخلة في منظومة الامم المتحدة .

١٧٤٦ — أما المعلومات المسترجعة من الانشطة التشغيلية في تخطيط البرامج وتنفيذها ، ومما يتصل بها من انشطة التدريب ومن تطبيق انظمة الرصد والتقييم ، فستستخدم في زيادة تنقيح قاعدة المعارف المتصلة بتنمية المؤسسات والمشاركة الشعبية على المستويين المحلي والمتوسط ، ولوضع المبادئ التوجيهية والتصاميم لتطبيق هذه الاستراتيجيات والاساليب على مجموعة اوسع نطاقا من قضايا التنمية خلال فترة الخطة التالية .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الاثر المتوقع

١٧٤٧ — سيزيد توفر ماهو مجرب من طرق ومناهج تنمية المؤسسات والمشاركة الشعبية من قدرة الحكومات على احداث التغييرات المنشودة في الهياكل المعنية بالتنمية الريفية وبالصلات بين المستويين القومي والمحلي ، وعلى ادماج مختلف فئات السكان ، من مزارعين ونساء وشباب وفقراء ، على سبيل المثال ، في عمليات اتخاذ القرارات ، بصفة تلك الفئات مساهمة في التنمية علاوة على كونها مستفيدة من فوائدها . وسوف يسهل وعي الحكومات لمجالات الخيار المتاحة في السياسة ، عن طريق تبادل المعلومات والمعرفة ، ادخال اصلاحات في مجالات مثل ملكية الاراضي والانتفاع بها ، وادارة المستقطنات ، واستخدام القروض الائتمانية الريفية ، وتعبئة المدخرات والاستثمارات الصغيرة في المشاريع الانتاجية المحلية .

١٧٤٨ — وستكون الحكومات عندها اقدر على رسم سياسات تستهدف زيادة المساهمة التي تقدمها النساء والشباب في عملية التنمية من حيث الانشطة المنظمة المستخدمة للاغراض الانتاجية ، مثل تنمية الحرف اليدوية ، والمستوطنات الزراعية للشباب ، وتوسيع نطاق الفرص عن طريق تدريب النساء في الانشطة الزراعية ومشاركة الشباب في تنمية المقومات الهيكلية الريفية . وستكون الكتب الارشادية ، والمنشورات ، والنشرات التقنية الاخرى من الموارد الهامة بالنسبة الى الحكومات في تدريب المدربين والمسؤولين المحليين المعنيين بتنفيذ الاصلاحات. ومن شأن هذا ان يحسّن قدرة الحكومات على تنظيم وتنفيذ برامج تدريبية خاصة بها تتناول تنظيم المجتمعات وتنفيذ المشاريع مما سيكون له اثر يتضاعف وهو يمتد في الامتداد من المدربين الى المسؤولين المحليين وعن طريقهم الى زعماء المجتمعات المحلية .

١٧٤٩ — وسوف يساعد توفر المجرّب من نظم الرصد والتقييم ، على مستوى المشروع ، الحكومات على تحسين وضع وتنفيذ البرامج وزيادة الفوائد العائدة على المستفيدين المقصودين الى أقصى حد . وسوف تصبح هذه الانشطة جزءا من وظائف المسؤولين والزعماء المحليين ، كما حدث في ستة بلدان حتى الان . ومن المتوقع ان يكون عدد مماثل ، ان لم يكن اكبر ، من البلدان قد اعتمد نظم الرصد والتقييم هذه على المستوى المحلي وذلك بحلول نهاية الفترة المتوسطة الاجل .

البرنامج الفرعي ٢ : تقديم الخدمات للاندماج الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

(أ) الهدف

١٧٥٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقوية الرعاية الاجتماعية وبرامج الخدمات الاجتماعية الاخرى ، مع التشديد على النواحي الوقائية والانمائية ، والاهتمام بصورة خاصة بالناس في الحالات الحدية والمحرومة .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧٥١ — تهدف برامج الرعاية الاجتماعية وبرامج الخدمات الاجتماعية الاخرى ، سواء كانت حكومية او طوعية ، الى مساعدة الافراد والفئات والمجتمعات في الوصول الى الموارد والتسهيلات

Digitized by UNOG Library

مثل المشورة في شؤون الاسرة ، والعناية بصحة الام والطفل ، والتغذية ، وتخطيط الاسرة ، والتدريب المهني ، واسكان واعادة تأهيل العجزة ، ومايتصل بذلك من خدمات ، حتى يتمكن الجميع من الاستفادة استفادة كاملة من ثمار التنمية . غير ان فعالية العديد من هذه البرامج كانت ولاتزال محدودة ، حيثما يغالي في التشديد على التدابير العلاجية بالقياس مع التدابير التي تزيد من قدرة الناس على القيام بدور نشط ومثمر في حياة المجتمع .

١٧٥٢ — وبالرغم من أن الحكومات في عدد متزايد من البلدان تعترف بالحاجة الى توجيه وقائي وانمائي للخدمات ، فان عددا من المشاكل الخطيرة لايزال قائما ، من بينها بصورة خاصة مايلي :

(أ) اختلالات في توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الاخرى على مختلف انحاء البلد وفيما يتصل بالفئات المختلفة من الناس ؛

(ب) عدم تركيز هذه الخدمات تركيزا كافيا على المشاكل الحادة مثل الفقر الجماعي ، والبطالة ، والاكتظاظ السكاني ؛

(ج) الافتقار الى توحيد هذه البرامج في أنشطة اكثر شمولا مثل التنمية الريفية المتكاملة .

١٧٥٣ — وثمة قيدان رئيسيان يؤثران على تحقيق هذه التغييرات في السياسات والبرامج اللازمة للمساعدة في حل هذه المشاكل ، هما الافتقار الى البيانات الاولية على الصعيدين القطري والاقليمي وسوء نشر المعلومات المتصلة بالامر فيما بين البلدان ، وهي المعلومات التي يمكن أن تستخدم في صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الوقائية والانمائية والخدمات الاجتماعية الاخرى . وبالاضافة الى ذلك فان التعاون بين المؤسسات والوكالات الدولية والحكومية القومية المعنية بالبحث والتقييم ومنهجيات التدريب ، الذى من شأنه أن يزيد من فعالية هذه البرامج ، كان محدودا .

(ج) السند التشريعي

١٧٥٤ — فيما يتعلق بخدمات الرعاية الاجتماعية فان قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١١٣٩ (د — ٤١) (اعادة تقييم دور اللجنة الاجتماعية) ، الجزء الاول ، الفقرة ٤ (زاى) ، ينص، في جملة امور ، على أن الهدف التالي يجب أن يعزز عن طريق عمل لجنة (التنمية) الاجتماعية : " تقديم الرعاية الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي الشاملة للمحافظة على مستوى معيشة الاسر والافراد والفئات الخاصة ، بما في ذلك العجزة ، وتحسين ذلك المستوى ، مع اهتمام خاص بالامهات العاملات وبرصد الاعتمادات الكافية للاطفال ، علاوة على تقوية وتحسين نوعية حياة الاسرة" انظر أيضا قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) ، الفقرة ١٨ ؛ و ٣٤٤٤ (د — ٢٩) ، الفقرة ٧ ؛ ٣٣٥٤ (د — ٣٠) ، الفقرة ٢ ؛ ٣٥٢٠ (د — ٣٠) ؛ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٦٧٠ (د — ٥٢) الفقرة ٢. وفيما يتعلق باعادة تأهيل الاشخاص العجزة ، انظر قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٢١ (د — ٥٨) ، الفقرة ٣ . وفيما يتعلق بالشيوخ

Digitized by UNOG Library

والمسنين ، انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣٧ (د — ٢٨) ، الفقرة ٤ . وبالنسبة الى العمال المهاجرين ، انظر قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٢٦ (د — ٥٨) (الجزء ألف) الفقرتين ٦ و ٨ . وبالنسبة الى تبني الاطفال وتكفيلهم ، انظر قرار المجلس الاقتصادى ١٩٢٥ (د — ٥٨) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٧٥٥ — تدعو الاستراتيجية الى مايلي :

(أ) مواصلة العمل على تنمية برامج الرعاية الاجتماعية التي تستهدف دعم خطط التنمية للتخفيف من البطالة وتشجيع التنمية الريفية المتكاملة ، والى تحسين مركز المرأة ؛

(ب) دراسة العوامل المحددة لقرارات تخطيط الاسرة في نطاق التنمية الريفية ؛

(ج) تنفيذ طرق المعالجة الجديدة لمشاكل الوقاية من العجز واعادة التأهيل ؛

(د) مواصلة العمل في ميدان الشيخوخة ، بما في ذلك على وجه الخصوص حالة النساء المسنات ؛

(هـ) وتوحيد العمل لتقوية البرامج الخاصة بتحسين الحالة الاجتماعية للعمال المهاجرين وأسرهم .

أما جوانب هذه الانشطة المتعلقة بتجميع البيانات ونشر المعلومات ، وكذلك الجوانب المختلفة لتصميم البرامج وللتدريب فستنفذ بالتعاون مع الوكالات الدولية والقومية المعنية بوصفها وسيلة لتحسين الفعالية التشغيلية لما ينجم عن ذلك من مبادئ توجيهية وتوصيات . ويساهم هذا الهدف في تنفيذ البرامج الفرعية ١ و ٤ و ٥ من هذا البرنامج ، ويستمد الدعم منها .

١٧٥٦ — ومواصلة لدراسة عن برامج الرعاية الاجتماعية التي تستهدف اشراك أفقر أعضاء المجتمع في الانشطة الاقتصادية ، سوف يستكمل في عام ١٩٧٩ تقرير متصل بهذا الامر يتناول منهجيات تقييم أثر مثل هذه البرامج . وسوف يعد تقريران تكميليان ، أحدهما لتقييم دور ومهمة موظفي الرعاية الاجتماعية في التنمية الريفية المتكاملة ، والاخر لوضع منهجيات التدريب لمثل هؤلاء الموظفين المشتركين في برامج التنمية الريفية المتكاملة . وسوف تستكمل في عام ١٩٧٩ مبادئ توجيهية بشأن خدمات الرعاية الاجتماعية في مستوطنات اللاجئين الانتقالية ، مع التركيز على نواحي التدريب ، وذلك مواصلة لتقرير مماثل يتعلق بالاحياء الفقيرة ومدن الصفيح .

١٧٥٧ — اما الادوار المتغيرة للنساء التي لها مضاعفات على رعاية الطفل والاسرة فسوف تدرس في عام ١٩٨٠ ، مع مراعاة خاصة لتصميم برامج الرعاية الاجتماعية المناسبة . وسوف تستكمل في عام ١٩٨٠ دراسة حول تصميم برامج الرعاية الاجتماعية تستهدف زيادة القدرات الاقتصادية للنساء الريفيات ، اذا توفرت الاموال الخارجة عن الميزانية لذلك .

١٧٥٨ — وتبعا لتوفر التمويل الخارجي ، سوف يعد مشروع اعلان بشأن المبادئ الاجتماعية

Digitized by UNOG Library

والقانونية المتصلة بتبني الاطفال وتكفيلهم على الصعيدين القومي والدولي ، ومشروع مبادئ توجيهية كي تستخدمه الحكومات في تنفيذ هذه المبادئ وسوف يعرض المشروعان على لجنة التنمية الاجتماعية في ١٩٧٩.

١٧٥٩ — واستمرارا لدراسة حول اسهام الرعاية الاجتماعية في الحفز على تخطيط الاسرة ، وهي الدراسة التي بدأت في عام ١٩٧٥ ، وتبعا لاستمرار توفر الاموال الخارجة عن الميزانية ، سوف يولى الاهتمام الى العوامل المحددة لقرارات تخطيط الاسرة في اطار التنمية الريفية المتكاملة. وسوف تعد في عام١٩٧٨ دراسات مبنية على الخبرة المستخلصة من مشاريع مبتكرة مختارة ،كما ستعقد في عام١٩٧٩ ندوات تدريبية للعاملين في هذا الميدان لدراسة مشاكل مختارة ، مثل التدابير العملية المناسبة لادماج تخطيط الاسرة ادماجا فعالا في برامج التنمية الريفية . وسوف ينشر ماينجم عن ذلك من مبادئ توجيهية أولية بشأن ادماج تخطيط الاسرة داخل برامج التنمية الريفية ، ويوزع على الحكومات والوكالات الدولية المعنية في أواخر عام١٩٧٩ لابداء تعليقاتها واجراء المزيد من الاستقصاء بشأنها . كذلك سوف تدرس في عام ١٩٨٠ الاثار المترتبة على طرق المعالجة المبتكرة لتدريب المدربين والمشرفين والموظفين الميدانيين العاملين في برامج الرعاية الاجتماعية وتخطيط الاسرة ، وفي عام ١٩٨١ سوف يصدر تقرير نهائي شامل .

١٧٦٠ — وفي مجال اعادة تأهيل المعوقين سوف تستكمل في عام١٩٧٩ دراسة استعراضية حول توفر الموارد البشرية والتسهيلات اللازمة لمنع العجز ولتقديم خدمات اعادة التأهيل على مستوى المجتمع المحلي . وفي عام ١٩٨١ سوف يستكمل ماينجم عن ذلك من مبادئ توجيهية للحكومات ، وذلك بعد أن تدرس في اجتماع لفريق من الخبراء . وتبعا لتوفر الاموال الخارجة عن الميزانية ، ستعقد خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١ حلقتان دراسيتان أو دورتان تدريبيتان اقليميتان فيما يتصل بالنشاط المذكور أعلاه. وسوف تسفر دراسة استعراضية ستجرى في عام١٩٧٨ لتنفيذ الاعلان المتعلق بحقوق المعوقين [قرار الجمعية العامة ٣٤٤٧ (د — ٣٠)] والاعلان المتعلق بحقوق الاشخاص المتخلفين عقليا [قرار الجمعية العامة ٢٨٥٦ (د — ٢٦)] عن اقتراحات محددة في عام ١٩٨٠ لمساعدة الحكومات في تنفيذ هذين الاعلانين . وسوف يستمر جمع ونشر المعلومات بشأن طرق المعالجة الجديدة لمشاكل الاعاقة . كما ستواصل خدمة الاجتماعات المشتركة بين الوكالات بشأن اعادة تأهيل المعوقين ، بما في ذلك اعداد الوثائق الاساسية .

١٧٦١ — وفي ميدان الشيخوخة ،سوف تستكمل في عام١٩٧٩ دراسة استعراضية للاحوال الاجتماعية والاقتصادية ولاحتياجات المسنّين في المناطق الريفية ، مع وضع مبادئ توجيهية في هذا المجال ، كي تكون تكملة لدراسة عن المسنين في المدن سوف يتم الانتهاء منها في عام ١٩٧٧ . وخلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١ ، ستجرى دراسة حالة النساء المسنّات ، مع التركيز على مشاكل الترمّل وعدم الاستقرار الاقتصادى ، وسوف يجرى تطوير مبادئ توجيهية لمساعدة الحكومات في تصميم برامج محسنة لأوضاعهن . وسيواصل نظام تبادل المعلومات ، الذى بدأ في عام ١٩٧٥ ، نشر المعلومات عن المسنّين .

Digitized by UNOG Library

١٧٦٢ — وسوف توضع اللمسات النهائية في عام١٩٧٨ على وثيقة تضم المبادئ المتعلقة بالعمال المهاجرين واسرهم والواردة بالفعل في الصكوك الدولية التي أقرتها منظمات الامم المتحدة ، وكذلك على تقرير عن التقدم المحرز نحو تعزيز البرامج التي تستهدف تحسين رعاية العمال المهاجرين واسرهم ونحو تنسيق الانشطة المضطلع بها داخل اسرة الامم المتحدة والمتعلقة بما للهجرة الدولية من جانب اقتصادية وديموغرافية واجتماعية ومايمس منها حقوق الانسان وذلك لعرض تلك الوثيقة وذلك التقرير على لجنة التنمية الاجتماعية في عام١٩٧٩ .

(هـ) الاثر المتوقع

١٧٦٣ — ستوفر الاستراتيجيات المقترحة وناتجها للهيئات الحكومية المسؤولة عن الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية خلال هذه الفترة ، البيانات المتصلة بالامر ، مما سيمكن تلك الوكالات من ان تفعل مايلي في فترة الخطة اللاحقة : (أ) ان تعيد ، بصورة متزايدة ، توجيه خدمات الرعاية الاجتماعية بحيث تتركز على المهام الوقائية والانمائية ؛ (ب) وان تصلح الاختلالات الراهنة في توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الاخرى عن طريق تحديد الاستراتيجيات المتصلةبحاجات سكان المناطق الريفية والاحياء الفقيرة والمستقطنات ومدن الصفيح وكذلك بحاجات الفئات المحرومة من السكان مثل المسنّين والمعوقين والافقر حالا ؛ (ج) وان تجعل خدمات الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الاخرى تتصل بصورة اكثر مباشرة بالتخفيف من مشاكل قومية حادة مثل تفشي الفقر ، والبطالة ، واكتظاظ السكان ، علاوة على ارتباطها بالتنمية الريفية المتكاملة ؛ (د) وان تطوّر منهجيات البحث والتقييم والتدريب في الميادين الآنفة الذكر.

البرنامج الفرعي ٣ : منع الجريمة ومكافحة الاجرام

(أ) الهدف

١٧٦٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى زيادة شمول المعلومات عن الجريمة وقابليتها للمقارنة وامكان الوثوق بها ، ووضع مبادئ توجيهية وتدابير لمكافحة الاجرام مع التشديد على مشاكل الجريمة التي تعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧٦٥ — يجرى في العديد من البلدان ارتكاب المزيد من الجرائم المتزايدة الخطورة. وكثيرا ماعزيت مثل هذه الزيادة في الجريمة الى التغيير الاجتماعي السريع الذى يرافق التقدم الانمائي . ومع ذلك فانه نادرا ماخفف وصول اى دولة الى مرحلة من الرفاه النسبي من مشكلة الجريمة. وقد سبب هذا ، الى جانب كون الجريمة كثيرا ماتتعدى الحدود القومية ، قلقا عالمي النطاق .

١٧٦٦ — ولم يوضع بعد في اجزاء كثيرة من العالم نظام ملائم لجمع البيانات ، ولاسيما الاحصاءات عن الجريمة والعدالة الجنائية . وحيثما يوجد مثل هذا النظام في شكل بدائي على الصعيد القومي ، فانه يكون في العادة غير كاف لغرض رسم سياسة في هذا الشأن . يضاف الى ذلك ان

Digitized by UNOG Library

المعلومات الموثوق بها عن نجاح او فشل الجهود المبذولة لمنع الجريمة وتصريف العدالة الجنائية . نادرة ، او هي غير موجودة ، في معظم انحاء العالم . وعندما تكون مثل هذه المعلومات متوفرة ، كثيرا ماتكون المقدرة على الاستفادة منها غير كافية للتخطيط ورسم السياسة والبرمجة سواء داخل نظام العدالة الاجتماعية او داخل الاطار الاوسع — اطار التخطيط والسياسة القوميين الشاملين .

١٧٦٧ — وتتطلب تنمية الاستراتيجيات الناجحة لمنع الجريمة عددا كافيا من الموظفين المدربين ، وطاقات بحثية على الصعيدين القومي والاقليمي . وثمة نقص في التسهيلات البحثية والتدريبية الكافية في العديد من اجزاء العالم ، وخاصة في افريقيا وامريكا اللاتينية . وقد هدرت البلدان الواقعة في منطقة اقليمية واحدة ، التي تواجه مشاكل متماثلة ، مواردها في معالجة مثل هذه المشاكل كل على حدة دون ان تحاول أولا الاستفادة من خبرة البلدان المجاورة وبالتالي كررت نفس الاخطاء الباهظة التكاليف . كذلك فان النظرة الاقليمية لم يكن لها تأثير كاف على الجهود المبذولة لمنع الجريمة على الصعيدين القومي والدولي .

(ج) السند التشريعي

١٧٦٨ — ان السند التشريعي الاساسي لجمع وتحليل ونشر المعلومات والخبرات هو قرار الجمعية العامة ٤١٥ (د — ٥) الذى ينص ، في جملة امور ، على ان تقوم الامم المتحدة ، مرة كل خمس سنوات ، بعقد مؤتمر واصدار استعراض دولي بشأن مكافحة الاجرام ومعاملة المجرمين . انظر ايضا قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٦٦٣ جيم (د — ٢٤) ، الفرعان الاول والثاني ؛ و ١٥٨٤ (د — ٥٠) ، الفقرة ٣ ؛ و ١٧٤٥ (د — ٥٤) ، الى جانب قرار الجمعية العامة ٢٨٥٧ (د — ٢٦) ، الفقرة ٦ . وفيما يتعلق بوضع واقرار التدابير والمبادئ التوجيهية والتخطيط لسياسة التنمية ، انظر قرار الجمعية العامة ٣٠٢١ (د — ٢٧) ، الفقرة ٥ ؛ وقرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١١٣٩ (د — ٤١) ، الفرع الاول ، الفقرة ٤ ؛ و ١٥٨٤ (د — ٥٠) الفقرة ٢ (ب) ؛ وقرار الجمعية العامة ٣٥٢٠ (د — ٣٠) . ويتوقع صدور تفويضات جديدة عن لجنة منع الجريمة ومكافحة الاجرام التي تعتزم ان تضع اللمسات النهائية في دورتها الرابعة في تموز/يوليه ١٩٧٦ على مشروع خطة عمل دولية مبنية ، في جملة أمور ، على نتائج وتوصيات مؤتمر الامم المتحدة الخامس لمنع الاجرام ومعاملة المجرمين .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٧٦٩ — يدعو الوضع الحالي بالحاح الى توفر البيانات الراهنة على اساس موثوق به وقابل للمقارنة . وستشكل هذه البيانات ، الى جانب الاتجاهات المتطورة للافكار ، ومجالات الاهتمام المشترك ، والسياسات التي تنطوى على عمل دولي منسق والتي تحدد أو تنمي في المحافل الدولية المتخصصة ، مثل مؤتمرات الامم المتحدة لمنع الاجرام التي تعقد مرة كل خمس سنوات ، الاساس لمبادئ توجيهية لسياسات وبرامج منع الاجرام ولتحسين انظمة العدالة الاجتماعية ، بالاضافة الى معاملة المجرمين واعادة تأهيلهم . ومواصلة للخطوات الاولية التي اتخذت بالفعل ، سوف تركز هذه المبادئ التوجيهية على المجالات التي تحدد أنها تتطلب اهتماما فوريا من حيث علاقتها بالنظام

Digitized by UNOG Library

الاقتصادى الدولي الجديد وبنتائج مؤتمر الامم المتحدة الخامس لمنع الاجرام ومعاملة المجرمين الذى عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥. وسيولي الاهتمام الرئيسي لجعل كل مجموعة من المبادئ التوجيهية القطاعية مشجعة على تحقيق الاهداف الرئيسية لخطط التنمية القومية الشاملة. وسيظل الدعم الموضوعي يقدم الى معاهد البحث والتدريب المعنية بهذه الانشطة والمرتبطة بالامم المتحدة .

١٧٧٠ — وسوف يتحقق المطلب المتصل بالبيانات المفيدة عن طريق مواصلة تحسين نظام جمع وتحليل وتبادل المعلومات في ميدان منع الجريمة ومكافحة الاجرام . وسيوفر مؤتمر الامم المتحدة السادس لمنع الاجرام ومعاملة المجرمين الذى سيعقد في عام ١٩٨٠ أساسا لتقوية التعاون الدولي اللازم لتشارك هذه البيانات . وسوف تستخدم شبكة المراسلين القوميين ، الذين هم خبراء تعينهم حكومات الدول الاعضاء والذين لهم اليد الطولى في تزويد الامم المتحدة بالمعلومات اللازمة لوضع وتطبيق السياسة العامة تجاه الجريمة ، استخداما أشمل بوصفها مصدرا موثوقا به للبيانات القومية القابلة للمقارنة ، ووسيلة لتشجيع التعاون فيما بين الدوائر الحكومية ، في الوزارات ، المعنية بمختلف جوانب منع الجريمة ومكافحة الاجرام ، بما في ذلك تنظيم التخطيط . ولهذا الغرض ستجرى مشاورات ايضا مع المنظمات غير الحكومية بغية جعلها ترتبط بصورة أوثق بأنشطة الامم المتحدة هذه . ومواصلة للعمل الذى اضطلع به بموجب التفويض الممنوح في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٠٢١ (د — ٢٧) سيجرى القيام بدراسة استعراضية لكل بلد على حدة لتستخدم أساسا لتقرير رئيسي سيقدمه الامين العام الى الجمعية العامة في عام ١٩٨٠ عن اتجاهات الجريمة في العالم .

١٧٧١ — وبغية زيادة مقدرة الحكومات على وضع السياسات ورسم الخطط في ميدان منع الجريمة ومكافحة الاجرام ، ستوضع مبادئ توجيهية لما يلي :

(أ) منع الاجرام الضار بالاقتصادات القومية وبالنظام الاقتصادى الدولي (تاريخ الانتهاء : ١٩٨٠) (ويأتي هذا المشروع استجابة لما أعرب عنه المجتمع الدولي من قلق متزايد، وخاصة البلدان النامية ، في مؤتمر الامم المتحدة الخامس لمنع الاجرام ومعاملة المجرمين) ؛

(ب) ادماج سياسات منع الجرائم البيئية والاجتماعية في تخطيط الاسكان والمدن (تاريخ الانتهاء : ١٩٨١) استمرارا للجهد المبذول بغية ادماج سياسات منع الجريمة في برامج التنمية القطاعية والمشتركة بين القطاعات ؛

(ج) اسباب العنف المنتشر في صفوف الشباب والأثر السلبي والايجابي لوسائط الاعلام الجماهيرى (تاريخ الانتهاء : ١٩٧٩) ؛

(د) ظاهرة الاجرام النسائي (٣) مع اهتمام خاص بما في النظم القانونية من معاملة تمييزية (تاريخ الانتهاء : ١٩٧٩) ؛

---

(٣) يتوقف تنفيذ هذا المشروع على توفر الاموال الخارجة عن الميزانية .

Digitized by UNOG Library

(هـ) تشجيع مشاركة المرأة على قدم المساواة في تطبيق القوانين وفي النظم القضائية والاصلاحية (تاريخ الانتهاء : ١٩٨١) ،(٣) استمرارا لتطوير المستويات والتدابير المحسنة لتصريف العدالة الجنائية ولمعاملة المجرمين واعادة تأهيلهم .

١٧٧٢ — وكجزء من الانشطة المستمرة بموجب التفويضات الدائمة ، سوف تستكمل في عام ١٩٨٠ تقارير عن عقوبة الاعدام ، وعن التقدم المحرز فيما يتعلق بتطبيق أدنى القواعد الموحدة لمعاملة السجناء ، وعن انتقاء وتدريب الموظفين للمؤسسات العقابية والاصلاحية ، وعن المؤسسات العقابية والاصلاحية المفتوحة . وسوف يصدر سنويا " المجلة الدولية للسياسة الجنائية " ، في حين سوف ترسل الرسالة الاخبارية الى المراسلين القوميين على أساس نصف سنوى .

١٧٧٣ — وبغية معالجة مشاكل الجريمة بطريقة أكثر فعالية في البلدان المتجانسة ثقافيا ، سوف يشجع التعاون الاقليمي عن طريق تقوية معاهد التدريب والبحث الاقليمية القائمة حاليا (معهد آسيا والشرق الاقصى لمنع الاجرام ومعاملة المجرمين التابع للامم المتحدة والمقام في فوشو باليابان ، ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الاجرام ومعاملة المجرمين التابع للامم المتحدة المقام في سان خوسيه بكوستاريكا ، ومعهد الامم المتحدة للدفاع الاجتماعي في القاهرة بمصر) ، وعن طريق تأسيس معاهد جديدة في المناطق الاقليمية غير المشمولة بهذه الخدمات بعد ، مثل المنطقة الافريقية الواقعة جنوب الصحراء . والى جانب مساعدة الجهود القومية المبذولة لمنع الجريمة عن طريق تحديد ماهو مشترك من مشاكل الجريمة والاستراتيجيات الموضوعة لمنع الاجرام ، تشتمل أنشطة هذه المعاهد أيضا على تقديم المعلومات عن مشاكل الاجرام الاقليمية بغية تطوير سياسات الامم المتحدة الخاصة بمنع الاجرام والشيء ذاته ينطبق على أساس عالمي بالنسبة الى انشطة معهد الامم المتحدة لأبحاث الدفاع الاجتماعي في روما بايطاليا .

(هـ) الأثر المتوقع

١٧٧٤ — سوف يوضع أساس منتظم لتحسين القدرة على جمع وتحليل ونشر المعلومات الموثوق بها والقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي . وسوف يسهل هذا الامر مهمة تحديد السياسات الفعالة لمنع الجريمة .

١٧٧٥ — يضاف الى ذلك انه سوف تتاح للحكومات مبادئ توجيهية تضع على اساسها سياسات منع الاجرام واستراتيجيات التخطيط كما جرى تطويرها في مجالات محددة لمكافحة الاجرام الاقتصادى ، وللحد من الاحتمالات الاجرامية للتحضر والتجدد الحضرى ، ولتقليص اجرام الاحداث والاجرام النسائي ، ولاتاحة مشاركة النساء في العدالة الجنائية على قدم المساواة . وسوف توضع ، بمساعدة المراسلين القوميين ، بداية لتكريس التعاون فيما بين الدوائر الحكومية المعنية بمختلف جوانب منع الجريمة ومكافحة الاجرام .

١٧٧٦ — واخيرا سوف يتحسن عمل المعاهد الاقاليمية والاقليمية ، وسوف تصبح هناك شبكة من تلك المعاهد اكثر شمولا ولها القدرة على البدء في ابحاث اقليمية واقاليمية متصلة بالامر ، من شأن نتائجها ان تجد طريقها الى كل من الاستراتيجيات القومية والدولية لمنع الجريمة والعدالة الاجتماعية . وسوف تتحسن قدرة هذه المعاهد على تدريب مقررى سياسة العدالة الجنائية ومخططيها ، ولاسيما منهم اولئك الذين سيكون في مقدورهم تدريب آخرين في بلدانهم فيما بعد .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٤ : ادماج المرأة في عملية التنمية

(أ) الهـــدف

١٧٧٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تعديل السياسات والبرامج القومية والدولية بغيـــة تشجيع ادماج النساء في عملية التنمية على كل المستويات ، سواء بصفتهن مساهمات أو مستفيدات .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧٧٨ — بالرغم من الادراك المتنامي لكون حالة النساء تترك اثرا ملحوظا على التنمية العامـة ، فان العديد من الحكومات والمنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة لاتزال بحاجة الى اقتنـاع بأن التدابير التي تستهدف ادماج المرأة في عملية التنمية يجب أن تعطى الاولوية ، ليس فحسـب بدوافع من العدل والانصاف ، بل وكذلك لضمان نجاح مجهود التنمية ككل . وقد تم تحليـــل ثلاثة من مجالات المشاكل الرئيسية التي تواجه تحقيق هذا الهدف وسيجرى التركيز عليها خـــلال فترة هذه الخطة .

١٧٧٩ — الافتقار الى البيانات الكمية والنوعية والقاعدة البحثية السليمة : ان كثيرا من البيانات والمعلومات اللازمة لمساعدة الحكومات في وضع برامج فعالة هي اما غير موجودة ، أو أنها لا تؤخـذ بعين الاعتبار ، أو هي موجودة ولكنها لاتجمع أو تصنف في جداول أو تحلل من حيث الجنـــس . وهكذا ، على سبيل المثال ، يجرى في الاحصائيات القومية استثناء العديد من النساء من القطاع السكاني النشط اقتصاديا وذلك لكونهن اما ربات بيوت أو عاملات لحسابهن الخاص في حـــرف يدوية لاتعتبر أنشطة اقتصادية . ونتيجة لذلك ، لايمكن ، من حيث الكمية ، وضع تقييم صحيـــح لدور النساء في عملية التنمية كمساهمات ومستفيدات ، كما لا يمكن اجراء تحليل دقيق للمدى والقيمة الصحيحين لمساهمة النساء في التنمية . هذا علاوة على أنه يوجد افتقار الى الحافز على "الاستثمار" في تحسين حالة المرأة اما عن طريق البرامج المتكاملة او الخاصة ، نظرا لوجود نقص في معظـم الاحيان في وجود الصلات الواضحة بين وضع المرأة والعوامل المتصلة بالتنمية .

١٧٨٠ — الاتجاهات التقليدية والنقص في ادراك الحالة الفعلية للمرأة : ان الاتجاهـــات والقيم العامة فيما يتعلق بأدوار ومساهمات كل من النساء والرجال في المجتمع ، تلك الاتجاهـات والقيم التي تعززها وسائط الاتصال بالجماهير ، لاتزال عقبة رئيسية تعترض طريق ادماج المرأة فـي التنمية . ورغم الافتقار الى البيانات ، فان قدرا له قيمته من المعرفة بحالة النساء موجود بالفعـــل ولكنه نادرا مايصل الى مقررى السياسة ومخططي التنمية في الحكومات او الى مؤسسات التعليـــم العالي ، ولذلك يظل هؤلاء الاشخاص على غير وعي بالحاجة الى تحسين حالة المرأة . كذلك فانـه لم يبذل مجهود يذكر لنشر هذه المعرفة بصورة شعبية وعن طريق وسائط الاتصال بالجماهيـــر .

١٧٨١ — فشل برامج ومشاريع التنمية في ايلاء الاعتبار الى حاجات النساء كمساهمات ومستفيدات : قلة هي الحكومات والمنظمات الدولية التي اعتمدت برامج عمل ملموسة داخل اطار استراتيجية التنمية القومية لتحسين حالة المرأة في المجتمع . وفي عدد من البلدان التي طوّرت برامج أو مشاريـــع لهذا الغرض ، كان هناك ميل الى وضعها ككيانات معزولة ، وبالتالي لم يجر ادماجها في ماهـــو

Digitized by UNOG Library

قائم من برامج او مشاريع أوسع نطاقا مثل المشاريع الريفية لاستيطان الارض ، وتدريب القادة ، والتسويق والتعاون . وهناك جانب آخر للمشكلة ، يعزى جزئيا الى المطالب الملقاة على عاتق النساء نتيجة أدائهن لدورهن التقليدى ، مما لا يترك لهن الوقت أو القوة البدنية للانخراط في أنشطة اضافية ، وهو كون النساء أنفسهن يفتقرن في معظم الأحايين الى الحافز على زيادة مشاركتهن على جميع المستويات .

(ج) السند التشريعي

١٧٨٢ — لا يزال السند التشريعي الاساسي هو قرارات الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د — ٢٤) ، و ٢٦٢٦ (د — ٢٥) ، ٢٧١٦ (د — ٢٥) و ٣١٧٦ (د — ٢٨) ، و ٣١٧٨ (د — ٢٨) ، وقرارا المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٨٥٤ (د — ٥٦) و ١٨٥٥ (د — ٥٦) وقرار اللجنة المعنية بمركز المرأة ١٤ (د — ٢٤) . وقد زاد التفويضات الممنوحة لتحقيق هذا الهدف تعزيزا قرار الجمعية العامة ٣٥٢٠ (د — ٣٠) الذى يعلن تسمية الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٥ عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، على أن يكرس العقد للعمل الفعال والمتواصل ، على المستويات القومية والاقليمية والدولية ، لتنفيذ خطة العمل العالمية لتنفيذ اهداف السنة الدولية للمرأة ، والقرارات المتصلة بها ، وكذلك قرارات الجمعية العامة ٣٤٩٠ (د — ٣٠) ، و ٣٥٠٥ (د — ٣٠) ، و ٣٥٢٢ (د — ٣٠) ، و ٣٥٢٣ (د — ٣٠) و ٣٥٢٤ (د — ٣٠) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٧٨٣ — سيضع البرنامج ، بغية تنمية مجموعة من المعارف العلمية والبيانات القابلة للمقارنة عن حالة المرأة ، برنامجا لابحاث تدوين الانظمة وسيعمل ، بصفته منسقا ، على تجميع وتوحيد المعلومات المتاحة بالفعل داخل منظومة الامم المتحدة ، وعلى تحديد الفجوات في المعلومات ، كما سيطور ، بالتعاون مع الوحدات التنظيمية الاخرى ، برنامجا لجمع البيانات والابحاث لسد تلك الفجوات . وسوف ينجز ذلك بطرق شتى من بينها مايلي :

(أ) تنسيق وتقديم الخدمات الموضوعية لاعداد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتصلة بتحليل وضع المرأة ؛

(ب) تأسيس مصرف جامع للبيانات الشاملة والموثوق بها عن طريق تقوية وتوسيع واصلاح ماهو قائم من أنظمة جمع البيانات ؛

(ج) تنسيق ورصد الابحاث ، ولا سيما عن طريق تنمية وتنفيذ البرنامج المتوسط الاجل المشترك بين الوكالات للفترة ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ وبرنامج عمل المعاهد الحالية وكذلك معهد البحث والتدريب لتقدم المرأة المقترح تأسيسه ؛

(د) الاضطلاع بالتعاون مع الوحدات والمنظمات المناسبة في الامم المتحدة ، بدراسات في مجالات بحث محددة مثل مشاركة المرأة في ميادين الزراعة والصناعة والتجارة والعلم والتكنولوجيا ؛ والعلاقة المتبادلة بين حالة المرأة والعوامل السكانية (بما في ذلك الهجرة)

Digitized by UNOG Library

والاستعراض الانمائي الشامل لتصنيف الوظائف (الذى بدأ في فترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧)، وكذلك اجراء دراسة عبر الثقافات لاسباب العادات والممارسات والاتجاهات التمييزية .

١٧٨٤ — وبغية تعبئة الرأى العام وخلق وعي اكبر بالحالة الراهنة للمرأة ، وخاصة في البلدان النامية ، سوف يضطلع بسلسلة من الاجراءات التي تستهدف تحقيق اوسع نشر ممكن للمعلومات المتاحة ، بما في ذلك :

(أ) تقديم الدعم الموضوعي لاعداد المنشورات ، ومجلة ربع سنوية ، وصحيفة من الحجم المتوسط ، والبدء في اصدار حولية ، واستخدام الوسائل السمعية والبصرية وتسهيلات الاعلام العامة الاخرى ؛

(ب) تنمية وصيانة قنوات جديدة للاتصال على المستوى القومي (مثل ضباط الارتباط المعينين للسنة الدولية للمرأة ، والمراسلين القوميين ، والهيئات القومية والاقليمية ، والمنظمات غير الحكومية ، والجامعات والمعاهد التعليمية) ؛

(ج) تنظيم المؤتمرات والندوات والاحداث المماثلة على الصعيدين الاقليمي والاقاليمي مع مشاركة واسعة من وسائط الاعلام ؛

(د) القيام ، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، بدراسة لتأثير وسائط الاتصال بالجماهير على الاتجاهات حيال أدوار النساء والرجال .

١٧٨٥ — والوظيفة الرئيسية للبرنامج ، عند معالجة مشكلة ادماج المرأة في التنمية ، هي العمل كحفاز على احداث التعديلات في البرامج الاقليمية والدولية الحالية والمقررة حتى تأخذ في الاعتبار حاجات النساء كمساهمات ومستفيدات على حد سواء . وسوف ينطوى ذلك على تقديم المساعدة الى الحكومات والمنظمات الدولية لكي تعيد توجيه مضمون البرامج او المشاريع المتصلة بالامر وكذلك لكي تطور برامج ومشاريع جديدة . وسوف يشتمل ذلك بصفة خاصة على مايلي :

(أ) تقديم المساعدة الى الحكومات ، بناء على طلبها ، في وضع الاستراتيجيات والاهداف والاولويات القومية لتنفيذ خطط العمل العالمية بحيث تكون تلك الاستراتيجيات والاهداف والاولويات مبنية على ماتتضمنه الخطة العالمية من مبادئ توجيهية للعمل القومي ؛

(ب) تنمية برامج التدريب ؛

(ج) المساعدة في تأسيس الهيئات القومية والاقليمية (مثل اللجان القومية ، واللجان المشتركة بين الوزارات ، والمجالس الاستشارية ، والمكاتب النسائية) ؛

(د) تطوير برامج ومشاريع عملية ، وخاصة في نطاق الخطة المتوسطة الاجل المشتركة بين الوكالات للفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ وتلك البرامج والمشاريع التي ستمول من صندوق عقد المرأة .

١٧٨٦ — وتمشيا مع هذه المسؤوليات التنسيقية والحفازة ، سوف يضع البرنامج ، وينفذ اجراءات على مستوى منظومة الامم المتحدة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية ، وخاصة في اطار استراتيجية التنمية الدولية والنظام الاقتصادى العالمي الجديد . وخلال فترة الخطة

Digitized by UNOG Library

المتوسطة الاجل ، ستعد تقارير تقوم الجمعية العامة واللجنة المعنية بمركز المرأة باستعراضها مرة كل سنتين ، وستوضع الترتيبات لقيام لجنة تخطيط التنمية ، واللجنة المعنية بالاستعراض والتقييم والمجلس الاقتصادى والاجتماعي باستعراض وتقييم التقدم المحرز . وبالاضافة الى ذلك ستعد تقارير تنظر فيها الجمعية العامة وتتعلق بتدابير متخذة لتنفيذ خطة العمل العالمية والقرارات المتصلة بها وحول تنفيذ اجراءات استعراض الخطة وتقييمها من قبل الدول الاعضاء ومن قبل منظومة الامم المتحدة . وسوف ينصب تركيز هذه الاستراتيجية على نقطة هامة هي تنظيم المؤتمر العالمي الذى سيعقد في ١٩٨٠ والاعداد له .

(هـ) الأثر المتوقع

١٧٨٧ — مع حلول نهاية فترة الخطة المتوسطة الاجل ، سيكون قد تم تطوير عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتصلة بحالة المرأة وتوحيدها داخل برامج جمع البيانات في منظومة الامم المتحدة ولدى عدد من الحكومات . ونتيجة لذلك ، ستكون حالة المرأة أقبل للتحليل المقارن بوصف ذلك أساسا للتخطيط وتقرير السياسة العامة على نحو سليم. وسوف توفر الدراسات القطاعية التي سيجرى الاضطلاع بها نظرة نافذة متزايدة في حالة المرأة ومالها من صلات بعوامل التنمية ، مما يفسح المجال أمام مزيد من التنقيح للمؤشرات المحددة بالفعل ، والتوسع فيها .

١٧٨٨ — ان احداث تغيير في الاتجاهات وانماط السلوك هو بالضرورة عملية طويلة الاجل يصعب قياس نتائجها الملموسة . غير ان من المتوقع ان يترك ذلك أثرا على وسائط الاتصال بالجماهير ، بحيث يجعلها أكثر وعيا بحالة المرأة الراهنة وبعلاقة تلك الحالة بتقدم المجتمع وتنميته .

١٧٨٩ — اما المنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك اللجان الاقليمية ، فستكون قد زادت البرامج التي تركز على حالة ومركز المرأة ومن المتوقع ان يكون عدد من الحكومات قد أسس أجهزة قومية للتعجيل بعملية ادماج المرأة في التنمية . وهذه الانشطة الموسعة ، الى جانب تلك التي بدأتها اجهزة رسم السياسة (بما في ذلك اللجنة المعنية بمركز المرأة) ، ستشكل شبكة لمعالجة جامعة للتخصصات تقوّى عن طريقها الجهود المبذولة لصالح المرأة بحيث تصبح أكثر فعالية .

١٧٩٠ — وسيساعد الاجراء الخاص بالاستعراض والتقييم العالميين في تنمية تفهم افضل في صفوف مقررى السياسة العامة على الصعيدين القومي والدولي للعلاقة المتشابكة بين حالة المرأة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية . وينبغي لذلك الاجراء ايضا ان يبرز المجالات التي تتطلب تدابير خاصة أو معدلة للتعجيل بمعدل التقدم نحو تحقيق اهداف خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة ، وكذلك الاهداف القومية للنمو الاقتصادى والتغيير الاجتماعي .

البرنامج الفرعي ٥ : الصكوك الدولية المتعلقة بمركز المرأة

(أ) الهدف

١٧٩١ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى المساعدة في وضع وتنفيذ واستعراض المستويات الدولية (أى الاتفاقيات والاعلانات والصكوك المماثلة) المتعلقة بمركز المرأة .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

١٧٩٢ — هناك في العديد من بلدان العالم من القوانين والانظمة والممارسات المتعارف عليها ما هو تمييزي على اسس من الجنس مما يديم التمييز ضد المرأة قانونا وواقعا . وبالرغم من ان الامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة قد اقرت عددا من الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الحكومات ، فان هذه الاتفاقيات تعالج مواضيع محددة تتصل بمركز المرأة ، مثل اتفاقية حقوق المرأة السياسية (مرفق قرار الجمعية العامة ٦٤٠ (د — ٧) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٥٢) واتفاقية الرضا بالزواج والحد الادنى لسن الزواج ، وتسجيل عقود الزواج (مرفق قرار الجمعية العامة ١٧٦٣ ألف (د — ١٧) المؤرخ في ٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٢) . أما الصك الدولي الوحيد ذو الطبيعة العامة والمتعلق بمركز المرأة فهو اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة (قرار الجمعية العامة ٢٢٦٣ (د — ٢٢) المؤرخ في ٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧) . ولهذا الاعلان قيمة كبيرة بوصفه صكا يحدد المعايير ، ولكنه ليس ملزما قانونيا للدول . ولا تزال هناك حاجة الى اعتماد اتفاقية دولية ملزمة ، مع وضع تدابير واجراءات مناسبة لتنفيذها ، مما سيكون من شأنه الزام الحكومات على جعل قوانينها وأنظمتها تتفق مع معايير ومستويات المجتمع الدولي . يضاف الى ذلك أنه مع تغير الظروف والاحتياجات ، ينبغي ان تظل الصكوك الدولية الراهنة قيد الاستعراض ، وان يجرى الاضطلاع بأبحاث لتحديد الحاجة الى صكوك جديدة في ميادين معينة . ففعالية هذه الصكوك الدولية تتقلص عندما لا تكون معروفة لدى أولئك الذين تستهدف تلك الصكوك حماية حقوقهم .

(ج) السند التشريعي

١٧٩٣ — تعلن خطة العمل العالمية لتنفيذ اهداف السنة الدولية للمرأة (E/5725 ، الفقرة ١٨٨) وقرار السنة الدولية للمرأة رقم ٢٥ ان اولوية عالية يجب ان تعطى لاعداد واقرار الاتفاقية مع اجراءات فعالة لتنفيذها . اما قرار الجمعية العامة ٣٥٢١ (د — ٣٠) فانه يرجو لجنة مركز المرأة ان تنهي في ١٩٧٦ وضع مشروع اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٧٩٤ — سيعرض مشروع اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة على الجمعية العامة في عام ١٩٧٧ لاقراره . ومن المتوقع ان تطور اثناء فترة الخطة المتوسطة الاجل تدابير لتنفيذ الاتفاقية (مثل نظام لتقديم التقارير ، وجهاز لتقصي الحقائق ، واجراءات لتلقي الشكاوى بشأن عدم الامتثال) وان تنسق مع اجراءات تنفيذ الصكوك الدولية الاخرى ، وخاصة في ميدان حقوق الانسان ، الى جانب مايتصل بالموضوع من اتفاقيات منظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .

١٧٩٥ — وسيستمر تقديم التقارير عن تنفيذ اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة وعن الصكوك الاخرى ، الى جانب جمع وتجميع التشريعات القومية . وسيجرى الاضطلاع بدراسات عن مركز المرأة في قانون الاحوال الشخصية وفي تقاسم المسؤوليات الاقتصادية والمنزلية (التي قد تشكل اساسا لصكوك دولية جديدة من بينها صك قد يكمل توصية منظمة العمل الدولية بشأن النساء العاملات ذوات المسؤوليات العائلية) .

Digitized by UNOG Library

١٧٩٦ — وبغية تعريف سكان المدن والريف بحقوقهم بموجب القواعد المقبولة وبالتالي زيادة فعالية تنفيذها ، سيستمر تقديم الدعم الموضوعي لجميع برامج ادارة شؤون الاعلام ، وسوف تعد مواد لاصدارها في كتيبات ورسائل اخبارية وبيانات صحفية ومنشورات وبواسطة الوسائل السمعية والبصرية الخ .

(د) الأثر المتوقع

١٧٩٧ — ان اعتماد وتصديق الاتفاقية الجديدة يجب أن يسفر عن تغييرات في التشريعات والممارسات القومية . وتتيح عملية وضع هذه الصكوك للحكومات فرصة الوصول الى ما لدى الآخرين من خبرة قابلة للمقارنة في هذا الشأن .

البرنامج الفرعي ٦ : المرأة والسلم

(أ) الهدف

١٧٩٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى زيادة اشتراك المرأة في تقوية التعاون الدولي والسلم وفي خلق الوعي بالصعوبات التي تنفرد بمواجهتها النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧٩٩ — شاركت النساء ، في أوقات الطوارئ القومية ، الرجال مشاركة فعالة على مختلف المستويات في تسوية هذه الأزمات . على أنه ما كان للنساء قبل حالة الأزمة أى صوت يسمع في تطوير السياسة القومية ، ولذلك فانه حالما تنتهي الأزمة ، تكون عودة النساء الى ممارسة أدوارهن التقليدية أمرا متوقعا ، وعليه ظلت مساهمتهن غير معترف بها الى حد كبير ودون جزاء داخل الهيكل السياسي . هذا علاوة على أن النساء والأطفال يكونون في مثل هذه الحالات ، من بين أكثر الفئات تعرضا للعنف والهجوم البدنيين ، بما في ذلك الاغتصاب وفقدان المنزل والجوع . وفي معظم الأحيان ، تمر محنة النساء والأطفال دون أن يعرف بها المجتمع الدولي أو يقرها ، بل ان التدابير التي اتخذت للتخفيف من هذه الحالة قليلة .

(ج) السند التشريعي

١٨٠٠ — يتمشى هذا الهدف مع خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة ومع قرارات مؤتمر السنة الدولية للمرأة ٣ و ٢٨ و ٢٩ و ٣١ ومع قرار الجمعية العامة ٣٥١٩ (د — ٣٠) ، الذى يشدد على الدور الهام الذى ينبغي أن تلعبه المرأة في تشجيع التعاون الدولي ، وتنمية العلاقات الودية بين الأمم ، وتقوية السلم ونزع السلاح الدوليين ، وفي مكافحة الاستعمار والاستعمار الجديد والسيطرة الأجنبية والاخضاع الاجنبي والفصل العنصرى والتمييز العنصرى . ويطلب قرار الجمعية العامة ٣٥٢١ (د — ٣٠) الى جميع الدول أن تشجع بهمة ، زيادة مشاركة المرأة في دعم السلم الدولي وفي تخفيف حدة التوتر الدولي .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨٠١ — تشتمل الاستراتيجية الموضوعة لتحقيق هذا الهدف على ما يلي :

(أ) زيادة الوعي في صفوف النساء ، عن طريق حلقات المناقشة أو الحلقات الدراسية أو الاجتماعات المماثلة ، بالقضايا التي تسبب التوترات وتؤدى الى النزاع ، وكذلك الطرق والسبل التي يمكنهن المساعدة بواسطتها على تشجيع النظام الدولي وبالتالي زيادة مشاركتهن في أنشطة انشاء السلام ؛

(ب) اعداد تقارير عن وضع النساء والأطفال في حالات معينة من الطوارئ والمنازعات المسلحة ؛

(ج) جمع ونشر المعلومات عن عدد من النساء اللواتي يتولين مناصب عامة واللواتي يشاركن في الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة ، وفي تطوير أنشطة التدريب المناسبة .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨٠٢ — زيادة وعي النساء للدور الذى يمكنهن أن يلعبنه في تسوية حالات التوتر والنزاع وفي تدعيم التعاون الدولي .

١٨٠٣ — وبناء على المعلومات المتزايدة التي ستتوفر ، من المتوقع أن تتخذ الحكومات تدابير أقوى لحماية النساء والأطفال ضد العنف البدني في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة ، وكذلك بغية دعم المشاركة السياسية المتزايدة للمرأة على الصعيدين القومي والدولي .

البرنامج الفرعي ٧ : دعم أنشطة التعاون التقني في التنمية الاجتماعية

(أ) الهدف

١٨٠٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان النامية ، عن طريق الأنشطة الاستشارية وأنشطة التعاون التقني ، في تدعيم التنمية الاجتماعية بواسطة تحسين بناء المؤسسات وتدريب الموظفين التقنيين ، والأداء التشغيلي للوكالات في ميادين الرعاية الاجتماعية وادماج الشباب والنساء في عملية التنمية ، والمشاركة الشعبية ، والتنمية الريفية والمجتمعية ، واعادة تأهيل المعوقين ، ومنع الاجرام ومعاملة المجرمين .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨٠٥ — ينبغي أن يترجم النمو الاقتصادى الى فوائد بشرية اذا أريد للتقدم القومي أن يتحقق بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة . فالمشكلة الأساسية التي تنشأ هي كيفية توزيع ثمار النمو الاقتصادى على الناس بطريقة يمكن لهم معها أن يواجهوا التغييرات التي تحدث في أوضاعهم المادية وعلاقاتهم الاجتماعية ، وتمنع أو تتغلب على التوترات والانهيارات الاجتماعية التي قد تصاحب النمو الاقتصادى ، وتجعل عملية الانتقال الى هياكل اجتماعية جديدة عملية سهلة ، وتجعل العلاقات بين المؤسسات

Digitized by UNOG Library

متمشية مع النمو والتغيير المستمرين . وتتعقد المشكلة عندما ينصب الاهتمام على الفئات المنخفضة الدخل مثل صغار المزارعين والعمال الريفيين وسكان الأحياء الفقيرة في المدن والجماعات الحديثة أو الأسوأ حالا ، كالأطفال والمسنّين والمعوقين على سبيل المثال . ولا تقل هذه المشكلة خطورة عندما تتناول ادماج النساء والشباب في عملية التنمية وذلك بسبب الوضع غير المواتي الذى احتلته هاتان الفئتان في العديد من المجتمعات .

١٨٠٦ — وتنطوى الخدمات المقدمة الى هذه الفئات التي هي ضرورة اجتماعيا ، أو ذات مستويات تعليمية متدنية ، والتي كثيرا ما تقرر سلوكها القيم والاتجاهات التقليدية والتي يزيد عددها في أحيان كثيرة على نصف السكان في أى بلد ، على سلسلة واسعة من المهارات التقنية والموارد البشرية المدربة في الرعاية الاجتماعية والتنمية الريفية والمجتمعية والدفاع الاجتماعي . وتدرك الدول النامية انه في حين تعتبر الخدمات المقدمة الى هذه الفئات جوهرية ، الا أن من المستصوب كذلك ادخال المناهج الانمائية في برمجة وادارة وتشغيل وكالاتها . والمعرفة المطلوبة للرفع من مستوى هذه المؤسسات والبرامج تأتي في معظمها من المساعدة التقنية الدولية عن طريق ما سبق تقديمه من تدريب ومشورة ونصح بشأن تخطيط البرامج وتنفيذها . ومن هذه الناحية يمكن النظر الى المشكلة على أنها أساسا مشكلة تحويل عمليات التغيير الاجتماعي الى مدخلات انمائية ايجابية لدرء ما يحتمل أن تسفر عنه من نتائج سلبية وباهظة التكاليف لكون تلك النتائج قيودا توضع على التقدم القومي .

(ج) الاستراتيجية والناتج

١٨٠٧ — يفضل ، عند استخدام موارد محدودة للحصول على أقصى أثر ممكن ، أن يقدم التعاون التقني في مجال التنمية الاجتماعية بحيث يقيم علاقة وثيقة بين مؤسسات الخدمة وبين الشعب . وتعتمد هذه الاستراتيجية الى حد بعيد على اشراك الشعب مباشرة في تدعيم ما يحرزه من تقدم اجتماعي عن طريق مساعدة مؤسسات التنمية الاجتماعية في تحسين قدرتها على تقديم الخدمات وتوزيعها على الفئات المستهدفة من السكان . وهذا النوع من استراتيجية التنمية الاجتماعية في التعاون التقني ينطوى على الاجراءات التالية :

(أ) مساعدة الحكومات ، على مستوى الوكالات عادة ، في وضع البرامج والمشاريع ، مع اهتمام خاص بمدخلات البرامج التقنية المطلوبة في البلد ومن المصادر الخارجية ؛

(ب) التوجيه في تعبئة الموارد البشرية والمادية للفئات المستهدفة ، وخاصة النساء ، والاستفادة من تلك الموارد عن طريق أساليب المشاركة الشعبية مثل العون الذاتي ، ونظم المؤسسات المحلية ، واستخدام شبه المهنيين " الحفاه " [الذين لديهم تدريب بسيط] ؛

(ج) التشديد الكبير على تدريب المدربين مع دعمهم بالمبتكرات التقنية ، وعلى المناهج التدريسية ومحتويات تلك المناهج ، وتقوية برامج ومؤسسات التدريب ؛

(د) اهتمام خاص بأنشطة التدريب أثناء العمل وفي تعريض الموظفين الاداريين والتقنيين للمعرفة والممارسات الجديدة المستخلصة من الخبرة الدولية عن طريق تقديم الزمالات والمناهج والحلقات والندوات الدراسية ؛

Digitized by UNOG Library

(هـ) تقديم المعونة في رصد البحث العملي ، وأنشطة التقييم والتغذية الرجعية ، داخل المؤسسات العاملة مع ايلاء اهتمام خاص ببناء مقدرة دائمة على أداء هذه الوظائف مبنية على منهجيات قليلة التكاليف وحديثة ؛

(و) المساعدة في تقرير السياسة العامة وتطوير البرامج على الصعيدين المؤسسي والقومي بواسطة نشر المستويات والمبادئ التوجيهية والوثائق التقنية والنماذج عن البرمجة ، بالاضافة الى عقد الحلقات الدراسية والمؤتمرات التي يمكن فيها لمقرري السياسة والمخططين أن يدرسوا مثل هذه القضايا ؛

(ز) اقامة علاقة حيوية وفعالة متبادلة بين العمليات الميدانية في البلدان النامية وبرامج العمل الخاصة بالموضوع في المركز ، تتاح بواسطتها للبلدان النامية المعارف الجديدة وتوضع عن طريقها المعلومات الواردة من الميدان داخل المجمّع الخاص بالموضوع للمعرفة في التنمية الاجتماعية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨٠٨ — ستحقق الأنشطة التنفيذية في التنمية الاجتماعية أثرها بالطرق التالية :

(أ) زيادة تمشي برامج التنمية الاجتماعية مع خطط التنمية القومية والأنشطة في القطاعات المنتجة ؛

(ب) توسيع الموارد البشرية ومستويات الكفاية التقنية المتاحة للوكالات الحكومية في الميدان الاجتماعي ؛

(ج) اعادة توجيه الاهتمام الادارى لينصب على الطرق الرشيدة لتحسين كفاية الوكالات ومقدرتها على ايصال الخدمات ؛

(د) ادخال تشديد جديد على الطرق الجديدة لرصد وتقييم البرامج والمشاريع؛

(هـ) دعم أنشطة التدريب والبحث في المراكز الاقليمية للرعاية الاجتماعية ، وفي منع الجريمة والعدالة الاجتماعية ، بالاضافة الى مراكز التدريب والبحث القومية في مجال التنمية الريفية والمجتمعية وفيما يتعلق بدور المرأة في التنمية ، والرعاية الاجتماعية ، ومنع الجريمة ، والخدمات الاصلاحية ؛

(و) التشديد على أهمية المساهمات في التنمية التي يمكن تحقيقها عن طريق مشاركة الفئات المضرورة ، وخاصة النساء والفقراء ؛

(ز) تحقيق التعبئة المجتمعية للموارد البشرية والمادية الهامة اللازمة لبرامج التنمية على الصعيد المحلي ، وخاصة لدعم ادماج المرأة في عملية الانماء على هذا المستوى .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٢ : اللجنة الاقتصادية لافريقيا

البرنامج الفرعي ١ : الرعاية الاجتماعية والتنمية الريفية المتكاملة

(أ) الهدف

١٨٠٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في تعزيز برامج الرعاية الاجتماعية وتشجيع البحث والتدريب ووضع منهج متكامل للتنمية الريفية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨١٠ — لابد ان يكون النشاط الاقتصادى في بعض المجالات مثل التعليم والصحة ، والاسكان ، وتوزيع الدخل ، وتنظيم ورعاية المجتمع مصحوبا بتقدم اجتماعي . ونظرا لان نسبة سكان افريقيا الذين يعيشون في الريف تزيد عن ٨٠ في المائة فانه ينبغي على اى برنامج يستهدف تحسين نوعية الحياة ان ينظر الى القطاع الريفي على انه هدف ذو اولوية .

(ج) السند التشريعي

١٨١١ — يوجد السند الرئيسي في قرارات اللجنة ٣٦ (د — ٣) ، و ٨٨ (د — ٥) ، و ١٩٧ (د — ٩) ، و ٢٣٨ (د — ١١) ، و ٢٤٨ (د — ١١) ، وقرار الجمعية العامة ٢٤٦٠ (د — ٢٣)

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨١٢ — سيتم تحقيق هذا الهدف عن طريق اجراء دراسات وتحاليل للحالة الاجتماعية في افريقيا ، وعن طريق المنشورات ، والتعاون مع المؤسسات القومية .

١٨١٣ — وفيما يلي بعض الانشطة التي سيجرى القيام بها : تخطيط وبرمجة الرعاية ؛ واجراء دراسات استقصائية اقليمية لاتجاهات الرعاية الاجتماعية ؛ وتدريب موظفي الرعاية ، وانشاء مراكز دون اقليمية للتنمية الريفية المتكاملة تضطلع بالدراسات وتقدم الخدمات الاستشارية وتنظيم التدريب ؛ وتعزيز تنمية المجتمع ؛ وانشاء اجهزة للتنسيق ولجان مشتركة بين الوكالات لتعزيز وضع برامج في مجال التحول الريفي .

البرنامج الفرعي ٢ : مشاركة الشباب في التنمية القومية

(أ) الهدف

١٨١٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تعزيز رعاية وتنمية الشباب وادماجهم في التنمية القومية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨١٥ — نظرا لازدياد السكان بما يقرب من ٣ في المائة سنويا ، اصبحت مشاكل وامكانيات

Digitized by UNOG Library

الشباب موضع اهتمام رئيسي من جانب الحكومات الافريقية . وينصب الاهتمام على مشاكل تنظيم وتنمية خدمات الشباب ، واسداء المشورة لهم فيما يتعلق بالفرص المهنية والحرفية ، وتشجيع انشاء منظمات وجمعيات قومية ودولية للشباب والتنسيق بين هذه المنظمات والجمعيات .

(ج) السند التشريعي

١٨١٦ — يوجد السند الأساسي في قرار اللجنة ١٧٠ (د — ٨) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨١٧ — سيقوم برنامج الشباب باداء الوظائف الرئيسية التالية :

(أ) وضع مبادئ توجيهية لمساعدة الحكومات في تعزيز وتنمية سياسات وبرامج الشباب، ولا سيما ما يرمي منها الى زيادة فرص التوظف ؛

(ب) تعزيز برامج التوجيه المهني والتأهيل المخصصة للشباب في اطار الاولويات القومية ؛

(ج) وفي مجال التدريب والتعليم ، تعزيز برامج لتدريب القادة ، وتشجيع الثقافة الشعبية ، واتاحة فرص التوظف ؛

(د) تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية ومنها تنظيم الحلقات الدراسية والمؤتمرات على المستويين الاقليمي والقومي .

البرنامج الفرعي ٣ : ادماج النساء في التنمية

(أ) الهدف

١٨١٨ — الهدف هو مساعدة حكومات المنطقة في انشاء اجهزة قومية واقليمية لتعزيز ادماج النساء في التنمية بوصفهن مساهمات فيها ومستفيدات منها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨١٩ — لا تحظى النساء بتمثيل عادل في مجالات التعليم أو التدريب أو التوظف او في فرص الحصول على اى اداة اخرى من ادوات التنمية . وتمثل هذه الحالة عقبة في سبيل التنمية الافريقية نظرا لما تضطلع به النساء من ادوار رئيسية في الزراعة والتسويق ورعاية الاسرة . وقد امكن تحديد المشاكل الرئيسية الثلاث التالية :

(أ) الافتقار الى اجهزة تقوم باجراء الدراسات وتقييم سياسات الحكومات ودمج الخطط والبرامج في الخطة القومية ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) نقص التدريب الرسمي او غير الرسمي للنساء ، وندرة المدربين على المهارات الانتاجية او المدرة للدخل او كليهما في مجالات مثل الزراعة ، والتغذية ، ورعاية الاطفال ، والتسويق والتعاونيات ، والحرف اليدوية والمشروعات التجارية او الصناعية الصغيرة وما الى ذلك من مجالات ؛

(ج) عدم القيام بجمع ونشر البيانات والمعلومات عن الادوار التي تقوم بها النساء الافريقيات .

(ج) السند التشريعي

١٨٢٠ — يوجد سند هذه الانشطة في قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٩٦١ واو (د — ٣٦) و ١٢٠٩ (د — ٤٢) و ١٤٠٨ (د — ٤٦) ، وقرارى الجمعية العامة ٣٥٢٠ (د — ٣٠) و ٣٥٢٣ (د — ٣٠) ؛ وخطة العمل الافريقية لادماج النساء في التنمية ؛ وقرار المؤتمر الوزارى للجنة الاقتصادية لافريقيا ٢٦٩ (د — ١٢) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨٢١ — سيقوم المركز الافريقي للتدريب والبحث من اجل النهوض بالمرأة ، بتنفيذ البرنامج بالتعاون الوثيق مع برامج التنمية الاجتماعية والبرامج والمؤسسات الاخرى ذات الصلة بهذا الموضوع . وسيعمد البرنامج ، بغية تحقيق هدفه ، الى القيام بما يلي :

(أ) تنظيم حلقات دراسية للتشاور بشأن انشاء أو دعم اجهزة قومية في ١٠ بلدان تقريبا كل عام ، وتنظيم حلقات دراسية اقليمية لمقرري السياسة العامة بغية تبادل الخبرات وانشاء اللجنة الافريقية الاقليمية الدائمة ؛ واجراء البحوث عن مؤشرات ادماج النساء في التنمية والتوظف ؛ وتقديم الخدمات الاستشارية للحكومات فيما يتصل بالتخطيط ، وتنفيذ البرامج ، والتقييم الخ .. ؛

(ب) تنظيم ندوات تدريبية قومية حول بعض الاحتياجات المحددة مثل تخزين الاغذية وحفظها ، والمشروعات التجارية أو الصناعية الصغيرة ، وتنظيم التعاونيات ، والتسويق .. الى اخره ، وذلك بناء على طلب الحكومات ؛

(ج) القيام بالتعاون مع الباحثين القوميين ، باجراء دراسات واستقصاءات عن ادوار النساء ، ونشر معلومات عن مواد التدريب اليدوى من خلال نشرة انباء 'المرأة الافريقية' ، وغيرها من المنشورات ، وتنظيم قوة العمل المكونة من النساء الافريقيات ، وهي هيئة تتألف من المتطوعات المدربات اللائي سيعملن في بلدان اخرى غير بلدانهن ، والقيام بدور مركز للمعلومات والموارد .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨٢٢ — من المتوقع ان يؤدى برنامج المركز واعماله الى تمكين النساء من المشاركة على نحو افعل في عملية التنمية في بلدانهن وفي المنطقة ككل .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٣ : اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية

البرنامج الفرعي ١ : اساليب التنمية ، والسياسات والتغيرات الاجتماعية

(أ) الهدف

١٨٢٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى الاسهام في تحسين توزيع الدخل ، وزيادة فعالية الخدمات الاجتماعية ، وازالة الفاقة ، وتوسيع نطاق المشاركة في التنمية والحياة الاجتماعية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨٢٤ — لا تزال المعلومات الاساسية اللازمة لتحديد المشاكل واتخاذ التدابير العلاجية لها غير كافية ، بل ان تفسير هذه المعلومات في الاطار الاعم للتنمية مازالت تشوبه نواحي نقص كثيرة . هذا في الوقت الذى تتغير فيه الظواهر الاجتماعية تغيرا سريعا وتعتبر المعلومات والتفسيرات معا متخلفة عن هذه التغييرات ومازالت السياسات الاجتماعية توضع تحت تأثير الروتين الحكومي والضغوط المختلفة والاتجاهات التي تتعرض لها الحكومات .

(ج) السند التشريعي

١٨٢٥ — يوجد السند الرئيسي في قرارى اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣١٠ (د — ١٤) و ٣٥٥ (د — ١٦) . وبرنامج عمل هذه اللجنة وترتيب اولوياتها .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨٢٦ — من المزمع ان يكون تسلسل الانشطة على النحو التالي :

(أ) تقديم دراسات استقصائية دورية شاملة عن الاتجاهات الاجتماعية في امريكا اللاتينية ؛ (ب) نشر دراسات : عن التغيرات التي تطرأ على التقسيمات الاجتماعية والمهنية ، وتنظيم الاسرة ، ومركز المرأة في السياسات الحكومية ؛ وعن الامكانيات الموضوعية لاساليب التنمية البديلة المستقطة عن العقود القادمة على اساس افتراضات مختلفة تتعلق بتطور النظام الاقتصادى والسياسي الدولي . وسيصير عرض نتائج البحث بالتفصيل في سلسلة بحوث الموظفين التي تصدرها اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية وفي التقارير التي يجرى اعدادها للاجتماعات الاقليمية .

١٨٢٧ — وتمثل كوبا حالة فريدة فيما يتعلق بتقنيات التنمية في امريكا اللاتينية . وهي تهدف الى تغيير قواعد اقتصادها التقليدية وزيادة مستويات المشاركة . وقد كان لكل من التعليم والصحة دور هام في هذا التحول في العلاقات الاجتماعية للانتاج . وعلى هذا فان دراسة تجربة كوبا ستؤدى الى ابراز ما يلي : تقنيات التنمية الكوبية في اطار امريكا اللاتينية ؛ والسياسات الاجتماعية بوصفها ادوات في استراتيجية التحول العام ؛ وبعض السياسات التعليمية والصحية المعنية .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الاثـر المتوقع

١٨٢٨ — الاثر العام المتوقع هو تحسين قدرة الحكومات والرأى العام المطلع على اجراء تقييمـات للتغيرات الاجتماعية تتسم بقدر اكبر من الواقعية وحسن التوقيت وان مقابلة النموذج الكوبي للتنميـة بغيره من النماذج السائدة في بلدان اخرى من امريكا اللاتينية من شأنها ان تلقي ضوءا على نطـاق النظم الانمائية البديلة وفوائدها وتكاليفها .

البرنامج الفرعي ٢ : الجوانب الاجتماعية للتحضر

(أ) الهـدف

١٨٢٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى التعرف على الابعاد الاجتماعية للمشاكل الناجمة عـن التوسع في المدن الكبرى في المكسيك وربط تحليل تجربة المكسيك بغيرها من التجارب في امريـكا اللاتينية .

(ب) المشـكلة المطروقة

١٨٣٠ — لم يوجه الاهتمام بعد الى بعض الجوانب الهامة في التوسع الحضرى مثل آثاره على الاسرة كوحدة اجتماعية ، وعلى الانشطة الحرفية ، واستهلاك السلع الثقافية ، وتوزيع وقت الفراغ . . الى اخره .

(ج) السند التشريعي

١٨٣١ — يوجد السند الاساسي في قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٠٩ (د — ١٤) المتعلق بتخطيط التنمية .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨٣٢ — ستسعى الدراسة المقترحة الى تجميع الافتراضات والبيانات المعروفة حتى الان عن تطور التوسع الحضرى في المكسيك وعناصره الهيكلية والى تحديد عناصر جديدة للمشكلة ولا سيما العوامـل الاجتماعية .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨٣٣ — ستعمد اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية الى تقديم المساعدة للهيئات المعنية فـي التعرف على المشاكل وتنفيذ التدابير التصحيحية .

البرنامج الفرعي ٣ : التنمية والتعليم

(أ) الهدف

١٨٣٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى وضع اسس للسياسات التعليمية في اطار افتراضـات مختلفة لسياسات انمائية بديلة .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

١٨٣٥ — ليس هناك انسجام بين التوسع في التعليم ، وخط سير التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(ج) السند التشريعي

١٨٣٦ — يوجد السند الاساسي في قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٥٥ (د — ١٦) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨٣٧ — سيقوم الاخصائيون في التعليم باعداد دراسات ، عن طريق استعمال وتحليل الاحصاءات القومية والدراسات المتخصصة والسياسات التعليمية التي تنتهجها حكومات بلدان المنطقة ، وسيتم تجميع هذه الدراسات في تقرير نهائي عن الحالة التعليمية في امريكا اللاتينية .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨٣٨ — ستضع هذه الانشطة اساس التخطيط الاجتماعي الذى سيمهد الى دمج التدابير الخاصة بالتعليم في التدابير المتعلقة بالقطاعات الاجتماعية الاخرى .

البرنامج الفرعي ٤ : التنمية الحضرية والاقليمية في البرازيل

(أ) الهدف

١٨٣٩ — يهدف هذا البرنامج الى استحداث سياسات وتقنيات للتنمية الاقليمية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨٤٠ — استمر تزايد التفاوت بين اقاليم البرازيل على الرغم من النمو الاقتصادى السريع الذى شهدته البلاد في السنوات الاخيرة . وتواجه وكالة التخطيط المركزية صعوبات في التقييم الكمي لهذا التفاوت . وتعد النوعية المتدنية للخدمات العامة وعدم كفايتها ، ولا سيما ما يتعلق منها بالمجموعات المنخفضة الدخل ، من اخطر اوجه القصور في المناطق الحضرية . وعلى الرغم من النقص الكبير المتراكم في المقومات الهيكلية والخدمات فان الحكومات المحلية غير قادرة على ان تفيد افادة كاملة من الموارد التي توفرها الحكومة المركزية .

(ج) السند التشريعي

١٨٤١ — يوجد السند الاساسي في قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٠٩ (د — ١٤) عن تخطيط التنمية .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨٤٢ — تتألف الاستراتيجية من :

(أ) وضع نموذج محاكاة بهدف دراسة التفاوت بين الاقاليم ؛

(ب) اجراء دراسة لنظم الخدمات وفقا لترتيب الاولويات الذى حدده المجلس القومي للتنمية الحضرية ؛

(ج) تحليل النظام المالي القومي للاستثمارات في المقومات الهيكلية الحضرية .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨٤٣ — ستستخدم وكالة التخطيط المركزية هذا النموذج في تقييم سياسات التنمية الاقليمية وتحسين كفاءة اجهزة تحويل الموارد القائمة حاليا وينبغي ان يقوم المجلس القومي للسياسة الحضرية باستعمال هذه الدراسات والتقارير كأساس ارشادى لتحديد سياسات وبرامج المساعدة المالية ، ولتحسين المقدرة الادارية للحكومات المحلية وذلك ، على سبيل المثال ، عن طريق رفع كفاءة الحكومات المحلية في البرازيل فيما يتعلق بتخصيص الأموال العامة .

البرنامج ٤ : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١ : مشاركة الشباب والنساء في التنمية القومية

(أ) الهدف

١٨٤٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات على زيادة مشاركة الشباب والنساء في التنمية القومية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨٤٥ — لم تتم تنمية امكانيات الشباب والنساء الا بدرجة محدودة جدا . ويعد الافتقار الى خدمات رعاية الشباب وعدم مشاركتهم في صنع القرارات والتخطيط سببا في ظهور بعض المشاكل الرئيسية التي تواجه الشباب (البطالة بين المتعلمين من الشباب ، والتوظيف غير المنتج ، والتدريب غير الفعال للشباب ، وبرامج الشباب التي لا تتفق وروح العصر) . اما النساء فقد كان اشتراكهن في القطاعات الاقتصادية الحديثة قاصرا على الاعمال اليدوية والاعمال التي لا تحتاج الى مهارة ، وذلك نظرا لعدم توفر تدريب مهني وتقني .

(ج) السند التشريعي

١٨٤٦ — يوجد السند الرئيسي في قرار الجمعية العامة ٣١٤٠ (د — ٢٨) وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٢٨ (د — ٥٨) .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨٤٧ — بالاضافة الى البرامج التعليمية القائمة حاليا ، هناك حاجة الى التركيز على خدمات الاشراف على الشباب وتوجيههم واسداء المشورة لهم . وتقتضي برمجة مثل هذه الخدمات توفير بيانات ومعلومات عن احتياجات الشباب وتطلعاتهم ، والخدمات اللازمة لهم ، والاصلاح التشريعي المطلوب والانواع الجديدة من تدريب الشباب والعاملين اللازمين ، وفي اطار خطة التنمية القومية في كل بلد ، سيتم توفير المعلومات والمبادئ التوجيهية والمشورة اللازمة (دراسة احصائية لفئات الشباب والخدمات المتعلقة بهم (١٩٧٨ و ١٩٨٠) دراسة استقصائية للاحتياجات المؤسسية اللازمة لتنمية الشباب وتحقيق مشاركتهم (١٩٨١) ، ودراسة استقصائية لمتطلبات تدريب الشباب (١٩٧٨) ودراسة عن وسائل تعبئة الشباب : فيلق الشباب (١٩٧٩) ، وتقييم برامج تدريب الشباب على القيادة في بلدان مختارة من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (١٩٨٠) ، ودراسة للاحتياجات الخاصة لبرامج تدريب الشباب الريفي (١٩٨١) .

١٨٤٨ — وستزود الحكومات في المنطقة بالمعلومات والتوجيهات والمشورة بشأن ما يوجد من عوائق وعوامل اجتماعية تحدد مدى مشاركة النساء ، وكذلك انواع الخدمات ، وبشأن التدابير والسياسات التي تؤدى الى خلق فرص اكبر للتدريب المهني والتقني والتوظف وستقدم خدمات استشارية بناء على طلب الحكومات .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨٤٩ — ستمكن هذه الانشطة حكومات بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من وضع سياسات عامة لتحسين نوعية وتوسيع نطاق مشاركة الشباب في التنمية القومية ، ولوضع برامج عمل للخدمات الاجتماعية الرامية الى زيادة مشاركة النساء في كافة القطاعات المترابطة .

البرنامج الفرعي ٢ : خدمات التكامل والرعاية الاجتماعيين

(أ) الهدف

١٨٥٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في تنمية قطاع الرعاية الاجتماعية على نحو فعال مع الاهتمام بصفة خاصة بالمجموعات التي تعتبر احوالها حدية او المجموعات المغبونة .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨٥١ — تقف التفسيرات الضيقة والمفاهيم البالية المرتبطة بفكرة الصدقة والاغاثة ، وهي فكرة مازالت سائدة في اذهان الموظفين المسؤولين والجمهور بوجه عام ، عائقا في سبيل الدور الايجابي الذى يمكن ان تقوم به خدمات الرعاية الاجتماعية في ايجاد مشاركة شعبية في التنمية القومية . ويجرى الان بصفة متزايدة تطبيق نهج متكامل للتنمية في المناطق والمشاريع الزراعية بالمنطقة . الا انه لم يتم بعد وضع سياسات عامة كاملة .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١٨٥٢ — يوجد السند الاساسي في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) والقرار ٣٣٦٢ (د — ٧) الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨٥٣ — ستزود الحكومات بالمعلومات والتوجيهات والمشورة لوضع خطط الرعاية الاجتماعية في اطار خطط التنمية القومية وسيتم تقييم موارد التدريب على الرعاية الاجتماعية كما سيتم تدريب موظفي الحكومة من المستوى المتوسط . وستعقد في ١٩٧٨ حلقة دراسية عن الرعاية الاجتماعية الانمائية وسيجرى ايضا استعراض حالة التنمية الريفية المتكاملة في اطار الاستراتيجية الدولية للتنمية لعقد الامم المتحدة الثاني للتنمية كما سيتم وضع مؤشرات للتنمية الريفية ؛ وستنظم ندوات تدريبية وحلقات دراسية في مجالي تنمية المجتمع وادارة التعاونيات .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨٥٤ — يتوقع ان تمكن هذه الانشطة حكومات بلدان المنطقة من : (أ) الاخذ بنظام التخطيط الشامل للرعاية الاجتماعية والعمل على تحقيق قدر اكبر من التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص في مجال الرعاية ؛ (ب) اتباع نهج متكامل للتنمية الريفية ، وتسهيل وضع سياسات وبرامج ومشروعات للتنمية الريفية المتكاملة ، وزيادة دعم الخدمات الارشادية والتعاونيات ومؤسسات الائتمان الزراعي .

البرنامج الفرعي ٣ : استيعاب الايرادات القومية المتزايدة

(أ) الهدف

١٨٥٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقديم المساعدة للحكومات لتقليل ما للعوامل الاجتماعية من آثار تحد من الطاقة الاستيعابية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨٥٦ — ليس من المتيسر على الدوام استيعاب الايرادات القومية المتزايدة في بعض بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا كيما يتسنى تعزيز عمليتي النمو والتنمية ، ويرجع هذا في المقام الاول الى ان هناك عوامل اجتماعية تحد من الطاقة الاستيعابية لهذه البلدان . ولابد من التعرف على هذه العوامل الاجتماعية وتحليلها بوضوح قبل الشروع في تخطيط اقتصادى كامل للتنمية .

(ج) السند التشريعي

١٨٥٧ — يوجد السند الاساسي في قرار الجمعية العامة ٢٦٨١ (د — ٢٥) .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨٥٨ — سيتم اجراء دراسات وعقد اجتماعات وتقديم خدمات لتحقيق ما يلي : (أ) التعرف على العوامل الاجتماعية التي تحد من الطاقة الاستيعابية ؛ (ب) واسداء المشورة بشأن السياسات والبرامج المؤثرة في العوامل الاجتماعية التي تحد من الطاقة الاستيعابية .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨٥٩ — من المتوقع ان تؤدى الانشطة المزمع القيام بها الى تمكين حكومات بلدان المنطقة من وضع سياسات لتقليل اثار العوامل الاجتماعية التي تحد من طاقتها الاستيعابية .

البرنامج ٥ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ

البرنامج الفرعي ١ : المشاركة الشعبية

(أ) الهدف

١٨٦٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان الاعضاء في توفير الدعم المؤسسي المناسب لتمكين الفقراء والنساء والشباب من المشاركة بفعالية اكبر في التنمية القومية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨٦١ — لم يشترك بعد الفقراء والنساء والشباب في الحضر والريف بطريقة فعالة في التنمية القومية كما انهم لا يفيدون منها . وينبغي ايلاء اهتمام خاص لصغار المزارعين والعمال الزراعيين المعدمين .

(ج) السند التشريعي

١٨٦٢ — يوجد سند هذه الانشطة في قرارى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ ١٥٤ (د — ٣١) و ١٥٧ (د — ٣١) ، وقرار الجمعية العامة ٢٤٩٧ (د — ٢٤) ، وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٧٢٧ (د — ٥٣) المتعلق بتفشي الفقر ، وقراره ١٤٠٧ (د — ٤٦) عن مشاركة الشباب .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨٦٣ — سيتم في ١٩٧٨ ، في اعقاب ما يجرى حاليا من "دراسة عن الفقر" ، عقد اجتماع اقليمي ستعمم نتائجه على نطاق واسع . وستقدم الخدمات الاستشارية للحكومات التي تطلبها . اما فيما يتعلق بالدعم المؤسسي اللازم لتعبئة صغار المزارعين والعمال الزراعيين المعدمين في مجال التنمية

Digitized by UNOG Library

الريفية فان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ ستشجع وضع خطة عمل اقليمية مشتركة بين الوكالات . وفيما يتعلق بالشباب ستقدم الخدمات الاستشارية للحكومات كما ستعقد اجتماعات وندوات اقليمية لقادة الشباب . اما المساهمة المحددة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ فيما يتصل بالنساء فانها ستتوقف على نتائج البعثة التحضيرية الحالية لبرنامج الامم المتحدة للتنمية ، وعلى انشاء مركز اقليمي في ايران ، ضمن جملة مقترحات ، الا انها ستكون على الارجح متمشية مع الاسس التي ذكرت بصدد الشباب .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨٦٤ — ينبغي ان يكون اسهام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ ، على افتراض ان حكومات المنطقة ملتزمة باجراء تغيير مؤسسي في هذا المجال ، بمثابة حافزا للمساعدة في تخطيط استراتيجيات اكثر واقعية لمكافحة الفقر تنبع من القاعدة وحافز لازالة التدابير التميزية .

البرنامج الفرعي ٢ : التعرف على الاتجاهات الاجتماعية

(أ) الهدف

١٨٦٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى اعلام البلدان الاعضاء بصفة دورية بالاتجاهات الهامة بالحالة الاجتماعية في المنطقة .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨٦٦ — تم التركيز خلال العقود الماضية على الجوانب المالية والتقنية للتنمية الا ان هناك الان طلبا متزايدا على الخبرة الاجتماعية كيما يتسنى الاسهام في وضع منهج متعدد التخصصات يمكن ان يتبع في تحليل الحالات ووضع السياسات العامة المناسبة .

(ج) السند التشريعي

١٨٦٧ — يوجد سند هذه الانشطة في قرارى الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د — ٢٤) و ٢٦٨١ (د — ٢٥) ، وقرار اللجنة ٩٩ (د — ٢٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨٦٨ — سيتخذ تحليل الاتجاهات شكل استقصاءات سنوية ، وسيتضمن ذلك اسهام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ في تقريرى الامم المتحدة عن الحالة الاجتماعية في العالم لعامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ . وينبغي ان تظل الخبرة الفنية الخاصة مرنة لتلبية الطلبات المقدمة من البلدان الاعضاء المعنية للحصول على المساعدة التي قد تكون في صورة حلقات دراسية مشتركة او بعثات استشارية . ويحتمل ان تناقش في اجتماعات الافرقة الخبراء دراسات استقصائية مشتركة (مثل الدراسة الاستقصائية الحالية عن التنمية الريفية وصغار المزارعين) وان تقدم هذه الدراسات كوثائق اساسية لدورات اللجنة .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٣ : الرعاية الاجتماعية

(أ) الهدف

١٨٦٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان الاعضاء في تنمية الرعاية الاجتماعية بما في ذلك تخطيط القوى البشرية وتدريبها في المناطق الريفية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨٧٠ — للوصول الى غالبية المعوزين من الناس ، ولا سيما في المناطق الريفية ، لابد من اشتراك الشعب اشتراكا انجع في تخطيط الخدمات وبرمجتها وتوصيلها الى الجمهور .

(ج) السند التشريعي

٢١٧١ — يوجد سند هذه الانشطة في المؤتمرين الدولي والاسيوى للوزراء المسؤولين عن الرعاية الاجتماعية (١٩٦٨ و ١٩٧٠) ، وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٤٠٦ (د — ٤٦) ، ولجنة التنمية الاجتماعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ (١٩٧٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨٧٢ — ستتألف الاستراتيجية بما يلي :

(أ) خدمات استشارية ومبادئ توجيهية لوضع معايير الحد الادنى ولتحديد انظمة توصيل الخدمات ؛

(ب) تعديل اساليب التدريب وتعزيز اسهام العمل الاجتماعي في التنمية الريفية بالتعاون الوثيق مع المركز الاسيوى للتدريب والبحث في مجالي الرعاية الاجتماعية والتنمية (مانيلا) ؛

(ج) عقد المؤتمر الاسيوى المقترح للوزراء المسؤولين عن التنمية الاجتماعية في ١٩٨٠ لاعادة تقييم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالعقد القادم .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨٧٣ — ينبغي ان تضطلع مؤسسات التدريب على الرعاية الاجتماعية بدور رائد في تدريب العاملين اللازمين على المستويين الادارى والاشرافي . وينبغي على البلدان الاعضاء ان تدرج برامج الرعاية الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة على الصعيدين القومي والمحلي .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث والعشرون

الاحصاءات

التنظيم

١٨٧٤ — لا يزال وصف تنظيم البرنامج الرئيسي الوارد في الفقرات من ١١٥٢ الى ١١٥٦ من الخطة المتوسطة الاجل لفترة ١٩٧٦—١٩٧٩ (١) صحيحا ، باستثناء التغييرات التالية :

(أ) يتضمن المكتب الاحصائي وحدتين مركزيتين : وحدة تطوير النظم والبرمجة وتتولى تصميم نظم الحساب الالكتروني وصيانة البرامج ، ووحدة التكامل الداخلي والاتصال الاقليمي وتتولى مهمة التكامل والتخاليط الداخليين ، وتنسيق انشطة التعاون التقني والاتصال مع اللجان الاقليمية .

(ب) تم اعداد الطبعة الاولى لمنشور رئيسي ، هو " دليل الاحصاءات الدولية "، ويتضمن : '١' بيانا بالخدمات الاحصائية الدولية لمنظومة الامم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تقوم بعمل هام في ميدان الاحصاءات الدولية ؛ '٢' قائمة بالسلاسل الاحصائية الدولية التي جمعتها منظومة الامم المتحدة ، مع ثبت مرجعي شامل للمنشورات المتكررة التي ترد بها ؛ '٣' قائمة بالمعايير الدولية والمفاهيم والتعاريف والتوصيات ، مع المصادر المنشورة ؛ '٤' جردا لأسس البيانات الاقتصادية والاجتماعية المعالجة الكترونيا في منظومة الامم المتحدة . وهذا المنشور ، بما يقدمه من صورة شاملة عن المسؤوليات والمخرجات الاحصائية الصادرة عن مختلف اعضاء منظومة الامم المتحدة ، يسهم في تعزيز التنسيق . وسوف يستمر العمل في " الدليل " كيما يغطي بصورة أكمل انشطة النظام الاحصائي الدولي مما يؤدى بالتالي الى توسيع فائدته في اغراض التنسيق .

(ج) ويجرى في الاجتماعات السنوية للجنة الفرعية للانشطة الاحصائية التابعة للجنة التنسيق الادارية اعداد بعض الابحاث عن مواضيع متعددة ذات اهمية مشتركة ، وذلك لمناقشتها واتخاذ تدابير مشتركة بشأنها عند الاقتضاء . وعلى سبيل المثال ، يوجد بين المواضيع المدرجة في جدول اعمال اجتماعات ١٩٧٦ ما يلي :

'١' استعراض المساعدة التقنية الدولية في ميدان الاحصاءات ، ١٩٧٧—١٩٨١ ؛

'٢' استعراض البرامج الاحصائية الدولية ، ١٩٧٧—١٩٨١ ؛

'٣' الحلقة الدراسية الاقليمية المقترحة لمنتجي الاحصاءات ومستعمليها في البلدان النامية ؛

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/10006/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

'٤' استعراض العمل الدولي بشأن توزيع الدخل ؛

'٥' العمل الدولي بشأن احصاءات البيئة ؛

'٦' برنامج احصاءات الاسعار الدولي ؛

'٧' مصارف البيانات المعنية بالاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية .

برنامج الاحصاءات

١٨٧٥ — تعتبر المعلومات الكمية التي ترد في حينها ، والمنظمة تنظيما سليما ، مقوما ضروريا في عملية اتخاذ القرارات على كل مستوى . ودون توافر معلومات احصائية بشأن الحالة الراهنة والاتجاهات الماضية للاوضاع التي يتناولها المخططون . ومقررو السياسة العامة والاداريون ، لا يستطيع هؤلاء أن يضطلعوا بوظائفهم على نحو فعال أو رشيد . ومن أمثلة ذلك مجال الطاقة . اذ يتطلب الامر توافر احصاءات تفصيلية عن الاحتياطي من سلع الطاقة ، وعن انتاجها ، والاتجار بها ، واستهلاكها وتكلفتها ، وكذا عن علاقة الطاقة بالاقتصاد عموما . وينبع القلق المتزايد بشأن الطاقة من تأثيرها الواسع الانتشار على العلاقات المتداخلة بين الاقتصادات . فالتكاليف المتزايدة والعلاقات المتغيرة بين اسعار الاشكال المختلفة للطاقة ذات تأثير مباشر على النشاط الصناعي وتنفذ تقريبا الى جميع النواحي الاخرى في الاقتصادات . ونجد ان عمليات البحث عن مصادر بديلة للطاقة ، واعادة توجيه الاستثمار ، وما يحدث من تغييرات في انماط الطلب ، تعكس جميعها ، وبصورة شاملة ، ما يحدث من تطورات في قطاع الطاقة . وتتأثر بالمثل انماط التجارة العالمية ، واوضاع موازين المدفوعات في البلدان المصدرة والمستفيدة . وعلى مستوى آخر ، تعتبر الطاقة وثيقة الصلة بالشواغل البيئية ، ويتطلب الامر توافر معلومات بشأن الاثر البيئي الناشئ عن انتاج وتحويل واستخدام السلع ، وبشأن تكاليف التلوث والحد منه . ولدراسة هذه المسائل ، يتطلب الامر توافر ما يتصل بالموضوع من بيانات عن الصناعة والتجارة واليد العاملة والدخل ومجموعة كبيرة من المجالات الاخرى . ويتعين ان تكون تلك البيانات جميعها قابلة للمقارنة بدرجة كافية تسمح باجراء تحليلات مترابطة . وينبغي ان تتسق التعاريف والتصنيفات والمناهج ليس فقط فيما بين مختلف اجزاء النظام الاحصائي ، وانما يجب ان تكون ايضا متسقة ، بالقدر الممكن ، عبر الزمن كيما يتيسر اجراء تحليل للتغيير . فايجاد قاعدة احصائية يستند اليها اتخاذ القرارات القائم على المعلومات ، على جميع المستويات ، هو بالضرورة عملية متواصلة ومتطورة داخل البلدان كل على حدة وفي جميع انحاء العالم . وتضطلع المنظمات الدولية بوظيفة هامة في هذه العملية .

١٨٧٦ — ان الاجراءات والمناهج والتكنولوجيا اللازمة لايجاد قاعدة البيانات الاحصائية المطلوبة للبلدان تتخذ طابعا قابلا للتطبيق عموما ، ومن الممكن ، الى حد كبير ، نقلها من بلد الى آخر . ويمكن لانشطة المنظمات الدولية في مجال الاحصاء ان تساعد البلدان في تحسين نظمها الاحصائية وذلك بتقديم ارشاداتها بشأن نوع المعلومات المطلوب تجميعها ، ومخطط الدراسة الاستقصائية اللازمة لانتاج بيانات موثوق بها ، وبشأن اجراءات الجمع العملية ، وتقنيات فعالة لتحضير البيانات ، وتحريرها ، والمدى والمحتوى المحتملين للناتج الاحصائي النهائي . وتستطيع تلك المنظمات

Digitized by UNOG Library

تيسير نقل التكنولوجيا عن طريق جمع وتنظيم وتعزيز المناهج التي تتكون في جميع انحاء العالم ، والقيام من ثم باتاحتها من خلال اعداد مواد تقنية مثل الكتب الارشادية ونظم التصنيف ، وكذا من خلال المساعدة التقنية .

١٨٧٧ — وبالاضافة الى المنهجية ، تلعب المنظمات الدولية دورا فريدا في جمع ونشر البيانات الاحصائية على اساس عالمي واسع . وترتبط البلدان احدها بالاخر ارتباطا وثيقا من خلال وارداتها وصادراتها . وحركة الافراد ، وتواقف الاسعار ، وآثار التلوث ، واقتسام المعرفة ، وبطرق اخرى لا حصر لها . ويستطيع كل بلد ، بوضع بياناته هو في اطار دولي ، ان يدرك مناظير لا يوجد من سبيل آخر الى التوصل اليها .

١٨٧٨ — ومن اجل مثل هذه الاستخدامات ، يتطلب الامر معلومات احصائية تتخذ شكلا موحدا في مقاييسه على المستوى الدولي ، وقابلا للمقارنة . ومن مصلحة كل بلد ، وتحقيقا لاهدافه الداخلية هو ، ان يحدث مثل هذا التوحيد في المقاييس . بيد ان المنظمات الدولية هي وحدها التي تستطيع ، وهي تعمل في انسجام احداها مع الاخرى ، استحداث معايير دولية ومساعدة البلدان في تنفيذها . وفي قيامها بذلك ، سوف تتيح بطبيعة الحال بيانات افضل لاتخاذ القرارات ، يمكن استخدامها على المستوى الدولي وعلى المستوى القومي ايضا .

١٨٧٩ — وعادة ما تتبع عملية تكوين مثل هذه النظم الدولية والمبادئ التوجيهية والتصنيفات المعيارية نمطا منتظما . فتضرب الحكومات الوطنية عن حاجتها لمعايير منقحة او جديدة ، عن طريق لجنة الاحصاء او مؤتمرات الاحصائيين الاقليمية . وتتمثل الخطوة الاولى في الاستجابة لمثل هذه الطلبات في اجراء دراسة مقارنة للممارسات القطرية يعد على اساسها مشروع للنظام الجديد أو المنقح ، والمبادئ التوجيهية أو التصنيف . ويكون ذلك ، اذا دعت الضرورة ، بمساعدة خبير استشارى أو مشورة فريق من الخبراء . وفي جميع الاحوال ، تعمم المشاريع على نطاق واسع للتعليق عليها أو مناقشتها على الاجتماعات الدولية والاقليمية للاحصائيين الحكوميين (لجنة الاحصاء وافرقة العمل التابعة لها ، والمؤتمرات الاقليمية ، والافرقة العاملة الاقليمية ، وهكذا) وعلى الوكالات الدولية ، واللجان الاقليمية ، والمكاتب القومية الاحصائية . وتعد نسخة منقحة من الوثيقة ، بناء على الملاحظات الواردة ، للعرض على لجنة الاحصاء ، وهذه قد تقوم بالموافقة عليها نهائيا وتوصية البلدان باقرار النظام ، والمبادئ التوجيهية او التصنيف ، او تبين أن الامر يتطلب مزيدا من العمل . ويجرى ، بعد عدد من السنوات ، استكمال الانظمة او المبادئ التوجيهية او التصنيفات المنفذة ، في ضوء الخبرة المكتسبة .

١٨٨٠ — وتعكس اهداف ومخرجات برنامج الاحصاءات قرارات الجمعية العامة ، ولا سيما قرارات دورتيها الاستثنائيتين السادسة والسابعة ، وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، وتوصيات لجنة الاحصاء ، واللجان الاقليمية والاجهزة الدولية الاخرى ، مع مراعاة الطابع المتطور والمترابط للانظمة الاحصائية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ١ : المكتب الاحصائي التابع لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

البرنامج الفرعي ١ : التجارة الدولية ، والصناعة ، والموارد الطبيعية ، والطاقة

(أ) الهدف

١٨٨١ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقديم احصاءات اشمل واوثق عن التجارة الدولية ، والموارد الطبيعية ، والطاقة ، والصناعة والمجالات الاخرى ذات الصلة ، مع اهتمام خاص باحتياجات البلدان النامية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨٨٢ — من الضرورى لتقييم ومراقبة الجهود المبذولة لتحسين موقف التجارة الخارجية ، وتنويع الصادرات وزيادة حصيلة البلدان النامية من التجارة الخارجية ، وضع ارقام قياسية مناسبة لاسعار السلع المصدرة مع مقارنتها بالواردات ، وابقاء اتجاهات معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية قيد النظر ، وهكذا ، وينبغي تحسين الاحصاءات المتاحة من اجل خدمة تلك الاهداف على نحو افضل . وقد اصبح من الملح ايجاد بيانات اكثر تفصيلا ، وادعى للثقة ، واسرع توفرا بشأن التدفقات التجارية للسلع المناسبة واسعارها ذات الصلة ، وتوسيع النطاق الذى تغطيه تلك البيانات . ويتطلب الامر كذلك ادخال تحسينات فيما يتصل بالموضوع من احصاءات عن النقل والشحن . وقد اثار الاهتمام الواسع الانتشار بالطاقة والموارد الطبيعية الحاجة الى معلومات موثوقة وملائمة في توقيتها بشأن الطاقة والسلع الاولية . ولا تتوافر احصاءات كافية بشأن الانتاج ، والواردات والصادرات ؛ كما أن البيانات الخاصة بالاحتياطيات والمخزونات ، والاستهلاك تحتاج الى مزيد من التطوير ، ويحتاج الامر الى اعداد بيان بالارصدة القومية والاقليمية والعالمية من سلع الطاقة والسلع الاولية الهامة .

١٨٨٣ — والان ، وفي وقت يجرى فيه التشديد على تصنيع البلدان النامية ، ينبغي ايلاء اهتمام عاجل بالاحصاءات الخاصة بالصناعة ، والتشييد وتجارة التوزيع في كثير من تلك البلدان . فالبيانات المتاحة غالبا ما تكون غير مفصلة بقدر كاف ومتأخرة . وتشير هذه الحالة الى ضرورة زيادة الجهود في سبيل تطوير جمع الاحصاءات في هذه الميادين بحيث تكون اكثر شمولا وأشد ملاءمة من ناحية التوقيت.

(ج) السند التشريعي

١٨٨٤ — يوجد السند الرئيسي لهذه الانشطة ، فيما يلي : تقرير للجنة الاحصاء عن دورتها السابعة عشرة (٢) ، الفقرة ١٩٨ ؛ وعن دورتها الثامنة عشرة (٣) ، الفقرات ٩٨—١٠٤ ؛ وقرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ا — ٦) و ٣٢٠٢ (د ا — ٦) و ٣٣٦٢ (د ا — ٧) .

---

(٢) الوثائق الرسمية ، للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة الرابعة والخمسون ، الملحق رقم ٢ (E/5236) .

(٣) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والخمسون ، الملحق رقم ٢ (E/5603) .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨٨٥ — سوف تتكون الاستراتيجية من الاعداد المتواصل لمنشورات متكررة ، والتوسع في ملفات البيانات واعداد دراسات منهجية بالتعاون ، حسب الاقتضاء ، مع الشعب الاخرى في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، واللجان الاقليمية ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، ومجلس التعاون الجمركي ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، والمصرف الدولي للانشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وغيرها من المنظمات . وفيما يلي عناصر هذه الاستراتيجية :

(أ) جمع وتصنيف ونشر احصاءات التجارة الدولية ، والطاقة ، والاحصاءات الصناعية وما يتصل بها ، بواسطة المنشورات التالية : "احصاءات تجارة السلع الاساسية" (خمسون عددا في السنة) ، و "الحولية الاحصائية للتجارة الدولية" ، و "حولية التجارة الدولية" و 'ملحقها' ، و "امدادات الطاقة في العالم" (السلسلة ياء) (سنوية) ، و "النشرة الاحصائية الفصلية للطاقة" ، و "نمو الصناعة العالمية" (سنوية) ، و "حولية احصاءات الانشاء" (سنوية) ، ومجموعة تعرض نتائج برنامج عام ١٩٧٣ العالمي للاحصاءات الصناعية ، والبدء في نشرة فصلية للاحصاءات المعدنية واحصاءات الفلزات ، و "النشرة الاحصائية الشهرية" ، و "الحولية الاحصائية" . وسوف يؤدي التوسع في ملفات البيانات المعالجة الكترونيا وبدء العمل بالبطاقات المجهرية الى تحسين امكانية الوصول للبيانات ، والى تغطية بلدان جديدة وتزويد جميع البلدان ، التي تتقدم بمعلومات ، ببيانات اكثر اكتمالا وافضل من ناحية التوقيت .

(ب) فيما يتعلق بالتجارة الدولية ، سوف تتاح معلومات تحليلية عن طريق حساب المجاميع على المستويات الاقليمية ودون الاقليمية ، واعداد مصفوفات عن تجارة السلع ، وارقام قياسية لمعدلات التبادل التجاري ، وارقام قياسية تفصيلية لاسعار وقيم وكميات الوحدات ، مع ما لذلك من ارتباط بالهدف ٣ . وسوف تعد جداول خاصة عن الشحن والنقل ، وسوف يجري التوسع في مشروع تسوية بدأ في ١٩٧٥ ويتمثل في تحليل الفروق في بيانات التجارة التي تقوم البلدان المشاركة بالابلاغ عنها ، وذلك بقصد جعل الاحصاءات ذات معنى اكبر . وسوف يتواصل العمل بشأن الروابط بين التصنيف النموذجي المنقح للتجارة الدولية (التنقيح الثاني) ، الذي اقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين ، والتصنيفات التجارية الاخرى وما يتصل بها من تصنيفات .

(ج) ثمة توسع هام في الاحصاءات الصناعية سيتمثل في جمع البيانات عن كميات وقيم اجمالي الناتج من سلع مختارة ، ومواد وانواع وقود مختارة تستهلك في انتاجها ، ومخزونات من انواع مختارة من المواد ، والوقود ، والسلع تامة الصنع . وسوف يتم الاضطلاع بدراسات تفصيلية يكون الهدف منها هو القيام ، بالنسبة للسلع الصناعية وسلع الطاقة الرئيسية ، باعداد ارصدة الاحتياطيات والمخزونات ، والانتاج ، وبيان اسعارها كذلك . وسوف يعد ايضا برنامج عالمي جديد للاستقصاءات الصناعية الاساسية لعام ١٩٨٣ قبيل انتهاء الخطة المتوسطة الاجل ، وسينشر عدد جديد من الثبت المرجعي لاستقصاءات الصناعة وتجارة التوزيع .

Digitized by UNOG Library

(د) استحداث او استكمال ونشر مبادئ توجيهية وكتب ارشادية منهجية للاحصاءات عن التجارة الخارجية ، والنقل ، والشحن ، والسياحة ، والطاقة ، والصناعة ، وتجارة التوزيع والتشييد ، بما في ذلك كتيبات عن تنظيم وسير الاستقصاءات الصناعية .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨٨٦ — سوف يؤدى العمل المبين اعلاه الى تحسن وتوسع كبيرين في النطاق ومدى التغطية بالنسبة للبيانات الاحصائية المتاحة في التجارة الدولية ، والطاقة ، والموارد الطبيعية ، والصناعة ، والاحصاءات ذات الصلة خلال فترة الخطة المتوسطة الاجل . ومن المتوقع ، بصفة خاصة ، ان يحدث توسع اكثر من ذى قبل في البيانات فيما يتعلق بالبلدان النامية ، الامر الذى يؤدى الى توفير بيانات اكثر ملاءمة من ناحية التوقيت واكثر تفصيلا وشمولا لاستخدامها في اغراض رسم السياسات العامة القومية والتخطيط ، وفي تحليل المشاكل التي ينطوى عليها تحقيق اهداف التصنيع . وسوف يسهم اعتماد عدد متزايد من البلدان للمعايير الدولية بشأن الطرق والاجراءات في جمع ونشر احصاءات قابلة للمقارنة دوليا لاستخدامها في صياغة السياسة العامة الدولية ومراقبتها .

البرنامج الفرعي ٢ : الحسابات القومية ، وتوزيع الدخل والاحصاءات المتعلقة بهما

(أ) الهدف

١٨٨٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مواصلة انماء وتنفيذ نظام الحسابات والارصدة القومية والانظمة والتصنيفات المتعلقة بها ، وتقديم احصاءات اشمل واوثق عن الحسابات والارصدة القومية وما يتصل بالموضوع من بيانات مثل توزيع الدخل ، والاستهلاك والتراكم ، مع اهتمام خاص باحتياجات البلدان النامية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨٨٨ — تحتاج الحكومات الى انواع المعلومات التي تشملها الحسابات القومية ، وذلك من اجل تقييم الاحوال الاقتصادية والاجتماعية ومن أجل استخدامها في اتخاذ مقررات السياسة العامة وفي التخطيط . ويتطلب الامر اجراء استعراض متواصل للتأكد من أن الحسابات القومية تلبي الاحتياجات الجارية لمقررى السياسة العامة والمخططين ، وان البلدان تستطيع تنفيذ النظام . ويتطلب الامر توافر بيانات تكون على الفور ذات صلة بالموضوع وسارية ، وذلك لدراسة تجربة التضخم العالمية وما صاحبها من ضعف واسع الانتشار في استخدام طاقة الانتاج . وقد تركز مؤخرا اهتمام متزايد على قضايا تتعلق بالعدالة الاقتصادية ، التي يلزم لتحليلها توافر احصاءات عن توزيع الدخل والثروة . وتشكل هذه الاحصاءات ثغرة رئيسية ، وبوجه خاص في كثير من البلدان النامية ، حيث أن ما يوجد بها مشكوك في قيمته ، اذ يستند في معظمه الى استقصاءات محدودة للاسر المعيشية جمعت لاغراض اخرى . ولابد من استحداث طرق لجعل تخزين البيانات المجمعة واسترجاعها امرا اكثر مرونة ، وانسب من ناحية التوقيت واقوى استجابة . ويتزايد دور القطاع العام في اهميته ،

Digitized by UNOG Library

كما يوجد اهتمام مناظر بتوافر بيانات اكثر تفصيلا واوثق وافضل تنظيما . وتنم مشاكل التمويل الرأسمالي عن وجود حاجة الى التوسع في النظام في هذا الاتجاه . وكثير من البلدان النامية ليست بعد في موقف يسمح لها باصدار تقديرات حديثة للحسابات القومية وما يتصل بها من تقديرات . ومن ثم ، كانت احداث الارقام المتاحة عن اجمالي الناتج القومي في اوائل ١٩٧٦ في ١٧ من البلدان النامية هي ارقام عام ١٩٦٩ أو ما قبله ، وعام ١٩٧٠ أو ١٩٧١ في ٢٢ من البلدان الاخرى .

(ج) السند التشريعي

١٨٨٩ — يوجد السند الرئيسي في تقرير لجنة الاحصاء عن دورتها السابعة عشرة (٤) ، الفقرات ٨٥ ، و ٩٠ ، و ١٩٥ (أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، ز) ، ودورتها الثامنة عشرة (٥) ، الفقرات ١٣٧ ، و ١٤٣ ، و ١٤٩ .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨٩٠ — تتضمن عناصر الاستراتيجية التي ينطوي عليها العمل على تحقيق هذا الهدف استعراض النظم الحالية ، والتوسع فيها كيما تشمل انواعا جديدة من البيانات ، وتطوير البيانات القطاعية ، وزيادة تحديد نظم التصنيف النموذجية ، والتوسع في انشطة جمع البيانات ، وانشاء قاعدة للبيانات المعالجة الكترونيا .

'١' استعراض نظام الحسابات القومية

١٨٩١ — يمثل نظام الحسابات القومية اساس العمل في المحاسبة الاقتصادية القومية في معظم البلدان ذات الاقتصاد السوقي ، وهو نفس الدور الذي يؤديه نظام الموازنات المادية في الاقتصاد القومي بالبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا . ومنذ اقرار نظام الحسابات القومية في ١٩٦٨ ، تجمعت تجارب كثيرة في ميدان تطبيقه ، في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية . وعلى أساس من تلك التجارب ، سيتم اجراء استعراض شامل للنظام وأدوات استخدامه . وسوف يتم التعرف على مجالات المشاكل والقيام بمعالجتها ، سواء بتكييف النظام ، حيث يبدو ذلك ضروريا ، أو بتوفير مواد شارحة اضافية تأخذ شكل ادلة ، وارشادات ، واستعراضات للممارسات القطرية . وسيكرس اهتمام خاص لتلبية احتياجات البلدان النامية ، سواء من ناحية المتطلبات من البيانات الخاصة او من ناحية توافر مواد مرجعية واضحة ومفهومة . وسوف تكرس جهود كذلك لزيادة ايضاح العلاقات بين نظام الحسابات القومية ونظام الموازنات المادية في الاقتصاد القومي ، وذلك لتيسير التحليل حينما يتطلب الامر اجراء مقارنة بين النظامين .

---

(٤) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والخمسون ، الملحق رقم ٢ (E/5236) .

(٥) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والخمسون ، الملحق رقم ٢ (E/5603) .

Digitized by UNOG Library

'٢' توسيع نطاق النظام

١٨٩٢ — سوف يتواصل توسيع نطاق النظام ليشمل ميادين مثل حسابات تدفق الاموال ، والميزانيات ، وحسابات الثروة القومية ، وجداول المدخلات والمخرجات ، ومشاكل الانكماش وتصنيف الحسابات القومية بالاسعار الثابتة ، وتنمية الروابط بين الحسابات الاقتصادية والانواع الاخرى من البيانات ، الاقتصادى منها وغير الاقتصادى . ويؤكد النوع الاخير بوجه خاص العلاقات بين البيانات الاقتصادية والبيانات الاجتماعية والديموغرافية . وفي بعض الميادين مثل الميزانيات والاصول الرأسمالية الملموسة ، بلغ العمل مرحلة متقدمة بقدر كاف لدرجة ان الخطوات التالية سوف تتمثل في اعداد المبادئ التوجيهية والادلة. وفي ميادين اخرى ، ولا سيما الميادين التي تتناول الروابط مع المجموعات الاخرى من البيانات ، يتطلب الامر مزيدا من الاعمال التمهيدية . وفي تلك المجالات ، سوف تكون استعراضات الممارسات القطرية بمثابة اسهام هام ، وسوف يتم الاضطلاع بدراسات تقنية تستند الى تلك الاستعراضات .

'٣' حسابات قطاعية لجميع القطاعات

١٨٩٣ — سوف يتواصل العمل ، داخل اطار الحسابات والموازنات القائمة ، في تطوير قطاعات منفردة . وسوف يتضمن ذلك ، بوجه خاص ، بالنسبة لقطاع الاسر المعيشية ، توزيع الدخل والاستهلاك والتراكم . وفي هذا المجال تتسم الروابط مع البيانات الاجتماعية والديموغرافية بأهمية خاصة . والتوزيعات مطلوبة ليس فقط لفئات الدخل ، وانما ايضا لمختلف الفئات الاجتماعية والديموغرافية مثال ذلك الفئة الحضرية والفئة الريفية ، والفئات المصنفة حسب المهنة ، والجنس ، والسن . ومن المطلوب العمل في دراسة المفاهيم ، والتعاريف ، والتصنيفات . وسوف يتم الاضطلاع بدراسات عن الممارسات القطرية ، وسوف تعد مبادئ توجيهية لكل من البلدان النامية والمتقدمة النمو . وبالنسبة للقطاع الحكومي ، يجرى القيام بمزيد من الاعمال بشأن تطوير نظم التصنيف وبشأن ما يوجد من روابط مع البيانات الاخرى . وسوف يصدر تصنيف تفصيلي لاهداف النفقات الحكومية . وسوف تعد ، بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي ، أدلة عن التمويل الحكومي واحصاءات القطاع العام يكون من شأنها التأكيد على العلاقة بين البيانات اللازمة للعمليات الحكومية والبيانات اللازمة للسياسة والتخطيط الاقتصاديين . وبالنسبة لقطاع المشاريع ، ما زال العمل بشأن الاحصاءات المالية للمشاريع يمر بمرحلة تمهيدية . وسوف تستكمل دراسات الممارسات القطرية ، وسوف يعد تقرير تقني . وعلى اساس هذه النتائج ، ينبغي ان يكون من الممكن الانتقال الى اعداد المبادئ التوجيهية والادلة .

'٤' تطوير التصنيفات

١٨٩٤ — يعد تطوير نظم التصنيف الدافع الذى يكمن وراء جميع مجالات التحليل الاحصائي ؛ اذ تعتبر تلك النظم شيئا اساسيا في التقدم في التنفيذ الفعلي لاى برنامج منظم لجمع البيانات. وبالاضافة الى التصنيفات التي تجرى للاغراض المحددة المذكورة اعلاه ، سوف يتواصل العمل في نظم التصنيف الاكثر عمومية . وبالاضافة الى ما يجرى من عمل بشأن التصنيف النموذجي المنقح للتجارة الدولية (التنقيح الثاني) المذكور اعلاه تحت الهدف ١ ، سوف يستكمل التصنيف الدولي لجميع السلع والخدمات ، وسوف يتواصل القيام باعمال تمهيدية بشأن التنسيق بين التصنيفات الاحصائية في الميدان الاقتصادى .

Digitized by UNOG Library

'٥' جمع بيانات الحسابات القومية

١٨٩٥ — سوف يحدث توسع في جمع البيانات عن الحسابات القومية ، وذلك من حيث مدى التغطية والنوعية والتوقيت المناسب لانواع البيانات التي تجمع حاليا ، ومن حيث الانواع الجديدة للبيانات . وسوف يتم الاضطلاع بدراسات عن صحة البيانات ، بما في ذلك اجراء دراسات استقصائية عن المصادر والطرق ، بقصد تحسين نوعية البيانات التي يجرى جمعها . وسوف تنعكس البيانات المحسنة والموسعة ، كلما اصبح ذلك ممكنا ، في "الحولية الاحصائية للحسابات القومية" ، وفي "النشرة الاحصائية الشهرية" ، وفي "الحولية الاحصائية" ، وفي "حولية احصاءات العمل" .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨٩٦ — سيسهم تمديد نظام الحسابات القومية الى مجالات جديدة وتطويره من ناحية المفاهيم ، والتعاريف ، والتصنيفات ، بالاضافة الى تحديد علاقته بالمجالات الاحصائية الاخرى ، في تحسين فهم ومراقبة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الهامة . ومن شأن اتباع طرق افضل لقياس توزيع الدخل والاستهلاك والبيانات الموسعة في هذا المجال ان يساعد مخططي السياسة العامة الحكوميين في معالجة مشاكل اللامساواة المتصلة بعملية التنمية الاقتصادية . وسوف يسهم التحسن في المعلومات المالية الناشئة عن العمل الموسع في حسابات تدفق الاموال والميزانيات ، والحسابات المالية للمشاريع ، في تحليل عملية الادخار وتكوين رأس المال . ومن شأن الاهتمام المتزايد باعداد المواد المنهجية والتفسيرية ان يساعد البلدان في تنفيذ نظم الحسابات القومية وما يتصل بها من نظم ، ويساعدها في تحسين نوعية وتوقيت بياناتها . وفي حين يوجه الجهد الرئيسي الخاص بتنمية النظم الدولية نحو تلبية الاحتياجات القطرية ، سوف يستفيد المستعملون الدوليون كثيرا ايضا بالتوسع الذى يحدث في جمع البيانات .

البرنامج الفرعي ٣ : احصاءات الاسعار والمجالات المتصلة بها

(أ) الهدف

١٨٩٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مواصلة تنمية منهجية وجمع الاحصاءات الخاصة بالاسعار وما يتصل بها من مجالات .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨٩٨ — اثارت مشكلة التضخم العالمية وما صحبها من ضعف في الناتج اهتماما جديدا بمشاكل سلوك السعر والناتج والعلاقة فيما بينهما . وتعتبر البيانات المتاحة حاليا غير كافية لتحليل عملية التضخم وهي تنتقل من جزء الى آخر في الاقتصاد ، ولوضع تقديرات موثوق بها للحسابات القومية بالاسعار الثابتة ، وغير ذلك من الارقام القياسية للكميات التي يمكن استخدامها في تحليل الانتاجية ، ومراقبة التغييرات الكبيرة والمتكررة في اسعار الواردات والصادرات من الموارد الطبيعية والسلع الصناعية الاولية بالمقارنة مع اسعار السلع المصنعة . وتعتبر البيانات الخاصة بعمل مقارنات دولية

Digitized by UNOG Library

في مجالات مثل القوة الشرائية وتكاليف الانتاج غير كافية . وعلى الرغم من ان احصاءات الاسعار كانت من اوائل انواع البيانات الاقتصادية التي يتم جمعها ، فان شكلها الحالي غالبا ما يكون سببا التنظيم جدا . ويعتبر تنظيم جمع احصاءات الاسعار مقوما ضروريا للتحليل الفعال للعملية التضخمية .

(ج) السند التشريعي

١٨٩٩ — يوجد السند الرئيسي في قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ا — ٧) وتقرير لجنة الاحصاء عن دورتها السابعة عشرة(٦) ، الفقرتان ٨٩ ، و ١٩٥ (هـ) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٩٠٠ — تتضمن عناصر الاستراتيجية التي ينطوى عليها العمل على تحقيق هذا الهدف مواصلة تنمية المنهجية والتوسع في جمع البيانات .

'١' المنهجية

١٩٠١ — سوف تتحسن منهجية جمع الاسعار ، وتصنيف الارقام القياسية ، والانكماش من خلال اجراء دراسات عن الممارسات القطرية في تصنيف الاسعار واحصاءات الكميات وفي اعداد الحسابات القومية بالاسعار الثابتة ، ومن خلال القيام باعداد مبادئ توجيهية ، ووضع الادلة ، والجمع التجريبي لبيانات مباشرة .

'٢' جمع بيانات الاسعار وارقامها القياسية

١٩٠٢ — يعتبر جمع بيانات اسعار السلع الانتاجية والاستهلاكية من البلدان ، وجمع الارقام القياسية للاسعار والكميات ، وبيانات الحسابات القومية بالاسعار الثابتة جزءا هاما من العمل الدائم للمكتب الاحصائي ، ويقوم المكتب به منذ سنوات عديدة . وخلال فترة الخطة المتوسطة الاجل ، سوف يزداد عدد ونوعية سلاسل الاسعار وارقامها القياسية التي تجمع وتنشر في "الحولية الاحصائية" و "النشرة الاحصائية الشهرية" .

١٩٠٣ — وسوف يتحسن تجميع وتصنيف بيانات الاسعار والكميات والارقام القياسية الخاصة بالصادرات والواردات ، وذلك بتوزيع مدى التغطية ليشمل مزيدا من البلدان ، واضافة مزيد من التفاصيل ، وتحسين توقيت نشر البيانات ، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية .

'٣' مشروع المقارنة الدولية

١٩٠٤ — سوف يتواصل العمل في مشروع المقارنة الدولية . وينطوى هذا المشروع على اجراء جمع تفصيلي ، تحت اشراف دولي ، للاسعار في جميع مجالات الاستخدام النهائي ، وتحويلها

---

(٦) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والخمسون ، الملحق رقم ٢ (E/5236) .

Digitized by UNOG Library

الى ارقام قياسية للقوة الشرائية . ومن شأن العمل في المشروع ان يجعل من الممكن اجراء مقارنات فيما بين البلدان تكون على درجة من الصحة لا يمكن التوصل اليها بطريق آخر . وخلال فترة الخطة المتوسطة الاجل ، سوف يدخل المشروع مرحلة جديدة ، توجد نحو تبسيط المنهجية كيما يمكن احداث توسع كبير في عدد البلدان المغطاه .

٤ ' استقصاءات تكاليف المعيشة

١٩٠٥ — يجرى منذ سنوات كثيرة جمع بيانات عن تكاليف المعيشة في مختلف البلدان لاستخدامها في اغراض الخدمة المدنية الدولية . وفي المستقبل ، سوف تبذل جهود للاستفادة من الخبرة المكتسبة في مشروع المقارنة الدولية من اجل تحسين نوعية تلك البيانات التي تستخدم في قياس تكاليف المعيشة . وفي الوقت نفسه ، سوف يستفاد من جمع بيانات تكاليف المعيشة في تكملة البيانات التي يجرى تصنيفها بموجب مشروع المقارنة الدولية .

(هـ) الاثر المتوقع

١٩٠٦ — ينبغي للعمل المنهجي المزمع القيام به في الخطة المتوسطة الاجل ان يجعل من الايسر ربط تقلبات الاسعار بما يحدث من تغييرات في انماط الناتج والمصروفات . ومن شأن ما يتم من اعمال في مشروع المقارنة الدولية ان يؤدى الى تطوير فهم هياكل الاسعار النسبية واثرها على الناتج ، ومستويات الاستهلاك والتجارة الداخلية والخارجية . وسوف يتيح التوسع في جمع ونشر البيانات الدولية معلومات جديدة لمراقبة وتحليل ما يحدث من تغييرات في الاسعار ، والعلاقات فيما بينها ، واثرها على توزيع الدخل ومستوى الناتج والاثر المتفاوت للعملية التضخمية على بلدان مختلفة وعلى فئات ومناطق مختلفة داخل البلد الواحد .

البرنامج الفرعي ٤ : الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية

(أ) الهدف

١٩٠٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مواصلة انماء وتنظيم ونشر الاحصاءات في المجالات الاجتماعية والديموغرافية والبيئية مع اهتمام خاص باحتياجات البلدان النامية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٩٠٨ — اعترافا بتزايد الاهتمام بالقضايا المتعلقة بنوعية الحياة والعدالة الاجتماعية ، يتطلب الامر اتخاذ مبادرات جديدة لتحسين الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية والبيئية . وتميل الاحصاءات في تلك الميادين الى التطور بصورة ابطأ من تطور الاحصاءات الاقتصادية حيث كان للحسابات القومية تأثير تكاملي لفترة من الزمن . وغالبا ما يعرقل الجهود التي تبذلها الوكالات الاحصائية القومية لتحسين تلك الاحصاءات الافتقار الى معلومات رسمية ومناسبة عن خبرة البلدان الاخرى التي تبذل جهودا مماثلة . وكثيرا ما تنتج الدوائر الاحصائية القومية بيانات قاصرة من حيث

Digitized by UNOG Library

التوقيت والدقة والتفاصيل عن تلبية الحاجات الاساسية لمقرري السياسة العامة ومديري البرامج المختصين . والحالة بالغة الحرج في الاقاليم النامية حيث تكون الخدمات الاحصائية اضعف الخدمات ، وحيث تكون مشاكل الانماء والتحول الديموغرافي اكثر المشاكل حدة . ولم يتحقق حتى الان ، في ميدان الاحصاءات البيئية المعقد والمتشعب ، سوى عمل ضئيل . فمثلا لا توجد مبادئ توجيهية دولية ولا معلومات عن الاحصاءات التي تحتاج اليها البلدان او تجمعها او تعتزم جمعها .

(ج) السند التشريعي

١٩٠٩ — يوجد السند الرئيسي للانشطة المذكورة اعلاه في قرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٣٠٧ (د — ٤٤) و ١٥٦٤ (د — ٥٠) ويطلب فيهما من الامين العام الاضطلاع ببرنامج عالمي لتحسين احصاءات الاحوال المدنية ؛ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٥٦٦ (د — ٥٠) الذى يطلب ، في جملة امور ، الى "الامين العام أن يقوم ... بعمل منسق لمساعدة البلدان النامية في تعزيز نظمها الاحصائية باعتبارها اساس خطط التنمية بها وفي تقييم ... تقدمها الاجتماعي" ؛ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٤٧ (د — ٥٨) الذى يطلب الى "الامين العام أن يمضي في انماء برنامج التعداد العالمي للسكان والاسكان لعام ١٩٨٠ ، الذى سيضطلع به خلال الفترة ١٩٧٥—١٩٨٤" ؛ وتقرير لجنة الاحصاء عن دورتها الثامنة عشرة (٧) ، الفقرات ٦٨—٨٥ و ٨٦—٩٢ .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٩١٠ — يعتبر تحسين الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية وتحقيق تكامل أفضل بينها وكذا تطوير الاحصاءات البيئية عملية طويلة الأجل تستلزم اهتماما متواصلا من جانب كل من مستعملي هذه الاحصاءات ومنتجيها ، والأمر يتوقف بصورة رئيسية على الجهود القومية . ومع ذلك ، فان العمل على الصعيد الدولي يسهم هو وناتجه ، بصورة كبيرة ، في هذه العملية بطرق عديدة .

١٩١١ — ومن بين طرق مواجهة الطبيعة التجزيئية في كثير من نواحي الاحصاء الاجتماعي استحداث مفاهيم وتصنيفات معيارية من أجل استخدامها احصائيا . وبهذه الطريقة ، يمكن تجميع احصاءات قومية ودولية تغطي الميادين المختلفة للشواغل الاجتماعية (مثل التعليم ، والعمالة ، والصحة ، والاسكان ، والسكان) ، كما يمكن فحصها على نحو شامل . ومن شأن التوصيات الدولية والمبادئ التوجيهية الخاصة بالاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية ، بما تتيحه من أمثلة محددة لمفاهيم وتصنيفات وطرق احصائية جيدة التكامل ، أن تحفز منتجي الاحصاءات ومستعمليها في البلدان المختلفة على اعادة دراسة ما يتبعونه من اجراءات بقصد تحسينها . ولما كانت التوصيات الدولية تقوم على تقطير الممارسات والخبرات القومية في جميع أنحاء العالم ، يكون من المناسب اعتبار مثل هذه التوصيات وسيلة لنقل المعرفة والتكنولوجيا فيما بين البلدان ، وتستفيد من ذلك بوجه خاص البلدان ذات النظم الاحصائية الأقل نموا . وثمة مثال ملموس بدرجة أكبر على نقل التكنولوجيا ،

---

(٧) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والخمسون ، الملحق رقم ٢ (E/5603) .

Digitized by UNOG Library

ألا وهو العمل الذى يضطلع به فيما يتعلق ببرنامج التعداد العالمي للسكان والاسكان لعام ١٩٨٠ وتنقيح " دليل استقصاءات الأسر المعيشية " .

١٩١٢ — وفيما يلي عناصر ومخرجات الاستراتيجية التي ينطوى عليها العمل على تحقيق الهدف :

'١' تكامل الاحصاءات الاجتماعية وتحسينها

١٩١٣ — يشمل ذلك القيام بالتعاون مع مركز تخطيط التنمية واسقاطاتها وسياساتها ، ومركز الاسكان والبناء والتخطيط ، ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، واللجان الاقليمية ، والوكالات المتخصصة المناسبة ، باعداد ونشر تقارير تتضمن توجيهات بشأن تحسين وزيادة تكامل واستخدام الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، بما في ذلك النواحي التوزيعية ، والمؤشرات الاجتماعية وما يتصل بالموضوع من أعمال في التصنيفات والمفاهيم اللازمة لمساعدة البلدان في انماء نظم احصائية متكاملة قادرة على تلبية الاحتياجات القومية اللازمة لتقييم الأحوال والاتجاهات الاجتماعية .

١٩١٤ — وسيتطلب ذلك أيضا ، التشجيع ، بالتعاون مع مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، واللجان الاقليمية ، والوكالات المتخصصة ، على اجراء التنقيحات اللازمة للمفاهيم الأساسية المستخدمة في جمع وتصنيف الاحصاءات لتخليصها من الانماط الجامدة وغير المناسبة القائمة على الجنس ، وذلك بتتبع ما يضطلع به من أبحاث في الدول الأعضاء ، وبتنظيم حلقة دراسية يشترك فيها مستعملو ومنتجو الاحصاءات التي تعالج هذا الموضوع ، وبتنمية ونشر المبادئ التوجيهية المناسبة .

'٢' الطرق الاحصائية الديموغرافية

١٩١٥ — سيتطلب ذلك صياغة وعرض المبادئ التوجيهية للجهود القومية لجمع الاحصاءات الديموغرافية عن طريق اعداد ونشر طبعة منقحة من " دليل طرق تعداد السكان " ؛ اجراء تنقيح أخير ونشر توصيات برنامج التعداد العالمي للسكان والاسكان لعام ١٩٨٠ كما وافقت عليه لجنة الاحصاء في دورتها العشرين ؛ والقيام ، بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، بتنظيم سلسلة من الحلقات التدريبية عن طرق تعداد السكان والاسكان سوف يضطلع بها بالتعاون الوثيق مع شعبة السكان ، ومركز الاسكان والبناء والتخطيط ، واللجان الاقتصادية الاقليمية ، ومعاهد التدريب الاحصائي الاقليمية ؛ وتنظيم حلقة تدريبية اقليمية عن طرق تحسين جمع احصاءات الاحوال المدنية بواسطة نظم التسجيل المدني .

'٣' جمع وتصنيف ونشر الاحصاءات الديموغرافية

١٩١٦ — يشتمل ذلك على جمع وتصنيف ونشر الاحصاءات الديموغرافية بواسطة " الحولية الديموغرافية " و " تقرير احصاءات السكان والأحوال المدنية ، السلسلة ألف " (فصلي) ، و " النشرة الاحصائية الشهرية " و " الحولية الاحصائية " ، وكذلك انماء القدرة على الاستجابة بفعالية أكبر للطلبات الخاصة بأغراض محددة أو الطلبات عالية التخصص .

Digitized by UNOG Library

منهجية وتصنيف الاحصاءات الاجتماعية والسكنية

١٩١٧ — يشتمل هذا العنصر على اعداد منشورات منهجية ومجموعات احصائية عن الاحصاءات الاجتماعية والسكنية وما يتصل بها من احصاءات : تصنيف ونشر " مجموعة الاحصاءات السكنية" (١٩٧٨ و ١٩٨١) وفيما بعد كل ثلاث سنوات مع زيادة الاهتمام بعرض الاحصاءات الخاصة بالأحوال البيئية ذات الصلة ؛ والقيام ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة واللجان الاقتصادية الاقليمية ، بتنقيح واستكمال " دليل استقصاءات الأسر المعيشية" (١٩٨٠) ؛ وبدء العمل خلال النصف الثاني من فترة الخطة المتوسطة الأجل في العدد الرابع من " مجموعة الاحصاءات الاجتماعية" ، المزمع نشرها في ١٩٨٢ .

' ٥ ' الاحصاءات البيئية

١٩١٨ — تشتمل هذه على صياغة مبادئ توجيهية بشان مفاهيم ومحتويات ومناهج احصاءات البيئة، وتصنيف احصاءات البيئة بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة وبمساعدته ، والاشتراك مع اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة المهتمة .

١٩١٩ — وستشمل الأعمال الأخرى في مجال الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية ما يلي :الاضطلاع بالدراسات ذات الصلة بما في ذلك تنمية احصاءات تعداد المناطق المحلية (برنامج كراسة التعداد)؛ والقيام بدراسات عن الممارسات القومية في ميدان الاحصاءات الاجتماعية ؛ وتنمية ونشر مواد المقررات الدراسية في الاحصاءات الاجتماعية من أجل تدريب الموظفين الحكوميين على المستوى المتوسط ؛ والاضطلاع بمشاريع ارشادية ميدانية ونشر مواد يكون الهدف منها مساعدة البلدان النامية في تحسين احصاءاتها الاجتماعية عن الأطفال والشباب (بمساعدة مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة) .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩٢٠ — اذا ما زودت السلطات الاحصائية القومية بمعلومات حديثة عن منهجيات جديدة تتناسب مع عمليات التعداد والاستقصاءات ، بما في ذلك تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية والطرق المحسنة لتصميم الاستبيانات ، فسوف تستفيد البلدان ، ولاسيما البلدان النامية ، من التطورات التكنولوجية الجديدة ، وتتفادى الوقوع في أخطاء باهظة الثمن .

١٩٢١ — ويهدف الناتج المتوسط الأجل الذى ينطوى على أنشطة تدريبية (تنظيم حلقات تدريبية عن طرق تعداد السكان والاسكان وتطوير مواد المقررات الدراسية في ميدان الاحصاءات الاجتماعية) الى الاسهام في بناء ملاك من الافراد المدربين تدريبا احصائيا مناسبا في البلدان النامية ، الأمر الذى يقلل بالتالي اعتماد تلك البلدان على المساعدة التقنية الدولية .

١٩٢٢ — ويهدف الناتج المتعلق بتصنيف ونشر الاحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والسكنية الى تلبية الحاجات المتطورة للحكومات ، والوكالات الدولية ، والباحثين والمؤسسات الاكاديمية في جميع أنحاء العالم ، والأمانة العامة للأمم المتحدة ، من الاحصاءات القومية الموثوق بها والملائمة من ناحية التوقيت والمصنفة بدقة في تلك الميادين .

Digitized by UNOG Library

١٩٢٣ — ومن شأن تعدد الاحصاءات البيئية أن يزود البلدان والمجتمع الدولي بأداة هامة لمراقبة وتقييم وتفسير الأحوال البيئية ومعالجة ما يتصل بالموضوع من مشاكل .

البرنامج الفرعي ٥ : تحسين نشر الاحصاءات

(أ) الهدف

١٩٢٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحسين تنوع وتوقيت ونوعية الناتج الاحصائي للأمم المتحدة ، بما في ذلك المجموعات الاحصائية العامة والجداول الخاصة .

(ب) المشاكل المطروقة

١٩٢٥ — يتطلب الأمر بذل جهود كبيرة لتقديم معلومات أشمل وأوثق وأكثر ملاءمة من ناحية التوقيت لمقررى السياسة العامة والمخططين ، وذلك بالاقلال من التأخير في نشر الاحصاءات ، وبتحسين شمولها وصحتها ، وبالاستجابة بسرعة وفعالية لطلبات الحصول على جداول وتصنيفات مشتركة وتحليلية غير منظورة .

١٩٢٦ — وفي الوقت الحالي ، وعندما ترد طلبات خاصة للحصول على معلومات ، لا يكون من الممكن تلبيتها الا بصعوبة وباستخدام كميات كبيرة من الموارد . ويعود أصل هذه المشكلة ، جزئيا ، الى أن ملفات بيانات المكتب الاحصائي وبرامجه للحساب الالكتروني قد صممت لانتاج منشورات معينة وأنها لا تسمح باسترجاع البيانات بسرعة وفعالية لمواجهة الطلبات الخاصة . وفضلا عن ذلك ، فان بعض منشورات المكتب الاحصائي ما زالت تنتج يدويا أو تعالج الكترونيا بصورة جزئية فقط ، الأمر الذى يؤدى ثانية الى جعل استخراج البيانات لتلبية طلبات محددة مهمة طويلة وشاقة . كما أن الترتيبات الحالية للحساب الالكتروني تعوق حدوث تبادل تام في البيانات ، القابلة للقراءة آليا ، بين المكتب الاحصائي للأمم المتحدة والوكالات الاحصائية الأخرى . ويستلزم الأمر بذل جهود لتحسين تبادل البيانات القابلة للقراءة آليا واستخدامها استخداما مشتركا ، والتأكد من تفادى الازدواج .

(ج) السند التشريعي

١٩٢٧ — يوجد السند الرئيسي لهذه الأنشطة في تقريرى لجنة الاحصاء عن دورتها السابعة عشرة (الفقرة ٤٢) (٨) ودورتها الثامنة عشرة (الفقرات ٢٨ — ٣٢ ، و ١٠٥ — ١٠٨) (٩) ، اللذين يطلبان الى المكتب الاحصائي ، في جملة أمور ، أن :

(أ) يوسع من مدى تغطية البيانات الاحصائية ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية ؛

---

(٨) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والخمسون ، الملحق رقم ٢ (E/5236) .

(٩) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والخمسون ، الملحق رقم ٢ (E/5603) .

Digitized by UNOG Library

(ب) يحسن ملاءمة البيانات من ناحية التوقيت ؛

(ج) يتوسع في نشر المنشورات الاحصائية للأمم المتحدة ، وبوجه خاص في الأقاليم النامية ؛

(د) يمضي بأسرع ما يمكن في خطة اعادة تصميم ملفات البيانات وبرامج الحساب الالكتروني في شكل نظام متكامل ومرن ييسر استرجاع البيانات بسرعة وسهولة في اشكال مختلفة غير منظورة .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٩٢٨ — فيما يلي عناصر الاستراتيجية اللازمة لتحقيق هذا الهدف :

(أ) تصميم وتنفيذ نظام متكامل ومرن للحساب الالكتروني يستفاد فيه من التكنولوجيا الحديثة ، وانشاء واستخدام مجموعة معالجة الكترونيا من نظم الرمز المتكاملة في أغراض تحضير البيانات الاحصائية الدولية وادخال بيانات " النشرة الاحصائية الشهرية" و " الحولية الاحصائية " في النظام العام للحساب الالكتروني ؛

(ب) زيادة فعالية نشر المخرجات الاحصائية المتكررة ، بما في ذلك " النشرة الاحصائية الشهرية" و " الحولية الاحصائية " ، و "كتاب الجيب الاحصائي" ، وتحسين القدرة على الاستجابة للطلبات الخاصة تحسينا كبيرا ؛

(ج) اجراء استعراض مستمر لمنشورات المكتب الاحصائي وتقييم نوعية ودرجة صحة البيانات الواردة فيها بقصد تحسين امكان الاستفادة منها ؛

(د) تحسين التنسيق بين محتويات منشورات المكتب الاحصائي ومنشورات اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩٢٩ — سوف تتحقق بفضل التدابير المذكورة أعلاه زيادة فعالية وكفاءة خدمة احتياجات المستعملين ، سواء عن طريق المنشورات العادية أو الجداول الخاصة . وسوف يمكن بوجه خاص توفير البيانات الاحصائية بسرعة أكبر ، وستكون البيانات أشمل وأوثق ، وسوف تلبي الطلبات الخاصة بفاعلية أكبر ، وسوف يتحسن تبادل البيانات واستخدامها المشترك ويتأتى تفادي الازدواج ، وسوف تستخدم المواد الاحصائية المتاحة استخداما أكمل .

البرنامج الفرعي ٦ : تنسيق البرنامج الاحصائي الدولي

(أ) الهدف

١٩٣٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تعزيز تنسيق النظام الاحصائي الدولي وتقديم خدمات

Digitized by UNOG Library

احصائية الى وحدات أخرى في الأمانة العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة . ويعمل المكتب الاحصائي كمركز للنظام الاحصائي الدولي .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩٣١ — نظرا لطبيعة النظام الاحصائي الدولي اللامركزية ومحدودية الموارد المتاحة للانشطة الاحصائية ، يتعين بذل مجهودات خاصة لتعزيز تنسيق وتكامل البرنامج الاحصائي لمنظومة الأمم المتحدة . وما زالت هناك حاجة كذلك الى مد وتوسيع تنسيق وتكامل البرامج بحيث تشمل المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تضطلع بأنشطة هامة في ميدان الاحصاء . وعلى الرغم مما بذل من جهود كبيرة في الماضي ، لا زالت قابلية المفاهيم والتعاريف والتصنيفات للمقارنة غير كافية . مثال ذلك أن الروابط بين نظام الحسابات القومية وحساب الموازنات المادية للاقتصاد القومي وطرق المقارنة الدولية بين الناتج القومي ، والمصروفات ، والاحصاءات الأخرى غير متطورة بقدر كاف . ويستلزم الأمر بذل جهود أكبر لتحسين تنسيق المشورة والمساعدة التقنيتين للبلدان النامية .

(ج) السند التشريعي

١٩٣٢ — يوجد السند الرئيسي لهذه الأنشطة في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨ (د — ١) المعدل بالقرار ٨ (د — ٢) ، و ١٣٠٦ (د — ٤٤) و ١٥٦٦ (د — ٥٠) وتطلب، في جملة أمور ، من لجنة الاحصاء والمكتب الاحصائي : أن يساعدا المجلس في تنسيق الأعمال الاحصائية للوكالات المتخصصة ؛ وأن يتخذا الخطوات لتعزيز الترتيبات من أجل تأمين تكوين نظام متكامل لجمع وتحضير البيانات ونشر الاحصاءات الدولية بواسطة هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة.

(د) الاستراتيجية والناتج

١٩٣٣ — تتضمن عناصر الاستراتيجية اللازمة لتحقيق هذا الهدف مايلي :

(أ) توفير الخدمة التقنية والموضوعية للجنة الاحصاء ، والفريق العامل المعني بالبرامج الاحصائية الدولية والتنسيق ، واللجنة الفرعية للأنشطة الاحصائية التابعة للجنة التنسيق الادارية ؛

(ب) اقامة اتصال وثيق مع الدوائر الاحصائية باللجان الاقليمية ، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، والدوائر الاحصائية القومية ؛

(ج) اصدار نشرة مشتركة بين الوكالات بعنوان " نشرة المعلومات الاحصائية الدولية" بصورة منتظمة وسيجرى القيام بذلك من أجل اتاحة مصدر للمعلومات عن التطورات الهامة في الأنشطة الاحصائية الدولية ؛

(د) مواصلة واستكمال " دليل الاحصاءات الدولية" والتوسع فيه ؛

(هـ) اعداد وتحسين تقارير الخطط الخمسية المتكاملة لأنشطة المساعدة '١' العادية و '٢' التقنية للنظام الاحصائي الدولي ؛

Digitized by UNOG Library

(و) مواصلة الدراسات لزيادة قابلية الاحصاءات الدولية للمقارنة ، وزيادة اتساقها، والفائدة منها ؛

(ز) مواصلة اتاحة الخدمات الاحصائية لهيئات الجمعية العامة والأجهزة الأخرى عند طلبها ، بما في ذلك تزويد لجنة الاشتراكات بمعلومات عن الدخل القومي ، واسعار الصرف ، والسكان ، الخ ، وتوفير الخدمات الموضوعية والخبرة الاحصائية لمختلف وحدات الأمانة العامة أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى .

(و) الأثر المتوقع

١٩٣٤ — سوف يترتب على ذلك قدر أكبر من الفعالية والتنسيق في الأنشطة الاحصائية الدولية وتحسين تكامل واتساق البرامج الاحصائية ومخرجاتها . وسوف يؤدى ذلك أيضا الى تحسين أنشطة المكاتب الاحصائية القومية .

البرنامج الفرعي ٧ : تحسين القدرة الاحصائية للبلدان النامية

(أ) الهدف

١٩٣٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان النامية ، من خلال أنشطة التعاون الاستشارى والتقني ، الى ما يلي :

(أ) مواصلة انماء قدرتها الاحصائية والاحصاءات التي تحتاج اليها لمراقبة وتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها ؛

(ب) تطبيق التكنولوجيا المناسبة لتحضير البيانات في الأغراض الاحصائية والأغراض المتصلة بها ، تطبيقا فعالا .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩٣٦ — ما زالت قدرة النظام الاحصائي ، في كثير من البلدان النامية ، محدودة ، ولا توفر المعلومات الكافية التي يحتاج اليها المخططون ، ومقررو السياسة العامة ، والاداريون على الصعيدين الاقليمي والدولي كليهما . ففي افريقيا ، مثلا يقدر أن أقل من ١٠ في المائة تقريبا من مجموع سكان المنطقة يقيمون في بلدان يتوفر فيها نظام كامل نسبيا لتسجيل المواليد ؛ أما في امريكا الجنوبية فان الرقم المقابل هو ٢٠ في المائة . وعلاوة على ذلك ، فان الاحصاءات التي توفر غالبا ما تكون متأخرة . ونجد أن حوالي ٣٠ في المائة من بلدان افريقيا وآسيا لم تقدم بعد تقديرات للانتاج المحلي الاجمالي لعام ١٩٧١ . وفضلا عن الضعف في القدرة على جمع الاحصاءات ، يعكس النقص في الملاءمة من ناحية التوقيت عدم توافر التسهيلات الكافية لتحضير البيانات أو تسهيلات الطبع . وبذا تنخفض فائدة الاحصاءات التي يجرى نشرها للاستفادة منها في أغراض السياسة العامة والتخطيط انخفاضا كبيرا .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١٩٣٧ — يوجد السند الرئيسي لهذه الانشطة فيما يلي :

(أ) قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٥٦٦ (د — ٥٠) ، الفقرة ٦ التي تطلب الى الأمين العام " اتخاذ تدابير متسقة لمساعدة البلدان النامية في تعزيز نظمها الاحصائية بوصفها أساسا لخطط التنمية بها وتقييم تقدمها الاقتصادى والاجتماعي " والفقرة ٧ ؛

(ب) قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٤٧ (د — ٥٨) ؛

(ج) برنامج التعداد الافريقي (E/CN.14/496) ؛

(د) قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ٤ — ٧) ؛

(هـ) تقرير لجنة الاحصاء عن دورتها الثامنة عشرة (١٠) ، الفقرة ٥٥ .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٩٣٨ — تقوم الاستراتيجية الخاصة بدعم أنشطة التعاون التقني ، التي يضطلع بها بالتعاون مع مكتب التعاون التقني ، واللجان الاقليمية ، والوكالات المتخصصة المهتمة ، على الاستفادة من مجموع ما هو متاح من المعارف والخبرات في المكتب الاحصائي الذى يغطي جميع مجالات المواضيع الاحصائية التي تكون الأمم المتحدة مسؤولة عنها . وفيما يلي عناصر هذه الاستراتيجية :

(أ) مساعدة البلدان النامية في انشاء أو تطوير دوائرها الاحصائية وتنظيمها من أجل توفير القدرة الضرورية للحصول على البيانات التي يحتاج اليها المخططون ، والاداريون ، والمستعملون الآخرون ؛

(ب) نقل المعارف والتقنيات الاحصائية المتاحة الى الاحصائيين في البلدان النامية عن طريق مؤسسات التدريب التي تشرف عليها الأمم المتحدة ، وعن طريق الحلقات الدراسية ، وحلقات التدريب ، والاجتماعات التقنية ، ومن خلال توفير المنح التخصصية للموظفين المناظرين للخبراء المشتغلين بمشاريع قطرية معينة ؛

(ج) القيام ، على أساس الدراسات والتصنيفات المنهجية التي يضعها المكتب الاحصائي ، باعداد أدلة تطوّع لمواجهة الظروف المحلية وتصمم لمساعدة البلدان في انماء مجالات المواضيع الاحصائية مثل الحسابات القومية ، وتوزيع الدخل ، والطاقة ، والتجارة ، والصناعة ، والاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية ، ونظم تسجيل الأحوال المدنية ، وتنظيم تعدادات السكان والمعاينة ؛

(د) توفير الدعم بالخبرات على النحو المبين تحت الأهداف المتوسطة الأجل الأخرى لهذا المكتب ، لمساعدة البلدان النامية في بناء قدرات دائمة للاضطلاع بالاستقصاءات ؛

---

(١٠) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والخمسون ، الملحق رقم ٢ (E/5603) .

Digitized by UNOG Library

(هـ) مساعدة البلدان النامية في انماء قدراتها على الاستخدام الفعال لتكنولوجيا تحضير البيانات الكترونيا ، بما في ذلك استخدام مجموعة بسيطة من تقنيات الحساب الالكتروني لتحضير البيانات الاحصائية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩٣٩ — ينبغي أن يكون للاستراتيجية المنتواه والمخرجات المناظرة الأثر التالي :

(أ) ايجاد دوائر احصائية أقوى في البلدان النامية ومجموعة رئيسية من الاحصائيين الأكفاء ؛

(ب) التوسع في نطاق الاحصاءات المتاحة اللازمة للأغراض الانمائية وغيرها من الأغراض والقيام بنشرها في الوقت المناسب ؛

(ج) توافر قدرات قوية ومتمرسة على اجراء الاستقصاءات الميدانية لتامين البيانات المطلوبة على نحو منظم ومنتظم ؛

(د) توافر سلسلة ذات معنى من المؤشرات الاحصائية لمختلف أوجه الاقتصاد والمجتمع، وتعتبر تلك المؤشرات بمثابة دلائل مفيدة على سلوك الاقتصاد وعلى التنمية الاجتماعية ؛

(هـ) سوف يقوم المكتب الاحصائي للأمم المتحدة بتوفير قدر من البيانات موثوق به ومتنوع بصورة متزايدة عن الاقتصاد والمجتمع في البلدان النامية ، وذلك لاستخدامه من قبل البلدان والمجتمع الدولي . ومن شأن توفير تلك البيانات أن يؤدى الى زيادة الوعي باحتياجات البلدان النامية وظروفها .

البرنامج الفرعي ٨ : نظم المعلومات

١٩٤٠ — يدار هذا البرنامج الفرعي على أساس مشترك بين الشعب داخل ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع اضطلاع المكتب الاحصائي بدور المركز . ويوجد وصف هذا البرنامج الفرعي في البيان العام للادارة عن الاستراتيجية المتوسطة الأجل ، في الفقرات من ٢٨ الى ٦٣ من الجزء الأول من هذه الوثيقة .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٢ : الاحصاءات في منطقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا

البرنامج الفرعي ١ : الخدمات الاحصائية

(أ) الهدف

١٩٤١ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى المساعدة في تنمية الخدمات الاحصائية في المنطقة لمواجهة الاحتياجات المتزايدة الى البيانات من أجل تقرير السياسة العامة وتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩٤٢ — هناك قلة قليلة من بلدان المنطقة التي لديها الآن خدمات احصائية شاملة . والأسباب الرئيسية لهذه الحالة هي الافتقار الى الخبرة الفنية بسبب فقدان الموظفين المحليين المدربين باستمرار ، وعدم تجميع البيانات الواردة من المصادر الادارية ونشرها بسرعة كافية ، والافتقار الى مقومات هيكلية دائمة لاجراء الدراسات الاستقصائية والتعدادات .

(ج) السند التشريعي

١٩٤٣ — يوجد السند الرئيسي لهذه الأنشطة في تقرير مؤتمر الاحصائيين الافريقيين (الدورة التاسعة) (E/CN.14/CAS.9/24) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٩٤٤ — تتكون الاستراتيجية من ثلاثة عناصر رئيسية هي : (أ) تحسين حالة وفعالية الخدمات الاحصائية داخل الهياكل الحكومية ؛ (ب) الاسراع في تجميع ونشر البيانات بصورة منتظمة ؛ (ج) تنمية القدرات على اجراء الدراسات الاستقصائية المستمرة .

١٩٤٥ — وتتكون الخدمات الاستشارية الاقليمية في مجال الاحصاءات أساسا من المساعدة في ميادين الاحصاءات السكانية والديموغرافية والحسابات القومية . وترتبط الأولى ارتباطا وثيقا بجولتي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ للتعدادات السكانية العالمية ، في حين تتعلق الثانية بتنمية وتحسين الاحصاءات الاقتصادية العامة وتنفيذ نظام الأمم المتحدة المنقح للحسابات القومية .

١٩٤٦ — وتؤدى اللجنة الاقتصادية لافريقيا دورا هاما في تعزيز أنشطة التدريب الاحصائي في المنطقة وتنسيقها . وتعمل الآن نحو عشرة معاهد قومية ودولية للتدريب الاحصائي من أجل توفير التدريب على المستويين المهني ودون المهني ، مع التركيز على تدريب الاحصائيين المهنيين .

١٩٤٧ — وبالنسبة لنحو ٣٠ بلدا في المنطقة ستقتضي تنمية الهيئات القائمة بالدراسات الاستقصائية تقديم قدر كبير من المساعدة التقنية . وقد وضعت بالفعل خطط تفصيلية للاضطلاع ببرنامج للدراسات الاستقصائية عن الأسر كمتابعة لبرنامج التعداد الافريقي الذى حسّن الاحصاءات الديموغرافية في المنطقة الى حد كبير وزودها بالموظفين القوميين المدربين وبالخبرة الفنية . ومن المنتظر أن يبدأ

Digitized by UNOG Library

العمل في البرنامج الجديد قبل بداية فترة الخطة وسيكون الهدف منه التوسع في الأنشطة لتشمل أكبر عدد ممكن من البلدان .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩٤٨ — ينبغي أن يؤدى تنفيذ هذه الاستراتيجيات بنجاح الى تطوير قدرات دائمة على اجراء الدراسات الاستقصائية التي تتوفر لها الخدمات الاحصائية ؛ واجراء تحسينات شاملة في كمية البيانات الصادرة وجودتها وتنوعها ؛ وما يترتب على ذلك من تحسين في البيانات اللازمة لتخطيط التقدم الاقتصادى والاجتماعي في البلدان ورصد هذا التقدم .

البرنامج الفرعي ٢ : الاطار الاقليمي للمعلومات الاحصائية

(أ) الهدف

١٩٤٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى استحداث اطار اقليمي للمعلومات الاحصائية واعطاء وصف شامل للحالة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩٥٠ — تشمل المنطقة الافريقية عددا كبيرا من البلدان التي يعتبر معظمها صغيرا من الناحية الاقتصادية . وللقيام باجراءات متضافرة من النوع الذى يتوقعه النظام الاقتصادى الدولي الجديد واتفاقية لومي المعقودة بين مجموعة دول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى والمجتمع الاقتصادى الاوروبي ، من الضرورى أن تكون هناك مجموعة مركزية من الاحصاءات الحديثة التي تغطي المنطقة بأكملها .

(ج) السند التشريعي

١٩٥١ — يوجد السند الرئيسي لهذه الأنشطة في تقرير مؤتمر الاحصائيين الافريقيين (الدورة التاسعة) (E/CN.14/CAS.9/24) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٩٥٢ — تتجه النية الى تطوير أنشطة تجميع ونشر البيانات القائمة حاليا على المستوى الاقليمي لتتخذ شكل مصرف للبيانات يعمل بصورة منهجية تستخدم فيها الحاسبات الالكترونية استخداما تدريجيا وتمكن من الوصول بسرعة الى البيانات اللازمة لاغراض متخصصة .

١٩٥٣ — وسوف يستند الناتج المنشور لهذا النظام الى الصيغ المعدلة للوثائق الاقليمية الموجودة حاليا وهي ' الحولية الاحصائية الافريقية ' (سنوية) ؛ ' المؤشرات الاقتصادية الافريقية ' (سنوية) ؛ ' ملخصات البيانات الاقتصادية عن البلدان الافريقية المختلفة ' (سنوية) ؛ ' النشرة الاعلامية الاحصائية والاقتصادية ' (دورية) ؛ ' احصاءات التجارة الخارجية لافريقيا ' (دورية) .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الأثر المتوقع

١٩٥٤ — سيؤدى تنظيم البيانات تنظيما منهجيا على المستوى الاقليمي الافريقي الى تيسير ادخال تحسينات على توفير المعلومات الأساسية بصورة منسقة ، وبالتالي تمكين أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا وغيرها من الوكالات من اجراء دراسة أدق لمشاكل المنطقة .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٣ : الاحصاءات في منطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا

البرنامج الفرعي ١ : المعايير والمنهجية

(أ) الهدف

١٩٥٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحسين المعايير والمنهجية الاحصائية في المنطقة في ميادين الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩٥٦ — يعتبر التبادل الدولي للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية اداة أساسية للتعاون فيما بين الحكومات ، ويقتضي قدرا متزايدا من البيانات الاحصائية لاغراض التحليل والتنفيذ ، وتنقيحا مستمرا وتطويرا متزايدا للاحصاءات القومية ، ووضع أنواع جديدة من الاحصاءات في مجالات لم تغط حتى الآن .

(ج) السند التشريعي

١٩٥٧ — يوجد السند الرئيسي لهذه الأنشطة في تقرير مؤتمر الاحصائيين الأوروبيين (ECE/CES.6) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٩٥٨ — سيركز العمل الاحصائي خاصة على تنمية البيانات الاقتصادية القابلة للمقارنة على الصعيد الدولي التي تدعو الحاجة اليها لتيسير عملية اتخاذ القرارات من قبل الحكومات بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة التي تواجهها . وينبغي ايلاء عناية خاصة الى الاحصاءات المطلوبة باعتبارها أساسا للتنبؤ بالتطورات الاقتصادية والاستعداد لها ؛ والميادين المتصلة بالنظام الأساسي للحسابات والموازين القومية ؛ واحصاءات التجارة الخارجية ؛ والتحويلات التي تستهدف تيسير المقارنات بين التصنيفات المستخدمة في بلدان لها نظم مختلفة ؛ واستحداث احصاءات لاغراض حل مشاكل معينة في مجالات مثل الأسعار والطاقة واليد العاملة والبيئة وذلك داخل هيكل وسياق العمل الذى يتم في هذه المجالات على المستوى العالمي ؛ ومشاكل تنظيم الخدمات الاحصائية القومية وتشغيلها .

البرنامج الفرعي ٢ : بيانات ومشاريع البحث

(أ) الهدف

١٩٥٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى توفير البيانات الاحصائية لاغراض الدراسات البحثية وللاغراض الاعلامية العامة ، وتقديم الدعم الموضوعي للمشاريع الاحصائية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية .

Digitized by UNOG Library

(ب) الاستراتيجية والناتج

١٩٦٠ — سيتم الحصول على البيانات من المواد المنشورة أو المصادر الدولية أو من البلـــدان . وستصدر نشرات احصائية مرة في السنة على الأقل في أحد عشر مجالا من مجالات عمل اللجنـــــة الاقتصادية لاوروبا . وسيقدم دعم موضوعي مستمر للمركز الدولي لتعليم الحساب الالكتروني في بودابست.

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٤ : الاحصاءات في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

البرنامج الفرعي ١ : الاطار الاقليمي للمعلومات الاحصائية

(أ) الهدف

١٩٦١ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى توفير اطار اقليمي للمعلومات الاحصائية المتعلقة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية في امريكا اللاتينية ، يقوم على أساس تنظيم ملفات للبيانات المتخصصة الاحتفاظ بها ، وتنظيم مصرف مركزى للبيانات وتشغيله ، وتطبيق أنظمة نظرية ومنهجية ، واجراء دراسات عن مشاكل قياس الاحصاءات القومية وتقييمها .

(ب) السند التشريعي

١٩٦٢ — يوجد السند الرئيسي لهذه الأنشطة في قرارات اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٢٩٠ (د — ١٢) و ٣٠٦ (د — ١٤) و ٣٢٨ (د — ١٥) و ٣١٧ (د — ١٥) و ٣٥٣ (د — ١٦) .

(ج) الاستراتيجية والناتج

١٩٦٣ — فيما يلي عناصر الاستراتيجية :

(أ) تنظيم ملفات دائمة للبيانات والاحتفاظ بها في مجالات الحسابات القومية والتجارة الخارجية وموازين المدفوعات والقطاع العام والأسعار والانتاج والسكان والجوانب الاجتماعية والعمالة وكذلك البيانات التي تتيحها الدراسات الاستقصائية والتعدادات المتعلقة بالأسر المعيشية والدراسات الاقتصادية ؛

(ب) اعداد ' الدراسة الاستقصائية الاقتصادية ' السنوية و ' الحولية الاحصائية لامريكا اللاتينية ' ، ونشر احصاءات عن مواضيع محددة مثل المؤشرات اللازمة لتقييم التنمية الاقليمية بصورة دورية ، والدراسات المتعلقة بالأرقام القياسية الخاصة بشأن قياس توزيع الدخل ، وتعادل القوة الشرائية ، وانماط النفقات الاستهلاكية الخاصة ، ومشاكل قياس الانتاجية ومسائل عديدة أخرى .

(ب) الأثر المتوقع

١٩٦٤ — ستتمكن البلدان الواقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية من الحصول على معلومات احصائية مستكملة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في امريكا اللاتينية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ : الاحصاءات الأساسية

(أ) الهدف

١٩٦٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى الاسهام في تنمية الاحصاءات الأساسية ، وخاصة انشاء برامج احصائية قومية ؛ وتشجيع تناسق الاحصاءات القومية في المنطقة عن طريق تشجيع توصيات دولية باقامة صلات أقوى بين البرامج الاحصائية القومية ومشاريع برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية .

(ب) السند التشريعي

١٩٦٦ — يوجد السند الرئيسي لهذه الأنشطة في قرارات اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٢٩٠ (د — ١٢) و ٣٠٦ (د — ١٤) و ٣٢٨ (د — ١٥) .

(ج) الاستراتيجية والناتج

١٩٦٧ — عناصر الاستراتيجية هي مضاعفة المساعدة التقنية الاقليمية المقدمة للبلدان ، والاسهام في تحسين البرامج الاحصائية القومية القائمة على أساس منهجيات عالمية ذات سمات تناسب بلدان المنطقة ، وتعزيز تطبيق التوصيات الدولية وتكييفها مع ظروف المنطقة .

(د) الأثر المتوقع

١٩٦٨ — ستستفيد البلدان من تنمية الاحصاءات الأساسية وخاصة من تحسين برامجها الاحصائية.

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٥ : الاحصاءات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

البرنامج الفرعي ١ : الخدمات الاحصائية

(آ) الهدف

١٩٦٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى المساعدة في تحسين قدرة امكانيات الخدمات الاحصائية في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، والاحتفاظ على المستوى الاقليمي ببيانات واسعة النطاق ومتنوعة وقابلة للمقارنة دوليا عن بلدان المنطقة بشكل يمكن المستخدمين لها من استرجاعها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩٧٠ — تجد بلدان كثيرة صعوبات عند ادخال تحسين على خدماتها الاحصائية بسبب المشاكل التي تواجهها في تنفيذ المنهجية الاحصائية ، ونقص الموظفين التقنيين ، وأوجه القصور في نوعية البيانات .

(ج) السند التشريعي

١٩٧١ — يوجد السند الرئيسي لهذه الأنشطة فيما يلي :

(أ) مؤتمر الاحصائيين الآسيويين — الدورة الثانية عشرة (E/CN.11/1127) ؛

(ب) لجنة الاحصاء التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الدورة الأولى ، ١٩٧٤)(E/CN.11/1191) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٩٧٢ — تتضمن عناصر الاستراتيجية ما يلي :

(أ) التشجيع على وضع المعايير والتكييف الاقليمي للمعايير والمنهجية العالمية ؛

(ب) تحسين برامج تدريب الموظفين الاحصائيين القوميين ؛

(ج) مواصلة تقديم المساعدة التقنية الى حكومات المنطقة لتحسين احصاءاتها الأساسية عن طريق خدمات استشارية اقليمية .

١٩٧٣ — وسيشمل الناتج المتوقع تحسين الاحصاءات الأساسية وتوسيع نطاق التغطية وتنوع البيانات المجمعة والمدرجة فيما يلي :

(أ) الحولية الاحصائية لآسيا والشرق الأقصى ؛

(ب) نشرة الاحصاءات ربع السنوية لآسيا والشرق الأقصى ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) المؤشرات الاحصائية في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ؛

(د) احصاءات التجارة الخارجية لآسيا والشرق الأقصى .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩٧٤ — ينبغي أن تكون بلدان المنطقة قادرة على توفير نطاق متزايد من البيانات الاحصائية المطلوبة للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي . وسوف تصبح مثل هذه البيانات قابلة للمقارنة بصورة أكبر بين بلدان المنطقة بفضل اعتماد المعايير والمنهجية المتعلقة بجمع وتحضير السلاسل الاحصائية .

البرنامج الفرعي ٢ : خدمات تحضير البيانات

(أ) الهدف

١٩٧٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى توفير خدمات تحضير البيانات من أجل التحليل الاحصائي ، والديموغرافية ، واسترجاع المعلومات الببليوغرافية ، وادارة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ؛ وتعزيز تحضير البيانات داخل الحكومات عن طريق خدمات واجتماعات استشارية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩٧٦ — تعتبر خدمات تحضير البيانات في بعض بلدان المنطقة قاصرة عن الوفاء بالحاجات المتزايدة لهذه البلدان . وعلى المستوى الاقليمي يكون من الجوهري توافر مصدر سهل المنال للمعلومات الاحصائية عن الحالة الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للبلدان الأعضاء وذلك من أجل رصد التنمية الاقليمية وتوفير البيانات الأساسية اللازمة للدراسات والتخطيط الاقليمي .

(ج) السند التشريعي

١٩٧٧ — يوجد السند الرئيسي لهذه الأنشطة فيما يلي :

(أ) مؤتمر الاحصائيين الآسيويين (الدورة الثانية عشرة) (E/CN.11/1127) ؛

(ب) لجنة الاحصاء التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الدورة الأولى ١٩٧٤) (E/CN.11/1191).

(د) الاستراتيجية والناتج

١٩٧٨ — الاستراتيجية الرئيسية هي التالية :

(أ) مواصلة تقديم المساعدة التقنية في شكل خدمة استشارية لمساعدة بلدان المنطقة على تحسين استخدام قدراتها في تحضير البيانات والتوسع في هذا الاستخدام ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) انشاء نظام لاسترجاع المعلومات البيليوغرافية لاغراض وثائق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ؛

(ج) التوسع في اتاحة البيانات القطرية المسجلة على أشرطة وذلك من أجل زيادة سهولة الوصول اليها واستخدامها على المستويين الاقليمي والدولي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩٧٩ — ينبغي أن يؤدى هذا العمل الى ما يلي :

(أ) تحسين قدرة بلدان المنطقة على تحضير البيانات والاحتفاظ بها واسترجاعها في شكل يمكن للآلة قراءته ، وذلك من أجل الاستفادة منها محليا واقليميا ودوليا ؛

(ب) تنمية نظام اقليمي للمعلومات يؤدى الى زيادة فائدة الوثائق المتاحة في المنطقة .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٦ : الاحصاءات في اللجنة الاقتصادية الاقليمية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي : الخدمات الاحصائية

(أ) الهدف

١٩٨٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى المساعدة في تنمية احصاءات البلدان الواقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩٨١ — أدى ضعف الأنظمة الاحصائية في معظم بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى ثغرات خطيرة في بياناتها الاحصائية ، سببها نقص الخبرة الفنية ، وعجز خطير في الموظفين ، ومشاكل تدبير الموظفين للدوائر الاحصائية القومية في المنطقة .

(ج) السند التشريعي

١٩٨٢ — يوجد السند الرئيسي لهذه الأنشطة في قرارى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ٨ (د — ٢) و ١٨ (د — ٢) ، وقرار الجمعية العامة ٢٥٦٣ (د — ٢٤) ، وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٥٦٦ (د — ٥٠) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٩٨٣ — تقتضي الاستراتيجية وضع برنامج لمساعدة بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في تنمية خدمات المعلومات الاحصائية الموجودة بها ، والتعرف على الثغرات الموجودة في القاعدة الاحصائية ، والعمل على سدها ، وتوفير الدعم لمراكز التدريب القومية والاقليمية الموجودة فعلا عن طريق المشاركة في برامجها التدريبية ، وتقديم الخدمات الاستشارية في تطوير المناهج ، وتشجيع اتخاذ اجراء تعاوني على المستوى الاقليمي لتعيين الاحتياجات والمشاكل المشتركة والعمل على مواجهتها .

١٩٨٤ — وستشمل الأنشطة على وجه التحديد :

(أ) تنظيم النظم الاحصائية القومية والممارسات المنهجية المزمع استعراضها في الاجتماع الأول للاحصائيين في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في ١٩٧٧ ؛

(ب) تقييم نوعية السلاسل الاحصائية الأساسية والجارية التي تصدرها بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجال الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية ؛

(ج) الاحتفاظ بملف قائم على أساس الحاسبة الالكترونية يضم جميع البيانات المتعلقة بالتجارة الدولية

Digitized by UNOG Library

(د) مساعدة بلدان المنطقة في استحداث واستخدام نظام الحسابات القومية الذى يسهم في توفير اطار لتنمية نظم متماسكة للاحصاءات القومية ، عن طريق عقد اجتماع بمقر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في ايار/مايو ١٩٧٧ يستغرق خمسة أيام ؛

(هـ) تدريب المحاسبين القوميين في المنطقة ؛

(و) تقديم المساعدة التقنية في مجال الاحصاءات الى الدول الأعضاء بواسطة المستشارين الاقليميين في هذا المجال .

١٩٨٥ — وستضم المنشورات المجموعة الاحصائية السنوية للعالم العربي ، و 'حولية التجارة الدولية للعالم العربي' و ' نظام الحسابات القومية 'المنقح .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع والعشـــرون

الشركات عـــبر الوطنيـــــة

التنظيم

١٩٨٦ — لا يزال الوصف الوارد في الفقرات من ١١٨٢ الى ١١٩٢ عن الخطة المتوسطة الاجـل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ لا يزال صحيحا مع اجراء التغييرات التالية :

(أ) الفقرة ١١٨٤

تغـــيير اســـم الوحـــدة فأصبـح المركز المعني بالشركات عبر الوطنية بدلا من مركـــز الاعلام والبحث المعني بالشركات عبر الوطنية .

(ب) الفترة ١١٨٦ يصبح نصها كما يلي :

طلـــب المجلـــس الاقتصـــادي والاجتماعي في القرار ١٩٦١ (د — ٥٩) المؤرخ فـي ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٥ انشاء وحدات مشتركة في كل لجنة من اللجان الاقليمية على ان يقدم لهـــــا الدعم المالي بصورة مشتركة من المركز واللجان الاقليمية المعنية . وعملا بهذا القرار ينبغي ان يشـترك المركز مع اللجان الاقليمية ، في وضع برامج عمل هذه الوحدات المشتركة وذلك داخل اطار برنامج العمل المتفق عليه في اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقد تم التوصل الى اتفاق مع اللجنة الاقليمية لامريكا اللاتينية لانشاء وحدة مشتركة في سانتياغو ، وستتخذ خطـــوات مماثلة في وقت قريب مع اللجان الاقليمية الاخرى .

البرنامج ١ : المركز المعني بالشركات عبر الوطنية

البرنامج الفرعي ١ : البحث

(أ) الهدف

١٩٨٧ — يهـــدف هـــذا البرنامـــج الفرعي الى زيادة فهم القضايا السياسية والاقتصـــادية والاجتماعية والقانونية المتصلة بالشركات عبر الوطنية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩٨٨ — اثارت ممارسات الشركات عبر الوطنية اسئلة فيما يتعلق باثرها على التنمية وعلى العلاقات الدولية ، فمثلا ، هل تتفق عمليات هذه الشركات مع الاهداف الاقتصادية القومية ؟ وكيف يمكـن أن تؤثر ممارساتها على انماط الاستهلاك ، وتوزيع الدخل ، وميزان المدفوعات ، والعمالة ، والعلاقات العمالية وايرادات الضرائب ؟ وما هو دور الشركات عبر الوطنية في القطاعات الاقتصادية المختلفـة ؟ وهل يؤدي اقتسامها للسوق العالمية والعلاقات القائمة فيما بينها الى ممارسات تقييدية ، او يســـمح

Digitized by UNOG Library

بالتسعير الكيفي لنقل الحقوق ؟ والى اى مدى تؤثر انشطتها في العلاقات الدولية ، والى أى مدى تتورط الشركات عبر الوطنية في تدخل سياسي او ممارسات مفسدة ؟ ولم تجر حتى الآن سوى دراسات متفرقة عن بعض هذه القضايا ، بيد انه لا توجد نظرة شاملة بشأنها . ويحتاج الأمر الى القيام بعمل لتحسين فهمها وتسهيل اتخاذ القرارات على المستويات القومية والاقليمية والدولية .

(ج) السند التشريعي

١٩٨٩ — يوجد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩١٣ (د — ٥٧) وتأييد المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الحادية والستين لبرنامج عمل اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية .

(د) الاستراتيجية والنواتج

١٩٩٠ — تشتمل الاستراتيجية على اجراء دراسات ، بما في ذلك دراسات الحالة ، في المواضيع التالية : '١' الدور الاقتصادى للشركات عبر الوطنية واثرها على الاقتصاد العالمي والاقتصادات القومية ، ولاسيما في البلدان النامية المضيفة وبالنسبة لقطاعات اقتصادية محددة ؛ '٢' دور الشركات عبر الوطنية واثرها على العلاقات الدولية وعلى العمليات السياسية في بلدانها وفي البلدان المضيفة ؛ '٣' الأثر الاجتماعي للشركات عبر الوطنية ولاسيما في البلدان النامية المضيفة ؛ '٤' المسائل القانونية المختلفة المتصلة بعمليات الشركات عبر الوطنية .

١٩٩١ — وستكون النواتج الرئيسية هي : (١) تقرير سنوى يرفع الى اللجنة ؛ (٢) تقرير شامل عن الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية في ١٩٨١ ؛ (٣) تقارير دورية عن نتائج البحث الذى يجرى في المركز وفي المؤسسات المختلفة داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها ؛ (٤) تقارير في عام ١٩٧٨ عن : الشركات عبر الوطنية والممارسات المفسدة ؛ الاعمال المصرفية عبر الوطنية ؛ الشركات عبر الوطنية العاملة في السياحة ؛ الشركات عبر الوطنية في صناعة المنتجات الصيدلية ؛ الشركات عبر الوطنية في قطاع الصناعات الزراعية . تقارير في عام ١٩٧٩ عن : الشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية ؛ الشركات عبر الوطنية في صناعات تجهيز الاغذية ؛ الملكية المشتركة والاشكال البديلة للادارة والرقابة ؛ آثار الشركات عبر الوطنية على معايير العمل والعلاقات العمالية ؛ الشركات عبر الوطنية وحماية المستهلك ؛ تسعير نقل الحقوق ، تقارير في عام ١٩٨٠ عن : اثار الشركات عبر الوطنية على توزيع الدخل ، وانماط الاستهلاك والشركات عبر الوطنية ؛ دور الشركات عبر الوطنية واثارها في التجارة ؛ الخدمات الاعلانية والاستشارية عبر الوطنية ؛ الشركات عبر الوطنية في المواصلات والنقل ؛ والشركات عبر الوطنية العاملة في مجال الطاقة . تقارير في عام ١٩٨١ عن : التقسيمات الدولية للعمل والشركات عبر الوطنية ؛ الشركات عبر الوطنية في الملاحة ؛ الشركات عبر الوطنية في التأمين بالمناقصة ومكافحة الاحتكارات واقتسام الاسواق ؛ المسائل المتعلقة بالضرائب ؛ المسائل المتعلقة بالولاية ؛ دور الشركات عبر الوطنية في النظام النقدى الدولي .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الاثر المتوقع

١٩٩٢ — من المتوقع ان تؤدى الدراسات التي يعدها المركز الى زيادة فهم ظاهرة هامة وتقييم اثرها بطريقة موضوعية . وستؤدى زيادة فهم دور الشركات عبر الوطنية واثارها الى تحسين العلاقات الدولية ، وازالة بعض التوترات التي تحيط بها وتسهم في التعجيل بتنمية البلدان النامية .

البرنامج الفرعي ٢ : نظام شامل للمعلومات

(أ) الهدف

١٩٩٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى استحداث نظام شامل للمعلومات وجمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالشركات عبر الوطنية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩٩٤ — تبينت الحكومات ان تجميع البيانات وتطويرها بصورة منهجية وتحليلها ونشرها يعتبر بمثابة حجر الزاوية في العمل المتعلق بالشركات عبر الوطنية . ومن الضرورى اقامة نظام شامل للمعلومات لايجاد تفهم افضل لدور واثر الشركات عبر الوطنية ؛ ولتحسين امكانيات الحكومات المضيفة ، وخاصة في البلدان النامية التي تتعامل مع الشركات عبر الوطنية .

(ج) السند التشريعي

١٩٩٥ — يرجى الرجوع الى السند التشريعي للبرنامج الفرعي ١ في الفقرة ١٩٨٩ اعلاه .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٩٩٦ — تتضمن الاستراتيجية : جمع البيانات المتاحة لدى الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، والمشاريع ، ومجالس العمال ، والمؤسسات الاكاديمية ، والباحثين الافراد ؛ وتقييم اهمية هذه البيانات ومدى اتصالها بالموضوع ؛ وتحسين امكانية مقارنة هذه البيانات ؛ واستحداث بيانات جديدة ، وتحليل البيانات وتعميمها على الحكومات والاطراف الاخرى المهتمة بالامر .

١٩٩٧ — وسيكون الناتج الرئيسي مايلي :

(١) معلومات اقتصادية جزئية متصلة بسير اعمال الشركات عبر الوطنية . وسيتم خلال هذه الفترة التعريف بحوالي ١٥٠٠٠ شركة منها ١٠٠٠ شركة تقريبا ستتم دراستها بالتفصيل . وستتضمن المعلومات الاساسية عن كل شركة التعريف بالقطاع الاقتصادى الذى تعمل فيه ، والبلدان التي تعمل فيها الشركات الام والشركات الفرعية التابعة لها ، والتعريف بهيكل ملكية الشركات الام والشركات الفرعية ، والحجم النسبي للمشروع في بلد معين ، وسيقاس الحجم على اساس حجم المبيعات وعدد الموظفين ؛ وكلما امكن ذلك ، سيتم التمييز بين المكونات المحلية والدولية للأرقام المجمعة للبيانات . وستتضمن المعلومات الاساسية ايضا معلومات نوعية مثل تاريخ المشروع ، بما في ذلك اى

Digitized by UNOG Library

اجراءات قانونية اتخذت ضد المشروع وطبيعة هذه الاجراءات من حيث التلوث او الضرائب او العمال او ما الى ذلك — وكيف تمت تسويتها . وبالاضافة الى المعلومات المتعلقة بميزانيتها ستتضمن البيانات الاساسية درجة الائتمان التي تتمتع بها ، والضرائب المدفوعة ، والنفقات الراسمالية الاجمالية واسماء وعناوين الموظفين الرئيسيين والمديرين .

(٢) معلومات متعلقة بالقوانين والانظمة والسياسات القومية . وتوفر هذه القوانين والانظمة والسياسة القومية ، الخلفية الاساسية وكذلك المبادئ التوجيهية لانشطة الشركات عبر الوطنية. ومن المزمع خلال الفترة المتوسطة الاجل ان تتم فهرسة واستكمال القوانين والانظمة المتصلة بالموضوع لتخزينها في الحاسبة الالكترونية واسترجاعها وتعميمها .

(٣) معلومات تتصل بالعقود والاتفاقات التي تكون الشركات عبر الوطنية طرفا فيها ، وهناك انواع واشكال كثيرة للاتفاقات بين الشركات عبر الوطنية وبين كيانات البلدان المضيفة مثل : المشاريع المشتركة ، والمشاركة في الانتاج وترتيبات الترخيص (او الامتياز) ، وعقود الادارة ، وما الى ذلك . وتتعلق هذه الاتفاقات بالصناعات الاستخراجية والتحويلية وصناعة الخدمات . وتحتاج الاحكام والشروط المختلفة الى تصنيفها ومعالجتها بالحاسبات الالكترونية واسترجاعها كلما اقتضت ذلك برامج التعاون التقني ودراسات المركز .

(٤) المعلومات البيبلوغرافية والوثائقية . وتكون الخطوة الاولى في كل موضوع مواضيع الدراسة تقريبا ، التثبت من حالة المعرفة كما هي قائمة فعلا . فمثلا اذا ما اهتمت اللجنة بمسالة تسعير نقل الحقوق ، فانه سيكون من المفيد اجراء مسح لجميع الدراسات والمناقشات المتعلقة بهذه المسألة . وقد قام المركز المعني بالشركات عبر الوطنية فعلا بجمع ما يزيد على ٢٠٠٠ بند من الكتب والمقالات المتعلقة بالشركات عبر الوطنية ، وتتزايد هذه المعلومات بسرعة . وستمكن معالجة هذه المعلومات بالحاسبة الالكترونية اولئك الذين يستخدمونها من الحصول بسرعة على الحقائق ذات الصلة ، وسيتم في البداية تخزين هذه المعلومات في الحاسبة الالكترونية الموجودة فعلا في الامم المتحدة بواسطة نظام مبسط للتصنيف ، بينما سيستحدث اثناء الفترة المتوسطة الاجل ١٩٧٨-١٩٨١ نظام اكثر احكاما ، يتيح تسهيلات بحثية متصلة على التوالي او متفاعلة ، كما يتيح تصنيفا اكثر تفصيلا .

(هـ) الاثر المتوقع

١٩٩٨ — سيؤدى توفير معلومات شاملة وقابلة للمقارنة الى تمكين جميع الاطراف المهتمة بالامر من المضي قدما في الطريق المطلوب ، اى طريق ازالة الغموض عن المسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية .

البرنامج الفرعي ٣ : صياغة مدونة لقواعد السلوك والاتفاقات الدولية

(أ) الهدف

١٩٩٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى صياغة مدونة لقواعد السلوك والاتفاقات او ترتيبات دولية بشأن مسائل محددة متعلقة بالشركات عبر الوطنية .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

٢٠٠٠ — لم ينجح المجتمع الدولي ، رغم الجهود العديدة المبذولة حتى الان ، في صياغة اتفاق عام بشأن الاستثمارات الاجنبية كما حدث في حالة الشؤون التجارية والنقدية .

(ج) السند التشريعي

٢٠٠١ — يرجى الرجوع الى السند التشريعي للبرنامج الفرعي ١ في الفقرة ١٩٨٩ اعلاه .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٠٠٢ — طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عند انشاء اللجنة والمركز ، النظر في صياغة اتفاق عام بشأن الاستثمارات الاجنبية . وبينما يمكن ان يتحقق ذلك في المستقبل ، فان المجلس قرر انه ينبغي المضي بنشاط في بذل عدد من الجهود الاخرى التي يمكن ان تصبح لبنات في بناء هذا الاتفاق العام .

٢٠٠٣ — وقد قررت اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ايلاء عنايتها على سبيل الاولوية لصياغة مدونة لقواعد السلوك . وبالرغم من انه لم يتم التوصل بعد الى اتفاق بشأن طبيعة ونطاق ومضمون مثل هذه المدونة ، الا انه يمكن افتراض ان هذه الامور ستكون قد تقررت قبل عام ١٩٧٨ ، وان شكلا ما من اشكال الاجراءات سيكون قد تبلور كيما يتم متابعة تنفيذها .

٢٠٠٤ — وقد قررت اللجنة ، بصورة مستقلة عن صياغة مدونة لقواعد السلوك، الشروع في الاعمال التي تؤدي الى اتفاقات او ترتيبات دولية بشان مسائل محددة . وقد قررت اللجنة فعلا بدء العمل بشان تحديد معايير دولية للمحاسبة ووضع التقرير في الشركات ، وطلبت من المركز عقد اجتماع لفريق من الخبراء لاستعراض اساليب واحتياجات وضع تقارير الشركات كما هي قائمة الان في بلدان مختلفة ، والتعرف على الثغرات والتوصية بوضع قائمة فورية بالبنود التي ينبغي ادراجها في تقارير الشركات مقرونة بتعاريفها . والمسائل المحددة الاخرى التي يمكن الشروع في اجراء عمل مماثل بشانها هي : مكافحة الاحتكارات ؛ والضرائب ؛ وحماية المستهلك ؛ والممارسات المفسدة .

٢٠٠٥ — وسيقوم المركز ، في جملة امور بما يلي :

'١' توفير الدعم اللازم لشروع اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في وضع واعتماد اتفاقات او ترتيبات دولية بشأن مسائل محددة ، مثل المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير في الشركات ، ومكافحة الاحتكارات ، والضرائب ، وحماية المستهلك والممارسات المفسدة ؛

'٢' دراسة امكانية صياغة اتفاق عام بشأن الاستثمارات الأجنبية والاستراتيجية والنواتج المقابلة ؛

'٣' اعداد تقارير دورية عن مدى احترام الاتفاقات او الترتيبات الدولية بشأن المسائل المحددة التي يجوز ان يكون قد اتفق عليها ؛

'٤' متابعة تنفيذ مدونة لقواعد السلوك متصلة بالشركات عبر الوطنية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٤ : تحسين مقدرة الحكومات على التعامل مع الشركات عبر الوطنية

(أ) الهدف

٢٠٠٦ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحسين مقدرة الحكومات المضيفة ، وخاصة حكومات البلدان النامية ، على التعامل مع الشركات عبر الوطنية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٠٠٧ — لا تزال التشريعات والانظمة القومية بشأن الاستثمارات الاجنبية في كثير من البلدان النامية مجزأة وغير كاملة ، كما ان ترتيباتها المؤسسية ليست متطورة بدرجة كافية . وبالاضافة الى ذلك ، فان عددا قليلا من البلدان النامية لديه القدر الكافي من العاملين المؤهلين لتناول المسائل المعقدة التي تنطوى عليها صياغة وتنفيذ التشريعات والانظمة القومية ، وصياغة المشاريع وتقييمها .

(ج) السند التشريعي

٢٠٠٨ — يرجى الرجوع الى السند التشريعي للبرنامج الفرعي ١ في الفقرة ١٩٨٩ اعلاه .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٠٠٩ — سيقوم المركز المعني بالشركات عبر الوطنية بمساعدة الحكومات بناء على طلبها في اداء الوظائف الاتية :

'١' صياغة او استعراض التشريعات والانظمة وتقييم تكاليف وفوائد الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع اقتصادى معين ، ودراسة البدائل المتاحة لرأس المال ، والتكنولوجيا ، والادارة ومنافذ التسويق ، بالاضافة الى الاشكال البديلة للمشاركة الاجنبية ؛

'٢' تطوير وتقوية مقوماتها الهيكلية ، واجراءاتها وانظمة المعلومات الموجودة بها والمتصلة بالشركات عبر الوطنية ؛

'٣' دراسة جوانب المشاريع المتصلة بالشركات الاجنبية ، واستعراض احكام معينة في مشاريع الاتفاقات ، والتعريف بالمعلومات المتعلقة باتفاقات ذات صلة في اماكن اخرى ، والتعريف بالخيارات البديلة في مسائل محددة .

٢٠١٠ — ولاداء هذه الوظائف سيقوم المركز المعني بالشركات عبر الوطنية بما يلي :

'١' استحداث قائمة باسماء الخبراء الدوليين المؤهلين في مختلف الميادين المتصلة بالشركات عبر الوطنية الذين قد ترغب الحكومات في استخدامهم كمستشارين لفترة قصيرة الاجل اثناء المفاوضات مع الشركات عبر الوطنية ، او كخبراء مساعدة تنفيذيين لشغل وظائف في الخدمة المدنية لهذه الحكومات حتى يتم تدريب رعاياها على اداء الوظائف المتصلة بالشركات عبر الوطنية ؛ وتزويد الحكومات بهذه القائمة عند طلبها ؛

Digitized by UNOG Library

'٢' تنظيم واعداد المواد اللازمة للندوات التدريبية بشأن المفاوضات والانظمة المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة بالاضافة الى المسائل المتصلة بقطاعات اقتصادية محددة ، مثل الصناعة الاستخراجية ، او مسائل محددة مثل الضرائب او اتفاقات الترخيص . وسيعد كتاب ارشادى عن الامور المتصلة بالمفاوضات مع الشركات عبر الوطنية ، وستتم صياغة اتفاقات نموذجية ؛

'٣' مساعدة الجامعات القومية وغيرها من المؤسسات التعليمية والتدريبية في استحداث برامج ودورات دراسية لتدريب اداريي ومديرى المستقبل على المسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية ؛

'٤' تنظيم اجتماعات لكبار موظفي الحكومات والشركات عبر الوطنية وخبراء الامم المتحدة يركز الاهتمام فيها على المسائل المتصلة بقطاعات او قضايا اقتصادية محددة تتعلق ببلد واحد او بعدد صغير من البلدان المعنية بالامر ؛

'٥' الاستجابة للطلبات المحددة التي تقدمها الحكومات للحصول على معلومات بشأن مسائل شتى مثل التشريعات او السياسات المتصلة بالاستثمارات الاجنبية في بلدان اخرى ، او معلومات بشأن شركات معينة من الشركات عبر الوطنية ، او معلومات بشأن احكام وشروط اتفاقات مماثلة تم التوصل اليها في بلدان اخرى .

(هـ) الاثر المتوقع

٢٠١١ — من المتوقع ان تؤدى الخدمات التي يوفرها المركز المعني بالشركات عبر الوطنية في المجالات الاستشارية والتنفيذية والتدريبية والاعلامية الى مساعدة الحكومات في تحسين مؤسساتها وعملياتها المتصلة بالشركات عبر الوطنية ، وفي تدريب الموظفين المحليين المعنيين ، وفي زيادة مقدرتها على ايجاد المعلومات المتصلة بالموضوع واستخدامها ، وفي دراسة المقترحات والترتيبات الاستثمارية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٢ : اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية

البرنامج الفرعي : المشاريع عبر الوطنية في امريكا اللاتينية

(أ) الهدف

٢٠١٢ — انشاء وحدة اقليمية تعنى بالمشاريع عبر الوطنية ، لتقوم بتنفيذ برنامج عمل بشأن المشاكل الناجمة عن عمليات الشركات عبر الوطنية في منطقة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، وذلك بالتعاون مع مركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٠١٣ — ادى انفوذ الشركات عبر الوطنية الذى يتزايد بسرعة في مجال التنمية الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية ، مقرونا بنقص المعلومات عن طبيعة المشاكل ذات الصلة بذلك على وجه التحديد ، الى قلق كبير لدى البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، ولاسيما بين البلدان النامية الاعضاء .

(ج) السند التشريعي

٢٠١٤ — يوجد السند التشريعي في قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٤٩ (د — ١٦) المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٧٥ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٦١ (د — ٥٩) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٥ .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٠١٥ — تتكون الاستراتيجية من :

'١' البحث : تعزيز المشروعات الجارية في مجال الموارد الطبيعية والصناعة التحويلية وتوسيع نطاقها ، والشروع في ابحاث في المناطق التي لم يتطرق اليها البحث نسبيا من قبل مثل السياحة واعمال المصارف والتجارة والتأمين والنقل .

'٢' المعلومات عن التعاون التقني : حصر لشبكة المعلومات القائمة عن الشركات عبر الوطنية ؛ وعقد حلقات دراسية ومناقشات وجلسات استماع مع مسؤولين من الدول الاعضاء ، ومعاهد البحث ، ومع المسؤولين التنفيذيين في المشاريع عبر الوطنية بشأن تحديد اطار مفاهيمي لوظائف الوحدة المقترحة فيما يتعلق بالبحث والمعلومات والتعاون التقني .

(هـ) الاثر المتوقع

٢٠١٦ — يتوقع ان تتدعم قدرة الدول الاعضاء من بين الدول النامية في المنطقة على المساومة في مفاوضاتها مع الشركات عبر الوطنية نتيجة توفر معلومات افضل عن الشركات عبر الوطنية ، وكذلك عن طريق انشطة التعاون التقني .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس والعشـــرون

النقـــــــل

التنظـــيم

٢٠١٧ — لا يزال الوصف الوارد في الفقرات من ١١٩٨ الى ١٢٠٥ من الخطة المتوسطة الأجـل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ (١) صحيحا ، مع اجراء التغييرات التالية: يوجد اتصال وثيق بين عـدد من الأنشطة المعتزمة في برنامج مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل ، والتي تتراوح بين التخطيط المتكامل في مجال النقل وبين اعداد الاتفاقيات ، مثل اعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن نقـل البضائـع الخطرة ، وبين أنشطة اللجان الاقليمية ، وستنسق معها عن كثب . فعلى سبيل المثـال ، في البرنامج الفرعي ١ (التخطيط المتكامل للنقل) سيعمل المركز في تعاون وثيق مع اللجان الاقليمية بغية تحديد ما يستحق الاهتمام على الصعيد العالمي من جوانب المشاكل الاقليمية ، وبغية تحقيـق نهج متناسق في حل المشاكل الاقليمية ، سعيا لتحقيق التآلف بين السياسات العامة. وعلى نفـس المنوال ، سيعمل المركز مع مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات ، ومركز تخطيط واسقاطات وسياسات التنمية ، ومركز الاسكان والبناء والتخطيط ، بغية تأمين مراعـاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعيـــة الشاملة التي ينبغي ربط تخطيط النقـــل . كذلك ستتطلب اعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجـارة والتنمية فيما يتعلق بالشحن في المحيطات نظرا دقيقا ، بغية معالجة مسألة التخطيط المتكامل والشامل للنقل على نحو أكثر فعالية .

٢٠١٨ — وسيستلزم تنفيذ مثل هذا النوع من التنسيق انشاء فريق عمل في اطار ادارة الشـــؤون الاقتصادية والاجتماعية ، يشترك فيه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وتكون له وظيفة مزدوجـة ، وهي وضع نهج متناسق في برمجة الأنشطة ، والحصول على المدخلات اللازمة من جميع المعنيـــين بتنفيذها . ومن المتصور انه يمكن مد العمل بنظام الفرق العاملة الى الوكالات المتخصصة أيضا فيما يتعلق بتنفيذ البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ .

٢٠١٩ — وسيؤدي هذا النهج ، كأثر عام ، الى الاعداد التدريجي لخطة عمل شاملة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال تخطيط النقل وتنميته .

البرنامج ١ : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٠٢٠ — يتصدى برنامج النقل لمسألة تعزيز شبكات النقل المتكاملة ، ومساعدة البلدان النامية في تخطيط المقومات الهيكلية المناسبة في مجال النقل ، وانشائها .

٢٠٢١ — ويمكن ، اذا ما قرر المجلس النظر في هذه المسـألة في احدى دورتيه في عـام ١٩٧٧ ،

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألـــف (A/10006/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

تنقيح البرنامج المتوسط الأجل والميزانية المترتبة عليه للفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، تنفيذا لأى تفويض مستجد من المجلس .

٢٠٢٢ — وتحقيقا لهذا الغرض، يمكن دعوة قوة عمل مشتركة بين الوكالات بغية اعداد خطة عمل أولية ، تكون أساسا لمداولات المجلس .

البرنامج الفرعى ١ : تكنولوجيا النقل واقتصادياته ومؤسساته

(أ) الهدف

٢٠٢٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحسين تدفق المعلومات عن تكنولوجيا النقل واقتصادياته ومؤسساته ، لتطبيقها في البلدان النامية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٠٢٤ — يتميز توفر المعلومات عن الجوانب التقنية والاقتصادية والمؤسسية للنقل ، حاليا ، بتجزؤ المعلومات حسب مجالات التخصص (الطيران المدني ، والشحن ، والسكك الحديدية ، والنقل البرى) ، دون أن تقدم صورة شاملة ، وبانتشار المصادر ، أكثر من الافتقار اليها . ونتيجة لذلك ، قد لا يكون متخذو القرارات في مركز يسمح لهم بوضع خطط شاملة في مجال النقل .

٢٠٢٥ — وعلى نفس المنوال ، يميل تطور النظم العالمية المتكاملة للنقل الدولي والنقل بين القارات والتقدم السريع لتكنولوجيا النقل بالأوعية ، الى الاسراع بعملية التكامل والتوحيد في مجال النقل الدولي ، وبانشاء مرافق متعددة الوسائط ومشتركة بين الوسائط على نطاق العالم . وقد يؤدى الافتقار الى القدرة على الوصول في الوقت المناسب الى المعلومات المتصلة بالموضوع في هذا المجال الى أن تكون الاستجابات غير كافية عند صياغة السياسات والبرامج القومية .

(ج) السند التشريعى

٢٠٢٦ — طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعي الى الأمين العام ، في قراره ١٢٠٢ (د — ٤٢) ، المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٦٧ ، مواصلة دراسة تطبيق ما حقق من تقدم في مجال العلم والتكنولوجيا لتنمية النقل في البلدان النامية .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٠٢٧ — ترمي الأمانة العامة الى ترشيد تدفق المعلومات ، والى تشجيع تركزها على احتياجات البلدان النامية . وسيواصل البرنامج دراسة المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة والخارجة عنها ، التي تقوم بجمع المعلومات وتحليلها ونشرها ، في مجال النقل ، بغية انشاء مركز لتجميع المعلومات .

٢٠٢٨ — كذلك سيقوم البرنامج باعداد واصدار تقارير عن التطورات التقنية في مجال النقل ، والتي تكون ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الأثر المتوقع

٢٠٢٩ — من المتوقع أن يؤدى تحقيق هذا الهدف الى الترشيد التدريجي لتدفق المعلومات ، بحيث يسهل على مقررى السياسة العامة الحصول عليها ، وتصبح أكثر اتصالا باحتياجاتهم .

البرنامج الفرعي ٢ : التخطيط المتكامل في مجال النقل

(أ) الهدف

٢٠٣٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحسين تقنيات التخطيط المتكامل في مجال النقل ، وتقوية الاطار المؤسسي القومي والدولي .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٠٣١ — نظرا الى تنوع وسائط النقل ، والى الحاجة لتحقيق التكامل بينها ، فان تنظيم شبكات النقل المحلية وادارتها تثيران مشاكل تتطلب النظر في عدد كبير من الخيارات. وكثيرا ما يؤدى الافتقار الى الامكانيات في هذا المجال في البلدان النامية الى اتباع سياسات ، واعتماد وسائل تقصر عن تحقيق الحلول المثلى أو لا تأخذ في الاعتبار الأهداف القومية والاقليمية الى جانب العلاقات المتبادلة بين تنمية النقل وبين قطاعات الاقتصاد المختلفة .

٢٠٣٢ — ولم تواكب الترتيبات والاتفاقيات والاتفاقات الدولية القائمة التطور في قطاع النقل . وعلى ذلك ، قد يكون الأوان قد حان للمجلس الاقتصادى والاجتماعي لأن ينظر في مسألة كفاية الاتفاقيات المنظمة لمجال النقل ، آخذا في الاعتبار ما اضطلعت به فعلا اللجان الاقليمية من اعمال ، مثل اضطلاع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بمسألة نقل البضائع الخطرة .

(ج) السند التشريعي

٢٠٣٣ — طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعي الى الأمين العام ، في الفقرة ٢ (ألف) من قراره ١٠٨٢ (د — ٣٩) ، الاضطلاع ببرنامج دراسات في مجال تطوير النقل في البلدان النامية يتناول كفاية المؤسسات والترتيبات المؤسسية المتصلة بالنقل فيما يتعلق باحتياجاتها الحالية والمحتملة .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٠٣٤ — ستقوم ندوة تدريبية باعداد استعراض للمشاكل المؤسسية والقانونية المتصلة بالنقل بالصنادل المحمولة على سفن وحاملات الصنادل . وسيستمر تقييم الاختناقات في شبكات النقل . وسيدرس توحيد الممارسات التي تسهل الحركة الدولية للبضائع .

٢٠٣٥ — وسيكون الناتج ، بصورة أساسية ، في صورة تقارير لتوزيعها على مقررى السياسة العامة في البلدان النامية ، وفي صورة عقد ندوات تدريبية بوصفها وسيلة لاقامة حوار ، وستتلقى الحكومات بناء على طلبها ، مساعدة في دعم التخطيط والنظم المؤسسية المقررة للسياسة العامة في مجال النقل ، وكذلك في صورة تدريب الموظفين التقنيين .

Digitized by UNOG Library

٢٠٣٦ — وستوضع خطة مفصلة للأنشطة ، على أساس توصيات المجلس بشأن الحاجة الى الاضطلاع باجراءات أخرى في مجال الاتفاق الدولي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٠٣٧ — ستوفر معلومات مستكملة وأفضل بشأن امكانية استخدام بعض تقنيات التخطيط ، وبشأن المشاكل المؤسسية القومية والدولية .

البرنامج ٢ : اللجنة الاقتصادية لافريقيا

البرنامج الفرعي ١ : بناء المؤسسات وتخطيطها

(أ) الهدف

٢٠٣٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تمكين الحكومات من اتخاذ قرارات على الصعيد متعدد البلدان ، والاضطلاع بالمسؤولية عن وضع وتصميم وتنفيذ مشاريع متعددة البلدان .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٠٣٩ — هناك افتقار الى الامكانيات القومية في مجال تصميم شبكات النقل والمواصلات وتنميتها وادارتها .

(ج) السند التشريعي

٢٠٤٠ — دعت اللجنة في قرارها ١٦١ (د — ٨) ، الوكالات المتعددة الأطراف الى تقديم المساعدة لانشاء معهد النقل . وطلبت ، في قرارها ١٩٨ (د — ٩) ، انشاء لجان دون اقليمية دائمة النقل . وطلبت ، في قرارها ٢٧٩ (د — ١٢) ، تحديد الاحتياجات الأساسية من القوى البشرية في المجالات المختلفة للمواصلات السلكية واللاسلكية ، وتحديد امكانية اقامة معاهد اقليمية للمدرسين وللتدريب التقني المتقدم .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٠٤١ — ستوفر البعثات الميدانية أساس المعلومات اللازم لانشاء المؤسسات . وستنظم اجتماعات ومؤتمرات لتأمين توصل الدول المشتركة الى اتفاقات فيما بينها بشأن المشاريع والآليات وعمليات الاجراءات التعاونية ، أو للحصول على التمويل عن طريق المفاوضات .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٠٤٢ — من المتوقع أن يتم ، قبل نهاية فترة الخطة المتوسطة الأجل ، انشاء الرابطة الافريقية للطرق الرئيسية والاتحاد الافريقي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، وأن يصبح انتقال المسؤولية عن وضع المشاريع متعددة البلدان وتصميمها وتنفيذها الى الدول الأعضاء أمرا محسوسا .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ : وصلات النقل داخل افريقيا

(أ) الهدف

٢٠٤٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى انشاء وصلات للنقل داخل افريقيا ، مع الاهتمام خاصة بما تواجهه البلدان غير الساحلية من مشاكل في مجال النقل .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٠٤٤ — ان احدى السمات البارزة لنظام النقل في افريقيا هي تجزّؤه . فهناك ٢٢ شبكة للسكك الحديدية غير متصلة بعضها ببعض ، ولا يستفاد استفادة كاملة من النقل المائي الداخلي ، ولم يتم للآن تنسيق النقل الجوى . وهناك أيضا مشكلة تبسيط وثائق النقل .

(ج) السند التشريعي

٢٠٤٥ — طلبت اللجنة الى الأمانة ، في قرارها ١٠٣ (د — ٦) ، مساعدة البلدان المعنية في اعداد الخطط اللازمة وتنفيذها ، وفي انشاء وصلات برية دولية . ويتضمن السند التشريعي غير ذلك ما يلي : قرار اللجنة ٢٢٦ (د — ١٠) بشأن تشكيل اللجنة المعنية بالطرق الرئيسية عبر افريقيا ؛ وقرارها ٢٧٥ (د — ١٢) بشأن اعداد خطة أولية لشبكة طرق لافريقيا ككل ؛ وقرارها ٢٧٦ (د — ١٢) بشأن دراسة النظم والضوابط الحالية الخاصة بنقل البضائع في الطرق المشتركة بين الدول ؛ وقرارها ٢٧٧ (د — ١٢) بشأن دراسة امكانية انشاء خط جوى متعدد البلدان ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الافريقية للطيران المدني .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٠٤٦ — تنسيق الاجراءات فيما يتعلق بجميع وسائط النقل ؛ وستجرى أبحاث تطبيقية عن تصميم الطرق ، وانشائها وصيانتها ، والنقل بالسكك الحديدية ، والنقل المائي الداخلي والنقل الجوى ؛ وستعقد اجتماعات لتخطيط وتنفيذ شبكات النقل الرئيسية المختلفة ؛ وستتخذ اجراءات لحمل البلدان المصنعة على حضور هذه الاجتماعات ، بغية ضمان الحصول على مساعدة منها .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٠٤٧ — من المتوقع أن تزداد حركة اليد العاملة ، وأن يؤدى انخفاض تكاليف النقل الى تسهيل حصول فوائض التصدير .

البرنامج الفرعي ٣ : الشحن البحرى والساحلي

(أ) الهدف

٢٠٤٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقييم وتنسيق الشحن البحرى ، والشحن الساحلي داخل افريقيا ، بغية انشاء خطوط شحن افريقية متعددة البلدان .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

٢٠٤٩ — خلصت البلدان الافريقية الى أن نقل الحمولات الافريقية المشحونة عن طريق خطوط الشحن التي يملكها ويقوم بتشغيلها افريقيون هي احدى وسائل زيادة حصيلة الصادرات . الا أنه قد ووجهت مشاكل عديدة في هذا المجال : الافتقار الى التمويل والى الخبرة ، والتنافس الشديد مع خطوط الشحن القائمة . وستركز اللجنة الاقتصادية لافريقيا على التعاون الاقليمي .

(ج) السند التشريعي

٢٠٥٠ — طلبت اللجنة ، في قرارها ١٦٠ (د — ٨) ، اجراء دراسة عن التجارة الخارجية ، وأسعار الشحن وأثرها على حصيلة الصادرات .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٠٥١ — سيضطلع بارسال بعثات ميدانية لمساعدة الحكومات في الاستعداد لتحمل عبء امتلاك أساطيل تجارية وتشغيلها . وسيشرع في تدريب الموظفين ، بالاشتراك مع الوكالات المتخصصة المختصة . وستنظم اجتماعات ومؤتمرات لتأمين تنفيذ سياسات متماسكة .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٠٥٢ — من المتوقع أن يتوفر للبلدان الأعضاء ، قبل نهاية فترة الخطة المتوسطة الأجل ، الدعم الاقتصادي المؤسسي اللازم لأنشطتها البحرية .

البرنامج الفرعي ٤ : تنمية القوى البشرية في مجال النقل

(أ) الهدف

٢٠٥٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحسين وزيادة مرافق تنمية القوى البشرية اللازمة للموقعات الهيكلية الاساسية في مجال النقل .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٠٥٤ — تبين الدراسات السابقة لمشاكل النقل في افريقيا أن نقص الملاكات المدربة هو من أخطر العوائق في طريق التقدم الاقتصادي .

(ج) السند التشريعي

٢٠٥٥ — طلبت اللجنة ، في قرارها ١٦١ (د — ٨) ، اجراء دراسات مناسبة وانشاء معهد للنقل .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٠٥٦ — سيشرع في القيام بعمليات تخطيط برنامجي مع المؤسسات القائمة (عملية واحدة على الأقل لكل منطقة فرعية) ، وستعقد حلقات دراسية للتخطيط وأفرقة عاملة للمؤسسات الجديدة ، مع الحكومات المعنية بأى من المناطق الفرعية الأربع أو المعنية بها كلها .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٠٥٧ — انشاء ملاك افريقي من المديرين والمعلمين والمدربين في مجال تقنيات الادارة المطلوبة في كل من وسائط النقل ، وباعداد كافية لدعم برنامج التنمية الجارى تنفيذه وأى برامج مستقبلة للتنمية.

البرنامج الفرعي ٥ : المواصلات

(أ) الهدف

٢٠٥٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الأعضاء في تطوير خدماتها في مجالي المواصلات السلكية واللاسلكية والبريد على نحو ثابت ، وانشاء مؤسسة اقليمية لكي تتولى ، تدريجيا ، المسؤولية عن وضع وتصميم وتنفيذ المشاريع متعددة البلدان في مجال المواصلات .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٠٥٩ — ان معدل تطور وتوسع خدمات النقل العام والاذاعة والاتصالات البريدية ، في أغلب افريقيا بطيء وغير منتظم وغير متماثل . فسياسة التنمية تميل ، بصورة عامة ، الى محاباة المناطق الحضرية . ومازالت القوى البشرية الماهرة اللازمة لتشغيل وصيانة الشبكات التي تزداد اتساعا نادرة.

(ج) السند التشريعي

٢٠٦٠ — طلبت اللجنة ، في قرارها ١٠٦ (د — ٦) ، تدريب موظفين في الفروع المختلفة للمواصلات السلكية واللاسلكية ؛ وطلبت في قرارها ١٦٢ (د — ٨) انشاء أمانة لدائرة استشارية تساعد البلدان الافريقية في تنفيذ خطة شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية لعموم افريقيا على وجه السرعة ؛ وطلبت ، في قرارها ٢٧٨ (د — ١٢) اجراء دراسة عن امكانية انشاء شبكة اقليمية للمواصلات عن طريق التوابع الأرضية ، لتكون مكملة لشبكة المواصلات السلكية واللاسلكية لعموم افريقيا ، وانشاء اتحاد اقليمي للمواصلات السلكية واللاسلكية .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٠٦١ — تنص الاستراتيجية المقترحة على أن تشترك اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، في انشاء اتحاد اقليمي للمواصلات السلكية واللاسلكية ؛ واجراء دراسة عن امكانية استخدام التوابع في الاتصالات ، على أساس اقليمي ، ودراسة عن امكانية الاستعاضة عن

Digitized by UNOG Library

الموجة القصيرة أو المتوسطة في البث الصوتي بموجات ذات تردد عال جدا وتردد مضمّن(VHF-FM) ، ودراسة امكانيات توزيع برامج التلفزيون بواسطة الكبلات ، ودراسات للمقومات الهيكلية للمواصلات السلكية واللاسلكية في الأرياف .

٢٠٦٢ — كما ستقدم مساعدة للحكومات في تحسين كفاءة الخدمات البريدية القومية .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٠٦٣ — من المتوقع أن تتسع قدرة خدمات المواصلات القومية والاقليمية والخارجة عن الاقليم ، على مواجهة المطالب الناشئة عن التنمية الاجتماعية — الاقتصادية في افريقيا .

البرنامج ٣ : اللجنة الاقتصادية لأوروبا

البرنامج الفرعي ١ : تنمية مرافق النقل الداخلي

(أ) الهدف

٢٠٦٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في تخطيط وتنمية مرافق النقل الداخلي ، وفي صياغة السياسات العامة المناسبة في مجال النقل .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٠٦٥ — نشأت عن التقدم التكنولوجي احتياجات وفرص جديدة للتعاون بين الحكومات في بعض المسائل مثل تبسيط الاجراءات الرسمية الادارية عند الحدود وتحقيق التناسق بينها ، ووضع معايير دولية للسلامة ، واقامة وصلات دولية بين شبكات الطرق والمجارى المائية الداخلية ، وازالة عقبات النقل التي تعوق التجارة .

(ج) السند التشريعي

٢٠٦٦ — يوجد السند التشريعي في قرار اللجنة الاقتصادية لأوروبا ٣ (د — ٣٠) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٠٦٧ — ستقدم الدراسات معلومات عن التطورات ، وتحللها . وستشمل المشروعات المتعلقة بالمقومات الهيكلية في مجال النقل الجوانب الاقتصادية لتنمية وصلات الأنهار الدولية والشبكة الأوروبية للطرق البرية الرئيسية الدولية (E-Road).

(هـ) الأثر المتوقع

٢٠٦٨ — من المتوقع ادخال توسيعات وتحسينات على شبكة النقل على نطاق المنطقة ، وأن تسنح فرص لانشاء وصلات أفضل بين الوسائط والشبكات .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ : تسهيل المرور

(أ) الهدف

٢٠٦٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تشجيع الحكومات على ابرام اتفاقات واعتماد توصيات ترمي الى تسهيل النقل والمرور الدوليين ، وتأمين السلامة ، وتوفير الحماية للبيئة .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٠٧٠ — مازال يوجد تفاوت في تطبيق الأحكام القانونية بشأن المرور في الطرق المائية الداخلية. والتلوث والضوضاء الناتجان عن النقل بالطرق البرية والطرق المائية الداخلية مسألة تثير قلق واهتمام معظم الحكومات الأوروبية .

(ج) السند التشريعي

٢٠٧١ — للاطلاع على السند التشريعي ، أنظر البرنامج الفرعي ١ أعلاه .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٠٧٢ — سيتم سنويا اعداد أو تنقيح خمسة أنظمة على وجه التقريب ، بغية تسهيل التجارة الدولية ، وتعزيز سلامة المرور ، وتخفيض الضوضاء والتلوث الناتجين عن السيارات . وستنفذ اجراءات لتنقيح وتطوير أنظمة علامات الطرق واشاراتها وترقيماتها ، وقواعد السير على الطرق ، وشروط اصدار تصاريح قيادة السيارات ؛ وأنظمة الملاحة الداخلية ؛ ومعايير النقل الدولي للبضائع الخطرة ، ومعدات النقل المشترك .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٠٧٣ — من المتوقع أن تزداد الفوائد التي تعود الآن بالفعل على البلدان الأوروبية من الاتفاقات المتعلقة بتسهيل القواعد وتوحيدها .

البرنامج الفرعي ٣ : تكنولوجيات النقل

(أ) الهدف

٢٠٧٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تشجيع استحداث تكنولوجيات جديدة ومحسنة وتطبيق الحكومات لها .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٠٧٥ — ان مشاكل ازدحام المرور في المناطق الحضرية ، وآثارها الضارة ، أبعد ما تكون عن الحل . وناحية الاقتصاد في الموارد في مجال النقل هي أيضا من بين الاهتمامات في المنطقة .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

٢٠٧٦ — للاطلاع على السند التشريعي ، انظر البرنامج الفرعي ١ أعلاه .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٠٧٧ — سيشرع في دراسات عن تكنولوجيات النقل ، مثل مواصفات السيارات ؛ وسلامة الطرق البرية والطرق المائية الداخلية ؛ ومراقبة التلوث ؛ ونقل البضائع الخطرة ؛ والنقل المشترك .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٠٧٨ — من المتوقع أن يسهل نقل الخبرة بين بلدان المنطقة وأن يحقق درجة من التناسق (على سبيل المثال في مواصفات السيارات) .

البرنامج ٤ : اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية

البرنامج الفرعي ١ : نظم المعلومات من أجل اتخاذ القرارات في قطاع النقل

(أ) الهدف

٢٠٧٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحسين نوعية المعلومات والتقنيات المستخدمة في تخطيط السياسة العامة في مجال النقل .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٠٨٠ — ان البيانات عن قطاع النقل لا تعالج معالجة رشيدة ، ولا يتوفر للمخططين في هذا المجال ما تحتاجه عملية اتخاذ القرارات من معلومات يمكن الاعتماد عليها ، في الوقت المناسب .

(ج) السند التشريعي

٢٠٨١ — قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٥٦ (د — ١٦) : اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والتعاون الدولي والاقليمي هو السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٠٨٢ — تطبيق نظام عملي ممكن لاستعادة المعلومات ؛ وتحسين تصميم كتالوج للمشاريع الاستثمارية وتنفيذه ؛ وتصميم سجلات للبيانات ومصرف للبيانات من أجل المعلومات في مجالي النقل البحري والنقل البري وتنفيذها .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٠٨٣ — من المتوقع أن يتوفر للموظفين المعنيين بالأمر معلومات موثوقة ومستكملة لعمليتي التخطيط واتخاذ القرارات .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ : تسهيل النقل بين القطاعات

(أ) الهدف

٢٠٨٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تخفيض الحواجز غير الجمركية أمام النقل والتجارة في المنطقة ، وربما ازالتها .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٠٨٥ — تشكل الحواجز غير الجمركية حاليا عقبة هائلة أمام النقل البرى الدولي . وتواجه خطوط الشحن البحرى لبلدان أمريكا اللاتينية (شركات التأمين ووكالات الشحن) منافسة خطيرة من خطوط الشحن الاجنبية . وقد يؤدى ادخال تكنولوجيا جديدة الى زيادة تخفيض مشاركة المنطقة في خدمات النقل وما يتصل به من خدمات .

(ج) السند التشريعي

٢٠٨٦ — قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٥٦ (د — ١٦) هو السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٠٨٧ — اصدار نشرة نصف شهرية عن " تسهيل التجارة والنقل في امريكا اللاتينية " ؛ تبسيط وتنسيق الوثائق الرئيسية في مجالي التجارة والنقل ؛ والمساعدة في انشاء خدمات جديدة للنقل البرى الدولي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٠٨٨ — من المتوقع أن يؤدى تخفيض الحواجز غير الجمركية في المنطقة الى تخفيض تكاليف النقل .

البرنامج الفرعي ٣ : النقل الحضرى

(أ) الهدف

٢٠٨٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقييم الحلول المتوسطة الأجل لمشاكل النقل العام في بعض المدن المتوسطة الحجم في المنطقة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٠٩٠ — ان المراكز الحضرية الكبرى في امريكا اللاتينية تنمو بأسرع من امكانيات المقومات الهيكلية والخدمات في مجال النقل الحضرى . ولذا ، فان الازدحام الخطير شائع ، ومرافق النقل العام غير كافية مطلقا .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

٢٠٩١ — قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٥٦ (د — ١٦) هو السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٠٩٢ — سيعد تقدير يقيم نتائج بعض الحلول المبتكرة التي أدخلتها بعض المراكز الحضرية المتوسطة الحجم بالمنطقة ، فيما يتعلق بمشكلة النقل العام ، ويدرس امكانية تكييف هذه الحلول لتتلاءم مع مراكز أخرى .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٠٩٣ — من المتوقع أن تتحسن خدمات النقل العام في بعض المناطق الحضرية المتوسطة الحجم .

البرنامج الفرعي ٤ : تكنولوجيات النقل

(أ) الهدف

٢٠٩٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تخفيض تكاليف النقل وما يتصل به من خدمات بالنسبة لبعض المنتجات التصديرية الرئيسية في المنطقة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٠٩٥ — ان الهوة الكبيرة بين ما تحصل عليه بلدان امريكا اللاتينية ثمنا لكثير من صادراتها ، وبين الثمن الذى يدفعه المستهلكون ترجع جزئيا الى استخدام تكنولوجيات غير مناسبة في مختلف حلقات سلسلة النقل والتوزيع .

(ج) الاستراتيجية والناتج

٢٠٩٦ — اجراء دراسات " لسلاسل التوزيع " لأهم منتجات المنطقة ؛ وتقييم وتشجيع تكنولوجيات النقل الجديدة .

(د) الأثر المتوقع

٢٠٩٧ — اذا ما خفضت تكاليف النقل وما يتصل به من خدمات ، فان من المتوقع أن تزداد حصيلة القطع الأجنبي .

البرنامج الفرعي ٥ : الشحن الساحلي في منطقة البحر الكاريبي

(أ) الهدف

٢٠٩٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تنفيذ خطة رشيدة للشحن وسياسة مشتركة للشحن في منطقة البحر الكاريبي الفرعية .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

٢٠٩٩ — في منطقة البحر الكاريبي الفرعية ، يفصل البحر بين جميع الدول الأعضاء تقريبا . ولذا، فان وجود خدمة شحن فعالة مطلب لا غنى لـه لنجاح أى محاولة لتحقيق التكامل .

(ج) السند التشريعي

٢١٠٠ — أوصت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، في قرارها ٣٥٨ (د — ١٦) ، بتشكيل لجنة للتنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢١٠١ — ستجرى دراسات عن خدمة النقل البحرى التي تقدمها السفن من طراز السكونة (schooner) وغير ذلك من أنواع السفن الساحلية ، وعن تحقيق التناسق بين تشريعات الشحن .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١٠٢ — من المتوقع أن تساعد الدراسات أعضاء مجموعة التكامل الكاريبية في اتخاذ قرارات ترمي الى تحسين خططها في مجال التكامل .

البرنامج ٥ : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١ : الاحصائيات المتعلقة بالنقل والمواصلات والسياحة

(أ) الهدف

٢١٠٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى جمع وتحليل ونشر المعلومات عن النقل والمواصلات والسياحة .

(ب) المشاكل المطروقة

٢١٠٤ — ان الاحصائيات الحالية في هذا المجال ليست كافية لغرض تحقيق التنسيق والتعاون الاقليميين .

(ج) السند التشريعي

٢١٠٥ — الفقرة ٢ من قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٣ (د — ٢) عن الأنشطة الاحصائية هي السند التشريعي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢١٠٦ — ستتضمن الاستراتيجية ما يلي : التعرف على البيانات والمؤشرات الأساسية بشأن التقدم

Digitized by UNOG Library

في شبكات وعمليات النقل والمواصلات في المنطقة ، وتنمية مثل هذه المعلومات والمؤشرات الأساسية ؛ وجمع البيانات الأساسية المستخرجة من مصادر في بعض الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة ؛ وتحليل واعداد ونشر البيانات لاستخدامها في تخطيط وتنمية النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والسياحة .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١٠٧ — من المتوقع تحسين تنسيق المشاريع الاستثمارية المتصلة بالموضوع ، وتنسيق السياسات القومية وتوجيهها نحو زيادة كفاءة شبكات النقل والمواصلات ، وفي النهاية نحو تحقيق تكامل أفضل بين هذه الشبكات .

البرنامج الفرعي ٢ : التكامل في مجال النقل

(أ) الهدف

٢١٠٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحقيق تكامل أفضل في المنطقة في مجال النقل بين الأقطار والنقل المتعدد الوسائط .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١٠٩ — ان شبكات ومرافق النقل والمواصلات الراهنة ، في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تتسم بالقصور ، وفي كثير من الحالات لا تتفق على الاطلاق مع النمط الحالي للحدود السياسية والمستوطنات السكانية ، ومع الثروة التي اكتسبت مؤخرا من موارد النفط ، والتي خلقت أقطابا جديدة للتنمية الاقتصادية .

(ج) السند التشريعي

٢١١٠ — قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٤ (د — ٢) عن التعاون الاقليمي هو السند التشريعي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢١١١ — ستتضمن هذه الناحية ما يلي : دراسة للنظام الحالي للنقل البرى القومي والدولي ؛ ودراسة لمرافق الشحن ومرافق الموانئ القائمة ، وامكانيات زيادة تنميتها ؛ ودراسة للسياسات العامة والمرافق الحالية للعبور الدولي في داخل المنطقة ونشر التوصيات الموضوعة على أساس هذه الدراسة .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١١٢ — من المتوقع أن توفر هذه الأنشطة المعلومات للدول الأعضاء وأن تساعدها في صياغة برامجها ومشاريعها في مجال تنمية النقل والمواصلات .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٣ : تكنولوجيات النقل والمواصلات

(أ) الهدف

٢١١٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى التوصية بادخال تكنولوجيات وخبرات جديدة في مجال النقل والمواصلات في بلدان المنطقة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١١٤ — ان الاحوال الجغرافية والبيئية للمنطقة ، التي تفصل بين مراكزها السكانية مساحات واسعة من المناطق القاحلة ، تتطلب استخدام تقنيات جديدة للنقل والمواصلات ، تساعد في التغلب على هذه العوائق الطبيعية بأقل تكلفة وأقصى درجة من الكفاءة . وفي أغلب الحالات تتطلب التقنيات الجديدة أقصى درجة من التعاون والتوحيد للمكونات والحلقات المختلفة للنظام العام .

(ج) السند التشريعي

٢١١٥ — قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٤ (د — ٢) هو السند التشريعي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢١١٦ — من المقرر ان تنفذ ، أثناء فترة الخطة الانشطة التالية : دراسة عن المنظورات والاحتمالات في مجال النقل بالاوعية في المنطقة العربية ، يشترك في رعايتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ؛ ودراسة لشبكة المواصلات القومية والاقليمية ، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والمؤسسات العربية لتمويل التنمية ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ؛ وتنظيم اجتماعات وحلقات دراسية لافرقة خبراء مخصصة ، لاستعراض نتائج الدراسات المذكورة أعلاه .

(هـ) الاثر المتوقع

٢١١٧ — تؤكد البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بما اكتسبته مؤخرا من ثروة ، تأكيدا شديدا على تطبيق تكنولوجيات جديدة لتنمية النقل والمواصلات فيها ، بهدف تصحيح القصور الحالي في الامكانيات ، وفي معايير الجودة المنخفضة نسبيا في هذا المجال . الا أن هذه التكنولوجيات الجديدة تستلزم قيام جميع البلدان المعنية باتخاذ تدابير متناسقة ومشتركة ، وقد لا تكون التدابير التي اتخذتها البلدان الفردية حتى الان أفضل مايمكن اتخاذه في ظل هذه الظروف . ومن المتوقع ان توفر الانشطة المخططة المبادئ التوجيهية اللازمة لاتخاذ تدابير مشتركة ، وان تحقق الانسجام بين القرارات المختلفة بشأن المسائل المتعلقة بالنقل . ومن المتوقع ان يزيد التعاون الاقليمي المنتوى بين البلدان العربية ، في مجال امتلاك وتشغيل أساطيل نقل متخصصة ، من احتمالات الربح في عمليات النقل المعنية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٦ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى

البرنامج الفرعي ١ : تنمية النقل والمواصلات

(أ) الهدف

٢١١٨ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الاعضاء في صياغة وتنفيذ برامج لتنمية النقل والمواصلات ، بما في ذلك تحسين النقل بالسكك الحديدية والنقل بالطرق الريفية .

(ب) المشاكل المطروقة

٢١١٩ — ان اغلب البلدان النامية تفتقر الى البيانات التحليلية الاساسية اللازمة لصياغة سياسات عامة سليمة في مجال النقل وبرامج متزنة لتنمية النقل . ويؤدى الاختلاف في الاجراءات والشكليات في البلدان المختلفة الى حدوث اختناقات عند الحدود ، وخسارة في امكانيات النقل .

٢١٢٠ — وما يزال يتعين تقييم دور السكك الحديدية ، بوصفها بديلا اقتصاديا للنقل البحرى للركاب وللبضائع ، وعلى الاخص في حالة الخطوط المتفرعة عن الطرق ذات الاولوية الى البلدان غير الساحلية .

٢١٢١ — وقد فرضت الزيادة السريعة في المرور على الطرق ، والانتقال الواسع النطاق للسكان المتزايدين من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية ، عبئا ضخما على شبكات النقل في المناطق الحضرية في المنطقة .

(ج) السند التشريعي

٢١٢٢ — رحبت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ، في تقريرها عن دورتها الحادية والثلاثين (٢) ، بالاستعراضات التحليلية الدورية المستمرة للخطط والبرامج القومية لتنمية النقل (الفقرة ١٤٤) ، واعترفت بضرورة الاضطلاع ببرامج لاصلاح وتعصير وزيادة شبكة السكك الحديدية (الفقرة ١٤٥) ، ورحبت بالقيام بأنشطة بشأن السلامة الاقتصادية والهندسية وسلامة الطرق الرئيسية (الفقرة ١٥١) ، وتقديم المساعدة بشأن تبسيط الوثائق (الفقرة ١٥٨) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢١٢٣ — سيضطلع بعدة دراسات عن الجوانب التكنولوجية والمؤسسية لوسائط النقل المختلفة في المنطقة .

---

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والخمسون ، الملحق رقم ٧ (E/5656) .

Digitized by UNOG Library

٢١٢٤ — وسيضطلع في الفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ بدراسات استقصاءات تقنية — اقتصادية ، لادخال شبكات السكك الحديدية للنقل العام في المدن الكبرى الرئيسية في المنطقة . وستنظم حلقة دراسية متجولة بشأن الجوانب التنفيذية للنقل الدولي بالسكك الحديدية . وستبدأ مشاريع نموذجية توضيحية عما يلي : (١) التوفيق بين نظم النقل بالطرق البرية ، وقواعد المرور ، وعلامات واشارات الطرق ؛ (٢) توحيد التصميم التقني للطرق والسيارات التي تستخدم الشبكات الاقليمية .

٢١٢٥ — وسيستمر اصدار نشرة ' النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادى ' .

(هـ) الاثر المتوقع

٢١٢٦ — من المتوقع ، اثناء فترة الخطة ، ان تبسط الاجراءات الرسمية على الحدود ، ولاسيما الوثائق ، في كثير من بلدان المنطقة ، وان تتخذ خطوات في المنطقة بغية اصلاح شبكات السكك الحديدية وانشاء وصلات سكك حديدية مباشرة بين البلدان الواقعة في جنوب آسيا وبين شبكات السكك الحديدية في أوروبا والشرق الاوسط وافريقيا . ومن المتوقع ان يكون لتنمية الطرق في الارياف أثر هام على التنمية المتكاملة للمناطق الريفية ، وعلى تحسين ظروف المعيشة .

البرنامج الفرعي ٢ : المقومات الهيكلية في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية

(أ) الهدف

٢١٢٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تنمية المقومات الهيكلية للمنطقة في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية .

(ب) المشاكل المطروقة

٢١٢٨ — ان مرافق المواصلات السلكية واللاسلكية في أغلب بلدان المنطقة ليست على درجة كافية من التطور بحيث يمكنها دعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما ان الوصلات الاقليمية ليست كافية .

(ج) السند التشريعي

٢١٢٩ — أيدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ، في تقريرها عن دورتها الحادية والثلاثين (٣) ، الانشطة في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية ، وعلى الاخص ، الانشاء المبكر للاتحاد الآسيوى للمواصلات السلكية واللاسلكية .

---

(٣) المرجع نفسه ، الفقرات ١٦٠ — ١٦٨ .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

٢١٣٠ — ستكون الملامح الرئيسية للاستراتيجية هي تنفيذ الشبكة الأقليمية الآسيوية للمواصلات السلكية واللاسلكية ، وتشجيع مدها الى البلدان الاعضاء في المحيط الهادى ، والمساعدة في انشاء وتشغيل اتحاد للمواصلات السلكية واللاسلكية لآسيا والمحيط الهادى .

٢١٣١ — ويستلزم هذا تقديم خدمات فريق من الخبراء ، عن طريق برنامج المساعدة التقنية المشترك بين برنامج الامم المتحدة للتنمية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية في مجالات الامواج القصيرة جدا وهندسة حركة المواصلات السلكية واللاسلكية ، والارسال ، والتشوير ، والوصل . كما ستقدم مساعدة في المراحل الاولية لتشغيل اتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية لآسيا والمحيط الهادى ، وعلى الاخص في النواحي التقنية مثل الحركة وتسوية الحسابات ومرافق التسيير والعبور (الترانزيت) . وسيشرع في الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨٠ في اجراء دراسات اقليمية عن تخطيط شبكة مكملة للارسال في آسيا والمحيط الهادى .

٢١٣٢ — وستنمى المواصلات السلكية واللاسلكية البحرية الاقليمية في منطقة جنوب المحيط الهادى . وسيشكل فريق متعدد التخصصات من الخبراء في المواصلات السلكية واللاسلكية. كما ستقدم المساعدة بشأن التخطيط لاستخدام التوابع الارضية في المواصلات ، والخدمات الاذاعية في المناطق الريفية ، وتدريب الموظفين التقنيين على الادارة .

(هـ) الاثر المتوقع

٢١٣٣ — يمكن توقع انشاء شبكة حسنة التكامل للمواصلات السلكية واللاسلكية .

البرنامج الفرعي ٣ : الخدمات البريدية

(أ) الهدف

٢١٣٤ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تنمية الخدمات البريدية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى وتعصيرها .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١٣٥ — هناك ثمانية بلدان تعتبر أقل نموا من ناحية الخدمات البريدية ، ولم يقم بتعصير الخدمات البريدية الا بعض البلدان . وهناك افتقار الى التدريب ، وتنظيم الخدمات المختلفة .

(ج) السند التشريعي

٢١٣٦ — دعت لجنة النقل والمواصلات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى (الدورة الرابعة والعشرون ، ١٩٧٥) ، الى انشاء فريق خبراء مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى واتحاد البريد العالمي ، والى زيادة اشتراك البلدان في أنشطة المدرسة الآسيوية والاوقيانوسية للتدريب البريدى .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

٢١٣٧ — ستقدم المساعدة في انشاء وحدات قومية للدراسة والبحث والتخطيط من أجل تنمية الخدمات البريدية ، يكون هدفها النهائي انشاء معهد اقليمي . وستنظم حلقة تدريبية (١٩٧٧) لتقييم احتياجات أقل البلدان نموا بين البلدان النامية ، وستعقد حلقة تدريبية أخرى (١٩٧٨) بشأن تطبيق التكنولوجيا الحديثة في العمليات البريدية .

(هـ) الاثر المتوقع

٢١٣٨ — من المتوقع ان تصل أغلب البلدان الى الهدف الذى حدده اتحاد البريد العالمي لعقد الامم المتحدة الثاني للتنمية .

البرنامج الفرعي ٤ : النقل البحرى

(أ) الهدف

٢١٣٩ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى دعم الجوانب التنظيمية والمؤسسية للنقل البحرى في المنطقة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١٤٠ — ان الموانئ في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى غالبا ماتكون مزدحمة . الا انه نظرا الى ان الموانئ الفردية ليست الا أجزاء في مجموعة أو منظومة أكبر من الموانئ ، فان ما يحدث في ميناء واحد في المنطقة ستكون له ردود فعل في كافة الموانئ المجاورة . وفي هذا الصدد ، تظهر أربعة مجالات رئيسية للمشاكل : الهياكل الادارية والتنظيمية ، ونقص القدرة المادية ، ومشاكل عدم الفعالية التنفيذية التي ترجع ، جزئيا ، الى الافتقار الى القوى البشرية المدربة ، والمشاكل المالية ، بما في ذلك الحاجة الى اعادة تنظيم تعريفات الموانئ .

٢١٤١ — وغالبا ما توضع القرارات فيما يتعلق بامتلاك السفن على أساس معلومات غير كافية ، وكثيرا ما تتخذ بدون اجراء دراسة دقيقة لطبيعة الخدمات التي يتوقع من السفينة ان تؤديها مقابل مميزاتها التقنية . وقد أصيب تجار المنطقة وحكوماتها بخيبة أمل في مسعاهم للحصول على أحكام وشروط عادلة ومرضية من اتحادات الشحن ، نتيجة لصعوبات تجارية وسياسية .

(ج) السند التشريعي

٢١٤٢ — التفويض وارد في قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ ١٠٨ (د — ٢٦) بشأن مراكز للموظفين البحريين وموظفي الموانئ . وتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى عن دورتها الثامنة والعشرين بشأن مركز المعلومات والخدمات الاستشارية في مجال الشحن ، وتقرير لجنة التجارة عن دورتها التاسعة عشرة ، الفرع المتعلق ببرنامج ادارة الموانئ ومنظمات الشاحنين والتعاون بينهم .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

٢١٤٣ — ستتضمن الاستراتيجية ، فيما تتضمن ، مايلي : انشاء مراكز تدريبية اقليمية ودون اقليمية للموظفين البحريين وموظفي الموانئ (وكذلك للموظفين في مجال النقل على الطرق المائية الداخلية ، انظر البرنامج الفرعي ٥) ؛ وانشاء وحدات دراسة قومية للشحن لتكون هيئات لتقرير السياسة العامة ؛ ووضع معايير لمستوى أسعار الشحن وهيكلها ؛ وتنفيذ الخطة (L-2) لوضع نظام موحد لجمع الاحصائيات الخاصة بالشحن ؛ واعداد وتنفيذ اتفاقية دولية بشأن النقل المتعدد الوسائط ؛ اجراء دراسات ، عند الطلب ، لاختيار أفضل أنواع السفن ؛ وانشاء تجميع دولي لموارد الشحن ؛ وصياغة استراتيجية للبرنامج الاقليمي للتطهير وانشاء ودعم مجالس الشاحنين ؛ والمساعدة في المفاوضات مع أصحاب السفن واتحادات الشحن .

(هـ) الاثر المتوقع

٢١٤٤ — زيادة عدد الموظفين المدربين ؛ وانشاء وتدعيم المنظمات المتصلة بالموضوع ؛ وتشكيل أساطيل أكثر تلاؤما مع الاحتياجات الاقليمية ؛ والتحسين التدريجي للفعالية في جميع موانئ المنطقة ، وكذلك في صناعة الشحن .

البرنامج الفرعي ٥ : شبكات النقل على الطرق المائية الداخلية

(أ) الهدف

٢١٤٥ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تنمية شبكات النقل على الطرق المائية الداخلية وتطوير فعاليتها .

(ب) المشاكل المطروقة

٢١٤٦ — نظرا لعدم وجود شبكات وافية من الخطوط الحديدية والطرق ، فان الشحن بين الجزر وداخل الجزر يمثل حلقة مواصلات حيوية في داخل المنطقة . وتؤدى رداءة نوعية السفن ، وعدم كفاية المقومات الهيكلية ومرافق الموانئ ، الى رداءة الخدمات المقدمة للمجتمع في مجال الشحن ونقل المسافرين ، وارتفاع معدل الحوادث ، وانخفاض عام في انتاجية السفن . وليس في استطاعة هذا النظام المحلي أو دون الاقليمي أو الاقليمي للنقل أن يتفاعل على نحو فعّال مع نظام النقل المائي الدولي الاوسع نطاقا .

(ج) السند التشريعي

٢١٤٧ — السند هو لجنة النقل والمواصلات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى (الدورة الرابعة والعشرون ، ١٩٧٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢١٤٨ — تقديم خدمات استشارية لاستبدال سفن جديدة بالسفن غير الملائمة ، وعن هيدرولوجيات

Digitized by UNOG Library

الطرق المائية ؛ وادخال تقنيات نقل جديدة على الطرق المائية (نظم السفن الحاملة للصنادل ، ونظام صنادل القطر) ؛ ودراسات عن تصميم جديد للسفن النهرية .

(هـ) الاثر المتوقع

٢١٤٩ — بعض التحسن في تشغيل شبكة النقل على الطرق المائية الداخلية .

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس والعشرون

البرامج الرئيسية التي تنفرد بها اللجان الاقليمية

ألف — التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي

برنامج : اللجنة الاقتصادية لافريقيا

البرنامج الفرعي ١ : السياسات والمؤسسات

(أ) الهدف

٢١٥٠ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية القائمة والتجمعات الاقتصادية في وضع سياسات التنمية الاقليمية والاستثمار ، وفي اتخاذ التدابير المؤسسية والقانونية الكافية لأغراض التعاون الاقتصادي .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١٥١ — لا توجد سياسات متسقة في مجال الاستثمار والتنمية الاقليمية ودون الاقليمية ، نظرا للانشغال بالجوانب التجارية من التعاون واهمال الجوانب المتعلقة بالانتاج . كذلك تميل الاستثمارات الأجنبية الى التحرك نحو البلدان والمناطق دون الاقليمية التي هي اكثر نموا بالفعل . وقد ادت هذه الاتجاهات الى ازدياد التفاوت في المزايا المقارنة ، كما ادت بالتجمعات الاقتصادية القائمة الى شبه انهيار وزادت من صعوبة خلق كيانات اقتصادية كبيرة .

(ج) السند التشريعي

٢١٥٢ — يوجد السند التشريعي لهذه الأنشطة في قرارات اللجنة ٢٢١ (د — ١٠) و ٢٤٦ (د — ١١) و ٢٥٦ (د — ١٢) ، وقرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (دلا — ٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢١٥٣ — تشتمل الاستراتيجية على البحث المنهجي ، وعلى طبع ونشر المعلومات في المجالات السياسية الحساسة المرتبطة بالتجمعات الاقتصادية المتعددة الأغراض ، والقيام ، بالتشاور مع هذه التجمعات ، بعقد حلقات دراسية واجتماعات يتم خلالها التركيز على ما يلي : دراسة وتحليل سياسات الاستثمار والتنمية الاقليمية ودون الاقليمية بهدف تشجيع الانتاج المشترك والتوزيع المحليين المتعددي الجنسيات ؛ واجراء دراسات استقصائية واستعراضات سنوية للتعاون والتكامل الاقتصاديين على المدى الطويل في افريقيا ؛ والقيام بدراسات تساعد في انشاء مجلس استشاري دائم على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي معني بالتعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي ؛ دراسات حالات مقارنة

Digitized by UNOG Library

عن قوانين الملكية الصناعية ، وعن الاجهزة المؤسسية ، وتعيين وتحليل ما يوجد من ثغرات في التجمعات الاقتصادية الافريقية على ضوء السياسات والأهداف الجديدة في مجال التعاون ؛ طبع دليل عن تنظيم التعاون الحكومي الدولي في افريقيا مرة كل عامين ابتداء من عام ١٩٧٧ ؛ عقد وخدمة اجتماعات حكومية دولية بشأن سياسات التنمية دون الاقليمية وبشأن مؤسسات التعاون الاقتصادي ؛ نشر المعلومات واعداد الوثائق لخدمة اجتماعات المنظمة الاقاليمية التي تعقد لاستعراض الترتيبات الطويلة الأجل بين البلدان الافريقية والبلدان النامية الاخرى والبلدان المتقدمة النمو .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١٥٤ — من المتوقع ان تقوم التجمعات الاقتصادية الحالية في افريقيا ، خلال فترة الخطة ، باجراء تغييرات ملموسة في اهدافها في مجال التعاون ، بحيث تشمل الانتاج والتوزيع بدلا من أن تقتصر على التجارة وحدها ؛ ومن المتوقع ايضا ان تنشأ شبكة من الأجهزة المؤسسية المناسبة .

البرنامج الفرعي ٢ : المشاريع

(أ) الهدف

٢١٥٥ — يتمثل هدف هذا البرنامج الفرعي في تحديد ووضع وتنسيق المشاريع المتعددة التخصصات والمتعددة الجنسيات ، ومساعدة البلدان في تحديد وتصميم وتطوير وتنفيذ المشاريع الثنائية والمتعددة الجنسيات على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي ، مع اهتمام خاص بمجموعات البلدان الأقل نموا .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١٥٦ — سعت البلدان الافريقية ، في محاولتها حل مشاكل التنمية ، للحصول على موارد مالية وقوى عاملة ماهرة من الأسواق الداخلية او من الأسواق الموجودة في البلدان المتقدمة النمو ، كما وجهت استثماراتها الانتاجية وانشطتها التجارية ، بالدرجة الاولى ، لخدمة هذه الاسواق . وقد اخذت هذه البلدان باستراتيجية للاستعاضة عن الواردات تقوم على فرض تعريفات قومية ، ولكن نظرا لضيق الأسواق المحلية ، لم تتجاوز هذه المحاولات انتاج السلع الاستهلاكية الى انتاج السلع الرأسمالية . وقد ادت هذه الاستراتيجية الى ارتفاع حجم الواردات المستخدمة في اغراض التنمية بدلا من انخفاضه ، كما انها لم تؤد ، عموما ، الى حدوث زيادة محسوسة في القدرة التقنية والاقتصادية على معالجة الموارد الطبيعية . وقد اضرت مشاكل التنمية هذه بأقل البلدان نموا بين البلدان النامية بدرجة اكبر بكثير من غيرها من البلدان في المنطقة . ويمكن للمشاريع المحلية المتكاملة المتعددة الجنسيات ان تحل بعضا من هذه المشاكل الرئيسية المتعلقة بالتنمية .

(ج) السند التشريعي

٢١٥٧ — يوجد السند التشريعي في قرار الجمعية العامة ٢٥٦٣ (د — ٢٤) ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٥٢ (د — ٤٩) ، وقرار اللجنة ٢٤١ (د — ١١) .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

٢١٥٨ — تشمل الاستراتيجية التي سيعمل بها : اولا ، تحقيق التكامل بين الوحدات دون الاقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا وبين الوحدات التابعة لفريق الامم المتحدة الاستشارى للتنمية المتعدد الجنسيات والتخصصات ؛ ثانيا ، سوف يجرى ، بالتعاون مع الشعب الأخرى في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، الاضطلاع بدراسات عن المشاريع في جميع القطاعات الاقتصادية على المستوى دون الاقليمي ، وفقا لما اقرته لجان البرامج الحكومية الدولية دون الاقليمية . وسوف تركز هذه الدراسات على تحديد وتصميم ووضع تدابير ومشاريع متعددة الجنسيات تهدف الى تنمية الموارد المشتركة والانتاج والتجارة لصالح اقل البلدان نموا ، تعقبها اجتماعات سنوية للجان البرنامج الحكومية الدولية .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١٥٩ — سوف يظهر عدد متزايد من المشاريع تجمع فيها البلدان الافريقية مواردها المالية والبشرية والتقنية من اجل تكوين شركات محلية متعددة الجنسيات . وسوف تنشئ البلدان الافريقية الاقل نموا اجهزة داخل حكوماتها تتولى باستمرار استعراض الفرص الاقتصادية في البلدان المجاورة والعمل على استغلال تلك الفرص استغلالا مشتركا .

باء — التعليم والتدريب والعمل والادارة

التنظيم

٢١٦٠ — لا يزال الوصف المتعلق باللجنة الاقتصادية لافريقيا الوارد في الفقرات من ٤٦٣ الى ٤٧٣ ، باستثناء الفقرة ٤٦٤ ، من الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ (١) ، صحيحا . غير انه فيما يتعلق بتنسيق انشطة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، تنبغي اضافة ان اللجنة الاقتصادية لافريقيا قد اخذت منذ عام ١٩٧٣ ، وبدعم مالي ، من حكومة هولندا ، تتعاون مع مؤسسات التدريب الافريقية على مستوى ما بعد التعليم الثانوى في تنظيم برامج تدريب فردية وجماعية للمدربين والمدرسين والعاملين في تعليم الادارة . وبالتالي ، فان هذه المؤسسات الافريقية بالاضافة الى الوزارات الحكومية المختصة تتقاسم الآن مهمة تصميم وتنسيق برامج تدريب المعلمين المحلية . وعلاوة على ذلك ، ستجرى اللجنة الاقتصادية لافريقيا مشاورات مع الوكالات المتخصصة والمؤسسات الاقليمية المشتركة في تقديم التدريب في افريقيا ، وذلك بهدف انشاء لجنة اقليمية مشتركة بين الوكالات لتنسيق الموارد البشرية تختص بتحقيق التوافق والتنسيق بين سياسات وبرامج التدريب التي تضطلع بها اسرة الامم المتحدة في الاقليم .

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/10006/Add.1).

Digitized by UNOG Library

٢١٦١ — وقد تم الآن الشروع في برنامج جديد للعمل والادارة والعمالة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تقوم بتنفيذه شعبة تخطيط التنمية في تلك اللجنة . وبمقتضى هذا البرنامج سيتم تنسيق عمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تنسيقا وثيقا مع ما تضطلع به منظمة العمل الدولية من أعمال ، نظرا لما لهذه الأخيرة من مسؤولية مركزية عن الأمور المتصلة بالعمل والعمالة والادارة . وعلى المستوى الاقليمي ، سوف تواصل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا السعي لتنسيق مجهوداتها مع مجهودات منظمة العمل العربية . ويجرى وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية التعاون الرسمية مع هذه المنظمة .

البرنامج ١ : اللجنة الاقتصادية لافريقيا

البرنامج الفرعي ١ : تنمية امكانيات التدريب المحلي

(أ) الهدف

٢١٦٢ — يتمثل هدف هذا البرنامج الفرعي في مساعدة الدول الافريقية في تنمية مرافقها المؤسسية الذاتية ، على المستويين القومي والمتعدد الجنسيات ، لتدريب المعلمين والمدربين .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١٦٣ — لا تتوفر لدى معظم المدرسين والمعلمين ، في المراكز المختصة بالتدريب قبل الخدمة واثناء الخدمة ، الخلفية اللازمة . كما لا توجد ، في بعض البلدان ، برامج لرفع مستوى مهاراتهم . ونتيجة لذلك ، كثيرا ما تكون مجهودات التدريب المحلي غير فعالة ، كما ان هناك ، في بعض البلدان المتحدثة بالفرنسية ، اعتماد اكثر من اللازم ، في تدريب الموظفين ، على موظفي المساعدة التقنية .

(ج) السند التشريعي

٢١٦٤ — يوجد التكليف العام في قرار اللجنة ١٧ (د — ٢) . وتطلب اللجنة في القرار ١٧٣ (د — ٨) الى الامانة " ان تزود الحكومات الافريقية بالمساعدة التقنية " فيما تضطلع به من انشطة تدريبية . وقد اكد قرار اللجنة ١٩٥ (د — ٩) هذا التكليف .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢١٦٥ — سوف تنفذ الأنشطة التالية :

(أ) اجراء دراسة استقصائية عن المرافق الموجودة حاليا لتدريب القوى العاملة على المستويات الوسطى والعليا داخل كل من المناطق الفرعية . وسوف تركز هذه الدراسة على القطاعين الصناعي والزراعي ، وستتم بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأغذية والزراعة واليونسكو ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الوحدة الافريقية ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) تنظيم معرضين اقليميين لمواد التدريب ومعيناته ، مدة كل منهما ١٠ أيام. وينظم احدهما في عام ١٩٧٨ والآخر في عام ١٩٨٠ ؛

(ج) تقديم خدمات استشارية للاتحادات القومية للتدريب والتنمية الموجودة فعلا وللاتحاد الافريقي للتدريب والتنمية، وكذلك لبلدان منفردة ستنشئ فيما بعد مثل هذه الاتحادات ؛

(د) تعميم المعلومات المتعلقة ببرامج التدريب الموجودة على المؤسسات المهتمة بالأمر ، واستكشاف الامكانيات المتعلقة بالترتيبات التدريبية فيما بين مؤسسات التدريب الافريقية وغير الافريقية ؛

(هـ) قيام اللجنة الاقتصادية لافريقيا بتنظيم حلقات تدريبية للمعلمين والمدربين . ومن المقترح تنظيم اربع او خمس حلقات تدريبية على المستوى القومي وحلقة تدريبية واحدة على المستوى الاقليمي كل عام . ويقدر عدد المشتركين في هذه الحلقات التدريبية ، التي ينبغي أن يستمر كل منها ستة او سبعة اسابيع ، بما يتراوح بين ١٢٥ و ١٥٠ كل عام . وسوف تولى الأولوية لمعلمي معاهد التدريب المهني والتدريب اثناء الخدمة ، واخصائيي التدريب الصناعي ، ومعلمي الادارة ، ومدرسي المحاسبة ، وموظفي وسائط الاعلام ، والمدربين في المؤسسات الزراعية .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١٦٦ — من المتوقع ان تسفر هذه الأنشطة عن الأثر التالي :

(أ) نشوء نهج في التدريب ، يغلب عليه الطابع المهني بدرجة اكبر ، لدى موظفي المؤسسات القائمة ، الامر الذى يؤدى بالتالي الى زيادة فعالية تلك المؤسسات ؛

(ب) اقامة برامج ومؤسسات تدريبية جديدة في عدة بلدان افريقية ؛

(ج) تقليل الاعتماد على افراد التدريب الأجانب .

البرنامج الفرعي ٢ : المبادئ التوجيهية لنظم التعليم والتدريب

(أ) الهدف

٢١٦٧ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى المساعدة في اصلاح وتحسين نظم التعليم والتدريب الافريقية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١٦٨ — مازالت نظم التعليم في افريقيا تعد على نمط المتطلبات الكلاسيكية لأوروبا الغربية وهي لا تتلاءم مع المتطلبات الفعلية . ويجرى التركيز في الوقت الحاضر على تدريب الموظفين المدنيين لا على تدريب العاملين في القطاع الخاص ؛ وتحظى اقتصادات الحواضر بالأفضلية على الاقتصاد الريفي الذى يمد ما بين ٧٥ الى ٨٠ في المائة من السكان الافريقيين بأسباب الحياة .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

٢١٦٩ — تدعو اللجنة في القرار ٢١٨ (د — ١٠) ، الفقرة الفرعية '١' من الفقرة ٥٨ ، الى العمل على اعادة النظر في هيكل وملاءمة نظم التعليم والتدريب للاحتياجات اللازمة من القوى البشرية للتصنيع ، وتحديث الزراعة والخدمات ذات الصلة ، وخاصة في القطاع الريفي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢١٧٠ — سوف يتم الاضطلاع بالأنشطة التالية :

(أ) اعداد عشر دراسات ، تتناول المواضيع التالية : القيود والانجازات في التعاون بين البلدان الافريقية في مجال التدريب ؛ الابتكارات التعليمية لتدريب القوى العاملة في المؤسسات التعليمية العليا ؛ التدريب لأغراض التنمية الريفية ؛ المشاكل والانجازات في مجال الاصلاح التعليمي ؛ حصر المؤهلات المهنية ؛ مدى كفاية سياسات وبرامج التعليم التقني والمهني ؛

(ب) اصدار دراسات تخصصية وبحوث مناسبية عن التعليم والتدريب في خدمة التنمية ، **سنويا ومرة كل عامين** على التوالي ، بغرض نشر المعلومات عن الابتكارات التعليمية ؛

(ج) تنظيم ندوتين دراسيتين اقليميتين (في ١٩٧٧ و ١٩٧٩) عن التنمية ومتطلبات التعليم غير الرسمي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١٧١ — سيكون اثر هذا المشروع اثرا غير مباشر في معظمه ، ذلك لأن توفير ونشر المعلومات عن الابتكارات الناجحة لابد وان يسهما في انجاح الاصلاحات التعليمية التي تخطط لها الآن حكومات افريقية كثيرة .

البرنامج الفرعي ٣ : تدريب المهنيين والفنيين

(أ) الهدف

٢١٧٢ — يقصد بهذا البرنامج الفرعي مساعدة حكومات البلدان الافريقية في تدريب مواطنيهم في القطاعات المهنية والاقتصادية الرئيسية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١٧٣ — تعتمد معظم البلدان الافريقية ، الى حد كبير ، على موظفي التعاون التقني في شغل الوظائف الفنية والعلمية والادارية الرفيعة المستوى ، وكذا في شغل المناصب في مجالي التعليم والبحث . وحتى في بعض المجالات التي تتطلب مهارات مهنية ثانوية ، يتطلب الأمر احيانا قوى عاملة اجنبية . ولم تتحقق حتى الآن الاستفادة الكاملة من المرافق التدريبية الموجودة في البلدان الافريقية او من فرص التدريب خارج افريقيا .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

٢١٧٤ — تطلب اللجنة في قرارها ١٢٥ (د — ٧) الى الأمانة ان تعمل بوصفها منسقا ، ودار مقاصة للمعلومات الخاصة بالتسهيلات التدريبية ، داخل وخارج افريقيا ، التي تقدمها الوكالات الحكومية وغير الحكومية والأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ، بالاضافة الى البلدان غير الافريقية المتبرعة . كما تطلب اللجنة في قرارها ١٩٥ (د — ٩) الى الأمانة ان تجرى دراسة صلاحية بشأن انشاء صندوق افريقي للمنح الدراسية والمنح التخصصية لتدريب المتخصصين والباحثين الافريقيين .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢١٧٥ — سيتم الاضطلاع بالأنشطة التالية :

(أ) اعداد دراسة مختصرة عن القوى العاملة في الصناعات الأساسية ، ودراسة استقصائية عن متطلبات مؤسسات البحث والتطوير من القوى العاملة . وسوف تقدم مساعدات تقنية للتوسع في مرافق التدريب في المجالات ذات الأولوية المحددة . كذلك سوف تجرى ، في مجموعة مختارة من البلدان ، دراسات استقصائية ميدانية عن اسهام قطاع الأعمال في تنمية القوى العاملة ، وذلك بهدف تشجيع التوسع في مرافق تدريب الخريجين والتدريب اثناء العمل ؛

(ب) اجراء دراسة لتقييم السياسات والبرامج المتعلقة بتطوير وزيادة الكفاءة الافريقية في مجالي الادارة والاعمال ، وكذا عمل دراسات افرادية عن الخبرة المكتسبة من جراء سياسات احلال العناصر المحلية محل العناصر الأجنبية ؛ وتنظيم عدة حلقات تدريبية عن ادارة الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم . كذلك سوف تنظم لكبار المسؤولين في التجمعات الاقتصادية ، والمخططين والمعنيين بالتطوير في المؤسسات ، دورات توجيهية وحلقات دراسية متصلة بالموضوع ، مع الاهتمام بشكل خاص بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية . علاوة على ذلك ستعقد حلقتان دراسيتان اقليميتان في عام ١٩٧٧ و ١٩٨١ على التوالي ، يحضر في كل منهما عدد يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ من مديري التدريب والمسؤولين عن المنح التخصصية ؛

(ج) نشر المعلومات عن فرص التدريب والمنح التخصصية المتاحة داخل وخارج افريقيا عن طريق اصدار " نشرة انباء التدريب " (فصلية) و " نشرة البرامج التدريبية للجنة الاقتصادية لافريقيا " (نصف سنوية) ؛

(د) ستواصل امانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا وضع وادارة البرامج الثنائية للمنح التخصصية والمنح الدراسية ، مع اعطاء الاولوية للتدريب المهني التخصصي للخريجين ؛ وللتدريب العملي داخل المصانع ؛ والتدريب الخاص للملاكات . كذلك ستنظم الأمانة للموظفين والطلاب الافريقيين برامج للتدريب اثناء الخدمة وبرامج للتدريب بطريق الالحاق ؛ كما ستستهل وتدير برنامجا خاصا للمنح الدراسية والمنح التخصصية لتدريب مواطني اقل البلدان الافريقية نموا في مؤسسات التعليم والتدريب الافريقية ؛ وتنشئ الصندوق الافريقي للمنح التخصصية وتعمل على تنميته وتقوم بتشغيله . ومن المقدر بذلك ان يبلغ عدد المنح التخصصية والمنح الدراسية المقدمة كل عام ٣٠٠ منحة .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الأثر المتوقع

٢١٧٦ — يتخذ الأثر الرئيسي لهذه الأنشطة شكل تحسن تدريجي يطرأ على المقدرة التقنية والمهنية والادارية في داخل المنطقة ، مما يؤدى الى التقليل من الاعتماد على المهارات الأجنبية. وسيصبح الصندوق الافريقي للمنح التخصصية ، عند تشغيله ، مثالا طيبا للاعتماد الجماعي على الذات ، والتعاون في تدريب القوى العاملة .

البرنامج الفرعي ٤ : تحسين تقنيات تخطيط الموارد البشرية

(أ) الهدف

٢١٧٧ — يتمثل الهدف من هذه الأنشطة في مساعدة البلدان الأعضاء في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج متكاملة لتنمية القوى العاملة والانتفاع بها .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١٧٨ — مازال على كثير من البلدان الافريقية ان تجمع بين سياساتها في التخطيط السكاني والتعليم والعمالة في اطار خطة شاملة للموارد البشرية والتنمية . ومن نتائج ذلك انتشار البطالة والاعتماد الباهظ التكلفة على الخبرة غير الافريقية .

(ج) السند التشريعي

٢١٧٩ — يوجد التكليف العام في قرار اللجنة ١٢٥ (د — ٧) . وقد طلبت اللجنة في القرار ١٧٣ (د — ٨) الى الأمانة وضع قوائم بأسماء المتاح من الاخصائيين الافريقيين الذين يمكن توظيفهم في برامج المساعدة التقنية في افريقيا ، وطلبت الى الامانة في الفقرة ٤ (د) من القرار ١٩٥ (د — ٩) ان تشرع ، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والمنظمات الدولية الاخرى المهتمة بالأمر والوكالات الثنائية ، في القيام بعمل مكثف لتوفير المساعدة التقنية للدول الأعضاء ، بهدف تكوين آليات قومية فعّالة لتنمية القوى العاملة والانتفاع بها بصورة متواصلة .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢١٨٠ — سوف يتم الاضطلاع بالأنشطة التالية :

(أ) اعداد ست دراسات عن المواضيع التالية :

' ١ ' تنمية المقدرة الافريقية في مجال الادارة ؛

' ٢ ' امكانية القيام ، على المستوى دون الاقليمي ، بانشاء كليات للدراسات العليا في الادارة ؛

' ٣ ' السياسات المتعلقة بـ " نزوح الأدمغة " ؛

Digitized by UNOG Library

'٤' تنمية القوى البشرية وانتاجية العمل في قطاعات اقتصادية مختارة ؛

(ب) سوف تنشر طبعات منقحة من " دليل الاخصائيين الافريقيين " في الأعوام ١٩٧٧ و ١٩٧٩ و ١٩٨١ ، وطبعتان منقحتان من " دليل المعاهد الافريقية للادارة " في عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ ؛

(ج) سوف تعقد ، في كل عام ، ثلاث ندوات تدريبية قومية عن تخطيط القوى البشرية والعمالة . كذلك ستعقد ندوتان تدريبيتان اقليميتان عن التخطيط المتكامل للموارد البشرية احداهما في عام ١٩٧٧ والثانية في عام ١٩٧٨ . وسوف يبلغ المتوسط السنوى لعدد المشتركين في تلك الندوات التدريبية ٦٠ شخصا ، يكونون في معظمهم المسؤولين عن التخطيط. وعلاوة على ذلك ستعقد ثلاث ندوات تدريبية لموظفي التطوير والتوجيه المهنيين في الأعوام ١٩٧٧ و ١٩٧٩ و ١٩٨١ على التوالي . وسيشترك في كل حلقة عدد يتراوح من ٢٠ الى ٢٥ شخصا ؛

(د) سوف تقدم للدول الأعضاء ، بناء على طلبها ، خدمات استشارية في مجال تخطيط القوى البشرية وتنسيق التدريب .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١٨١ — من المتوقع ان تسهم الحلقات التدريبية في جعل برامج القوى البشرية جزءا من خطط التنمية الشاملة ، كما ستسهم زيادة توزيع دليل الاخصائيين الافريقيين في تعزيز التعاون بين البلدان الافريقية في مجال الانتفاع بالقوى البشرية .

البرنامج ٢ : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١ : سياسات العمالة

(أ) الهدف

٢١٨٢ — تهدف هذه الأنشطة الى مساعدة البلدان الأعضاء في تحديد تدابير يكون الهدف منها مكافحة الفقر الجماعي ، والبطالة ، والعمالة الناقصة ، وفي ادخال وتنفيذ اهداف العمالة وتوزيع الدخل ضمن خطط وسياسات التنمية بها .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١٨٣ — كشفت تجارب البلدان النامية من جراء محاولاتها في التنمية عن ان تفشي الفقر المدقع، والبطالة ، والعمالة الناقصة لاتزال تمثل عوامل تحد من الانتفاع ، بشكل تام وواف ، بالموارد البشرية بوصفها مدخلا فعّالا من مدخلات عملية النمو والتنمية . وتوجد في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ادنى نسبة ، في العالم ، لمشاركة السكان في الحياة العملية ؛ وينشأ ذلك ، بصورة اساسية ، عن الانخفاض الشديد في نسبة اشتراك المرأة . وتؤثر نسبة الاعالة

Digitized by UNOG Library

المرتفعة الناجمة عن ذلك تأثيرا سيئا على مستوى معيشة السكان عموما . وعلاوة على ذلك ، فان مستويات الدخل المنخفض وتلك القريبة من مستوى الكفاف لدى كثير من العمال ، خاصة في القطاع الزراعي وبين العاملين لحسابهم الخاص ، تتباين مع الدخول العالية التي يحصل عليها قسم صغير من السكان .

٢١٨٤ — ولاحداث تنمية متوازنة مزودة بأسباب الاستمرار، من الضرورى للبلدان العربية ان تعتبر الأهداف المتمثلة في تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والتوزيع العادل للدخل اهدافا رئيسية لسياساتها في التنمية القومية لا باعتبارها مجرد منتجات ثانوية لخطط التنمية .

(ج) السند التشريعي

٢١٨٥ — اوصى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في قراره ١٨٠٨ (د — ٥٥) بأن تقوم البلدان النامية ، تمشيا مع خططها واولوياتها القومية بزيادة تكثيف مجهوداتها لتنفيذ اهداف العمالة وتوزيع الدخل الواردة في خططها وسياساتها في التنمية ، وحثّ الوكالات المتخصصة والهيئات التابعة للأمم المتحدة على مواصلة تعاونها في اطار البرنامج العالمي للعمالة ، وعلى ايلاء اهتمام دقيق في خططها القصيرة الاجل والمتوسطة الاجل ، لتعزيز برامج وخطط متسقة ذات معنى وطابع عملي تتعلق بمشاريع العمالة .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢١٨٦ — سوف يسفر البحث المتعمق بشأن الجوانب الرئيسية لحالة العمالة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عن اصدار عدة منشورات بخصوص هذه المشكلة . وسوف تجرى ، في بلد واحد او اكثر من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وبالتعاون مع البرامج الأخرى التابعة لهذه اللجنة ، دراسة تتناول مختلف جوانب توزيع الدخل . يكون من شأنها توفير البيانات والمعارف الأساسية المطلوبة بشأن هذه المشكلة . وسوف تعقد حلقة دراسية تسمح بتبادل المعلومات والأفكار بشأن هذه المشاكل بين الخبراء القوميين والدوليين ، وبتحديد نهج اقليمي وسياسات يكون الهدف منهما تحقيق الأهداف القومية في مجالي العمالة وتوزيع الدخل .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١٨٧ — سيؤدى هذا النشاط ، بتسليطه الضوء على دور العمالة وتوزيع الدخل في عملية التنمية ، الى ايجاد فهم افضل لما تتسم به مشاكل التنمية من تكامل . وسيكون ادخال اهداف العمالة وتوزيع الدخل بوصفها اهدافا رئيسية في خطط وسياسات التنمية القومية في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا احد الانجازات الرئيسية لهذا البرنامج .

البرنامج الفرعي ٢ : تحسين تخطيط القوى البشرية

(أ) الهدف

٢١٨٨ — تهدف هذه الأنشطة الى مساعدة البلدان الأعضاء في الأخذ بنهج متكامل في تخطيط القوى البشرية والتنمية .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

٢١٨٩ — لا تتلاءم تنمية القوى البشرية في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مع النمو الهيكلي في العمالة بها . فمن ناحية ، نجد ان اسواق العمل في المنطقة غير قادرة على استيعاب جميع خريجي النظام التعليمي ، الامر الذى يؤدى الى حدوث بطالة بين المتعلمين . ومن ناحية اخرى ، يوجد نقص في موظفي الادارة ذوى الخبرة والتدريب الجيد وفي الفنيين والاخصائيين العلميين على المستويين العالي والمتوسط . ويؤدى هذا الى تعويق التنمية السريعة لبلدان المنطقة ، وخاصة البلدان التي يوجد لديها فائض من رؤوس الأموال .

٢١٩٠ — تتسم السياسات المتبعة لمواجهة هذه المشاكل بأنها مجزأة ومحدودة في طبيعتها . ولابد من الأخذ بمنهج متكامل متعدد التخصصات عند التصدى لتنمية القوى البشرية ولمشاكل العمالة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك للتغلب على الصعاب الموجودة وايجاد بعض التوازن في عملية التنمية . ولقد كانت هذه المشكلة احدى القضايا الرئيسية في مناقشات المؤتمر العربي الثاني للقوى البشرية العاملة الذى عقد في بغداد في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر الى ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، وفي الحلقة الدراسية المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومنظمة العمل الدولية بشأن تخطيط القوى البشرية والعمالة في البلدان العربية ، التي عقدت في بيروت في الفترة من ١٢ الى ٢٤ ايار / مايو ١٩٧٥ . وقد صدر عن كل من الاجتماعين كثير من التوصيات اكدت جميعها على حاجة البلدان العربية لوضع خطط للقوى البشرية تكون متكاملة ومترابطة في قطاعاتها وتشكل جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية العامة .

(ج) السند التشريعي

٢١٩١ — صنفت الدورة الأولى للجنة الاقتصادية لغربي آسيا (حزيران / يونيه ١٩٧٤) " مشكلة القوى البشرية تقييم العرض والطلب عليها ، وتدريبها والانتفاع بها " ، بوصفها احدى المشاكل التي تحظى بالأولوية (أ) في برنامج عمل اللجنة .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢١٩٢ — سوف تجرى دراسة بحثية شاملة بشأن حالة وامكانيات تخطيط القوى البشرية في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وسوف ينظر في امر القيام بمشروع نموذجي في مجال تخطيط القوى البشرية في بلد واحد او اكثر . وسوف يستكمل ذلك بعقد حلقة دراسية او اجتماع لفريق من الخبراء يعنى بتقييم حالة تخطيط القوى البشرية في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ووضع السياسات والتدابير المطلوبة لتنميته . وفي هذا المجال ، سوف تقدم خدمات استشارية للبلدان الأعضاء .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١٩٣ — سيتمثل اثر الاستراتيجية المذكورة اعلاه والناتج المقابل لها في جعل النهج المتكامل لتخطيط القوى البشرية لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٣ : تعزيز التعاون الاقليمي في مجال تخطيط الموارد البشرية

(أ) الهدف

٢١٩٤ — تهدف هذه الأنشطة الى تعزيز التعاون الاقليمي في تنمية الموارد البشرية والانتفاع بها .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١٩٥ — يمكن تقسيم بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بشكل عام ، الى ثلاث مجموعات من حيث توافر القوى البشرية والانتفاع بها : فهناك اولا البلدان التي لديها فائض في الموارد المالية ونقص نسبي في القوى البشرية ؛ وهناك ثانيا البلدان التي توجد بها قوى بشرية ماهرة كافية نسبيا ، مع نقص في الموارد المالية ؛ اما المجموعة الثالثة فهي اقل البلدان نموا وهي تعاني من نقص خطير في الموارد المالية وفي القوى البشرية المدربة .

٢١٩٦ — ونتيجة لهذه الحالة ، انتقلت قطاعات كبيرة من القوى البشرية في بلدان الفئتين الثانية والثالثة الى بلدان الفئة الاولى حيث تمثل فرص العمالة والمرتبات المغرية عوامل جاذبة . وبالتالي فان عددا كبيرا من افراد قوة العمل في البلدان الغنية المنتجة للنفط يتكون من غير مواطني هذه البلدان . وفي بعض هذه البلدان يشكل الأجانب اكثر من نصف قوة العمل ، ويجيئون في معظمهم من البلدان العربية مثل الأردن وسوريا والعراق ولبنان ومصر واليمن واليمن الديمقراطية . وغالبا ما ادت هذه القابلية الهائلة لانتقال العاملين داخل الاقليم الى احداث آثار سيئة على هيكل القوى البشرية وعلى تنفيذ خطط التنمية في بلدان الموطن الاصلي ، الى حد اضطرت معه كثير من البلدان الاخيرة الى اتخاذ تدابير تحد من هجرة ما لديها من قوى بشرية مدربة وماهرة .

٢١٩٧ — وتدعو جميع المنظمات الاقليمية العربية وكذلك الاجتماعات والمؤتمرات العربية الاقليمية الى وضع سياسة اقليمية تهدف الى تنسيق استخدام الموارد البشرية بين البلدان العربية . وعلاوة على ذلك أقر مؤتمر العمل العربي الرابع ، في آذار/مارس ١٩٧٥ ، اتفاقية عربية بشأن حركة القوى العاملة في العالم العربي ، ودعا الحكومات العربية الى التصديق عليها . وقد صدق على هذه الاتفاقية حتى الآن كثير من البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

(ج) السند التشريعي

٢١٩٨ — طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٥٢ (د — ٥٩) الى الأمناء التنفيذيين للجان الاقليمية مضاعفة جهودهم تحقيقا لصالح جميع البلدان النامية عن طريق تعزيز التعاون الاقليمي والأقاليمي .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢١٩٩ — سوف تشمل استراتيجية البرنامج تحت هذا الهدف اجراء دراسة استقصائية عن الرصيد من القوى البشرية وتدفقاتها على المستوى الاقليمي ، واجراء دراسة تهدف الى فحص السياسات والتدابير الرامية لاحداث توازن اقليمي في مجال تنمية القوى البشرية والانتفاع بها .

Digitized by UNOG Library

كذلك سوف ينظر في امكانية عقد مؤتمر اقليمي للبحث في وضع سياسة اقليمية متكاملة للقوى البشرية والموافقة عليها .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٢٠٠ — يتمثل الأثر المتوقع في تحقق انسجام تدريجي في الخطط القومية في مجال القوى البشرية والعمالة للقضاء على الاتجاهات المتضاربة .

جيم — المواد الخام والسلع

برنامج : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى

برنامج فرعي : المواد الخام والسلع

(أ) الهدف

٢٢٠١ — تهدف هذه الأنشطة الى مساعدة البلدان الأعضاء في صياغة السياسات ووضع أو تعزيز الترتيبات الجماعية فيما يتعلق بمواد خام وسلع مختارة ذات اهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٢٠٢ — ستظل المواد الخام والسلع ، بحكم طبيعة دورها في توليد حصيلة الصادرات والدخل تشكل عاملا هاما محددا لمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة . والمشاكل الرئيسية هي: اولا ، ان عدم الانتظام في الامداد بالسلع الأولية ، والتقلبات الكبيرة في الأسعار يضران بالبلدان المصدرة والمستوردة على السواء ؛ وثانيا ، ان هناك افراطا في المعروض من سلع عديدة تعتبر هامة بالنسبة للبلدان النامية في المنطقة ، بالاضافة الى انها تتعرض للمنافسة من جانب المواد التركيبية والبدائل ، او انه يمكن انتاجها في البلدان المستوردة المتقدمة النمو . ولمواجهة هذه المشاكل المشتركة ثمة حاجة لاتخاذ تدابير اقليمية منسقة لتعزيز سياسات التنويع ، وزيادة المعالجة الصناعية ، والتثبيت الاقتصادى في اطار الموارد المالية المتاحة .

(ج) السند التشريعي

٢٢٠٣ — يوجد السند التشريعي لهذه الأنشطة في قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د ـ ٦) الفرع الأول ، بصدد المشاكل الأساسية للمواد الخام والسلع الأولية من حيث علاقتها بالتجارة والتنمية .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٢٠٤ — يتطلب البرنامج في معالجته اتباع نهج متعدد التخصصات بالاضافة الى ايجاد تنسيق

Digitized by UNOG Library

فعال وتكامل بين المدخلات المأخوذة من البرامج التقنية الاخرى الخاصة بتخطيط التنمية وبالموارد الطبيعية ، والزراعة ، والتكنولوجيا ، والتجارة الدولية ، والنقل ، حتى تكمل الرؤية الشاملة للمشاكل والتدابير اللازمة لزيادة اسهام المواد الخام والسلع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وسوف ينفذ البرنامج بالتعاون الوثيق مع الوكالات والمنظمات ذات الصلة ، وخاصة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

٢٢٠٥ — يشتمل البرنامج على مقومين مترابطين ، هما ، أولا ، عمل دراسات تكون موضع نظر عند وضع السياسات والترتيبات السلعية على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي ، وثانيا ، عقد اجتماعات لافرقة من الخبراء واجراء مشاورات حكومية دولية بغرض دراسة وتقدير ما لهذه الدراسات من اثار على السياسة العامة في المجالات التالية :

(أ) دور الموارد المالية الخارجية ، والعون القادم من المؤسسات المتعددة الاطراف والاستثمارات الاجنبية الخاصة في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية ، والشروط الملائمة لدخول مثل هذه الاموال الى البلدان النامية ؛

(ب) نطاق التنويع ، بما في ذلك تحليل تكاليف وفوائد استخدام الاراضي لانتاج سلع بديلة ، وتكاليف وفوائد تنسيق خطط الانتاج ؛

(ج) مشاكل الصناعات التحويلية ، ونطاق الارتفاع بالتصنيع التحويلي من خلال التعاون الاقليمي وازالة المعوقات الخارجية التي تعترض الصادرات بما في ذلك اتباع سياسات للعون على التكيف ؛

(د) تدابير التثبيت الاقتصادى مثل تحسين التسويق الداخلي والخارجي واتباع اساليب بديلة لادارة التموين ، بما في ذلك مراقبة الانتاج ، والاثار المالية المترتبة على تلك التدابير .

(هـ) الاثر المتوقع

٢٢٠٦ — من المتوقع ان تحرز البلدان الاعضاء تقدما ملموسا في مجال تقوية الترتيبات التجارية الجماعية فيما يتعلق بمواد خام وسلع مختارة .

دال — التنمية الريفية

البرنامج ١ : اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٢٢٠٧ — خلال النصف الثاني من العقد الماضي ، اتخذت وكالات الامم المتحدة ووكالات العون الثنائي تدابير منسقة فيما بينها لتعزيز التنمية الريفية المتكاملة . وقد أيد برنامج الامم المتحدة للتنمية تكوين فريق عامل تابع للجنة التنسيق الادارية يعنى بالتنمية الريفية وتنمية المجتمع ، كما شكلت أيضا لجنة تسمى اللجنة الافريقية الاقليمية المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية الريفية . وقد اتخذت اللجنة الاقتصادية لافريقيا في دورتها التاسعة ، المعقودة في عام ١٩٦٩ ، القرار ١٩٧ (د — ٩) بشأن اتباع نهج متكامل فيما يتعلق بالتنمية الريفية في افريقيا .

Digitized by UNOG Library

٢٢٠٨ — وقد عقب هذه التوصية عقد مؤتمر بشأن المفهوم المتكامل للتنمية الريفية في افريقيا نظمته اللجنة بالاشتراك مع مؤسسة داغ همرشولد السويدية . ومع ان المؤتمر تقدم بتوصيات بعيدة المدى بشأن التدابير الرامية الى تعزيز العوامل التي تؤثر في التنمية الريفية والتغلب على مشاكل التنمية الريفية وكذلك بشأن استراتيجيات التنمية الريفية ، الا ان اللجنة لم تتمكن من انجاز الكثير في هذا المجال بسبب محدودية الموارد بصفة رئيسية .

البرنامج ٢ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى

برنامج فرعي : التنمية الريفية المتكاملة

(أ) الهدف

٢٢٠٩ — تهدف هذه الانشطة الى مساعدة البلدان الاعضاء في تخفيف حدة الفقر في الريف وزيادة اسهام المناطق الريفية في التنمية القومية ، وتحسين رفاه السكان في المناطق الريفية وفرص العمالة المتاحة لهم ، وتحقيق اندماج الجماهير الريفية في مجهودات التنمية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٢١٠ — الدخل الفردى في القطاع الريفي ، حيث تعيش أغلبية السكان في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ أقل بكثير من الدخل الفردى في القطاع الحضرى . وبالرغم من المجهودات القوية التي بذلتها البلدان للتخفيف من حدة هذا التفاوت ، لم يطرأ حتى الان سوى تحسن بسيط ، ويوجد من الدلائل ما يشير الى ان الوضع قد ازداد سوءا في بعض الحالات . وتهتم الحكومات الاعضاء بصورة متزايدة بالتنمية الريفية بوصفها جزءا لا يتجزأ من خططها في مجال التنمية .

(ج) السند التشريعي

٢٢١١ — حثت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ في دورتها الحادية والثلاثين (١٩٧٥) على ان " يولى اهتمام جاد لمسألة الانتفاع ، بصورة أكمل ، بموارد القوى العاملة عن طريق ايجاد فرص جديدة للعمالة " من خلال اتخاذ تدابير مثل وضع برنامج متكامل للتنمية الريفية (E/CN.11/1222 ، الفقرة ٩٤) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٢١٢ — سوف يتم تناول برنامج التنمية الريفية باتباع نهج متعدد التخصصات . وسيجرى الاهتمام بالمسائل التي تتيح أعظم الامكانيات للتعاون الاقليمي ودون الاقليمي وحيث يتسنى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ ان تدعم ، على نحو مفيد ، أنشطة المؤسسات والمنظمات الاخرى . وسوف يجرى العمل استنادا الى التجارب السابقة والدراسات التي سبق ان أكملتها المنظمات المختلفة

Digitized by UNOG Library

بالتعاون مع المعاهد القومية والاقليمية ذات الصلة . وستشمل انشطة البرنامج تنظيم دراسات وحلقات دراسية ، كما تشمل التدريب ، والمساعدة التقنية ، ونشر المعلومات وايجاد منبر للمناقشات والمفاوضات .

هاء — السياحة (٢)

البرنامج ٤ : اللجنة الاقتصادية لافريقيا

برنامج فرعي : تنمية السياحة

(أ) الهدف

٢٢١٣ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات الاعضاء في تنمية صناعاتها السياحية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٢١٤ — ادى الركود الاقتصادى والتضخم في البلدان التي تعد بمثابة مصادر رئيسية للسياح الى انخفاض السياحة في منطقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وخاصة في البلدان الاقل نموا .

(ج) السند التشريعي

٢٢١٥ — يوجد السند التشريعي لانشطة هذا البرنامج الفرعي في قرار اللجنة ٢٠٤ (د — ٩) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٢١٦ — ستقوم امانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا بجمع المعلومات عن اسواق السفر ، وعن تجربة البلدان الاعضاء في مختلف نواحي السياحة ، وأحدث التطورات في مجال النقل والتدريب المهني ، وعن المنافسة من جانب المناطق الاخرى . وسوف يجرى تنظيم بعثات ميدانية ، وحلقات دراسية ، وتشكيل أفرقة عاملة .

(هـ) الاثر المتوقع

٢٢١٧ — من المتوقع ان تتحسن الاحوال الاقتصادية العالمية قبل نهاية فترة الخطة ، وسوف تكون الدول الافريقية الاعضاء على درجة اكبر من الاستعداد للاستفادة من التحسن الذى يطرأ على السياحة والسفر . ولابد وان اثر ذلك سيأخذ في جوهره شكل تحقيق مكاسب هائلة من النقد الاجنبي كما سيمتد ، على المدى الطويل ، الى تعزيز مختلف المعالم والمرافق السياحية التي تنمى في فترة الخطة

---

(٢) يضطلع مركز الاسكان والبناء والتخطيط التابع لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بأعمال في مجال السياحة تعتبر جزءا لا يتجزأ من برنامجه الخاص بالمستوطنات البشرية . ويوجد بيان بهذه الاعمال في البرنامج ١ بالفصل الحادى عشر (المستوطنات البشرية) .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٢ : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيـــا

برنامج فرعي : التعاون دون الاقليمي في تنمية السياحة

(أ) الهدف

٢٢١٨ — تهدف هذه الانشطة الى تنمية السياحة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عـــن طريق تجميع الموارد على أسس دون اقليمية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٢١٩ — حبيت هذه المنطقة آثارا غنية ومتنوعة لحضارات قديمة كما ان طقسها معتدل وخاصة فـي البلدان القريبة من الساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط . ومع ذلك ، ينقصها توافر مرافق سياحـة من النوعية المطلوبة . ولم يقم بنشر اعلانات سياحية في الخارج حتى الان سوى بلد واحد او بلديـن ، دون ان تبذل أية محاولة لتجميع موارد وتسهيلات البلدان جميعها لتحسين التنسيق وخفض التكاليف.

(ج) السند التشريعي

٢٢٢٠ — يوجد سند هذه الانشطة في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٨١٨ (د — ٥٥) ، الفقرة ١ (ألف) ، وقرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٦ (د — ٢) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٢٢١ — سوف تكتمل ، قبل عام ١٩٧٨ ، دراستان عن التعاون دون الاقليمي في تنمية السياحة : الاولى عن الاردن وسوريا والعراق ولبنان ؛ والثانية عن اليمن الديمقراطية واليمن . وسوف تعقـــد اجتماعات لافرقة من الخبراء على المستوى دون الاقليمي لاستعراض التوصيات الواردة في الدراستين ، وغيرهما من الدراسات في مجال الاستثمار ، كما ستتخذ تدابير أخرى للمتابعة خلال الفـــــترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ .

البرنامج ٣ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ

برنامج فرعي : تنمية السياحة

(أ) الهدف

٢٢٢٢ — يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لاسيا والمحيط الهادئ في تنمية قطاعاتها السياحية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٢٢٣ — يحتاج القطاع السياحي الى تنمية اذا كان المراد ان تحتفظ المنطقة بنصيبها من السياحة العالمية .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

٢٢٢٤ — حثت اللجنة ، في دورتها الحادية والثلاثين (١٩٧٥) ، على مضاعفة الجهود في مجال السياحة (E/CN.11/1222، الفقرة ١٥٩).

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٢٢٥ — فيما يلي الانشطة الرئيسية المزمع القيام بها :

(أ) المساعدة في اعداد خطة رئيسية لتنمية السياحة في منطقة رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا (١٩٧٧ — ١٩٧٩) ؛

(ب) المساعدة في اعداد برنامج عشرى للتوسع السياحي لجزر جنوب المحيط الهادئ (١٩٧٧ — ١٩٧٨) ؛

(ج) المساعدة في اعداد خطة رئيسية للسياحة لمنطقة رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا (١٩٧٨ — ١٩٧٩) ؛

(د) اعداد مبادئ توجيهية ومناهج لتحسين تقنيات التسويق والبحث السياحيين في بلدان اللجنة الاقتصادية لاسيا والمحيط الهادئ (١٩٧٩) ؛

(هـ) دراسة امكانيات السياحة الاقليمية ؛

(و) المساعدة في تنمية السفر البرى بين أوروبا وآسيا (١٩٧٨ — ١٩٨٠) ؛

(ز) لمساعدة التقنية للبلدان كل على حدة .

Digitized by UNOG Library

الجزء الثالث
تحليلات خاصة

Digitized by UNOG Library

التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية

ألف — طبيعة التفويضات ونطاقها

٢٢٢٦ — طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٦ من القرار ٣٤٤٢ (د — ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، ان يقوم الأمين العام بما يلي :

" تأمين التنسيق الكفء للأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة بهدف تشجيع التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية وذلك عن طريق ما يلي ، في جملة امور :

" (أ) تضمين الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية للأمم المتحدة عرضا مشتركا بين القطاعات لمجموع التدابير والأنشطة المخططة والمبرمجة لتنفيذ ما يتصل بالموضوع من قرارات متعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛

" (ب) اتخاذ الخطوات اللازمة ، بالتعاون مع الهيئات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، لاتاحة نفس هذا النوع من العرض المشترك بين القطاعات على نطاق المنظومة بكاملها " .

٢٢٢٧ — وقد وردت التفويضات السابقة التي تحدد مجالات التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية وطبيعة الانشطة التي يتوقع ان تقوم بها الهيئات الداخلة في منظومة الامم المتحدة لدعم هذا التعاون في قرارات الجمعية العامة التالية : ٣١٧٧ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ عن التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية ، و ٣٢٠١ (دإ — ٦) عن الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، و ٣٢٠٢ (دإ — ٦) عن برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، الفرع السابع وهذان القراران مؤرخان في آيار/مايو ١٩٧٤ و٣٣٦٢ (دإ — ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ عن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ، الفرع السادس .

٢٢٢٨ — وقد تم ، لاغراض هذا التحليل وحرصا على توفير المساحة ، تخفيض مجالات التعاون الاقتصادى الاقليمي العشرة الواردة في قرار الجمعية العامة ٣١٧٧ (د — ٢٨) والمجالات الثمانية الواردة في قرارها ٣٢٠٢ (دإ — ٦) وهما القراران اللذان ينصان على التفويضات الرئيسية لهذه الانشطة ، الى الفئات الست التالية :

(أ) التجارة الدولية : سيجرى توسيعها على المستويات الاقليمية ودون الاقليمية والاقاليمية وذلك بزيادة التبادلات بين البلدان النامية . وسيجرى اتخاذ الترتيبات التجارية التفضيلية . وسيجرى انشاء الاجهزة المناسبة و/أو تحسينها وذلك للدفاع عن أسعار السلع الاساسية المعدة للتصدير وتحسين فرص دخولها الاسواق والعمل على استقرار اسواقها ؛

(ب) التعاون والتنمية في الميدان الصناعي : سيجرى استحداث الوسائل الفعالة لهذا الغرض ، بما في ذلك نقل وتطبيق التكنولوجيا ، والسياسات الاستثمارية ، وتمويل المشاريع الموجهة نحو التصدير ومشاريع الطوارئ وغيرها من المساعدة الطويلة الاجل ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) المسائل المالية : سيجرى وضع وثائق فعالة للتعاون الوثيق في الميادين المالية ، والعلاقات الائتمانية ، والقضايا النقدية ، بما في ذلك تنمية العلاقات الائتمانية على اساس تفضيلي وبشروط مواتية ؛

(د) النقل والمواصلات : سيشمل ذلك تقوية وتوسيع شبكات النقل وغيرها من مقومات هيكل المواصلات بين البلدان النامية ؛

(هـ) الموارد الطبيعية : سيشمل ذلك حماية الحق في السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية وتنميتها ؛

(و) ميادين أخرى : التعاون الاقتصادى والتكامل الاقليمي ، والعلم والتكنولوجيا ، الخ .

٢٢٢٩ — ويدعو قرار الجمعية العامة ٣١٧٧ (د — ٢٨) الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة الى مضاعفة وتنسيق برامجها بحيث تقدم دعما ماليا وتقنيا فعالا لزيادة التوسع في التعاون المتبادل بين البلدان النامية في المجالات المشمولة بالفئات الانفة الذكر. ويطلب القرار خاصة ان تشرع المنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة في استحداث مشاريع جديدة وتوسيع المشاريع القائمة للتعاون التقني وتبادل الخبرات بين البلدان النامية ، وان تنشط وتوسع ترتيبات التعاون بين الوكالات على الصعيد الاقاليمي ، وخاصة بين اللجان الاقليمية ، لدعم مشاريع التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية .

٢٢٣٠ — وعلاوة على ذلك ، طلبت الجمعية العامة في الفرع السادس من القرار ٣٣٦٢ (د — ٧) الى الامين العام ان يصدر ، بالاشتراك مع المنظمات المختصة الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، تكليفا بالقيام بدراسات اخرى عن طريق مؤسسات في البلدان النامية . وكخطوة اولى طلبت الجمعية العامة ان يقدم اليها في دورتها الحادية والثلاثين دراسات تغطي ما يلي :

(أ) استخدام المعارف التقنية ، والمهارات ، والموارد الطبيعية ، والتكنولوجيا ، والاموال المتاحة ، في البلدان النامية للنهوض بالاستثمارات في الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات ؛

(ب) تدابير تحرير التجارة بما في ذلك تدابير الدفع والمقاصة بشأن السلع الاولية والسلع المصنوعة ، والخدمات ، مثل الخدمات المصرفية والنقل البحرى والتأمين واعادة التأمين ؛

(ج) نقل التكنولوجيا .

٢٢٣١ — وسيتناول هذا التقرير عرضا مشتركا بين القطاعات لمجموع التدابير والانشطة الواردة في هذه الخطة والرامية الى تنفيذ ما يتصل بالموضوع من قرارات متعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، طبقا لما تدعو اليه الفقرة الفرعية ٦ (أ) من قرار الجمعية العامة ٣٤٤٢ (د — ٣٠) (انظر الفقرة ٢٢٢٦ أعلاه) . وقد صنفت هذه الانشطة حسب الفئات الواردة في الفقرة ٢٢٢٨ أعلاه. والاشارات الى انشطة اللجان الاقليمية مبنية على الخطط المتوسطة الاجل المفصلة التي قدمتها هذه اللجان الى شعبة الميزانية ، لا على الملخصات الواردة في هذه الوثيقة .

Digitized by UNOG Library

٢٢٣٢ — وفيما يتعلق بالفقرة الفرعية ٦ (ب) من قرار الجمعية العامة ٣٤٤٢ (د — ٣٠)، فان الامانة العامة تقوم حاليا باتخاذ الخطوات اللازمة لاتاحة نفس هذا النوع من العرض المشترك بين القطاعات على نطاق المنظومة بكاملها . وسيعرض هذا التقرير ، بالاضافة الى مبادئ توجيهية بشأن كيفية تطبيق منهجية عرضه بحيث يشمل كافة الوكالات المتخصصة المعنية (١) ، على دورة لجنة التنسيق الادارية التي ستعقد في نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، وذلك كي تستطيع اللجنة ان توصي المنظمات الاعضاء فيها باتخاذ الترتيبات اللازمة لاعداد نظام عرض مشترك بين القطاعات على نطاق المنظومة بكاملها . وسيجرى بعدئذ ابلاغ لجنة البرنامج والتنسيق بهذه الترتيبات الموصى بها . وستراعى ملاحظات اللجنة عليها ، وكذلك على طريقة عرض أنشطة برامج الامم المتحدة في هذا التقرير، مراعاة كاملة في اعداد نظام العرض المشترك بين القطاعات على نطاق المنظومة بكاملها الذى سيقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، طبقا لما هو مطلوب في القرار ٣٤٤٢ (د — ٣٠)

باء — التجارة الدولية

١ — ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٢٣٣ — سيقوم المكتب الاحصائي بدعم جهود التقييم والرصد بغرض تحسين أوضاع التجارة الخارجية ، وتنويع الصادرات ، وزيادة حصيلة التجارة الخارجية في البلدان النامية . وسيتم ذلك بعدة طرق من بينها تقديم المعلومات التحليلية عن طريق المجاميع الكلية على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ، ووضع مصفوفات لتجارة السلع الاساسية وأرقام قياسية لمعدلات التبادل التجارى وأرقام قياسية مفصلة للاسعار وقيم وأحجام الوحدات . وسيستمر نشر "احصاءات تجارة السلع الاساسية" و "حولية احصاءات التجارة الدولية" ، و "حولية التجارة العالمية". وسيتم التوسع في مشروع توفيقي يجرى بمقتضاه تحليل الفوارق في البيانات التجارية التي تبلغ عنها البلدان المتجر بعضها مع بعض وذلك بقصد جعل الاحصاءات اكثر دلالة . وسيستمر العمل في ميدان ايجاد روابط بين النسخة المنقحة للتصنيف الموحد للتجارة الدولية وغيره من التصنيفات التجارية والتصنيفات المتعلقة بها . وسيجرى وضع مبادئ توجيهية دولية وكتب ارشادية في منهجية احصاءات التجارة الخارجية .

٢ — مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

٢٢٣٤ — ان تعزيز التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية يقتضي توسع التجارة مع الاهتمام بنظام للافضليات بين هذه البلدان ونظام للمدفوعات ، بما في ذلك وضع ترتيبات للمقاصة . وستزود التكتلات الاقتصادية الاقليمية ودون الاقليمية بالمساعدة التقنية في هذا الصدد .

---

(١) لقد تم بايجاز تناول الانشطة القائمة والمتعلقة بالتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية والتي تضطلع بها حاليا المنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، في تقرير الامين العام (A/10094 و Add.1) المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين . وسيجرى استكمال ذلك التقرير في وقت لاحق من هذه السنة ، وذلك كيما تنظر فيه الجمعية في دورتها الحادية والثلاثين .

Digitized by UNOG Library

٢٢٣٥ — وسيجرى تنظيم وتحسين تبادل المعلومات عن طريق عقد حلقات دراسية اقليمية واقاليمية. وستستحدث طرائق جديدة بغية تيسير تبادل الخبرات بين التكتلات الاقتصادية : الجولات الدراسية، وخدمات التدريب أثناء العمل ، والمنح الدراسية . وسيضطلع بدراسات ومشاريع بحثية عن مشاكل محددة تحظى بالاهتمام المشترك لمختلف المناطق ، وذلك من أجل تقديم مبادئ توجيهية طويلة الاجل بشأن مجالات التعاون الاقتصادى الممكن .

٣ — اللجان الاقليمية

٢٢٣٦ — ستقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا بمساعدة البلدان الافريقية في تنفيذ برنامج متكامل في ميدان التجارة ، وذلك بقصد توسيع التبادلات بين البلدان الافريقية . وسيتم تحقيق توسيع التجارة بين البلدان الافريقية ، وكذلك تنسيق المواقف الافريقية في المنتديات الدولية المتصلة بالموضوع عن طريق انشاء المؤسسات المشتركة وتعزيزها . وستقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا بمساعدة الدول الاعضاء في هذا الصدد .

٢٢٣٧ — وسيتناول برنامج الانشطة المتكامل مشاكل السياسة التجارية ، وبحوث التسويق ، والاعلام والتدريب ، وتقنيات واجراءات المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف بين البلدان الافريقية .

٢٢٣٨ — وستجرى دراسات عن هذه البنود المختلفة . وسيتم تنظيم الاجتماعات والندوات فضلا عن الدورات التدريبية . وسيوفد عدد من البعثات الاستشارية .

٢٢٣٩ — ومن ناحية أخرى سيتم اجراء دراسات ، مرتبطة بالبعثات الاستشارية ، لمساعدة الدول الاعضاء في رصد وتنسيق تنفيذ مختلف الاتفاقات والترتيبات المؤسسية التي تم وضعها اثناء فترة ما بعد الاستقلال . كما سيدرس سير العمل في المؤسسات التجارية القائمة وكيفية تعزيزها . وسيجرى تنظيم عدد من الاجتماعات لمساعدة الدول الاعضاء في تنسيق مواقفها .

٢٢٤٠ — وستضطلع اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية باستعراض وتقييم عملية التكامل والتعاون الاقتصاديين في امريكا اللاتينية بهدف بث حياة جديدة في هذه العملية . وسيجرى فحص التجارب الجارية وكذلك امكانيات التعجيل بالتعاون الاقتصادى الاقليمي وتحسينه عن طريق الجمع بين التدابير التجارية والصناعية .

٢٢٤١ — وعلاوة على ذلك ستقوم اللجنة المذكورة بمساعدة بلدان امريكا الوسطى في تعزيز تكاملها الاقتصادى على الصعيد دون الاقليمي ، وتعاونها مع غيرها من البلدان او مجموعات البلدان في امريكا اللاتينية .

٢٢٤٢ — وستسهم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في تنمية وتوسيع التجارة الاقليمية الداخلية وتحقيق درجة أعلى من التقدم في التعاون الاقليمي . وسيجرى السعي لبلوغ هذا الهدف عن طريق جمع ونشر المعلومات عن حالة التجارة الاقليمية الداخلية ، واعداد الدراسات عن الاتفاقات التجارية القائمة ، والنهج البديلة لتحقيق درجة أعلى من التكامل الاقليمي ، بما في ذلك وضع ترتيبات دفع اقليمية . وستزود البلدان الاعضاء بخدمات استشارية وسيتم تنظيم اجتماعات تتناول مشاكل توسيع التجارة والتعاون الاقليمي .

Digitized by UNOG Library

٢٢٤٣ — وستقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ بمضاعفة جهودها الرامية الى تشجيع التعاون التجارى على الصعيد الاقليمي . وستقدم المساعدة فيما يتعلق بمختلف نواحي تحرير التجارة ، بما في ذلك المفاوضات بشأن الانضمام الى اتفاق بانكوك . وسيجرى العمل على استحداث مقترحات جديدة تهدف الى تبسيط عملية تحرير التعريفات الجمركية ، والعمل على توسيع نطاق المعلومات التقنية .

٢٢٤٤ — وفي اطار البرنامج العالمي للتيسيرات الذى يضطلع به مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ستقدم الى اعضاء المنطقة المساعدة في اعتماد اشكال موحدة للوثائق التجارية . وسيتم وضع التدابير من أجل تحقيق تعاون اقليمي بين الادارات الجمركية القومية . وسيجرى تشجيع التحكيم والتوفيق التجاريين . كما ستساعد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ البلدان الاعضاء في تنمية التعاون الاقليمي في ميدان التأمين واعادة التأمين ، بما في ذلك انشاء شركة اسيوية لاعادة التأمين .

جيم — التعاون والتنمية في الميدان الصناعي

١ — ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٢٤٥ — سيوجه برنامج الاحصاءات اهتماما عاجلا الى جمع الاحصاءات الجارية عن الصناعة ، والتشييد وتجارة التوزيع في البلدان النامية . وستشمل المنشورات المزمع اصدارها " نمو الصناعة العالمية " ، نشرة سنوية ، و " حولية احصاءات التشييد " ، و " فصلية احصاءات الطاقة " ، و " الامدادات العالمية من الطاقة " (السلسلة ياء) ، وطبعة جديدة من " فهرس الدراسات الاستقصائية عن الصناعة وتجارة التوزيع " . وسيجرى اعداد برنامج عالمي جديد للدراسات الاستقصائية عن الصناعات الاساسية تمهيدا لاصدارها في عام ١٩٨٣ . وكامتداد هام للاحصاءات الصناعية سيتم جمع بيانات عن كمية وقيمة الناتج الاجمالي لسلع اساسية مختارة ، وعدد مختار من المواد والوقود المستهلكة في انتاجها ، والمخزونات من عدد مختار من المواد والوقود والسلع التامة الصنع . وستجرى دراسات مفصلة ترمي الى وضع موازين لاحتياطيات أهم السلع الاساسية ذات الصبغة الصناعية او من نوع الطاقة ومخزوناتها وانتاجها وتجارتها واستهلاكها وكذلك اسعارها . وسيتم وضع أو استكمال مبادئ توجيهية دولية وكتب ارشادية في منهجية الاحصاءات عن الصناعة ، وقطاع التوزيع ، والتشييد ، بما في ذلك كتب ارشادية عن تنظيم واجراء الدراسات الاستقصائية الصناعية كما سيتم نشرها .

٢٢٤٦ — وسيقوم برنامج اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات باتخاذ ترتيبات عقد اجتماعات خاصة للمورّدين والمستفيدين وذلك لبحث المشاكل المحددة المتعلقة بنقل وتطبيق وتنفيذ عدد معين من التكنولوجيات البحرية والساحلية .

٢٢٤٧ — وسيقوم برنامج العلم والتكنولوجيا بتشجيع تنفيذ خطط العمل الاقليمية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ، وخاصة قيام البلدان النامية بتنمية البحث الصناعي والتكنولوجيا الصناعية المناسبة فضلا عن المشاركة فيها . وسيعمد البرنامج الى استعراض الاتجاهات والتطورات الجديدة الحاصلة في الانشطة العلمية والتكنولوجية العالمية وذلك من أجل تطبيقها في البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

وتحقيقا لهذا الغرض ستقام علاقات مع المؤسسات الاقليمية المعنية بالعلم والتكنولوجيا من بين عدة مؤسسات أخرى . وسيتم اعداد خطة عمل لانشاء شبكة لتبادل المعلومات التكنولوجية من أجل التنمية على الصعيد الاقليمي وكذلك الصعيدين القومي والعالمي .

٢ — اللجان الاقليمية

٢٢٤٨ — ستقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا بمساعدة أعضائها في تنمية المعلومات والاتصالات بين رجال الاعمال رغبة في ترشيد الانتاج ، وذلك على نحو يشجع على تحقيق التخصص والتكامل .

٢٢٤٩ — وسيجرى دعم تنمية القدرات المحلية في المهارات الصناعية والتكنولوجيا عن طريق انشاء شبكة اقليمية من نظم الاعلام وتنسيق اجراءات نقل التكنولوجيا .

٢٢٥٠ — وستقوم اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بمساعدة الحكومات في جهودها الرامية الى مضاعفة التعاون الصناعي على الصعيد الاقليمي . وستقوم فروع صناعية محددة باجراء عدة دراسات بغية التعرف على امكانياتها ومشاكلها . وسيجرى تقديم الخدمات الاستشارية فيما يتعلق بهذه الدراسات .

٢٢٥١ — وسيقدم الدعم لبلدان امريكا الوسطى في وضع السياسات العامة مع التركيز على تحديد مجالات التخصص والتكامل . وسيجرى السعي الى زيادة التعاون والتكامل بين البلدان عن طريق تنفيذ مشاريع محددة وانشاء مؤسسات متعددة الجنسيات تكون قادرة على العمل بمستويات الانتاج الكبير .

٢٢٥٢ — وستساعد اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في تحديد سياسة تكنولوجية عامة للمنطقة وتشجيع التعاون في هذا الميدان . وسيجرى تقديم المساعدة الى الحكومات والهيئات الاقليمية في امريكا الوسطى لتحسين طاقاتها على وضع استراتيجيات التصنيع ، ولانشاء اجهزة اقليمية واتخاذ تدابير مشتركة ترمي الى تحسين قدرتها على المساومة .

٢٢٥٣ — وستقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بمساعدة البلدان الاعضاء في وضع مقترحات محددة لتنسيق جهود التصنيع في المنطقة . وسيتم اجراء دراسات عن البرامج القومية والخطط الاستثمارية واعداد تقارير وظيفية من أجل تنسيقها .

٢٢٥٤ — وستجرى مشاورات مع حكومات المنطقة بشأن خطة عمل لتشجيع اتباع نهج منسق في معالجة مشاكل التدريب .

٢٢٥٥ — وستقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ بمساعدة الدول الاعضاء في اعداد برامج صناعية مشتركة عن طريق اجراء الدراسات والاستقصاءات وايفاد البعثات . وسيتم عقد اجتماعات لافرقة الخبراء لوضع اجهزة جديدة للتعاون الاقليمي ولاعداد اتفاقات بين البلدان . وستحظى الترتيبات دون الاقليمية للتعاون الصناعي بالمساعدة التقنية .

Digitized by UNOG Library

دال — المسائل المالية

١ — ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٢٥٦ — سيقوم برنامج تخطيط التنمية واسقاطاتها وسياساتها باعداد دراسات بغية استحداث مبادئ توجيهية عملية بشأن تقييم وتحضير طلبات الاستثمارات الاجنبية وتوفير الحوافز الضريبية والمالية للمستثمرين المباشرين الاجانب فضلا عن تنفيذ مدونة قواعد السلوك المتعلقة بتسعير نقل الحقوق . وسترمي هذه المبادئ التوجيهية الى تمكين البلدان النامية من تبادل خبراتها في هذه المجالات. وسيبدأ العمل في اعداد مبادئ توجيهية سياسية بشأن تنسيق الضرائب داخل ما يوجد فعلا أو يتوقع انشاؤه من التكتلات الاقتصادية للبلدان النامية .

٢٢٥٧ — وسيقوم برنامج الادارة العامة والمالية العامة بتشجيع أشكال جديدة من التعاون بين البلدان النامية من أجل تحسين كفاءة وفعالية انظمتها الضريبية وحل مشاكل اداراتها المالية .

٢٢٥٨ — وسيقوم برنامج الموارد الطبيعية : الطاقة والمياه والمعادن ورسم الخرائط بشرح امكانيات عقد اتفاقات بين البلدان النامية لتمويل أعمال استكشاف المعادن وتجهيزها محليا والاضطلاع بهذه الاعمال .

٢٢٥٩ — وسيقوم برنامج الاحصاءات ، بالاتصال مع صندوق النقد الدولي ، باعداد كتب ارشادية عن الاحصاءات المالية الحكومية واحصاءات القطاع العام ، وستركز هذه الكتب على العلاقة بين البيانات اللازمة للعمليات الحكومية والبيانات اللازمة للسياسة والتخطيط الاقتصاديين .

٢ — مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

٢٢٦٠ — سيقوم مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بتقديم المساعدة بغية تعزيز التعاون المالي بين البلدان النامية ، بما في ذلك التعاون النقدى وتشجيع الاستثمار . وسيقدم التعاون التقني اساسا عن طريق المشاريع الممولة من برنامج الامم المتحدة للتنمية والتي تنطوى على تقديم الخبراء والخبراء الاستشاريين والمستشارين الاقليميين والاقاليميين .

٣ — اللجان الاقليمية

٢٢٦١ — ستضطلع اللجنة الاقتصادية لافريقيا بدراسات بغية مساعدة الدول الاعضاء في مضاعفة التعاون المالي والنقدى فيما بينها . وسيطلب الى اجتماعات الخبراء الافريقيين وضع اقتراحات مناسبة كيما ينظر فيها الوزراء ومحافظو المصارف المركزية في افريقيا . ويهدف هذا الاجراء الى تصميم ودعم استراتيجية مشتركة للتصنيع في القطاعات الاساسية وتشجيع التجارة بين البلدان الافريقية .

٢٢٦٢ — وستوجه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ اهتماما الى تشجيع التعاون النقدى . وسيستمر تقديم المساعدة الى اتحاد المقاصة الاسيوى لتيسير قيام اجهزة المقاصة بأعمالها على نحو فعال . كما ستقدم الى الحكومات الاعضاء المساعدة في تنفيذ عمليات تجميع الاحتياطيات ، وخاصة عن طريق القيام بأعمال المتابعة بشأن مصرف الاحتياطيات الاسيوية المقترح .

Digitized by UNOG Library

هاء — النقل والمواصلات

١ — ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٢٦٣ — سيقوم برنامج النقل ، بالاضافة الى اللجان الاقليمية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والوكالات المتخصصة المعنية بانشاء دار مقاصة بين الهيئات الداخلة في منظومة الامم المتحدة والخارجة عنها تقوم بجمع وتحليل ونشر المعلومات في ميدان النقل بحيث تراعى احتياجات البلدان النامية من أجل تحقيق التعاون الاقليمي . كما سيستمر العمل في تقييم الاختناقات في شبكات النقل التي تبطئ التدفق الدولي للسلع أو تعرقله ، مع التشديد على مشاكل البلدان النامية ، وتقييم النواحي الاقتصادية والتقنية لتوحيد التسهيلات والممارسات المتعلقة بالانتقال الدولي للسلع .

٢٢٦٤ — وسيقوم برنامج الاحصاءات باعداد جداول خاصة عن الشحن والنقل لدى تقديم المعلومات التحليلية عن التجارة الدولية . كما سيجرى نشر مبادئ توجيهية دولية وكتب ارشادية في منهجية الاحصاءات المتعلقة بالنقل والشحن البحرى .

٢ — مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

٢٢٦٥ — ثمة حاجة الى اتخاذ اجراء على الصعيد الحكومي الدولي لتنسيق سياسات البلدان النامية في ميدان الشحن البحرى والموانئ وحفز التعاون فيما بينها في هذا الميدان . وسيجرى اعداد الدراسات للمساعدة في وضع السياسات العامة على الصعيد الحكومي الدولي .

٣ — اللجان الاقليمية

٢٢٦٦ — ستقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا بمساعدة الحكومات في التشاور وتبادل الخبرات والتخطيط واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمشاريع المتعددة الجنسيات . وسيجرى ايفاد بعثات ميدانية لتقديم المعلومات التي تعتبر أساسا لانشاء المؤسسات . وستنظم الاجتماعات والمؤتمرات لوضع اتفاقات بشأن مشاريع أو عمليات العمل التعاوني .

٢٢٦٧ — وستقدم الى الدول الاعضاء المساعدة في تنمية شبكات النقل بين البلدان الافريقية . وستعمل اللجنة الاقتصادية لافريقيا على حفز التعاون في هذا الميدان وذلك بعقد الاجتماعات واعداد الدراسات .

٢٢٦٨ — كما سيجرى تشجيع انشاء خطوط ملاحية افريقية متعددة الجنسيات . وسيتم الاضطلاع ببعثات ميدانية وتدريب العاملين وتنظيم الاجتماعات لضمان تنفيذ السياسات المتماسكة في الشحن البحرى والساحلي .

٢٢٦٩ — وستقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا بمساعدة البلدان الاعضاء في تنمية خدمات مواصلاتها السلكية واللاسلكية وخدماتها البريدية ، وانشاء مؤسسة اقليمية تتحمل تدريجيا المسؤولية عن تصميم وتنفيذ مشاريع المواصلات المتعددة الجنسيات .

Digitized by UNOG Library

٢٢٧٠ — وستقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بمساعدة البلدان الاعضاء في تنفيذ سياساتها وبرامجها عن طريق جمع وتحليل ونشر المعلومات ، من اجل تحسين فعالية المرافق والشبكات القائمة ، وفي تحقيق تكامل اقليمي افضل في ميدان النقل .

٢٢٧١ — كما سيقدم الدعم لتنمية السياحة بزيادة الجهود الرامية الى تجميع الموارد وتنمية الامكانيات القومية على اساس دون اقليمي .

٢٢٧٢ — وستقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ بمساعدة البلدان الاعضاء في انشاء شبكة اقليمية للسكك الحديدية وذلك عن طريق الدراسات والاستقصاءات والخدمات الاستشارية .

٢٢٧٣ — وسيقدم الدعم لتشجيع نقل السلع والركاب بالطرق البرية بين بلدان المنطقة وتوحيد قواعد المرور ، الخ .

٢٢٧٤ — وستقدم خدمات الخبراء عن طريق برنامج المساعدة التقنية المشترك بين برنامج الامم المتحدة للتنمية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية وذلك من أجل تنفيذ الشبكة الاسيوية للمواصلات السلكية واللاسلكية . وستجرى دراسات اقليمية عن التخطيط المنسق والطويل الاجل لشبكة ارسال متكاملة في آسيا .

٢٢٧٥ — وستقدم الى الدول الاعضاء المساعدة في تنمية الخدمات البريدية ، بما في ذلك انشاء معهد اقليمي للتدريب الادارى العالي ومصرف اقليمي للبيانات .

٢٢٧٦ — وسيتم تشجيع التعاون في ميدان السياحة بغية تحقيق تنمية مخططة ومتكاملة للقطاع .

٢٢٧٧ — كما ستقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ بمساعدة البلدان الاعضاء في مساعيها الرامية الى تحقيق خدمات أنجع للنقل البحرى عن طريق تجميع موارد النقل البحرى على الصعيد الاقليمي او الاقاليمي ، ومساعدة البلدان في بلوغ مستويات مناسبة من القدرة على النقل البحرى داخل شبكات النقل الاقليمية . ومن المقترح وضع استراتيجية لبرنامج اقليمي للجرف ودراسة امكانية انشاء منظمة اقليمية للجرف .

واو — الموارد الطبيعية

١ — ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٢٧٨ — سيقوم برنامج الموارد الطبيعية : الطاقة والمياه والمعادن ورسم الخرائط ، كوسيلة لحماية الحق في السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ، بتشجيع الطرائق المناسبة لادارة الموارد والمساعدة في وضع أو تعزيز تشريعات واتفاقات الحماية والمقومات الهيكلية الادارية والمؤسسية اللازمة .

٢٢٧٩ — وسيقوم برنامج الموارد الطبيعية : الطاقة والمياه والمعادن ورسم الخرائط ، بالتعاون الوثيق مع اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة ، بجمع وتحليل ونشر المعلومات الجارية والابتكارات التقنية في ميدان الموارد المعدنية والمائية وموارد الطاقة ، بما في ذلك تقييم الاتجاهات والعوامل المؤثرة في ازدياد طلب وعرض الموارد الرئيسية من بين هذه الموارد ، مما يتيح للبلدان المنتجة

Digitized by UNOG Library

والمستخدمة لهذه الموارد من بين البلدان النامية خدمات دار للمقاصة . وسيستمر العمل في تحسين وتوحيد التعاريف والمفاهيم والمنهجيات لضمان قابلية البيانات الواردة من مصادر مختلفة للمقارنة . وسيجرى تشجيع التعاون الاقليمي بين البلدان النامية في ميادين استكشاف وتنمية واستخدام موارد الطاقة والموارد المعدنية والمائية ، بما في ذلك انتهاج سياسات مشتركة ، والمشاركة في التكنولوجيات ، وتدريب العاملين التقنيين وتبادلهم وذلك بغية تخفيف اثر " نزوح الادمغة " الى ادنى حد ، والاستفادة من وفورات عمليات التجهيز الواسعة النطاق ، وترشيد تنمية الانشطة القائمة على أساس الموارد الطبيعية في البلدان المجاورة . وسيتم خاصة تشجيع الجهود التعاونية في تنمية واستخدام مصادر الطاقة الصالحة للاستغلال اقتصاديا مثل القوى المائية والفحم الحجرى ، وفي البحث عن مصادر غير التقليدية للطاقة وتنميتها (الشمس والرياح والحرارة الارضية ، الخ) .

٢٢٨٠ — وسيواصل برنامج اقتصاديات وتكنولوجيات المحيطات ، بالتعاون مع اللجان الاقليمية وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وبرنامج الامم المتحدة للتنمية وبرنامج الموارد الطبيعية ، تشجيع اتباع نهج اقليمي ودون اقليمي في التنمية الشاملة للمناطق الساحلية . وسيتم نشر ما يناسب من دراسات ومبادئ توجيهية وكتب ارشادية باعتبارها ادوات ادارية ، وستعقد حلقات دراسية تقنية ومؤتمرات اقليمية . وسيجرى تقديم المساعدة لانشاء معاهد دون اقليمية واقليمية للشؤون البحرية ولعقد دورات تدريبية في الحماية الساحلية ومنع التلوث البحرى . وستتلقى البلدان النامية مساعدة لتحقيق التعاون فيما بينها في استحداث وتطبيق التكنولوجيات البحرية والساحلية عن طريق تجميع الموارد والخبرات والمعارف التقنية وتقاسمها . كما ستتلقى البلدان النامية مساعدة في سن السياسات الطويلة الاجل لتنمية الموارد المعدنية والطاقة ، لادماج الاسقاطات المتعلقة بامكانيات المحيطات من المعادن والطاقة غير الهيدروكربونية مع الامدادات المتوفرة في اليابسة . وسيتم انشاء مركز مرجعي منظم لاقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات وذلك لسد الحاجة الى المعلومات الاقتصادية والتقنية المتعلقة بالاستخدامات الحالية والمحتملة للموارد البحرية وحيز المحيطات .

٢ — اللجان الاقليمية

٢٢٨١ — ستقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا بتقديم خدمات استشارية الى البلدان الاعضاء في اعداد المشاريع المشتركة بين البلدان . وسيتم انشاء مراكز متعددة الجنسيات لتنمية الموارد المعدنية وذلك لتوفير التدريب والخدمات الميدانية المتخصصة واجراء البحوث . وستقدم المساعدة في وضع برامج لتنمية الموارد البحرية في المناطق القريبة من الساحل على اساس دون اقليمي .

٢٢٨٢ — وستتم مساعدة حكومات بلدان المنطقة في وضع سياسات مناسبة ، على اساس اقليمي ، لممارسة سيادتها على مواردها الطبيعية . وسيجرى تقديم المساعدة لانشاء مجلس افريقي لتنمية المعادن (بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية) ، وستعقد حلقة دراسية عن دور التعاون المتعدد الجنسيات في استغلال الموارد المعدنية .

٢٢٨٣ — كما ستقدم المساعدة الى الدول الاعضاء في الربط بين الشبكات الكهربائية والتخطيط المشترك للموارد الكهرمائية . وسيتم انشاء مؤسسات اقليمية للتدريب في ميدان الطاقة الكهربائية .

Digitized by UNOG Library

٢٢٨٤ — وسيجرى تعزيز التنمية المتكاملة لأحواض الأنهار الدولية (أى حوضي بحيرتي تنجانيقا وكيفو وحوض الكونغو) .

٢٢٨٥ — وسيستمر التعاون في ميدان البيئة عن طريق تبادل المعلومات واشتراك الدول في مشاريع ذات صبغة مشتركة .

٢٢٨٦ — وستقوم اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بتشجيع البلدان على العمل معا في الأنشطة المتعددة الجنسيات بهدف تحسين السياسات التي تتبعها في ميدان الطاقة . وستعقد حلقتان دراسيتان تقنيتان سنويا لايضاح المشاكل التي تهم المنطقة .

٢٢٨٧ — وستتعاون اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية مع حكومات امريكا الوسطى في تقييم الموارد الطبيعية واستغلالها الاستغلال الأمثل بغية تعزيز اتباع نهج متكامل في الاستغلال الأمثل بغية تعزيز اتباع نهج متكامل في الاستغلال المشترك للموارد الطبيعية في المنطقة .

٢٢٨٨ — وستقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بدعم تبادل المعلومات في ميدان الطاقة بهدف وضع ترتيبات اقليمية للتوزيع واعداد برامج عمل على الصعيد الاقليمي . وسيجرى نشر دراسة عن الاسقاطات المتوسطة والطويلة الأجل للطلب والعرض . وسيقوم فريق من الخبراء بدراسة ومناقشة امكانية وضع ترتيبات اقليمية لتوزيع الكهرباء .

٢٢٨٩ — وسيجرى تشجيع التعاون فيما بين البلدان في مجال الطاقة والأنشطة المتعلقة بالطاقة في المنطقة وفي العالم العربي . وسيشرع في اجراء بحث رئيسي عن هذا الموضوع .

٢٢٩٠ — وسيتم جمع ونشر المعلومات عن الموارد المعدنية الاخرى بغية تقصي امكانيات التعاون في ميادين استغلال المعادن وتجهيزها وتسويقها واستحداث تكنولوجيا جديدة . وسيقوم مركز الوثائق التابع للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، الذى يجرى تنفيذه حاليا ، بالمساعدة في انشاء مركز اقليمي للوثائق المتعلقة بالتعدين وتنمية الموارد المعدنية . وستتخذ التدابير الرامية الى مساعدة الدول الاعضاء في تحسين تنسيق السياسات . وستدرس امكانية انشاء مجلس اقليمي للتنمية المعدنية .

٢٢٩١ — وستقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بمساعدة البلدان الأعضاء في تعيين المشاكل الرئيسية التي ينبغي التغلب عليها في تنمية عدد مختار من أحواض الأنهار الدولية . وستوضع مقترحات محددة للأنشطة الاقليمية فيما يتعلق بالمسح ورسم الخرائط ، بما في ذلك انشاء تسهيلات اقليمية لتلقي الصور من التوابع الأرضية التي ترصد موارد الأرض .

زاى — ميادين أخرى

١ — ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٢٩٢ — سيواصل برنامج تخطيط التنمية واسقاطاتها وسياساتها اصدار النشرة السنوية المعنونة " دراسة الأحوال الاقتصادية في العالم " حيث تبحث العلاقة بين تحليل الاتجاهات الحديثة والحالة الراهنة للاقتصاد العالمي وبين الاهتمامات الاقتصادية الملحة للبلدان النامية على الصعيد الاقليمي .

Digitized by UNOG Library

ومن المؤكد أن الجهود الرامية الى تحقيق تعاون اقتصادى اقليمي أوثق ستتدعم بفضل استعراض وتقييم التقدم والأداء المحرزين بموجب الاستراتيجية الدولية للتنمية لعقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية وبرنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وكذلك الأعمال التحضيرية لوضع استراتيجية لعقد ثالث للتنمية يحتمل أن تعلنه الأمم المتحدة . وسيفضي النموذج الشامل للاقتصاد العالمي ، الذى سيستمر العمل على استحداثه ، الى مساعدة التعاون الاقتصادى الاقليمي العام في وضع الاسقاطات والسياسات الاقتصادية وذلك بواسطة النماذج الاقليمية التابعة له . وسيجرى ، عن طريق الحلقات الدراسية ، تشجيع التبادل الاقليمي للخبرات القومية في تخطيط التنمية باعتبار هذا التبادل عملية محققة للتكامل .

٢٢٩٣ — وستظل لجنة تخطيط التنمية تحصل على دعم موضوعي في دراستها للقضايا الأساسية لسياسة التنمية ، بما في ذلك ما يتعلق منها بمشاكل التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية .

٢٢٩٤ — وسيواصل برنامج الموارد الطبيعية : الطاقة والمياه والمعادن ورسم الخرائط تشجيع التعاون الاقليمي في عمليات المسح ورسم الخرائط باعتبارها أدوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية .

٢ — اللجان الاقليمية

٢٢٩٥ — ستقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا بمساعدة الحكومات والتكتلات الاقتصادية في وضع السياسات الاقليمية للتنمية والاستثمار ، وستعمل كمركز لتبادل المعلومات عن التعاون المتعدد الجنسيات . كما ستدعم اللجنة تنمية وتعزيز مؤسسات التعاون الاقليمي وأجهزته القانونية . وستساعد البلدان في تعيين ووضع وتنفيذ المشاريع المتعددة الجنسيات على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي .

٢٢٩٦ — وسيدعم التعاون والتنسيق التقنيين على الصعيد الاقليمي في ميادين السكان والاحصاءات والتدريب الادارى .

٢٢٩٧ — وستقوم اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بمساعدة البلدان الأعضاء على التعاون في القطاع الزراعي ، بما في ذلك تنسيق السياسات الزراعية في امريكا الوسطى . وسينشد التعاون في ميدان العلم والتكنولوجيا لكي يتم أساسا تشجيع نقل التكنولوجيا بين بلدان المنطقة .

٢٢٩٨ — وستساهم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في جهود الدول الأعضاء الرامية الى تحقيق الأمن الغذائي الاقليمي عن طريق استحداث سياسات وبرامج للأمن الغذائي وتصميم احتياطات غذائية مناسبة . وستتخذ التدابير في ميدان التكامل الزراعي الاقليمي . وسيجرى تقديم المساعدة الى الحكومات في ميدان السكان بغية اقامة تعاون أوثق فيما بينها ، وفي ميدان العلم والتكنولوجيا قصد تشجيع البحوث والبرامج والمؤسسات التعاونية . كما سيجرى التشجيع على تنمية نظم كافية للاحصاءات الاقليمية ، فضلا عن التعاون الاقليمي في استخدام الموارد البشرية .

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в *вашем книжном магазине или пишите по адресу*: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 20.00
(or equivalent in other currencies)

04442 — May 1976 — 500

GA/XXXI, Suppl. 6A/Add. 1, Vol. I

Digitized by UNOG Library